

فتح المغيبيث

بشرح أئمة الحديث للعراقي

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السرخاوي

(٨٣١ - ٩٠٢ هـ)

تمقيس وتعليق

الشيخ علي حسين علي

الجزء الرابع

طبعة جديدة مضبوطة بالشكل
ومنقحه ومزودة

مكتبة السنة

الطبعة الأولى لمكتبة السنة
بالقاهرة

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

حقوق طبع محفوظة للناسخ

مكتبة السنة
بالمساهرة

رقم الإيداع	٩٦/١٨٩٣
الترقيم الدولي	I.S.B.N.977-11-093-9



مكتبة السنة
الدار السنوية لنشر العلم

القاهرة: ٨١ شارع البستان - ميدان عابدين « ناصية شارع الجمهورية »
تليفون: ٣٩٠٠٣١٨ - ٣٩١٣٥٣٢ فاكس: ٣٩١٣٥٣٢ - تليكس: ٢١٧١٩ TLTHRB UN
ص. ب. ١٢٨٩ - الرمز البريدي: ١١٥١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الغريب والعزیز والمشهور

- ٧٤٨- وما به مُطلقًا الراوي انفرَدَ فهو الغريب، وابنُ مندَةَ فَحَدِّثْهُ، فَإِنْ عَلَيْهِ يُتَّبَعُ
٧٤٩- بالانفرادِ عن إمامٍ يُجْمَعُ فوقَ فمشهورٌ وكلُّ قَدْ رَأَوْا
٧٥٠- مِنْ واحدٍ واثينِ فالعزیزُ، أو منه الصحيح والضعيف، ثم قَدْ
٧٥١- كذلك المشهورُ أيضًا قَسَمُوا لشهرةٍ مطلقَةٍ كـ «المسلمُ
٧٥٢- مَنْ سَلِمَ» الحديث، والمقصورِ على المحدثينِ مِنْ مشهورٍ
٧٥٣- قنوته بعدَ الركوعِ شهرًا ومنه ذو تواترٍ مُستَقَرًّا
٧٥٤- في طبقاته كَمَثَلِ «مَنْ كَذَبَ» ففوقَ ستينِ رَوَاهُ، والعَجَبُ
٧٥٥- بِأَنَّ مِنْ رَوَاتِهِ لِلْعَشْرَةِ وَخُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ
٧٥٦- الشَّيْخُ عَنْ بَعْضِهِمْ، قُلْتُ: بَلَى مَسُحُ الْخِطَابِ، وابنُ مندَةَ إِلَى
٧٥٧- عَشْرَتِهِمْ رَفَعَ الْيَدَيْنِ نَسَبًا وَنَيَّفُوا عَنْ مِائَةِ «مَنْ كَذَبَا»

(الغريب والعزیز والمشهور) ورتبت بالترقي مع تقديم ابن الصلاح آخرها^(١) في نوع مستقل، ثم إردافه بالآخرين في آخر، وكان الأنسب تقديمها إلى الأنواع السابقة، وضم^(٢) الغريب إلى الأفراد، ولكن لكونه أملى كتابه شيئًا فشيئًا لم يحصل / ٢/٤ ترتيبه^(٣) على الوضع المتناسب، وتبعه^(٤) في ترتيبه [غالب من اقتفى أثره. [تعريف الغريب وأنواعه]: (ومابه) أي: بالمروى الذي به^(٥) (مطلقًا) أي: عن إمام يجمع حديثه أو لا (الراوي) الذي رواه (انفرد) عن كل أحد من الثقات وغيرهم. إمامًا بجميع المتن كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، فإنه لم يصح إلا من

(١) في هـ «لآخرها».

(٢) في هـ «ذم» وهو تحريف.

(٣) في هـ «ترتبه».

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٥) في ز «أي المروي الذي به».

حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر^(١)، وحديث «السفر قطعة من العذاب»^(٢) فإنه لم يصح إلا من جهة مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة فيما ذكر غير واحد من الأئمة، لكن الغرابة فيه منتقضة برواية أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه عن أبي صالح وهي صحيحة، بل وبطريق عصام بن رواد عن أبيه عن مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ولكنها ضعيفة، أو ببعضه^(٣).

وذلك إما في المتن أو في السند، فالأول بأن يأتي في متن رواه غيره بزيادة، كحديث زكاة الفطر، حيث قيل مما هو منتقد أيضا: إن مالكا تفرد عن سائر من رواه من الحفاظ بقوله «من المسلمين»^(٤)، أو كحديث أم زرع حيث رواه الطبراني في الكبير^(٥) من رواية الدراوردي وعباد بن منصور كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه/ عن عائشة، فجعله مرفوعا كله، وإنما المرفوع منه «كنت لك كأبي زرع لأم زرع».

والثاني كحديث أم زرع أيضا فالمحفوظ فيه^(٦) رواية عيسى بن يونس و[^(٧) سعيد بن سلمة بن أبي الحسام] كلاهما عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن أبيهما عن عائشة^(٨)، ورواه الطبراني من حديث الدراوردي وعباد كما

(١) البخاري (٦٧٥٦)، ومسلم (١٥٠٦) وقال: الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث، نقول: قد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نفسا ممن حدث به عن عبد الله بن دينار، انظر «فتح الباري» (١٢ / ٤٤).

(٢) البخاري (١٨٠٤)، ومسلم (١٩٢٧).

(٣) انظر لذلك «فتح الباري» (٣ / ٦٢٣)، ذكر فيه تلك الروايات الصحيحة والضعيفة وأشار إلى مخرجها.

(٤) البخاري (١٥٠٤)، ومسلم (٩٨٤)، قال الحافظ في الفتح (٣ / ٣٦٩): أطلق أبو قلابة الرقاشي ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالكا تفرد بها دون أصحاب نافع، وهو متعقب برواية عمر بن نافع أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ورواية الضحاك بن عثمان أخرجه مسلم (٩٨٤)، وانظر أيضا «النكت لابن حجر» (٢ / ٤٧٩)، وقد تقدم أكثر من ذلك في بحث زيادة الثقة.

(٥) (١٧٦، ١٧١ / ٢٣).

(٦) في ز منه.

(٧) هذه الكلمة تكررت في ز قبل «عيسى بن يونس».

(٨) انظر «صحيح البخاري» (٩ / ٢٥٤)، و«صحيح مسلم» (٤ / ١٨٩٦).

أشرفنا إليه عن هشام بدون واسطة أخيه^(١).

(فهو) أي: ما حصل التفرد به بوجه من هذه الأوجه (الغريب)، كما أشار إليه الترمذي في آخر كتابه^(٢) وخصه الثوري بالثقة. قال بعض المتأخرين: وكأنه نظر إلى أن كثرة المروي إذ ذاك عن غير الثقات (و) أما أبو^(٣) عبد الله (ابن منده) بالصرف للضرورة (فحداه) (بالانفراد) يعني: على الوجه المشروح أولاً لكن (عن إمام) من الأئمة كالزهري وقتادة وغيرهما ممن (يجمع حديثه)^(٤)، والحاصل أن الغريب على قسمين: مطلق ونسبي^(٥) [كما ستأتي الإشارة إليه]، وحينئذ فهو والأفراد كما سلف في بابها على حد سواء، فلم حصلت المغايرة بينهما؟

ولذلك قال بعض المتأخرين: إن الأحسن في تعريفه ما قاله الميانشي^(٦)، وإنه ما شد طريقه ولم يعرف راويه بكثرة الرواية، وحينئذ فهو أخص من ذلك لعدم التقييد/ في راويه بما ذكر. وعرفه الشهاب الخوي^(٧) بأنه ما يكون متنه أو بعضه فرداً ٤/٤ عن جميع رواته، فينفرد به الصحابي ثم التابعي ثم تابع التابعي وهلم جرا، أو ما يكون مروياً بطرق عن جماعة من الصحابة وينفرد به عن بعضهم تابعي أو بعض رواته.

وهذا يحتمل أن يكون الغريب عنده أيضاً على قسمين: مطلق ومقيد، ويكون افتراق أولهما عن الفرد بالنظر لوقوع التفرد في سائر طباقه فهو أخص أيضاً، ويحتمل التردد بين التعريفين لكن قد فرق بينهما شيخنا بعد قوله إنهما مترادفان لغة

(١) راجع لمزيد الاستفادة «فتح الباري» (٢٥٦/٩ - ٢٥٧).

(٢) أي العلل (٧٥٨/٥ - ٧٦٢)، وانظر أيضاً «شرح لابن رجب» (٤٠٦/٢ - ٤٦٢).

(٣) سقطت كلمة «أبو» من ز.

(٤) علوم الحديث ص ٢٤٣، و«الإرشاد» للنووي (٤٣٧/٢)، والتقريب له ص ٣١ - ٣٢ وفتح المغيث للعراقي (٢/٤).

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٦) هو عمر بن عبد المجيد بن عمر بن حسين القرشي العبدي، تقي الدين أبو حفص الميانجي المعروف بالميانشي (بفتح الميم وتشديد الياء) توفي (٥٨١هـ) ومن تواليه إيضاح ما لا يسع المحدث جهله، وفيه قوله. انظر «العقد الثمين» (٣٣٦/٦)، ومعجم البلدان (٢٣٩/٥).

(٧) هو محمد بن أحمد بن الخليل المهلب الخوي (بضم الخاء، وفتح الواو وتشديد الياء) شهاب الدين، أبو عبد الله، فقيه أصولي محدث مفسر نظم علوم الحديث لابن الصلاح (٦٢٦ - ٦٩٣هـ) «معجم المؤلفين» (٢٥٨/٨)، و«الأنساب» (٢٣٦/٥)، وفي ز «الخولي» وفي هـ «الخوي» كلاهما تصحيف.

واصطلاحاً بأن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، وهو الحديث الذي لا يعرف إلا من طريق ذلك الصحابي ولو تعددت الطرق إليه، والغريب أكثر ما يطلقونه^(١) على الفرد النسبي، قال: وهذا من إطلاق الاسم عليهما، وأما من [حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في^(٢)] النسبي: تفرد به فلان أو أغرب به فلان - انتهى.

على أن ابن الصلاح أشار إلى افتراقهما في بعض الصور فقال: وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب كما في الأفراد المضافة إلى البلاد^(٣).

قلت: إلا أن يريد بقوله انفرد به أهل البصرة مثلاً واحداً^(٤) من أهلها فهو الغريب، وربما يسمى كل من قسمي الغريب ضيق المخرج. قال الحاكم في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الصلاة^(٥): عن عمرو بن زرارة عن^(٦)

٥/٤ عبد الواحد بن واصل أبي عبيدة/ الحداد عن عثمان بن أبي رواد عن الزهري قال^(٧): «دخلت على أنس بدمشق وهو يبكي فقال: لا أعرف شيئاً فيما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيعت»: هو أضيقت حديث في البخاري سألتني عنه أبو عبد الله بن أبي ذهل^(٨)، يعني: أحد مشايخه فأخرجته له فسمعه يعني: سمعه شيخه منه عن علي بن حمشاذ^(٩) عن أحمد بن سلمة عن عمرو، وكان ضيقه مخصوص برواية الحداد عن ابن أبي رواد، وإلا فقد علقه البخاري عقب

(١) زاد في ز هنا «على الفرد المطلق وهو الحديث، و» وهو خطأ لامتني له.

(٢) «نزهة النظر» ص ٢٨-٣٠، وسقط ما بين المعكوفتين من ز هكذا.

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٤٤.

(٤) في ه «واحد» وهو خطأ.

(٥) «صحيح البخاري» ١٣/٢.

(٦) زاد في ز «عبدالله بن» وهو خطأ.

(٧) سقت كلمة «قال» من ه.

(٨) هو الإمام الأنبل، رئيس خراسان، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن العباس بن أحمد بن عصم ابن أبي ذهل العصمي «الضبي الهروي» (٢٩٤-٣٧٨هـ) سير أعلام النبلاء (١٦/٣٨٠-٣٨٢).

(٩) في ز «حمشاذ» وقد ورد كذلك في بعض المصادر، وهو خطأ، والصواب حمشاذ بالذال المعجمة.

تخریجه للرواية الأولى من طریق محمد بن بكر البرسانی عن ابن أبي رواد، و^(١) من طریق البرسانی وصله الإسماعيلي في مستخرجه، وابن أبي خيثمة في تاريخه، وأحمد بن علي الأبار في جمعه لحديث الزهري، ومن طريقه رواه أبو نعيم في المستخرج^(٢).

إذا علم هذا فقد قال بعضهم: الغريب من الحديث على وزان الغريب من الناس، فكما أن غربة الإنسان في البلد تكون حقيقة بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكلية، وتكون إضافية بأن يعرفه البعض دون^(٣) البعض، ثم قد يتفاوت معرفة الأقل منهم تارة والأكثر أخرى، وقد يستويان، وكذا الحديث.

[تعريف العزيز]: (فإن عليه) أي: المروري من طریق إمام يجمع^(٤) حديثه (يتبع) راويه (من واحد) فقط (و) كذا من (اثنين ف) هو كما قال ابن الصلاح تبعاً لابن منده: النوع الذي يقال له (العزيز)، وسمي بذلك إما لقلته وجوده لأنه يقال: عز الشيء يعز بكسر العين في المضارع عزا وعزارة إذا قل بحيث لا يكاد يوجد، وإما لكونه قوي واشتد^(٥) بمجيئه من طریق آخر من قولهم عز يعز بفتح العين في المضارع/ عزا^(٦) وعزارة أيضاً إذا اشتد وقوي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِشَالِكٍ﴾ ٦/٤ [يس: ١٤] أي: قوينا وشددنا. وجمع العزيز عزاز^(٧)، مثل كريم وكرام كما قال الشاعر:

بيض الوجوه ألبة ومعائل في كل نائبة عزاز الأنفس^(٨)

(١) سقطت كلمة «و» من ز والأصل.

(٢) أشار الحافظ ابن حجر إلى هذه الطرق في تعليق التعليق (٢/٢٥٠-٢٥١)، وفي «فتح الباري» (١٤/٢)، و«هدى الساري» ص ٢٦.

(٣) زاد في ز «ذلك».

(٤) زاد في ز «على».

(٥) سقطت كلمة «اشتد» من ز.

(٦) سقطت كلمة «عزا» من ز.

(٧) سقطت كلمة «عزاز» من ز.

(٨) انظر «علوم الحديث» ص ٣٤٣، و«القاموس المحيط» (٢/١٨٢-١٨٣)، و«لسان العرب» (٥/٣٧٤-٣٧٨)، وفيه الشعر المذكور، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٠٢، و«النهاية» (٣/٢٢٨، ٢٢٩)، و«نزهة النظر» ص ١٨.

ثم هو ظاهر في الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها من طباقه غريبا، بأن^(١) ينفرد به راو آخر عن شيخه بل ولا يكون مشهورا لا اجتماع ثلاثة فأكثر على روايته في بعض طباقه أيضا، ومشى على ذلك شيخنا حيث وصف حديث شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر مرفوعا: «أمرت أن أقاتل الناس» بأنه غريب لتفرد شعبة به عن واقد، ثم لتفرد أبي غسان المسمعي به عن عبد الملك بن الصباح راويه عن شعبة، وعزيز لتفرد حرمي بن عمارة، وعبد الملك بن الصباح به عن شعبة. ثم لتفرد عبد الله بن محمد المسندي وإبراهيم بن محمد بن عرعة به عن حرمي^(٢). وسبقه لنحوه ابن الصلاح حيث مثل للمشهور بحديث «الأعمال بالنيات» مع كون أول سنده فردا، والشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد، بل قال في الغريب عن هذا الحديث: إنه غريب مشهور وذلك بوجهين واعتبارين^(٣)، وقال أبو نعيم في حديث سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي رفعه «مفتاح الصلاة التكبير»: إنه مشهور لا نعرفه إلا من حديث ابن عقيـل^(٤). فقال / شيخنا: إن مراده أنه مشهور من حديث ابن عقيل فهذه الشهرة النسبية نظير الغرابة النسبية في قوله فيما ينفرد به الراوي عن شيخه: غريب، وإنما المراد أنه فرد عن ذلك الشيخ من رواية هذا بخصوصه عنه، مع أن الشيخ قد يكون توبع عليه عن شيخه، وعلى هذا فيخرج الحكم على حديث الأعمال بأنه^(٥) فرد في أوله، مشهور في آخره، يريد أنه اشتهر عن انفراد به فهي شهرة نسبية لا مطلقة. وعلى هذا مشى بعض المتأخرين ممن أخذت عنه، فعرف العزيز اصلاحا بأنه الذي يكون في طبقة من طباقه راويان فقط، ولكن لم يمش شيخنا في

(١) في هـ «كان».

(٢) «فتح الباري» (١/٧٥-٧٦).

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٣٨-٢٣٩، ٢٤٥.

(٤) «الحلية» (٨/٣٧٢)، ومختصر سنن أبي داود (١/٣١٨)، و«التلخيص الحبير» (١/٢١٦)، وأما

قول ابن حجر الآتي فلم نقف عليه.

(٥) في ز «الأعمال بالنيات فإنه».

توضیح النخبة علی هذا، فإنه وإن خصه بوروده من طریق راویین فقط عنی به كونه كذلك فی جمیع طباقه، وقال مع ذلك: إن مراده أن لا یرد بأقل منهما فإن ورد بأكثر فی بعض المواضع من السند الواحد لا یضر، إذ الأقل فی هذا یقضي علی الأكثر^(١).

وإذا تقرّر هذا فما كانت العزة فیہ بالنسبة لراو واحد^(٢) انفرد راویان عنه] یقید فیقال: عزیز من حدیث فلان، وأما عند الإطلاق فینصرف لما أكثر طباقه كذلك؛ لأن وجود سند علی وتيرة واحدة بروایة اثنين عن اثنين قد ادعی فیہ ابن حبان عدم وجوده، وكاد شیخنا أن یوافقه حیث قال: إنه^(٣) یمكن أن یسلم بخلافه فی الصورة التي قررتها، وهي أن لا یرویه أقل من اثنين عن أقل من اثنين، یعنی: كما حرره هو فإنه موجود، مثاله ما رواه الشیخان فی صحیحیہما من حدیث أنس والبخاری فقط من حدیث أبی هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا یؤمن أحدکم حتی أكون أحب إلیه من والده وولده» الحدیث، ورواه عن أنس كما فی الصحیحین، أيضًا قتادة وعبد العزیز بن صهیب، ورواه عن قتادة^(٤) شعبة كما فی الصحیحین وسعید علی ما یحرر، فإنی قلدت شیخنا فیہ مع وقوفي علیہ بعد الفحص، ورواه عن عبد العزیز إسماعیل بن علیة كما فی الصحیحین، / ٨/٤ وعبد الوارث بن سعید كما فی مسلم، ورواه عن كل جماعة^(٥).

[تعریف المشهور والمستفیض] (أو) أن یتبع راویه عن ذاك الإمام من (فوق) بالبناء علی الضم أي: فوق ذلك كثلاثة فأكثر ما لم یبلغ^(٦) حد التواتر (فمشهور) أي: النوع الذي یقال له: المشهور، وعبارة ابن الصلاح فی تعريفه تبعا لا بن منده: فإذا روى الجماعة عنهم أي: عن واحد من الأئمة الذين یجمع حدیثهم

(١) راجع لذلك «نزهة النظر» ص ١٨، و«التدريب» (٢/١٨١)، و«فتح الباقي» ٢٦٨/٢ .

(٢) سقط ما بین المعكوفتين من هـ.

(٣) كلمة «إنه» ساقطة من ز .

(٤) زاد فی ز «هنا» .

(٥) «صحیح البخاری» (١/٥٨)، و«صحیح مسلم» (١/٦٧ - ٦٨)، و«مقدمة الإحسان بترتیب صحیح

ابن حبان» ١/١٧، و«شروط الأئمة الخمسة» للحازمي ص ٢٠-٢١، و«نزهة النظر» ص ٢٠-٢١ .

(٦) زاد فی ز «ذلك» .

حديثاً سمي مشهوراً^(١).

وبمقتضى ما عرفنا به العزيز أيضاً يجتمعان فيما إذا رواه ثلاثة ويختص^(٢) العزيز باثنين والمشهور بأكثر من الثلاثة. [٣] وأما بالنظر لما عرفه به شيخنا فلا يجتمعان، ثم إنه لا انحصار لهما أيضاً في كون المنفرد عنه ممن يجمع حديثه بل يشمل كل منهما ما لا يكون راويه كذلك، وكذا ما ينفرد به الراويان في العزيز عن راويين^(٤) والرواة في المشهور عن ثلاثة أو عن اثنين، وما تكون الشهرة فيه في غالب طباقه بحيث يحسن إطلاقها حينئذ دونها في بعض طباقه كما قدمته في العزيز إلى غيرها من الصور فاعلمه، و[سمي مشهوراً لوضوح أمره، يقال: شهرت الأمر أشهره^(٥) شهراً وشهرة فاشتهر، وهو المستفيض على رأي^(٦) جماعة من أئمة^(٧) الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين، سمي بذلك لا انتشاره وشياعه في الناس، من فاض الماء يفيض فيضا وفيضوة إذا كثر/ حتى سال^(٨) على ضفة الوادي^(٩)، قال شيخنا: ومنهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه يعني: وفيما بينهما سواء، والمشهور أعم من ذلك بحيث يشمل ما كان أوله منقولاً عن الواحد كحديث الأعمال، وإن انتقد ابن الصلاح في التمثيل به ولا انتقاد^(١٠) بالنظر لما اقتصر عليه في تعريفه إذ الشهرة فيه نسبية، وقد ثبت عن أبي إسماعيل الهروي الملقب شيخ الإسلام أنه كتبه عن سبعمائة رجل من أصحاب يحيى بن سعيد، واعتنى الحافظ أبو القاسم ابن منده بجمعهم^(١١) وترتيبهم بحيث

(١) «علوم الحديث» ص ٢٤٣-٢٤٤، و«شروط الأئمة الستة» ص ١١، و«الإرشاد» للنووي (٢)

(٤٣٧)، و«فتح المغيـث» للعراقي ٢/٣.

(٢) في هـ «تختص».

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٤) زاد في ز «فيه»

(٥) في هـ «شهرة» وهو خطأ.

(٦) في ز «راوى» وهو خطأ.

(٧) في ز «الأئمة» بالتعريف.

(٨) في هـ «سأل» وهو خطأ.

(٩) في هـ «صفة الراوي» وفي ز «صفة الوادي» كلاها خطأ.

(١٠) في هـ «لا تقاه» وهو خطأ.

(١١) في هـ «لجمعهم».

جمع نحو النصف من ذلك . ومنهم من غاير على كيفية أخرى يعني : بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد .

ولذا قال أبو بكر الصيرفي والقفال : إنه هو والمتواتر بمعنى واحد . ونحوه قول شيخنا في المستفيض : إنه ليس من مباحث هذا الفن يعني : كما في المتواتر على ما سيأتي بخلاف المشهور ، فإنه قد اعتبر فيه هذا العدد المخصوص^(١) ، سواء كان صحيحاً أم لا^(٢) .

(و) لكن لا اختصاص له بشموله الصحيح وغيره بل (كل) من الأنواع الثلاثة المشروحة (قد رأوا) أي أهل الحديث (منه الصحيح) [٣] يعني : المحتج به الشامل الحسن (والضعيف) [٤] و^(٤) لا ينافي واحد منها^(٥) واحداً منهما وإن لم يصرح ابن الصلاح بذلك في العزيز ، ولكن الضعف في الغريب أكثر ، ولذا كره جمع من / الأئمة تتبع الغرائب ، فقال أحمد : لا تكتبوها ، فإنها منكير ، وعامتها عن ١٠/٤ الضعفاء ، وسئل عن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس «تردين عليه حديثه» فقال : إنما هو مرسل ، فقيل له : إن ابن أبي شيبة زعم أنه غريب ، فقال أحمد : صدق ، إذا كان خطأ فهو غريب . وقال أبو حنيفة : من طلبها كذب . وقال مالك : شر العلم الغريب ، وخيره الظاهر الذي قد رواه الناس ، وعن عبد الرزاق قال : كنا نرى أن الغريب خير فإذا هو شر^(٦) .

(١) في هـ ، «والخصوص» وهو خطأ .

(٢) «نزهة النظر» ص ١٧ - ١٨ ، و«فتح الباري» (١١/١ - ١٢) ، و«التلخيص الحبير» (١/٥٥) ، و«علوم الحديث» ص ٢٤٢ ، و«التدريب» (٧٣/٢) ، و«أدب القاضي» للماوردي (١/٣٧١ - ٣٧٤) ، و«لقطة العجلان» للزرکشي ص ١١ ، و«المختصر لابن اللحام» ص ٨٢ - ٨٣ ، و«شرح مختصر ابن الحاجب» (١/٦٥٥ ، ٦٥٦) ، و«الإحكام» للأمدني (٢/٤٩) ، و«المغني» للبخاري ص ١٩٢ - ١٩٣ ، و«التعريفات» ص ١٤٥ ، و«الطرق الحكمية» ص ٢٠١ .

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ .

(٤) في هـ «اذ» بدل «و» .

(٥) في هامش الأصل «أي الثلاثة» وفي ز «منهما» .

(٦) «الجامع» للخطيب (٢/١٠٠ ، ١٥٩) ، و«الكفاية» ص ١٤٢ ، و«المحدث الفاصل» ص ٥٦٢ ، و«مقدمة الكامل» ص ٧٣ ، و«أدب الإملاء والاستملاء» ص ٥٨ - ٥٩ ، و«علوم الحديث» ص ٢٤٤ ، و«شرح علل الترمذي» (١/٤٠٧ - ٤٠٨) ، وأما كلام أحمد في «حديث تردين عليه حديثه» فلم تقف عليه ، وقد أخرج الحديث ابن شيبة (٥/١٢٢) ، والبيهقي في «سننه» (٧/٣١٤) .

[أنواع الغريب]: (ثم) إنه^(١) (قد يغرب أو مطلقا) يعني: في المتن والإسناد معا، كالحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد كما قدمناه^(٢) أولا (أو) يغرب مقيدا^(٣) حيث يغرب (إسنادا) بالنقل (فقد) أي: حسب [المتن وهو النسبي] كأن يكون معروفا برواية جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث صحابي آخر، فهو من جهته غريب مع أن متنه غير غريب. ومن أمثله حديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه رفعه «الكافر يأكل في سبعة أمعاء» فإنه غريب من حديث أبي موسى، مع كونه معروفا من حديث غيره^(٥). قال ابن الصلاح: ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة يعني: كأن ينفرد به^(٦) من حديث شعبة بخصوصه غندر. قال: وهو الذي يقول فيه الترمذي، غريب من هذا الوجه.

١١/٤ قال: ولا أرى يعني: القسم الثاني ينعكس فلا يوجد^(٧) إذا يعني: فيما يصح ماهو غريب متنا لا سنداً، إلا^(٨) إذا اشتهر الحديث الفرد عن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريبا مشهورا، وغريبا متنا، وغير غريب إسنادا، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه^(٩) الأول، ومتصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث «إنما الأعمال بالنيات»، وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشهورة^(١٠).

وممن ذكر هذه الأقسام الثلاثة^(١١) ابن سيد الناس فيما شرحه من الترمذي تبعا

(١) زاد في ز، و«هو تقسيم آخر».

(٢) في ه «قد عناه» وهو خطأ مطبعي.

(٣) في ه «مقيد».

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ه، ووردت كلمة «المتن» في ز بعد «كأن يكون».

(٥) حديث أبي موسى أخرجه مسلم (٢٠٦٢)، وابن ماجه (٣٢٥٨) وأما لغيره من الصحابة فراجع المصدرين السابقين، و«صحيح البخاري» (١١/٥٣٦)، و«سنن الترمذي» (٤/٢٦٦ - ٢٦٧)، وانظر أيضا «شرح علل الترمذي» (١/٤٣٨-٤٤٢).

(٦) كلمة «به» ساقطة من ز.

(٧) زاد في ز «أصلا».

(٨) في ه «لا» وهو خطأ.

(٩) في ز «طرف».

(١٠) «علوم الحديث» ص ٢٤٤-٢٤٥.

(١١) في ه «ثلاثة» بدون التعريف وهو خطأ.

لا بن طاهر فيما أفاده شيخنا، ولم يقيد ثالثها بآخر السند كابن الصلاح، بل أطلقه ولكنه لم يذكر له مثالا، لأنه لا يوجد، وإنما القسمة اقتضت له ذكره، وذكر رابعا، وهو غريب في بعض السند كالطريق التي قدمتها لحديث أم زرع بإسقاط الوساطة بين هشام بن عروة وأبيه، وقال: فهذه غرابة تخص موضعا من السند، والحديث صحيح. وخامسا^(١) وهو غريب في بعض المتن كرفع جميع الحديث المذكور^(٢).

[أقسام المشهور]: (كذلك المشهور أيضا)^(٣) يقع على ما يروى بأكثر من اثنين عن بعض رواته أو في جميع طباقه أو معظمها أو على ما^(٤) اشتهر على الألسنة فيشمل ماله إسناد واحد فصاعدا، بل مالا يوجد له إسناد أصلا^(٥) كـ «علماء أمي أنبياء بني إسرائيل»^(٦).

/ وولدت في زمن الملك العادل كسرى^(٧)، وتسليم الغزالية^(٨) فقد اشتهر على ١٢/٤ الألسنة، وفي المدائح النبوية.
ومنه قول الإمام أحمد كما أخرجه ابن الجوزي في آخر الجهاد من

(١) في ز «خامس» وهو خطأ.

(٢) «شرح الترمذي» لابن سيد الناس «١٠/ب» كما في «هامش الإرشاد» للنووي (٤٤٠/٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٣٣-٢٣٤، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٤-٥)، و«التدريب» (٢/١٨٣).

(٣) زاد في ز «أى قسمه أهل الحديث لما يروى».

(٤) في ز «ولما» بدل «أو على ما».

(٥) «نزهة النظر» ص ١٨، و«المقاصد الحسنة» ص ٣، و«التدريب» (٢/١٧٣).

(٦) وبه قال ابن حجر والدميرى والزركشي، وقال الألباني: لا أصل له باتفاق العلماء، وقال بعضهم: لا يعرف في كتاب معتبر- «المقاصد الحسنة» ص ٢٨٦، و«الضعيفة» (١/٤٨٠).

(٧) انظر لذلك «شعب الإيمان» للحليمي (٣/١٥)، و«المقاصد الحسنة» ص ٤٥٤، و«الضعيفة» (٢/٤٢٥).

(٨) هذا الحديث روي عن أبي سعيد وأنس وأم سلمة وزيد بن أرقم ويعلي بن مرة عن أبيه وغيره، قال ابن كثير: لا أصل له، وقال ابن حجر: وأما تسليم الغزالية فلم نجد له إسنادا لا من وجه قوي ولا من وجه ضعيف. انظر لذلك «المعتبر» للزركشي ص ١١٦-١٢٠، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٧/٣٥-٣٤)، ولأبي نعيم ص ٣٢٠-٣٢١، و«البداية والنهاية» (٦/١٤٧-١٤٨)، و«المقاصد الحسنة» ص ١٥٦، و«فتح الباري» (٦/٥٩٢).

موضوعاته^(١) أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ في الأسواق، ليس لها أصل، وذكر منها «من بشرني بخروج آذار^(٢) بشرته بالجنة» و «نحركم يوم صومكم» ولكن قد قيل إن هذا لا يصح عن أحمد، لأن الحديثين المطولين أحدهما^(٣) عنده في مسنده^(٤) وسنده جيد مع مجيئه من طرق أخرى، وثانيهما^(٥) عند صاحبه أبي داود^(٦) بسند جيد أيضا هذا مع نظم العلامة أبي شامة الدمشقي المقدسي^(٧) لهذه المقالة فقال:

أربعة عن أحمد شاعت ولا أصل لها من الحديث الواصل
خروج آذار ويوم صومكم ثم أذى الذمي ورد السائل
و^(٨) قد يشتهر بين الناس أحاديث هي موضوعة بالكلية، وذلك كثير جدا،
ومن نظر في الموضوعات لابن الجوزي عرف الكثير من ذلك، [٩] بل
١٣/٤ و(قسموا)/ أي: أهل الحديث المشهور أيضا (بشهرة مطلقة) بين المحدثين
وغيرهم (٥) حديث (المسلم من سلم) المسلمون من لسانه ويده^(١٠) (الحديث
و) للمشتهر (المقصود على المحدثين) معرفته (من) نحو (مشهور قنوته) ﷺ (بعد
الركوع شهرا) فقد رواه عن أنس جماعة منهم أنس بن سيرين وعاصم وقتادة
وأبو مجلز لاحق بن حميد، ثم عن التابعين جماعة منهم سليمان التيمي^(١١) عن
أبي مجلز، ورواه عن التيمي جماعة بحيث اشتهر لكن بين أهل الحديث خاصة،

(١) (٢/٢٣٦)، وانظر أيضا «علوم الحديث» ص ٢٣٩ .

(٢) في هامش الأصل «شهر رومي» .

(٣) في هامش الأصل، «وهو حديث للسائل حق وإن جاء على فرس» .

(٤) (١/٢٠١)، وزاد في ز «قال» .

(٥) في هامش الأصل «من ظلم ذميا فأنا خصمه» .

(٦) «سنن أبي داود» (٣٠٣٦) وانظر أيضا «التقييد والإيضاح» ص ٢٢٣-٢٢٥، و«فتح المغيـث»

للعراقي (٤/٣-٤) .

(٧) في ه «المقدسي الدمشقي» .

(٨) في ز «بل» بدل «و» .

(٩) عبارة ما بين المعكوفتين ممسوحة في ز .

(١٠) البخاري (١٠) .

(١١) زاد في ه «و» .

وأما غيرهم فقد يستغربونه لكون الغالب على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة^(١) وإلى مشهور مقصور على غير المحدثين كالأمثلة التي قدمتها، ولكن لا اعتبار إلا بما هو مشهور عند علماء الحديث. وقد أفردت في الحديث المشهور بالنظر لما تقرر من أقسامه كتاباً^(٢)، وكذا ينقسم أيضا باعتبار آخر فيكون منه ما لم يرتق إلى التواتر وهو الأغلب فيه.

[تعريف التواتر لغة واصطلاحاً] (ومنه ذو تواتر) بل^(٣) قال شيخنا: إن كل متواتر مشهور ولا ينعكس^(٤). يعني: فإنه لا يرتقي للتواتر إلا بعد الشهرة، فهو لغة ترادف الأشياء المتعاقبة واحداً بعد واحد بينهما فترة، ومنه قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾^(٥) أي: رسولا بعد رسول بينهما فترة، واصطلاحاً هو^(٦) ما يكون (مستقراً في) جميع (طبقاته) أنه من الابتداء إلى الانتهاء ورد عن جماعة غير محصورين في عدد معين ولاصفة مخصوصة، بل بحيث يرتقون إلى حد تحيل العادة معه تواطهم على الكذب/ أو وقوع الغلط منهم اتفاقاً من غير قصد. ١٤/٤ وبالنظر لهذا خاصة يكون العدد في طبقة كثيراً وفي أخرى قليلاً، إذ الصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه.

هذا كله مع كون^(٧) مستند انتهائه الحسن^(٨) من مشاهدة أو سماع؛ لأن ما لا يكون كذلك يحتمل دخول الغلط فيه، ونحوه كما اتفق أن سائلاً سأل مولى أبي

(١) البخاري (١٠٠٣، ٤٠٩٤)، ومسلم (٦٧٧)، والنسائي (٢٠٠/٢)، و«معرفة علوم الحديث» ص ١١٦-١١٧، و«علوم الحديث» ص ٢٤٠-٢٤١، و«الإرشاد» للنووي (٤٣٢/٢، ٤٣٣)، و«فتح المغيب» للعراقي (٦/٤).

(٢) يعني المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

(٣) زاد في ز «فالمشهور أعم وكذا».

(٤) نزهة النظر ص ١٣.

(٥) سورة المؤمنون: ٤٤، انظر لمعنى التواتر اللغوي، «الصحاح» (٨٤٣/٢)، و«مقياس اللغة» (٦/

٨٤)، و«الإحكام» للآمدي (٢٠/٢)، و«شرح مختصر ابن الحاجب» (٦٣٩/١، ٦٤٠)، و«المعتبر» للزركشي ص ٣١٢-٣١٣.

(٦) في ز، «وهو».

(٧) في ز «كونه».

(٨) في ز «الحسن» وهو خطأ.

عوانة بمنى فلم يعطه شيئاً فلما ولى لحقه أبو عوانة فأعطاه ديناراً، فقال له السائل: والله لأنفعنك بها^(١) يا أبا عوانة! فلما أصبحوا وأرادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق الناس وجعل ينادي إذا رأى رفقة من أهل العراق: يا أيها الناس اشكروا يزيد بن عطاء الليثي يعني: مولى أبي عوانة، فإنه تقرب إلى الله عز وجل اليوم بأبي عوانة فأعتقه، فجعل الناس يمرون فوجاً فوجاً إلى يزيد يشكرون له ذلك وهو ينكره، فلما كثر هذا^(٢) الصنيع منهم قال: ومن يقدر على رد هؤلاء كلهم، اذهب فأنت حر^(٣). [٤] وأن لا يكون مستنده] ماثبت بقضية العقل الصرف كالواحد نصف الاثنين والأمور النظرية إذ كل واحد منهم يخبر عن نظره، وكله مقبول لإفادته القطع بصدق مخبره^(٥) بخلاف غيره من أخبار الآحاد كما سلف، وليس من مباحث هذا الفن فإنه لا يبحث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه، ولذلك لم يذكره من المحدثين إلا القليل كالحاكم والخطيب في أوائل الكفاية، وابن عبد البر وابن حزم، وقال ابن الصلاح: إن أهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا يشمل^(٦) ١٥/٤ / صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم^(٧).

[أمثلة التواتر] وله أمثلة (كمتن من كذب) علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، الذي اعتنى غير واحد من الحفاظ منهم الطبراني ويوسف بن خليل بجمع طرقه

(١) كلمة «بها» سقطت من هـ وتكررت في ز.

(٢) في ز «ذلك».

(٣) انظر لهذه القصة «الثقات» لابن حبان (٧/٥٦٢-٥٦٣)، و«التهذيب» (١١/١١٩).

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز وبدله «بخلاف».

(٥) زاد في ز «اذ هوأيته بل جعله بعضهم شرطاً خامساً».

(٦) في هـ «لا تشمله» وفي ز «لكونه لا تشمله».

(٧) «الكفاية» ص ١٦، و«الفتاوى والفتاوى» (١/٩٥-٩٦)، و«الإحكام» لابن حزم (١/١٠٤-١٠٨)،

و«المحلى» (٤/٩٢)، و«التهذيب» (٢/٢٩١)، و«الفتاوى» (٥/١٦٣)، و«علوم الحديث» ص ٢٤١،

و«التقييد والإيضاح» ص ٢٢٥-٢٢٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٦)، و«نزهة النظر» ص ٩-

١٣-١٦، و«جامع بيان العلم» (٢/٣٣-٣٤)، و«الملل والنحل» (١/٨١-٨٢).

وبلغت عدة من رواه عند علي بن المديني وتبعه^(١) يعقوب بن شيبة عشرين، بل ارتقت عند كل من البزار وإبراهيم الحربي لأربعين، وزاد عليهما أبو محمد بن صاعد عددا قليلا. وعند أبي بكر الصيرفي شارح الرسالة لستين (ف) ارتقت^(٢) (فوق ستين) [٣] صحابيا بائنين (رووه) كما عند ابن الجوزي في مقدمة موضوعاته [ولبعض الأحاديث عنده لأكثر^(٤) من طريق بحيث زادت الطرق عنده على التسعين، وجزم بذلك ابن دحية، وقد سبق ابن الجوزي لزيادة عد الصحابة علي الستين أبو القاسم الطبراني^(٥) (والعجب بأن من رواه^(٦) للعشرة) المشهود لهم بالجنة^(٧) (و) أنه (خص بالأمرين) المذكورين^(٨) وهما اجتماع أزيد من ستين صحابيا على روايته وكون العشرة منهم (فيما ذكره الشيخ) ابن الصلاح حكاية (عن بعضهم) ممن لم يسمه، وهو/ موجود في مقدمة إحدى النسختين من الموضوعات ١٦/٤ لا ابن الجوزي، الأول من كلامه نفسه^(٩)، والثاني نقلا عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الإسفرائيني، وكذا قاله الحاكم فيما نقله عنه صاحبه البيهقي ووافقه عليه، بل أشعر كلام ابن الصلاح باختصاصه^(١٠) بكونه مثلا للتواتر فإنه قال: ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياء تطلبه، قال: وحديث «إنما الأعمال بالنيات» ليس من ذلك بسبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة؛ لأن ذلك

(١) سقطت كلمة «تبعه» من ز.

(٢) في ز «ارتفعت».

(٣) ورد مكان ما بين المعكوفتين في هـ «نفسا بائنين ابن الجوزي في مقدمة موضوعاته هذا العدد من الصحابة الذين رووه».

(٤) في ز وهـ «أكثر».

(٥) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/٥٦-٥٧، ٦٥، ٩٢)، و«فتح الباري» (١/٢، ٣)، و«الكواكب الدراري» للكرماني (٢/١١٣-١١٤)، و«علوم الحديث» ص ٢٤٢-٢٤٣، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٢٩-٢٣٢، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٧)، و«شرح مسلم» للنووي (١/٦٨)، و«الإرشاد» له (٢/٤٣٥-٤٣٦)، و«صحيح الجامع الصغير» (٥/٣٥٢).

(٦) زاد في هـ «الصحابة».

(٧) سقطت كلمة «بالجنة» من ز.

(٨) سقطت كلمة «المذكورين» من هـ.

(٩) في هـ «كلام» وسقطت كلمة «نفسه» من ز.

(١٠) في ز «اختصاصه».

طراً عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره، نعم حديث «من كذب علي» نراه مثالا لذلك فإنه نقله عن الصحابة العدد الجم، ووافقه غير واحد على إطلاق التواتر عليه، ولكن نازع غير واحد في اجتماع العشرة على روايته، وبعض شيوخ شيوخنا في كونه متواترا؛ لأن شرطه كما قدمنا^(١) استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة، وليست موجودة في كل طريق من طرقه^(٢) بمفردها.

وأجيب عن الأول بأن الطرق عن العشرة موجودة في مقدمة الموضوعات لابن الجوزي وابن عوف في النسخة الأخيرة منها، وكذا موجودة عند من بعده، والثابت منها كما سيأتي من الصحاح علي والزبير، ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيد ومن الضعيف المتماusk طريق عثمان، وبقيتها ضعيف أو ساقط، وعلى كل حال فقد وردت في الجملة، وعن الثاني بأن المراد بإطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائهم في كل عصر. وهذا كاف في ذلك، وأيضا فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم. وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو: فلو قيل في كل منهما: إنه متواتر عن صاحبيه لكان صحيحا، وقد قال ابن الصلاح: وفي بعض ما جمع من طرقه عدد التواتر^(٣) (/ قلت بلى)^(٤) لم يخص هذا المتن بالأمرين بل (مسح الخفاف) قد رواه أيضا فيما ذكره أبو القاسم ابن منده في كتابه المستخرج من كتب الناس للفائدة أكثر من ستين صحابيا، ومنهم العشرة، بل عند ابن أبي شيبة وابن المنذر وغيرهما من طريق الحسن البصري أنه قال: حدثني سبعون من الصحابة بالمسح علي الخفين، ولكن في هذا مقال، نعم جمع بعض الحفاظ رواته من الصحابة. فجاوزوا الثمانين.

وصرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وعبارة ابن عبد البر منهم: روى المسح على الخفين عن النبي ﷺ نحو أربعين من الصحابة واستفاض وتواتر، وسبقه أحمد فقال: ليس في قلبي من المسح شيء، فيه أربعون حديثا عن

(١) في هـ «كما تقدم».

(٢) في ز «طرقها».

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) في هـ «قلب تلي» وهو غلط فاحش.

أصحاب رسول الله ﷺ ما^(١) رفعوا إلى النبي ﷺ وما^(١) وقفوا^(٢).

وقال مهنا: سألت أحمد عن أجود الأحاديث في المسح فقال: حديث شريح بن هانئ سألت عائشة، وحديث خزيمة بن ثابت، وحديث عوف بن مالك^(٣)، قلت: وحديث صفوان بن عسال^(٤)؟ قال: ليس في ذلك توقيت للمقيم^(٥)، وكذا الوضوء من مس الذكر، قيل: إن رواه زادت على ستين، وكذلك الوضوء مما مست النار وعدمه^(٦).

وأيضاً فأبو القاسم (ابن منده) المذكور بالصرف، والحاكم أبو عبد الله وغيرهما من الأئمة (إلى عشرتهم) بإسكان المعجمة أي: الصحابة (رفع) بالنصب / (اليدنين نسبا) بل خصه الحاكم بذلك فيما سمعه صاحبه البيهقي منه فقال: ١٨/٤ سمعته يقول: لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن النبي ﷺ الخلفاء الأربعة ثم العشرة فمن بعدهم من أكابر الأئمة على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة. قال البيهقي: وهو كما قال: أستاذنا أبو عبد الله ﷺ، فقد رويت هذه السنة عن العشرة وغيرهم، وقال ابن عبد البر في التمهيد: إنه رواه ثلاثة عشر صحابياً، وأما البخاري فعزاه لسبعة عشر نفساً، كذا السلفي، وعدتهم عند ابن الجوزي في الموضوعات اثنان وعشرون. وتتبع المصنف من رواه من الصحابة،

(١) في هامش الأصل «ما موصولة في الموضوعين، فكأنه قال من المرفوع والموقوف».

(٢) «التقييد والإيضاح» ص ٢٢٩-٢٣٠، و«فتح المغني» للعراقي (٧/٤). و«فتح الباري» (١/٣٠٦)، و«نصب الراية» (١/١٦٢)، و«التلخيص الحبير» (١/١٥٨)، و«المغني» لابن قدامة (١/٢٨١)، و«المجموع» (١/٤٦١).

(٣) نقل عبد الله بن أحمد عن أبيه أن هذا الحديث حديث عوف بن مالك من أجود حديث في المسح على الخفين، «مسائل الإمام أحمد بن حنبل لابنه عبد الله» ص ٣٤، و«نصب الراية» (١/١٦٨)، و«المغني» لابن قدامة (١/٢٨٧).

(٤) في ز «غسان» وهو خطأ.

(٥) لم نقف على سؤال مهنا وجواب الإمام أحمد، ونظنه في علله، وأما قوله فليس في ذلك أي: حديث صفوان توقيت للمقيم فقيه نظر؛ لأن الإمام أحمد نفسه أخرجه في «مسنده» (٤/٢٤٠)، عنه التوقيت، وقال الساعاتي في «الفتح الرباني» (٢/٦٥)، وسنده جيد نعم بعض الطرق خالية عنه.

(٦) صرح كثير من العلماء بأن هذين الحديثين متواتران، انظر لذلك «نظم المتناثر» ص ٤٦ - ٤٨.

فبلغ بهم نحو الخمسين ووصفه ابن حزم بالتواتر^(١).

وبالجملة فالحديث الأول أكثرها عن الصحابة وروداً، ولذا لما حكى ابن الصلاح كونه يروى عن أكثر من ستين، قال: وقد بلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد، قال: ثم لم يزل عدد رواته في ازدياد، وهلم جرا على التوالي والاستمرار^(٢).

قلت: قد ارتقت عدتهم لأكثر من ثمانين نفساً فيما قاله أبو القاسم ابن منده أيضاً، وخرجها بعض النيسابوريين بزيادة قليلة على ذلك. وبلغ بهم ابن الجوزي كما في النسخة المتأخرة من الموضوعات وهي بخط ولده علي نقلاً عن خط أبيه: ثمانية وتسعين، وأما أبو موسى المدني فقال: إنهم نحو المائة. بل (ونيفوا) أي: زادوا (عن مائة) من الصحابة باثنين (من كذبا) وذلك بالنظر لمجموع ما عندهم وإن كان الناظم عزى العدة المذكورة لمصنف الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي، وهو في جزءين فإن ظاهر كلام شيخنا خلافه حيث قال: إن الحافظين يوسف بن خليل وأبا علي البكري وهما متعاصران^(٣)، وقع لكل منهما في تصنيفه ما ليس عند الآخر، بحيث تكملت المائة من مجموع ما عندهم. وأعلى من هذا كله قول النووي في شرح مقدمة مسلم: إنه جاء عن مائتين من الصحابة ولم يزل في ازدياد. واستبعد المصنف ذلك، ووجهه/ غيره بأنها^(٤) في مطلق الكذب^(٥) كحديث «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين» ونحوه، ولكن لعله - كما قال شيخنا - سبق قلم من مائة^(٦)، وفيها

(١) «فتح المغيـث» للعراقي (٨/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٣٠، و«المعتبر» للزرکشي (ص ١٣٦)، و«التمهيد» (٢١٦/٩)، و«سنن البيهقي» (٧٤/٢)، و«جزء رفع اليدين» للإمام البخاري (ص ٣)، و«المحلى» (٩٢/٤)، و«فتح الباري» (٢٢٠/٢)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٢/٩٢)، وفيه عدد رواته ستة وعشرون، و«تلخيص الحبير» (١/٢٢٠).

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٤٣، و«الإرشاد» للنووي (٤٣٦/٢).

(٣) في هـ «متعاصران» وهو خطأ.

(٤) في ز «بأنه».

(٥) في الأصل «الحديث» وهو خطأ.

(٦) زاد في ز «قلت أو من ثمانين هو أقرب قال».

المقبول والمردود وبيان ذلك إجمالاً أنه اتفق الشيخان منها على حديث علي وأنس وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة. وانفرد البخاري منها بحديث الزبير وسلمة بن الأكوع وعبد الله بن عمرو بن العاص ووائلته بن الأسقع، وانفرد مسلم منها بحديث أبي سعيد، وصح أيضاً في غيرهما من حديث ابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم، وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعد وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأشجعي والسائب بن يزيد وخالد بن عرفطة وأبي أمامة وأبي قرصافة وأبي موسى الغافقي وعائشة، فهؤلاء أحد وثلاثون نفساً من الصحابة، وورد عن نحو^(١) خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة متماسكة منهم عثمان بن عفان، وعن نحو^(٢) عشرين آخرين بأسانيد ساقطة^(٣).

على أن شيخنا قد نازع ابن الصلاح فيما أشعر به كلامه من عزة وجود مثال للمتواتر فضلاً عن دعوى غيره العدم، يعني: كابن حبان والحازمي، وقرر أن ذلك من قائله نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على كذب^(٤) أو يحصل منهم اتفاقاً. قال: ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على/ إخراج حديث وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة ٢٠/٤ توواطئهم معه على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير^(٥).

(١) سقطت كلمة «نحو» من ز.

(٢) زاد في هـ «من».

(٣) «فتح الباري» (٢٠٣/١، ٢٠٤)، و«التقييد والإيضاح» (ص ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢)، و«فتح المغيب» للعراقي (٨/٤)، و«شرح مقدمة مسلم» للنووي (٦٨/١)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٥٦/١ - ٥٧).

(٤) في ز «الكذب» بالتعريف.

(٥) «نزهة النظر» ص ١٦ - ١٧، و«علوم الحديث» ص ٢٤٢، و«الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١٧/١)، و«شروط الأئمة الخمسة» ص ٢٠ - ٢١.

وقد توقف بعض الآخذين^(١) عنه من الحنفية في أول مقالته هذه مع ما سلف من أنه لا دخل لصفات المخبرين في المتواتر، وهو واضح الالتيام، فما هنا^(٢) بالنظر إلى كون أهل هذه الطبقة مثلاً يبعد^(٣) العادة لجلالتهم توطأ ثلاثة منهم على كذب أو غلط، وكون غيرها لا نحطاط أهلها عن هؤلاء لا يحصل ذلك إلا بعشرة مثلاً، وغيرها لعدم اتصاف أهلها بالعدالة ومعرفتهم بالفسق ونحوه، لا يحصل إلا بمزيد كثير من العدد، نعم يمكن بالنظر لما أشرت إليه أن يكون المتواتر من مباحثنا^(٤)، فالله أعلم.

[الأحاديث المتواترة] وذكر شيخنا من الأحاديث التي وصفت بالتواتر، حديث الشفاعة والحوض، وأن عدد رواتهما من الصحابة زاد على أربعين، وممن وصفهما بذلك عياض في الشفا^(٥)، وحديث «من بنى لله مسجداً»^(٦)، ورؤية الله في الآخرة^(٧) و«الأئمة من قريش»^(٨)، وكذا ذكر عياض في / الشفا^(٩)، حديث^(١٠) حنين الجذع، وابن حزم حديث النهي عن الصلاة في معاطن الإبل وعن اتخاذ

(١) في هـ «الأخذ».

(٢) في هـ «هذا».

(٣) في ز «تبعد» وفي هـ «يتبعد».

(٤) زاد في ز «ثم لقاتل أن يجيب بأن مراد ابن الصلاح بالإعياء من حيث الرواية لا الشهرة».

(٥) (١٢٩/١ - ١٣٠)، و«فتح الباري» (٤٢٦/١١، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩)، و«شرح مسلم» للنووي

(٣/٣٥، ١٥/٥٣)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/٤٢٥، ١٦/١٨، ٦٩)، و«علوم

الحديث» له ص ٦٨ - ٦٩، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٣٢، و«نظم المتناثر» ص ١٤٩ - ١٥٣.

(٦) جمع ابن حجر طريقه في جزء مفرد، انظر ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته (١/٣٥٠)، ونسب

الكتاني في «نظم المتناثر» ص ١٢، ٥٣ إلى «فتح الباري» ولم نجده فيه.

(٧) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٤٣٤)، جمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله

في الآخرة فزادت على العشرين، وتتبعها ابن القيم في حادي الأرواح فبلغت الثلاثين وأكثرها

جياذ، وانظر أيضاً «نظم المتناثر» ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٨) قال ابن حجر في «الفتح» (٧/٣٢)، جمعت طريقه عن نحو أربعين صحابياً، كذا قال في تخريج

أحاديث الرافعي كما في «نظم المتناثر» ص ١٠٣.

(٩) (١/١٩٩).

(١٠) سقطت كلمة «حديث» من ز.

القبور مساجد، والقول عند الرفع من الركوع^(١)، والآبري^(٢) في مناقب الشافعي حديث المهدي^(٣)، وابن عبد البر حديث «اهتز العرش لموت سعد»^(٤)، والحاكم حديث خطبة عمر بالجابية^(٥)، والإسراء، وأن إدريس في الرابعة^(٦)، وغيره حديث انشقاق القمر^(٧)، والنزول^(٨) وابن بطل حديث النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر^(٩)، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي قال: بعد ذكر الأحاديث المروية عن النبي في غسل الرجلين لا يقال: إنها أخبار آحاد لأن مجموعها تواتر معناه^(١٠)، وكذا ذكر غيره في التواتر المعنوي، كشجاعة علي وجود حاتم^(١١)، وأخبار / ٢٢/٤ الدجال^(١٢) وشيخنا حديث «خير الناس قرني»^(١٣) وقد أفرد ما وصف بذلك في

(١) «المحلى» (٢٥/٤، ١٣٠، ١٢٠) على الترتيب.

(٢) هو الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم الآبري السجستاني المتوفى (٣٦٣هـ) «تذكرة الحفاظ» (٩٥٥/٣)، وفي هـ «الآبردي» وهو خطأ.

(٣) نقل قوله هذا ابن القيم في «المنار المنيف» ص ١٣٩، وابن حجر في «فتح الباري» (٤٩٤/٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٤٤/٩)، وانظر أيضًا رسالة الأحاديث الواردة في المهدي لعبد العليم ص ٣٥ - ٣٠.

(٤) «الاستيعاب» (٦٠٤/٢)، وانظر أيضًا «نظم المتناثر» ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٥) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (١١٤/١)، ولم يحكم له بالتواتر، نعم قال فيه: فإنه مجموع لي في جزء فلعله حكم فيه به.

(٦) لم نقف على كلام الحاكم، ولكن لا ريب أن الأحاديث فيه متواترة انظر «تفسير ابن كثير» (١٤/٢٧٩ - ٢٨٠)، و«نظم المتناثر» ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٧) صرح بتواتره التاج ابن السبكي في شرحه لمختصر ابن الحاجب الأصلي، راجع لذلك «نظم المتناثر» ص ١٥٣.

(٨) نقل أبو الشيخ ابن حيان في كتاب السنة عن أبي زرعة أنه قال: هذه الأحاديث متواترة قد رواها عدة من أصحاب رسول الله ﷺ وهي عندنا صحاح قوية، «عمدة القاري» (٦٢٢/٣)، و«نظم المتناثر» ص ١١٤ - ١١٥.

(٩) وكذا صرح بتواتره الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٤٩/١)، وانظر أيضًا «نظم المتناثر» ص ٦٩.

(١٠) لم نقف على قول الشيرازي، نعم وجدنا غيره من المحدثين صرحوا بتواتره، انظر «فتح الباري» (٢٦٦/١)، و«نظم المتناثر» ص ٤١.

(١١) انظر لذلك «شرح مختصر ابن الحاجب» لشمس الدين الأصفهاني (٦٥٤/١ - ٦٥٥)، و«الإحكام» للآمدي (٤٦/٢ - ٤٧)، و«المسودة» ص ٢٣٥، و«التبصرة» للشيرازي ص ٣٠٧، و«اللمع» ص ٤٧، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٣٣/١).

(١٢) انظر لذلك «إكمال إكمال المعلم» للأبي (٢٦٩/١، ٢٧٠).

(١٣) «الإصابة» (١٢/١)، وانظر أيضًا «نظم المتناثر» ص ١٢٧.

تأليف إما للزرکشي أو غيره، والله أعلم.

غريب ألفاظ الحديث

- ٧٥٩- والنَّضْرُ أو مَعْمَرُ خُلْفَ أَوْلٍ مَن صَنَّفَ الغَرِيبَ فيما نَقَلُوا
 ٧٦٠- ثُمَّ تَلَى أَبُو عُبَيْدٍ، وَاقْتَفَى القُتَيْبِيُّ، ثم حَمَدُ صَنَّفَا
 ٧٦١- فَأَعَنَّ بِهِ وَلَا تُحْضُ^(١) بِالظَّنِّ وَلَا تَقْلُدْ غَيْرَ أَهْلِ الفَنِّ
 ٧٦٢- وَخَيْرُ مَا فَسَّرْتَهُ بِالوَارِدِ كَالدُّخِّ بِالدُّخَانِ لَا بِنِ صَائِدِ
 ٧٦٣- كَذَاكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالحَاكِمُ فَسَّرَهُ الجِمَاعَ، وَهُوَ وَاهِمٌ

[تعريف غريب الحديث وأمثله] (غريب ألفاظ الحديث) النبوي وهو خلاف الغريب الماضي قريباً، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية، وأما هنا فهو ما يخفى معناه من المتون لقلة استعماله ودورانه^(٢)، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتنقيير^(٣) عنه من كتب اللغة، وهو من مهمات الفن لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ فضلاً عن فهمها عليه، وتتأكد العناية به لمن يروي بالمعنى، والقصد من هذا النوع بيان التصانيف فيه، ولو أضيف لذلك أمثلة كغيره من الأنواع، بل كما فعله^(٤) البرشنسي^(٥) في ألفيته الاصطلاحية في هذا نفسه، حيث ذكر جانباً منه، بل وابن الجزري^(٦) في هدايته التي / شرحتها، وأشار إلى أنه كالأسماء، منه ما هو فرد كالجعظري: الـفـظ الغليظ، ومنه ما هو كالمؤتلف والمختلف كأن^(٧) تأتي كلمة لمعنى ويصحفها^(٨) لمعنى آخر فيأتلفا^(٩) في الخط ويختلفا في النطق كقدح

(١) في م «لا تحض» وهو خطأ.

(٢) في ه «دونه».

(٣) في ه «بالتفتيش».

(٤) في ز وه «فعل».

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق الشمس أبو عبد الله البرشنسي القاهري الشافعي المتوفى (٨٠٨هـ) «الضوء اللامع» (٧/ ٢٩٠ - ٢٩١).

(٦) في ه «ابن الجزري» وهو تحريف.

(٧) في ز «بأنه».

(٨) في ز وه «مصحفها».

(٩) في ه «فيأتلفا».

الراكب بفتحيتين: الآنية المعروفة مع تسوية الصف، كالقذح بالكسر^(١) ثم سكون السهم، وكالمصنف فهو بفتح الميم: الموضع الوسط بين الموضعين، وبكسرهما: الخادم، وكحذف بتحريك الذال المعجمة في قوله كبنات حذف، وهي الغنم الصغار^(٢) الحجازية وبإسكانها في قوله «حذف السلام سنة» وهو تخفيفه وعدم إطالته، وكالشعفة وهي بالشين المعجمة والعين المهملة المفتوحتين في قوله: «ورجل في شعفة من الشعاف» يريد به رأس جبل من الجبال مع السعفة وهي بالسين المهملة المفتوحة والعين المهملة الساكنة في قوله «إنه رأى جارية بها سعفة أي: قروح تخرج على رأس الصبي»^(٣) والسعفة مثله لكن بتحريك العين: أغصان النخيل]، ومنه ما هو كالمثقف والمفترق بأن تأتي كلمة في موضعين لمعنيين، كالطبق^(٤) في قوله فجاء طبق من جراد: القطيع، وفي قوله: بدأ طبق القرن، ومنه ما فيه الإعجام والإهمال كالتشميت^(٥)، وممصصوا^(٦) من اللبن لكان أفيد^(٧) ونحوه تقديم بعض حروف الكلمة وتأخيرها كالطبيخ والبطيخ، وجذب في جذب، وأنعم في أمعن].

ومما رأيت مفرقا وهو نافع مع مشاححة في بعضه: لا تحرك الإبط فيفوح، ولا تفتح الجراب، ولا تكسر القصعة ولا تمد القفا، وإذا دخلت كوى^(٨) فافتح وإذا خرجت فضم، والجنابة بالفتح والكسر فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل. ٢٤/٤
وملك بكسر اللام في الأرض، وبفتحها في السماء.

[أول من صنّف في غريب الحديث] (والنضر)^(٩) بن شمیل أبو الحسن المازنی (أو أبو عبدة (معمر) بن المثني (خلف أول) أي: اختلف في أول (من صنّف)

(١) في ز «بكسر».

(٢) زاد في ز «الجارحة الحجازية».

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٤) زاد في ز وه «فهو».

(٥) في هامش الأصل «للمجد اللغوي صاحب القاموس تحبير الموشن فيما يقال بالشين والسين».

(٦) في ه «مضمصوا».

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من ه.

(٨) في ز «كذا» وفي ه «طوا».

(٩) زاد في ز «هو».

منهما في الإسلام (الغريب) المشار إليه (فيما نقلوا) فجزم الحاكم في علومه^(١) بأولهما وهو الظاهر فإنه مات في سنة ثلاث وثمانين ومائة، ومشى ابن الأثير في خطبة النهاية^(٢) ثم المحب الطبري في تقريب المرام^(٣) له على الثاني، لكن بصيغة التمريض منهما مع أن وفاته كانت في سنة عشر ومائتين بعد الأول بسبع وعشرين عاما، وكتابهما مع جلالتهما صغيران لجريان العادة بذلك في المبتدئ بما لم يسبق إليه، لا سيما والعلم إذ ذاك أكثر فشا من نقيضه وأكبرهما كتاب أولهما، ولقد بالغ إبراهيم الحربي حيث قال: إنه لا يصح مما أورده ثانيهما في غريبه سوى أربعين حديثا^(٤).

[ذكر أمهات الكتب في هذا الفن] وممن جمع في ذلك اليسير أيضا الحسين بن عياش أبو بكر السلمي^(٥) ومحمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب. وكانت وفاتهما قبل معمر، الأول بست^(٦) سنين والثاني بأربع. ثم جمع عبد الملك بن قريب الأصمعي عصري معمر، بل المتوفى بعده^(٧) في سنة ثلاث عشرة ومائتين كتابا فزاد وأحسن، في آخرين من أئمة الفقه واللغة، جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها في أوراق/ ذوات عدد، ولم يكد أحد منهم ينفرد عن غيره بكبير أمر لم يذكره الآخر^(٨) وكذا صنف أبو عبد الرحمن اليزيدي^(٩) في ذلك.

(١) ص ١١٠ .

(٢) (٥/١)، وانظر أيضا «علوم الحديث» ص ٢٤٦ و«الإرشاد» للنووي (٤٤٢/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٩/٤) و«اختصار علوم الحديث» ص ١٦٧ .

(٣) «فتح المغيـث» للعراقي (٩/٤)، نقول: وكذا قال في «إرشاد الأريب» (١٦٤/٧).

(٤) لم نقف على هذا النص.

(٥) هو محدث أديب توفي (٢٠٤هـ) من آثاره: كتاب في غريب الحديث، «معجم المؤلفين» (٤/٤) (٤٠)، والتهذيب (٣٦٢/٢)، وفي ز «المستملى».

(٦) في هـ «ست».

(٧) في هـ «بعد».

(٨) غريب «الحديث للخطابي» (٤٩/١)، و«النهاية لابن الأثير» (٦/١٠)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٩/٤)، والفهرسة (لابن النديم) ص ١٢٩ .

(٩) هو عبد الله بن يحيى بن المبارك العدوي البغدادي المعروف بابن اليزيدي، أبو عبد الله نحوي، لغوي مقرئ من آثاره غريب القرآن، توفي (٢٣٧هـ)، «معجم المؤلفين» (١٦٣/٦)، «تاريخ بغداد» (١٠/١٩٩)، و«الفهرسة» لابن النديم ص ٥٢ ولم نقف على غريب الحديث له، ولأبيه المتوفى (٢٠٢هـ) أيضا غريب القرآن، انظر «الفهرسة» لابن خير ص ٦٧ و«شذرات الذهب» (٤/٢).

(ثم تلى) الجميع قريبا من هذا الآن (أبو عبيد) القاسم بن سلام المتوفى في سنة أربع وعشرين ومائتين (٢٢٤هـ)، فجمع كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار تعب فيه جدا، فإنه أقام فيه أربعين سنة بحيث استقصى وأجاد بالنسبة لمن قبله، ووقع من أهل العلم بموقع جليل وصار قدوة في هذا الشأن كما قال ابن الصلاح وغيره حتى إن ابن كثير قال: إنه أحسن شيء وضع فيه يعني: قبله، ولكنه غير مرتب فرتبته الشيخ مؤفق الدين ابن قدامة على الحروف، ولم يزل الناس ينتفعون بكتاب أبي عبيد^(١). وعمل أبو سعيد الضرير^(٢) كتابا في التعقب^(٣) عليه^(٤).

وكذا ممن جمع الغريب في هذا الوقت الإمام أبو الحسن علي بن المديني^(٥) وأحمد بن الحسن الكندي البغدادي تلميذ معمر، وأبو عمرو شمر بن حمدويه المتوفى في / سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦هـ)^(٦) وكتابه يقال: إنه قدر كتاب ٢٦/٤ أبي عبيد مرارا^(٧).

(واقفتي) أثر أبي عبيد وحذا حذوه أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (القتبي) بضم القاف وفتح المثناة نسبة لجده، وكانت وفاته في سنة ست وسبعين ومائتين. فصنف كتابه المشهور وجعله ذيلا على كتاب أبي عبيد، فكان

(١) في هـ «أبو عبيدة» وهو خطأ.

(٢) هو أحمد بن خالد الضرير البغدادي، أبو سعيد، عالم باللغة و «كان حيا» (٢١٧هـ) «معجم المؤلفين» (٢١٤/١)، و «الإرشاد الأريب» (١١٨/١-١٢٣).

(٣) في ز «التعقب».

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٤٦، و «الإرشاد» للنووي (٢/٤٤٢-٤٤٣)، و «التقريب» له ص ٣٢، و «فتح المغيث» للعراقي (٩/٤)، و «اختصار علوم الحديث» ص ١٦٧، و «المجموع المغيث» (١/٨، ٩-٩)، و «النهاية» (٦، ٧/١) و «غريب الحديث» للخطابي (١/٤٨، ٥٠)، و «تاريخ بغداد» (١٢/٤٠٧)، و «طبقات الحنابلة» (١/٢٦١)، و «إنباه الرواة» (٣/١٦)، و «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٩٦).

(٥) ذكر الخطيب غريب الحديث لابن المديني وغيره من الكتب وقال: وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نبق على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، «الجامع الخطيب» (٢/٣٠٢)، و «سير أعلام النبلاء» (١١/٦٠)، و «معرفة علوم الحديث» ص ١١٠.

(٦) «غريب الحديث» للخطابي (١/٥٠)، و «النهاية» (٧/١).

(٧) في «إرشاد الأريب» (٤/٢٦٣) كتابه غريب الحديث كبير جدا.

أكبر حجما من أصله مع أنه أضاف إليه التنبيه على كثير من أوهامه بل وأفرد للاعتراض عليه كتابا سماه إصلاح الغلط^(١). وقد انتصر لأبي عبيد أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي في جزء لطيف رد فيه على ابن قتيبة لكن قال: لنا شيخنا عن شيخه المصنف إن ابن قتيبة كان كثير الغلط^(٢).

وكذا صنف فيه أبو إسحاق^(٣) الحربي أحد معاصري ابن قتيبة، والمتوفى بعده في سنة خمس وثمانين ومائتين كتابا حافلا أطاله بالأسانيد وسياق المتون بتمامها، ولو لم يكن في المتن من الغريب إلا كلمة فهجر لذلك كتابه مع جلاله مصنفه وكثرة فوائده كتابه ثم صنف فيه غير واحد من المائة الثالثة أيضا كأبو العباس المبرد المتوفى سنة خمس وثمانين وثلعب المتوفى سنة إحدى وتسعين، وأبي الحسن محمد بن عبد السلام الخشي المتوفى^(٤) سنة ستة وثمانين، ومن المائة الرابعة كأبي محمد بن قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي المتوفى^(٥) سنة إثنين. وكتابه واسمه الدلائل، ذيل^(٦) على كتاب القتيبي^(٧)، وكان قاسم قد ابتدأه ثم مات قبل أن يكمله، فأكمله أبوه لتأخر وفاته عنه مدة فإنه مات سنة ثلاث عشرة، وكأبي بكر ابن الأنباري المتوفى سنة ثمان وعشرين وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب المتوفى سنة خمس وأربعين، وغريبه صنفه على مسند أحمد خاصة وهو حسن جداً فيما قيل^(٨).

(ثم) بعدهم أبو سليمان (حمد) هو ابن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي

(١) «غريب الحديث لابن قتيبة» (١/١٥٠-١٥٢)، و«النهاية لابن الأثير» (١/٦١).

(٢) «لسان الميزان» (٣/٣٥٨-٣٥٩).

(٣) زاد في ز وه «إبراهيم بن إسحاق».

(٤) زاد في ز «في».

(٥) زاد في ز «في».

(٦) في ه «الذيل».

(٧) في ه «القتبي» وهو والقتبي كلاهما صواب.

(٨) «النهاية» لابن الأثير (١/٦١، ٧)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٩)، و«الفهرسة» لابن النديم

ص ١٢٩-١٣٠، و«الفهرسة» لابن خير ص ١٩١-١٩٧، ومقدمة المحقق «للنهاية» لابن الأثير

(١/٤)، و«الطبقات الكبرى» للسبكي (٣/١٨٠).

المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة (٣٨٨هـ) (صنفا) كتابه^(١) المعروف وهو أيضا ذيل على القتيبي^(٢) مع التنبيه على أغاليطه. فهذه الثلاثة أعني كتب الخطابي والقتيبي وأبي عبيد أمهات الكتب المؤلفة في ذلك وإليها المرجع في تلك الأعصار، ووراءها - كما قال ابن الصلاح - مجاميع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة، بحيث كما^(٣) قال ابن الأثير: لم يخل زمن من مصنف فيه^(٤). ومنها في المائة الخامسة كتاب أبي عبيد أحمد بن محمد [بن محمد]^(٥) الهروي صاحب أبي منصور الأزهري اللغوي، وعصري الخطابي بل و^(٦) المتأخر بعده فإنه مات سنة إحدى وأربعمئة (٤٠١هـ) جمع فيه بين كتابي أبي عبيد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدم مع زيادات جمة وإضافته^(٧) لذلك غريب القرآن مرتبا لذلك كله على حروف المعجم فكان أجمع مصنف في ذلك قبله^(٨)، واختصره الفقيه أبو الفتح سليم بن أيوب/ الرازي المتوفى سنة سبع وأربعين (٤٧هـ) وسماه ٢٨/٤ تقريب الغريبين^(٩)، وكذا اختصره مع زيادات يسيرة الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي المتوفى في أواخر المائة السادسة سنة سبع وتسعين^(١٠). بل وجمع الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر البغدادي وكانت وفاته سنة خمسين وخمسائة (٥٥٠هـ) أوهامه في تصنيف مستقل^(١١)، وذيل عليه على طريقته في الغريبين والترتيب،

(١) في هـ «كتاب».

(٢) في هـ «القتيبي» وقد ذكرنا أن كليهما صحيح.

(٣) سقطت كلمة «كما» من ز.

(٤) «النهاية» لابن الأثير (٧/١، ٨)، و«غريب الحديث» للخطابي (٤٨/١، ٤٩)، و«علوم الحديث»

ص ٢٤٦، و«فتح المغيب» للعراقي (٩/٤)، و«الإرشاد» للنووي (٤٤٣/٢)، و«التقريب» له

ص ٢٢، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٦٧.

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٦) سقطت كلمة «و» من هـ.

(٧) في هـ «إضافة».

(٨) «النهاية» لابن الأثير (٨-٩)، و«وفيات الأعيان» (٢٨٦/٤)، و«تذكرة الحفاظ» (١٣٣٤/٤).

(٩) راجع لذلك «الفهرسة» لابن خير ص ١٩٥.

(١٠) «النهاية» لابن الأثير (٩-١٠).

(١١) راجع لذلك «ذيل طبقات الحنابلة» (٢٢٨/١).

الحافظ أبو موسى المدني ذيلًا حسنًا^(١)، ثم جمع بينهما أعني كتاب الهروي والذيل عليه لأبي موسى مقتصرًا على الحديث خاصة، المجد أبو السعادات المبارك بن محمد الأثير الجزري مع زيادات جمة، فكان كتابه النهاية كاسمه، وعول عليه كل من بعده لجمعه وسهولة التناول منه مع إعواز قليل فيه، ويقال: إن الصفي محمود بن محمد بن حامد الأرموي ذيل^(٢) عليه أو كتب على نسخته منه حواشي فأفردها غيره، كما أن للمصنف على نسخته منه أيضًا حواشي كثيرة كان عزمه تجريدها في ذيل كبير وما أظنه تيسر^(٣) [٤] وقد اختصرها غير واحد. وكذا لا بن الأثير كتاب آخره سماه «منال الطالب في شرح طوال الغرائب»^(٥) في مجلد، بل وله شرح غريب كتابه جامع الأصول في مجلد^(٦)، وكانت وفاته آخر يوم من سنة ست وستمائة (٦٠٦ هـ).

ومنها كتاب الفائق لأبي القاسم الزمخشري من أنفس الكتب لجمعه المتفرق في مكان واحد مع حسن الاختصار وصحة النقل، وهو إن كان على حروف المعجم فهو ملتزم استيفاء ما في كل حديث من غريب في حرف من حروف بعض كلماته، فعسر/ لذلك الكشف منه بالنسبة لكتاب الهروي ولكنه أسهل تناولا من كثير ممن قبله، وكانت وفاة مؤلفه سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. (٥٣٨ هـ)^(٧).
ومنها مجمع الغرائب للحافظ أبي الحسين^(٨) عبد الغافر بن إسماعيل بن أبي الحسين عبد الغفار بن محمد الفارسي ثم النيسابوري المتوفى سنة تسع وعشرين وخمسمائة (٥٢٩ هـ)^(٩) ورأيت في كلام الزركشي بعد أن ذكر النهاية ما نصه: وزاد

(١) وسماه «المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث» (٤/١)، وانظر أيضا «النهاية» (٩/١).

(٢) في هـ «ذيلي».

(٣) «فتح المغيـث» للعراقي (٩/٤-١٠).

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٥) مطبوع في دار المأمون للتراث بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي.

(٦) لم نجد ذكره في المصادر بل كلام ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/٦٥)، يدل على أنه لم يفرد كتابا مستقلا بنفسه لشرح غريب جامع الأصول.

(٧) «النهاية» لابن الأثير (٩/١)، وقد طبع الفائق في حيدرآباد ومصر.

(٨) في هـ «أبي الحسن».

(٩) أورد ذكر هذا الكتاب ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣/٢٢٥)، والذهبي في «تذكرة =

عليه الكاشغري^(١) في مجمع الغرائب فينظر.

ومنها كتاب المشارق للقاضي عياض المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٥٤٤هـ) وهو أجل كتاب جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى لكنه خصه بالموطأ والصحيحين مع ما أضاف إليه من مشتبه الأسماء والأنساب^(٢)، وينسب لأبي إسحاق ابن قرقول^(٣) تلميذ القاضي عياض المتوفى بعده في سنة تسع وستين كتاب «المطالع»، والظاهر أنه منتزع من المشارق لشيخه مع التوقف في كونه نسبه لنفسه وقد نظمه الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الموصللي / فأحسن ماشاء^(٤)، وكذا في الغريب المجرد لعبد الله ٣٠/٤ بن يوسف البغدادي^(٥)، وقنعة الأريب في تفسير الغريب لبعضهم وغيره لمحمد بن جعفر النحوي^(٦)، وما لا يحصى كثرة وغريب البخاري خاصة لأبي الوليد بن الصابوني^(٧)، وغريب الموطأ لبعضهم^(٨)، وكذا جرد بعضهم من بعض شروح

= الحفاظ» (٤/١٢٧٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/٢٠). والسبكي في «الطبقات الكبرى» (٧/

١٧٣)، وانظر أيضا النسخ الخطية في «تاريخ بروكلمان» (٦/٢٤٥-٢٤٦).

(١) هو محمد بن محمد بن علي الكاشغري أبو عبد الله فقيه مفسر لغوي نحوي صوفي واعظ، توفي (٧٠٥هـ)، له «مجمع الغرائب ومنع الفوائد» في أربع مجلدات، «معجم المؤلفين» (١١/٢٥٠)، و«غية الوعاة» ص ٩٩، و«كشف الظنون» (٢/٣٨٣).

(٢) وهو كتاب لو كتب بالذهب أو وزن بالجواهر لكان قليلا في حقه، قاله ابن فرحون المالكي، وفيه أنشد ابن الصلاح: مشارق أنوار تستت بسية وإذا عجب كون المشارق بالغرب، «الدياج المذهب» (٢/٤٩)، و«المعجم» لابن الأبار ص ٣٠٨، «وفيات الأعيان» (٣/٤٨٣)، وراجع لنسخه الخطية تاريخ «بروكلمان» (٦/٢٧٣).

(٣) هو الإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الحمزاني الوهراني المعروف بابن قرقول (بضم القافين وسكون الراء «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٥٢٠)، و«وفيات الأعيان» (١/٦٢)، وانظر نسخته الخطية في «تاريخ بروكلمان» (٦/٢٧٧).

(٤) انظر لذلك «الدرر الكامنة» (٤/١٨٨)، و«معجم المؤلفين» (١١/٢٣٥).

(٥) لم نقف على ترجمته، وقد نسب هذا الكتاب إلى عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي الشافعي النحوي اللغوي المتوفى (٦٢٩هـ) انظر «وفيات الأعيان» (٢/٣٨٦).

(٦) لعل المؤلف يريد به محمد بن جعفر النحوي القيرواني المعروف بالفزازي المتوفى (٤١٢هـ) وله كتاب الجامع في اللغة، لعله هو. «إنباه الرواة» (٣/٨٦).

(٧) راجع لذلك «الفهرسة» لابن خير ص ١٩٨ وأبو الوليد هو هشام بن عبد الرحمان المعروف بابن الصابوني المتوفى (٤٢٣هـ).

(٨) راجع لذلك «الفهرسة» لابن خير ص ٩١.

مسلم غريبه^(١)، فهذا ما علمته الآن من كتب غريب الحديث. قال ابن كثير: وأجل كتاب يوجد فيه مجامع ذلك كتاب الصحاح للجوهري^(٢). قلت: والقاموس للمجد الشيرازي شيخ شيوخنا^(٣)، وهو -^(٤) كما قال ابن الصلاح - يقبح جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة^(٥).

[الاعتناء بهذا الفن وأهله] (فأعن) أيها المقبل على هذا الشأن (به) أي: بعلم الغريب تحفظاً وتدبراً، وألزم النهاية من كتبه (ولا تخض) فيه رجماً (بالظن) فإنه ليس بالهين والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي. وقد قال أحمد: وناهيك/ به ٣١/٤ حيث سئل عن حرف منه سلوا^(٦) أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ. وقال شعبة في لفظه: خذوها عن الأصمعي فإنه أعلم بهذا منا كما قدمته مع غيره مما يشبهه في الفصل السادس من صفة رواية الحديث^(٧). (ولا تقلد غير أهل الفن) وأجلاته إن كانوا، وإلا فكتبهم لأن من لم يكن من أهله أخطأ في تصرفه، وإذا كان مثل الأصمعي وهو ممن علمت جلالته يقول: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق^(٨) فكيف بغيره ممن لا يعرف بالفن، أم كيف بما يرى من ذلك بهوامش الكتب مما يجهل كاتبه، بل شرط بعضهم فيمن يقلد اطلاعه على أكثر استعمالات ألفاظ الشارع حقيقية ومجازاً.

(١) لعل اسم الكتاب «تحفة المنجد المفهم في غريب صحيح مسلم»، انظر تاريخ «التراث العربي» (٢١٥/١)، و«تاريخ بروكلمان» (١٨٢/٣).

(٢) «اختصار علوم الحديث» ص ١٦٧ وتام كلامه كتاب «النهاية» لابن الأثير.

(٣) هو محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي الشيرازي اللغوي الشافعي المتوفى (٨١٧هـ)، قال ابن حجر في شأن القاموس: لا نظير له في كتب اللغة لكثرة ما حواه من الزيادات على الكتب المعتمدة كالصاحح، وقال السخاوي فيه: وهو عديم النظير، «الضوء اللامع» (١٠/٧٩-٨٦).

(٤) في هامش الأصل «أى الغريب».

(٥) في هـ «عامته» وهو خطأ، و«علوم الحديث» ص ٢٤٥، و«الإرشاد» للنووي (٤٤١/٢).

(٦) في هـ «استلوا».

(٧) «علوم الحديث» ص ٢٤٥ «والكفاية» ص ٢٥٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٠/٤).

(٨) في ز «السقب اللزيق» وفي هـ «السقب اللزيق» انظر لقول الأصمعي «معرفة علوم الحديث» ص ٢٤٦ و«فتح المغيـث» للعراقي (١٠/٤) و«التدريب» (١٨٥/٢).

فقال ولا يجوز حمل الألفاظ الغربية من الشارع^(١) على ما وجد في أصل كلام العرب، بل لا بد من تتبع كلام الشارع والمعرفة بأنه ليس مراد الشارع من هذه الألفاظ إلا ما في لغة العرب، وأما إذا وجد في كلام الشارع قرائن بأن مراده من هذه الألفاظ معان اخترعها هو فيحمل عليها ولا يحمل على الموضوعات اللغوية كما هو في أكثر الألفاظ الواردة في كلام الشارع - انتهى، وهذا هو المسمى عند الأصوليين بالحقيقة الشرعية.

ثم إن المذكور هنا لا ينافي ما سلف في إصلاح اللحن والخطأ من أنه إذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها غير^(٢) مقيدة وأشكلت عليه حيث جاز له أن يسأل عنها أهل العلم بها أي: بالعربية ويروها على ما يخبرونه به كما روي مثله عن أحمد وإسحاق وغيرهما^(٣).

[تفسير الغريب بما ورد في بعض طرقه] (وخير ما فسرتة) أي: الغريب (ب)المعنى (الوارد) في بعض الروايات مفسرا لذلك اللفظ (كالدخ) بضم الدال المهملة/ عند الأكثر، وحكى ابن السيد فيها الفتح أيضا بعدها معجمة، فإنه جاء ٣٢/٤ في رواية أخرى ما يقتضي^(٤) تفسيره (بالدخان) مع كونه لغة حكاها ابن الدريد وابن السيد والجوهري وآخرون^(٥)، قال الشاعر:

... .. عند رواق البيت يغشى الدخاء^(٦)

في القصة المتفق عليها (لابن صائد) بمهملتين بينهما ألف ثم مثناة أبي عمارة عبد الله الذي يقال له: ابن صياد أيضا، وكان يقال: إنه الدجال فالبخاري أخرجها من حديث هشام بن يوسف، ومسلم من حديث عبد الرزاق كلاهما عن معمر عن

(١) سقطت كلمة «من الشارع» من ز.

(٢) سقطت كلمة «غير» من هـ.

(٣) «الكفاية» ص ٢٥٥ .

(٤) في هـ «تقتضي».

(٥) «الصحيح» (٤٣/١)، و«لسان العرب» (١٤/٣)، و«النهاية» (١٠٧/٢) «وعلم الحديث» ص ٢٤٧

و«فتح المغني» للعراقي (١١/٤)، و«تاج العروس» (٢٤٨/٧)، و«جمهرة اللغة» (٦٥/١ - ٦٦)

و«غريب الحديث» للخطابي (٦٣٤/١)، و«صدر البيت فيهما» «وسال غرب عينه فلخا».

(٦) راجع لهذا الشعر «النهاية» (١٠٧/٢)، و«لسان العرب» (١٤/٣)، و«تاج العروس» (٢٤٨/٧)،

و«جمهرة اللغة» (٦٦/١).

الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما لما قال له خبأت لك خبيثاً، قال ابن صائد: هو الدخ^(١) (كذلك) أي: كونه الدخان ثبت (عند الترمذي) في جامعه^(٢) وقال: إنه صحيح وكذا عند أبي داود^(٣) كلاهما^(٤) من حديث عبد الرزاق وأخرجه أحمد عنه^(٥) أيضاً وافق الثلاثة على قولهم وخبأ له يعني: النبي صلى الله عليه وسلم ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠] بل في رواية أخرى عند أحمد^(٦) والبخاري^(٧) من حديث أبي ذر فأراد ابن صياد^(٨) أن يقول: الدخان، فلم يستطع فقال: الدخ الدخ. وذلك كما قال ابن الصلاح على عادة الكهان/ في اختطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان، ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «اخساً فلن تعدو قدرك» أي: فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان^(٩)، ووقع في رواية أخرى عند البخاري^(١٠) أيضاً والطبراني في الأوسط^(١١) من حديث أبي الطفيل عن زيد بن حارثة قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم خبأ له سورة الدخان» وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها. وحكى أبو موسى المدني^(١٢) أن السر في امتحان النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية الإشارة إلى أن عيسى ابن مريم عليه السلام يقتل الدجال بجبل الدخان^(١٣) كما في رواية أحمد من حديث أبي الزبير عن جابر، فأراد التعريض لا بن صائد بذلك، لأنه كان يظن أنه

(١) البخاري (٣٠٥٥) «ومسلم» (٢٩٣٠).

(٢) (٢٢٤٩).

(٣) (٤٣٠٧).

(٤) سقطت كلمة «كلاهما» من ز.

(٥) (١٤٨/٢).

(٦) (١٤٨/٥).

(٧) (٣٤٠) «كشف الأستار» (١٤٤/٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/٨): رجال أحمد رجال

الصحيح غير الحارث بن حصيرة وهو ثقة.

(٨) في ز و هـ «ابن صائد».

(٩) «علوم الحديث» ص ٢٤٧.

(١٠) (٣٣٩٩) «كشف الأستار» (١٤٣/٤).

(١١) راجع لذلك «مجمع الزوائد» (٤/٨)، و«فتح الباري» (١٧٣/٦)، وأخرجه الطبراني في «معجمه

الكبير» (٤٦٦٦).

(١٢) في هـ «المدني» وهو خطأ.

(١٣) في ز و هـ «بجبل الدخان».

الدجال^(١) على أن^(٢) الخطابي استبعد تفسير الدخ بالدخان، وصوب أنه خبأ له الدخ وهو نبت يكون من البساتين، وسبب استبعاده أن الدخان لا يحط في اليد ولا^(٣) الكم ثم قال: إلا أن يكون خبأ له اسم الدخان في ضميره^(٤).

(والحاكم أبو عبد الله (فسره) أيضا في علومه (الجماع) أي: بالجماع (وهو) كما اتفق عليه الأئمة، (واهم) في ذلك حتى قال ابن الصلاح: إنه تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن، ولفظ الحاكم: سألت الأدباء عن تفسير الدخ فقال: كذا [يدخها و] يزخها يعني: بالزاء بدل الدال بمعنى واحد الدخ والزخ قال: والمعنى الذي أشار إليه ابن صائد - خذله الله فيه - مفهوم، ثم أنشد لعلي^(٥) رضي الله عنه:

/طوبى لمن كانت له مزخة يزخها ثم ينام الفخخة ٣٣/٤
فالمزخة بالفتح هي المرأة قاله الجوهري، ومعني يزخها يجامعها، والفخة أن ينام فينفتح في نومته^(٧).

ويؤيد وهم الحاكم رواية أبي ذر الماضية لما فيه من قوله: فأراد ابن صائد أن يقول: الدخان فلم يستطع، بل قال المصنف: إنه لم ير^(٨) في كلام أهل اللغة أن الدخ بالدال هو الجماع، وإنما ذكره بالزاء فقط^(٩) وإذا كان كل من الحاكم والخطابي مع كونه من أئمة الفن صدر منه خلاف الرواية في معنى هذا اللفظ

(١) «المجموع المغيـث» لأبي موسى المدني (١/٦٤٥)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١١). و«فتح الباري» (٦/١٧٣-١٧٤)، و«النهاية» لابن الأثير (١/١٠٧)، و«مسند أحمد» (٣/٣٦٨).

(٢) في هـ «ابن» بدل «أن» وهو خطأ.

(٣) زاد في ز «في».

(٤) «غريب الحديث» للخطابي (١/٦٣٤)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١١). و«فتح الباري» (٦/١٧٤).

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٦) في ز «لعله» وهو خطأ.

(٧) «معرفة علوم الحديث» ص ١١٤، و«علوم الحديث» ص ٢٤٧، و«فتح الباري» (٦/١٧٣)، و«الصحاح» (١/٤٢٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١١).

(٨) في ز «لم يرا» وهو خطأ.

(٩) «فتح المغيـث» للعراقي (٤/١١).

فكيف بمن^(١) دونهما على أن من الغريب ما لا يعرف تفسيره إلا من الحديث، وقد جمع أبو بكر ابن الأنباري من ذلك شيئاً، وإلى ذلك أشار ابن الأثير في النهاية^(٢)، فقال في هرد^(٣): قال ابن الأنباري: القول عندنا في الحديث «بين مهرودتين» يروى بالدال والذال أي: بين ممصرتين على ما جاء في الحديث ولم نسمعه^(٤) إلا فيه وكذلك أشياء كثيرة لم تسمع إلا في الحديث، ونقل غيره عن ابن الأنباري منها حديث «من اطلع في صير باب ففقت^(٥) عينه فهي هدر» وحديث ابن عمر «أنه مر برجل ومعه صير فذاق منه» فالأول الشق، والثاني الصحناء^(٦) ومنها أن عمر سأل المفقود الذي استهوته الجن ما شراهم؟ قال: الجدف يعني: بالجيم والمهملة المحركتين بعدهما فاء، وهو نبات باليمن لا يحتاج أكله شرب ماء، وقيل: / ما لم يذكر اسم الله عليه^(٧)، ونازع ابن الأنباري صاحبه القاضي أبو الفرج النهرواني في جعله الصير مما لا يعرف إلا في الحديث بأنه مشهور بين الخاصة والعامة، وكذا مما ينبغي أن يعتمد في الغريب تفسير الراوي، ولا يخرج على الخلاف في تفسير اللفظ بأحد^(٨) محتمليه لأن هذا إخبار عن مدلول اللغة وهو من أهل اللسان، وخطاب الشارع يحمل على اللغة ما أمكن موافقته لها. ووراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقهِ الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وقد تكلم البدر ابن جماعة في مختصره فيما يتعلق بفقهِه وكيفيه الاستنباط منه، ولم يطل في ذلك، والكلام فيه متعين وذكر

(١) في هـ «من».

(٢) (٢٥٨/٥).

(٣) زاد في ز «في النهاية».

(٤) في هـ «لم يسمعه».

(٥) في هـ «فقت»، في ز «فقية».

(٦) الصحناء هي السمكة الصغيرة المملوحة.

(٧) «غريب الحديث لأبي عبيد» (٤١/٢، ٤٢)، (٣٨١-٣٨٢/٣)، و«النهاية» (٦٦/٣)، و(١/

٢٤٧)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (٣٨-٣٩/٢)، و«جهرة اللغة» (٦٧/٢، ٣٦١)، و«لسان

العرب» (٤٧٨/٤)، و(٢٤/٩)، و«الصحاح» (٧١٨/٢)، و(١٣٣٥/٤)، و«مقياس اللغة»

(٣٢٦/٣).

(٨) زاد في ز «معنيه».

شروطه لمن بلغ أهليته ذلك وهذه صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام كالشافعي ومالك وأحمد والحماديين والسفيانيين وابن المبارك وابن راهويه والأوزاعي وخلق من المتقدمين والمتأخرين، وفي ذلك أيضا تصانيف كثيرة كالتمهيد والاستذكار كلاهما لابن عبد البر، ومعالم السنن، وإعلام الحديث على البخاري كلاهما للخطابي، وشرح السنة للبغوي مفيد^(١) في بابيه، والمحلى لابن حزم كتاب جليل لولا ما فيه من الطعن على الأئمة وانفراده بظواهر خالف فيها جماهير الأمة، وشرح الإمام، والعمدة كلاهما لابن دقيق العيد، وفيهما دليل على ما وهبه الله تعالى له من ذلك. ونعم الكتاب شرح مسلم لأبي زكريا النووي، وكذا أصله للقاضي عياض، وشرح البخاري لشيخنا والأحوذى في شرح الترمذي للقاضي أبي بكر ابن العربي، والقطعة التي لابن سيد الناس عليه أيضا، ثم الذيل عليها للمصنف، وانتهى فيه إلى النصف، وقد شرعت في إكماله، إلي غير ذلك مما يطول إيراده من الشروح التي على الكتب الستة، وكلها مشروحة ومن غريبها شرح النسائي / للإمام أبي الحسن علي بن عبد الله ابن النخعة^(٢) سماه «الإمعان» ٣٥/٤ في شرح مصنف النسائي أبي عبد الرحمن». ومن متأخرها شرح ابن ماجه للدميري، ولأبي زرعة ابن المصنف على أبي داود قطعة حافلة، بل وشرحه بتمامه الشهاب ابن رسلان^(٣)، وكذا على ابن ماجه لمغلطاي قطعة، وعلى الموطأ ومسند الشافعي والمصابيح والمشارك والمشكاة والشهاب والأربعين النووية وتقريب الأحكام لخلق وما لا ينحصر.

وقد روى ابن عساكر في تأريخه^(٤) من حديث أبي زرعة الرازي قال: تفكرت ليلة في رجال فأريت فيما يرى النائم كأن رجلا ينادي يا أبا زرعة: فهم متن الحديث خير من التفكير في الموتى.

(١) في ز «مفيد» وهو خطأ.

(٢) هو حافظ مفسر، من العلماء بالعربية، توفي (٥٦٧هـ) «الأعلام» (١٢٠/٥).

(٣) وهو أحمد بن حسين الرملي الشافعي يعرف بابن رسلان، شهاب الدين، «أبو العباس» (٧٧٣-٨٤٤هـ) انظر «الضوء اللامع» (١/٢٨٢-٢٨٨).

(٤) أي «تاريخ دمشق» (١٠/٦٩٩).

تتمة: مما قد^(١) يتضح به المراد من الخبر معرفة سببه، ولذا اعتنى أبو حفص العكبري^(٢) أحد شيوخ القاضي أبي يعلى ابن الفراء الخنيلي ثم أبو حامد محمد بن أبي مسعود الأصبهاني عرف بكوناه^(٣) بإفراده بالتصنيف. وقال ابن النجار في ثانيهما: إنه حسن في معناه لم يسبق إليه^(٤) وليس كذلك، فالعكبري متقدم عليه، وقول ابن دقيق العيد في أثناء البحث التاسع من كلامه على حديث «الأعمال بالنيات» من شرح العمدة^(٥): «شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيفه كما صنّف في أسباب النزول فوقفت من ذلك على شيء، مشعر بعدم الوقوف على واحد منهما وقد أفرده بنوع شيخنا تبعاً لشيخه البلقيني وعنده في محاسنه من أمثله الكثير، ومنها حديث الخراج/ بالضمان، فالجمهور روه كذلك فقط، وعند أبي داود وغيره^(٦) سببه، وهو أن رجلاً ابتاع عبداً فأقام عنده ما شاء الله [٧] وأن يقيم ثم] وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله: إنه^(٨) قد استغل غلامي. فقال رسول الله ﷺ: الخراج بالضمان. وأشار إليه الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٩)، والتقيد بالسبب هنا أولى وإن أخذ بعمومه جماعة من العلماء من المدنيين والكوفيين.

المسلسل

٧٦٤- مُسَلَّسُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا فِيهِ الرِّوَاةُ وَاحِدًا وَوَاحِدًا

(١) سقطت كلمة «قد» من هـ.

(٢) أظن أنه عمر بن إبراهيم بن عبد الله أبو حفص العكبري، يعرف بابن المسلم المتوفى (٣٨٧هـ)، «طبقات الحنابلة» (١٦٣/٢)، وراجع أيضاً «البيان والتعريف» (٣١/١)، و«نزهة النظر» ص ١٤٦.

(٣) توفي (٥٨٣هـ) كان من حفاظ الحديث، «الأعلام» (٥٦/٧).

(٤) راجع المصدر السابق.

(٥) (١١/١).

(٦) أبو داود (٣٤٩١، ٣٤٩٢، ٣٤٩٣) وابن ماجه (٢٢٤٢)، والحديث بدون سببه أخرجه «النسائي»

(٨/٢٥٥)، والترمذي (١٢٨٥-١٢٨٦).

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٨) سقطت كلمة «إنه» من هـ.

(٩) «الرسالة» له ص ٤٤٨.

٧٦٥- حالاً لهم أو وَضْفًا أَوْ وَضْفَ سَنَدٍ كَقَوْلِ كُلِّهِمْ سَمِعْتُ فَاتَّخَذَ

٧٦٦- وَقَسَمُهُ إِلَى ثَمَانِ مِثْلٍ وَقَلَّمَا يَسْلَمُ ضَعْفًا يَخْضُلُ

٧٦٧- وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ بَقَطْعِ السُّلْسِلَةِ كَأَوْلِيَّةٍ، وَبَعْضُ وَصَلَةٍ

[معنى المسلسل لغة واصطلاحاً وأمثله] (المسلسل) وهو لغة اتصال الشيء

بعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديد و(مسلسل الحديث) وهو من صفات الإسناد^(١)

(ماتواردا فيه الرواة) له كلهم (واحدًا فواحدًا حالاً) أي: على حال (لهم) وذلك

إما أن يكون قولياً لهم كحديث أنه ﷺ قال لمعاذ ﷺ: «إني أحبك فقل في دبر

كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك» الحديث. فقد تسلسل لنا بقول كل

من رواته: أنا أحبك فقل^(٢)، ونحوه المسلسل بقول^(٣): «رحم الله فلانا كيف / ٣٧/٤

لو أدرك زماننا، وبقول: قم فصب علي حتى أريك وضوء فلان»

وإما أن يكون الحال فعلياً كقول أبي هريرة «شك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال:

خلق الله الأرض يوم السبت» الحديث^(٤) فقد تسلسل لنا بتشبيك كل^(٥) من رواته

بيد من رواه عنه^(٦). ونحوه المسلسل بوضع اليد على الرأس، وبالأخذ بيد

الطالب، وبالعد في يده للخمسة التي منها الصلاة على النبي ﷺ والترحم والدعاء

وبالمصافحة، وبرفع اليدين في الصلاة وبالالتكاء وبالإطعام والسقي وبالضيافة

بالأسودين: التمر والماء.

وقد يجيئان معاً أعني^(٧) القولي والفعلي في حديث واحد كحديث أنس مرفوعاً

(١) زاد في هـ «وهو».

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٤١/١) مسلسلاً، وأخرجه أحمد (٢٤٤/٥-٢٤٥)، وأبو داود

(١٥٠٨)، والنسائي (٥٣/٣)، والحاكم في «المستدرک» (٢٧٣/١)، وقال: صحيح على شرط

الشيخين و وافقه الذهبي، ولكن لم يتسلسل فيها لجميع الرواة، وانظر أيضاً «فتح المغيـث» للعراقي (١٢/٤).

(٣) في هـ «يقول» وهو خطأ.

(٤) «أخرجه مسلم» (٢٧٨٩)، وأحمد (٣٢٧/٢)، وانظر أيضاً «الصحيحـة» (٤٤٩/٣)، و«صحيح

الجامع الصغير» (١١٢/١)، والحديث صحيح.

(٥) زاد في هـ «واحد».

(٦) انظر معرفة علوم الحديث ص ٤٢ وعلوم الحديث ص ٢٤٩. و«فتح المغيـث» للعراقي (١٢/٤).

(٧) في ز «يعنى».

«لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتي يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره»، قال: «وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال آمنت بالقدر» فقد تسلسل لنا بقبض كل واحد من رواته على لحيته مع قوله آمنت إلى آخره^(١).

(أو وصفا) أي أو كان التوارد من الرواة على وصف لهم، وهو أيضا فعلي كالمسلسل بالقراء وبال حفاظ وبالفقهاء وبالنحاة وبالصوفية وبالدمشقيين وبالمصريين ونحو ذلك كالمسلسل بالمحمديين أو بمن أول اسمه عين، أو بمن في اسمه أو اسمه أبيه^(٢) أو نسبه^(٣) أو غيرها مما يضاف إليه، نون، أو برواية الأبناء عن الآباء أو بالمعمرين، أو بعدد مخصوص من الصحابة يروي بعضهم عن بعض، أو من التابعين كذلك، وقولي كالمسلسل بقراءة سورة الصف ونحوه، لكنه في الوصفي غالبا مقارب بل مماثل له في الحالي.

٣٨/٤ / (أو وصف سند) أي: أو كان التوارد من الرواة على وصف سند بما يرجع إلى التحمل وذلك إما في صيغ الأداء (كقول كلهم) أي: الرواة (سمعت) فلانا أو ثنا أو أنا أو شهدت على فلان، (فاتخذ) ما وقع منها لجميع الرواة فصار بذلك مسلسلا، بل جعل الحاكم منه أن تكون^(٤) ألفاظ الأداء من جميع الرواة دالة على الاتصال وإن اختلفت، فقال بعضهم سمعت، وقال بعضهم: أنا، وقال بعضهم: ثنا ولكن الأكثرون على اختصاصه بالتوارد في صيغة واحدة، ونحوه الحلف، كقوله «أنا والله فلان» كما نص عليه ابن الصلاح^(٥). أو ما يلتحق به كقوله «صمت أذناي إن لم أكن سمعته من فلان». وإما فيما يتعلق بزمن الرواية أو بمكانها أو بتاريخها. فالأول كالمسلسل بالتحمل^(٦) يوم العيد أو بقص الأظفار في يوم الخميس، والثاني كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم. والثالث ككون

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٤٠ والعراقي في «فتح المغيـث» (٤/١٢-١٣).

(٢) زاد في ز «أو جده».

(٣) في ز «ونسبته».

(٤) في ه «يكون».

(٥) «معرفة علوم الحديث» (٣٧-٣٩)، و«علوم الحديث» ص ٢٤٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٤٥)،

و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٣-١٤).

(٦) زاد في ه «في».

الراوي آخر من يروي عن شيخه إلى غير ذلك من أنواع للتسلسل^(١) كثيرة لا تنحصر كما قال ابن الصلاح^(٢).

[تقسيم المسلسل وفائده] (وقسمه) أي: تقسيمه (إلى ثمان) كما فعل الحاكم، إنما هي (مثل) له، ولم يرد الحصر فيها كما فهمه ابن الصلاح عنه وتعقبه بعدم حصره فيها، إذ ليس في عبارة الحاكم ما يقتضي الحصر كما قاله الشارح، لقول الحاكم بعد الفراغ منها، فهذه أنواع التسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس، وآثار السماع فيها بين الراويين ظاهر، وهذا - كما ترى - مؤذن بأنه إنما ذكر من أنواعه ما يدل على الاتصال، وهو غاية المقصد من هذا النوع، إذ فائده البعد من التدليس والانقطاع، / وخيرها^(٣) - كما قال ابن الصلاح - ما دل على ذلك^(٤).

ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي ﷺ فعلا ونحوه كما أشار إليه ابن دقيق العيد، واشتماله كما قال ابن الصلاح على مزيد الضبط من الرواة^(٥) (و) لكن قد انعكس الأمر ف (قلما^(٦)) يسلم) التسلسل (ضعفا) أي: من ضعف (يحصل) في وصف التسلسل لا في أصل المتن كمسلسل المشابكة فمتمنه صحيح^(٧) والطريق بالتسلسل فيها مقال، وأصحها مطلقا المسلسل بسورة الصف ثم بالأولية.

[كتب المسلسلات] وقد أفرد كثير من الأئمة ما وقع لهم من المسلسلات، و^(٨) وقع لي من ذلك بالسماع جملة كالمسلسلات لأبي بكر ابن شاذان^(٩)، ولأبي

(١) في هـ «التسلسل كثيرة».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٤٨، و«فتح المغيث» للعراقي (١٤/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٣٨.

(٣) في هـ «وغيرها» وهو خطأ.

(٤) «معرفة علوم الحديث» ص ٣٩، و«علوم الحديث» ص ٢٤٨-٢٤٩، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٤).

(٥) «التقييد والإيضاح» ص ٢٣٦-٢٣٨.

(٦) «علوم الحديث» ص ٢٤٩ والاقتراح ص ٢٠٥.

(٧) في هـ «فقل» وهو خطأ.

(٨) زاد في ز «في صحيح مسلم» وقد اختلف في صحة متن الحديث وضعفه، والراجع صحته كما

قال المؤلف، انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١/٢٥٦-٢٥٧)، (١٧/٢٣٥-٢٣٦)، ١٨/

١٧-١٩، و«الصحيحة» للالباني (٣/٤٤٩، ٤٥٠)، وتعليقه «على المشكاة» (٣/١٥٩٨)،

و«مختصر العلو للذهبي» له ص ١٧.

(٩) سقطت كلمة «و» من هـ.

(٩) هو أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن شاذان البزاز، أبو بكر، محدث بغداد في عصره =

محمد الإبراهيمي^(١)، ولأبي محمد الديباجي^(٢)، ولأبي سعد السمان^(٣)، ولأبي سعد/ ابن أبي عصرون^(٤)، ولأبي القاسم التيمي^(٥)، وللغرافي^(٦)، ولأبي المكارم ابن مسدي^(٧)، ولأبي سعيد العلائي، ولابن المفضل في الأربعين له، وبالإجازة جملة أيضا كأبي نعيم الأصبهاني وأبي الحسن اللبان^(٨) والقاضي أبي بكر ابن العربي^(٩)، واعتنى كل من حافظ دمشق الشمس ابن ناصر الدين وحافظ مكة من أصحابنا بإفراد ما وقع له منها في تخريج، وكذا أفردت مائة منها بالتصنيف مينا شأنها، ورويت ذلك إملاء وتحديثا بالقاهرة ومكة.

[ذكر المسلسلات الناقصة] ثم تارة يكون التسلسل من الابتداء إلى الانتهاء وهو الأكثر (ومنه ذو نقص بقطع^(١٠) السلسلة) إما في أوله أو^(١١) وسطه أو آخره، وله

= (٢٩٨-٣٨٣هـ) «الأعلام» (٨٣/١)، و«فهرس الفهارس» (٦٥٥/٢)، و«الرسالة المستطرفة» ص ٨٢.

(١) هو عبد الله بن عطاء بن عبد الله الإبراهيمي الهروي، أبو محمد محدث توفي (٤٧٦هـ) «شذرات الذهب» (٣٥٢/٣)، و«فهرس الفهارس» (٦٥٦/٢).

(٢) هو عبد الله بن عبد الرحمن العثماني الديباجي، أبو محمد توفي (٥٧٢هـ) «فهرس مخطوطات الظاهرية» ص ٢٧٨ «فهرس الفهارس» (٦٥٨/٢)، وقال «صاحب الكشف» (٤٣٠/٢)، إنه (الديباجي) أبو علي حسين بن عبد الله بن عبد العزيز النهري البلسني المتوفى (٦٦٩هـ).

(٣) هو إسماعيل بن علي بن الحسين الرازي السمان المعتزلي، أبو سعد، مقرر مفسر محدث، فقيه، توفي (٤٤٣هـ) «معجم المؤلفين» (٢٨١/٢)، «فهرس الفهارس» (٦٥٦/٢).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن هبة الله التيمي ابن أبي عصرون، «فقيه شافعي» (٤٩٢-٥٨٥هـ) «الأعلام» (٢٦٨/٤).

(٥) هو إسماعيل بن محمد الفضل الأصبهاني التيمي، «أبو القاسم» (٤٥٧-٥٣٥هـ) فهرس مخطوطات الظاهرية ص ١٩٢ «فهرس الفهارس» (٦٥٧/٢).

(٦) في هامش الأصل «بالفاء والغين المعجمة وتشديد الراء» وهو أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد المحسن «الحسيني الغرافي» (٦٢٨-٧٠٤هـ) «فهرس الفهارس» (٦٥٨/٢)، و«الدرر الكامنة» (١٧-١٨).

(٧) هو محمد بن يوسف بن موسى الأزدي الأندلسي، حافظ، رحال، فيه تشيع (نحو ٥٩٣-٦٦٣هـ) فهرس مخطوطات الظاهرية ص ١١١، و«فهرس الفهارس» (٦٥٨/٢).

(٨) هو أبو الحسن علي بن محمد بن نصر الدينوري اللبان «فهرس الفهارس» (٦٥٧/٢).

(٩) في هـ «العزى» وهو خطأ.

(١٠) في ز «يقطع» وهو خطأ.

(١١) زاد في ز «في».

أمثلة (ك) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «الراحمون يرحمهم الرحمن»^(١) المسلسل ب (أولية) وقعت لجل رواته، حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه، فإنه إنما يصح التسلسل فيه إلى ابن عيينة خاصة، وانقطع فيمن فوّه على المعتمد^(٢). (وبعض) من الرواة قد (وصله) إلى آخره إما غلطا كما / ٤١/٤ أشار إليه ابن الصلاح حيث أورد الحديث في بعض تخاريج^(٣) متصل السلسلة، وقال عقبه^(٤): إنه غريب جدا، وفي موضع آخر: إنه منكر، وأبو طاهر يعني: ابن محمش^(٥) راويه فمن فوّه لا مطعن فيهم، ومع ذلك فأحسب أو أبت أن هذا سهو أو خطأ صدر من بعضهم عن قلة معرفة بهذه الصناعة، فليس يصح تسلسله بكماله من وجه ما^(٦)، وإما كذبا كأبي المظفر محمد بن علي الطبري الشيباني^(٧) حيث وصله وتوافق فأرخ سماع ابن عيينة له^(٨) من عمرو في سنة ثلاثين ومائة وافتضح فإن عمرو^(٩) مات قبل ذلك إجماعا، وأرخ سماع عمرو أيضا له من أبي قابوس سنة ثمانين، ولم يتابع على ذلك ولا على أشياء انفرد بها فيه غير ذلك، بحيث جزم غير واحد من الحفاظ باتهامه به لا سيما وقد رواه ابن عساكر وغيره عن

(١) أبو داود (٤٩٢٠)، والترمذي (١٩٩٤)، وأحمد (١٦٠/٢)، والبيهقي في «سننه» (٤١/٩)، والحاكم في «مستدرکه» (١٥٩/٤) والحديث صحيح لغيره. وانظر «الصحيحة» (٦٣٠/٢)، و«صحيح الجامع الصغير» (١٨٢/٣).

(٢) علوم الحديث ص ٢٤٩، و«فتح المغيث» للعراقي (١٥/٤)، و«النزهة» ص ١١٦، و«الاقتراح» ص ٢٠٢.

(٣) هو مجلس له فيه حديث الرحمة بفوائد غزيرة، في كراستين، انظر تقديم المجلس الأول من أمالي ابن ناصر الدين لمحمود الحداد ص ٩.

(٤) في ز «عقبه».

(٥) هو الفقيه العلامة القدوة محمد بن محمد بن محمش (على وزن مسجد)، أبو طاهر الزياي النيسابوري «الأديب» (٣٢٧-٤١٠هـ) «سير أعلام النبلاء» (٢٧٦/١٧)، و«الطبقات الكبرى» للسبكي (١٩٨/٤).

(٦) سقطت كلمة «ما» من ز وانظر لذلك المجلس الأول من أمالي ابن ناصر الدين، والأمنية في تخريج المسلسل بالأولية لمحمود الحداد ص ١٩-٧٢، والمعجم لابن الأبار ص ٣٠٨-٣٠٩، و«نفتح الطيب» (٢٣٢-٢٣٣).

(٧) انظر لترجمته «العقد الثمين» (١٥٢/٢)، فيه تاريخ وفاته (٥٥٤٥هـ).

(٨) سقطت كلمة «له» من ز.

(٩) في هـ «عمرا» هو الأصح فإنه يكتب في حالة النصب بدون الواو كما هو مصرح في كتب النحو.

شيخه فيه بدون ما أتى به بل كالناس ، وقد^(١) سلسله بعضهم إلى الصحابي فقط ،
وبعضهم إلى التابعي فقط ، وكل ذلك باطل وقع عمدا من راويه أو سهوا كما بينته
واضحاً في أول المتبائنات التي أفردتها من حديثي . وقد جمع طرق هذا الحديث
الحافظ الذهبي^(٢) في جزء سمعناه ، سماه «العذب السلسل»^(٣) في الحديث
المسلسل» وكذا التقى السبكي ومن قبلهما ابن الصلاح ومنصور بن سليم
وأبو القاسم السمرقندي فأخرون .

٤٣/٤

/ ومن المسلسلات الناقصة^(٤) ما اجتمع في روايته ثمانية في نسق اسمهم زيد ،
أو سبعة أو ستة من التابعين ، أو ست^(٥) فواطم ، أو خمسة كنيتهم أبو القاسم ،
أبو بكر أو اسمهم محمد بن عبد الواحد أو أحمد ، أو خلف أو صحابة^(٦) ، أو
أربعة أسمهم إبراهيم أو إسماعيل أو علي أو سليمان ، أو صحابيات ، أو إخوة من
التابعين أو حنفيون أو ثلاثة من الأئمة المتبوعين ، أو اسمهم أبان أو أسامة أو
إسحاق أو خالد أو عمران أو خولان ، أو اثنان كل منهما اسمه الحسن بن أحمد
ابن الحسن بن أحمد ، أو اسمه نصر بن علي أو عثمان بن علي ، في أشباه لذلك ،
كأن يتوالى في رواته بصريون أو مدنيون أو مغربيون أو مالكيون أو حنبليون أو
ظاهريون أو عدة نسوة كما وقع في أبي داود^(٧) من حديث مسلم بن إبراهيم عن
غيطة^(٨) ابنة عمرو أم عمرو^(٩) المجاشية عن عمته أم الحسن عن جدتها عن
عائشة أن هند ابنة عتبة قالت «يا نبي الله بايعني» الحديث . أو المزكوم عن الزمن
عن المفلوج عن الأثرم عن الأحذب عن الأصم عن الضرير عن الأعمش عن

(١) سقطت كلمة «قد» من ز .

(٢) سقطت كلمة «الذهبي» من ز .

(٣) في هـ «بالسلسل» وهو خطأ .

(٤) في هامش الأصل «كل ما ذكرته من الأمثلة موجود في الخارج» أي في الجواهر المكمللة والمتبائنات .

(٥) في هـ «سته» وهو خطأ .

(٦) في ز «أصحابه» .

(٧) (٢٢٢/١١) (٤١٤٧) .

(٨) في تحفة «الأشرف» (٤٤٦/١٢) ، وفي نسخة لأبي داود وفي التهذيب «غبطه» .

(٩) زاد في هـ «و» وهو خطأ .

الأعور عن الأعرج عن الأعمى كما أورده بخصوصه ابن ناصر الدين والكتاني .
وفي نزهة الحفاظ لأبي موسى المدني مما أشرت إليه وأشباهه الكثير ولكن جل
الغرض هنا إنما هو فيما تسلسل من ابتداءه إلى انتهاءه .

وقد اعتنى التاج السبكي في طبقات الشافعية له بإيراد ما لعله يقع له ^(١) من
حديث المترجمين بأسانيده، وربما يتوالى عنده من ذلك عدة فقهاء، وكذا الصلاح
الأفقيسي ^(٢) في مطلق الفقهاء، وأتى من ذلك بما هو مؤذن بكثرة اطلاعة وسعة / ٤٤/٤
روايته ^(٣)، ولكنه مات قبل تهذيبه وتبويضه، بل أفرد بعض المتأخرين ^(٤) من
المسلسلات الناقصة ما أشترك جماعة من رجال سنده في فقه أو بلد أو إقليم أو
غيرها بنوع سوى ما يشبهه من توالي عدة من الصحابة أو التابعين مما أفرده أيضا
بنوعين، كما سأذكره في الأقران إن شاء الله ^(٥) وكأن من فائدته معرفة مخرج
الحديث وتعيين ما لعله يقع من الرواة مهملا، وفي الفقهاء بخصوصهم الترجيح له
على ما عارضه ^(٦) من ليس سنده متصفا بذلك، وشيخنا منه ما توالى فيه راويان ^(٧)
فأكثر اشتركوا في التسمية، ومثل له بعمران ثلاثة: الأول القصير، والثاني أبو
رجاء العطاردي، والثالث ابن حصين الصحابي وبسليمان ثلاثة أيضا: الأول ابن
أحمد الطبراني، والثاني ابن أحمد الواسطي، والثالث ابن عبد الرحمن الدمشقي
المعروف بابن بنت شرحبيل .

وفائدته دفع توهم الغلط حيث وقع ^(٨) إهمالهم أو بعضهم . وقد يكون بين
متفقي الاسم واسطة كالبخاري وعبد روى كل منهما عن مسلم ^(٩) وعن كل

(١) سقطت كلمة «له» من ز .

(٢) في ه «الأفقيسي» .

(٣) في ه «مرويه» .

(٤) في ز «التأخرون» .

(٥) زاد في ز «تعالى» .

(٦) زاد في ز و ه «متن» .

(٧) في ه «راويين» وهو خطأ .

(٨) في ه «دفع» .

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من ه .

منهما مسلم] فشيخهما مسلم بن إبراهيم الفراهيدي البصري، والراوي عنهما مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح، ويحيى بن أبي كثير روى عن هشام، وعنه هشام، فالأول ابن عروة وهو من أقرانه، والتلميذ ابن أبي عبد الله الدستوائي، وابن جريج عن هشام، وعنه هشام، فالأعلى ابن عروة والأدنى ابن يوسف الصنعاني، والحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى، وعنه ابن أبي ليلى، فالأعلى عبد الرحمن، والأدنى محمد بن عبد الرحمن^(١) المذكور، في أمثلة ٤٥/٤ كثيرة، وفائدته رفع اللبس عن من يظن أن فيه تكرارا أو انقلابا^(٢)، / ولذا أفرده شيخنا بل أفرد من اتفق اسمه واسم أبيه وجده كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، قال: وقد يقع أكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل.

قال: وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعدا كأبي اليمن الكندي، هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد، قال: ويتأكد الاشتباه إذا كان كل من الحفيد والجد له رواية كنصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان^(٣) الجهضمي شيخ الأئمة الستة فجده أيضا ممن أخرج له أصحاب السنن الأربعة، ويقال: للحفيد الجهضمي الصغير وله هو^(٤) الجهضمي الكبير. ومنه عثام بن علي بن عثام بن علي كما سيأتي في المؤلف.

قال: وقع يقع أي: الاتفاق بين الراوي وشيخه في الاسم أو^(٥) اسم الأب يعني: وكذا الجد وجد الأب كأبي العلاء الهمداني العطار مشهور بالرواية عن أبي علي الأصبهاني الحداد، وكل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فانفقا^(٦) في ذلك وافترقا في الكنية والنسبة إلى البلد والصناعة فاجتمع مما أوردته عدة أنواع لم يذكرها ابن الصلاح ولا أكثر أتباعه^(٧).

(١) في ز «عبد الله» بدل «عبد الرحمن».

(٢) في هـ «ونقلا» وهو خطأ.

(٣) في ز «الأصبهاني».

(٤) سقطت كلمة «هو» من ز.

(٥) في هـ «و».

(٦) في ز «وانفقا».

(٧) «نزهة النظر» ص ١٣٩-١٤٠، ١١٣.

الناسخ والمنسوخ

٧٦٨- والنَّسْخُ رَفْعُ الشَّارِعِ السَّابِقِ مِنْ أَحْكَامِهِ بِلاحِقٍ، وَهُوَ قَمِينٌ
 ٧٦٩- أَنْ يُغْتَنَى بِهِ. وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ذَا عِلْمِهِ، ثُمَّ بَنَصْرَ الشَّارِعِ
 ٧٧٠- أَوْ صَاحِبِ أَوْ عُرْفِ التَّارِيخِ أَوْ أَجْمَعَ تَرْكَابًا بَانَ نَسْخُ، وَرَأَوْا
 ٧٧١- دِلَالَةَ الإِجْمَاعِ لَا النَّسْخِ بِهِ كَالْقَتْلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ

/ [معني النسخ لغة] (الناسخ والمنسوخ) من الحديث (والنسخ) لغة يطلق^(١) ٤٦/٤

على الإزالة يقال: نسخت الشمس الظل إذا أزالته وخلفته وعلى النقل والتحويل يقال: نسخت ما في الخلية من العسل والنحل إلى أخرى، ومنه نسخ الكتاب والمناسخات في الموارث، وهو انتقال المال من وارث إلى آخر، ولا يتحتم^(٢) فيه المحو والانعدام، فليس نسخ الكتاب إعداما للمنسوخ منه، وبالنظر في هذا المعنى قسمه بعض المحققين لخمسة معان: نسخت الشمس الظل أزالته وخلفته، والرياح الأثر أذهبتة، والفريضة الفريضة نقلت حكمها إليها، والليل^(٣) النهار بين انتهاؤه وعقبه^(٤) ونسخت الكتاب صورت مثله، قال: وهذا أنسب.

ثم^(٥) اختلف في حقيقته فقيل: إنه مشترك بين الإزالة والتحويل، لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة، وقيل: إنه حقيقة في الأول، مجاز في الثاني، وقيل بالعكس، قال الأصبهاني شارح المختصر: والأخيران الأولى من الأول فالمجاز وإن كان على^(٦) خلاف الأصل، خير من الاشتراك على أن العضد قال: إنه لا يتعلق به غرض علمي.

[تعريف النسخ اصطلاحاً ومحترزاته] واصطلاحاً هو (رفع الشارع) ﷺ الحكم

(١) في هـ «تطلق».

(٢) في هـ «ولا يحتم».

(٣) سقطت كلمة «و» من ز.

(٤) وردت هذه العبارة في هـ قبل «والليل والنهار» مع إسقاط «نسخت».

(٥) في هـ «لم» وهو خطأ.

(٦) سقطت كلمة «على» من ز.

(السابق من أحكامه ب) حكم من أحكامه (لاحق) هكذا عرفه ابن الصلاح وقال: إنه حد وقع لنا، سالم من اعتراضات وردت على غيره^(١). والمراد بارتفاع الحكم ٤٧/٤ قطع/ تعلقه بالمكلفين إذ الحكم قديم لا يرتفع، ألا ترى أن المكلف إذا كان مستجمعا لما لا بد منه يقال: تعلق به الحكم، [٢] وإذا جن يقال: ارتفع عنه الحكم أي تعلقه، ولذا صرح شيخنا تبعا لغيره [٣] بقوله رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه]، ثم لكون الرفع لا يكون إلا بعد الثبوت خرج بيان المجمل^(٤) والاستثناء والشرط ونحوها مما هو متصل بالحكم، مبين لغايته^(٥)، لا سيما مع التقييد بالسابق، واحترز بالشارع عن قول بعض الصحابة: خبر كذا ناسخ، فإنه لا يكون نسخا^(٦) وإن كان التكليف بالخبر المشار إليه إنما حصل بإخباره لمن لم يكن بلغه قبل، وبالحكم السابق من أحكامه عن رفع الإباحة الأصلية، فإنه لا يسمى نسخا، [٧] وللاحتراز عن ذلك أيضا قيد بعضهم الحكم بالشرعي وقال: [لأن الأمور العقلية التي مستندها البراءة الأصلية لم تنسخ، وإنما

(١) راجع لمعنى النسخ لغة واصطلاحاً والاعتراضات عليه، «مقياس اللغة» (٣/٤٢٤ - ٤٢٥)، «الصحاح» (١/٤٣٣)، و«مجملة اللغة» (٤/٤٠٠)، و«القاموس» (١/٢٧١). و«لسان العرب» (٣/٦١)، و«الفتاوى والفتاوى» (١/٨٠)، و«التبصرة» للشيرازي ص ٢٥١، و«شرح اللمع» له (١/٤٨١)، وما بعدها. و«المستصفى» (١/١٠٧)، وما بعدها. و«البرهان»، (٢/١٢٩٣)، و«أدب القاضي» للماوردي (١/٣٣٣)، وما بعدها، و«المسودة» ص ١٩٥ وما بعدها، و«ميزان الأصول» ص ٦٩٧، و«قواعد الأصول» ص ١١٤ و«التمهيد» لأبي الخطاب الحنبلي (٣/٣٣٣) وما بعدها، و«فصول البدائع» (٢/١٣١)، و«احكام الفصول» للمباجي (١/٣٨٩-٣٩٠)، و«الإحكام» للآمدي (٣/١٤٦-١٥٦) و«الإحكام» لابن حزم (٤/٥٩-٦١)، و«الناسخ والمنسوخ» لعبد القاهر البغدادي ص ٣٩-٤٢ و«الناسخ والمنسوخ» لابن الجوزي ص ٩٠، و«جامع الأصول» (١/١٤٥)، و«الناسخ والمنسوخ» للنحاس ص ٧-٨، و«الاعتبار» للحمادي ص ٧-٨ وعلوم الحديث ص ٢٥٠، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٣٩، و«تفسير الإمام الرازي» (١/٦٥٧-٥٦٨)، و«منتهى الوصول والأمل» ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز وبدله «بالتقييد به» وراجع لقول ابن حجر نزهة النظر ص ٥٨.

(٤) في ز «المجمل».

(٥) زاد في ز «أو منفصل عنه، مخصص لعموم أو مقيد لإطلاق.

(٦) زاد في ز «كما سيأتي مع النزاع فيه».

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

ارتفعت بإيجاب العبادات، [١] ولكن هذا القيد مستغن عنه بما قدمناه]. وبحكم من أحكامه عن الرفع بالموت، وكذا بالنوم والغفلة والجنون وإن نازع فيه بعضهم بأن النائم وما بعده رفع الحكم عنهم بحكم من أحكامه، وهو قوله ﷺ «رفع القلم»^(٢) فقد أجيب عن هذا كما أفاده الأصهباني بأنه لا فرق بين الثلاثة وبين الميت في رفع الحكم عنهم للعلم بأن شرط التكليف التعقل وقد اشتركوا في عدمه والحديث/ فهو دليل على أن الرفع^(٣) هو النوم وما معه لا لفظ الخبر، ويلاحق ٤٨/٤ عن انتهاء الحكم بانتهاء الوقت كقوله ﷺ «إنكم لا قو العدو غدا، والفطر أقوى لكم فأفطروا»^(٤) فالصوم مثلا بعد ذلك اليوم ليس بنسخ متأخر، وإنما المأمور به مؤقت وقد انقضى وقته بعد مضي اليوم المأمور بإفطاره، ووراء هذا أن البلقيني زاد في الحد كون الحكم الذي رفع متعلقا بالمحكوم عليه ليخرج به تخفيف الصلاة ليلة الإسراء من خمسين إلى خمس فإنه لا يسمى نسخا لعدم تعلقه بالمحكوم عليهم أي: تعلقا تنجيزيا لعدم إبلاغه لهم، فأما في حقه ﷺ فمحتمل، إلا أن يلمح أنه إنما يتعلق بعد البيان وهي غير مسألة النسخ قبل وقت الفعل لوجود التعلق بخلاف البيان، ولكن قيل: إن هذا القيد قبل ما حملته عليه مستغن عنه بقوله الحكم، إذ الحكم الشرعي لا بد وأن^(٥) يكون متعلقا بفعل المكلف تعلقا معنويا قبل وجوده، تنجيزيا بعد، حسبما أخذ في حد الحكم حيث قيل فيه: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين من حيث التكليف بالاقتضاء أو التنجيز فحينئذ لفظ الحكم يعني^(٦) عنه، [٧] على أن في تعريف شيخنا السابق ما يخرج به، واختار التاج السبكي في تعريفه

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٧٥-٤٣٨٠)، و«النسائي» (١٥٦/٦)، والترمذي (١٤٢٣)، والحديث صحيح، راجع للتفصيل «إرواء الغليل» (٤/٢ - ٧).

(٣) في ز «الرفع».

(٤) أخرجه بالمعنى مسلم (١١٢٠) وأبو داود (٢٣٨٩)، وأحمد (٣٥/٣).

(٥) في هـ «لا بد أن يكون» بإسقاط «و».

(٦) في هـ «يعني».

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من ز ومن هـ إلى «ما يخرج به».

أنه رفع الحكم الشرعي بخطاب، وقال: إنه أقرب الحدود].^(١) وبالجملة فكونه رافعا هو الصحيح]، وإلا فقد قيل: إنه بيان لا انتهاء أمد^(٢) الحكم، والناسخ ما دل على الرفع المذكور، وتسميته ناسخا مجاز، لأن الناسخ في الحقيقة هو الله، وقد قال ابن كثير في هذا النوع: إنه ليس من خصائص هذا العلم بل هو بأصول الفقه أشبه^(٣) ونحوه قول ابن الأثير: معرفة المتواتر والآحاد والناسخ والمنسوخ وإن تعلقت بعلم الحديث فإن المحدث لا يفتقر إليها بل هي من وظيفة الفقيه،/ ٤٩/٤
لأنه يستنبط الأحكام من الأحاديث فيحتاج إلى معرفة ذلك، وأما المحدث فوظيفته أن ينقل ويروي ما سمعه^(٤) من الأحاديث فإن تصدى لما رواه فزيادة في الفضل وكمال في الاختيار^(٥) - انتهى.

[ينبغي للعالم أن يعتني بهذا الفن] (وهو) أي: هذا النوع على كل حال (قمن) بكسر الميم على إحدى اللغتين أي: حقيق (أن يعتني به) لأنه علم جليل ذو غور وغموض، دارت فيه الرؤس وتاهت^(٦) في الكشف عن مكمنه^(٧) النفوس، بحيث يستعظمه الزهري أحد من انتهى إليه علم الصحابة، ومن كان عليه مدار حديث الحجاز وإليه المرجع فيه، وعليه المعول في الفتيا. وقال: إنه أعياء الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه^(٨)، (وكان) إمامنا (الشافعي) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ذا) أي: صاحب (علمه)، له فيه اليد الطولى، والسابقة الأولى، فخاض تياره وكشف أسراره واستنبط معينه^(٩) واستخرج دفينه واستفتح

(١) في ز مكان ما بين المعكوفتين «ثم إن كونه رافعا هو الصحيح».

(٢) في ه «مد».

(٣) اختصار علوم الحديث ص ١٦٩ .

(٤) زاد في ه «كما سمعه» وكذا في جامع الأصول.

(٥) «جامع الأصول» (٣٨/١).

(٦) في ه «تاهب».

(٧) في ز «مكمنه».

(٨) راجع لذلك «تاريخ دمشق» لأبي زرعة (١/٦٢٠)، و«الحلية» (٣/٣٦٥)، و«تاريخ دمشق» لابن

عساکر (١٥/١٠١٣)، والاعتبار للحازمي ص ٥ وعلوم الحديث ص ٢٤٩ و«سير أعلام النبلاء»

(٥/٣٤٦).

(٩) في ز «معينه».

بابه و^(١) رتب أبوايه، ولذا نسب الإمام أحمدُ ابنَ وراة حيث قدم مصر ولم يكتب كتبه، إلى التفريط وقال^(٢): ما عرفنا المجمع من المفسر، ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسناه^(٣)، ومع ذلك فلم نر له فيه تصنيفا مستقلا، إنما يوجد في غضون الأبواب من كتبه مفرقا، وكذا في الرسالة له منه أحاديث، وتكلم فيه^(٤) رسول الله ﷺ ثم/ كان متداولاً بين الصحابة والتابعين ٥٠/٤ متفرقا في كتب شروح السنة إلى أن جرد له غير واحد من الأئمة مصنفات كأبي داود صاحب السنن، وأبي حفص ابن شاهين، وكابن الجوزي في مصنفين: أحدهما في الرد على جماعة من العلماء دعوى النسخ في كثير من الأحاديث، ثانيهما في تجريد الأحاديث المنسوخة وهو مختصر جدا، وكالحازمي في مصنف حافل، وقد قرأته مع ثاني تصنيفي ابن الجوزي بعلو، وكالبرهان الجعبري.

وهو فرض كفاية لتوقف بعض الأحكام عليه، وقد مر^(٥) علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيما رواه أبو عبد الرحمن السلمي عنه، بقاص فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت^(٦). ونحوه عن عمر وابن عباس^(٧). وقال الزهري: من لم يعلم ذلك خلط^(٨). وقد توهم بعض من لم يحظ^(٩) من

(١) زاد في ز «قد».

(٢) زاد في ز «له».

(٣) «الحلية» (٩٧/٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤/١٥)، والاعتبار للحازمي ص ٥ وعلوم الحديث ص ٢٤٩-٢٥٠ و«سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٥).

(٤) في هامش الأصل «الناسخ والمنسوخ».

(٥) زاد في ز «عن».

(٦) أخرجه ابن أبي خيثمة في العلم (١٣٠) والخطيب في «الفييه والمتفق» (٨٠/١)، والحازمي في «الاعتبار» ص ٦، والنحاس «الناسخ والمنسوخ» ص ٥ والحري في «غريب الحديث» (٣/١٠٤٤)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١١٧/١٠)، و«المدخل» (١٨٤)، وأورده الواحدي في «أسباب النزول» ص ٦ وابن الجوزي في «الناسخ والمنسوخ» ص ١٠٤-١٠٨.

(٧) أخرجه (حديث ابن عباس) الطبراني في «معجمه الكبير» (١٠٦٠٣)، والبيهقي في «المدخل» ص (١٨٥) والحازمي في «الاعتبار» ص ٧ والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» ص ٥ وابن الجوزي في «الناسخ والمنسوخ» ص ١٠٩-١١٠ وفي إسنادهم الضحاك بن مزاحم، قال الهيثمي في «المجمع» (٧/١٩٠)، ضعفة جماعة ووثقه ابن حبان وقال: لم يسمع من ابن عباس.

(٨) لم نقف عليه.

(٩) في هـ «لم يحظ».

معرفة الآثار إلا بآثار ولم يحصل من طريق^(١) الأخبار إلا بالإخبار أن الخطب فيه جلال يسير والمحصول منه قليل غير كثير^(٢)، فعاناه مع عدم تقدمه في صناعته وضبطه، فأدخل فيه ما ليس منه لخفاء معنى المنسوخ وشرطه.

٥١/٤ [دلائل النسخ] (ثم بنص الشارع) ﷺ على^(٣) إبطال أحد الدليلين / المتعارضين^(٤) وتصريحه بذلك كقوله هذا ناسخ، أو في ما معناه، كقوله «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكروا الآخرة»^(٥) وكرجم ماعز دون جلده^(٦) بعد قوله: «الثيب بالثيب»^(٧) جلد مائة ورجم بالحجارة» كما ذكره ابن السمعاني وغيره^(٨) (أو) بنص (صاحب) من أصحابه عليه صريحاً^(٩) كقول جابر رضي الله عنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»^(١٠) أو أن أحدهما شرع بمكة والآخر بالمدينة [١١] (أو) بغيرهما وذلك كأن (عرف التاريخ) للخبرين المتعذر الجمع بينهما^(١٢) وتأخر أحدهما عن الآخر] وأمثله كثيرة (أو أجمع تركاً) أي: على ترك العمل، بمضمون الحديث^(١٣) (بان) أي: ظهر بكل واحد من هذه الأربعة التي هي نص الشارع أو الصحابي أو العلم بالتأريخ أو الإجماع (نسخ) للحكم الآخر، وأصرحها أولها. وأما ثالثها^(١٤) فمحلها

(١) في هـ «طرائق».

(٢) انظر «الاعتبار» للحازمي ص ٤.

(٣) سقطت كلمة «على» من ز.

(٤) زاد في هـ «المتعذر الجمع بينهما».

(٥) مسلم (٩٧٧) والترمذي (١٠٥٤)، و«أحمد» (٣٨/٣)، والنسائي (٨٩/٤).

(٦) في ز «رحمه وجلده» وهو خطأ.

(٧) سقطت كلمة «الثيب» من ز.

(٨) انظر «الاعتبار» للحازمي ص ٢٠٠-٢٠٤، و«الفقيه والمتفقه» (١٢٦/١ - ١٢٧)، و«علوم الحديث»

ص ٢٥٠ وأما حديث الثيب وقصة ماعز فقد أخرجهما مسلم في صحيحه (١٦٩٠، ١٦٩٤).

(٩) سقطت كلمة «صريحاً» من هـ وزاد فيها «كأن يجزم بتأخر أحدهما».

(١٠) أبو داود (١٩٠) والنسائي (١٠٨/١)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٠٦ والخطيب

في «الفقيه والمتفقه» (١٢٨/١)، والحازمي في «الاعتبار» ص ٥٠.

(١١) وردت عبارة ما بين المعكوفتين في ز قبل «كقول جابر».

(١٢) سقطت كلمة «المتعذر الجمع بينهما» من ز وفيها «للمواقعتين» بدل «للخبرين».

(١٣) في هـ «حديث».

(١٤) في هـ «ثانيهما».

في غير المتواترين، أما إذا في أحد المتواترين أنه كان متقدما على الآخر ففيه خلاف للأصوليين^(١) والأكثر على عدم قبوله وبه جزم بعضهم لأنه يتضمن نسخ المتواتر بالآحاد وهو غير واقع، وحجة الطرف الآخر أن النسخ إنما هو بالمتواتر، وخبر الواحد معين للناسخ لا ناسخ، لأنه/ علم أن أحدهما ناسخ^{٥٢/٤} والآخر منسوخ بدونه. وكذا محل^(٢) ثانيهما فيما إذا كان مستنده النقل أو قال: القول بكذا منسوخ، أو هذا هو الناسخ وكذا إن قال: هذا ناسخ وذكر دليله، فإن لم يذكره واقتصر على قوله: هذا ناسخ، أو هذا نسخ لهذا لم يرجع إليه عند غير واحد من الأصوليين والفقهاء لاحتمال أنه قاله عن اجتهاد نشأ عن ظن ما ليس بنسخ نسخا. لا سيما وقد اختلف العلماء في أسباب النسخ، وهذا بناء على أن قوله ﷺ ليس بحجة، ولكن قد أطلق ابن الصلاح تبعا لأهل الحديث القول بمعرفة النسخ بقول الصحابي، بل وأطلقه الشافعي أيضا حيث ذكر الأدلة الأربعة فقال فيما رواه البيهقي في المدخل من طريقه: ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله ﷺ أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر، أو بقول من سمع الحديث يعني: من الصحابة أو العامة يعني: الإجماع، وهو - كما قال المصنف - أوضح وأشهر، إذ النسخ لا يصار إليه بالاجتهاد والرأي، وإنما يصار إليه عند معرفة التاريخ، والصحابة أروع من أن يحكم أحدهم على حكم شرعي بنسخ^(٣) من غير أن يعرف تأخير الناسخ عنه.

ليس من أمثله^(٤) ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضا لمتقدم عنه بناء على الظاهر، لتجويز سماع المتقدم بعد المتأخر.

قال شيخنا: ولاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله لكن إن وقع التصريح بسماعه له من النبي ﷺ فيتجه أن يكون ناسخا بشرط أن يكون لم يتحمل عن النبي ﷺ شيئا قبل إسلامه^(٥).

(١) في ز «للأصوليون» وهو خطأ.

(٢) في ه «محل».

(٣) في ز و ه «ينسخ».

(٤) في ز «ثم إنه من أمثلة ثالثها» وفي ه «وأما ثالثها فليس من أمثله».

(٥) «علوم الحديث» ص ٢٥٠، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٦-١٧)، و«التقييد والإيضاح» =

وفيه نظر للتجويز السابق قريبا^(١)، وحينئذ فطرق كون حديث شداد المرفوع / «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٢) منسوخا بحديث ابن عباس رضي الله عنه «أنه ﷺ احتجم وهو صائم محرّم»^(٣) لكون ابن عباس إنما صحبه محرما في حجة الوداع سنة عشر، وشداد قيد حديثه في بعض طرقه إما بزمن الفتح كما في رواية وكان سنة ثمان، وإما برمضان كما في أخرى وأيا ما كان فهو قبل حجة الوداع.

أما الأول فواضح، وأما الثاني فحجة الوداع لم يكن بعدها في حياة النبي ﷺ رمضان، احتمال أن يكون ابن عباس تحمله عن غيره من الصحابة على أن الشافعي قال: وإسناد الحديـثين جميعا مشتبه، قال: وحديث ابن عباس أمثلهما إسنادا^(٤).

(و) أما رابعها فليس على إطلاقه في كون الإجماع ناسخا، بل العلماء من المحدثين والأصوليين إنما (رأوا دلالة الإجماع) على وجود ناسخ غيره بمعنى أن بالإجماع يستدل على وجود خبر معه يقع به النسخ، وعليه ينزل نص الشافعي والأصحاب وسائر المطلقين، (لا) أنهم رأوا (النسخ به) لأنه لا ينسخ بمجرد إذ لا ينعقد إلا بعد الرسول، وبعده ارتفع النسخ، وكذا لا ينسخ^(٥)، ولذلك أمثلة كثيرة كنسخ رمضان صوم عاشوراء والزكاة وسائر الحقوق في المال و(ك)حديث معاوية، وجابر، وجريـر، وشرحـبيل بن أوس، والشريد بن أوس الثقفي، وعبد الله بن عمرو وغطيف وأبي الرمداء، وأبي سعيد وأبي هريرة، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم مرفوعا في (القتل) لشارب الخمر (في) مرة (رابعة)^(٦) صدرت منه

= ص ٢٤٠، و«الزهوة» ص ٥٨، و«جامع الأصول» (١/١٥٠-١٥١)، و«شرح الملغ» (١/٥١٧-٥١٩)، و«أحكام الفصول» ص ٤٢٧-٤٢٨، و«الإحكام» للآمدي (٣/٢٥٩-٢٦٠)، و«المستصفي» (١/١٢٨-١٢٩)، وأما قول الشافعي فلم نجده في «المدخل» للبيهقي بل أورده في «معرفة السنن» (١/٣٧).

(١) سقطت كلمة «قريبا» من هـ.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٥٢)، وابن ماجه (١٦٨١)، والبيهقي في «السنن» (٤/٢٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٣٨)، وأبو داود (٢٣٥٦)، والترمذي (٧٧٥).

(٤) اختلاف الحديث في «آخر الأم» (٨/٥٢٩-٥٣٠)، و«الاعتبار» للحازمي ص ١٣٩-١٤٣،

و«علوم الحديث» ص ٢٥١، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٧)، و«فتح الباري» (٤/١٧٧).

(٥) «علوم الحديث» ص ٢٥١، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٥٦)، و«الفتية والمتفق» (١/١٢٦).

(٦) في هـ «الرابعة» وهو خطأ.

بعد شربه ثلاث مرار قبلها أو في مرة خامسة كما في بعض الروايات (ب)سبب (شربه)^(١) حيث حكى الترمذي في آخر/ جامعه^(٢) الإجماع على ترك العمل به، ٥٤/٤ ونحوه قول الماوردي: قتل الشارب في الخامسة انعقد الإجماع من الصحابة على خلافه^(٣)، ولا يخذش الإجماع بما رواه أحمد والدارقطني بن أبي أسامة في مسنديهما من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «إيتوني برجل أقيم عليه الحد يعني: ثلاثا ثم سكر فإن لم أقتله فأنا كذاب» ولا بما أخرجه سعيد بن منصور مما هو أشد من هذا عن ابن عمرو أيضا أنه قال: «لو رأيت أحدا يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته» ولا بحكاية القتل في الرابعة أيضا عن عثمان رضي الله عنه، وعن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري فضلا عن كون أهل الظاهر منهم ابن حزم قالوا به، لا نقطاع أولهما، فإن الحسن لم يسمع من ابن عمرو كما جزم به ابن المديني وغيره وللين سند ثانيهما بحيث لا يكون فيهما حجة كما أنه لا حجة فيما عداهما لعدم ثبوته.

وأما خلاف الظاهرية فلا يقدر في الإجماع وحينئذ فلم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك، حتى ولو ثبت عن ابن عمرو أو غيره من الصحابة فمن بعدهم لكان العذر عنه أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من ندرة الخلاف، ولوجود الخلاف في الجملة حكى ابن المنذر إجماع عوام أهل العلم في ترك القتل في الرابعة، واستثنى شاذًا موصوفًا بأنه لا يعد بل وقوع الخلاف^(٤) قديما لا يمنع حصول الإجماع بعد ذلك كما سلف في كتابة الحديث، وهي طريقة مشهورة كما قال البلقيني.

ويؤيده قول شيخنا في فتح الباري عقب حكاية قول الترمذي وهو محمول على

(١) راجع لروايات هؤلاء الصحابة سنن أبي داود (١٢/١٨٤-١٩٢)، و«سنن الترمذي» (٤٨/٤-٤٩)، و«سنن النسائي» (٨/٣١٣)، وابن ماجه (٢/٨٥٩)، و«الفتاوى والمتفقه» (١/١٢٥)، و«الاعتبار» ص ٢٢٠-٢٠١، و«نصب الراية» (٣/٢٤٦-٣٤٩)، و«فتح الباري» (١٣/٧٨-٧٩).

(٢) أي «في عله» (٥/٧٣٦).

(٣) في هـ «أنه لا يقتل» بدل «خلافه».

(٤) في هـ «خلاف» بدون التعريف.

من بعد لنقل غيره القول به وأشار لما تقدم.

وممن حكى الإجماع أيضا النووي وقال: القول بالقتل قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فمن بعدهم، والحديث الوارد فيه منسوخ إما بحديث «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث وإما بأن الإجماع دل على نسخه» انتهى.

٥٥/٤ / هذا كله مع ورود ناسخ من حديثي جابر وقبيصة بن ذؤيب بحيث عمل بمضمونه عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص، ولكن ليس هذا محل الإطالة بها^(١) قال البلقيني: ومن مثل معرفة النسخ بالإجماع الحديث الذي رواه أبو داود في سننه^(٢) من حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لو هب بن زمعة ورجل آخر: «إن هذا يوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا من كل ما حرمت منه إلا النساء، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرما كهيتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به، وإسناده جيد، وإن كان فيه محمد بن إسحاق لكنه^(٣) صرح بالتحديث فهذا مما أجمع العلماء على ترك العمل به، وأشبه ذلك، على أن الإمام أبا بكر الصيرفي شارح الرسالة لم يجعل الإجماع دليلا على تعيين المصير للنسخ بل جعله مترددا بين النسخ والغلط، فإنه قال في كتابه الدلائل: فإن أجمع على إبطال حكم أحدهما فهو منسوخ أو غلط يعني: من بعض رواته كما صرح به غيره والآخر ثابت، قال المصنف وما قاله محتمل^(٤).

التصحيح

٧٧٢- والعسكري والدارقطني صنفًا فيما له بعض الرواة صحفًا

٧٧٣- في المتن كالمصولي «سنة» غير شينًا، أو الإسناد كابن النُدز

(١) انظر لهذه الآثار والأقوال «فتح الباري» (١٢/٨٠-٨١)، و«شرح مسلم» للنووي (٢١٧/١١).

و«المحلى» (١١/٣٦٥-٣٧٠)، و«الإحكام» لابن حزم (٤/١٢٠)، و«فتح المغيـث» للعراقي

(٤/١٧)، قال أحمد شاكر والألباني وابن القيم الحديث محكم غير منسوخ «الصحيح» (٣/

٣٤٨)، و«الطرق الحكيمة» ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) (٥/٤٨١-٤٨٣) (١٩٨٣).

(٣) في ز «لأنه».

(٤) «فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٧-١٨)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٤٢-٢٤٥.

- ٧٧٤- صَحَّفَ فِيهِ الطَّبْرِي قَالَ: «بَدَّر» بِالسَّبَاءِ وَنَقَطَ ذَالَا
 ٧٧٥- وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرََا كَقَوْلِهِ «اِخْتَجَمَ» مَكَانَ «اِخْتَجَرَا»
 ٧٧٦- وَوَصَلَ بِعَاصِمٍ، وَالْأَخْدَبُ بِأَخْوَلٍ تَصْحِيفَ سَمِعَ لَقُبُوا
 ٧٧٧- وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامَ عَنَزَةَ ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ الْعَنَزَةَ
 ٧٧٨- /وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سَكُونَ نُونِهِ فَقَالَ: «شَاءَ»، خَابَ فِي ظُنُونِهِ ٥٦/٤

(التصحيف) الواقع في المشتبه من السند والتمن، ولو جعل بعد الغريب أو بعد المؤلف والمختلف [(١) لكان حسنا]، وهو لكونه تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها، فن جليل مهم إنما ينهض بأعبائه من الحفاظ الحذاق.

[الكتب المهمة في هذا الفن] (و) الحافظان أبو أحمد (العسكري) و أبو الحسن (الدارقطني صنفا فيما له بعض الرواة صحفا) وعلى ثانيهما اقتصر ابن الصلاح، وقال: إنه مفيد، وأما أولهما فله في التصحيف عدة كتب أكبرها لسائر ما يقع فيه التصحيف من الأسماء والألفاظ غير مقتصر على الحديث، ثم أفرد منه كتابا يتعلق بأهل الأدب، وهو ما يقع فيه التصحيف من ألفاظ اللغة والشعر وأسماء الشعراء والفرسان وأخبار العرب وأيامها ووقائعها وأماكنها وأنسابها ثم آخر فيما يختص بالمحدثين من ذلك غير متقيد بما وقع فيه التصحيف فقط، بل ذكر فيه ما هو معرض لذلك، وفي بعض المحكي مما وقع لبعض المحدثين ما يكاد الليب يضحك منه (٢).

[غرض تصنيف تلك الكتب الإفصاح] وكذا صنف فيه الخطابي وابن الجوزي لا لمجرد الطعن بذلك من أحد منهم في واحد ممن صحف ولا للوضع منه، وإن كان المكثر ملوما والمشتهر به بين النقاد مذموما، بل إثارة البيان الصواب وإشهارا

(١) ورد ما بين المعكوفتين في ه قبل «أو بعد المؤلف والمختلف».
 (٢) «علوم الحديث» ص ٢٥٢، و«الإرشاد» للنوي (٢/٤٥٧)، و«التقريب» له ص ٣٣، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٨) و«شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» (١/١٤١-١٥١)، و«تصحيفات المحدثين» (١/١٤-٥)، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٧٠، و«الفهرسة» لابن خير ص ١٧.

له بين الطلاب، ولهذا لما ذكر الخطيب في جامعه^(١) أنه عيب جماعة من الطلبة بتصحيحهم في الأسانيد والمتون، ودون عنهم ما صحفوه، قال: وأنا أذكر بعض ذلك ليكون داعياً لمن وقف عليه إلى التحفظ من مثله إن شاء الله، لا سيما وينبغي لقارئ الحديث أن يتفكر فيما يقرؤه حتى يسلم منه. وقول العسكري إنه ٥٧/٤ قد عيب بالتصحيح جماعة من العلماء/ وفضح به كثير من الأدباء، وسموا الصحيفة، ونهى العلماء عن الحمل عنهم^(٢) محمول على المتكرر منه^(٣) وإلا فما يسلم من زلة وخطأ إلا من عصم الله^(٤) والسعيد من عدت غلطاته. قال الإمام أحمد: ومن يعرى عن الخطأ والتصحيح^(٥)؟ والإكثار منه إنما يحصل غالباً للآخذ من بطون الدفاتر والصحف، ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك ومن ثم حض الأئمة على تجنب الأخذ كذلك كما سلف في الفصل الخامس من صفة رواية الحديث، ويعلم^(٦) أن اشتقاقه من الصحيفة، لأن من ينقل كذلك ويغير يقال: إنه قد صحف أي: قد روى عن الصحف فهو مصحف ومصدره التصحيح^(٧).

[أمثلة التصحيح في المتن] ثم إنه^(٨) يقع تارة إما (في المتن ك) ما اتفق لأبي بكر (الصولي) حيث أملى في الجامع حديث أبي أيوب مرفوعاً: من صام رمضان وأتبعه (ستا) بسين مهملة ومثناة فوقانية مشددة (غير) ذلك (شيئاً) بالمعجمة^(٩) والمثناة التحتانية^(١٠). ولو كيع في حديث: لعن رسول الله الذين يشققون الخطب

(١) (٢٩٧، ٢٨٥/١).

(٢) «تصحيفات المحدثين» (٥/١/١).

(٣) زاد في ز و هـ «ذلك».

(٤) في ز و هـ «عصمه الله».

(٥) «علوم الحديث» ص ٢٥٢.

(٦) في ز «واعلم».

(٧) راجع لمعنى التصحيح «تصحيفات المحدثين» (١/١/٣٩-٤٣)، و«نزهة النظر» ص ٨٢.

(٨) زاد في ز «قد».

(٩) زاد في ز «فيه».

(١٠) «الجامع» للخطيب (١/٢٩٦)، و«علوم الحديث» ص ٢٥٥، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٦٠)،

و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٦)، والحديث أخرجه مسلم (١١٦٤)، وأبو داود (٢٤١٦)،

وأحمد (٥/٤١٧)، والترمذي (٧٥٩)، وابن ماجه (١٧١٦).

تشقيق الشعر، حيث غيره بالحطب بالمهملة^(١)، والشعر بفتحتين^(٢). ويحكى أن ابن شاهين صحفه كذلك أيضا بجامع المنصور فقال بعض الملاحين: يا قوم ٥٨/٤ كيف نعمل والحاجة ماسة^(٣) يشير إلى أن ذلك من حرفته، وليست هذه اللفظة في النهاية لابن الأثير، والحديث في مسند أحمد والمعجم الكبير للطبراني والجامع للخطيب وغيرهم من حديث جابر الجعفي عن عمرو بن يحيى القرشي عن معاوية ابن أبي سفيان به، ولمشكدانة^(٤) حيث جعل حديث النهي عن قصع^(٥) الرطبة بالطاء بدل الصاد فجاء إليه أرباب الضياع والناس يضحجون ففتش حتى وقف على صحته^(٦)، ولأبي موسى محمد بن المثنى العنزي الذي اتفق الستة على الرواية عنه ويلقب الزمن حيث جعل «أو شاة تنعرا» بالنون بدل الياء^(٧)، ولأبي بكر الإسماعيلي حيث جعل قر الدجاجة بالزاء المنقوطة المضمومة بدل الدال المهملة المفتوحة^(٨)، ولغندر حيث جعل أيباً في حديث جابر «رُمي أيبٌ يوم الأحزاب على أكحله»^(٩) أبي بالاضافة وأبو جابر كان استشهد قبل ذلك في أحد^(١٠)، ولشعبة حيث جعل ذرة بالمعجمة المفتوحة والراء المشددة ذرة بضم المهمله

(١) في ز «بالهاء المهمله».

(٢) انظر «علوم الحديث» ص ٢٥٥، و«فتح المغيث للعراقي» (١٨/٤)، والحديث أخرجه أحمد في مسنده (٩٨/٤)، و الخطيب في «جامعه» (٢٩٢/١)، والحديث ضعيف جدا لأن فيه جابرا الجعفي، وانظر أيضا ضعيف «الجامع الصغير» (١٦/٥).

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٥٥، و«فتح المغيث» للعراقي (١٨/٤).

(٤) في ز و هـ «لمشكدانه» بالهاء المهمله.

(٥) في هامش الأصل «كمنع» عصرها أو أخرجه من قشرها، قاله في القاموس، وليست أيضا في النهاية.

(٦) «الجامع للخطيب» (٢٩٣/١).

(٧) «الجامع» للخطيب (٢٩٥/١). و«علوم الحديث» ص ٢٥٤، و«فتح المغيث» للعراقي (١٦/٤)، و«تصحيفات المحدثين» (٢٧/١-٢٨)، و«الحديث أخرجه البخاري» (٢٥٩٧)، ومسلم (١٨٣٢) وغيرهما من المحدثين.

(٨) «علوم الحديث» ص ٢٥٥، و«فتح المغيث» للعراقي (١٦/٤)، والحديث أخرجه البخاري (٦٢١٣) ومسلم (٢٢٢٨)، وأحمد (٨٧/٦).

(٩) في ز «على كامله وعلى أكحله».

(١٠) «علوم الحديث» ص ٢٥٣، و«الإرشاد» للنووي (٤٥٩/٢)، والحديث أخرجه مسلم (٢٢٠٧)، (٢٢٠٨)، وابن ماجه (٣٤٩٣)، وأحمد (٣٧١/٣).

والتخفيف^(١). ولمحمد بن يزيد بن عبد الله النيسابوري السلمي الملقب محمش ٥٩/٤ حيث جعل «يا أبا عمير ما فعل النغير»^(٢) المصغرين بالتكبير فقال: يا أبا عمير/ ما فعل البعير، بالموحدة والعين المهملة فصحف فيهما معا، حتى إنا روينا في علوم الحديث للحاكم^(٣) عن أبي حاتم الرازي أنه قال: حفظ الله أخانا صالح بن محمد الحافظ^(٤) الملقب جزرة فإنه لا يزال يبسطنا^(٥) غائبا وحاضرا كتب إلي أنه لما مات الذهلي يعني: بنيسابور أجلسوا شيخا لهم يقال له: محمش فأملى عليهم وذكر ما تقدم وأنه أملى أيضا أن النبي ﷺ قال: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس»^(٦) فقالها بالخاء المعجمة المضمومة وبسكون الراء، على أن جزرة إنما لقب بها لكونه صحف حديث أن^(٧) عبد الله بن بسر كان يرقى ولده بخرزة بمعجمتين بينهما راء مفتوحة بجزرة بجيم ثم بمعجمة بعدها مهملة كما سيأتي في الألقاب^(٨).

واتفق لبعض مدرسي النظامية ببغداد أنه أول يوم إجلاسه أورد حديث «صلاة في أثر صلاة كتاب في عليين»^(٩) فقال كثار في غلس، فلم يفهم الحاضرون ما يقول حتى أخبرهم بعضهم بأنه تصحف^(١٠) على المدرس. ولابن أبي عاصم حيث قال في كتاب الأطعمة له باب تحريم السباع وساق حديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رفعه «السباع حرام» فصحفه وإنما هو الشيع بالمعجمة والياء

(١) «علوم الحديث» ص ٢٥٣ والحديث أخرجه البخاري (٤٤) ومسلم (١٩٣) وذكر الآخر تصحيف شعبة أيضا.

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٠٣) ومسلم (٢١٥٠)، وأبو داود (٤٩٤٨).

(٣) ص ١٨١-١٨٢.

(٤) زاد في هـ «يعنى».

(٥) في نسخة من هامش الأصل «يضحكنا»، وكذا في «معرفة علوم الحديث».

(٦) أخرجه بدون التصحيف مسلم (٢١١٣) وغيره من المحدثين.

(٧) سقطت كلمة «أن» من ز.

(٨) راجع «تاريخ بغداد» (٩/٣٢٢-٣٢٣)، و«الجامع» للخطيب (١/٢٩٤، ٢٩٥)، وتاريخ دمشق «لابن عساكر» (٨/٢٢٢-٢٢٣).

(٩) أخرجه أبو داود (٥٥٤)، و«البيهقي» (٣/٤٩، ٦٣).

(١٠) في ز «تصحيف» بدل «تصحف» «اختصار علوم الحديث» ص ١٧١-١٧٢.

المثناة تحت وهو الصوت عند الجماع^(١) ولعبد القدوس حيث جعل نبيه ﷺ «أن يتخذ شيء فيه الروح غرضاً»^(٢) بفتح الراء من الروح وفتح العين المهملة وإسكان الراء من/ غرضاً فليل له: أي شيء هذا؟ قال: يعني^(٣): كوة في حائط ليدخل ٦٠/٤ عليه الروح^(٤)، ولرجل سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه أضحى بالصبي؟ فقال له: وما عليك لو قلت بالظبي؟ قال: إنها لغة، فقال له عمر فانقطع العتاب. ولغلام حيث سأل حماد بن زيد فقال^(٥) يا أبا إسماعيل حدثك عمرو عن جابر أن النبي ﷺ نهي عن الخبز، فتبسم حماد وقال يا بني إذا نهي عن الخبز فمن أي شيء يعيش الناس، إنما هو الخبر^(٦). ولبعض المغفلين كما حكاه غير واحد من الحفاظ حيث صحف قولهم في بعض الأحاديث الإلهية عن جبريل عن الله عز وجل فجعل عن رجل^(٧).

[أمثلة التصحيف في الإسناد] (أو) في (الإسناد كابن الندر) بالنون والمهملة المشددة واسمه عتبة حيث (صحف فيه) الإمام أبو جعفر محمد بن جرير (الطبري) و (قالا بذر بالباء) الموحدة (ونقط) للمهملة (ذالاً)، وكالزبير بن خريت بكسر المعجمة ثم راء مشددة مكسورة قاله بعض المحققين: خريت فقال له: أحمد بن يحيى بن زهير التستري: لا خريت ولا دريت، وكجواب التيمي بالجيم المفتوحة والواو المشددة قرأه حبيب كاتب مالك جراب بكسر الجيم وتخفيف الراء. وكابن سيرين بالمهملة قاله بعضهم بالشين المعجمة، وكأبي حرة بضم المهملة وتشديد الراء قاله بعضهم بالجيم المفتوحة. وكالعوام بن مراجم بالراء المهملة والجيم قاله ابن معين بالزاء المنقوطة والحاء المهملة في أمثلة كثيرة لكل من القسمين في التصانيف المشار إليها، وكذا في

(١) أخرجه بدون التصحيف «أحمد في مسنده» (٢٩/٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥٧)، وابن ماجه (٣١٨٧)، وأحمد (٢١٦/١).

(٣) زاد في ز و ه «يتخذ».

(٤) في هامش الأصل «بفتح الراء أي الهواء».

(٥) في ز «حيث قال».

(٦) في هامش الأصل «أي المخبرة».

(٧) انظر لهذه الحكايات «الجامع» للخطيب (١/٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤).

جامع الخطيب منها نبذة^(١)، ومن أمثلته الملحقة بالإسناد ما ذكره ابن عدي في ترجمة أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي، قال السعدي^(٢): كان حسنيا يعني: الحسن بن صالح على عبادته وسوء/ مذهبه. قال شيخنا وأبو غسان وإن كان من أصحاب الحسن بن صالح لكن لم يرد السعدي نسبه إلى الحسن، وإنما قال: إنه خشبي بمعجمتين وموحدة يريد أنه رافضي^(٣).

قال: وشرح ذلك يطول وهو معروف في غير هذا الموضوع، ومنه ما ذكر ابن السمعاني في الأنساب في ترجمة الجريري بفتح الجيم وكسر الراء، نسبة إلى مذهب محمد بن جرير الطبري.

قال: وكان منهم إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ثم نقل عن ابن حبان أنه قال فيه^(٤): إنه جريري المذهب ولم يكن داعية قال شيخنا: ولم ينسبه ابن حبان لمذهب محمد بن جرير الطبري وإنما نسبه لمذهب حريز بن عثمان وهو بالحاء المهملة ثم راء ثم زاء ولو لم يكن في هذا إلا مخالفة التاريخ فإن إبراهيم المذكور في طبقة شيوخ محمد بن جرير، وكانت وفاته بعد مولد ابن جرير بأربع وعشرين سنة، فكيف يكون على مذهب من هو في عداد شيوخه^(٥).

وينقسم كل منهما إلى تصحيف بصر وهو الأكثر، وسمع وهو قليل، وكذا إلى تصحيف لفظ وهو الأكثر، ومعنى وهو قليل.

[أسباب التصحيف في الحديث] (و) كذا (أطلقوا) أي: من صنف في هذا الفن (التصحيف فيما ظهرا) تحقيق حروفه من غير اشتباه في الكتابة بغيرها، وإنما حصل فيه خلل من الناسخ أو الراوي بنقص أو زيادة أو إبدال حرف بآخر، فالأول

(١) (١/٢٨٥-٣٠٠)، و«معرفة علوم الحديث» ١٨٠-١٨٨، و«علوم الحديث» ص ٢٥٢-٢٥٣، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٥٧-٤٥٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٨-١٩).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني المتوفى (٢٥٩هـ) وقوله في «أحوال الرجال» له ص ٨٣.

(٣) «الكامل» لابن عدي (٦/٢٣٧٩)، و«التدريب» (١/٤) و«هدي الساري» ص ٤٤٢.

(٤) سقطت كلمة «فيه» من ز.

(٥) «الثقات» لابن حبان (٨/٨١)، و«الأنساب» (٣/٢٦٤)، و«التهذيب» (١/١٨٢-١٨٣).

كحديث جابر «دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال: صليت قبل أن تجلس؟» الحديث رواه ابن ماجه بلفظ «قبل أن تجيء»^(١) وهو غلط من الناسخ، نبه عليه المزي. وكما روى يحيى بن سلام المفسر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى ﴿سأريكم دار الفاسقين﴾ قال: مصر فقد استعظم هذا أبو زرعة الرازي واستقبحه وذكر أنه في / تفسير سعيد المذكور بلفظ مصيرهم^(٢). ٦٢/٤

والثاني كحديث أبي سعيد في خطبة العيد «كان رسول الله ﷺ يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين ثم يسلم فيقف على رجله فيستقبل الناس وهم جلوس» الحديث رواه بعضهم فقال: على راحلته بدل رجله والصواب الأول، فلا ريب في «أنه ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشيا والعنزة بين يديه وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى»^(٤).

والثالث (كقوله) في حديث زيد بن ثابت (احتجم) النبي ﷺ في المسجد حيث جعله ابن لهيعة فيما ذكره مسلم في التمييز له (مكان احتجرا) بالميم بدل الراء لكونه أخذه من كتاب بغير سماع وأخطأ فبقيته «بخص أو حصير حجرة يصلي فيها»^(٥).

وقد جعل ابن الجزري هذا مثالا لتصحيف السمع في المتن وهو ظاهر (و) كذا (واصل) أبدل اسمه (بعاصم)، بل (و) أبدلا (الأحذب) لقبه أيضا (بأحول) بالصرف للضرورة لقب عاصم، وذلك في حديث شعبة عن واصل الأحذب عن أبي وائل عن ابن مسعود «أي: الذنب أعظم» وكذا خالد بن عرفطة، حيث أبدله شعبة بمالك بن عرفطة، كل منهما^(٦) (تصحيف) بالنصب مفعول مقدم (سمع)

(١) (٣٥٣/١) (١١١٤)، ولم نقف على كلام المزي الآتي.

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٥٤، و«فتح المغيث» للعراقي (١٩/٤).

(٣) سقطت كلمة «رسول الله» من هـ.

(٤) انظر «التلخيص الحبير» (٨٦/٢)، وصحيح «ابن خزيمة» (٣٤٨/٢، ٣٥٠).

(٥) «التمييز» ص ١٣٩-١٤٠، و«علوم الحديث» ص ٢٥٣، و«الإرشاد» للنووي (٤٥٨/٢)، و«فتح

المغيث» للعراقي (١٩/٤)، و«مسند أحمد» (١٨٥/٥)، والحديث أخرجه بدون التصحيف

البخاري (٦١١٣)، ومسلم (٧٨١).

(٦) «العلل» للإمام أحمد بن حنبل (٢٠٧/١)، و«علوم الحديث» ص ٢٥٦، ٢٥٦، و«الإرشاد»

للنووي (٤٦٠/٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (٢٠/٤)، والحديث أخرجه البخاري (٤٤٧٧)

ومسلم (٨٦).

يعني: في الإسناد (لقبوا)، فمن الملقبين بذلك للمثال الأول الدارقطني وللثاني أحمد، وليس تلقيبهما بذلك بأولى من تلقيب احتجم به، بل ذاك أولى بمشاركتهما مع الوزن في الحروف إلا واحدا بخلافه فيهما فليس إلا الوزن إذ أكثر الحروف مختلفة. ثم إن جل التصحيف كما أشرت إليه في اللفظ (و) قد (صحف ٦٣/٤ المعنى) فقط بعض شيوخ الخطابي^(١) في الحديث/ فيما حكاه عنه، وإنه لما روى حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة، قال: منذ أربعين سنة ما حلقت رأسي قبل الصلاة، فهم منه حلق الرؤس، وإنما هو تحليق الناس حلقا^(٢)، وبعضهم حيث سمع خطيبا يروي حديث «لا يدخل الجنة قتات»^(٣) فبكى وقال: ما الذي أصنع، وليست لي حرفة سوى بيع القت يعني: الذي يعلف الدواب، وأبو موسى محمد بن المشنى الزمن^(٤) (إمام عنزة) حيث (ظن القبيل^(٥) بحديث العنزة) التي كان النبي ﷺ يصلي إليها فقال يوما: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، قد صلى النبي ﷺ إلينا، ذكره الدارقطني^(٧).

(وبعضهم) وهو كما ذكره الحاكم أعرابي صحف لفظه ومعناه معا^(٨) (ظن سكون نونه) أي: لفظ العنزة ورواه مع هذا الظن بالمعنى (فقال شاة) فأخطأ (وخاب في ظنونه) من وجهين إذ الصواب عنزة بفتح النون وهي الحربة تنصب بين يديه، ولذلك حكاية حكاها الحاكم عن الفقيه أبي منصور^(٩) قال: كنت بعدن

- (١) في ز وه «بعض الشيوخ شيوخ الخطابي».
- (٢) «غريب الحديث للخطابي» (٢٢٦/٣)، و«معالم السنن» له (٢٤٧/١)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٢١/٤)، والحديث أخرجه أيضا أحمد (١٧٩/٢). وابن خزيمة (٢٧٤-٢٧٥).
- (٣) البخاري (٦٠٥٦) ومسلم (١٠٥)، وأبو داود (٤٨٥٠)، والترمذي (٢٠٢٦).
- (٤) في ه «الرضى الله».
- (٥) زاد في ز «يعنى القبيلة وحدة القبائل الجامع لها أب واحد، فأبوها هنا عنزة بن أسد، حي من ربيعة».
- (٦) في ه «فدخل النبي».
- (٧) «الجامع» للخطيب (٢٩٥/١)، و«علوم الحديث» ص ٢٥٤، و«الإرشاد» للنووي (٤٦١/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٢١-٢٠/٤) والحديث أخرجه البخاري (٣٧٦-٤٩٩) ومسلم (٥٠٣)، وأحمد (٣٠٨/٤).
- (٨) زاد في ز «حيث».
- (٩) هو العلامة الزاهد أبو منصور محمد بن عبد الله بن محمد بن حمشاذ النيسابوري الشافعي =

أبين^(١) يوم عيد فشدت عنزة يعني شاة بقرب المحراب، فلما اجتمع الناس سألتهم بعد فراغ الخطبة والصلاة ما هي العنزة المشدودة في المحراب؟ قالوا كان رسول الله ﷺ يصلي يوم العيد إلى عنزة / فقلت: يا هؤلاء صحفتم ما فعل ٦٤/٤ رسول الله هذا، وإنما كان يصلي إلى العنزة الحربة^(٢).

قال ابن كثير وقد كان شيخنا المزي من أبعد الناس عن هذا المقام ومن أحسن الناس أداء للإسناد والتمن، بل لم يكن على وجه الأرض فيما نعلم مثله في هذا الشأن أيضا، وكان يقول إذا تغرب عليه أحد برواية مما يذكره بعض شراح الحديث على خلاف المشهور عنده: هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها.

[معنى التصحيف والفرق بينه وبين التحريف] وفي بعض ما أدرج في هذا الباب من الأمثلة تجوز بالنسبة لتعريفه فقد قال شيخنا: وإن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حرفين مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، أو إلى الشكل فالمحرف، ولذا قال ابن الصلاح: وتسمية بعض ذلك يعني: المذكور تصحيفا مجازا، قال وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر لهم فيه أعدار لم ينقلها ناقلوها، قال غيره: ومن الغريب وقوع التصحيف في قراءة القرآن لجماعة من الأكابر، لا سيما عثمان ابن أبي شيبة فإنه ينقل^(٣) عنه في ذلك أشياء عجيبة مع تصنيفه تفسيرا وأودع في الكتب المشار إليها من ذلك أيضا جملة، نسأل الله التوفيق والعصمة^(٤).

فائدة: كتب سليمان بن عبد الملك إلى ابن حزم عامله على المدينة أن أحص

= المتوفى (٣٨٨هـ) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٩٨-٤٩٩).

(١) في هـ «بعدن اليمن» وكذا في معرفة علوم الحديث، والعدن بالتحريك وقد تضاف الى «أبين» «معجم البلدان» (٨٩/٤).

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ١٨٤، و«علوم الحديث» ص ٢٥٥، و«فتح المغيب» للعراقي (٢١/٤).
(٣) في ز «نقل».

(٤) «اختصار علوم الحديث» ص ١٧٤، و«نزعة النظر» ص ٨٢، و«علوم الحديث» ص ٢٥٦، و«الجامع» للخطيب (١/٢٩٨-٣٠٠)، و«تصحيفات المحدثين» (١/٢٦-٢٧، ١٤٥-١٤٦)، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (١٢/١).

من قبلك من المختشين، فصحف الكاتب^(١) فخصاهم، وقيل: إنه علم ذلك^(٢) قبل الفعل فكف كما قدمته في كتابة الحديث وضبطه.

٦٥/٤ / وصد هذا أن الفرزدق^(٣) كان من استجار بقبر أبيه قام في مساعدته حد القيام، فاتفق أن تميم بن زيد القيني خرج في جيش من قبل الحجاج، فجاءت امرأة إلى فرزدق فقالت: إني استجرت بقبر غالب أن تشفع لي إلى تميم في ابني خنيس أن يقتله. فكتب الفرزدق أبياتا إلى تميم يسأله في ذلك فلم يدر تميم أهو حبيس أو خنيس؟ فأطلق كل من في عسكره ممن تسمى بهما^(٤).

مختلف الحديث

٧٧٩- والمَثْنُ إن نَافاه مَثْنٌ آخَرُ وأمكنَ الجمعُ فلا تَنافُرُ

٧٨٠- كمتن «لا يُورَدُ» مع «لا عَدَوِي» فالنفي للطَّبْعِ، وفِرَّ عَدَوًا

٧٨١- أو لا ، فإن نَسَخَ بدا فاعمل به أو لا فَرَجَّحْ، و اعْمَلَنَّ بالأشْبِه

[مختلف الحديث والمصنفات فيه] (مختلف الحديث) [٥] أي: اختلاف مدلوله ظاهرا]، وهو من أهم الأنواع تضطر^(٦) إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل للقيام به من كان إماما جامعا لصناعتي الحديث والفقهِ، غائضا على المعاني الدقيقة، ولذا كان إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاما، لكنه توسع حيث قال: لا أعرف حديثين صحيحين متضادين، فمن كان عنده شيء من ذلك فليأتني به لأؤلف^(٧) بينهما، وانتقد عليه بعض صنيعه في

(١) زاد في ز «فخالف».

(٢) سقطت كلمة «ذلك» من ز.

(٣) هو أبو فراس همام بن غالب التميمي المعروف بالفرزدق الشاعر المشهور المتوفى (١١٠هـ) وفيات «الأعيان» (٦/٨٦، ٩٧).

(٤) انظر «الكامل» للمبرد (٤/٢٨٢-٢٨٤)، و«مختصر الأغاني» (١١/٣٥٧-٣٥٨)، و«وفيات الأعيان» (٦/٨٨).

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٦) في ز «بضطر» وفي هـ «مضطر».

(٧) في ز «لا أولف» وهو خطأ.

توسعه، فقال البلقيني: إنه لو فتحنا باب التأويلات لا ندفعت أكثر العلل وأول من تكلم فيه إمامنا الشافعي، وله فيه مجلد جليل من جملة كتب الأم، ولكنه لم يقصد استيعابه بل هو مدخل عظيم لهذا النوع، يتنبه به العارف على طريقه، وكذا صنف فيه أبو محمد ابن قتيبة وأتى فيه بأشياء/ حسنة، وقصر باعه في أشياء قصره^{٦٦/٤} فيها^(١)، وقد قرأتهما، وأبو جعفر ابن جرير الطبري^(٢)، وأبو جعفر الطحاوي في كتابه مشكل الآثار، وهو من أجل كتبه، ولكنه قابل للاختصار غير مستغن عن الترتيب والتهديب، وقد اختصره ابن رشد^(٣)، هذا مع قول البيهقي: إنه بين في كلامه أن علم الحديث لم يكن من صناعته، إنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله، ثم لم يحكمها^(٤).

وممن صنف فيه أيضا أبو بكر بن فورك، وأبو محمد القصري^(٥)، [٦] وابن حزم وهو نحو عشرة آلاف ورقة]، وكان الأنسب عدم الفصل بينه وبين الناسخ والمنسوخ، فكل ناسخ منسوخ مختلف ولا عكس.

[مختلف الحديث وأمثله] (و) جملة الكلام فيه^(٧) أنا نقول: (المتن) الصالح للحجة (إن نافاه) بحسب الظاهر (متن آخر) مثله (وأمكن الجمع) بينهما بوجه

(١) في ز «عنها».

(٢) في ز «وهو أبو جعفر الطبري هو ابن جرير الطبري».

(٣) في ز «ابن رشيد» وانظر لشأن مختصره الجواهر «المضيئة» (١/١٠٤)، وقد اختصر مشكل الآثار أيضا سليمان بن خلف الباجي المتوفى (٤٧٤هـ) واختصر هذا المختصر يوسف بن موسى الحنفي المتوفى (٨٠٣هـ)، انظر «مقدمة المعتصر» (١/٢-٣).

(٤) انظر «الكفاية» ص ٤٣٢-٤٣٣، و«علوم الحديث» ص ٢٥٧-٢٥٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٦٢-٤٦٣)، و«التقريب» له ص ٣٣، و«منهاج السنة» (٤/١٩٤)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٢١)، و«نزهة النظر» ص ٥٧، و«معرفة السنن» (١/١٢٩-١٣٠)، و«لسان الميزان» (١/٢٧٧-٢٧٨).

(٥) هو عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأوسى الأندلسي المشهور بالقصري، أبو محمد، متكلم، مفسر، صوفي ومن مؤلفاته تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه صلى الله عليه وسلم.

«معجم المؤلفين» (٥/٨٤).

(٦) سقط بين المعكوفتين من هـ.

(٧) في ز «فيها».

صحيح زال به التعارض (فلا تنافر) بينهما حينئذ^(١)، بل يصار إليهما ويعمل بهما معا^(٢)، وأمثله كثيرة (كمتن لا يورد) بكسر الراء، ممرض بضم أوله وسكون ثانيه ٦٧/٤ وكسر ثالثه، اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته مرض، على / مصحح، اسم فاعل أيضا من أصح إذا أصابت ماشيته عاهة ثم ذهب عنها وصحت، [٣^(٣) الموازي لمعني متن «فر من المجذوم فرارك من الأسد» (مع) بالسكون متن^(٤) (لاعدوى) ولاطيرة وكلها في الصحيح، فظاهرها التنافر ومنافاة الأخير للأولين حتي بالغ أبو حفص ابن شاهين وغيره، وزعموا^(٥) النسخ في الأولين، ولكن الجمع بينهما ممكن كما قال ابن الصلاح تبعاً لغيره.

(فالنفي) في قوله ﷺ «لا عدوى» (بالطبع) أي: لما كان يعتقد أهل الجاهلية وبعض الحكماء من أن هذه الأمراض من الجذم والبرص تعدي بالطبع، ولهذا قال: «فمن أعدى الأول؟» أي: أن الله هو الخالق لذلك بسبب وغير سبب، [٦^(٦) (و) الأمر بالفرار في قوله (فر) والنهي في «لا يورد» [لخوف] (عدوا) من وجود المخالطة والمماساة، الذي قد يخلق الله عنده لا به، الداء في الصحيح غالباً، وإلا فقد يتخلف كما هو المشاهد في بعض المخالطين، بل نشاهد من يجتهد في التحرز من المخالطة والمماساة يؤخذ بذلك المرض إلى غير ذلك من المسالك التي سلكها الأئمة في الجمع، أحدها - وعليه نقصر - ما ذهب إليه أبو عبيد

(١) في هـ هكذا «فلا» أي ليس بينهما حينئذ (تنافر).

(٢) في هـ «يعامل بهما» سقطت كلمة «معا» منها.

(٣) هذه العبارة وضعت في هـ قبل «لا يورد» هكذا «فر من المجذوم فرارك من الأسد، الموازي لمعني متن» وحديث «لا عدوى» أخرجه البخاري (٥٧٠٧، ٥٧١٧، ٥٧٥٣، ٥٧٥٧، ٥٧٧٠، ٥٧٧٢، ٥٧٧٥) ومسلم (٢٢٢٠، ٢٢٢٢، ٢٢٢٤) وحديث «فر» أخرجه البخاري (٥٧٠٧) معلقاً، وأحمد (٤٤٣/٢)، وحديث لا يورد أخرجه البخاري (٥٧٧٤) ومسلم (٢٢٢١).

(٤) سقطت كلمة «متن» من ز.

(٥) في هـ «فزعموا».

(٦) ورد في ز هكذا «والنهي والأمر في حديث «لا يورد» و «فر» (عدوا) أي سريعاً كناية عن فرارك من الأسد للخوف، وفي هـ هكذا «والأمر بالفرار في قوله ﷺ (فر) عادياً (عدوا) أي سريعاً، وكذا في «لا يورد ممرض على مصحح» للخوف.

وجماعة كابن خزيمة^(١) والطحاوي واختاره شيخنا فقال في توضيح النخبة: والأولى في الجمع بينهما أن يقال: إن نفيه ﷺ للعدوى باق على عمومته وقد صح قوله ﷺ «لا يعدي شيء شيئا» وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب، حيث رد/ عليه بقوله «فمن أعدى الأول؟»^{٦٨/٤} يعني: أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأه في الأول، وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء، لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر^(٢) بتجنبه حسما للمادة.

وعبارة أبي عبيد: ليس في قوله «لا يورد ممرض على مصح» إثبات العدوى بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتتن ويتشكك في ذلك فأمر باجتنابه، قال: وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر^(٣) بالاجتناب إنما هو للمخافة على الصحيحة من ذوات العاهة، قال: وهذا شر ما حمل^(٤) عليه الحديث، لأن فيه إثبات العدوى التي نفاها الشارع، ولكن وجه الحديث عندي ما ذكرته^(٥).

(أو لا) أي: وإن لم يمكن الجمع بين المتين المختلفين واستمر التنافي على ظاهره وذلك على ضربين.

(فإن نسخ بدا) أي: ظهر بطريق من الطرق المشروحة في بابه (فاعمل به) أي: بمقتضاه في الاحتجاج وغيره (أو لا) أي: وإن لم يبد نسخ (فرجح) أحد المتين بوجه من وجوه الترجيحات التي تتعلق بالمتن أو بالإسناد كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم، وقد سرد منها الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ خمسين مع

(١) في هـ «وكأبي خزيمة» هو خطأ.

(٢) في ز «فأمره».

(٣) زاد في ز «هنا».

(٤) في ز «شرط حمله».

(٥) «علوم الحديث» ص ٢٥٧-٢٥٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٦٤-٤٦٥)، و«فتح المغيب» للعراقي

(٤/٢٢)، و«فتح الباري» (١٠/١٥٩-١٦٢)، و«تأويل مختلف الحديث» ص ١٥٢-١٥٣.

إشارته إلى زيادتها على ذلك، وهو كذلك فقد زادها الأصوليون في باب معقود لها أكثر من خمسين أيضا، أورد جميعها المؤلف في النكت على ابن الصلاح فلا نطيل بإيرادها.

٦٩/٤ (وأعملن) بنون التوكيد^(١) الخفيفة بعد النظر في المرجحات (بالأشبه) أي: / بالأرجح منهما وإن لم يجد المجتهد مرجحا توقف عن العمل بأحد المتين حتى يظهر، وقيل يهجم فيفتي بواحد منهما أو يفتي بهذا في وقت، وبهذا في آخر كما يفعل أحمد، وذلك غالبا سبب اختلاف روايات أصحابه عنه^(٢).

قال شيخنا: فصار ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح^(٣) أن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين^(٤) والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، وفوق^(٥) كل ذي علم عليم، وإذا لم يكن للمتنب ما ينافيه بل سلم من مجيء خبر يضاده فهو المحكم، وأمثله كثيرة^(٦).

خَفِيُّ الإِرْسَالِ وَالْمَزِيدُ فِي مُتَصَلِ الإِسْنَادِ^(٧)

٧٨٢- وعدمُ السَّماعِ واللقاءِ يبدو به الإرسالُ ذو الخفاءِ

٧٨٣- كذا زيادةُ اسمِ راوٍ في السَّنَدِ إن كان حذفه بعن فيه ورَدَ

(١) في هـ «التأكيد».

(٢) راجع لذلك المصادر السابقة، و«الاعتبار» ص ١١-٢٣، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٢٣-٢٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٤٥-٢٥٠، و«التدريب» (٢/١٩٧-٢٠٢).

(٣) في هـ «والترجيح».

(٤) زاد في ز «قال».

(٥) في ز «فوق» وسقطت كلمة «و» من هـ.

(٦) زاد في ز «أورد منها الحاكم في مسند عائشة أن أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله وجاءت امرأة رفاعة فقالت: إن رفاعة طلقتني فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير، ومن مسند غيرهما، وسماه معرفة الأخبار التي لا معارض لها لوجه من الوجوه قال: وفيه كتاب كبير «لعثمان بن سعيد الدارمي» انظر لكلام ابن حجر النزهة ص ٥٦-٦٠، و«التدريب» (٢/٢٠٢-٢٠٣).

(٧) سقطت كلمة «متصل» من ف م.

٧٨٤- وَإِنْ بِتَحْدِيثِ أَتَى فَالْحُكْمُ لَهُ مَعَ اِحْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ

٧٨٥- عَنْ كُلِّ إِلا حَيْثُ مَا زِيدَ وَقَعَّ وَهَمَّا وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

/ (خفي الإرسال والمزيد في متصل الإسناد) هذان نوعان مهمان عظيمات الفائدة، ٧٠/٤

عميقا المسلك، لم يتكلم فيهما قديما وحديثا إلا نقاد الحديث وجهابذته، وهما متجاذبان فلذلك قرن بينهما، وفصل أولهما عن المرسل الظاهر، مع أن ذلك لم يكن بمانع من الإشارة إليه هناك، ثم لأجل ما أبديته من المؤاخاة بينهما لو قرن بين المختلف والناسخ الماضي شرحهما أيضا لكان حسنا.

[المرسل الخفي والفرق بينه وبين المرسل الظاهر وغيره] فأما أولهما فليس^(١)

المراد به قول التابعي قال رسول الله ﷺ كما هو المشهور في المرسل الظاهر، ولا الانقطاع بين الراويين لم يدرك أحدهما الآخر، كرواية القاسم عن ابن مسعود، وإبراهيم بن أبي عبلة^(٢) عن عبادة بن الصامت، ومالك عن سعيد بن المسيب، بل هو على المعتمد في تعريفه حسبما أشار إليه شيخنا: الانقطاع في أي: موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سماع فهو انقطاع مخصوص يندرج في تعريف من لم يتقيد في المرسل بسقط خاص وإلى ذلك الإشارة بقول البلقيني: إن تسميته بالإرسال هو على طريقة سبقت في نوع المرسل، وبهذا التعريف يباين^(٣) التدليس، إذ هو كما حقق أيضا على ما تقدم في بابه: رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه. فأما من عرف ما نحن فيه برواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه أو عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره فيكون بينهما عموم مطلق، والمعتمد ما حققناه أولا^(٤).

(و) حيثئذ ف (عدم السماع) مطلقا للراوي من المروي عنه ولو تلاقيا (و) كذا

(١) في جميع النسخ «وليس» والصواب ما أثبتناه.

(٢) في هـ «عن كل من عبادة بن الصامت وابن عمر»

(٣) في هـ «تباين» وفي ز «بيان» وكلاهما خطأ.

(٤) انظر «علوم الحديث وهامشه» ص ٢٦٠-٢٦١، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٧١)، و«فتح المغيث»

للعراقي (٤/٢٥-٢٦)، و«محاسن الاصطلاح» ص ٤٢١ كما في هامش «الإرشاد» و«نزهة النظر»

عدم (اللقاء) بينهما حيث علم أحدهما بأحد أمرين من إخبار الراوي عن نفسه بذلك كقول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود - وقد سئل هل تذكر من أبيك شيئا - ٧١/٤ / لا^(١)، ونحوه قول عمر بن عبد الله مولى غفرة وقد سأله عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الراوي عنه^(٢)، أسمعت من ابن عباس - قد أدركت زمنه^(٣)، أو جزم إمام مطلع بكونه لم يثبت عنده^(٤) من وجه يحتج به أنهما تلاقيا، مثل أبي زرعة الرازي وغيره في قولهم: إن الحسن البصري لم يلق علياً^(٥)، ومثل المزي في المتأخرين وكان في هذا عجباً من العجب في قوله إن عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر^(٦) (يبدو به) أي: يظهر بكل من عدم السماع واللقاء (الإرسال ذو الخفاء) بحيث يكون في الأكثر سبباً للحكم بذلك، كحديث أبي هريرة «إذا استيقظ أحدكم من الليل فليوقظ امرأته»^(٧) رواه أبو عامر العقدي عن الثوري عن ابن المنكدر عنه وابن المنكدر فيما قاله ابن معين والبخاري: لم يسمع من أبي هريرة، بل قال أبو زرعة: إنه لم يلقه، وهو مقتضى ما نقله ابن المديني عن ابن المنكدر بلغ من العمر نيفاً وسبعين سنة، وبيان ذلك أن وفاته كانت في سنة ثلاثين ومائة أو التي بعدها، فيكون مولده على هذا قبل سنتين بيسير، ووفاة أبي هريرة كانت أيضاً قبل سنتين بيسير، وقد رواه ابن مهدي ووكيع والعدني وغيرهم عن الثوري بإثبات الوساطة التي لم تسم عند واحد منهم بين ابن المنكدر وأبي هريرة،

(١) «طبقات ابن سعد» (٢١٠/٦)، و«المعرفة والتاريخ» (٥٥١/٢)، و«جامع التحصيل» ص ٢٤٩، و«التهذيب» (٧٥/٥)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٢٦/٤).

(٢) وردت كلمة «الراوي عنه» في هـ قبل «عيسى بن يونس».

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٠١٥/٢)، و«التهذيب» (٤٧١/٧).

(٤) في ز «عنه».

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٢، و«جامع التحصيل» ص ١٩٥، و«تهذيب الكمال» (٩٧/٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٦٦/٤).

(٦) «تحفة الأشراف» (٣١٤/٧)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٢٥-٢٦)، نقول: إن صنيع المؤلف ليس بجيد لأن الدارمي من المتقدمين وقد صرح بما قاله المزي انظر «سنن الدارمي» (١٢٣/٢)، و«التهذيب» (٤٧٨/٧).

(٧) لم نقف على هذا الحديث بهذا اللفظ، ونظن أنه في «العلل» للدارقطني، أو في «التفصيل لمبهم المراسيل» للخطيب.

وهو ممن لم يوصف بالتدليس^(١)، فظهر أن الرواية/ الأولى من المرسل الخفي، ٧٢/٤ هذا مع تخريج أبي داود في سننه^(٢) لحديث من طريقه عن أبي هريرة بلا واسطة، بل وخرج غيره أحاديث كذلك.

و(كذا زيادة اسم راو) يتوسط (في السند) بين الراويين اللذين كان يظن الاتصال بينهما مظهرة للإرسال الخفي في الرواية التي لم يذكر فيها (إن كان حذفه) أي: ذاك الاسم الزائد وقع (ب) بصيغة (عن) وقال: ونحوهما مما ليس صريحا في الاتصال (فيه) أي: في السند الذي بدونه (ورد) فإنه حينئذ تكون الرواية الناقصة معلة بالإسناد الآتي بالزيادة مع التصريح بالتحديث أو نحوه، إذ الزيادة من الثقة مقبولة، وعبر شيخنا بقوله ترجحت الزيادة، مثاله حديث أبي ذر «ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يبغضهم الله» رواه الفريابي وعبد الملك بن عمرو كلاهما عن الثوري عن منصور عن ربعي بن خراش عنه بالعنعنة، ورواه شعبة عن منصور سمعت ربعيا يحدث عن زيد بن ظبيان^(٣) رفعه إلى أبي ذر، بل وتويع شعبة عليه كذلك، وكذا رواه شيبان عن منصور لكنه قال عن زيد بن ظبيان] أو غيره عن أبي ذر، بل رواه الأشجعي وأبو عامر كلاهما عن الثوري بإثبات زيد، وكذا رواه مؤمل عن الثوري لكنه لم يسمه قال عن رجل عن أبي ذر، فالرواية الأولى مرسله وإن كان ربعي من كبار التابعين، فقد جزم الدارقطني ثم ابن عساكر^(٤) بأنه لم يسمع من أبي ذر، وحكاه المزي بصيغة التمریض، هذا مع أن أبا داود قد أثبت سماعه من عمر المتوفى قبل أبي ذر بتسع سنين، وحينئذ فقد أدرك أبا ذر جزما، ولذا توقف شيخنا في الجزم بعدم سماعه منه، ولكن اقتصار ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء في المختارة على إيرادهم بإثبات الوسطة قد يشهد للأولين^(٥).

(١) «المراسيل» لابن أبي حاتم ص ٦٩، و«جامع التحصيل» ص ٣٣٢، و«التهذيب» (٩/٤٧٤)، وتاريخ يابن معين» (٢/٥٤٠).

(٢) (٦/٤٤١-٤٤٢)، ولفظ الحديث: «الفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون».

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٤) في ز «وابن عساكر».

(٥) راجع الحديث المذكور وأسانيده «سنن النسائي» (٣/٢٠٧-٢٠٨)، (٥/٨٤)، و«سنن الترمذي» (٤/٦٩٨)، و«مسند أحمد» (٥/١٥٣)، و«تحفة الأشراف» (٩/١٦٠)، و«مستدرک الحاكم» =

٧٣/٤ / [المزيد في متصل الأسانيد] (وإن) كان حذف الزائد بين الراويين في السند الناقص (بتحديث) أو إخبار أو سماع^(١) أو غيرها مما يقتضي الاتصال (أتى) وراوي السند الناقص كما قيد به شيخنا: أتقن ممن زاد^(٢) (فالحكم له) أي: للإسناد الخالي عن الاسم الزائد لأن مع راويه كذلك زيادة وهي إثبات سماعه، وحيث أن هذا هو النوع المسمى بالمزيد في متصل الأسانيد المحكوم فيه بكون الزيادة غلطا من راويها أو سهواً وبتصال السند الناقص بدونها كقصة الحولاء بنت تويت^(٣) فإنه رواها عبد الله بن سالم^(٤) عن الزبيدي عن الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة عن عائشة، وصوابه له رواية شعيب والحفاظ عن الزهري عن عروة نفسه بلا واسطة^(٥) وكحديث «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» رواه علي ابن عبد الحميد الغضائري عن ابن أبي عمر عن ابن عيينة عن مسعر عن ابن إسحاق عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة، فقوله عن مسعر زيادة قد رواه الحميدي والحفاظ عن ابن عيينة بدونها، ولكن قد رواه داود بن الزبير عن ابن إسحاق فأدخل بين ابن أبي عتيق وعائشة القاسم وهو وهم وإن رواه مؤمل عن شعبة والثوري عن ابن إسحاق عن رجل عن القاسم عنها، وكذا قال مصعب بن ماهان^(٦) عن الثوري، فذكر القاسم فيه ليس بمحفوظ^(٧)، ولا يمتنع الحكم بالغلط أو السهو فيما يكون كذلك، إذ المدار في هذا الشأن على غلبة الظن، فمهما غلب على ظن الناقد أنه الراجح حكم به

(١) (١١٣/٢، ٤١٦/١)، وصحيح ابن حبان (١٤٥/٥، ٣٣/٧)، وصحيح «ابن خزيمة» (٤)

(١٠٤)، ونزهة النظر ص ٨١، و«تهذيب التهذيب» (٢٣٧/٣).

(١) في هـ «إسماع».

(٢) «نزهة النظر» ص ٨ وفي هـ «أنفس» بدل «أتقن».

(٣) في هـ «ثوية» وهو خطأ.

(٤) في ز «سلام» وهو خطأ.

(٥) راجع لرواية الحفاظ وشعيب صحيح مسلم (٥٤٢/١)، و«الحلية» (٦٥/٢)، و«التمهيد» (١)

(١٩٢-١٩١).

(٦) في ز «هامان وهو تحريف».

(٧) انظر «مسند الحميدي» (٨٧-٨٨)، و«سنن البيهقي» (٣٤/١)، و«الأم» (٢٣/١)، و«التلخيص

الحبير» (١٠٥/١).

وبالعكس، هذا كله (مع احتمال كونه) أي: الراوي (قد حمّله عن كل) من الراويين، إذ لا مانع^(١) أن يسمع من شخص عن آخر ثم يسمع من شيخ شيخه، وذلك موجود في الروايات والرواة/ بكثرة، ومنه قول ابن عيينة: قلت لسهيل بن ٧٤/٤ أبي صالح: إن عمرو بن دينار حدثني عن القعقاع عن أبيك أبي صالح عن عطاء ابن يزيد بحديث كذا، قال ابن عيينة: رجوت أن يسقط عني سهيل رجلا وهو القعقاع ويحدثني به عن أبيه، فقال سهيل: بل سمعته من الذي سمعه منه أبي، ثم حدثني به سهيل عن عطاء^(٢) ويتأكد الاحتمال بوقوع التصريح في الطريقتين بالتحديث، ونحوه، اللهم (إلا)^(٣) أن توجد قرينة تدل لكونه (حيث ما زيد) هذا الراوي في هذه الرواية (وقع وهما) ممن زاده فيزول بذلك الاحتمال. وبالجملة فلا يطرد الحكم بشيء معين كما تقرر في تعارض الوصل والإرسال و (في ذين) أي: النوعين (الخطيب) الحافظ (قد جمع) تصنيفين^(٤) مفردين سمي الأول التفصيل لمبهم المراسيل والثاني تمييز المزيد في متصل الأسانيد^(٥).

معرفة الصحابة

٧٨٦- رَأَيْتِ النَّبِيَّ مُسَلِّمًا ذُو صُحْبَةٍ	وقيل: إن طالت ولم يُثَبَّتْ
٧٨٧- وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا وَعَزَا	مَعَهُ. وَذَا لَا بِنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا
٧٨٨- وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ بِاشْتِهَارِ أَوْ	تَوَاتُرِ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَوْ
٧٨٩- قَدْ ادَّعَاهَا وَهُوَ عَدْلٌ قُبَلًا	وَهُمْ عُدُولٌ، قِيلَ: لَا مَنْ دَخَلَا
٧٩٠- فِي فِتْنَةٍ. وَالْمَكْشُرُونَ سِتَّةٌ	أَنْسٌ وَابْنُ عُمَرَ، الصُّدَيْقَةُ
٧٩١- الْبَحْرُ جَابِرٌ، أَبُو هُرَيْرَةَ	أَكْثَرُهُمْ، وَالْبَحْرُ فِي الْحَقِيقَةِ

(١) في ز «ولا يمنع».

(٢) قد مضى هذا الكلام والمراجع له.

(٣) زاد في ز «بالنقل».

(٤) في ز «مصنفين».

(٥) انظر «علوم الحديث» ص ٢٥٩-٢٦٠، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٦٧-٤٧٠)، و«فتح المغيب»

للعراقي (٤/٣٦-٣٨)، و«جامع التحصيل» ص ١٤٥-١٦٢ فيه أمثلة كثيرة.

- ٧٩٢- / أكثر فتوى، وهو وابن عمراً
 ٧٩٣- عليهم بالشهرة «العبدلة»
 ٧٩٤- وهو وزيد وابن عباس لهم
 ٧٩٥- وقال مسروق: انتهى العلم إلى
 ٧٩٦- زيد أبي الدرداء مع أبي
 ٧٩٧- ثم انتهى لذنين، والبعض جعل
 وابن الزبير وابن عمرو، قد جرى
 ليس ابن مسعود ولا من شاكله
 في الفقه أتباع يرون قولهم
 ستة أصحاب كبار نبلا
 عمر عبد الله مع علي
 الأشعري عن أبي الدرداء بدل

[ذكر الكتب المهمة في هذا الفن] (معرفة الصحابة) هذا حين الشروع في الرجال وطبقات العلماء وما يتصل بذلك، ومعرفة الصحابة فن جليل، وفائدته التمييز للمرسل والحكم لهم بالعدالة، وغير ذلك، ولأئمتنا فيه تصانيف كثيرة كعلي بن المديني في كتابه^(١) معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان، وهو في خمسة أجزاء فيما ذكره الخطيب يعني: لطيفة، وكالبخاري، وقال شيخنا: إنه أول من صنف فيها فيما علم، وكالترمذي ومطين وأبي بكر بن أبي داود وعبدان وأبي علي ابن السكن في الحروف وأبي حفص ابن شاهين، وأبي منصور الباوردي، وأبي حاتم ابن حبان، وأبي العباس الدغولي وأبي نعيم، وأبي عبد الله ابن منده، والذيل عليه لأبي موسى المديني، وكأبي عمر ابن عبد البر في الاستيعاب وهو - كما قال النووي - من أحسنها وأكثرها فوائد لولا ما شأنه بذكر ما شجر بين الصحابة وحكايته عن الأخباريين^(٢)، والذيل عليه بجماعة كأبي إسحاق ابن الأمين وأبي بكر ابن فتحون وهما متعاصران، وثانيهما أحسنهما، واختصر محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي الاستيعاب، وسماه إعلام الإصابة بأعلام الصحابة، في آخرين يعسر حصرهم كأبي الحسن محمد بن صالح الطبري، وأبوي القاسم البغوي والعثماني، وأبي الحسن^(٣) ابن قانع في معاجيمهم، وكذا الطبراني في / معجمه الكبير خاصة، وكان منهم على رأس القرن السابع العز أبو الحسن علي بن محمد الجزري ابن

(١) في ز «كتاب».

(٢) زاد في ز «الغالب عليهم الإكثار والتخليط» وهو في «الإرشاد» للنووي.

(٣) في هـ «أبي الحسين».

الأثير^(١) أخو أبي السعادات صاحب النهاية في الغريب في كتاب حافل سماه أسد الغابة جمع فيه بين عدة من الكتب السابقة ولكنه مع ضبطه وتحقيقه لأشياء حسنة لم يستوعب ولم يهذب. ومع ذلك فعليه المعول لمن جاء بعده، حتى إن كلا من النووي والكاشغري اختصره، واقتصر الذهبي على تجريده^(٢)، وزاد عليه الناظم عدة أسماء، ولأبي أحمد العسكري فيها كتاب رتبته على القبائل، ولأبي القاسم عبد الصمد ابن سعيد الحمصي الذي نزل منهم حمص خاصة، ولمحمد بن الربيع الجيزي الذي نزل مصر، ولأبي محمد ابن الجارود الأحاد منهم، وللحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الإصابة لأوهام حصلت في معرفة الصحابة لأبي نعيم في جزء كبير، ولخليفة بن خياط، ومحمد بن سعد، ويعقوب بن سفيان، وأبي بكر ابن أبي خيثمة وغيرهم في كتب لم يخصصوها بهم، بل يضم من بعدهم إليهم وقد انتدب شيخنا لجمع ما تفرق من ذلك، وانتصب لدفع^(٣) المغلق منه على السالك مع تحقيق لغوامض^(٤) وتوفيق بين ما هو بحسب الظاهر كالمتناقض، وزيادات جمة وتتمات مهمة في كتاب سماه الإصابة، جعل كل حرف منه غالباً^(٥) على أربعة أقسام، الأول: فيمن وردت روايته أو ذكره من طريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو منقطة، الثاني: من^(٦) له رؤية فقط، الثالث: من أدرك الجاهلية والإسلام ولم يرد في خبر أنه اجتمع بالنبي ﷺ، الرابع: من ذكر في كتب مصنفی الصحابة أو مخرجي المسانيد غلطا مع بيان ذلك وتحقيقه مما^(٧) لم ٧٧/٤ يسبق إلى غالبه، وهذا القسم هو المقصود بالذات منه، وقد وقع التنبيه فيه على عجائب يستغرب وقوع مثلها، ومات قبل عمل المبهمات وأرجو عملها^(٨).

(١) سقطت كلمة «ابن الأثير» من ز.

(٢) في ز «تجريد».

(٣) في هـ «الغلو» وهو خطأ.

(٤) في ز «الغوامض» وفي هـ «غوامض».

(٥) سقطت كلمة «غالباً» من ز.

(٦) سقطت كلمة «من» من ز.

(٧) في ز «ممن».

(٨) انظر لتلك التصانيف «الجامع» للخطيب (٣٠٢/٢)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٢، و«الإرشاد» للنووي (٤٧٤-٤٧٦)، و«فتح المغيب» للعراقي (٢٨-٢٩)، و«التدريب» (٢٠٧/٢)، =

[تعريف الصحابي لغة واصطلاحاً] إذا علم هذا ففي هذا الباب عشرة^(١) مسائل: الأولى في تعريف الصحابي، [٢] وفيه لأبي عبد الله ابن رشيد إيضاح المذاهب فيمن يطلق عليه اسم الصحاب] وهو لغة يقع على من صحب أقل ما يطلق عليه اسم صحبة فضلاً عن طالت صحبته وكثرت مجالسته، وفي الاصطلاح (رائي النبي) ﷺ، اسم فاعل من رأى، حال كونه (مسلماً) عاقلاً (ذو صحبة) على الأصح، كما ذهب إليه الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم، اكتفاء بمجرد الرؤية ولو لحظة وإن لم يقع معها مجالسة ولا مماشاة ولا مكالمة لشرف منزلة النبي ﷺ، [٣] فإنه^(٤) كما صرح به بعضهم إذا رآه مسلم أو رأى مسلماً لحظة طبع قلبه على الاستقامة لأنه بإسلامه متهيئ للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم أشرف عليه فظهر أثره على قلبه وعلى جوارحه]، وممن نص على الاكتفاء بها أحمد، فإنه قال من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه وكذا قال ابن المديني: من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي ﷺ، وتبعهما تلميذهما البخاري فقال: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، قيل: ويرد على ذلك توقف معرفة الشيء على نفسه فيدور لأن «صحب» يتوقف على الصحابي وبالعكس، لكن يمكن أن يقال: مرادهم بصحب الصحبة اللغوية وبالصحابي المعنى الاصطلاحي على أن القاضي أبا بكر ابن الطيب الباقلاني قال: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة جار على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً، ٧٨/٤ يقال: صحبه شهراً أو يوماً/ أو ساعة، قال: وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة، هذا هو الأصل، قال: ومع هذا فقد

= و«مقدمة أسد الغابة» (١٠/١-١١)، و«مقدمة محقيقه» ص ٤-٦، و«الإصابة» (١/٢-٦)، و«مقدمة فضائل الصحابة» (١/١٧-٢٠).

(١) في ز «عشر».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٤) سقطت كلمة «فإنه» من ز.

تقرر للأمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته، وذكر المذهب الثاني، وكذا قال صاحبه الخطيب أيضا: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحبة التي اشتق منها الصحابي، لا تحد بزمن، بل يقول^(١): صحبته سنة وصحبته ساعة، ولذا قال النووي في مقدمة شرح مسلم عقب كلام القاضي أبي بكر: وبه يستدل على ترجيح مذهب المحدثين، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبة ساعة وأكثر. وأهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة فوجب المصير إليه. قلت: إلا أن الإسلام لا يشترط في اللغة، والكفار لا يدخلون في اسم الصحبة بالاتفاق وإن رأوه ﷺ، وقال ابن الجوزي: الصحبة تطلق ويراد مطلقها وهو المراد في التعريف، وتأكيدها بحيث يشتهر به، وهي المشتملة على المخالطة والمعاشرة، فإذا قلت: فلان صاحب فلان لم ينصرف يعني: عرفا إلا للمؤكد كخادم فلان، وقال الآمدي: الأشبه أن الصحابي من رآه، وحكاه عن أحمد وأكثر أصحابنا، واختاره ابن الحاجب أيضا، لأن الصحبة تعم القليل والكثير، فلو حلف أن لا يصحبه حنث بلحظة^(٢).

ويشمل الصحابي الأحرار والموالي، الذكور والإناث، لأن المراد به الجنس، ثم إن التعبير في التعريف بالرؤية هو في الغالب، وإلا فالضرب الذي حضر النبي ﷺ كابن أم مكتوم وغيره معدود في الصحابة بلا تردد، ولذا عبر غير واحد باللقاء بدل الرؤية، وإن قيل: إنها تكون من الرائي بنفسه وكذا بغيره لكن مجازا، وكأنه لحظ شمولها بالقوة أو بالفعل^(٣)، وهو حسن، وأما الصغير غير المميز كعبد الله ابن الحارث/ ابن نوفل، وعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، وغيرهما ممن حنكه ٧٩/٤ النبي ﷺ ودعا له، ومحمد ابن أبي بكر الصديق المولود قبل الوفاة النبوية بثلاثة

(١) في ز «تقول».

(٢) «صحيح البخاري مع الفتح» (٣/٧، ٥)، و«الكفاية» ص ٥١ «تلقيح فهم أهل الأثر» ص ٤٨، و«الإحكام» للآمدي (١٣١/٢، ١٣٠)، و«شرح مسلم» للنووي (٣٦-٣٥/١)، و«بيان المختصر» (٧١٤-٧١٥)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٣، و«الإرشاد» للنووي (٢/ ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩)، و«تهذيب الأسماء» (١٧٣-١٧٤)، ومقدمة «أسد الغابة» (١/ ١٩)، و«المسودة» ص ٢٩٢.

(٣) في هـ «الفعل».

أشهر وأيام، فهو وإن لم تصح نسبة الرؤية إليه صدق أن النبي ﷺ رآه ويكون صحابيا من هذه الحيشة خاصة، وعليه مشى غير واحد ممن صنف في الصحابة، خلافا للسفاقي^(١) شارح البخاري، فإنه قال في حديث عبد الله بن ثعلبة بن صعير^(٢) وكان النبي ﷺ قد مسح وجهه عام الفتح ما نصه: إن كان عبد الله هذا عقل ذلك أو عقل عنه كلمة كانت له صحبة وإلا كانت له فضيلة، وهو في الطبقة الأولى من التابعين، وإليه ذهب العلاني حيث قال في بعضهم: لا صحبة له بل ولا رؤية^(٣) وحديثه مرسل، وهو إن سلم^(٤) الحكم لحديثهم بالإرسال فإنهم من حيث الرواية أتباع فهو فيما نفاه مخالف للجمهور، وقد قال شيخنا في الفتح: إن أحاديث هذا الضرب مراسيل، قال: والخلاف الجاري بين الجمهور وبين أبي إسحاق الأسفراييني ومن وافقه على رد المراسيل مطلقا حتى مراسيل الصحابة، لا يجري في أحاديث هؤلاء، لأن أحاديثهم من قبيل مراسيل كبار التابعين لا من قبيل مراسيل الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ، قال: وهذا مما يلغز به فيقال: صحابي حديثه مرسل لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة - انتهى. ولأجل اختيار عد غير المميزين في الصحابة كانت في بيت الصديق أربعة من الصحابة في^(٥) نسق وهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة كما سيأتي مع ما يلائمه في رواية الآباء عن الأبناء إن شاء الله^(٦).

٨٠/٤ / وكذا يدخل فيهم من رآه وآمن به من الجن لأنه ﷺ بعث إليهم قطعا، وهم مكلفون، فيهم العصاة والطائعون، ولذا قال ابن حزم في الأفضية من المحلي:

(١) هو الإمام أبو محمد عبد الواحد بن التين السفاقي المتوفى (٦١١هـ) وله شرح على البخاري سماه المنجد الفصيح في شرح البخاري الصحيح، انظر سيرة البخاري وهامشه ص ١٥٠.

(٢) في ز «صغير» وهو تصحيف.

(٣) في ز «لا رواية».

(٤) زاد في ز وه «له».

(٥) سقطت كلمة «في» من ز.

(٦) «صحيح البخاري» (٢/٧، ١٥١/١١)، و«التاريخ الصغير» ص ١٠٨، و«جامع التحصيل» ص ٢٥٣، ٢٥٩، و«فتح المغيـث» للعراقي (٢٩٩-٣٠٠)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٥٠-٢٥٣، و«نزهة النظر» ص ١٠٠، و«شرح اللمع» (٢/٢٢١)، و«الإصابة» (٧/١)، و«تغليق التعليق» (٤/١٤٤)، و«عمدة القاري» (٨/٣٥٣).

قد أعلمنا الله أن نفرا من الجن آمنوا وسمعوا القرآن من النبي ﷺ، فهم صحابة فضلاء، وحيثذ يتعين ذكر من عرف منهم في الصحابة، ولا التفات لإنكار ابن الأثير على أبي موسى المدنيي تخريجه في الصحابة لبعض من عرفه منهم، فإنه لم يستند فيه^(١) إلى حجة^(٢).

وهل يدخل من رآه ميتا قبل أن يدفن، كما وقع لأبي ذؤيب^(٣) الهذلي الشاعر إن صح، قال: العز ابن جماعة: لا علي المشهور، وقال شيخنا^(٤): إنه محل نظر، والراجح عدم الدخول، وإلا عد^(٥) من اتفق أن يرى جسده المكرم وهو في قبره المعظم ولو في هذه الأعصار وكذلك من كشف له عنه من الأولياء فرآه كذلك على طريق الكرامة، إذ حجة من أثبت الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة وهذه الحياة ليست دنيوية، وإنما هي أخروية لا تتعلق^(٦) بها أحكام الدنيا، فإن الشهداء أحياء، ومع ذلك فإن الأحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على سنن غيرهم من الموتى^(٧). انتهى.

وسبقه شيخه المؤلف فمال أيضا إلى المنع، فإنه قال في التقييد: الظاهر اشتراط الرؤية وهو حي، لكنه علله بما هو غير مرضي حيث قال: فإنه قد انقطعت النبوة بوفاته^(٨) ﷺ، ولذا لما أشار ابن جماعة إلى حكايته مع إبهام قائله توقف فيه، وقال: إنه محل بحث وتأمل، بل أضرب المؤلف نفسه في شرحه عن التعليل به مقتصرًا على الحكم فقط، وكأنه رجوع منه عنه^(٩).

/وقال العلائي: إنه لا يبعد أن يعطى حكم الصحبة لشرف ما حصل له من ٨١/٤

(١) في ز «فيهم».

(٢) «فتح الباري» (٤/٧)، و«الإصابة» (٧/١)، و«أسد الغابة» (١٩/٨)، و«المحلى» (٣٦٥/٩)،

و«التقييد والإيضاح» ص ٢٥٤.

(٣) في ز «لابن ذؤيب» وهو خطأ.

(٤) سقطت كلمة «شيخنا» من ز.

(٥) في ز «بعد» وهو تصحيف.

(٦) في ز وه «لا يتعلق».

(٧) «فتح الباري» (٤/٧)، و«الإصابة» (٨/١).

(٨) في ز «بموته».

(٩) «التقييد والإيضاح» ص ٣٥٤، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٣٠).

رؤيته ﷺ قبل دفنه وصلاته عليه، قال: وهو أقرب من عد المعاصر الذي لم يره أصلاً فيهم أو الصغير الذي ولد في حياته، وكذا قال البدر الزركشي: ظاهر كلام ابن عبد البر نعم، لأنه أثبت الصحبة لمن أسلم في حياته وإن لم يره، يعني: فيكون من رآه قبل الدفن أولى، وجزم البلقيني بأنه يعد صحابياً لحصول شرف الرؤية له وإن فاته السماع، قال: وقد ذكره في الصحابة الذهبي في التجريد، وما جنح إليه شيخنا من ترجيح عدم دخوله قد سبقه إليه الزركشي، فقال: الظاهر أنه غير صحابي. انتهى. وعلى هذا فيزاد في التعريف «قبل انتقاله من الدنيا»^(١).

وكذا لا يدخل من رآه في المنام كما جزم به البلقيني ثم شيخنا، وإن كان رآه فذلك فيما يرجع إلى الأمور المعنوية لا الأحكام الدنيوية حتى لا يجب عليه أن يعمل بما أمره به في تلك الحالة، بل جزم البلقيني بعدم دخول من رآه ليلة الإسراء يعني من الأنبياء والملائكة عليهم السلام ممن لم يبرز إلى عالم الدنيا، وبهذا القيد دخل فيهم عيسى بن مريم ﷺ، ولذا ذكره الذهبي في تجريده، وتبعه شيخنا ووجهه باختصاصه عن غيره من الأنبياء بكونه رفع على أحد القولين^(٢) حياً، وبكونه ينزل إلى الأرض فيقتل الدجال ويحكم بشريعة محمد ﷺ فهذه الثلاث^(٣) يدخل في تعريف الصحابة. وجعل بعضهم دخول الملائكة فيهم مبنياً على أنه هل كان مبعوثاً إليهم أم لا، وعلى الثاني مشى الحلبي وأقره البيهقي في الشعب، بل نقل الفخر الرازي في أسرار التنزيل الإجماع عليه، وحكاه والبرهان النسفي في تفسيرهما، ونوزعا في ذلك، ورجح التقي السبكي مقابله محتجاً بما يطول شرحه قال شيخنا: وفي صحة بناء دخولهم في الصحابة/ على هذا الأصل نظر لا يخفى، وما قاله ظاهر لكنه خالفه في الفتح حيث مشى على البناء المشار إليه^(٤).

(١) «الإصابة» (٨/١).

(٢) في هامش الأصل «نعم أخطأ من حيث جعل في رفعه حياً خلافاً، وإن أراد الخلاف من الكفار فمحال إذ لا عبرة به».

(٣) في هامش الأصل «وهي رؤيته له ﷺ، ودفنه حياً، وبروزه للدنيا».

(٤) «الإصابة» (٨-٧/١، ٨-٧/٣، ٥٢-٥١)، و«فتح الباري» (٥-٤/٧)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٥٤. و«المنهاج في شعب الإيمان» للحلبي (٢٣٧/١)، و«شعب الإيمان» (٣٧١/١)، و«التجريد» (٤٦٢/١).

وهل يدخل من رآه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة الشريفة، كزيد بن عمرو ابن نفيل الذي قال فيه النبي ﷺ «إنه يبعث أمة وحده؟»، الظاهر لا، وبه جزم شيخنا في مقدمة الإصابة، وزاد في التعريف الماضي به ليخرجه، فإنه ممن لقيه مؤمنا بغيره، على أن لقائل ادعاء الاستغناء عن التقييد به بإطلاق وصف النبوة، إذ المطلق يحمل على الكامل، هذا مع أن شيخنا قد ترجم له في إصابته تبعا للبخاري وابن منده وغيرهما، وترجم ابن الأثير للقاسم ابن النبي ﷺ، بل وللظاهر وعبد الله أخويه في القسم الثاني من الإصابة. ومقتضاه أن تكون لهم رؤية لكنه ذكر أخاهم الطيب في الثالث منها، وفيه نظر، خصوصا وقد جزم هشام بن الكلبي بأن عبد الله والظاهر والطيب واحد اسمه عبد الله، والظاهر والطيب لقبان^(١). ثم هل يشترط في كونه مؤمنا به أن تقع رؤيته له بعد البعثة فيؤمن به حين يراه أو بعد ذلك، أو يكفي كونه مؤمنا به أنه سيبعث كما في بحيراء الراهب وغيره ممن مات قبل أن يدعو النبي ﷺ إلى الإسلام؟ قال شيخنا: إنه محل احتمال، وذكر بحيراء في القسم الرابع من الإصابة لكونه كان قبل البعثة، وأما ورقة فذكره في القسم الأول لكونه كان بعدها قبل الدعوة، مع أنه أيضا لم يجزم بصحبته، بل قال: وفي إثباتها له نظر، على أن شرح النخبة ظاهره اختصاص التوقف بمن لم يدرك البعثة؟ فإنه قال: وقوله «به» هل يخرج من لقيه مؤمنا بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة؟ فيه نظر، وخروج بقوله مسلما من رآه بعدها لكن حال كونه كافرا، سواء أسلم بعد ذلك في حياته أم بعدها إذا لم يره بعد، وعدوا من جملة المخضرمين، ومراسيلهم يطرقها احتمال أن تكون مسموعة لهم من النبي ﷺ حين رؤيتهم له، على أن أحمد خرج في مسنده حديث رسول قيصر، مع/ كونه إنما رأى النبي ﷺ في حال كفره. ٨٣/٤ وكذا ترجم ابن فتحون في ذيله لعبد الله بن صياد إن لم يكن هو الدجال، وقال: إن الطبري وغيره ترجم له هكذا، وهو إنما أسلم بعده^(٢)، نعم قال شيخنا: ينبغي أن يعد من كان مؤمنا به زمن الإسراء إن ثبت أنه ﷺ كشف له في ليلته عن جميع من

(١) «الإصابة» (٧/١، ٥٦٩، ٥٨٨، ٢٣٦/٢، ٢٣٧)، و«أسد الغابة» (٤/٣٧٧-٣٧٨).

(٢) في هـ «بعد».

في الأرض فرآه في الصحابة وإن لم يلقه لحصول الرؤية من جانبه ﷺ^(١). ويرد على التعريف من رآه مؤمنا به ثم ارتد بعد ذلك ولم يعد إلى الإسلام فإنه ليس بصحابي اتفاقا، كعبد الله بن جحش ومقيس بن صباة وابن خطل، وحينئذ فيزداد فيه «ومات على ذلك»، على أن بعضهم انتزع من قول الأشعري أن من مات مرتدا تبين أنه لم يزل كافرا، لأن الاعتبار بالخاتمة صحة إخراجهم، فإنه يصح أن يقال: لم يره مؤمنا، لكن في هذا الانتزاع نظر وإن تضمن مخالفة شيخنا المحلي المؤلف في التقييد بموته مؤمنا موافقة الانتزاع، لأنه حين رؤياه كان مؤمنا في الظاهر وعليه مدار الحكم الشرعي فيسمى صحابيا، وحينئذ فلا بد من القيد المذكور، وما وقع لأحمد في مسنده^(٢) من ذكره^(٣) حديث ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي، وهو ممن أسلم في الفتح وشهد مع النبي ﷺ حجة الوداع، وحدث عنه بعد موته، ثم لحقه الخذلان فلحق في خلافة عمر بالروم وتنصر بسبب شيء أغضبه، يمكن توجيهه بعدم الوقوف على قصة ارتداده، وقد قال شيخنا ما نصه: وإخراج حديث مثل هذا يعني^(٤) مطلقا في المسانيد وغيرها مشكل، ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده، فلو ارتد ثم عاد إلى الإسلام لكن لم يره ثانيا بعد عوده فالصحيح أنه معدود في الصحابة لإطباق المحدثين على عد الأشعث بن قيس ونحوه كقصة بن هبيرة ممن وقع له ذلك فيهم، وإخراج أحاديثهم في المسانيد وغيرها، وزوج أبو بكر الصديق أخته للأشعث، وقيل: لا، إذ الظاهر أن ذلك يقطع الصحبة وفضلها، فالردة تحبط العمل عند عامة العلماء كأبي حنيفة، بل نص عليه الشافعي في الأم وإن حكى الرافي عنه^(٥) تقييده باتصالها بالموت^(٦) وقيد بعضهم كونه حين الرؤية بالغا

(١) «الإصابة» (٧/١)، ١٧٦ - ١٧٧، ٣/٦٣٣-٦٣٥)، و«نزهة النظر» ص ١٠٠، ١٠٤، و«مسند أحمد» (٧٤/٤)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٣٠/٤).

(٢) لم نجد حديث ربيعة في «مسند أحمد»، نعم أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٦٠٣) فلعل المؤلف قلده فيه شيخه ابن حجر.

(٣) في ز «ذكر».

(٤) في ه «يتبعي» وهو خطأ.

(٥) في ه «عن».

(٦) في هامش الأصل «ولذا كان الصحيح أنه لا يعيد الحج من حج قبل ارتداده».

عاقلا حكاه الواقدي عن أهل العلم فقال: رأيت أهل العلم يقولون: كل من رأى رسول الله ﷺ وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار. والتقييد بالبلوغ كما قال المؤلف شاذ، وهو يخرج نحو محمود بن الربيع الذي عقل من النبي ﷺ مجة وهو ابن خمس سنين مع عدهم إياه في الصحابة، [١] ولم يتعقب تقييده بالعقل، وهو كذلك في المجنون المطبق سواء البالغ السابق إسلامه دون رؤيته أو الصغير المحكوم بإسلامه تبعا لأبويه، ولذا زدته وكأن عدم التصريح به لفقده، نعم المتقطع لا مانع من اتصافه بها إذا رآه في حال إفاقته لإجراء الأحكام عليه حينئذ، ووصفه بالعدالة إذا لم يؤثر الخلل في إفاقته، و[بعضهم كونه مميزا كما تقدم (٢)] .

(وقيل) إنه لا يكفي في كونه صحابيا مجرد الرؤية بل لا يكون صحابيا إلا (إن طالت) صحبته للنبي ﷺ، وكثرت مجالسته معه على طريق التبعية له والأخذ عنه وبه جزم ابن الصباغ في العدة فقال: الصحابي هو الذي لقي النبي ﷺ وأقام معه واتبعه دون من وفد عليه خاصة، وانصرف من غير مصاحبة ولا متابعة، وقال أبو الحسين في المعتمد هو من طالت مجالسته له على طريق التبعية له والأخذ عنه، أما من طالت بدون قصد الاتباع أو لم تطل كالوافدين فلا، وقال إلكيا الطبري: هو من ظهرت صحبته لرسول الله ﷺ صحبة القرين قرينه حتى يعد من أحزابه وخدمه المتصلين به، قال صاحب الواضح: وهذا قول شيوخ المعتزلة، وقال ابن فورك: هو من أكثر مجالسته واختص به، / ولذلك لم يعد الوافدون من الصحابة في آخرين من ٨٥/٤ الأصوليين، بل حكاه أبو المظفر السمعاني عنهم، وادعى أن اسم الصحابي يقع على ذلك من حيث اللغة، والظاهر أن المحدثين توسعوا في إطلاق اسم (٣) الصحبة على من رآه رؤية لشرف منزلته ﷺ حيث أعطوا لكل من رآه حكم الصحبة، ولهذا يوصف من أطال مجالسة أهل العلم بأنه من أصحابه [٤] أي: المجالس، وما

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٢) «التقييد والإيضاح ص ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٤»، و«فتح المغيث» للعراقي (٢٩/٤-٣٢)، و«الكفاية» ص ٥٠، و«شرح جمع الجوامع» للمحلي (٣/٢٧١-٢٧٤)، و«أسد الغابة» (١/١٩)، و«الإصابة» (١/٨٠، ٥٣٠)، و«تعجيل المنفعة» ص ١٢٦-١٢٧ ونزهة النظر ص ١٠٠-١٠١، و«فتح الباري» (٤/٧)، و«الأم» (٦/١٥٦).

(٣) سقطت كلمة «اسم» من ز.

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

حكاه عن الأصوليين إنما هو طريقة لبعضهم، وجمهورهم على الأول، وكذا دعواه ذلك لغة، يرده حكاية القاضي أبي بكر الباقلاني عنهم بدون اختلاف، لكنه قال: ومع هذا يعني: إيجاب حكم اللغة، إجراء الصحبة على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة، فقد تقرر للأئمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاءه ولا يجرون ذلك على من لقي المرأ ساعة ومشى معه خطأ وسمع منه حديثاً، فوجب لذلك أن لا يجري في عرف الاستعمال إلا على من هذا حاله^(١) - انتهى.

وصنيع أبي زرعة الرازي وأبي داود يشعر بالمشي على هذا المذهب فإنهما قالا في طارق ابن شهاب: له رؤية وليست له صحبة، وكذا قال عاصم الأحوال في عبد الله بن سرجس بل قال موسى السيلاني^(٢) فيما رواه ابن سعد في الطبقات^(٣) بسند جيد: قلت لأنس أنت آخر من بقي من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال بناء على ما في ظنه: قد بقي قوم من الأعراب فأما أصحابه فأنا آخرهم. لكن قد يجاب بأنه أراد إثبات صحبة خاصة ليست لتلك الأعراب^(٤) [وهو المطابق للمسألة]، وكذا ٨٦/٤ إنما نفى أبو زرعة ومن أشير إليهم صحبة/ خاصة دون العامة، وما تمسكوا به لهذا المذهب من خطابه ﷺ لخالد بن الوليد في حق عبد الرحمن بن عوف أو غيره بقوله: «لاتسبوا أصحابي» مردود بأن نهي الصحابي عن سب آخر لا يستلزم أن لا يكون المنهي عن السب غير صحابي، فالمعنى لا يسب غير أصحابي أصحابي ولا يسب بعضهم بعضاً^(٥)، (و) على كل حال فهذا القول (لم يثبت)

(١) «التقييد الإيضاح» ص ٢٥٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٣٠-٣١)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٣، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٧٧)، و«الإحكام» للآمدي (٢/١٣٠)، و«المسودة» ص ٢٩٢، و«المستصفي» (١/١٦٥)، و«التمهيد لأبي الخطاب» (٣/١٧٣-١٧٤)، و«الجواهر المضية» (٢/٤١١).

(٢) انظر لتحقيق لفظ السيلاني أو السبلاني أو السبلاني هامش «تهذيب الكمال» (٣/٣٦١).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/١٧٦)، وأورده المزني في تهذيب «الكمال» (٣/٣٧٦)، معزواً إلى ابن سعد، ولكن لم نقف عليه في الطبقات بل أتيقن أن هذه الترجمة ناقصة نقصانا بينا.

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٥) «فتح المغيـث» للعراقي (٤/٣١-٣٢)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٤، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٥٣، و«جامع التحصيل» ص ٢٤٣-٢٤٤، و«الإصابة» (٢/٢٢٠-٣١٦)، و«الاستيعاب» (٣/٩١٦)، و«صحيح البخاري» (٧/٢١-٣٤)، و«صحيح مسلم» (٤/١٩٦٧-١٩٦٨).

بضم الياء المثناة من تحت وتشديد الباء الموحدة المفتوحة، أي: ليس هو الثبت، إذ العمل عند المحدثين والأصوليين على الأول، ثم إن القائلين بالثاني لم يضبط أحد منهم الطول بقدر معين كما صرح به الغزالي وغيره، لكن حكى شارح البزدوي عن بعضهم تحديده بستة أشهر^(١).

(وقيل) إنما يكون صحابيا (من أقام) مع النبي ﷺ (عاما) أو عامين (وغزا معه) غزوة أو غزوتين (وذا ل) سعيد (ابن المسيب) بكسر الياء وفتحها وهو الأشهر، والأول مذهب أهل المدينة، و وكأنه لما حكى عن سعيد من كراهته الفتح (عزا) أي: ابن الصلاح وأسنده أبو حفص ابن شاهين ومن طريقه أبو موسى في آخر الذيل قال ابن الصلاح: وكأن المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين، ولكن في عبارته ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا نعلم خلافا في عده من الصحابة^(٢) - انتهى.

وهو ظاهر في توقفه في صحته عن سعيد وهو كذلك فقد أخرجه ابن سعد عن الواقدي وهو ضعيف في الحديث، مع أن لفظ رواية ابن سعد «أو غزا معه غزوة أو غزوتين» بأو وهو أشبه في ترجيعه إلى المذهب الثاني. وحكى ابن سعد عنه أيضا أنه قال: / رأيت أهل العلم يقولون غير ذلك، ويذكرون جرير بن عبد الله ٨٧/٤ وإسلامه قبل وفاة النبي ﷺ بخمسة أشهر أو نحوها^(٣) - انتهى.

وإسلام جرير مختلف في وقته، ففي المعجم الكبير للطبراني^(٤) من حديثه قال: «بعثني النبي ﷺ في إثر العرنيين» وهذا يدل على تقدم إسلامه، لكن فيه

(١) «المستصفى» (١/١٦٥)، و«التقرير والتحبير» (٢/٢٦١)، و«جامع الأصول» (١/١٣٤).

(٢) «الكفاية» ص ٥٠ و«تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٤٨، و«أسد الغابة» (١/١٨)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٣، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٧٧).

(٣) ذكر ابن سعد ترجمة «جرير بن عبد الله» (٦/٢٢)، ولكن ما ذكر المؤلف عنه ليس في نسختنا هذه، فلعله وقع السقط فيها.

(٤) لم نجد الحديث بهذا اللفظ في المعجم الكبير «للطبراني» (٢/٤١٠)، نعم أخرجه بهذا اللفظ الطبري في «تفسيره» (٦/١٣٤)، وإليه أشار الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٢/٧٤).

الربذي وهو ضعيف، وفي المعجم الأوسط له^(١) من حديثه أيضا، قال: «لما بعثني النبي ﷺ أتيتُه فقال لي يا جرير: لأي شيء جئتنا؟ قلت: لأسلم على يدك يا رسول الله، فألقى إلي كساؤه» الحديث، وفي سننه حصين بن عمر الأحمسي وهو ضعيف أيضا، ولو صح لكان متروك الظاهر، ويحمل على المجاز أي: لما بلغنا خبر النبي ﷺ، أو على الحذف أي: لما بعث النبي ﷺ ثم دعا إلى الله، ثم قدم المدينة ثم حارب قريشا وغيرهم، ثم فتح^(٢) مكة، ثم وفدت عليه الوفود فقد روى أيضا في الكبير^(٣) بلفظ: «فدعاني إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة»، والزكاة إنما فرضت بالمدينة وعنده^(٤) أيضا من حديث شريك عن الشيباني عن الشعبي عن جرير قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «إن أخاكم النجاشي قد مات - الحديث، وهذه الرواية تخدش في جزم الواقدي بأنه وفد على النبي ﷺ في شهر رمضان سنة عشر، لأن وفاة النجاشي كانت قبل سنة عشر، وكذا في الصحيحين^(٥) عنه أنه ﷺ قال له في حجة الوداع: «استنصت الناس» وبه يرد قول ابن عبد البر إنه أسلم قبل وفاة النبي ﷺ/ بأربعين يوما، لأن حجة الوداع كانت^(٦) قبل الوفاة النبوية بأكثر من ثمانين يوما^(٧).

واشترط بعضهم مع طول الصحبة الأخذ، حكاه الأمدي عن عمرو بن يحيى، والظاهر أنه الجاحظ أحد الأئمة المعتزلة الذي قال فيه ثعلب: إنه غير ثقة ولا مأمون، وتسميته لأبيه بيحي تصحيف من بحر وعبارته: ذهب عمرو بن يحيى إلى أن هذا الاسم إنما يسمى به من طالت صحبته للنبي ﷺ وأخذ عنه العلم، وحكاه

(١) راجع لذلك «التقييد والإيضاح» ص ٢٥٧، و«الإصابة» (١/٢٣٢)، و«مجمع الزوائد» (٨/١٥).

(٢) في ز «قدم».

(٣) (٢/٢٤٣) (٢٢٦٦).

(٤) (٢٣٤٦-٢٣٥٠).

(٥) البخاري (٤٤٠٥-٦٨٦٩) «ومسلم» (٦٥).

(٦) سقطت كلمة «كانت» من ز.

(٧) «انظر الإصابة» (١/٢٣٢)، و«فتح الباري» (٧/١٣٢)، و«الاستيعاب» (١/٣٣٧)، و«التهذيب»

(٢/٧٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٥٧-٢٥٨، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٣٢).

ابن الحاجب أيضا قولا غير معزو لأحد لكن بإبدال الأخذ بالرواية، وبينهما فرق قاله المصنف. قال: ولم أر هذا القول لغير عمرو، وكأن ابن الحاجب أخذه من كلام الآمدي^(١).

وعن بعضهم: هو من رأى النبي ﷺ واختص به اختصاص الصحاب وإن لم يرو عنه ولم يتعلم منه، قاله القاضي أبو عبد الله الصيمري من الحنفية، وعن بعضهم: هو من ظهر منه مع الصحبة الاتصاف بالعدالة، فمن لم يظهر منه ذلك لا يطلق عليه اسم الصحبة، قاله أبو الحسين ابن القطان كما سيأتي في المسألة بعدها، وقيل: هو من أدرك زمنه ﷺ مسلما وإن لم يره، وهو قول يحيى بن عثمان ابن صالح المصري، فإنه قال: وممن دفن أي: بمصر من أصحاب النبي ﷺ ممن أدركه ولم يسمع منه، أبو تميم الجيشاني واسمه عبد الله بن مالك، وكذا ذكره الدولابي في الكنى من الصحابة، وهو إنما قدم المدينة في خلافة عمر باتفاق أهل السير، على أنه يجوز أن يكون ذكرهما له في الصحابة لإدراكه لكون أمره عندهما على الاحتمال، ولم يطلعا على تأخر قدومه، ولا يلزم من تصريح أولهما بأنه لم يسمع^(٢) أن لا يكون عنده أنه رآه، وممن حكى^(٣) هذا القول من الأصوليين القرافي في شرح التنقيح، وعليه عمل ابن عبد البر في الاستيعاب وابن منده/ في ٨٩/٤ الصحابة، حيث ذكر الصغير المحكوم بإسلامه تبعا لأحد أبويه وإن لم يقف له على رؤية، وكان حجتها توفر همم الصحابة رضوان الله عليهم على إحضار من يولد لهم إلى النبي ﷺ ليدعو له كما سيأتي نقله بعد، بل صرح أولهما بأنه رام بذلك استكمال القرن الذي أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «خير الناس قرني» ومما ينه عليه إخراج بعضهم عن الصحابة من هو منهم أو إدخال من ليس منهم فيهم كما سيأتي في آخر التابعين^(٤).

(١) «الإحكام» للآمدي (٢/١٣٠)، و«بيان المختصر» (١/٧١٤-٧١٥)، و«مختصر الوصول والأمل»

ص ١١١، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٣٢)، و«لسان الميزان» (٤/٣٥٥).

(٢) زاد في هـ «منه».

(٣) سقطت كلمة «حكى» من ز.

(٤) «فتح المغيث» للعراقي (٤/٣٣)، و«التقرير والتحبير» (٢/٢٦٠)، و«الإحكام» للآمدي =

[بم تعرف الصحبة؟] (و) الثانية معرفة الصحبة (تعرف الصحبة)^(١) إما (باشتهار) قاصر عن التواتر، وهو الاستفاضة على رأي بها كعكاشة بن محصن، وضمام بن ثعلبة وغيرهما (أو بتواتر) بها كأبي بكر الصديق المعني بقوله تعالى ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] وسائر العشرة في خلق (أو بقول صاحب) آخر معلوم الصحبة إما بالتصريح بها كأن يجيء عنه أن فلانا له صحبة مثلا أو نحوه، كقوله كنت أنا وفلان عند النبي ﷺ، أو دخلنا على النبي ﷺ بشرط أن يعرف إسلام المذكور في تلك الحالة، وكذا تعرف بقول آحاد ثقات التابعين على الراجح كما سيأتي، وإلى ما عدا الأخير أشار أبو عبد الله الصيمري من الحنفية مع ترميض ثالثها فقال: لا يجوز عندنا الإخبار عن أحد بأنه صحابي إلا بعد وقوع العلم به إما اضطرارا يعني الناشيء عن التواتر أو اكتسابا يعني النظري الناشيء عن الشهرة ونحوها، قال: وقيل: يجوز أن يخبر بذلك إذا أخبر به الصحابي، يعني كما هو الصحيح^(٢).

(ولو قد ادعاها) أي: الصحبة بنفسه (وهو) قبل دعواه إياها (عدل قبلا) قوله يعني: على المعتمد، سواء التصريح كأنا صحابي، أو ما يقوم مقامه كسمعت ٩٠/٤ ونحوها/ لأن وازع العدل يمنعه من الكذب، هكذا أطلقه ابن الصلاح ومن تبعه كالنووي، وهو متابع للخطيب في الكفاية، فإنه قال: وقد يحكم في الظاهر بأنه صحابي بقوله صحبت النبي ﷺ وكثر لقائي له إذا كان ثقة أمينا مقبول القول لموضع عدالته وقبول خبره، كما يعمل بروايته وإن لم يقطع بذلك يعني: في الصورتين^(٣)، واشتراط العدالة قيل لا بد منه لأن قوله قبل أن^(٤) تثبت عدالته: أنا

= (١٣٠/٢)، و«الاستيعاب» (٢٤/١)، و«الكنى» (١٩/١)، (٦٥)، و«التهذيب» (٣٨٠/٥) و«المستصفى» (٢٦٤-٢٦٥)، و«شرح جمع الجوامع» (٢٧٢/٣)- (٢٧٣) و«منتهى الوصول والأمل» ص ٨٠.

(١) في ز «الصحابة».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٦٤، و«الإرشاد» للنووي (٤٨٠/٢)، و«التقريب» له ص ٣٥، و«الإصابة» (٨/١)، و«اللزعة» ص ١٠١-١٠٢، و«فتح المغيث» للعراقي (٣٤/٤)، و«الكفاية» ص ٥٢.

(٣) زاد في هـ «قبول الخبر والعمل» وكذلك في هامش الأصل.

(٤) في ز «أن قبل».

صحابي أو ما يقوم مقام ذلك، يلزم من قبوله إثبات عدالته، لأن الصحابة كلهم عدول فيصير بمنزلة قول القائل: أنا عدل، وذلك لا يقبل ولكن في كلام القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني تقييد ذلك أيضا بما^(١) إذا لم يرد عن الصحابة رد قوله وفيه نظر، إذ المثبت مقدم على النافي، ولو فرض كون النفي لمحصور فربما كان قادحا في العدالة، وكذا قيده هو والآمدي بثبوت معاصرته للنبي ﷺ، وعبارة الآمدي: فلو قال من عاصره: أنا صحابي مع إسلامه وعدالته فالظاهر صدقه، ونحوه قول أبي بكر الصيرفي: إذا عرفت عدالته قبل منه أنه سمع من النبي ﷺ ورآه مع إمكان ذلك منه، لأن الذي يدعيه دعوى لا أمانة معها، ولذا قال المصنف: ولا بد من تقييد ما أطلق من ذلك بأن يكون ادعاؤه لذلك يقتضيه الظاهر، أما لو ادعاه بعد مضي مائة سنة من حين وفاته ﷺ فإنه لا يقبل، وإن كانت قد ثبتت عدالته قبل ذلك لقوله ﷺ في الحديث الصحيح «أرأيتكم^(٢) ليلتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة^(٣) لا يبقى أحد ممن على ظهر الأرض» يريد انخرام ذلك القرن، قال ذلك ﷺ في سنة وفاته، قال: وهو واضح جلي^(٤).

ونحوه قول شيخنا: وأما الشرط الثاني وهو المعاصرة فيعتبر^(٥) بمضي مائة سنة

/ وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه «أرأيتكم^(٦) ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد» رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر، زاد مسلم من حديث جابر أن ذلك كان^(٦) قبل موته ﷺ بشهر، ولفظه «سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بشهر: أقسم بالله ما على^(٧) الأرض من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ» قال: ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحدا ادعى الصحبة بعد

(١) سقطت كلمة «بما» من ز.

(٢) في ز «أرأيتكم» وفي هـ «أرأيتكم».

(٣) في هـ «منه».

(٤) انظر المصادر السابقة، و«الإحكام» للآمدي (٢/١٣٣)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٥) في ز «فعتبر».

(٦) سقطت كلمة «كان» من ز.

(٧) زاد في ز «وجه».

الغاية المذكورة، وقد ادعاها جماعة فكذبوا وكان آخرهم رتن الهندي، لأن الظاهر كذبهم في دعواهم^(١) - انتهى.

ولا شك أن دعوى ما لا يمكن تقدح في العدالة فاشترطها يغني عن ذلك وإن جعل بعض المتأخرين محله مع العدالة إذا تلقي بالقبول وحفته قرائن، ولم يقم دليل على رده^(٢).

وفي المسألة قولان آخران: أحدهما - أنها لا تثبت صحبته بقوله لما في ذلك من دعواه رتبة يثبتها لنفسه، وهو ظاهر كلام أبي الحسن ابن القطان فإنه قال: ومن يدعي صحبة النبي ﷺ لا يقبل منه حتى نعلم صحبته، فإذا علمناها فما رواه فهو على السماع حتى نعلم غيره، واقتصر ابن السمعاني حيث قال: تعلم الصحبة إما بطريق قطعي وهو الخبر المتواتر أو ظني وهو خبر الثقة، قد يشعر به، وقواه بعض المتأخرين، قال: فإن الشخص لو قال: أنا عدل لم يقبل لدعواه لنفسه مرتبة فكيف إذا ادعى الصحبة التي هي فوق العدالة، وأبداه ابن الحاجب احتمالاً حيث قال: لو قال المعاصر العدل: أنا/ صحابي احتتمل الخلاف يعني: قبولاً ومنعاً، فكأنه لم يقف على النقل في الطرفين^(٣).

ثانيهما - التفصيل بين مدعي الصحبة اليسيرة فيقبل لأنها مما يتعذر إثباتها بالنقل إذ ربما لا يحضره حالة اجتماعه بالنبي ﷺ أو رؤيته له أحد، أو الطويلة وكثرة التردد في السفر والحضر فلا، لأن مثل ذلك يشاهد وينقل ويشتهر فلا يثبت بقوله.

(١) «الإصابة» (١/٨-٩)، و«صحيح البخاري» (١/٢١١، ٢١٢)، (٢/٤٥)، و«صحيح مسلم» (٤/١٩٦٥-١٩٦٧).

(٢) زاد في ز «على أنه يمكن أن يقال يجوز أن يكون مستند دعواه غلبة ظنه في المزكى كما اتفق لبعض من تلقي النبي ﷺ حين قدومه المدينة من الأنصار ممن لم يكن يعرف النبي ﷺ قيل، حيث رأوا أبا بكر ثم تبين لهم حين رأوا أبا بكر يظله من إصابة الشمس».

(٣) «المسودة» (٢٩٢-٢٩٣)، و«الإحكام» للأمدى (٢/١٣٣)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٥٩-٢٦٠، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٣٥)، والنزهة ص ١٠٢، و«الإصابة» (١/٩)، و«نهاية السؤل» (٢/١٢٣)، و«التقرير والتحجير» (٢/٢٦٢)، و«التمهيد لأبي الخطاب» (٣/١٧٥)، و«بيان المختصر» (١/٧١٧)، و«إرشاد الفحول» ص ٧١.

على أن ابن عبد البر قد جزم بالقبول من غير شرط، بناء على أن الظاهر سلامته من الجرح، وقوى ذلك بتصرف أئمة الحديث في تخريجهم أحاديث هذا الضرب في مسانيدهم، قال شيخنا: ولا ريب في انحطاط رتبة من هذا سبيله عن مضي، قال: ومن صور هذا الضرب أن يقول التابعي: أخبرني فلان مثلا أنه سمع النبي ﷺ يقول، سواء سماه أم لا، كقول الزهري فيما رواه البخاري في فتح مكة من صحيحه أخبرني سنين^(١) أبو جميلة، وزعم أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح، أما إذا قال: أخبرني رجل مثلا عن النبي ﷺ بكذا يعني: بالعنعنة فثبوت الصحبة بذلك بعيد لاحتمال الإرسال، ويحتمل التفرقة بين أن يكون القائل من كبار التابعين، فيترجح القبول، أو صغارهم فيترجح الرد، ومع ذلك فلم يتوقف من صنف في الصحابة عن إخراج من هذا سبيله في كتبهم، نعم لو أخبر عنه عدل من التابعين أو تابعيهم أنه صحابي قال بعض شراح اللمع: لا أعرف فيه نقلا، قال: والذي يقتضيه القياس فيه أنه لا يقبل ذلك كما لا يقبل مراسيله، لأن تلك قضية لم يحضرها، قال شيخنا: والراجح قبوله بناء على الراجح من قبول التزكية من واحد^(٢) وكذا مال إليه الزركشي فقال: والظاهر قبوله لأنه لا يقول ذلك إلا بعد العلم به إما اضطرارًا أو اكتسابًا وإليه يشير كلام ابن السمعاني السابق.

/ إذا علم هذا فقد أفاد شيخنا في مقدمة الإصابة له ضابطا يستفاد من معرفته ٩٣/٤ جمع كثير يكفي فيهم بوصف يتضمن أنهم صحابة، وهو مأخوذ من ثلاثة آثار: أحدها - أنهم كانوا لا يؤمرون في المغازي، إلا الصحابة فمن تتبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح وجد من ذلك الكثير.

ثانيهما - أن عبد الرحمن بن عوف قال: «كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي ﷺ فدعا له، وهذا أيضا يوجد منه الكثير.

ثالثها - أنه لم يبق بالمدينة ولا بمكة ولا الطائف ولا من بينها^(٣) من الأعراب

(١) هو بمهملة ونون، مصغر، وقيل بتشديد التحتانية والنون الأولى.

(٢) «الإصابة» (٩/١)، «فتح الباري» (٨/٥)، «الاستيعاب» (٢٤/١)، «التهديب» (٢٤٥/٤).

(٣) في ز «بينهما».

إلا من أسلم وشهد حجة الوداع، فمن كان في ذلك الوقت موجودا اندرج فيهم لحصول رؤيتهم للنبي ﷺ وإن لم يرههم هو والله أعلم^(١).

[بيان عدالة الصحابة] والثالثة في بيان مرتبتهم (وهم) ﷺ باتفاق أهل السنة (عدول) كلهم مطلقا، كبيرهم وصغيرهم، لا بس الفتنة أم لا، وجوبا لحسن الظن بهم، ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر من أمثال أوامره بعده ﷺ، وفتحهم الأقاليم وتبليغهم عنه الكتاب والسنة وهداية الناس، ومواظبتهم على الصلوات والزكوات^(٢) وأنواع القربات، مع الشجاعة والبراعة والكرم والإيثار والأخلاق الحميدة التي لم تكن في أمة من الأمم المتقدمة، قال الخطيب في الكفاية^(٣).

عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم فمن ذلك قوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله ٩٤/٤ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] / وقوله ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١٨] وقوله ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْتَمَرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٤] وقوله ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُؤْتَمَرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُنْفَعُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَصْرُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] إلى قوله ﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] في آيات كثيرة يطول ذكرها وأحاديث شهيرة يكثر تعدادها، وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق.

(١) «الإصابة» (٩/١).

(٢) في هـ «الزكاة».

(٣) ص ٤٦-٤٩ وانظر أيضا «علوم الحديث» ص ٢٦٤-٢٦٥، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٨١-٤٨٤)، و«الإحكام» للأمدى (٢/١٢٨-١٣٠)، و«المستصفي» (١/١٦٤-١٦٥)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٣٥-١٣٦)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٠-٢٦٢، و«بيان المختصر» (١/٧١٢-٧١٤)، و«أحكام» «الفصول» الباجي ص ٣٧٤-٣٧٥.

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء^(١) مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأبناء والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين، القطع على تعديلهم والاعتقاد لتزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع الخالفين بعدهم، والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله. ثم أسند عن أبي زرعة الرازي أنه قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فأعلم أنه زنديق. وذلك أن الرسول ﷺ حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى، وهم زنادقة - انتهى. وهو - كما قال شيخنا - فصل حسن^(٢).

فأما الآية الأولى فالذي رجحه كثير^(٣) من المفسرين عمومها في أمة محمد ﷺ، / وخصها آخرون بالصحابة بل قال بعضهم: اتفقوا على أنها واردة فيهم، ٩٥/٤ وحيثند فالاستدلال منها ظاهر، وأما الثانية فهي خطاب مع الموجودين منهم حيثند، ولكن لا يمتنع إلحاق غيرهم بهم ممن شاركهم في الوصف، وكذا من الآيات ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ ومن غيرها «أصحابي كالنجوم» مع ما تحقق عنهم بالتواتر من الجد في الامثال^(٤).

قال شيخنا: والأحاديث الواردة في تفضيل الصحابة كثيرة، فمن أدلها على المقصود ما رواه الترمذي^(٥) وابن حبان في صحيحه^(٦) من حديث عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: «الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً، فمن

(١) في ز «شيئاً».

(٢) «الإصابة» (١٠/١).

(٣) في ز «كثيرون».

(٤) «البرهان» (١/٦٢٦-٦٢٧)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٣٥).

(٥) (٦٩٦/٥) (٣٨٦٢).

(٦) (١٨٩/٩) (٧٢١٢).

أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم^(١) فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله فيوشك^(٢) أن يأخذه، وذكر غيره من الأدلة حديث أبي سعيد الخدري «ولاتسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» متفق عليه، وهو إن ورد على سبب، وذلك أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء فسبه خالد فقال النبي ﷺ: وذكره، بحيث خصه بعض أصحاب الحديث بمن طالت صحبته وقاتل معه وأنفق وهاجر فالعبرة إنما هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذهب إليه الأكثرون وصححه القاضي عياض هنا^(٣).

ومثل هذا يقال وإن كان المقول له صحابياً للتنبية على إرادة حفظ الصحبة عن ذلك، ووجه الاستدلال به أن الوصف لهم بغير العدالة سب لا سيما وقد نهي ﷺ بعض من أدركه وصحبه عن التعرض لمن تقدمه لشهود المواقف الفاضلة فيكون ٩٦/٤ من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى/ وحديث «خير الناس قرني» المتواتر مما هو أيضاً متفق عليه من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين، حتى بالغ بعضهم فتمسك به لعدالة التابعين أيضاً وأنه لا يسأل عنهم حتى يقوم الجرح لقوله فيه «ثم الذين يلونهم» وهو فيهم محمول على الغالب والمراد بقرن النبي ﷺ فيه الصحابة وإن أطلق القرن على مدة من الزمان في تحديدها أقوال أديناها عشرة أعوام وأعلىها مائة وعشرون وعليه ينطبق الواقع في كون آخر الصحابة موتاً، أبو الطفيل إن اعتبر ذلك من البعثة إذ المدة منها القدر المذكور أو دونه أو فوقه بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل، أما إن مشينا على أن القرن مائة كما هو المشهور بل وقع ما يدل له في حديث لعبد الله بن بسر عند مسلم فيكون الاعتبار من موته ﷺ^(٤).

(١) في ز «ومن أبغضني» وهو خطأ.

(٢) في ز «فقد يوشك» «الإصابة» (١٠/١-١١).

(٣) «أحكام الفصول» ص ٣٧٥، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٣٥-٣٦)، و«شرح مسلم» للنووي

(١٦/٩٣)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٥.

(٤) «فتح المغيـث» للعراقي (٤/٣٣).

ومن الأدلة أيضا ما جاء عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال «أنتم توفون سبعين^(١) أمة، أنتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل» أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وغيرهم^(٢) وعن سعيد بن المسيب عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين» أخرجه البزار بسند رجاله موثقون^(٣)، وعن عبد الله بن هاشم الطوسي حدثنا وكيع سمعت سفيان يقول في قوله تعالى ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩] قال: هم أصحاب محمد ﷺ^(٤) إلى غير ذلك مما يطول إيراده.

وممن حكى الإجماع على القول بعدلتهم إمام الحرمين قال: ولعل السبب فيه^(٥) أنهم نقلة الشريعة، فلو ثبت توقف في روايتهم لا نحصر الشريعة على عصر الرسول ﷺ/ ولما استرسلت على سائر الأعصار. ونحوه قول أبي محمد ٩٧/٤ ابن حزم: الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعا، قال الله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] قال: فثبت أن الجميع من أهل الجنة، وأنه لا يدخل أحد^(٦) منهم النار. لأنهم المخاطبون بالآية السابقة فإن قيل: التقييد بالإنفاق والقتال يخرج من لم يتصف بذلك، وكذلك التقييد بالإحسان في الآية السابقة وهي قوله تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ مِنْ الْقَدِّمِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ هُمْ السَّابِقُونَ﴾ يخرج من لم يتصف بذلك، فالجواب أن التقييدات المذكورة خرجت مخرج الغالب، وإلا فالمراد من اتصف بالإنفاق والقتال بالفعل أو

(١) في ز «سبعون».

(٢) أحمد (٤/٤٤٧)، و(٣/٥)، والترمذي (٣٠٠١)، وابن ماجه (٤٢٨٧-٤٢٨٨)، و«الحاكم» (٤/٨٤).

(٣) «كشف الأستار» (٢٧٦٣) قال «الهيثمى في المجمع» (١٦/١) رواه البزار ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف، وانظر أيضا «الإصابة» (١٢/١).

(٤) «الإصابة» (١٢/١)، و«الاستيعاب» (١٣/١).

(٥) في ز «فيهم».

(٦) سقطت كلمة «أحد» من ز.

القوة^(١)، ولكن قد أشار إلى الخلاف إلكيا الطبري حيث قال: إن عليه كافة أصحابنا، وكذا قال القاضي، وهو قول السلف وجمهور الخلف، وحكى الآمدي وابن الحاجب قولاً أنهم كغيرهم في لزوم البحث عن عدالتهم مطلقاً^(٢)، وهو قضية كلام أبي الحسين ابن القطان قول من الشافعية فإنه قال: فوحشي قتل حمزة^(٣) وله صحبة، والوليد شرب^(٤) الخمر، قلنا: من ظهر منه خلاف العدالة لا يقع عليه اسم الصحبة، والوليد ليس بصحابي، إنما أصحابه الذين كانوا على طريقته، وهذا عجيب فالكل أصحابه باتفاق، وقتل وحشي لحمزة كان قبل إسلامه، وأما الوليد وغيره ممن ذكر بما أشار إليه فقد كف النبي ﷺ من لعن/ بعضهم بقوله «لا تلعه فو الله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله»^(٥) كما كف عمر عن حاطب رضي الله عنه قائلاً له: إنه شهد بدرا، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم^(٦) لا سيما، وهم مخلصون في التوبة فيما لعله صدر منهم، والحدود كفارات. بل قيل: في الوليد بخصوصه إن بعض أهل الكوفة تعصبوا عليه فشهدوا عليه بغير الحق^(٧). وبالجملة فترك الخوض في هذا ونحوه متعين، وقد أسلفت في أواخر آداب المحدث شيئاً مما يرغب في الحث على ترك ذلك؛ وقولاً^(٨) آخر: إنهم عدول إلي وقت وقوع الفتن فأما بعد

(١) «البرهان» (١/٦٣٢)، و«المحلى» (١/٢٨-٤٤)، و«الإصابة» (١/١٠-١١).
 (٢) «متهى الوصول والأمل» ص ٨٠، و«بيان المختصر» (١/٧١٢-٧١٤)، و«الإحكام» للآمدي (١٢/١٢٨)، و«المستصفي» (١/١٦٤)، و«الكفاية» ص ٤٩، و«المسودة» ص ٢٩٢ و«اللمع» ص ٥١، و«شرحه» (٢/٦٣٤-٦٣٨)، و«إحكام الفصول» ص ٣٧٤-٣٧٥، و«روضه الناظر» ص ٦٠، و«فتح المغني» للعراقي (٤/٣٦)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦١-٢٦٢، و«المنخول» ص ٦٢٦.

(٣) انظر لهذه القصة «صحيح البخاري» (٧/٣٦٧).

(٤) في هـ «يشرب».

(٥) أخرجه البخاري (٦٧٨٠) (١٢/٧٥).

(٦) انظر لقصة حاطب بن أبي بلتعة «صحيح البخاري» (٦/١٤٣) (٣٠٠٧)، و«صحيح مسلم» (٤/١٩٤١) (٢٤٩٤).

(٧) «انظر الاستيعاب» (٤/١٥٥٥)، و«الإصابة» (٣/٦٣٨)، و«التهديب» (١١/١٤٣).

(٨) في ز «قول» وهو خطأ بل الصواب ما أثبتناه والمعنى حكى الآمدي وابن الحاجب قولاً انظر متهى الوصول» ص ٨٠، و«بيان المختصر» (١/٧١٢-٧١٤)، و«الإحكام» للآمدي (٢/١٢٨).

ذلك فلا بد من البحث عن ليس ظاهر العدالة، وذهبت المعتزلة إلى رد من قاتل عليا، وقيل به في الفريق الآخر.

و (قيل لا) يحكم بعدالة (من دخلا) منهم (في فتنة) من الفتن الواقعة من حين مقتل عثمان رضي الله عنه كالجمل وصفين من الفريقين إلا بعد البحث عنها، وعن بعضهم ردهم كأنه مطلقاً^(١)، وقيل: يقبل الداخل فيها إذا انفرد، لأن الأصل العدالة وشككتنا في ضدها ولا تقبل مع مخالفه لتحقيق إبطال أحدهما من غير تعيين، وقيل: إن القول بالعدالة يخص بمن اشتهر منهم، ومن عداهم كسائر الناس فيهم العدول وغيرهم، قال المازري في شرح البرهان: لسنا نعني بقولنا: الصحابة عدول، كل من رآه رضي الله عنه يوماً ما أو زاره أو اجتمع به لغرض وانصرف عن قريب وإنما نعني به الذين لا زموه وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه، فأولئك كما قال الله: ﴿هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾، ولم يوافق المازري على ذلك، ولذا اعترضه غير واحد، وقال العلائي: إنه قول غريب يخرج كثيرا من المشهورين بالصحبة والرواية عن الحكم بالعدالة، / كوائل بن حجر ومالك بن الحويرث ٩٩/٤ وعثمان بن أبي العاص وغيرهم ممن وفد عليه رضي الله عنه ولم يبق عنده إلا قليلا وانصرف، وكذلك من لا يعرف إلا برواية الحديث الواحد أو لم يعرف^(٢) مقدار إقامته من أعراب القبائل^(٣).

قال شيخنا: وقد كان تعظيم الصحابة ولو كان اجتماعهم به رضي الله عنه قليلا، مقررا عند الخلفاء الراشدين وغيرهم، ثم ساق بسند رجاله ثقات عن أبي سعيد الخدري أنه كان متكئا فذكر من عنده عليا ومعاوية رضي الله عنهما^(٤) فتناول رجل^(٥) معاوية، فاستوى جالسا ثم قال: كنا ننزل رفاقا مع رسول الله رضي الله عنه فكنا في رفقة فيها

(١) في هـ «ابتداء».

(٢) في ز «ولم يعرف» وفي هـ «أو لم تعرف».

(٣) «الإحكام» للأمدى (١٢٨-١٢٩)، و«منتهى الوصول» ص ٨٠، و«بيان المختصر» (١/٧١٣-

٧١٤)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٣٦)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٢، و«الإصابة» (١/

١١٠)، و«التدريب» (٢/٢١٥-٢١٦).

(٤) في ز «رضي الله عنهم».

(٥) في هـ «رجلا» وهو خطأ.

أبو بكر فنزلنا على أهل أبيات وفيهم امرأة حبلى، ومعنا رجل من أهل البادية فقال: للمرأة الحامل: أيسرك أن تلدي غلاماً؟ قالت^(١): نعم، فقال^(٢): إن أعطيتني شاة ولدت^(٣) غلاماً فأعطته فسجع لها أسجاعاً ثم عمد إلى الشاة فذبحها وطبخها وجلسنا نأكل منها ومعنا أبو بكر، فلما علم بالقصة قام فتقياً كل شيء أكل قال: ثم رأيت ذلك البدوي قد أتني به عمر بن الخطاب وقد هجا الأنصار، فقال لهم عمر: لولا أن له صحبة من رسول الله ﷺ ما أدري مانال فيها لكفيتكموه ولكن له صحبة، قال: فتوقف عمر عن معاتبته فضلاً عن معاقبته لكونه علم أنه لقي النبي ﷺ، وفي ذلك أبين شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لا يعدله شيء، كما ثبت في حديث أبي سعيد الماضي^(٤).

١٠٠/٤ وقال الإمام أحمد بعد ذكر العشرة والمهاجرين والأنصار ثم أفضل الناس بعد/ هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الذي بعث فيهم: كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه نظرة، فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه، ولو لقوا الله بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه وآمنوا به ولو ساعة أفضل بصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير، وبالجملة فما قاله المازري منتقد بل كل ما عدا المذهب الأول القائل بالتعميم باطل، والأول هو الصحيح، بل الصواب المعتبر، وعليه الجمهور كما قال: الآمدي وابن الحاجب يعني: من السلف والخلف، زاد الآمدي وهو المختار وحكى ابن عبد البر في الاستيعاب إجماع أهل الحق من المسلمين - وهم أهل السنة والجماعة - عليه، سواء من لم يلبس الفتن منهم أو لا بسها إحساناً للظن بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد، فتلك أمور مبناها عليه وكل

(١) في هـ «قال».

(٢) في هـ «قال» وسقطت كلمة «فقال» من ز.

(٣) في ز «ولدتني».

(٤) «الإصابة» (١/١١-١٢).

مجتهده مصيب أو المصيب واحد والمخطيء معذور بل مأجور^(١).
 قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية
 منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف ببحث^(٢) عن أسباب العدالة
 وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ذلك ولله الحمد، فنحن على
 استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه، ولا التفات
 إلى ما يذكره أهل السير فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح^(٣)، وما أحسن
 قول عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تلك دماء طهر الله منها سيوفنا فلا نخضب بها
 ألسنتنا^(٤)، ولا عبرة برد بعض الحنفية روايات سيدنا أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتعليلهم
 بأنه ليس بفضيه، فقد عملوا برأيه في الغسل ثلاثا من ولوغ الكلب وغيره، وولاه
 عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ / الولايات الجسيمة، وقال: ابن عباس له - كما في مسند الشافعي ١٠١/٤
 وقد سئل عن مسألة: - أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة، فأفتى ووافق على
 فتياه^(٥)، وقد حكى ابن النجار في ذيله عن الشيخ أبي إسحاق أنه سمع القاضي أبا
 الطيب الطبري يقول: كنا في حلقة بجامع المنصور، فجاء شاب خراساني حنفي
 فطالب بالدليل في مسألة المصراة فأورده المدرس عن أبي هريرة فقال الشاب: إنه
 غير مقبول الرواية، قال القاضي: فما استتم كلامه حتى سقطت عليه حية عظيمة
 من سقف الجامع فهرب منها^(٦) فتبعته دون غيره، فقيل له: تب، فقال: تب،

(١) «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي ص ١٦١، و«متهى الوصول والأمل» ص ٨٠، و«الإحكام»
 للأمدى (١٢٩/٢)، و«بيان المختصر» (٧١٣/١)، و«فتح المغيث» للعراقي (٣٦/٤)، و«التقييد
 والإيضاح» ص ٢٦١، و«الاستيعاب» (١٩/١)، و«التقرير والتحجير» (٢٦٠/٢)، و«شرح أصول
 الاعتقاد لللكائني» (١٥٩-١٦٠).

(٢) في هـ «فبحث».

(٣) «فتح الباقي» (١٥-١٤/٣)، و«ظفر الأمانى» ص ٣١١-٣١٣، و«إرشاد الفحول» ص ٧٠، و«شرح
 اللمع» (٦٣٤/٢).

(٤) «الحلية» (١٢٩-١١٤/٩)، و«مناقب الشافعي» لابن أبي حاتم ص ٣١٤، وللرازي ص ١٣٦،
 و«جامع بيان العلم» (٩٣/٢).

(٥) «مسند الإمام الشافعي» ص ٢٧٢، و«البرهان» (٦٢٨/١)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/
 ٥٣٢-٥٣٨).

(٦) في هـ «عنها».

فغابت الحية ولم ير لها بعد أثر^(١).

ويتخرج^(٢) على هذا الأصل مسألة، وهي: أنه إذا قيل في الإسناد: عن رجل من الصحابة كان حجة، ولا تضر الجهالة بتعيينه لثبوت عدالتهم وخالف ابن منده، فقال: من حكم الصحابي أنه إذا روى عنه تابعي وإن كان مشهورا كالشعبي وسعيد ابن المسيب نسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلا صار مشهورا واحتج به، قال: وعلى هذا بنى البخاري ومسلم صحيحهما إلا أحرفا تبين أمرها^(٣) ويسمي البيهقي مثل ذلك مرسلا، وهو مردود، وقال أبو زيد الدبوسي: المجهول من الصحابة خبره حجة إن عمل به السلف أو سكتوا عن رده مع انتشاره بينهم فإن لم ينتشر فإن وافق القياس عمل وإلا فلا، لأنه في المرتبة دون ما إذا لم يكن فقيها، قال: ويحتمل أن يقال: إن خبر المشهور الذي ليس بفقيه حجة ما لم يخالف القياس، وخبر المجهول مردود مالم يؤيده^(٤) القياس ليقع الفرق بين من ظهرت عدالته ومن لم تظهر^(٥).

١٠٢/٤ / [المكثرون من الصحابة] الرابعة في المكثرين من الصحابة ب رواية وإفتاء (والمكثرون) منهم رواية كما قاله أحمد فيما نقله ابن كثير وغيره، الذين زاد حديثهم على ألف (سنة وهم أنس) هو ابن مالك (وابن عمر) عبد الله وأم المؤمنين عائشة (الصديقة) ابنة الصديق، (والبحر) عبد الله بن عباس، وسمى بحرا لسعة علمه وكثرته، وممن سماه بذلك أبوالشعثاء جابر بن زيد أحد التابعين ممن أخذ عنه، فقال في شيء وأبى ذلك البحر، يريد ابن عباس و(جابر) هو ابن عبد الله و (أبو هريرة) وهو بإجماع حسبما حكاه النووي (أكثرهم) كما قاله سعيد ابن أبي الحسن وابن حنبل، وتبعهما ابن الصلاح غير متعرض لترتيب من عداه في

(١) في ز «ولم يرا لها بعد أثرا» راجع لهذه القصة «مجموع الفتاوى» (٤/٥٣٨-٥٣٩).

(٢) في ه «وتخرج».

(٣) «شروط الأئمة الستة» ص ١٨، و«الكفاية» ص ٤١٥، و«المسودة» ص ٢٥٩.

(٤) في ه «ما لم يرده».

(٥) راجع لذلك، «المسودة» ص ٢٣٦، و«التقرير والتجريب» (٢/٢٥٠-٢٥٢)، و«فصول البدائع» (٢/

٢٢٢-٢٢٥). «والمغني في أصول الفقه» ص ٢٠٧-٢١٣، و«بيان المختصر» (١/٧٢٠).

«وتغيير التنقيح» ص ١٤٤-١٤٥.

الأكثرية، والذي يدل لذلك ما نسب لبقية بن مخلد مما أودعه في مسنده خاصة كما أفاده شيخنا لا مطلقاً فإنه روى لأبي هريرة خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وستين^(١)، ولابن عمر ألفين وستمائة وثلاثين، ولأنس ألفين ومائتين وستة وثمانين، ولعائشة ألفين ومائتين وعشرة، ولابن عباس ألفاً وستمائة وستين، ولجابر ألفاً وخمسمائة وأربعين، ولهم سابع نبه عليه المصنف تبعاً لابن كثير، وهو أبو سعيد الخدري، فروى له بقية ألفاً ومائة وسبعين^(٢)، وقد نظمه البرهان الحلبي، فقال: أبو سعيد نسبة لخدرة سابعهم أهمل في القصيدة^(٣).

وكذا أدرج ابن كثير في المكثرين ابن مسعود وابن عمرو بن العاصي ولم يبلغ حديث واحد منهما عند بقية ألفاً، إذ حديث أولهما عنده^(٤) ثمانمائة وثمانية وأربعون، / وثانيهما^(٥) سبعمائة، واستثناء أبي هريرة له من كونه أكثر الصحابة ١٠٣/٤ حديثاً كما في الصحيح^(٦) لا يخدم فيما تقدم ولو كان الاستثناء متصلاً، فقد أجيب بأن عبد الله كان مشغولاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم، فقلت الرواية عنه أو أن أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار كان بمصر أو بالطائف، ولم تكن الرحلة إليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة، وكان أبو هريرة متصدياً فيها للفتوى والتحديث حتى مات، أو لأن أبا هريرة اختص بدعوة النبي ﷺ بأن لا ينسى ما يحدثه به فانتشرت روايته إلى غير ذلك من الأجوبة^(٧).

(١) في هامش الأصل «صوابه سبعين».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٦٥-٢٦٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٨٣-٤٨٥)، و«التقريب» له ص ٣٥، و«شرح مسلم» له (١/٦٧)، و«شرح المذهب» (١/٣٠٣)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٣٦-٣٧)، و«مقدمة بقية بن خالد» ص ٨٠٩، و«تقليح فهم أهل الأثر» ص ١٨٤، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٨٥-١٨٨، و«الإصابة» (٤/٢٠٤-٢٠٥)، و«الفصل» (٤/١٣٨).

(٣) ورد في هامش الأصل هنا «ونظم السبعة جميعاً الجمال ابن ظهيرة فقال: سبع من الصحب فوق الألف قد نقلوا» من الحديث عن المختار خير مضر* أبو هريرة سعد جابر أنس* صديقه وابن عباس، كذا عمر، وسعد هو أبو سعيد الخدري».

(٤) في ز «أوله عندهما».

(٥) في هـ «فيهما».

(٦) في هامش الأصل «حيث قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب».

(٧) «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٨، و«مقدمة بقية بن خالد» ص ٨٠، و«فتح الباري» (١/٢٠٧)، و«جامع السيرة لابن حزم» ص ٢٧٥-٢٧٧.

والمكثرون منهم إفتاء سبعة: عمر وعلي وابن مسعود، وابن عمر وابن عباس، وزيد بن ثابت وعائشة، قال ابن حزم: يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخـم (والبحر) ابن عباس (في الحقيقة أكثر) الصحابة كلهم على الإطلاق (فتوى) فيما قاله الإمام أحمد، بحيث كان كبار الصحابة يحيلون عليه في الفتوى^(١)، وكيف لا وقد دعا له النبي ﷺ بقوله «اللهم علمه الكتاب»، وفي لفظ «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»، وفي آخر^(٢) «اللهم علمه الحكمة^(٣)»، وتأويل الكتاب» وفي آخر^(٤) «اللهم بارك فيه وانشر منه»^(٥)، وقال ابن عمر: هو أعلم من بقي بما أنزل الله على محمد^(٦)، وقال أبو بكر: قدم عليا البصرة، وما في العرب مثله حشما وعلما وبيانا/ وجمالا، وقال ابن مسعود: لو أدرك أسناننا ما عاشره منا أحد، وقالت عائشة: هو أعلم الناس بالحج، ثم إن وصفه بالبحر ثابت في صحيح البخاري وغيره، وإنما وصفه^(٧) بذلك لكثرة علمه كما قال مجاهد فيما أخرجه ابن سعد وغيره، وعند ابن سعد أيضا من طريق ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول: قال البحر وفعل البحر، يريد ابن عباس، بل سماه غير واحد حبر الأمة، وبعضهم حبر العرب وترجمان القرآن ورباني الأمة^(٨)، قال ابن حزم: ويلى

(١) «علوم الحديث» ص ٢٦٦، و«الإحكام» لابن حزم (٩٢/٥)، و«الإصابة» (١٢/١)، و«الإرشاد» للنووي (٤٨٥/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٣٧/٤)، و«إعلام الموقعين» (١٢/١)، و«الجواهر المضيئة» (٤١٤-٤١٥).

(٢) في ز «أخرى».

(٣) في ز «الكتاب».

(٤) في ز «أخرى».

(٥) راجع لهذه الأحاديث «صحيح البخاري» (١٦٩/١-١٧٠، ٢٤٤، ١٠٠/٧، ٢٤٥/١٣)، و«صحيح مسلم» (١٩٢٧/٤)، و«مسند أحمد» (٣١٤/١، ٣٢٨، ٣٣٥)، و«جامع الأصول» (٦٢/٩-٦٤)، و«الحلية» (٣١٥/١).

(٦) زاد في ز وه «ﷺ».

(٧) في ز وه «وصف».

(٨) «فضائل الصحابة للإمام أحمد» (٨٤٥/٢، ٨٤٦، ٨٤٧)، و«طبقات ابن سعد» (٣٧٠/٢، ٣٦٩، ٣٦٦)، و«المعرفة والتاريخ» (٤٩٥-٤٩٥/١، ٥٤٠، ٥٤١، ٥١٧، ٤٩٦)، و«مستدرک الحاكم» (٣/٥٣٣، ٥٣٧، ٥٤٣، ٥٤٥)، و«الحلية» (٣١٦/١)، و«التاريخ الكبير» (٤/٥)، و«تاريخ بغداد» (١٧٣/١، ١٧٤، ١٧٥)، و«صحيح البخاري» (٦٥٤/٩)، و«الجرح والتعديل» (١١٦/٢/٢)، =

هؤلاء السبعة في الفتوى عشرون وهم أبو بكر وعثمان وأبو موسى ومعاذ وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وأنس وعبد الله بن عمرو بن العاصي وسلمان وجابر وأبو سعيد^(١) وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعمران بن حصين وأبو بكرة وعبادة بن الصامت ومعاوية وابن الزبير^(٢) وأم سلمة، قال: ويمكن أن يجمع^(٣) من فتيا كل واحد منهم جزء صغير، قال: وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفسا مقلون في الفتيا جدا^(٤) لا تروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألان والثلاث كأبي بن كعب، وأبي الدرداء وأبي طلحة والمقداد وسرد الباقي مما في بعضه نظر، وقال: يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم بعد البحث جزء صغير^(٥).

[ذكر العبادلة والآخذون عنهم] والخامسة في بيان من يطلق عليه العبادلة منهم دون سائر من اسمه عبد الله (وهو) أي: البحر ابن عباس (وابن عمر) عبد الله (وابن الزبير) عبد الله (وابن عمرو) بن العاصي، عبد الله (قد جرى عليهم بالشهرة) / المستفيضة (العبادلة) فيما قاله الإمام أحمد، قال: (ليس) من جرى ١٠٥/٤ عليه ذلك (ابن مسعود) عبد الله وإن جعله الثعلبي في تفسير ﴿تَقَرَّبُ فِي عَيْبِ حَمَتِهِ﴾ من تفسيره خامسا لهم، وكذا هو في شرح الكافية لابن الحاجب لأنه كما قال البيهقي تقدم موته والآخرون عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، فكانوا^(٦) إذا أجمعوا على شيء قيل هذا قول العبادلة، قال ابن الصلاح: (ولا من شاكله) أيضا أي: ابن مسعود في التسمية بعبد الله وهم نحو مائتين وعشرين نفسا أو نحو ثلاث مائة فيما قاله المصنف، بل يزيدون على ذلك بكثير، ولو ترتب على الحصر فائدة لحققته^(٧).

= و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٤٩، و«الإصابة» (٢/٣٣٠-٣٣٤) و«إعلام الموقعين» (١/١٨-١٩)، و«كتاب العلم لأبي خيثمة» ص ١٢ و«سير أعلام النبلاء» (٣/٣٣١-٣٥٩).

(١) في هـ «أبو سعد» وهو خطأ.

(٢) في هـ «معاوية بن الزبير» وهو خطأ.

(٣) في ز «الجمع».

(٤) سقطت كلمة «جدا» من ز.

(٥) «الإحكام» لابن حزم (٥/٩٢-٩٣)، و«إعلام الموقعين» (١/١٢-١٣)، و«الإصابة» (١/١٢)، و«الجواهر المضيئة» (٢/٤١٥-٤١٧)، و«جوامع السيرة لابن حزم» ص ٣١٩-٣٢٣.

(٦) في ز «وكانوا».

(٧) «علوم الحديث» ص ٢٦٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٨٦)، و«اختصار علوم الحديث» =

ووقع كما رأيته في عبد من الصحاح للجوهري ذكر ابن مسعود بدل ابن الزبير، وذكر في الألف اللينة في هاء منه^(١) أيضا ابن الزبير مع ابن عمرو وابن عباس مقتصرًا عليهم^(٢)، وكذا عددهم الرافعي في الديات من الشرح الكبير، والزمخشري في المفصل، والعلاء عبد العزيز البخاري شارح البزدوي من الحنفية أيضا ثلاثة، لكن عينوهم بابن مسعود وابن عمر وابن عباس، زاد الأخير منهم أن ذلك في التحقيق قال: وعند المحدثين ابن الزبير بدل ابن مسعود، وممن عد ابن مسعود أيضا أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي، حكاه القاسم التجيبي في فوائد رحلته، ومن المتأخرين ابن هشام في التوضيح، وفي الحج من الهداية للحنفية: «قال العبادلة وابن الزبير: أشهر الحج شوال»، فعطف ابن الزبير عليهم والأول هو المعتمد المشهور بين المحدثين وغيرهم^(٣). / السادسة: ولو قدمت مع التي تليها ١٠٦/٤ على التي قبلها لكان أنسب في المتبوعين منهم، (وهو) أي: ابن مسعود (وزيد) هو ابن ثابت (وابن عباس لهم) ﷺ (في الفقه أتباع) وأصحاب (يرون) في عملهم^(٤) وفتياهم (قولهم) كما صرح به ابن المدني حاصرا لذلك فيهم، وعبارته: انتهى علم أصحاب رسول الله ﷺ من الأحكام إلى ثلاثة ممن أخذ عنهم^(٥) العلم وذكرهم، فهم كالمقلدين وأتباعهم كالمقلدين لهم^(٦).

= ص ١٨٨-١٨٩، و«فتح المغيـث» للعراقي (٣٧/٤)، و«المعتبر» ص ٢٥٦، و«التدريب» (٢/٢١٩-٢٢٠)، و«تهذيب الأسماء» (٢٦٧/١/١)، و«الاستيعاب» (٨٦٥/٣)، (١٠٠٤) و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٢.

(١) في ز «هامشه» بدل «هاء منه».

(٢) «الصحاح» (٥٥/٢، ٢٥٦٠/٦)، و«لسان العرب» (٢٧٩/٣)، و«القاموس المحيط» (٣١٢/١)، و«تاج العروس» (٣٤٢-٣٤٣).

(٣) «المفصل» ص ٩، و«شرحه» (٤٠/١)، و«الهداية» (٢٤٤/١). وشرحه «فتح القدير» (٥١٢/١)، و«أوضح المسالك» (١٨٤/١)، و«الجواهر المضية» (٤١٣/٢)، و«التقرير والتحبير» (٢/٢٥٠)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٣٧-٣٨)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٦٣.

(٤) في ز «علمهم».

(٥) في هـ «منهم».

(٦) العلل «لابن المدني» ص ٤٢، ٤٥، و«المعرفة والتاريخ» (٣٥٣/١)، و«تاريخ بغداد» (١٠/٢٤٢-٢٤٣)، و«المدخل» للبيهقي ص ١٦٤، و«علوم الحديث» ص ٢٦٦-٢٦٧، و«الإرشاد» للنووي (٤٨٥/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٣٨/٤)، و«الجامع» الخطيب (٢/٢٨٩).

(و) السابعة: (قال مسروق) ابن الأجدع^(١) الهمداني الكوفي أحد أجلاء التابعين: (انتهى العلم) الذي كان عند أصحاب رسول الله ﷺ (إلى ستة) أنفس (أصحاب) أيضا للنبي ﷺ (كبار نبلا)^(٢) (زيد) هو ابن ثابت (وأبي الدرداء) عويمر (مع أبي) بن كعب و (عمر) بن الخطاب (وعبد الله) بن مسعود (مع علي) ابن أبي طالب ﷺ^(٣) (ثم انتهى) أي وصل ما عند هؤلاء الستة من علم (لذين) أي: للأخيرين منهم، وهما^(٤) علي وابن مسعود، هكذا رواه بعضهم عن مسروق (ولكن البعض) ممن رواه عنه أيضا، وهو الشعبي (جعل) أبا موسى^(٥) (الأشعري) عن أبي الدرداء) بالقصر (بدل) بالوقف على لغة ربيعة، بل وجاء كذلك عن الشعبي نفسه، لكن بلفظ: كان العلم يؤخذ عن ستة من الصحابة، وذكرهم، ثم قال وكان عمر وابن مسعود وزيد يشبه علم بعضهم بعضا، وكان يقتبس بعضهم من بعض، وكان علي/ والأشعري وأبي يشبه علم بعضهم بعضا، وكان يقتبس ١٠٧/٤ بعضهم من بعض^(٦).

ولا يחדش فيما تقدم كون كل من زيد وأبي موسى تأخرت وفاته عن ابن مسعود وعلي، لأنه لا مانع من انتهاء^(٧) علم شخص إلى آخر مع بقاء الأول، وأيضا فقد قال شيخنا فيما نقل عنه: إن عليا وابن مسعود كانا مع مسروق بالكوفة فانتهاه العلم إليهما بمعنى أن عمدة أهل الكوفة في معرفة علم الأربعة المذكورين عليهما^(٨).

(١) في ز «ابن مسروق هو ابن الأجدع».

(٢) زاد ه «فإلى».

(٣) في ه «عنه».

(٤) في ز «وهم».

(٥) في ز «أبي موسى».

(٦) انظر لهذه الأقوال «العلل» لابن المديني ص ٤١-٤٢)، و«المعرفة والتاريخ» (١/٤٤٤-٤٤٥)،

و«طبقات ابن سعد» (٢/٣٥)، وكتاب العلم «لأبي خيثمة» ص ١٣١، و«المدخل» للبيهقي

ص ١٦٦٠، و«المعجم الكبير» للطبراني (٩/٩٦)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٨، و«الإرشاد»

للنووي (٢/٤٨٥)، و«الجامع» الخطيب (٢/٢٨٨).

(٧) في ز «فانتهى».

(٨) «فتح المغيث» للعراقي (٤/٣٨-٣٩)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٣، و«التدريب» (٢/١١٨)،

و«فتح الباقي» (٣/١٩).

- ٧٩٨- والعَدُّ لَا يَخْضُرُهُمْ، فَقَدْ ظَهَرَ
 ٧٩٩- الْحَجُّ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَقَبِضُ
 ٨٠٠- وَهُمْ طِبَاقٌ إِنْ يُرْزَدُ تَعْدِيدُ
 ٨٠١- وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ثُمَّ عَمْرُ
 ٨٠٢- أَوْ فَعِلِيٌّ قَبْلَهُ، خُلْفٌ حُكِي
 ٨٠٣- فَالِسْتَةُ الْبَاقُونَ فَالْبَدْرِيَّةُ
 ٨٠٤- قَالَ: وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ
 ٨٠٥- قِيلَ: بِلْ أَهْلُ الْقِبْلَتَيْنِ، وَاخْتَلَفَ
 ٨٠٦- قِيلَ: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: بِلْ عَلِيٍّ
 ٨٠٧- وَقِيلَ زَيْدٌ، وَادَّعَى وَفَاقًا

[عدد الصحابة] والثامنة في إحصائهم (والعد) على المعتمد (لا يحصرهم) إجمالاً فضلاً عن تفصيلهم لفرقهم في البلدان والنواحي، (فقد) ثبت قول كعب بن مالك / ١٠٨/٤ في قصة تبوك بخصوصها: والمسلمون كثير لا يجمعهم ديوان حافظ (ظهر) يعني: شهد معه ﷺ كما روي عن أبي زرعة الرازي (سبعون ألفاً بتبوك) المذكورة، قال (وحضر) معه (الحج) يعني: الذي لم يحج بعد الهجرة غيره وودع فيه الناس بالوصية التي أوصاهم بها أن لا يرجعوا بعده كفاراً، وأكد^(١) التوديع بإشهاد الله عليهم بأنهم شهدوا أنه قد بلغ^(٢) ما أرسل إليهم به، ولذلك سمي حج الوداع^(٣) (أربعون ألفاً)^(٤) ولكثرتهم قال جابر في حكايته صفتها: نظرت إلى مد بصري من بين يديه من راكب وماش، وعن يمينه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك، (وقبض) ﷺ (عن زين)^(٥) أي الفريقين

(١) في هـ «أو».

(٢) في ز «أنه بلغ» بإسقاط «قد».

(٣) في ز «حجة الوداع».

(٤) زاد في ز «أي».

(٥) في هامش الأصل «قوله وقبض عن زين أي قبض بهذا المقدار لا عنهم أنفسهم، إذ يلزم منه تكريرهم لأن الذين كانوا بتبوك كان غالبهم في الحج فلا تصل أفرادهم إلى هذا المقدار».

المذكورين في تبوك وحجة الوداع وذلك مائة ألف وعشرة آلاف (مع) زيادة (أربع آلاف) على ذلك (تنض) بكسر النون وتشديد الضاد المعجمة أي: يتيسر حصرها تشبيهاً^(١) بنض الدراهم وهو تيسرها، ممن روى عنه وسمع منه أو رآه وسمع منه. قال أبو زرعة ذلك رداً لمن قال له: أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ فقال^(٢): ومن ذا قال ذلك؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قبض رسول الله ﷺ، وذكره فقيل له هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما من الأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة، قال: ابن فتحون في ذيل الاستيعاب بعد إيراد هذا: أجاب به أبو زرعة سؤال من سأله عن الرواة خاصة فكيف بغيرهم - انتهى، وكذا لم يدخل في ذلك من مات في حياته ﷺ/ في الغزوات وغيرها^(٣). ١٠٩/٤

على أنه قد جاء عن أبي زرعة رواية أخرى أوردها أبو موسى المدني في الذيل قال: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل أو امرأة، وكل قد روى عنه سماعاً أو رؤية فعلم رسول الله ﷺ كثير، ولكنها لا تنافي الأولى لقوله فيها: زيادة مع أنها أقرب لعدم التورط فيها بعهددة الحصر، نعم روى الحاكم في الإكليل من حديث معاذ قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك زيادة على ثلاثين ألفاً» وبهذه العدة جزم ابن إسحاق، وأورده الواقدي بإسناد آخر موصول وزاد أنه كانت معه عشرة آلاف فرس، فيمكن أن يكون ذلك^(٤) في ابتداء خروجهم كما يشعر به قوله: خرجنا، وتكاملت العدة بعد ذلك، ووقع لشيخنا في الفتح هنا سهو حيث عين قول أبي زرعة في تبوك بأربعين

(١) في ز «فشيها».

(٢) في ز «قال».

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٦٧-٢٦٨ «وتلقيح فهم أهل الأثر» ص ٤٩، و«صحيح البخاري مع الفتح»

(١١٧/٨ - ١١٨). و«صحيح مسلم» (٨٨٧/٢)، و«الإرشاد» للنووي (٤٨٦/٢ - ٤٨٧)،

و«فتح المغيث» للعراقي (٣٩/٤ - ٤٠)، و«التقييد والإيضاح» ص (٢٦٤)، و«الإصابة» (٣/١) -

(٤)، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٨٥، و«الجامع» للخطيب (٢/٢٩٣)، و«طبقات ابن سعد»

(٣٧٧/٢).

(٤) زاد في ز «كان».

ألفا، وجمع بينه وبين قول معاذ أكثر من ثلاثين ألفا باحتمال جبر الكسر، وجاء ضبط من كان بين يدي النبي ﷺ عام الفتح بمكة بأنهم خمسة عشر ألف عنان، قاله الحاكم، ومن طريقه أبو موسى في الذيل، بل عنده عن ابن عمر أنه قال: «وإلى النبي ﷺ يوم فتح مكة بعشرة آلاف من الناس، ووافى حيننا باثني عشر ألفا، وقال: لن يغلب اثنا عشر^(١) ألفا من قلة^(٢)».

ثم إنه قد جاء فيمن توفي النبي ﷺ عنهم خلاف ماتقدم، فعن الشافعي كما في مناقبه للأبري والساجي من طريق ابن عبد الحكم عنه، قال: «قبض رسول الله ﷺ، والمسلمون ستون ألفا، ثلاثون ألفا بالمدينة، وثلاثون يعني: ألفا في قبائل العرب وغيرها»^(٣) وعن/ أحمد فيما رواه البيهقي من طريق إبراهيم بن علي الطبري عنه قال: «قبض النبي ﷺ وقد صلى خلفه ثلاثون ألف رجل»^(٤) وكأنه عنى بالمدينة ليلتمم مع ما قبله.

وقال الغزالي في الباب الثالث في أعمال الباطن في التلاوة من ربح العبادات من الإحياء^(٥): مات رسول الله ﷺ عن عشرين ألفا من الصحابة، قال المصنف: لعله عنى بالمدينة، وثبت عن النووي فيما أخرجه الخطيب بسنده الصحيح إليه أنه قال: من قدم عليا على عثمان فقد أزرى على اثني عشر ألفا مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، ووجه النووي بأن ذلك بعد النبي ﷺ باثني عشر عاما بعد أن مات في خلافة أبي بكر في الردة والفتوح الكثير ممن لم تضبط أسمائهم ثم مات في خلافة عمر في الفتوح وفي الطاعون العام وعمواس وغير ذلك من لا يحصى كثرة^(٦)، وسبب خفاء أسمائهم أن أكثرهم أعراب وأكثرهم حضروا حجة

(١) في ز و هـ «اثني عشر».

(٢) «الإصابة» (١/ ٣ - ٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٤، و«التدريب» (٢/ ٢٢٠ - ٢٢١)، و«فتح الباري» (٨/ ١١٧ - ١١٨)، و«الجواهر المضية» (٢/ ٤١٣).

(٣) «التقييد والإيضاح» ص ٢٦٤ قال العراقي: إسناده جيد.

(٤) لم نقف عليه.

(٥) (١/ ٣٧٤).

(٦) سقطت كلمة «كثرة» من ز.

الوداع^(١)، ونقل عياض في المدارك^(٢) عن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف نفس، وقال أبو بكر ابن أبي داود فيما رواه عن الوليد بن مسلم: بالشام عشرة آلاف عين رأت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣)، وقال قتادة: نزل الكوفة من الصحابة ألف وخمسون منهم أربعة وعشرون بدريون، قال: وأخبرت أنه قدم حمص من الصحابة خمسمائة رجل، وعن بقية نزلها من بني سليم أربعمائة^(٤).

وقال الحاكم: الرواة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الصحابة أربعة آلاف وتعقبه الذهبي بأنهم لا يصلون إلى ألفين، بل هم ألف وخمسمائة، وأن كتابه التجريد لعل جميع^(٥) من فيه ثمانية آلاف نفس إن لم يزيدوا لم ينقصوا، مع أن الكثير فيهم من لا يعرف/ انتهى، وكذا مع كثرة التكرير وإراد من ليس هو منهم وهما أو من ليس ١١١/٤ له إلا مجرد إدراك ولم يثبت له لقاء، ووجد بخطه أيضا أن جميع من في أسد الغابة سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسون نفسا، وحصر ابن فتحون عدد من بالاستيعاب في ثلاثة آلاف وخمسمائة يعني: ممن ذكر فيه باسم أو كنية أو حصل الوهم فيه، وذكر أنه استدرك عليه على شروطه قريبا ممن ذكر، ومن الغريب ما أسنده أبو موسى في آخر الذيل عن ابن المديني قال: الصحابة خمسمائة وثلاثة وستون رجلا^(٦).

وبالجملة فقد قال شيخنا: إنه لم يحصل لنا جميعا أي^(٧): كل من صنف في الصحابة الوقوف على العشر من أسامهم^(٨) بالنسبة إلى ما مضى عن أبي

(١) «الإصابة» (٤/١).

(٢) (٦٧/١).

(٣) «الأنساب» (٣٧/٨)، وانظر أيضا «تاريخ دمشق» (١٤٨/١)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/١٧١)، و«الجواهر المضيئة» (٤١٣/٢).

(٤) ذكر هذا العدد الثعلبي في العرائس في فضل الشام كما في «تهذيب الأسماء» (٨٦/١/٢).

(٥) سقطت كلمة «جميع» من ز.

(٦) «التجريد» للذهبي (٤/١)، و«الإصابة» (٣-٤/١).

(٧) زاد في هـ «من».

(٨) في ز «أسمائهم».

زرعة^(١)، قلت: وفوق كل ذي علم عليم. وقد قال أبو موسى^(٢): فإذا ثبت هذا يعني قول أبي زرعة فكل حكي على قدر ما^(٣) تتبعه ومبلغ علمه، وأشار بذلك إلى وقت خاص وحال، فإذا لا تضاد بين كلامهم والله المستعان.

[تفضيل الصحابة بعضهم على بعض] والتاسعة في تفاوتهم في الفضيلة إجمالاً ثم تفصيلاً، ولم يذكر فيه سوى الخلفاء الأربعة، وما ذكر بعدهم إلى آخر المسألة.

فمن الأول (وهم) باعتبار سبقهم إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة (طباق إن يرد تعديد) أي: عدها، واختلف في مقداره، ف (قيل) كما للحاكم في علوم الحديث^(٤) هي (اثنتا عشرة) طبقة، فالأولى من تقدم إسلامه بمكة كالخلفاء الأربعة، الثانية أصحاب دار الندوة [٥] التي خرج النبي ﷺ إليها بعد أن أظهر/ عمر بن الخطاب إسلامه فبايعوه حينئذ فيها]، الثالثة^(٦) المهاجرة إلى الحبشة، الرابعة مبايعة العقبة الأولى، الخامسة أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار، السادسة المهاجرون^(٧) الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ بقاء قبل أن يدخل المدينة ويبنى المسجد، السابعة أهل بدر، الثامنة المهاجرة بين بدر والحديبية، التاسعة أهل بيعة الرضوان، العاشرة المهاجرة بين الحديبية وفتح مكة، الحادية عشر مسلمة الفتح، الثانية عشر صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح^(٨) وفي حجة الوداع وغيرهما يعني: من عقل منهم ومن لم يعقل.

(١) «الإصابة» (١/٣-٤).

(٢) زاد في ز وفي هامش الأصل «المديني».

(٣) سقطت كلمة «ما» من ز و هـ.

(٤) ص ٢٩-٣١ وانظر أيضاً «علوم الحديث» ص ٢٦٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٨٧)، و«فتح

المغيث» للعراقي (٤/٤)، وقد قسم ابن العربي الصحابة إلى ثماني مراتب، «الإحكام» له (٢/

١٠٠٢).

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٦) في ز «الثانية» وهو خطأ.

(٧) في هـ «أول المهاجرين».

(٨) سقطت كلمة «يوم الفتح» من ز.

وقيل كما لا بن سعد في الطبقات^(١) له: خمس، فالأولى البديون، الثانية من أسلم قديما ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة، وشهدوا أحدا فمن بعدها، [الثالثة^(٢) من شهد الخندق فما بعدها]، والرابعة مسلمة الفتح فما بعدها، الخامسة الصبيان والأطفال ممن لم يغز، سواء حفظ عنه - وهم الأكثر - أم لا (أو تزيد) على الإثنتي^(٣) عشرة فضلا عما^(٤) دونها.

من الثاني (والأفضل) منهم مطلقا بإجماع أهل السنة أبو بكر (الصديق) خليفة رسول الله ﷺ، بل هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأدلة يطول ذكرها، منها قوله ﷺ لأبي الدرداء وقد رآه يمشي بين يديه «يا أبا الدرداء أتمشي^(٥) أمام من هو خير منك في الدنيا والآخرة، ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد/ النبيين أفضل من أبي بكر^(٦)»، وقيل له الصديق لمبادرته إلى ١١٣/٤ تصديق الرسول ﷺ قبل الناس كلهم، قال رسول الله ﷺ: «ما دعوت أحدا إلى الإيمان إلا كانت له كبوة^(٧)» إلا أبا بكر فإنه لم يتلعم^(٨).

وأعلم أنه بمقتضى^(٩) ما قررناه في تعريف الصحابي يلغز فيقال لنا صحابي أفضل منه وهو عيسى المسيح عليه الصلاة والسلام، وإليه أشار التاج السبكي بقوله في قصيدته التي في أواخر القواعد.

(١) راجع لذلك «فتح المغيب» للعراقي (٤١/٤)، و«التدريب» (٢٢١/٢)، وانظر أيضا «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٣-١٨٤، و«الجامع» للخطيب (٢٩٢-٢٩٣).

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) في ز «الائتي».

(٤) في ه «عن».

(٥) في ه «تمشي» بإسقاط همزة الاستفهام.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٣٥، ١٣٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٥/٣)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٨٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١٢٧/١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٢٤)، وابن الجوزي في «العلل» (١٨٧/١)، قال الألباني في «الضعيفة» (٥٣٤/٣)، أخرجه جمع من المحدثين منهم عبد بن حميد والخطيب وغيرهما، وقد حسنه بعضهم ولكن الطرق المشار إليها بحاجة إلى دراسة دقيقة.

(٧) في ه «كوة».

(٨) «أسد الغابة» (٣١٠-٣١١)، و«الاستيعاب» (٩٦٦/٣)، و«تاريخ دمشق» (٥٤٣/٩).

(٩) في ه «انه مقتضى» وفي ز «أن مقتضى».

من باتفاق جميع الخلق أفضل من خير الصحاب أبي بكر ومن عمر
ومن علي ومن عثمان وهو فتى من أمة المصطفى المختار من مضر
(ثم) يلي أبا بكر (عمر) بن الخطاب بإجماع أهل السنة أيضا، وممن حكى
إجماعهم على ذلك أبو العباس القرطبي، فقال: ولم يختلف في ذلك أحد من أئمة
السلف ولا الخلف، قال: ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل البدع، وأسد
البيهقي في الاعتقاد له عن الشافعي أنه أيضا قال: ما اختلف أحد من الصحابة
والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة، وكذا جاء عن
يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال: من أدركت من الصحابة والتابعين لم يختلفوا
في أبي بكر وعمر وفضلهما^(١) وقال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيأتي: أو في ذلك شك؟
(وبعده) أي: بعد عمر إما (عثمان) بن عفان (وهو الأكثر) أي: قول الأكثر من
١١٤/٤ أهل السنة كما حكاه الخطابي وغيره، وأن ترتيبهم في الأفضلية كترتيبهم/ في
الخلافة (أو فعلي) هو ابن أبي طالب (قبله) أي: قبل عثمان وبعد عمر (خلف)
أي: خلاف (حكى) وإلى القول بتقديم علي ذهب أهل الكوفة وجمع، كما قاله
الخطابي وابن خزيمة وطائفة قبله وبعده كما نقله شيخنا. وروى الخطابي عن
الثوري حكايته عن أهل السنة من أهل الكوفة وأن أهل السنة من أهل البصرة على
الأول، فقيل للثوري: فما تقول أنت؟ قال: أنا رجل كوفي، ثم قال الخطابي:
لكن قد ثبت عن الثوري في آخر قوله تقديم عثمان، زاد غيره: ونقل مثله عن
صاحبه وكيع، قال: ابن كثير: وهو أي هذا المذهب ضعيف مردود وإن نصره ابن
خزيمة والخطابي، وقد قال الدارقطني: من قدم عليا على عثمان فقد أزرى
بالمهاجرين والأنصار^(٢)، [وسبقه إليه الثوري كما حكى في الثامنة في
ص ١٨٣

(١) «فتح المغيث» للعراقي (٤/٤١)، و«الاعتقاد للبيهقي» ص ١٩٢، و«الجواهر المضية» (٢/٢٢٢).

(٢) «التدريب» (٢/٢٢٢).

(٢) «علوم الحديث» ص ٤٦٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٨٨)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٤١) -

(٤٢)، و«فتح الباري» (٧/١٦)، و«معالم السنن» (٤/٣٠٣)، و«اختصار علوم الحديث»

ص ١٨٣.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

إحصائهم]، وصدق ﷺ وأكرم مثواه فإن عمر لما جعل الأمر من بعده شورى بين ستة انحصر في عثمان وعلي فاجتهد فيهما عبد الرحمن بن عوف ثلاثة أيام بلياليها حتى سأل النساء في خدورهن^(١) والصبيان في المكاتب، فلم يرههم يعدلون بعثمان أحداً، فقدمه على علي وولاه الأمر قبله^(٢)، وعن ابن عمر قال: «كنا في زمان النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدًا ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب رسول الله ﷺ لا نفاضل، بينهم»^(٣) وفي لفظ للترمذي وقال: إنه صحيح غريب «كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أبو بكر وعمر وعثمان»^(٤) وفي آخر عند الطبراني وغيره^(٥) مما هو أصح مع ما فيه من اطلاعه ﷺ «كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان فيسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره».

/ قال الخطابي: وجه ذلك أنه أراد به الشيوخ وذوي الأسنان منهم الذين كان ١١٥/٤ رسول الله ﷺ إذا حركه^(٦) أمر شاورهم فيه، وكان علي في زمان رسول الله ﷺ حدث السن^(٧)، ولم يرد ابن عمر الإزراء بعلي ولاتأخره ودفعه عن الفضيلة بعد عثمان، فضله مشهور لا ينكره ابن عمر ولا غيره من الصحابة، وإنما اختلفوا في تقديم عثمان عليه - انتهى^(٨).

وإلى القول بتفضيل عثمان ذهب الشافعي وأحمد كما رواه البيهقي في اعتقاده^(٩) عنهما، وحكاها الشافعي عن إجماع الصحابة والتابعين وهو المشهور عن مالك والثوري وكافة أئمة الحديث والفقه وكثير من المتكلمين كما قال القاضي

(١) في هـ «خدورها».

(٢) «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٣.

(٣) البخاري (٣٦٩٧) والإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٥٣) وأبو داود (٤٦٠٣).

(٤) (٦٢٩/٥ - ٦٣٠) (٣٧٠٧)، وأخرجه أيضاً أحمد في «فضائل الصحابة» (٥٦،٥٥) وأبو داود (٤٦٠٤).

(٥) «المعجم الكبير» للطبراني (٢٨٥-٢٨٦/١٢) (١٣١٣٢) و«مسند أبي يعلى» كما في «المجمع» (٥٨/٩).

(٦) في ز «أحزنه».

(٧) في هـ «حديث السن».

(٨) «معالم السنن» (٣٠٢/٤)، و«فتح الباري» (٥٨/٧).

(٩) ص ١٩٢.

عياض، وإليه ذهب أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني ولكنهما اختلفا في التفضيل، أهو قطعي أو ظني، فالذي مال إليه الأشعري أنه قطعي^(١)، وعليه يدل قول مالك الآتي نقله من المدونة، والذي مال إليه الباقلاني واختاره إمام الحرمين في الإرشاد الثاني، وعبارته: لم يقم عندنا دليل قاطع على تفضيل بعض الأئمة على بعض، إذ العقل لا يشهد على ذلك، والأخبار الواردة في فضائلهم متعارضة، ولا يمكن تلقي التفضيل من منع إمامة المفضول، ولكن الغالب على الظن أن أبا بكر أفضل الخلائق بعد رسول الله ﷺ، ثم عمر أفضلهم بعده، وتعارض الظنون في عثمان وعلي، وبكونه ظنيا جزم صاحب المفهم^(٢).

(قلت: وقول الوقف) عن تفضيل أحدهما على الآخر (جا) بالقصر (عن مالك) حسبما عزاه المازري لنص المدونة، يعني: في آخر الديات منها، وأنه سئل أي: الناس أفضل بعد نبيهم؟ فقال: أبو بكر، زاد عياض فيما عزاه إليها ثم عمر، ثم قال فيما اتفقا عليه: أو في ذلك شك؟ قيل له: فعلي وعثمان؟ قال: ما أدركت أحدا ممن أقتدي به يفضل أحدهما على صاحبه، ونرى الكف عن ذلك، ١١٦/٤ وتبعه جماعه منهم يحيى القطان/ ومن المتأخرين ابن حزم^(٣)، وقول إمام الحرمين الماضي: وتعارض الظنون في عثمان وعلي يميل أيضا إلى التوقف، لكن قد حكى عياض أيضًا^(٤) قولاً عن مالك بالرجوع عن الوقف إلى تفضيل عثمان، قال القرطبي؛ وهو الأصح إن شاء الله، قال عياض: ويحتمل أن يكون كفه وكف من اقتدى به لما كان شجر في ذلك من الاختلاف والتعصب، بل حكى المازري قولاً بالإمسك عن التفضيل مطلقاً، وعزاه الخطابي لقوم، وحكى هو قولاً آخر بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة وعلي من جهة القرابة، قال: وكان

(١) في ز «الأول» بدل «أنه قطعي» وورد في هامش الأصل الأول تفسيراً للضمير المنسوب.

(٢) «فتح المغيـث» للعراقي (٤٢-٤٣)، و«شرح مسلم» للنووي (١٥/١٤٨)، و«التدريب» (٢/٢٢٢).

(٣) انظر المصادر السابقة و«المدونة» (١٦/٢٥١)، و«ترتيب المدارك» (١/١٧٥، ١٧٤)، وفتح الباري» (١٦/٧).

(٤) سقطت كلمة «أيضا» من ز.

بعض مشايخنا يقول: أبو بكر خير، وعلى أفضل، قال المصنف: وهذا تهافت في القول، ووجهه بعضهم، فقال: يمكن حمل الأفضلية على العلم فلا تهافت، خصوصاً، وقد مشى عليه المؤلف، لكن في التابعين كما سيأتي حيث وجه قول أحمد بتفضيل ابن المسيب مع النص في أويس^(١) بقوله: فلعله أراد بالأفضلية في العلم لا الخيرية كما سلكه بعض شيوخ الخطابي^(٢) - انتهى.

وبقية كلام الخطابي: وباب الخيرية غير باب الفضيلة، قال: وهذا كما تقول: إن الحر الهاشمي أفضل من العبد الرومي أو الحبشي، وقد يكون العبد الحبشي خيراً من هاشمي في معنى الطاعة والمنفعة للناس، فباب الخيرية متعدد^(٣)، وباب الفضيلة لا زم، ونحوه من كان يقدم علياً لفضيلته وفضل أهل بيته مع اعترافه بفضل الشيخين كأبي بكر ابن عياش، فإنه قال: لو أتاني أبو بكر وعمر وعلي لبدأت بحاجة علي قبلهما لقربته لرسول الله ﷺ، ولأن آخر من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أقدمه عليهما^(٤)، وكما حكى عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، ولذا قال ابن عدي: كانت الخوارج يرمونه باتصاله بعلي وقوله بفضله وفضل أهل بيته، وكذا قال ابن عبد البر: إنه/ كان يعترف بفضل أبي بكر وعمر ١١٧/٤ لكنه^(٥) يقدم علياً^(٦)، وقد قال السراج ثنا خشيش الصوفي ثنا زيد بن الحباب قال: كان رأي سفيان الثوري رأي^(٧) أصحابه الكوفيين، يفضل علياً على أبو بكر وعمر، فلما صار إلى البصرة رجع وهو يفضل عمر على علي ويفضله على عثمان، أخرجه أبو نعيم في ترجمة الثوري من الحلية^(٨)، وكذا حكى المازري عن

(١) في هـ «في أولين» وسقطت كلمة «في» من ز.

(٢) «فتح المغيث» للعراقي (٤١/٤ - ٤٢، ٥٥)، و«شرح مسلم» للنووي (١٥/ ١٤٨)، و«معالم السنن» (٣٠٣/٤).

(٣) في هـ «متعدد» وهو خطأ.

(٤) تاريخ بغداد (٣٧٦/١٤).

(٥) في ز «ولكنه».

(٦) «الكامل لابن عدي» (٦/ ١٧٤١)، و«الاستيعاب» (٢/ ٧٩٩، ٤/ ١٦٩٧)، و«العقد الثمين» (٥/ ٨٨).

(٧) في هـ «أي» وهو تحريف.

(٨) (٣١/٧).

الشيعـة تفضيلـه، وعن الخطابية^(١) تفضيل عمر، وعن الراوندية تفضيل العباس، والقاضي عياض أن ابن عبد البر وطائفة ذهبوا إلى أن من توفي من الصحابة في حياة النبي ﷺ أفضل ممن بقى بعده لقوله ﷺ في بعضهم: «أنا شهيد على هؤلاء» وعين بعضهم منهم جعفر ابن أبي طالب^(٢)، وكل هذا مردود بما تقدم من حكاية إجماع الصحابة والتابعين على أفضلية أبي بكر وعمر على سائر الصحابة ثم عثمان ثم علي، وهو المذكور في المجامع والمشاهد وعلى المنابر، ولبعضهم:

أبو بكر على السنة وفاروق فتى الجنة
وعثمان به المنة علي حبه جنة

ولذا قال شيخنا عقب القول بتفضيل عمر تمسكا بالحديث في المنام الذي فيه^(٣) في حق أبي بكر وفي نزعه ضعف مانصه: وهو تمسك واه، وعقب القول بتفضيل العباس أنه مرغوب عنه ليس قائله من أهل السنة، بل ولا من أهل الإيمان، وقال النووي عقب آخرها: وهذا الإطلاق غير مرضي ولا مقبول^(٤)، وقد روى البيهقي في الدلائل/ وغيره^(٥) من طريق ابن سيرين قال: ذكر رجال على عهد النبي ﷺ عمر فكأنهم فضلوه على أبي بكر فبلغ ذلك عمر، يعني: بعد موته ﷺ، فقال: واللّه وددت لو أن عملي كله مثل عمله يوما واحدا من أيامه وليلة واحدة من ليلائه، أما ليلته فذكر قصة الغار، وأما يومه فذكر الردة. وثبت عن علي بن أبي طالب كما في البخاري وغيره^(٦) أنه قال: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر، فقال له ابنه محمد بن الحنفية ثم أنت يا أبة؟ فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين، ولأجل هذا قال أبو الأزهر سمعت

(١) في هـ «الخطابي» وهو خطأ.

(٢) «شرح مسلم» للنووي (١٤٨/١٥)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤١-٤٢)، و«التدريب» (٢/٢٢٢-٢٢٣)، و«فتح الباري» (١٧/٧).

(٣) سقطت كلمة «فيه» من ز.

(٤) «فتح الباري» (١٧/٧). و«شرح مسلم» للنووي (١٨/١٥).

(٥) «دلائل النبوة للبيهقي» (٤٧٦-٤٧٧)، وأخرجه أيضا الحاكم في «مستدرکه» (٦/٣)، وانظر «كنز العمال» (٤٩٢/١٢، ٤٩٣).

(٦) البخاري (٣٦٧١) (٢٠/٧)، وأبو داود (٤٦٠٥).

عبد الرزاق يقول: أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما مافضلتهما، كفى بي إزراء أن أحب عليا ثم أخالف قوله^(١).

ولا يخذش في ذلك ما أخرجه الترمذي وقال: إنه حسن صحيح، وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرأهم لكتاب الله أبي، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل^(٢)، وكذا ما أخرجه الترمذي أيضا والنسائي وابن ماجه وغيرهم من حديث حبشي بن جنادة رضي الله عنه مرفوعا «علي مني، وأنا من علي لا يؤدي عني إلا أنا أو علي»^(٣) وأخرجه الترمذي وغيره^(٤) من حديث علي أن النبي ﷺ قال: «أنا دار الحكمة وعلي بابها، فما انفرد به الصديق أعلى وأعلى وأشمل وأكمل، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، / [وقد قال: بكر بن عبد الله المزني حسبما أورده الحكيم ١١٩/٤ الترمذي في نوادر الأصول له عنه، بل أورده الغزالي في العلم من الإحياء^(٦) مرفوعا: مافضل أبو بكر الناس بكثرة صلاة ولا بكثرة صيام ولكن بشيء وقر في قلبه].

واعلم أنه قد أفرد مناقب أبي بكر وعمر أبو جعفر الطبري وأسد بن موسى، ومن المتأخرين المحب الطبري، ومناقب أبي بكر وحده أبو طالب العشاري وابن كثير، وهي في مجلد لطيف من تاريخ ابن عساكر ولأبي بكر جعفر بن محمد

(١) تاريخ دمشق «لابن عساكر» (٣١١/١٠)، و«الكامل لابن عدي» (١٩٤٩/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٧٤/٩)، و«التهذيب» (٣١٣/٦).

(٢) الترمذي (٣٧٩١، ٣٧٩٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢٠٨، ٧٠٩٣، ٧٠٨٧) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٤٧٩/١)، وأحمد (١٨٣/١).

(٣) الترمذي (٣٧١٩) والنسائي في الكبرى كما في «تحفة الأشراف» (١٣/٣)، و«الخصائص» ص ٢٠، وابن ماجه (١١٩)، و«أحمد في فضائل الصحابة» (١٠١٠).

(٤) الترمذي (٣٧٢٣) وقال: هذا حديث غريب منكر، قلت: أشار الحافظ ابن حجر في أجوبته عن أحاديث المصابيح الملحقة في آخر «المشكاة» (١٧٨٩/٤) إلى تحسينه.

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٦) (٣٧/١، ١٣٦)، قال العراقي: ولم أجد مرفوعا، وأقره الألباني في «الضعيفة» (٣٧٨/٢)، والسخاوي نفسه في «المقاصد» ص ٣٦٩.

الفريابي جزء فيه سوابق الصديق وفضائله، وما خصه الله به دون سائر المسلمين، وعمر وحده أبو عمر عبد الله بن أحمد بن ذي زيل الدمشقي الحنبلي، وابن الجوزي، ومناقب عثمان، ابن حبيب. ومناقب علي، النسائي في الخصائص، ومناقب الخلفاء الأربعة ابن زنجويه وأبو نعيم، في الآخرين لكل منهم، وفضائل العشرة المحب الطبري، وفضائل الصحابة مطلقا أسد بن موسى، وبكر القاضي، وأبو سعيد بن الأعرابي وأبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضي قرطبة، وهو في مائتين وخمسين جزء حديـثة، وهذا باب لا انتهاء له.

(فيلي) الخلفاء الأربعة (السته الباقون من العشرة الذين بشرهم النبي ﷺ بالجنة، وهم طلحة والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة ابن الجراح رضي الله عنه أجمعين.

وقد نظمهم شيخنا مع الأربعة في بيت مفرد لم يسبق إليه فقال فيما أنشدنيه غير مرة:

لقد بشر الهادي من الصحب زمرة بجنات عدن كلهم فضله اشتهر
سعيد، زبير، سعد، طلحة، عامر أبو بكر، عثمان، ابن عوف، علي، عمر^(١)/
ولغيره ممن تقدم:

خيار عباد الله بعد نبهم هم العشر طرا بشروا بجنان
زبير وطلح وابن عوف وعامر وسعدان والصهران والختنان

قال الإمام أبو منصور عبد القاهر التميمي البغدادي: أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ثم الستة الباقون إلى تمام العشرة^(٢)، (ف) يليهم الطائفة (البدرية) أي: الذين شهدوا بدرًا وهم ثلاثمائة وبضعة عشر، فالمهاجرون نيف

(١) ذكر السخاوي هذين البيتين في «التبر المسبوك» ص ٢٣٤ وراجع أيضا هامش ابن حجر ودراسة «مصنفاته» (١/٦٢٥-٦٢٦).

(٢) ذكره أبو منصور التميمي في كتابه «أصول الدين» ص ٣٠٤ كما في هامش «الإرشاد» (٢/٤٩٠)، وانظر أيضا «علوم الحديث» ص ٢٦٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٨٩)، و«التقريب» له ص ٣٥، و«شرح مسلم» له (١٥/١٤٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٤٣)، و«المنهل الروي» ص ١١٢.

على ستين، والأنصار نيف وأربعون ومائتان، فقد قال ﷺ لعمر في بعض من شهدها^(١) «أليس من أهل بدر، لعل الله قد اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد وجبت لكم الجنة أو قد غفرت لكم، فدمعت عينا عمر» قال العلماء: والترجي في كلام الله وكلام رسوله ﷺ للوقوع، ويتأيد بوقوعه بالجزم في بعض الروايات أن الله اطلع على أهل بدر فقال وذكره، وفي حديث آخر «لن يدخل النار أحد شهد بدرا»^(٢) (فيليهم) (أحد) أي: أهل أحد الذين شهدوها وكانوا فيما قاله عروة حين خروجهم ألفا فرجع عبد الله بن أبي بثلث مائة، وبقي مع النبي ﷺ سبعمائة استشهد منهم الكثير، (ف) يليهم (اليعة المرضية) أي: أهل بيعة الرضوان بالحديبية التي نزل فيها ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ الآية [الفتح: ١٨] وقد قال ابن عبد البر في أواخر خطبة الاستيعاب^(٣): وليس في/ غزواته ما يعدل بها يعني: بدرا في الفضل، ويقرب ١٢١/٤ منها إلا غزوة الحديبية حيث كانت بيعة الرضوان، وكانوا ألفا وأربعمائة على المعتمد، وقال لهم النبي ﷺ: «أنتم خير أهل الأرض». (قال) ابن الصلاح: (وفضل السابقين) الأولين من المهاجرين والأنصار (قد ورد) في القرآن إيماء لا نصا، نعم النص الصريح في تفضيل من أنفق من قبل الفتح وقاتل، وقد اختلف في السابقين (فقيل) كما قال الشعبي (هم) أي: الذين شهدوا بيعة الرضوان عام الحديبية رواه سنيد وعبد في تفسيره بسند صحيح عنه (وقيل) كما قال محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار (بدري) أي: أهل بدر حكاة ابن عبد البر عن سنيد بسند ضعيف إليهما (وقد قيل: بل أهل) بالنقل (القبليتين) الذين صلوا إليهما مع رسول الله ﷺ قاله أبو موسى الأشعري، ورواه سنيد وعبد أيضا بسند صحيح عن

(١) في هامش الأصل «وهو حاطب بن أبي بلتعة».

(٢) أخرج الرواية الأولى البخاري (٣٩٨٣) ومسلم (٢٤٩٤) والرواية الثانية أخرجها أبو داود (٤٦٢٨)، و«ابن أبي شيبه» (١٢٣٩٧) والرواية الثالثة أخرجها أحمد (٣/٣٩٦)، قال «ابن حجر في الفتح» (٣٠٥/٧)، إسناده على شرط مسلم، وقال الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (٥/٥٣): صحيح.

(٣) (٤٣، ٦/١).

سعيد بن المسيب وابن سيرين وقتادة، وهو عند عبد الرزاق في تفسيره، ومن طريقه عبد عن قتادة وحده وكذا روي عن الحسن، بل عن الحسن كما رواه سنيد بسند صحيح عنه أنهم الذين كان إسلامهم قبل فتح مكة^(١).

وصحح بعض المتأخرين أنهم الذين آمنوا وهاجروا قبل بيعة الرضوان وصلاح الحديدية لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَدْ لُغِيَ﴾ الآية [الحديد: ١٠]، قال: والفتح هو صلح الحديدية على الأرجح، وفيها نزلت ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١] ولذا لما سئل ابن تيمية عن المفاضلة بين العباس وبلال رضي الله عنه، قال: كبلال وأمثاله من السابقين الأولين أفضل من العباس وأمثاله

١٢٢/٤ من التابعين لهم بإحسان، لأنه قيد التابعين بشرط الإحسان^(٢) /.

والحاصل أن من قاتل مع النبي ﷺ أو في زمانه بأمره أو أنفق شيئاً من ماله بسببه لا يعدله في الفضل أحد بعده كائناً من كان، ولكن لم يوافق ابن تيمية على أفضلية بلال مع قول أبي سفيان بن الحارث: كان العباس أعظم الناس عند رسول الله ﷺ والصحابة يعترفون للعباس بفضله ويشاورونه ويأخذون برأيه^(٣)، وقوله ﷺ عم الرجل صنو أبيه، إلى غير ذلك من المناقب المفردة في عدة تأليف، كاستسقاء عمر به ﷺ وإن كان إنما أسلم وهاجر قبيل الفتح، وكم له ﷺ من مآثر حسنة قبل إسلامه^(٤).

وري ابن جرير وغيره عن محمد بن كعب القرظي قال: «مر عمر برجل يقرأ

(١) «علوم الحديث» ص ٣٦٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٩٠)، و«التقريب» له ص ٣٥، و«تفسير الطبري» (١٤/٥-٧)، و«تفسير القرظي» (٨/٢٣٦)، و«الاستيعاب» (١/٢-١٤)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٤٣-٤٤).

(٢) لم نقف على هذا النص نعم وردت هذه المسألة في «منهاج السنة» (٤/٤٢-٤٣)، و«مجموع الفتاوى» (٣٥/٥٩-٦١)، ولكن ليست فيهما المفاضلة بين بلال والعباس.

(٣) «الاستيعاب» (٢/٨١٦)، و«أسد الغابة» (٣/١٦٧)، و«الإصابة» (٢/٢٧١).

(٤) انظر المصادر السابقة، وورد في هامش الأصل هنا «هذا الذي مشى عليه الشارح يخالف لقواعد التفضيل، لأن من شهد بدرًا يعادل من كان من أسرها بالاتفاق، والعباس وإن كان عم النبي ﷺ إلا أنه لم يشهد بدرًا وبلال مقطوع له بالجنة في قوله ﷺ: إني أرى دف نعليك بين يدي في الجنة وقال ﷺ: من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه، وإن عدت مآثر العباس فمآثر بلال أكثر فما قاله ابن تيمية هو الحق فافهم.

﴿وَالسَّيِّئُونَ﴾ الآية فأخذ بيده فقال: من أقرأك هذا؟ فقال: أبي بن كعب، فقال: لا تفارقني حتى أذهب بك إليه؛ فلما جاءه قال له عمر: أنت أقرأت هذا هذه الآية هكذا؟ قال: نعم، قال: سمعتها من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال: لقد كنت أرى أنا رفعنا رفعة لا يبلغها أحد بعدنا، فقال أبي: تصديق هذه الآية في أول سورة الجمعة ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وفي سورة الحشر ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ وفي الأنفال ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَجَرُوا وَجْهَهُمْ فَآوَلَيْكَ مِنَ الْآيَةِ (١)﴾.

/ (و) (٢) العاشرة في أولهم إسلاما وآخرهم موتا، فأما الأول ف (-) اختلف (٣) ١٢٣/٤

أيهم) بالنصب (أسلم قبل من سلف) أي: اختلف السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم في أي: الصحابة أول إسلاما على أقوال (فقيل) كما لا بن عباس والنخعي وغيرهما ممن سأحكي عنه (٤) (أبو بكر) الصديق لقوله كما في الترمذي (٥) من حديث أبي سعيد الخدري عنه «ألست أول من أسلم» ولقوله ﷺ لعمر بن عتبة حين سأله من معك على هذا الأمر «حر وعبد» (٦) يعني أبا بكر وبلال ولقول الشعبي لمن سأله عن ذلك: أما سمعت قول حسان:

إذا تذكرت شجوا من أخي ثقة فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا
خير البرية أتقأها وأعدلها بعد النبي وأوفأها بما حملا
والثاني والثالي المحمود مشهده وأول الناس منهم صدق الرسلا

ولقول أبي محجن الثقفي:

(١) «تفسير الطبري» (٧/١١)، و«تفسير القرطبي» (٣/٤٤٤)، والآية الأولى من سورة الجمعة: ٣، والثانية من سورة الحشر: ١٠، والثالثة من سورة الأنفال: ٧٥، زاد في ز هنا «تمة كان وزان ما ذكر في أفضل التابعيات كما سيأتي ذكر أفضل الصحابيات.

(٢) سقطت كلمة «و» من ز.

(٣) في ه «ما اختلف».

(٤) في ز «ممن أسلم حكي عنه».

(٥) (٦١١/٥) (٣٦٦٧) وأخرجه أيضا أحمد في فضائل الصحابة (٢٧١) مرسلا، وهو الذي رجحه

الترمذي وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٨٨).

(٦) أخرجه مسلم (٨٣٢) (١/٥٦٩).

وسميت صديقا وكل مهاجر سواك يسمى باسمه غير منكر
سبقت إلى الإسلام واللّه شاهد وكنت جليسا في العريش المشهر^(١)
(وقيل بل) أولهم إسلاما (علي) بن أبي طالب لقوله على المنبر «اللهم لا أعرف
عبدك قبلي غير نبيك ثلاث مرات، لقد صليت قبل أن يصلي الناس سبعا» وسنده
حسن^(٢)، ولقوله مما أنشده القاضي: /

سبقتكم إلى الإسلام طرا صغيرا ما بلغت أوان حلمي^(٣)
ولما روي في ذلك عن أنس وجابر وخباب، وخزيمة وزيد بن أرقم وسلمان
وابن عباس أيضا، وعفيف الكندي ومعقل بن يسار والمقداد بن الأسود ويعلى بن
مرة وأبي أيوب وأبي ذر وأبي رافع وأبي سعيد الخدري في آخرين منهم مسلم
الملائي^(٤)، وأنشد أبو عبيد اللّه^(٥) المرزباني لخزيمة:

ما كنت^(٦) أحسب هذا الأمر منصرفا عن هاشم^(٧) ثم منها عن أبي حسن
أليس أول من صلى لقبلتهم وأعلم الناس بالفرقان والسنن
وأنشد ابن عبد البر لبكر بن حماد التاهرتي:

قل لا بن ملجم والأقدار غالبية هدمت ويملك للإسلام أركاننا
قتلت أفضل^(٨) من يمشي على قدم وأول الناس إسلاما وإيماننا
وأنشد الفرغاني في الذيل لعبد اللّه بن المعتز يذكر عليًا وسابقتة مع كونه يرمى

(١) أخرج قول حسان أحمد في «فضائل الصحابة» (١٠٣، ١١٩) والفسوي في «تاريخه» (٢٥٤/٣)،
والحاكم (٦٤/٣)، والأبيات في «ديوان حسان بن ثابت» ص ١٧٤ وأما قول الثقيفي فانظر له
«الاستيعاب» (٩٦٥/٣).

(٢) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٦٤)، والحاكم (١١٢/٣)، وابن عساكر في «تاريخه»
(١٢٥/١٢)، قال الهيثمي في «المجمع» (١٠٢/٩)، رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري والطبراني في
«الأوسط»: وإسناده حسن، أي بالشواهد والتوابع.

(٣) انظر «تاريخ دمشق» (٣٩٧/١٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٧.

(٤) راجع لذلك «فتح المغيـث» للعراقي (٤٤/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٦.

(٥) في هـ «أبو عبد اللّه».

(٦) في ز «وكنت».

(٧) في ز «هشام».

(٨) في ز «أول».

بأنه ناصبي:

فأول من ضل في موقف يصلي مع الطاهر الطيب^(١)
 (و) لكن (مدعى إجماعه) أي: الإجماع في هذا القول وهو الحاكم حيث قال في
 علوم الحديث له: لا أعلم فيه خلافا بين أصحاب التواريخ، وإنما اختلفوا في
 بلوغ/ علي (لم يقبل) بل استنكر منه كما قاله ابن الصلاح، وقال ابن كثير: إنه لا ١٢٥/٤
 دليل على إطلاق الأولية فيه من وجه يصح، هذا مع أن الحاكم قال بعد حكايته
 الإجماع: والصحيح عند الجماعة أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال البالغين
 لحديث عمرو بن عبسة الماضي^(٢).

(وقيل) حسبما ذكره معمر عن الزهري أولهم إسلاما (زيد) هو ابن حارثة^(٣)
 (وادعى) حال كونه (وفاقا) أي: موافقا لمن سبقه إلى مطلق القول به كقتادة وابن
 إسحاق صاحب المغازي، بل روي عن ابن عباس أيضا وعائشة والزهري ونافع
 ابن جبير بن مطعم (بعض) كابن عبد البر والثعلبي (على خديجة) أم المؤمنين في
 أنها أول الخلق إسلاما (اتفاقا) زاد الثعلبي: وإن الاختلاف إنما هو فيمن بعدها،
 وزاد ابن عبد البر حكاية الاتفاق على أن إسلام علي بعدها، قال ابن كثير: وكونها
 أول الناس إسلاما هو ظاهر السياقات في أول البعثة. وقال النووي: إنه الصواب
 عند جماعة المحققين^(٤).

وجمع ابن عبد البر بين الاختلاف في ذلك بالنسبة إلى أبي بكر وعلي بأن
 الصحيح أن أبا بكر أول من أظهر إسلامه ثم روى عن محمد بن كعب القرظي أن

(١) في ز «مع الطيب الطاهر» راجع لتلك الأشعار «التقييد والإيضاح» ص ٢٦٧، و«أسد الغابة» (٤/ ١٢٤)، و«الاستيعاب» (٣/ ١١٢٨).

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٩، و«علوم الحديث» ص ٢٦٩، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٦، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/ ٤٤-٤٥)، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٨٩.

(٣) «الاستيعاب» (٤/ ٥٤٦)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٥/ ٨٤)، و«طبقات ابن سعد» (٣/ ٤٤)، و«أسد الغابة» (٢/ ٢٨٢)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٩.

(٤) «الاستيعاب» (٤/ ١٨١٩)، و«أسد الغابة» (٧/ ٧٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ١١٥)، و«علوم الحديث» ص ٢٦٩-٢٧٠، و«الإرشاد» للنووي (٢/ ٤٩١)، و«التقريب» له ص ٣٥، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/ ٤٥)، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٨٩.

عليًا أخفى إسلامه من أبيه أبي طالب، وأظهر أبو بكر إسلامه، لذلك شبه^(١) علي الناس، ونحوه قول شيخنا في قول عمار: «رأيت النبي ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد وأمراتان وأبو بكر»^(٢) مراده ممن أظهر إسلامه، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم لكنهم/ كانوا يخفونه من أقاربهم^(٣)، وكذا قال ابن إسحاق أول من آمن خديجة ثم علي، قال: فكان^(٤) أول ذكر آمن وهو ابن عشر سنين ثم زيد فكان أول ذكر أسلم بعد علي، ثم أبو بكر فأظهر إسلامه ودعا إلى الله فأسلم بدعائه عثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة فكان هؤلاء النفر الثمانية أسبق الناس بالإسلام^(٥).

وقيل فيما نقله أبو الحسن المسعودي عن بعضهم أولهم إسلاما بلال لحديث عمرو بن عبسة الماضي^(٦).

وقد جمع ابن الصلاح بين هذه الأقوال فقال: والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال، وهو أحسن ما قيل لا اجتماع^(٧) الأقوال به^(٨) علي أنه قد سبق به ما عدا بلالا، فذكر ابن قتيبة أن إسحاق بن راهويه ذكر الاختلاف في أول من أسلم فقال: الخبر في كل^(٩) ذلك صحيح، أما أول من أسلم من النساء فخديجة، وأما أول من أسلم من الرجال فأبو بكر، وأما أول من أسلم من الموالي فزيد، وأما أول من أسلم من الصبيان فعلي^(١٠) وكذا جاء بدونه وبدون

(١) في هـ «اشتبه».

(٢) «الاستيعاب» (٣/١٠٩٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٤٥)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٩.

(٣) «فتح الباري» (٧/٢٤).

(٤) في ز «وكان».

(٥) «السير والمغازي» لابن إسحاق ص ١٣٩-١٤٠، و«سيرة ابن هشام» (١/٢٥٧)، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦.

(٦) «التدريب» (٢/٢٢٨)، و«شرح مسلم» للنووي (٦/١١٥).

(٧) في ز «لا اجتماعهم».

(٨) «علوم الحديث» ص ٢٧٠، و«الإرشاد» للنووي (٢/٤٩٢)، و«التقريب» له ص ٣٥، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٤٥).

(٩) سقطت كلمة «كل» من ز.

(١٠) راجع لذلك «تفسير القرطبي» (٨/٢٣٧).

زيد أيضا عن أبي حنيفة، فروى الحاكم في ترجمة أحمد بن عباس بن حمزة الواعظ من تاريخ نيسابور من طريق أبي مسهر ثنا سعيد بن عبد العزيز قال: كان أبو حنيفة يقول: أول من أسلم من الرجال أبو بكر، ومن النساء خديجة، ومن الصبيان علي^(١)، وكان البرهان التنوخي يقول: الأولى أن يقال: ومن غير البالغين علي، وهو حسن./

١٢٧/٤

وفي المسألة أقوال أخر. فعند عمر بن شبة عن خالد بن سعيد بن العاص قال: أسلمت قبل علي لكني كنت أفرق أبا أحичة يعني: والده، وكان لا يفرق أبا طالب، وعن ضمرة بن ربيعة أن إسلام خالد كان مع إسلام أبي بكر، وللدارقطني في الأفراد بسند ضعيف من طريق ابنته أم خالد قالت: «أبي أول من أسلم» لكن في رواية عنها «كان أبي خامسا سبقه أبو بكر وعلي وزيد بن حارثة وسعد بن أبي وقاص»^(٢).

وعن بعضهم كما حكاه المسعودي: أولهم خباب بن الأرت، وكأنه تمسك بما قيل: إنه أول من أظهر إسلامه^(٣) لكن روى الباوردي أنه أسلم سادس ستة^(٤)، وعن ابن قتيبة فيما نقله الماوردي في أعلام النبوة له: أولهم أبو بكر ابن أسعد الحميري ويحتاج هذا النقل إلى تحرير^(٥)، ونقل ابن سبع في الخصائص النبوية عن عبد الرحمن بن عوف قال: كنت أولهم إسلاما، وهو غريب، والمعروف من هذا كله الأول^(٦) لكن قال المصنف في التقييد: ينبغي أن يقال: أول من آمن من

-
- (١) راجع لذلك «التدريب» (٢٢٨/٢)، و«فتح الباقي» (٣٣/٣)، و«البداية والنهاية» (٢٩/٢).
- (٢) «طبقات ابن سعد» (٩٦، ٩٥، ٩٤/٤)، و«تاريخ دمشق» (٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥٢)، و«الاستيعاب» (٤٢١/١)، و«أسد الغابة» (٩٧/٢)، و«الإصابة» (٤٠٦-٤٠٧)، و«العقد الثمين» (٢٦٦/٤).
- (٣) «الاستيعاب» (٤٣٧/٢)، و«التهذيب» (١٣٣/٣)، و«الإصابة» (٤١٦/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٢٤/٢)، و«أسد الغابة» (١١٤/٢)، و«التدريب» (٣٣٨/٢).
- (٤) أخرجه الطبراني في «معجمه» (٦٢/٤)، والحاكم (٣٨٢/٣)، وأبو نعيم (١٤٣/١)، وسنده مرسل صحيح.
- (٥) راجع لذلك «التدريب» (٢٢٨/٢).
- (٦) في ز «كالأول» بدل «كله الأول».

- الرجال ورقة يعني: بناء على ذكر ابن منده وغيره له في الصحابة^(١)
- ٨٠٨- ومات آخرًا بغير مزية أبو الطفيل مات عام مائة
 ٨٠٩- وقبله السائب بالمدينة أو سهل أو جابر أو بمكة
 ٨١٠- وقيل الآخر بها ابن عمرا إن لا أبو الطفيل فيها قبرا
 ٨١١- وأنس بن مالك بالبصرة وابن أبي أوفى قضى بالكوفة
 ٨١٢- والشام فابن بشر أو ذو باهلة خبلف، وقيل: بدمشق وائله
 ٨١٣- / وأن في حمص ابن بشر قيصا وأن بالجزيرة العرس قضى
 ٨١٤- وبفلسطين أبو أبي ومضر فابن الحارث بن جزري
 ٨١٥- وقبض الهزماس باليمامة وقبلة رونغع ببرقة
 ٨١٦- وقيل إفريقية، وسلمة باديا أو بطيبة المكرمة

١٢٨/٤

[من آخر الصحابة موتا] (و) أما الثاني وهو مطلق ومقيد ف (مات) منهم (آخرًا) على الإطلاق (بغير مزية) بكسر الميم وضمها أي: شك (أبو الطفيل) عامر ابن وائلة الليثي كما ثبت من قوله حيث قال: «رأيت رسول الله ﷺ وما على وجه الأرض رجل رآه غيري» وبذلك جزم مصعب الزبيري وأبو زكريا ابن منده وخلق، بل أجمع عليه أهل الحديث. وممن جزم به مسلم بن الحجاج وإنه (مات عام مائة) [٢] أي: من الهجرة] وكذا قال ابن عبد البر، لكن قال خليفة إنه مات بعد سنة مائة وعن ابن البرقي سنة اثنتين ومائة، وعن مبارك بن فضالة: سنة سبع، وبه جزم غير واحد، وعن جرير بن حازم^(٣)، سنة عشر، وصححه الذهبي في الوفيات، وشيخنا في ترجمه عكراش من التهذيب، وكانت وفاته بمكة كما قاله ابن المديني وابن حبان وغيرهما، وقيل بالكوفة، والأول أصح.

وحينئذ فيكون الصحيح^(٤) أنه آخر من مات بمكة أيضا من الصحابة كما جزم به ابن

(١) «التقييد والإيضاح» ص ٣٦٩، و«التدريب» (٣/٣٣٨).

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٣) في زحاتم وهو تحريف.

(٤) في ز «الأصح».

حبان وأبو زكريا ابن منده، بل هو آخر المائة التي أشار إليها رسول الله ﷺ في أواخر عمره كما صح عنه بقوله «أرايتكم»^(١) ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد، أخرجه البخاري في السمر في الخبر بعد العشاء من الصلاة وفي السمر أيضا من العلم وبه تمسك هو وغيره للقول بموت الخضر. لكن قال النووي/ إن الجمهور على خلافه وأجابوا عنه أن الخضر كان حينئذ من ساكني ١٢٩/٤ البحر فلم يدخل في العموم، قالوا ومعنى الحديث لا يبقى ممن ترونه أو تعرفونه، فهو عام أريد به الخصوص وقالوا: أيضا خرج عيسى ﷺ من ذلك مع كونه حيا، لأنه في السماء لا في الأرض إلى غير ذلك مما له غير هذا المحل. وذكر البيهقي في الدلائل هذا الحديث فيما أخبر به النبي ﷺ من الكوائن بعده فكان كما أخبر^(٢).

وأما ما ذكره ابن قتيبة في المعارف وابن دريد في الاشتقاق من أن عكراش بن ذؤيب أحد المعدودين في الصحابة شهد الجمل مع عائشة، فقال الأحنف: كأنكم^(٣) به قد أتى به قتيلا أو به جراحة لا تفارقه حتى يموت، قال: فضرب^(٤) ضربة على أنفه عاش بعدها مائة سنة أو أثر الضربة به، فهذه الحكاية كما قال شيخنا: إن صحت مع انقطاعها حملت على أنه أكمل المائة من عمره لا أنه استأنفها من يومئذ وإلا لا يقتضى ذلك أن يكون عاش إلى دولة بني العباس وهو محال، إذا المحدثون قد اتفقوا على أن أبا الطفيل آخر الصحابة موتا، وسبقه

(١) في هـ «أرايتكم».

(٢) «صحيح البخاري» (٢١١/١)، (٧٥-٧٤/٢) مع الفتح، و«صحيح مسلم» (١٨٢٠/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٢٩١/٣)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٣٦، و«طبقات ابن خياط» ص ٣٠، ١٢٧، ٢٧٩، و«المعارف» ص ١٤٩، و«مستدرك الحاكم» (٦١٨/٣)، و«تاريخ بغداد» (١٩٧/١)، و«تاريخ دمشق» (٨٢٣/٨، ٨٢٤، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤)، و«الاستيعاب» (١٦٩٦-١٦٩٧)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٥٢-٥٠٠/٦)، و«أسد الغابة» (١٤٥/٣)، (٦/١٨٠)، و«تهذيب الأسماء» (١٧/١/١) و، و«شرح مسلم» للنووي (١٣٥-١٣٦)، (١٦/٩٠)، «العقد الثمين» (٨٨/٥)، و«الإصابة» (١١٣/٤)، و«التهذيب» (٨٢-٨٣/٥)، (٧/٢٥٧)، و«علوم الحديث» ص ٢٧٠، و«فتح المغيب» للعراقي (٤٦-٤٧)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٠-٢٧١.

(٣) في ز «فأنكم».

(٤) في هـ «فضربه».

شيخه المصنف لنحوه فقال: وهذا إما باطل أو مأول^(١)، وكذا توقف البلقيني في صحته نعم استدرك هو على القول بأخرية أبي الطفيل نافع بن سليمان العبدى فقد روى حديثه إسحاق بن راهويه في مسنده قال أخبرني سليمان^(٢) بن نافع العبدى بحلب، قال قال لي أبي: وفد المنذر بن ساوي من / البحرين حتى أتى مدينة الرسول ﷺ ومعه أناس وأنا غليم لا أعقل أمسك جمالهم فذهبوا بسلاحهم فسلموا على النبي ﷺ ووضع المنذر سلاحه ولبس ثيابا كانت معه، ومسح لحيته بدهن فأتى نبي الله ﷺ وأنا مع الجمال أنظر إلى نبي الله^(٣) ﷺ كما أنظر إليك ولكن لم أعقل، فقال المنذر: قال لي النبي ﷺ: رأيت منك ما لم أر من أصحابك، فقلت: أشيء جبلت عليه أم أحدثته؟ قال: لا بل جبلت عليه، فلما أسلموا قال النبي ﷺ: «أسلمت عبد القيس طوعا وأسلم الناس كرها» قال سليمان وعاش أبي مائة وعشرين سنة وأخرجه^(٤) الطبراني في معجميه وابن قانع جميعا عن موسى بن هارون عن إسحاق، وكذا أخرجه ابن بشران في أماليه عن دعلج عن موسى، وقال موسى وليس عند إسحاق أعلى من هذا - انتهى.

لكن قد ذكر شيخنا سليمان في كتابه في الضعفاء، وقال: إنه غير معروف وذكره ابن أبي حاتم عن أبيه، ولم يذكر فيه جرحا قال: وإن صح يكون نافع قد عاش إلى دولة هشام إلا أنني أظن أن سليمان وهم في سن أبيه، فمحال أن يبقى أحد رأى النبي ﷺ بعد سنة عشر ومائة. وقال في موضع آخر: والقصة التي ذكرها للمنذر بن ساوي معروفة للأشج واسمه المنذر بن عائذ، قال: وأظن سليمان وهم في ذكر سن أبيه لأنه لو كان غلاما سنة الوفود وعاش هذا القدر لبقى إلى سنة عشرين ومائة وهو باطل فلعله قال: عاش مائة وعشرا، لأن^(٥) أبا الطفيل

(١) «الاشتقاق» لابن دريد (١/١٥٢)، و«المعارف» ص ١٣٤، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٤٧)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧١، و«التهذيب» (٧/٢٥١)، و«الإصابة» (٣/٤٩٦).

(٢) سقطت كلمة «سليمان» من هـ.

(٣) في ز «النبي».

(٤) زاد في ز «هنا».

(٥) في ز «لا أن» وهو خطأ.

آخر من رأى النبي ﷺ موتاً، وأكثر ما قيل في وفاته كما تقدم إنها سنة عشر ومائة وقد ثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال: في آخر عمره «لا يبقى بعد مائة من تلك الليلة على وجه الأرض أحد» وأراد بذلك انخرام قرنه فكان^(١) كذلك^(٢).

/قلت: ودعوى من ادعى الصحبة أو ادعت له بعد أبي الطفيل، وهم جبير بن ١٣١/٤ الحارث، والربيع بن محمود المارديني ورتن وسربانك الهنديان، ومعمر ونسطور^(٣) [أو جعفر بن نسطور] الرومي ويسر ابن عبيد الله، الذين^(٤) كان آخرهم رتن، فإنه فيما قيل: مات سنة اثنتين وثلاثين وستمائة، باطلة، والكلام في شأنهم مبسوط في لسان الميزان لشيخنا وفي غيره من تصانيفه، بل قال: وقد سئل عن طرق المصافحة إلى المعمر^(٥) مانصه: لا يخلو طريق من طرق المعمر عن متوقف فيه حتى المعمر] نفسه، فإن من يدعي هذه المرتبة يتوقف على ثبوت العدالة، وإمكان ثبوت ذلك عناد لا يفيد مع ورود الشرع بنفيه، فإنه ﷺ أخبر بانخرام قرنه بعد مائة سنة من يوم مقالته، فمن ادعى الصحبة بعد ذلك لزم أن يكون مخالفاً لظاهر الخبر فلا يقبل إلا بطريق ينقطع العذر بها ويحتاج معها إلى تأويل الحديث المشار إليه.

[^(٦) ومما استظهر به ابن الجزري^(٧) لبطلان الدعوى في هؤلاء كون الأئمة كأحمد والبخاري والدارمي وعبد ممن رحل الأقطار وجاب الأمصار وحرص على الإسناد العالي، أعلى ما عندهم الثلاثيات مع قتلها جداً، إذ خفاء الصحابة على مثلهم بعيد مع توفر الهمم على نقله، وبين أن ظهور المسمى بمعمر المغربي المدعي فيه الصحبة ومصافحة النبي ﷺ له، وقوله له: عمرك الله كان في حدود

(١) في هـ «وكان».

(٢) «الإصابة» (٣/٥٤٤-٥٤٥)، و«لسان الميزان» (٣/١٠٧). و«الجرح والتعديل» (٢/١٤٧)،

و«ميزان الاعتدال» (١/٤٢٤)، و«أسد الغابة» (٥/٣٠٢).

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٤) في ز «الذي» وهو خطأ.

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٧) في ز «ابن الجوزي» وهو خطأ.

السبعمائة أو بعدها ثم قال: وكل هؤلاء كذابون دجالون لا يشتغل بحديثهم ولا بأمثالهم.

(و) أما آخرهم موتا بالنسبة إلى النواحي، فمات (قبله) أي: قبل أبي الطفيل إما (السائب) بن يزيد بن أخت النمر (بالمدينة) النبوية (أو سهل) هو ابن سعد الساعدي (أو جابر) بالنقل، هو ابن عبد الله الأنصاري أي: فيها كما قيل به في كل واحد من الثلاثة فجزم به في الأول أبو بكر ابن أبي داود، وفي الثاني ابن المدني والواقدي ١٣٢/٤ وإبراهيم/ ابن المنذر الحزامي وابن حبان وابن قانع وأبو زكريا ابن منده وابن سعد، وادعى نفي الخلاف فيه، فقال: ليس بيننا في ذلك اختلاف بل أطلق^(١) أبو حازم أنه آخر الصحابة موتا، وكأنه أخذه من قول سهل نفسه «لو مت لم تسمعوا أحدا يقول قال رسول الله ﷺ، ولكن الظاهر كما قال المؤلف: إنه أراد أهل المدينة خاصة يعني: مع احتياجه إلى تأويل أيضا. وفي الثالث أبو نعيم وقتادة فيما رواه أحمد عنه وصدر به ابن الصلاح كلامه، والخلاف في ذلك [٢] مترتب عليه] في وفياتهم.

فأما الأول فقيل: إنها سنة ثمانين أو بعدها باثنين فيما قاله أبو نعيم أو بست أو بثمان، وقال الجعد بن عبد الرحمن والفلاس والواقدي: سنة إحدى وتسعين، وبه جزم ابن حبان، ويتأيد بذكر البخاري له في فصل «من مات مابين التسعين إلى المائة» وقيل: سنة أربع وتسعين وكان مولده إما في الثانية أو الثالثة من الهجرة^(٣) وثبت قوله: حج بي مع النبي ﷺ وأنا ابن سبع^(٤).

(١) زاد في ز «أبو حاتم و».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٣) انظر لشأن السائب «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٤/٧، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠)، و«التاريخ الصغير» ١٠١، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٢٩، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٧٢/٧)، و«الاستيعاب» (٥٧٧-٥٧٦/٢)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢٠٢/١)، و«أسد الغابة» (٣٢٢-٣٢١/٣)، و«تهذيب الأسماء» (٢٠٨/١/١)، و«الإصابة» (١٢-١٣)، و«التهذيب» (٤٥/٣)، و«تهذيب الكمال» (٤٦٤/١)، و«علوم الحديث» ص ٢٧٠، و«التقيد والإيضاح» ص ٢٧١، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤٧-٤٨).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٨٥٨) وفي «تاريخه الكبير» (١٥٠/٤)، و«الصغير» ص ١٠٣، وأحمد (٤١٩/٣)، والترمذي (٩٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٦٦٧٨).

وأما الثاني فقليل: سنة ثمان^(١) وثمانين، قاله أبو نعيم، وقيل: إحدى وتسعين قاله الواقدي والمدائني^(٢) ويحيى بن بكير وابن نمير وإبراهيم بن المنذر الحزامي ورجحه ابن زبر^(٣) وابن حبان، لكن مقتضى قول أبي حاتم: إنه^(٤) عاش مائة سنة/ أو أكثر مع ما ثبت من أن مولده قبل الهجرة بخمس سنين أن يكون تأخر^(٥) ١٣٣/٤ إلى سنة ست وتسعين أو بعدها، ونحوه قول الواقدي: إنه عاش مائة سنة، وقيل: ستا وتسعين.

وأما الثالث فمات قبل الثمانين، قيل: سنة اثنتين كما قاله ابن زبر، أو ثلاث كما قاله ابن سعد والهيثم بن عدي، أو أربع كما قاله بعضهم، أو سبع كما قاله محمد بن يحيى بن حبان وأبو نعيم، أو ثمان كما قاله خلق منهم يحيى بن بكير والفلاس، أو تسع كما قاله خليفة في رواية وغيره^(٦)، كل ذلك بعد السبعين وكلهم أبناء صحابة أيضا، والأشبه أن الثاني آخرهم، على أنه قد اختلف أيضا في كون وفاة الأخيرين^(٧) بالمدينة^(٨).

فأما أولهما^(٩) فقليل فيه: إنه مات بإسكندرية أو مصر، ولكن قال شيخنا: المشهور أن ذلك ولده عباس فلعله اشتبه على حاكبه^(١٠).

(١) في ز «ثلاث».

(٢) في ه «المدائني».

(٣) في ه «الزبير».

(٤) سقطت كلمة «إنه» من ز.

(٥) في ز «متأخر».

(٦) في ه «رواية غيره» بإسقاط «و».

(٧) في ه «وفاتهم».

(٨) ز اد في ه هنا «فأما الأول فقال يعقوب بن سفيان فيه: إنه قتل يوم الحرة ولكنه وهم، ولذا أبقي المؤلف الخلاف فيه».

(٩) في ه «وأما الثاني».

(١٠) انظر لشأن سهل الساعدي «طبقات خليفة» ص ٩٨، و«الجرح والتعديل» (١٩٨/١/٢)، و«المستدرک» للحاكم (٥٧٢، ٥٧١/٣)، و«الاستيعاب» (٦٦٥/٢)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١٨٦/١)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٢٥، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/٢٣٨)، و«أسد الغابة» (٤٧٢-٤٧٣)، و«الإصابة» (٨٨/٢)، و«التهذيب» (٢٥٢/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٢٣/٣)، و«علوم الحديث» ص ٢٧٠، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧١-٢٧٢، و«فتح المغيب» للرفاعي (٤٧/٤-٤٨).

وأما ثانيهما^(١) فـقيل : إنه مات بـقبا (أو بمكة)^(٢) بالنقل مع الصـرف للـضـرورة
فيما قاله أبو بكر بن أبي داود : وإنه آخر من مات بها ، ولكن الجمهور على
المدينة^(٣) . / ١٣٤/٤

وكذا قد تأخر عنهم ممن مات بالمدينة محمود بن لبيد الأشهلي إن مشينا على
قول البخاري وابن حبان بصحبته وإلا فقد عده مسلم وجماعة في التابعين ،
ومحمود بن الربيع الذي عقل مجة النبي ﷺ في وجهه وهو ابن خمس سنين ، فأما
أولهما فمات سنة خمس وتسعين أو التي بعدها وأما ثانيهما فمات سنة تسع
وتسعين^(٤) .

(وقيل الآخر) بالنقل موتا (بها) أي : بمكة بعد ما علم من أن الصحيح في جابر
أنه لم يمت بمكة فضلا عن أن يكون الآخر بها (ابن عمرا) عبد الله فيما قاله
قتادة ، وأبو الشيخ ابن حبان في تاريخه وابن الجوزي في التلخيص ، وبه صدر ابن
الصلاح كلامه ، والخلاف فيه أيضا ينشأ عنه في وقت وفاته ، فـقيل : إنها سنة اثنتين
وسبعين أو ثلاث ، وجزم به أحمد وأبو نعيم ويحيى بن بكير والجمهور ، أو أربع
وبه جزم سعيد بن جبير وخليفة والواقدي ، وصححه ابن زبير وقال : إنه أثبت عن
سبع وثمانين على الصحيح ، واختلف في محل دفنه منها ، فقال ابنه سالم : بـفـخ
بالفاء والخاء المعجمة ، وهو فيما قيل وادي الظاهر^(٥) ، وتبعه ابن حبان وابن زبير

(١) في هـ «وأما الثالث» .

(٢) في ز «أو معه» .

(٣) انظر لشأن جابر بن عبد الله «طبقات خليفة» ص ١٠٢ و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١١ ، و«تاريخ
دمشق» (٣/٦٢٢، ٦٤١-٦٤٢) ، و«مستدرك الحاكم» (٣/٥٦٥) ، و«المعجم الكبير» (٢/١٩٥-
١٩٦) ، و«الاستيعاب» (١/٢٢٠) ، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٧٢) ، و«تهذيب
الكمال» (١/١٨٠) ، و«الإصابة» (١/٢١٣) ، و«التهذيب» (٢/٤٣) ، و«علوم الحديث»
ص ٢٧٠ ، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٠-٢٧١ ، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٤٨) .

(٤) «طبقات خليفة» ص ٢٣٨ و«الثقات» لابن حبان (٣/٣٩٧) ، و«الجرح والتعديل» (٤/٢٨٩-
٢٩٠) ، و«التاريخ الكبير» (٤/١٠٢) ، و«الاستيعاب» (٣/١٣٧٨-١٣٧٩) ، و«الإصابة» (٣/٣٨٧) ،
و«التهذيب» (١٠/٦٦) ، و«سير أعلام النبلاء» (٣/٤٨٥) ، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٤٨) ،
و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧١-٣٧٢) .

(٥) في هـ «الزاهر» وهو تحريف .

وغيرهما، وقال مصعب الزبيري: بذي طوى يعني: بمقبرة المهاجرين، وقال غيرهما: بالمحصب، والصحيح أنه بالمقبرة العليا عند ثنية أذاخر كما في تاريخ الأزرقى وغيره، وهو يقرب من القول الثالث، وأما مايقوله الناس من أنه بالجبل الذي بالمعلاة فلا يصح من وجه، وبالجملة فلم يختلفوا في أنه توفي بمكة، وإنما يكون كل من ابن عمر وجابر على القول المرجوح فيه آخر من مات بمكة (إن لا) أي: إن لم يكن (أبو الطفيل) الماضي أولاً (فيها) أي: في مكة قد (قبرا) ولكن الصحيح أنه قبر بها كما قدمته^(١).

/ (وأنس بن مالك) الآخر موتا (بالبصرة) بثلاث الموحد والكسر أصحها^(٢) ١٣٥/٤
 فيما قاله قتادة^(٣) وأبو هلال والفلاس وابن المدني وابن سعد وأبو زكريا^(٤) ابن منده وغيرهم، وكانت وفاته في سنة تسعين أو إحدى أو اثنتين أو ثلاث ورجحه النووي والذهبي، والذي قبله ابن الأثير وهو قول الواقدي أو خمس أوست عن مائة ونيف، بل قيل: وعشر وهو عجيب، وقد قال شيخنا: أكثر ما قيل في سنه إذ قدم النبي ﷺ المدينة: عشر سنين^(٥)، وأقرب ما قيل في وفاته: سنة ثلاث وتسعين، فعلى هذا غاية ما يكون عمره مائة سنة وثلاث سنين، وقد نص على ذلك خليفة بن خياط في تاريخه فقال: مات سنة ثلاث وتسعين وهو ابن مائة وثلاث سنين، وقول حميد وكذا الواقدي مائة إلا سنة، قال النووي: إنه شاذ مردود، وقال ابن عبد البر: وما أعلم أحدا مات بعده ممن رأى النبي ﷺ إلا

(١) «علوم الحديث» ص ٢٧٠، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٤٨)، و«طبقات ابن سعد» (٤/١٨٧-١٨٨)، و«طبقات ابن خياط» ص ٢٢، و«التاريخ الكبير» (٥/٢-٣)، و«الصغير» ص ٧٩-٨٢، و«مستدرک الحاكم» (٣/٥٥٧-٥٥٨)، و«المعجم الكبير» (١٢/٢٥٧-٢٥٨)، و«تاريخ بغداد» (١/١٧٢-١٧٣)، و«تاريخ ابن عساکر» (مصورة المجمع) ص ١٦-٢٢، ١٥٦-١٦٥، و«تلقیح فہوم أهل الأثر» ص ٢٢٨، و«الاستيعاب» (٣/٩٥٢)، و«تهذيب الكمال» (٢/٧١٤)، و«التهذيب» (٥/٢٣٠).

(٢) ورد في هامش الأصل «هذا وهم بل أصحها الفتح كما قاله النووي في تهذيبه».

(٣) في الأصل «أبو قتادة» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه كما تدل عليه المراجع والمصادر.

(٤) زاد في ز «و» وهو خطأ.

(٥) زاد في ز «وقد قيل».

أبا الطفيل وانتقد بمحمود بن الربيع كما تقدمت وفاته وبعبد الله بن بسر كما سيأتي في قول عبد الصمد^(١)، وكان مستند ابن عبد البر قول أنس لمن سأله أنت آخر الصحابة: قد بقي قوم من الأعراب، فأما من أصحابه فأنا آخرهم، ولكن قوله بخصوصه^(٢) قابل للتأويل بحمله على صحبة خاصة أو إنه ذكر ما علمه، كما يجاب به عن ابن عبد البر، وقد أشرت إلى ذلك في تعريف الصحابي^(٣).

(وابن أبي أوفى) وهو عبد الله الأسلمي (قضى) أي: مات خاتمهم (بالكوفة) / فيما قاله قتادة والحسن والفلاس وابن حبان وابن زبر وابن عبد البر وأبو زكريا ابن منده وابن الجوزي في التلقيح، وكانت وفاته في سنة ست وثمانين أو سبع أو ثمان، وقيل: بل آخر أهل الكوفة أبو جحيفة وهب السوائي قاله علي ابن المدني، والأول أصح، فإن وفاة أبي جحيفة سنة ثلاث وثمانين، وقيل أربع وسبعين^(٤).

نعم عمرو بن حريث وهو قد مات بها قد اختلف في وقت وفاته، فقيل: سنة ثمان وتسعين كما رواه الخطيب في المتفق والمفترق له عن محمد بن الحسن الزعفراني، فعلى هذا هو آخر من مات بها، ولكن توقف شيخنا في كونها بتقديم التاء الفوقانية على السين وقال: فيه نظر، لعله بتقديم السين على الموحدة لا سيما

(١) في ز «ابن عبد الصمد» وهو خطأ.

(٢) سقطت كلمة «بخصوصه» من ز.

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٧٠، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤٨/٤-٤٩)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٠، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٢٢٨، و«طبقات ابن سعد» (٧/٢٥-٢٦)، و«طبقات خليفة» ص ٩١، و«التاريخ الكبير» (٢٧/٢-٢٨)، و«التاريخ الصغير» ص ٩١، ١٠١-١٠٢، و«المعارف» ص ١٣٤، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٢٧ «مستدرك الحاكم» (٣/٥٧٣)، و«المعجم الكبير» (١/٢٢٢)، «تاريخ ابن عساکر» (٨/٨٣٣)، (٣/١٥٢، ١٥٤-١٧٦)، (١٧٩)، و«تهذيب الأسماء» (١/٢٧-٢٨)، و«تذکر الحفاظ» (١/٤٤-٤٥)، و«العبر» (١/١٠٧-١٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/٤٠٥-٤٠٦)، و«التهذيب» (١/٣٧٨).

(٤) راجع لشأن ابن أوفى وأبي جحيفة «طبقات ابن سعد» (٤/٣٠١، ٣٠٢) (٦/٢١)، و«طبقات خليفة» ص ١١٠، و«التاريخ الكبير» (٣/٢٤)، و«التاريخ الصغير» ص ٩١-١٠١، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٣٢٠، و«الاستيعاب» (٣/٨٧٠-٨٧١)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٤٢-٢٤٣)، و«التلقيح» ص ٢٢٨، و«تاريخ دمشق» (٨/٨٣٣)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٤٩).

وقد حكاه خليفة بن خياط كذلك في تاريخه، وكذا جزم شيخنا في الإصابة بعدم ثبوته^(١) وحينئذ فابن أبي أوفى بعده، وكذا يكون بعده على القول بأن عمرا مات سنة خمس وثمانين كما قاله البخاري وغيره كابن حبان في ثقاته، وقال: إنها بمكة، وبكل هذا ظهر أن ابن أبي أوفى آخر أهل الكوفة، بل هو آخر من شهد بيعة الرضوان وفاة.

(و) أما الآخر منهم موتا ب (الشام) بفتح الشين ثم ألف إما مع همزة ساكنة أو بدونها على لغتين من لغاتها بأسرها (ف) إما (ابن بسر) بضم الموحدة ثم سين مهملة واسمه عبد الله المازني (أو ذو باهلة) وهو أبو أمامة صدي بن عجلان الباهلي (خلف) أي: في ذلك اختلاف فالقائلون بالأول الأحوص بن حكيم وابن المدني وابن سعد تبعاً للواقدي، وابن حبان وابن قانع وابن عبد البر وغيرهم، وبالثاني الحسن البصري وابن عيينة في المروي عنهما، وبه جزم أبو عبد الله بن منده، والصحيح الأول، فقد قال البخاري في تاريخه الكبير، قال علي يعني ابن المدني: سمعت سفيان - هو ابن عيينة - يقول قلت للأحوص: كان أبو أمامة ١٣٧/٤ آخر من مات عندكم من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: كان بعده عبد الله بن بسر قد رأيت، والخلافية مترتبة عليها في وفياتهما، فقليل في الأول: إنها سنة ثمان وثمانين وهو المشهور، وقيل: ست وتسعين، قاله أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي القاضي، وبه جزم أبو عبد الله بن منده وأبو زكريا بن منده وقال: إنه صلى للقبلتين، فعلى هذا هو آخر من بقي ممن صلى للقبلتين، وإنه مات عن مائة سنة، وكذا قال أبو نعيم في المعرفة وساق في ترجمته حديث وضع النبي ﷺ يده على رأسه وقال: «يعيش هذا الغلام قرناً» فعاش مائة، وقال أبو زرعة: إنها قبل سنة مائة^(٢)، وقيل في الثاني: إنها سنة إحدى أو ست وثمانين، والثاني أشبه

(١) راجع لشأن عمرو بن حريث، «التقييد والإيضاح» ص ٢٧٢، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٤٩)، و«طبقات خليفة» ص ٢٠، ١٢٦، و«التهديب» (٨/١٨)، «الإصابة» (٢/٥٣١).

(٢) انظر لشأن عبد الله المازني: «طبقات ابن سعد» (٧/٤١٣)، و«طبقات خليفة» ص ٣٠١، و«التاريخ الكبير» (٣/١٤)، و«التاريخ الصغير» ص ٩٣، و«الاستيعاب» (٣/٨٧٤)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/٢٤٣)، و«تاريخ ابن عساكر» (٩/١-١١)، و«أسد الغابة» =

قاله الفلاس والمدائني وخليفة وأبو عبيد بل عين قتادة وأبو زكريا بن منده والدارقطني كما سيأتي الإشارة إليه لوفاة أولهما حمص، وكذا عبد الصمد قال: وقبره في قرية تنوينة^(١).

(وقيل) مما سلك فيه طريقة أخرى في تفضيل نواحي من الشام وهي دمشق وحمص والجزيرة وبيت المقدس: إن آخرهم موتا (بدمشق واثلة) هو ابن الأسقع فيما قاله سعيد بن بشير عن قتادة، وكذا ذكره أبو زكريا بن منده، ولكن في كونه مات بدمشق اختلاف، فالقائل به مع هذين دحيم، وأما أبو حاتم الرازي فقال بيت المقدس، وقال ابن قانع بحمص، وكذا اختلف أيضا في وقته، فقيل: سنة ١٣٨/٤ ثلاث/ أو خمس أو ست وثمانين، قيل وهو ابن مائة وخمس سنين^(٢) (إن في حمص) كما قيل: (ابن بسر) الماضي كما سبق (قبضا آخرهم وإن بالجزيرة) التي بين دجلة والفرات كما قيل: أيضا (العرس) بضم العين المهملة ثم راء ساكنة ثم سين مهملة، ابن عميرة بفتح أوله، الكندي أحد من نزل الشام (قضى) أو مضى أي: مات آخرهم فيما قاله أبو زكريا بن منده، لكن قال أبو بكر الجعابي: إن آخر الصحابة موتا بالجزيرة وابصة بن معبد وكان قد نزلها^(٣)، ونحوه قول هلال بن العلاء: قبر وابصة عند منارة جامع الرقة، إذ الرقة على جانب الفرات الشمالي

= (١٨٦/٣)، و«تاريخ دمشق لأبي زرعة» (٢٤١/١)، و(٦٩٣/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/٤٣٢-٤٣٣)، و«تهذيب الكمال» (٦٦٨/٢)، و«الإصابة» (٢٨٢/٢)، و«التهذيب» (١٥٩/٥). (١) راجع لشأن أبي أمامة: «المعجم الكبير» (١٠٦/٨)، و«طبقات ابن سعد» (٤١١/٧)، و«طبقات خليفة» ص ٤٦، ٣٠٢ و«التاريخ الكبير» (٣٢٦/٢/٢)، و«المعارف» ص ١٣٤، و«مشاهير علماء الامصار» ص ٥٠ و«مستدرک الحاكم» (٦٤١/٣)، و«الاستيعاب» (٧٣٦/٢)، و«تاريخ ابن عساکر» (٢٩٢-٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٢)، و«أسد الغابة» (١٦/٣)، (١٦/٦)، و«تهذيب الأسماء» (١٧٧/٢/١)، و«تهذيب الكمال» (٦٠٦/٢)، و«الإصابة» (١٨٢/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٥٩/٣)، و«التهذيب» (٤٢٠/٤)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤٩/٤).

(٢) «طبقات ابن سعد» (٤٠٨/٧)، و«طبقات خليفة» ص ٣٠١، و«التاريخ الصغير» ص ٩٢، و«الجرح والتعديل» (٤٧/٢/٤)، و«مستدرک الحاكم» (٥٧٠/٣)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٥٤٤)، و«تاريخ ابن عساکر» (٧٠٧-٧٠٨، ٧١٤-٧١٥)، و«أسد الغابة» (٥/٤٢٩)، و«تهذيب الكمال» (١٤٥٧/٣)، و«الإصابة» (٦٢٦/٣)، و«الاستيعاب» (١٥٦٤/٤)، و«علوم الحديث» ص ٢٧١، و«فتح المغيث» للعراقي (٥٠/٤).

(٣) في هـ «ذله».

الشرقي، وهي قاعدة ديار مضر من الجزيرة كما أن حران^(١) أيضا من ديار مضر^(٢) فالله أعلم أيهما الآخر.

(و) إن آخر من مات منهم فيما قيل^(٣) أيضا (بفلسطين) بكسر الفاء وفتح اللام وسكون المهملة، ناحية كبيرة وراء الأردن من أرض الشام فيها عدة مدن، منها القدس والرملة وعسقلان وغيرها، والمراد هنا أولها (أبو أبي) فيما قاله أبو زكريا ابن منده ثم الدمياطي في أربعينه الكبرى: وهو بضم الهمزة مصغر أنصاري مشهور بكنيته، واسمه عبد الله، ويقال له: ابن أم حرام وهي أمه وهي خالة أنس ابن مالك وامرأة عبادة بن الصامت، وقيل غير ذلك، وفي اسم أبيه اختلاف، قيل: عمرو بن قيس بن زيد كما قاله ابن سعد وخليفة وابن عبد البر، وقيل: أبي، وقيل كعب، وكذا اختلف في كون وفاته ببيت المقدس، فقال به ابن سميع ويتأيد بقول شداد بن عبد الرحمن: كان يسكن بيت المقدس، وقيل: بدمشق ففي مقبرة الباب الصغير منها خارج الحظيرة قبر مكتوب عليه بالخط الكوفي القديم «بسم الله الرحمن الرحيم» هذا/ قبر عبد الله ابن أم حرام يكنى أبا البراء بن امرأة عبادة^{١٣٩/٤} ابن الصامت، وبأنه مات بدمشق جزم الكناني وأري قبره للأكفاني^(٤)، فإن صح فيكون آخر من مات بفلسطين قيس بن سعد بن عبادة، فقد حكى أبو الشيخ ابن حيان في تأريخه عن بعض ولد سعد أن قيسا توفي بفلسطين في سنة خمس وثمانين في ولاية عبد الملك بن مروان ولكن المشهور أنه توفي بالمدينة في آخر خلافة معاوية، قاله الهيثم بن عدي والواقدي وخليفة وغيرهم، بل رأيت في ثقات

(١) في هـ «خرجان».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٧١، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥٠)، و«معجم البلدان» (١/١٣٤)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٤٥٧)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٧/٧٠٤).

(٣) سقطت كلمة «قيل» من هـ.

(٤) انظر لشان أبي: «علوم الحديث» ص ٢٧١، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥٠)، و«تاريخ ابن عساكر» (٨/١٠٣٤-١٠٣٧)، و«طبقات خليفة» ص ٨٧، ٣٠٤، و«طبقات ابن سعد» (٧/٤٠٢)، و«الاستيعاب» (٤/١٥٩٢)، و«الكنى» للدولابي (١/١٦)، و«أسد الغابة» (٣/٣٥٢)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٥٧٣-١٥٧٤)، و«الإصابة» (٤/٣)، و«تهذيب» (١٢/٤-٣).

ابن حبان مما حكاه شيخنا أيضا أنه هرب من معاوية سنة ثمان وخمسين وسكن تفلين يعني: بفتح المثناة الفوقانية ثم فاء وآخره سين مهملة، أحد بلاد أذربيجان مما يلي الثغر، ومات بها في ولاية عبد الملك فلعن أحدهما تصحف^(١).

(و) أما الآخر منهم موتا (بمصر فابن الحارث بن جزي) أي: بإبدال الهمزة ياء للضرورة، فإنه جزء وهو الزبيدي بضم الزاء، مصغر، نسبة لزبيد، واسمه عبد الله وكون موته بمصر وأنه آخرهم قاله ابن عيينة وابن المديني وأبو زكريا بن منده وابن الجوزي في تلقيحه، وكذا أطلق ابن عبد الحكم أنه مات بمصر، وعن الطحاوي أنه مات بسفط القدور، وهي التي تعرف اليوم بسفط أبي تراب من الغربية قريبا من سمند^(٢)، وقيل: إنه مات باليمامة، حكاه أبو عبد الله بن منده عن ابن يونس وأنه شهد بدرا، وقال شيخنا: إنه خبط فاحش، قال: وأظنه عمه محممة بن جزء، وكذا قال المصنف: إنه لا يصح أنه شهد بدرا، فإن صح فهو آخر البدرين موتا، وكذا اختلف/ في وقت وفاته، فقيل: سنة خمس أو ست وهو المشهور، أو سبع أو ثمان أو تسع^(٣) وثمانين^(٤).

(وقبض الهرماس) بكسر الهاء وإسكان الراء المهملة ثم ميم مفتوحة وآخره سين مهملة ابن زياد الباهلي، آخرهم باليمامة فيما قاله أبو زكريا بن منده، وذكر عكرمة ابن عمار أنه لقيه في سنة اثنتين ومائة^(٥) (و) قبض (قبله رويفع) بضم الراء وكسر الفاء،

(١) «طبقات ابن سعد» (٩٣/٦)، «طبقات خليفة» ص ٩٧، و«الجرح والتعديل» (٩٩/٢/٣)، و«الاستيعاب» (١٢٩٠/٣)، و«تاريخ بغداد» (٧٩/١) و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٤١٧)، و«تاريخ ابن عساكر» (٤٤٩/١٤، ٤٥٠، ٤٦٤١)، و«تهذيب الكمال» (١١٣٥/٢)، و«الإصابة» (٢٤٩/٣)، و«التهذيب» (٩٦/٨)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٦١، و«الثقات» لابن حبان (٩٣٧/٣)، و«فتح المغيث» للعراقي (٥٠/٤).

(٢) في ز «المحلة».

(٣) في ه «سبع».

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٧١، و«المنهل الروي» ص ١١٣، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٣، و«فتح المغيث» للعراقي (٥١-٥٠/٤)، و«طبقات ابن سعد» (٤٩٧/٧)، و«مستدرک الحاكم» (٣/٦٣٣)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٥٧، و«الاستيعاب» (٨٨٣/٣)، و«أسد الغابة» (٣/٢٠٤)، و«تهذيب الكمال» (٦٧٢-٦٧٣)، و«الإصابة» (٢٩١/٢)، و«التهذيب» (٥/١٧٨-١٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٨٧-٣٨٩).

(٥) «علوم الحديث» ص ٢٧١، و«فتح المغيث» للعراقي (٥١/٤)، و«التهذيب» (٢٨/١١).

ابن ثابت الأنصاري المدني (ببرقة) بفتح الموحدة الثانية، وبالصرف للضرورة من بلاد المغرب فيما قاله أحمد بن البرقي، قال: وقد رأيت قبره بها وكان أميراً عليها، وكذا قال ابن يونس: إنه كان أميراً عليها لمسلمة بن مخلد وإن قبره معروف ببرقة إلى اليوم، وعين وفاته في سنة ثلاث وخمسين. (وقيل): إن وفاته كانت (بإفريقية) بكسر الهمزة وسكون الفاء وكسر الراء ثم ياء ساكنة بعدها كاف مكسورة ثم ياء تحتانية^(١) خفيفة وبالصرف أيضاً، من المغرب أيضاً فيما قاله أبو زكريا بن منده، لكن قال ابن الصلاح: إن الثاني لا يصح، وكذا صحح المزي الأول، ووقع له في حكاية كلام ابن يونس في وفاته سهو تبعه عليه شيخنا في الإصابة والتهذيب، ومن قبله الذهبي والذي في ابن يونس ما قدمته، وفي محل وفاته قول ثالث وإنه أنطابلس، قاله الليث بن سعد، وقد يشهد له كون معاوية ولاءه طرابلس المغرب سنة ست وأربعين، فغزا إفريقية في التي بعدها، ودخلها ثم انصرف، وقيل: إنها كانت بالشام^(٢). / ١٤١/٤

(و) قبض (سلمة) بن عمرو بن الأكوع الأسلمي إما (باديا) أي: بالبادية فهو آخرهم بها قاله أبو زكريا بن منده (أو بطيبة) أي: المدينة (المكرمة) بالرسول ﷺ فيما قاله ابنه إياس بن سلمة ويحيى بن بكير وأبو عبد الله بن منده، ورجحه ابن الصلاح وهو الصحيح وكذا اختلف في وقت وفاته فالصحيح أنه سنة أربع وسبعين وقيل: سنة أربع وستين^(٣).

ومما لم يذكره ابن الصلاح مما هو في جزء أبي زكريا بن منده المشار إليه في ذلك أن آخر من مات منهم بخراسان بريدة بن الحصيب، قلت: وكان قد غزا

(١) في ز «تحتية».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٧١، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥١)، و«الاستيعاب» (٢/٥٠٤)، و«أسد الغابة» (٢/٢٣٩-٢٤٠)، و«تهذيب الكمال» (١/٤٣٠)، و«تهذيب الأسماء» (١/١٩٢)، و«الإصابة» (١/٥٢٢)، و«التهذيب» (٣/٢٩٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/٣٦).

(٣) «طبقات ابن سعد» (٤/٣٠٨)، و«طبقات خليفة» ص ١١١، و«المعارف» ص ١٤١ ومشاهير «علماء الأمصار» ص ٢٠، و«مستدرک الحاكم» (٣/٥٢٦)، و«الاستيعاب» (٢/٦٣٩)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (١/١٩٠)، و«تاريخ ابن عساکر» (٧/٤٩٢-٤٩٤، ٥٠٢-٥٠٣)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٧/٥)، و«أسد الغابة» (٢/٤٢٣)، و«الإصابة» (٢/٦٧)، و«التهذيب» (٤/١٥١-١٥٢)، و«علوم الحديث» ص ٢٧١. و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥١).

(٤) في ز «وقد كان».

إليها في زمن عثمان ثم تحول إلى مرو فسكنها حتى مات في سنة ثلاث وستين^(١) وحينئذ فقد تأخر بعده أبو برزة نضلة بن عبيد الأسلمي لقول خليفة: إنه مات^(٢) بعد سنة أربع وستين وحقق شيخنا أنه كان حيا في سنة [خمس وستين وكان بخراسان فمات بها، قال الخطيب: إنه شهد مع علي قتال الخوارج بالنهروان وغزا بعد ذلك خراسان فمات بها وكذا جزم خليفة والواقدي وابن سعد بأنه مات بها، لكن قال أبو علي محمد بن علي بن حمزة المروزي: قيل: إنه مات بنيسابور، وقيل: بالبصرة، وقيل: بمفازة بين سجستان وهراة حكاة الحاكم في تاريخ ١٤٢/٤ نيسابور^(٣)، وبالرخج وهي بضم الراء ثم خاء معجمة ساكنة/ ثم جيم من أعمال سجستان العداء بوزن العطار ابن خالد بن هوذة العامري، قال شيخنا: وكأنه عمر فإن^(٤) عند أحمد أنه عاش إلى زمن خروج يزيد بن المهلب، وكان ذلك في سنة إحدى أو اثنتين ومائة، وقال: إنه فيما ذكره ابن سعد وفد على النبي ﷺ فأقطعه مياها كانت لبني عامر يقال لها الرخيخ بخائين معجمتين، مصغر فكان ينزل بها^(٥). ومما ليس في الجزء أيضا أن آخر من مات بأصبهان منهم^(٦) النابغة الجعدي،

(١) وقيل مات (٦٢هـ) وقواه الذهبي، انظر «طبقات ابن سعد» (٢٤٢/٤)، (٣٦٥/٧)، و«طبقات خليفة» ص ١٠٩، ٣٢٢، و«التاريخ الكبير» (١٤١/٢/١)، و«التاريخ الصغير» للبخاري ص ٧٢ و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٦٠، و«المعجم الكبير» (٣/٢)، و«الجرح والتعديل» (١/١/١/١)، (٤٢٤)، و«أسد الغابة» (٢٠٩/١)، و«الإصابة» (١٤٦/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٧٠/٢)، و«المعارف» ص ١٣٠، و«التقيد والإيضاح» ص ٢٧٣، و«فتح المغيـث» للعراقي (٥١/٤). و«تلقيح فهوم أهل الآثر» ص ٢٢٨.

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) «طبقات ابن سعد» (٧/٤) (٢٩٩) (٣٦٦/٩)، و«طبقات خليفة» ص ١٠٩، ٣٢٢، و«التاريخ الصغير» ص ٦٧، و«الجرح والتعديل» (٣٥٥/٢/١)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٥٣٤)، و«تاريخ ابن عساكر» (٥٧٤-٥٧٦-٥٨٠)، و«الاستيعاب» (١٤٩٥/٤)، و«الإصابة» (٣/٥٥٧-٥٥٦)، و«التهديب» (١٠/٤٤٦-٤٤٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/٤٣)، و«المعارف» ص ١٤٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (٥١/٤)، و«التقيد والإيضاح» ص ٢٧٣ و«تاريخ بغداد» (١٨٢/١).

(٤) في هـ «كان».

(٥) «طبقات ابن سعد» (٧/٥١) و«مسند أحمد» (٥/٣٠)، و«التهديب» (٧/١٦٣-١٦٤)، و«الإصابة» (٢/٤٦٦)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٥٢)، و«التقيد والإيضاح» ص ٢٧٣.

(٦) في هـ «منهم بأصبهان».

فقد ذكر وفاته بها أبو الشيخ في طبقات الأصبهانين، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان^(١) بعد أن عمر طويلا، وكان معاوية سيره إليها^(٢) وبالطائف عبد الله بن عباس وقد زرته^(٣)، ومما لم يذكره المؤلف أيضا آخر من مات بسمرقند قثم ابن العباس شهيدا، وهذا على الصحيح، وقيل: بل بمرور^(٤) وبواسط لبي بلام وموحدة، مصغر، ابن لبا بموحدة خفيفة وزن عصى على المعتمد فيهما كما سيأتي وكان يكون بها، قاله أبو بكر الجعابي^(٥) في تاريخ الطالبيين^(٦).

وقد جمع الصغاني اللغوي جزءا فيمن عرف أمكنة وفاته من الصحابة سماه/ «در ١٤٣/٤ السحابة» وهو عندي بخطه واختصره خطيب داريا^(٧)، وفيهما فوائد مع احتياجهما إلى تنقيب.

ومما يشبه ما تقدم أن آخر من مات من البدرين بقيد الأنصار أبو أسيد مالك بن ربيعة الساعدي فيما قاله: المدايني وأبو زكريا بن منده أو أبو اليسر كعب بن عمرو^(٨)، فيما قاله: ابن إسحاق ثم ابن الجوزي، وآخرهم بقيد المهاجرين سعد ابن أبي وقاص، وهو أيضا آخر العشرة موتا، وآخر من شهد بيعة الرضوان موتا على ماتقدم عبد الله بن أبي أوفى، وآخر من صلى للقبليتين موتا^(٩) على ما تقدم أيضا عبد الله بن بسر، وآخر من شهد العقبة موتا فيما قاله ابن الجوزي جابر:

(١) سقطت كلمة «أصبهان» من ز.

(٢) «الاستيعاب» (١٥١٥/٤)، و«أسد الغابة» (٢٩١/٥)، و«الإصابة» (٣/٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠)،

و«فتح المغيث» للعراقي (٥٢/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٣ و«تاريخ أصبهان» (٧٣/١).

(٣) «فتح المغيث» للعراقي (٥٢/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٤.

(٤) «التاريخ الصغير» ص ٧٣ و«طبقات ابن سعد» (٣٦٧/٧)، و«طبقات خليفة» ص ٢٣٠،

و«الاستيعاب» (١٣٠٤/٣) و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٠، و«تهذيب الكمال» (٢/١١٢٤)،

و«سير أعلام النبلاء» (٣/٤٤٢)، و«تهذيب الأسماء» (١/٥٩/٢)، و«الإصابة» (٣/٢٢٧)،

و«التهذيب» (٨/٣٦٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٤.

(٥) في ز «أبو بكر ابن الجعابي».

(٦) في و ز «الطالبين».

(٧) في ز «ابن خطيب داريا».

(٨) «مستدرك الحاكم» (٣/٥١٦)، و«الاستيعاب» (٣/١٣٥٢)، (٤/١٥٩٨)، و«تهذيب الكمال» (٣/

١٢٩٩)، و«الإصابة» (٣/٣٤٤)، و«التهذيب» (١٠/٦).

(٩) سقطت كلمة «موتا» من ز.

وآخر موالي النبي ﷺ موتا سفينة، وآخر أزواجه ﷺ موتا ميمونة فيما قاله: الواقدي وغيره، وقيل: أم سلمة كما رواه يونس عن ابن شهاب. قال شيخنا: وهو الصحيح، وفي صحيح مسلم ما يقويه، وأغرب ابن حزم فزعم أن صفة آخر الزوجات موتا، وقال وغيره: سنة خمسين، وقيل: سنة اثنتين وخمسين، وقيل: سنة خمس عشرة^(١).

معرفة التابعين

- ٨١٧- والتابع: اللاقي لمن قد صحبنا وللخطيب حده: أن يضحبا
 ٨١٨- وهم طباق. قيل: خمس عشرة
 ٨١٩- وقيس الفرزد بهذا الوصف ١٤٤/٤
 ٨٢٠- وقول من عد سعيدا فغلط
 ٨٢١- لكئه الأفضل عند أحمدا
 ٨٢٢- وفضل الحسن أهل البصرة
 ٨٢٣- وفي نساء التابعين الأبداء
 ٨٢٤- وفي الكبار الفقهاء السبعة
 ٨٢٥- ثم سليمان عبيد الله
 ٨٢٦- إما أبو سلمة أو سالم
 ٨٢٧- المذركون جاهلية فسّم
 ٨٢٨- وقد يعد في طباق التابع
 ٨٢٩- الحمل عنهم كأبي الزناد
 ٨٣٠- وقد يعد تابعيا صاحب
 (معرفة التابعين) وهو كالذي قبله أصله عظيم في معرفة المرسل والمتصل،

(١) «صحيح مسلم» (٢٢٠٨-٢٢٠٩)، و«الإصابة» (٤/٤٦٠)، و«مستدرک الحاكم» (٤/٣٠)، و«جوامع السيرة» ص ٣٤ - قلت: نقل هذا ابن حزم عن عطاء وقال وهذا وهم، نعم ذكر ابن حزم زينب هي آخر نساؤه موتا، - و«تلقیح فهوم أهل الأثر» ص ٢٢٨-٢٢٩.

ولذا قال الحاكم: ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق بين التابعين، وأتباعهم^(١)، ومن مظانهم المذكورون^(٢) فيها على التوالي الطبقات لمسلم، ولابن سعد، ولخليفة بن خياط، وأبي بكر بن البرقي^(٣)، وأبي الحسن بن سميع، بل أفردهم أبو حاتم الرازي، وأبو القاسم بن منده بالتأليف وغيرها، وكان يمكن حصرهم في عدد تقريبي بالنظر لما في كتب الرجال وإن كان قليل الجدوى. /

١٤٥/٤

[تعريف التابعي] (و) فيه مسائل الأولى في تعريفه ف (-التابع) ويقال له: التابعي أيضا، وكذا التابع، ويجمع عليه أيضا، وكذا على أتباع، هو (اللاقي لمن قد صحبا) النبي ﷺ واحدا فأكثر، سواء كانت الرؤية من الصحابي نفسه، حيث كان التابعي أعمى^(٤) أو بالعكس، أو كانا جميعا كذلك، لصدق أنهما تلاقيا، وسواء كان مميزا أم لا، سمع منه أم لا، لعد مسلم ثم ابن حبان ثم عبد الغني بن سعيد فيهم الأعمش، مع قول الترمذي: إنه لم يسمع من أحد من الصحابة^(٥)، وعبد الغني جرير بن حازم لكونه رأى أنسا^(٦)، وموسى بن أبي عائشة مع اقتصار البخاري، وابن حبان فيه على رؤية عمرو بن حريث^(٧)، ويحيى بن أبي كثير مع قول أبي حاتم: إنه لم يدرك أحدا من الصحابة إلا أنسا رآه رؤية^(٨). وهذا مصير

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ٥١ .

(٢) في ز «المذكورين» .

(٣) في ز «أبو بكر البرقي» .

(٤) سقطت كلمة «أعمى» من ز .

(٥) «سنن الترمذي» (٢٢/١)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١١١ و«الثقات» لابن حبان (٣٠٢/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٤، و«فتح المغيث» للعراقي (٥٢/٤)، و«الطبقات» لمسلم (١٥/١) ب) كما في «هامش الإرشاد» (٤٩٧/٢) .

(٦) قال الذهبي في «السير» (٩٩/٧): ورأيت غير واحد يعد جريرا في صغار التابعين، حدثنا على أنه سمع من أبي الطفيل خاتمة الصحابة .

(٧) «التاريخ الكبير» (٢٨٩/١)، و«الثقات» لابن حبان (٤٠٤/٥)، ولكن قال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» ص ١٠٥ سمع عمرو بن حريث، وأدخل بذلك في طبقات التابعين، وانظر أيضا «التقييد والإيضاح» ص ٢٧٤-٢٧٥، و«فتح المغيث» للعراقي (٥٣/٤) .

(٨) «جامع التحصيل» ص ٣٦٩، و«التقييد الإيضاح» ص ٢٧٥، و«فتح المغيث» للعراقي (٥٣/٤) .

منهم إلى الاكتفاء بالرؤية، إذ رؤية الصالحين بلا شك لها أثر عظيم فكيف [١] بالصحابة منهم كما قيل بمثله في الصحابي مما أسلفته في أول معرفة الصحابة [ولكن قيده (٢) ابن حبان بكونه حين رؤيته إياه في سن من يحفظ عنه كما صرح بذلك في ترجمة خلف بن خليفة الذي قال البخاري فيه يقال: إنه مات في سنة ١٤٦/٤ إحدى وثمانين ومائة (٣) وهو ابن مائة سنة و] سنة، وبذلك جزم/ ابن حبان، وقال فيه غيرهما: إنه آخر التابعين موتاً (٤)، حيث ذكره في أتباع التابعين، وساق بسنده إليه، قال: كنت في حجر أبي إذ مر رجل على بغل أو بغلة فقيل: هذا عمرو بن حريث صاحب النبي ﷺ، فقال: لم ندخل خلفاً في التابعين وإن كانت له رؤية من الصحابة لأنه رأى عمرو بن حريث وهو صبي صغير لم يحفظ (٥) عنه شيئاً، يعني: فإن عمراً توفي كما قال البخاري وغيره في سنة خمس وثمانين، وأدخلنا الأعمش فيهم مع أنه إنما رأى أيضاً (٦) فقط لكونه حين رؤيته لأنس وهو بواسط يخطب كان بالغاً يعقل بحيث حفظ منه خطبته بل حفظ عنه حين رآه (٧) بمكة وهو يصلي عند المقام أحرفاً معدودة حكاها، إذ ليس حكم البالغ (٨) إذا رأى وحفظ كحكم غير البالغ إذا رأى ولم يحفظ (٩) - انتهى.

(١) العبارة في هـ هنا هكذا «كالصحابي» ولذا قال بعضهم: رؤية الصالحين بلا شك لها أثر عظيم وكيف برؤية سيد الصالحين فإذا رآه مسلم لحظة دل ذلك على الاستقامة، لأنه بإسلامه متهيء للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم أشرق عليه يظهر أثره في قلبه وعلى جسده.

(٢) سقطت كلمة «قيده» من ز.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٤) في هامش الأصل «وكذا قال البلقيني، وقال: أولهم موتاً أبو زيد معمر بن زيد، قتل بخراسان سنة (٣٠هـ).

(٥) في ز «لم يحظ».

(٦) في ز «أنسا».

(٧) زاد في ز و هـ «أيضاً».

(٨) في ز «حكم غير البالغ».

(٩) «التاريخ الكبير» (١٩٤/١/٢)، (٣٠٥/٢/٣)، و«التاريخ الصغير» ص ٩١، ٢٠٠ و«طبقات ابن

سعد» (٢٣/٦)، و«الاستيعاب» (١١٧٢/٣)، و«الإصابة» (٥٣١/٢)، و«تهذيب» (١٨/٨)،

و«مشاهير علماء الأمصار» ١٧٥، و«الثقات» لابن حبان (٢٧٠/٦)، و«تهذيب» (٣/٣)، ١٥١،

١٥٢، و«تاريخ بغداد» (٣٢٠/٨)، و«الكامل» لابن عدي» (٩٣٢/٣)، و«تهذيب الكمال» (١-

٣٧٥)، و«طبقات خليفة» ص ١٧٠، ٣٢٦، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٦، و«فتح المغيـث

للعرافي» (٥٣/٤).

وبه ظهر أن ما نقل عن شيخنا من احتمال أن يكون ابن حبان إنما عد خلفا في أتباع التابعين لما قيل إنه إنما رأى جعفر بن عمرو بن حريث لا عمرا نفسه وإن هذا القول ترجح عنده، وليس بجيد.

ثم إن إطلاق اللقي يشمل أيضا من لم يكن حينئذ مسلما ثم أسلم بعد ذلك، وجنح إليه شيخنا فيما نقل^(١) عنه، ولا ينافيه قول ابن كثير: إن في كلام الحاكم ما يقتضي عدم الاكتفاء باللقاء، وأنه لا بد من الرواية وإن لم يصحبه^(٢) إذ الرواية/ لا ١٤٧/٤ يشترط^(٣) لتحملها الإسلام على أن ما نسبه للحاكم فيه نظر، فقد قال الحاكم: وطبقة تعد في التابعين، ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة يعني: اكتفاء فيهم بالرؤية. ثم إن ظاهر كلام ابن كثير عدم انفراد الحاكم بما فهمه عنه فإنه قال: فلم يكتفوا بمجرد رؤيته^(٤) الصحابي كما اكتفوا في إطلاق اسم الصحابي على من رآه عَلَيْهِ السَّلَامُ لشرف رؤيته وعظمتها^(٥)، وهذا محتمل لاشتراطه مع الرؤية كونه في سن من يحفظ كما لا بن حبان أو الرواية صريحا، وعلى كل حال فهو قول آخر^(٦).

(و) كذا (للخطيب) أيضا التابعي (حده أن يصحبا) الصحابي، ولكن الأول أصح، وعليه كما قال المصنف: عمل الأكثرين، وقال شيخنا: إنه المختار، وقال النووي: إنه الأظهر، وسبقه لترجيحه ابن الصلاح فقال: والاكْتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي نظرا إلى مطلق اللفظ فيهما أي في الصحابي والتابعي، وإذا اكتفي به في الصحابي فهنا أولى، وفيه نظر، فاللغة والاصطلاح في الصحابي كما تقدم متفقان، وكأنه نظر إلى أنه لا يطلق عرفا على الرؤية المجردة بخلافه في التابع، فالعرف واللغة فيه متقاربان، هذا مع أن الخطيب عد منصور بن المعتمر في التابعين مع كونه لم يسمع من أحد من الصحابة، وقول الخطيب له: من الصحابة ابن أبي أوفى، يريد في الرؤية^(٧) لا في السماع والصحبة، واحتمال

(١) سقطت كلمة «نقل» من ز.

(٢) في ز «لم تصحبه».

(٣) في ز «لا تشترط».

(٤) في هـ «رؤية».

(٥) في ز «عظمتها».

(٦) «معرفة علوم الحديث» ص ٥٧ و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩١.

(٧) في هـ «الرواية».

كون الخطيب يرى سماعه منه بعيد، لا سيما وقد قال المصنف: لم أر من ذكره في التابعين، وقال النووي في شرح مسلم: إنه ليس بتابعي ولكنه من أتباع التابعين^(١)، ثم إنه قد يستأنس للأول بقوله عليه السلام «طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن رأى من رأني»^(٢) حيث اكتفى فيهما/ بمجرد الرؤية، وإذ قد بان تعريفه فمطلقه ينصرف إليه، وإن قال ابن الصلاح: إنه مقيد بالتابع بإحسان.

[مراتب التابعين] الثانية في تفاوتهم بأن فيهم القديم الملاقي لقدماء المهاجرين، أو المدرك للزمن النبوي أو للجاهلية، والمختص بمزيد الفضيلة عن سائرهم، وبالعدالة، وبرواية الصحابة عنهم، والمتصدي للفتوى وأن اشتركوا في الاسم. (وهم) لتفاوتهم (طباق) قيل: ثلاث كما في الطبقات لمسلم وابن سعد^(٣)، وربما بلغ بها أربعا (وقيل) كما للحاكم في علوم الحديث (خمس عشرة) بكسر الشين المعجمة كما كتبه الناظم بخطه^(٤) مشيا على لغة تميم ليكون متغيرا^(٥) مع آخر البيت^(٦)، ولم يفصل الحاكم الطباق كلها، نعم أشعر تصرفه بأن كل من لقي من تقدم كان من الطبقة الأولى ثم هكذا إلى آخرها بحيث يكون آخرها سليمان بن نافع إن صح أن والده من الصحابة وزياد بن طارق الراوي عن زهير بن صرد^(٧)، ونحوهما كخلف بن خليفة المتوفى كما سلف قريبا في سنة إحدى وثمانين ومائة^(٨) وأنه آخر التابعين موتا^(٩)، وحينئذ (فأولهم رواة كل العشرة) المشهود لهم

(١) «الكفاية» ص ٢٢، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٤، ٢٧٧، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥٢-٥٣)، و«علوم الحديث» ص ٢٧١-٢٧٢، و«التقريب» له ص ٣٥، و«النزهة» ص ١٠٢ و«شرح مسلم» للنووي (١/٥٣).

(٢) أخرجه الحاكم في «مستدرکه» (٤/٨٦)، وأشار إلى صحته و حسنه الألباني بالمتابعة، «الأحاديث الصحيحة» (٣/٢٥٣-٢٥٤)، و«صحيح الجامع الصغير» (٤/١٣)، و«مجمع الزوائد» (١/٢٠)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥٣).

(٣) في هـ «ابن سعيد» وهو خطأ.

(٤) سقطت كلمة «خطه» من ز و هـ.

(٥) في ز «متغيرا».

(٦) زاد في ز هنا «لفظا هي كتغيرهما معنى بالنظر للعدد والأشخاص».

(٧) في هـ «زهير بن مردوح» وهو تحريف.

(٨) في هـ «مائتين».

(٩) سقطت كلمة «موتا» من هـ.

بالجنة، الذين سمعوا منهم^(١) (وقيس) هو ابن أبي حازم (الفرد) منهم (بهذا الوصف) أي: روايته عن كلهم، كما نص عليه عبد الرحمن بن يوسف بن خراش^(٢)، وعبارته: وهو كوفي جليل، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة غيره، وكذا قال ابن حبان في ثقاته: روى عن العشرة، / (وقيل) كما لأبي داود ١٤٩/٤ مما قاله الأجرى عنه ويعقوب بن شيبه: إنه (لم يسمع من ابن عوف) عبد الرحمن أحدهم^(٣).

(و) أما (قول من عد) مع قيس فيمن سمع العشرة (سعيدا) هو ابن المسيب، وهو الحاكم في النوع الثامن والرابع عشر معا من علومه، بل وعد في ثاني الموضوعين غيره (فغلط) صريح، لأن سعيدا إنما ولد باتفاق في خلافة عمر. فكيف يسمع من أبي بكر، والحاكم نفسه معترف بذلك حيث قال: أدرك عمر فمن بعده من العشرة - انتهى، بل سماعه من عمر مختلف فيه ولكن ممن جزم بسماعه منه، الإمام أحمد، وأيده شيخنا برواية صحيحة لا مطعن فيها مصرحة بسماع سعيد منه، وكذا في الصحيح سماعه من عثمان وعلي الاختلاف في الإهلال بالحج والعمرة، وإهلال علي بهما، وكذا جاء عنه قوله: أنا أصلحت بينهما. وأثبت بعضهم سماعه من سعد بن أبي وقاص. وبالجملة فلم يسمع من أكثر العشرة (بل قيل) إنه (لم يسمع سوى) أي: غير (سعد) وهو ابن أبي وقاص (فقط) وكان مستنده قول قتادة الذي رواه مسلم في^(٤) مقدمه صحيحة من رواية همام، قال: دخل أبو داود الأعمى على قتادة فلما قام قالوا: إن هذا يزعم أنه لقي

(١) طبقات مسلم (٦/ب و ٧/الف و ١٠/ب) كما في هامش «الإرشاد» (٤٩٧/٢)، و«علوم الحديث» ص ٢٧٢، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٥٣-٥٤)، و«التدريب» (٢/٢٣٥)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٥٢-٥٧.

(٢) في ز «حراس».

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٧٢-٢٧٣ و«الثقات» لابن حبان (٥/٣٠٧)، و«سؤالات الأجرى أبا داود السجستاني» ص ١١٣-١١٤، و«تاريخ بغداد» (١٢/٤٥٤)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٤/٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٢/١٣٢)، و«تهذيب الأسماء» (١/٦١)، و«الاستيعاب» (٣/١٢٨٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/١٩٩-٢٠٠)، و«التهذيب» (٨/٣٨٧-٣٨٨).

(٤) سقطت كلمة «في» من الأصل.

ثمانية عشر^(١) بدريا، فقال قتادة: هذا كان سائلا قبل الجارف لا يعرض في شيء من هذا ولا يتكلم فيه، فو الله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهة، ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدري مشافهة إلا عن سعد بن مالك، هو ابن أبي وقاص. ولكن قد علمت بطلانه، والمثبت مقدم على النافي، لا سيما وليست العبارة صريحة في النفي (لكنه) أي: سعيدا (الأفضل) من سائر التابعين (عند أحدا) كما سمعه منه عثمان الحارثي، وكذا قال ابن المديني: هو عندي أجل التابعين، لا أعلم فيهم أوسع علما منه/ وقال أبو حاتم الرازي: ليس في التابعين أنبل منه، وقال سليمان بن موسى: أفقه التابعين، وقال ابن حبان: سيد التابعين، وعنه أيضا كان من سادات التابعين فقها ودينا وورعا وعبادة وفضلا، أفقه أهل الحجاز وأعبر الناس للرؤيا، ما نودي بالصلاة من أربعين سنة إلا وهو في المسجد، ونحوه قول ميمون بن مهران: قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهل المدينة فدفعت إليه، وفي رواية لأبي طالب عن أحمد: ومن مثله؟ (وعنه) أي عن أحمد قول آخر أن الأفضل^(٢) (قيس) هو ابن أبي حازم (وسواه) وهو أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل، ومسروق بن الأجدع (وردا) ولكنه جعلهم على حد سواء ولفظه: أفضل التابعين قيس وأبو عثمان ومسروق، وهؤلاء كانوا فاضلين ومن عليـة التابعين، وفي لفظ آخر: لا أعلم^(٣) في التابعين مثل أبي عثمان وقيس^(٤).

(وفضل الحسن) البصري (أهل البصرة) بفتح الموحدة على المشهور كما تقدم

(١) في ز «عشرة».

(٢) راجع لذلك «معرفة علوم الحديث» ص ٢٢-٥٣، و«مقدمة مسلم» (١/٢١-٢٢)، و«طبقات ابن سعد» (٥/١١٩-١٢٠، ١٢٢، ١٤٣)، و«الجرح والتعديل» (٢/٦١)، و«الحلية» (٢/١٦٢-١٦٣)، و«الثقات» لابن حبان (٤/٢٧٣-٢٧٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٦٣، و«المعارف» ص ١٩٤، و«المعرفة والتاريخ» (١/٤٦٨)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم ص ٢٦-٢٧، و«تهذيب الأسماء» (١/٢٠)، و«تهذيب الكمال» (١/٥٠٤-٥٠٥)، و«التهذيب» (٤/٨٥-٨٨)، و«علوم الحديث» ص ٢٧٤، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٥٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٣) في ز «أعلم» بإسقاط «لا».

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٧، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٠٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/١١)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٥٤).

قبيل المرسل فيما قاله أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي، والمراد غالبهم وإلا فسيأتي قريبا عن إياس بن معاوية البصري قاضيها أنه فضل عليه حفصة ابنة سيرين (و) فضل (القرني) بفتح القاف والراء ثم نون وياء نسبة ساكنة (أويسا أهل الكوفة)^(١) فيما قاله ابن خفيف أيضا، وكلام ابن كثير يقتضي أن جمهورهم فضل علقمة والأسود النخعيين وفضل سعيد بن المسيب أهل المدينة فيما قاله ابن خفيف أيضا، وعطاء ابن أبي رباح بعض أهل مكة، وكل اجتهد فجزم بما ظنه، واستحسن/ ابن الصلاح حكاية ابن خفيف في التفضيل، و صوب المصنف ١٥١/٤ القائلين بأويس بحديث عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن خير التابعين رجل يقال له: أويس. قال: فهذا الحديث قاطع للنزاع وتفضيل أحمد لا بن المسيب لعله أراد الأفضلية في العلم لا الخيرية، فقد فرق بينهما بعض شيوخ الخطابي فيما حكاه الخطابي عنه، يعني: كما قدمته في الصحابة، وبهذا جزم النووي في شرح مسلم فقال: مرادهم أن سعيدا أفضل في العلوم الشرعية كالتفسير والحديث والفقه ونحوها لا في الخيرية عند الله^(٢).

وأما قول المصنف: لعل أحمد لم يبلغه الحديث أو لم يصح عنده فلا يحسن فإنه قد أخرجه في مسنده من الطريق التي أخرجه مسلم منها بلفظ «إن خير التابعين رجل يقال له: أويس» لكن قد أخرجه في المسند أيضا بلفظ «إن من خير التابعين» فقال ثنا أبو نعيم ثنا شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: نادى رجل من أهل الشام يوم صفين: أفيكم أويس القرني؟ قالوا: نعم، قال سمعت رسول الله ﷺ وذكره، وكذا رواه جماعة عن شريك فزال الحصر^(٣).

فهذه أقوالهم في أفضل الرجال من التابعين، وليس الخوض في ذلك بممتنع

(١) زاد في ز «بالنقل».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٧٤، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٠٤)، و«تهذيب الأسماء» (١/١/٢٢١)، و«شرح مسلم» للنووي (١٦/٩٥)، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩٤، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٨٣، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥٤-٥٥)، و«المنهل الروي» ص ١١٤-١١٥.

(٣) «صحيح مسلم» (٣/١٩٦٨)، و«مسند أحمد» (١/٣٨، ٣/٤٨٠)، و«تاريخ ابن عساکر» (٣/١٩٥)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥٥)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٨٣.

لانضباط التابعين كالحكم لإسناد معين بالنظر لصاحبي خاص ولكتاب معين بالأصحية، وقول ابن الصلاح في أفراد العلم: الحق أن هذا يعني: قولهم ليس في الرواة من يسمى كذا سوى فلان فيصعب الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض، فإنه حصر في باب واسع الانتشار^(١)، قد يشير إلى المنع من ذلك بخصوصه كالحكم لسند معين بأنه^(٢) أصح أسانيد الدنيا لا تساعه وانتشاره ١٥٢/٤ كما تقرر في بابه من أول الكتاب. /

(وفي نساء التابعين الأبداء) أي: أبدأهن بمعنى: أولهن في الفضل (حفصة) ابنة سيرين، لما رواه أبو بكر بن أبي داود بسنده إلى هشام بن حسان عن إياس ابن معاوية قال: ما أدركت أحدا أفضله يعني: عليها، فقليل له: ولا الحسن وابن سيرين؟ فقال: أما أنا فما أفضل^(٣) عليها أحدا، وكذا قال أبو بكر بن أبي داود نفسه لكن قرن معها غيرها فإنه قال: سيدتا التابعين من النساء حفصة (مع) بإسكان العين (عمرة) ابنة عبد الرحمن (وأم الدرداء) بالقصر يعني: الصغرى واسمها هجيمة أو جهيمة لا الكبرى، فتلك صحابية واسمها خيرة^(٤)، وقد صنف سعيد بن أسد بن موسى وغيره في فضائل التابعين، وكتاب سعيد في مجلدين، ولم يتعرض ابن الصلاح وأتباعه لحكمهم في العدالة وغيرها، وقد اختلف في ذلك فذهب بعضهم إلى القول بها في جميعهم وإن تفاوتت مراتبهم في الفضيلة متمسكا بحديث «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» والجمهور على خلافه فيمن بعد الصحابة كما تقدم في المرسل، وأنه لا بد من التنصيص على عدالتهم كغيرهم قالوا: والحديث محمول في القرنين بعد الأول على الغالب والأكثرية لأنه قد وجد فيهما من وجدت فيه الصفات المذمومة، لكن بقلة في أولهما

(١) «علوم الحديث» ص ٢٩٣ .

(٢) في ز «فأن» .

(٣) في ز «فلا أفضل» .

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٧٥، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٠٤-٥٠٥)، و«التقريب» له ص ٣٥

و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩٤، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٥٥)، وسير «أعلام النبلاء»

(٤/٥٠٧)، و«التهذيب» (١٢/٤٠٩-٤١٠) .

بخلاف من بعده فإن ذلك كثير^(١) فيه واشتهر، وكان آخر من كان في أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاشيا وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رؤسها، وامتنح أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تغيرا شديدا، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن نسأل الله السلامة^(٢).

وبالجملة فخير الناس قرنا بعد الصحابة من شافه الصحابة وحفظ عنهم الدين والسنن أو لقيهم وقد أثنى الله عز وجل على التابعين بإحسان فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ ١٥٣/٤
 [التوبة: ١٠٠]. وكان في التابعين من روى عنه بعض الصحابة كرواية العبادلة الأربعة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار على ماسياتي^(٣) في الأكابر عن الأصاغر. [ذكر الفقهاء السبعة] (و) كذا كان (في الكبار) السادات من التابعين (الفقهاء السبعة) من أهل المدينة النبوية، الذين كانوا يصدرون عن آرائهم، وينتهي إلى قولهم وإفئتهم ممن عرف بالفقه والصلاح، والفضل والفلاح، قال ابن المبارك: وكانوا إذا جاءتهم المسألة دخلوا فيها جميعا فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى ترفع إليهم فينظرون فيها فيصدرون^(٤) - انتهى، والفقهاء وإن كانوا بكثرة في التابعين فعند إطلاق هذا الوصف مع قيد العدد المعين لا ينصرف إلا إلى هؤلاء كما قلنا، في العبادلة من الصحابة سواء، وهم (خارجة) بن زيد بن ثابت الأنصاري، قال مصعب الزبيري: كان هو وطلحة بن عبد الله بن عوف - يعني: قاضي المدينة - وابن أخي عبد الرحمن بن عوف يقسمان الموارث ويكتبان الوثائق، وينتهي الناس إلى قولهما^(٥) [٦] وكذا قال ابن أبي خيثمة وزاد: وأنهما

(١) في هـ «كثير».

(٢) راجع لذلك «فتح الباري» (٧/٦، ٧).

(٣) في ز «كما سيأتي».

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/٤٧١)، و«تاريخ ابن عساكر» (٧/٢٧).

(٥) «تاريخ ابن عساكر» (٥/٤٥)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٦٠، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٤٣٩).

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

كانا يستفتيان في زمانهما]، والثاني (القاسم) ابن محمد بن أبي بكر الصديق قال يحيى بن سعيد: ما أدركنا بالمدينة أحدا نفضله عليه، وعن أبي الزناد: ما رأيت أحدا أعلم بالسنة ولا أحد ذهنا منه، وفي صحيح البخاري: ثنا علي ثنا ابن عيينة ثنا عبد الرحمن بن القاسم - وكان أفضل أهل زمانه - أنه سمع أباه وكان أفضل أهل زمانه، فذكر شيئا، وعن مالك أنه كان من فقهاء هذه الأمة^(١). (ثم عروة) بن الزبير بن العوام الأسدي، قال ابن عيينة: كان أعلم الناس / بحديث عائشة ثلاثة - فبدأ به، وعنه نفسه قال: لقد رأيتني قبل موتها بأربع حجج أو خمس وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها إلا وقد وعيته^(٢).

(ثم سليمان) بن يسار الهلالي مولى ميمونة أو مكاتب أم سلمة فيما قيل، قال الحسن بن محمد بن الحنفية: إنه كان عندنا أفهم من ابن المسيب، وكان ابن المسيب يقول للسائل: اذهب إليه فإنه أعلم من بقي اليوم، وقال مالك: كان من علماء الناس بعد ابن المسيب^(٣). والخامس (عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال العجلي: كان أحد فقهاء المدينة، وكذا قال ابن عبد البر، كان أحد الفقهاء العشرة، ثم السبعة الذين تدور عليهم الفتوى وكان عالما فاضلا مقدما في الفقه شاعرا محسنا لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا هذا فيما علمت فقيه أشعر منه ولا شاعر أفقه منه^(٤)، والسادس (سعيد) بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي الماضي قريبا وأنه أفضل التابعين قال مكحول: طفت الأرض كلها في طلب العلم

(١) «التاريخ الكبير» (١٥٧/١/٤)، و«الجرح، والتعديل» (١١٨/٢/٣)، و«الحلية» (١٨٣/٢)، و«المعرفة والتاريخ» (٥٤٨/١)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٥٩، و«تهذيب الأسماء» (١/٢/٥٥)، و«وفيات الأعيان» (٢٥٩/٤)، و«صحيح البخاري» (٥٨٤-٥٨٥/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٥/٥).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣٩٦/١/٣)، و«تاريخ ابن عساكر» (٥٦٨/١١)، و«تهذيب الأسماء» (١/١/٢٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٢٤/٤)، و«التهذيب» (١٨٢/٧)، فيه البدؤ بعروة وأما في غيرها فبدأ بالقاسم، لعل المؤلف قلد شيخه ابن حجر في ذلك.

(٣) «طبقات ابن سعد» (١٧٤/٥)، و«التاريخ الكبير» (٤١/٢/٢)، و«المعرفة والتاريخ» (٥٤٩/١)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٦٠ - ٦١، و«سير أعلام النبلاء» (٤٤٦/٥).

(٤) «الفتاوى للعجلي» (١١٢/٢)، و«التمهيد» (٧/٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٧٦/٤)، و«التهذيب» (٢٤/٧).

فما لقيت أعلم منه، وقال قتادة: ما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه، وعن سعيد نفسه: ما بقي أحد أعلم بكل قضاء قضاءه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر مني، قال الراوي^(١): وأحسبه قال: وعثمان^(٢)، (والسابع ذو اشتباه) في تعيينه فهو (إما أبو سلمة) بالصرف للضرورة، ابن عبد الرحمن بن عوف كما عند أكثر علماء الحجاز حسبما قاله الحاكم، وقد قرنه الزهري بسعيد وعبيد الله وعروة فقال: وجدتهم بحورا، وقال: إن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ قال له: (وهو بمصر) لقد تركت رجلين من قومك، لا أعلم أكثر حديثا منهما عروة وأبا سلمة، وقيل لأبي سلمة: مَنْ أفضه من خلفت/ ببلادك فأشار إلى نفسه^(٣) (أو) هو (سالم) هو ابن عبد الله بن ١٥٥/٤ عمر بن خطاب كما لا ابن المبارك، وقال مالك: إنه كان من أفضل^(٤) زمانه، بل جاء عنه أيضا أنه لم يكن أحد في زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل والعيش منه، وقرنه ابن أبي الزناد بالقاسم وعلي ابن الحسين في كونهم فاقوا أهل المدينة علما وتقى وعبادة وورعا^(٥)، (أو ف) هو (أبو بكر) هو ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي كما لأبي الزناد إذ قال: أدركت من فقهاء المدينة وعلمائهم ومن يرتضى منهم، وينتهي إلى قولهم فذكره في السبعة، بل قال في مشيخة من نظرائهم: أهل فقه وفضل، وقال ابن سعد: وسألت الواقدي عن السبعة الذين كان^(٦) أبو الزناد يحدث عنهم فيقول: حدثني السبعة فقال: سعيد وذكرهم وأحدهم أبو بكر، وكان مكفوفًا، وهو الذي كان يقال له راهب قريش

(١) في ز «قال الرازي» وهو خطأ.

(٢) «طبقات ابن سعد» (١٢٠/٥)، و«التاريخ الكبير» (٥١١/١/٢)، و«المعرفة والتاريخ» (١/٤٦٨)، و«الجرح والتعديل» (٦٠/١/٢)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٥٧، و«تهذيب الأسماء» (٢٢٠/١/١).

(٣) «معرفة علوم الحديث» ص ٥٤، و«المعرفة والتاريخ» (١/٥٥٢، ٥٥٩)، و«طبقات ابن سعد» (٥/١٥٦)، و«تاريخ ابن عساکر» (٩/٤٨٢، ٤٨٤)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٦١ و«سير أعلام النبلاء» (٤/٢٨٩).

(٤) زاد في ز «أهل».

(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/٥٥٦)، و«تاريخ ابن عساکر» (٧/٢٧، ٢٨، ٣١)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٦١، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٤٥٩-٤٦١)، و«التهذيب» (٣/٤٣٧).

(٦) في ز «كانوا».

لكثرة صلواته، وقال ابن خراش: وهو أحد أئمة المسلمين، وعنه أيضا أبو بكر وعمر وعكرمة وعبد الله، بنو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، أجلاء ثقات، يضرب بهم المثل، وكلهم من شيوخ الزهري إلا عمر^(١). (خلاف) أي: خلف^(٢) في السابع (قائم) يعني: قوي وجمعهما - أعني أبا سلمة وسالما - عوضا عن أبي بكر وعبيد الله، وزاد محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري بحيث صاروا ثمانية، الأستاذ أبو منصور البغدادي كما هو رأي لغيره أيضا، لكن في إدراج ابن حزم فيهم نظر، فإنه متقدم على هؤلاء بكثير إذ موتهم قريبا من سنة مائة وهو قتل يوم ١٥٦/٤ يوم الحرة سنة ثلاث/ وستين، وكان قتله سبب هزيمة أهل المدينة^(٣)، وبلغ بهم يحيى بن سعيد فيما رواه علي بن المدني عنه^(٤) كما للحاكم في علومه^(٥) اثني عشر نفسا، فذكر ممن سبق خارجة، والقاسم، وسعيدا، وأبا سلمة وسالما، ومن غيرهم حمزة، وزيدا، وعبيد الله، وبلالا بني عبد الله بن عمر، إخوة سالم، وإسماعيل بن زيد بن ثابت أخا خارجة، وأبان بن عثمان بن عفان، وقبيصة بن ذؤيب، وقرن غيرهم مع خارجة طلحة بن عبد الله^(٦) بن عوف كما تقدم قريبا، وقد نظم محمد بن يوسف بن الخضر ابن عبد الله الحلبي الحنفي المتوفى سنة أربع عشرة وستمائة (٦١٤هـ) السبعة المشهورين، واختار في السابع قول أبي الزناد فقال:

ألا كل من لا يقتدي بأئمة فقسمة ضيزى عن الحق خارجه
فخذهم عبيد الله عروة، قاسم سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجه

(١) «طبقات ابن سعد» (٢٠٨/٥)، و«القسم المتمم» له ص ٣١٩، و«المعرفة والتاريخ» (٥٥٩/١)، و«الحلية» (١٨٧/٢)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٨٤-١٨٥)، و«تهذيب الأسماء» (٢/١) / ١٩٤-١٩٥) و«سير أعلام النبلاء» (٤١٧/٤)، و«التهذيب» (٣/١٢)، و«علوم الحديث» ص ٢٧٤.

(٢) كلمة «أى خلف» ساقطة من ز.

(٣) «الثقات» لابن حبان (٣٤٧/٥)، و«أسد الغابة» (١٠٦-١٠٧)، و«الاستيعاب» (٣/١٣٧٥)، و«تهذيب الأسماء» (١/٨٩)، و«التهذيب» (٩/٣٧٠-٣٧١).

(٤) سقطت كلمة «عنه» من ز.

(٥) ص ٥٥، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٥٦).

(٦) في هـ «عبيد الله».

وكلهم من أبناء الصحابة إلا سليمان فأبوه يسار لا صحبة له. ومحمد بن أبي بكر وعبد الله بن عتبة وعبد الرحمن بن الحارث من صغارهم، ويقال: إنه ما كتبت أسمائهم ووضعت في شيء من الزاد أو القوت إلا بورك فيه وسلم من الآفة كالسوس وشبهه، بل ويقال: إنها أمان للحفظ في كل شيء^(١).

[تعريف المخضرم وعدده] (و) أما (المدركون جاهلية) قبل البعثة أو بعدها، صغارا كانوا أو كبارا، في حياة رسول الله ﷺ ممن لم يره بعد البعثة أو رآه لكن غير مسلم وأسلم في حياته أو بعده (فسم) هؤلاء (مخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين وفتح الراء كما عزاه أبو موسى المدني في آخر^(٢) ذيله للمحدثين، على أنه اسم مفعول، / وحكى بعض اللغويين فيها الكسر أيضا، وما حكاه الحاكم عن ١٥٧/٤ بعض أدباء مشايخه من أن اشتقاقه يعني: أخذه من كون أهل الجاهلية ممن أسلم ولم يهاجر، كانوا يخضرمون أذان الإبل أي: يقطعونها لتكون علامة لإسلامهم إن أغير عليهم أو حوربوا، محتمل هما، فللكسر من أجل أنهم خضرموا أذان الإبل. فسموا كما قال أبو موسى المدني مخضرمين يعني: بكسر الراء على الفاعلية، ومحتمل للفتح من أجل أنهم خضرموا أي: قطعوا عن نظرائهم، واقتصر ابن خلكان في الوفيات^(٣) على كسر الراء لكن من إهمال الخاء^(٤)، وأغرب في ذلك، ونصه: قد سمع مخضرم^(٥) بالخاء المهملة وبكسر الراء - انتهى. وخصهم ابن قتيبة بمن أدرك الإسلام في الكبر ثم أسلم بعد النبي ﷺ كجبير بن نفيير فإنه أسلم وهو بالغ في خلافة أبي بكر كما قاله أبو حسان الزيادي، وبعضهم بمن أسلم في حياته ﷺ، كزيد بن وهب، فإنه رحل إلى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق، وكذا وقع لقيس بن أبي حازم وأبي مسلم الخولاني وأبي عبد الله

(١) في هـ «إنها في كل شيء أمان للحفظ»، وزاد في ز «تزيل الصداع» راجع للأشعار «تهذيب الأسماء» (١/١/١٧٢)، و«الجواهر المضية» (٢/١٤٧-٤٢١)، وهامش «فتح المغيث» للعراقي (٤/

(٢) سقطت كلمة «آخر» من ز.

(٣) في ز «الوفيات».

(٤) في هـ «الخاء».

(٥) في ز «مخضرمًا».

الصنابحي، مات النبي ﷺ قبل قدومهم بليال، وأقرب من هؤلاء^(١) سويد بن غفلة، قدم حين نفضت الأيدي من دفنه ﷺ على الأصح، في آخرين.

وقال صاحب المحكم: رجل مخضرم إذا كان نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في الإسلام وشاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، فلم يشترط ففي الصحبة. ومقتضى هذا أن حكيم بن حزام وشبهه في ذلك مخضرم، ونحوه قول الجوهري المخضرم أيضًا الشاعر الذي أدرك الجاهلية والإسلام مثل لبيد، فإنه وإن كان مطلقاً فتمثيله بلبيد أحد الصحابة مقيد له [٢] مع احتمال موافقة الذي قبله]، وليس كذلك في الاصطلاح الموافق لمدلول الخضرمة، فقد قال صاحب المحكم ١٥٨/٤: مخضرم ناقص الحسب، وقيل: / هو^(٣) الذي ليس بكريم الحسب وقيل هو الدعي وقيل: هو الذي لا يعرف أبواه^(٤)، وقيل: من أبوه أبيض، وهو أسود، وقيل: هو الذي ولدته السراري، والخضرمة قطع إحدى الأذنين، وامرأة مخضرمة مختونة، ولحم مخضرم بفتح الراء لا يدرى من ذكر هو أو أنثى، وكذا قال في الصحاح: رجل مخضرم النسب أي دعي وناقعة مخضرمة أي: مخفوضة ولحم مخضرم إلى آخره، والشاهد في جملة ولحم مخضرم وكثير مما في المحكم إذ المخضرمون كذلك مترددون بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية، ونحوه قول العسكري في الدلائل: المخضرمة من^(٥) الإبل التي نتجت بين العراب والبخاتي، فقيل: رجل مخضرم إذا عاش في الجاهلية والإسلام قال: وهذا أعجب الأمرين إلي، وكأنه متردد بين أمرين هل هو من هذا أو من هذا، وهو كما قال البلقيني يقرب منه ما اشتهر في العرف من إطلاق هذا الاسم على من يشتغل بهذا الفن وهذا الفن، ولا يمعن في واحد منهما. قال: ويطلق المخضرم على من لم يحج، وسبقه عمرو بن بحر الجاحظ فقال في كتاب الحيوان: وقد علمنا أن قولهم مخضرم لمن لم يحج ضرورة^(٦)، ولمن أدرك

(١) في ز «هذا».

(٢) سقطت ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) كلمة «هو» ساقطة من ز.

(٤) في هـ «أبوه».

(٥) في ز وهـ «في».

(٦) في هـ «صدودة» ورد في هامش الأصل «أي نحو كلام المحكم».

الجاهلية والإسلام، وقال غيره: ويجوز أن يكون مأخوذاً من النقص لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة، لعدم وجود ما يصير به صحابياً، مع إدراكه ما يمكن به وجود ذلك، ومنه ناقص الحسب، ونحوه مما تقدم، وفي النهاية وأصل الخضرمة أن يجعل الشيء بين بين فإذا قطع بعض الأذن فهي بين الوافرة والناقصة، وقيل: هي المتوجة^(١) بين النجائب والعكاظيات، قال: وكان أهل الجاهلية يخضرمون نعمهم، فلما جاء الإسلام أمرهم النبي ﷺ أن يخضرموا من غير هذا^(٢) الموضع الذي يخضرم منه أهل الجاهلية، ومنه قيل لكل من أدرك الجاهلية/ والإسلام^(٣) ١٥٩/٤ مخضرم، لأنه أدرك الخضرمتين.

على أن في كلام ابن حبان في صحيحه ما قد يوافق قول صاحب المحكم ومن لعله وافقه من اللغويين، فإنه قال: الرجل إذا كان له في الكفر ستون سنة وفي الإسلام ستون يدعى مخضرمًا، ولكن لعله أراد ممن ليست له صحبة، لأنه ذكر ذلك عند أبي عمرو الشيباني، أو أراد أنه يسمى مخضرمًا لغة لا اصطلاحًا، ثم إن ظاهره التقيد بهذا السن المخصوص، وليس كذلك، بل مجرد إدراك الجاهلية ولو كان صغيرًا، كاف، ولكن ما المراد بالجاهلية أهي ما قبل البعثة أم لا، قال النووي في شرح مسلم عند قول مسلم: وهذا أبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ وهما ممن أدرك الجاهلية - أي: كانا رجلين قبل البعثة - ما نصه: - الجاهلية ما قبل بعثته ﷺ، سمو بذلك لكثرة جهالاتهم، وقيل: ذلك إدراك^(٤) قومه أو غيرهم على الكفر لكن قبل فتح مكة لزوال أمر الجاهلية حين خطب^(٥) ﷺ يوم الفتح وأبطل أمور الجاهلية إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة.

قلت: وصنيع مسلم وغيره^(٦) [يقتضي ما هو أعم من ذلك] لذكره المشار

(١) في هـ «المنوجة».

(٢) سقطت كلمة «هذا» من هـ.

(٣) في ز «الإسلام والجاهلية».

(٤) في ز «أدرك».

(٥) زاد في ز «النبي».

(٦) في ز مكان ما بين المعكوفتين «منطبق عليهما».

إليهما فيهم، وكذا يسير^(١) بن عمرو، وهو إنما ولد بعد زمن الهجرة وكان له عند موت النبي ﷺ دون عشر سنين فأدرك^(٢) بعض زمن الجاهلية في قومه، بل ذكر شيخنا تبعا لغيره في القسم الذي عقد لهم^(٣) من إصابته كل من له إدراك ما للزمن النبوي وهو ظاهر مع أنه لا يفصح غالبا بالوصف بذلك في الترجمة إلا لمن طال إدراكه ومن عداهم يقتصر على قوله له إدراك /.

وأما الحاكم^(٤) فجعل الذين ولدوا في الزمن النبوي ممن لم يسمع منه طبقة بعد المخضرمين، وذكر فيهم الصنابحي وعلقمة بن قيس، بل وأدرج فيهم من له رؤية وهو^(٥) صنيع منتقد، فمن له رؤية إما أن يذكر في الصحابة أو يكون طبقة أعلى من المخضرمين، والمخضرمون باتفاق من أهل العلم بالحديث ليسوا صحابة بل معدودون في كبار التابعين، وقد جعلهم الحاكم طبقة مستقلة من التابعين، سواء أعرف أن الواحد منهم كان مسلما في زمن النبي ﷺ كالنجاشي أم لا، لكن من كان منهم مؤمنا به في زمن الإسراء يأتي فيه ماقدمته في تعريف الصحابي عن شيخنا، وعد ابن عبد البر لهم في الصحابة لا لكونه يقول: إنهم صحابة كما نسبه إليه عياض وغيره، بل لكونه كما أفصح به في خطبة كتابه رام أن يكون كتابه به جامعا مستوعبا لأهل القرن الأول، ونحوه قول أبي حفص ابن شاهين معتذرا عن إخراجه ترجمة النجاشي: إنه صدق النبي ﷺ في حياته وغير ذلك، ولو كان من^(٦) هذا سبيله يدخل عنده في الصحابة ما احتاج إلى اعتذار، وكذا عد غير واحد من مصنفي الصحابة جماعة منهم لكون أمرهم على الاحتمال، حتى إن بعضهم يصرح بقوله لا أدري أله رؤية أم لا، وأحاديثهم عن النبي ﷺ مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث، وقد صرح ابن عبد البر نفسه بذلك في

(١) في هـ «يسر».

(٢) في هـ «فأدراك».

(٣) كلمة «لهم» في هـ بعد «إصابته».

(٤) في ز «الحكم» وهو خطأ.

(٥) كلمة «هو» ساقطة من ز.

(٦) زاد في هـ «كان».

التمهيد وغيره من كتبه، نعم لو حفظ عن النبي ﷺ في حال رؤيته له ثم أداه بعد إسلامه كان محكوما له بالاتصال كما قدمته في المرسل وهم كثيرون^(١).

(كسويد) بمهملة، مصغر، هو ابن غفلة بمعجمة وفاء مفتوحين (في أمم) / ١٦١/٤
 بلغ بهم مسلم بن الحجاج عشرين ومغلطاي أزيد من مائة، ومن طالع الإصابة
 لشيخنا وجد منهم كما قدمت خلقا، وأفردهم البرهان الحلبي الحافظ في جزء سماه
 تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال: إنه مخضرم^(٢)، ورأيت أن أسرد منهم جملة على
 الحروف أستوعب فيها من عند مسلم راقما له «م»: الأحنف بن قيس، بل يروى
 بسند لين أن النبي ﷺ دعا له، أسلم مولى عمر، الأسود بن هلال المحاربي «م»،
 الأسود بن يزيد النخعي «م»، أويس القرني أوسط البجلي، ثمامة بن حزم
 القشيري «م»، جبير بن نفيير الحضرمي «م»، حجر بن عنبس، خالد بن عمير
 العدوي «م»، الربيع بن ضبع بن وهب الفزاري الآتي في^(٣) المعمرين من الوفيات
 «م»، ربيعة بن زرارة أبو الحلال العتكي «م»، زيد بن وهب الجهني «م»، سعد بن
 إياس أبو عمرو الشيباني «م»، سويد بن غفلة «م»، شبيل^(٤) بن عوف الأحمسي
 «م»، شريح بن الحارث القاضي، شريح بن هانئ «م»، شقيق بن سلمة أبو وائل،
 عبد الله بن ثوب أبو مسلم^(٥) الخولاني، عبد الله بن عكيم^(٦)، عبد الرحمن بن
 عسيلة أبو عبد الله الصنابحي، عبد الرحمن بن غنم الأشعري أحد من تفقه به أهل
 دمشق، عبد الرحمن بن مل أبو عثمان النهدي «م»، عبد الرحمن بن يربوع،

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ٥٥-٥٧، و«علوم الحديث» ص ٢٧٣، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٠٠-٥٠٢)، و«شرح مسلم» له (١/١٣٩)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٧٩-٢٨٣، و«فتح المغيب»
 للعراقي (٤/٥٦-٥٨)، و«نزهة النظر» ص ١٠٣-١٠٤، و«التدريب» (٢/٣٣٨-٣٤٠)، و«تذكرة
 الطالب» ص ٧-١١، و«المحكم» (٥/٣٠٠)، و«الصحاح» (٥/١٩١٤)، و«القاموس» (٤/١٠٨)،
 و«النهاية» (٣/٤٣)، و«لسان العرب» (١٣/١٨٥)، و«وفيات الأعيان» (٢/٢١٣-٢١٤)،
 و«المعارف» ص ٢٤٩، و«الإصابة» (١/٦)، و«كتاب الحيوان» (١/٣٣٠-٣٣١).

(٢) ص ١٢-١٣.

(٣) في هـ «من».

(٤) في ز وه «شبل» وكلاهما صحيح كما في التقريب.

(٥) في ز «أبو سلمة».

(٦) في هـ «حكيم» وهو خطأ.

عبد خير بن يزيد الخيواني «م»، عبيدة السلماني، علقمة بن قيس، عمران بن ملحان أبو رجاء العطاردي «م»، عمرو بن عبد الله بن الأصم، عمرو بن ميمون الأودي^(١) «م»، غنيم ابن قيس «م»، قيس ابن أبي حازم، كعب الأحبار، مالك ابن عمير «م»، مرة بن شراحيل الطيب، مسروق بن الأجدع، مسعود بن خراش أخو رباعي «م»، المعروف بن سويد «م»، نفيـع أبو رافع الصائـغ «م»، يسير أو أسير ابن عمرو بن جابر «م»، أبو أمية الشعباني^(٢) /.

وذكر مسلم لمسعود بن خراش بناء على عدم صحبته كما ذهب إليه غيره وإلا فقد أثبتتها البخاري^(٣)، كما أدخل غيره في المنخصرمين جبير بن الحويرث وحابسا اليمامي وطارق بن شهاب الأحمسي وغيرهم ممن له رؤية أو صحبة بناء على عدم ثبوته عنده أو لعدم الاطلاع عليه، وهذه مسألة أخرى لها تعلق بكل من الصحابة والتابعين فلذا أخرجت عنهما^(٤).

(و) من فروعها أنه (قد يعد في الطباقي) التي يجعل كل طبقة منها للمشركين في السند كما سيأتي في طبقات الرواة (التابع) لبعض الصحابة (في تابعيهم) أي: تابعي التابعين (إذ يكون الشائع) الغالب عن ذاك التابعي (الحمل عنهم) أي: عن التابعين (كأبي الزناد) بكسر الزاء المعجمة المشددة ثم نون خفيفة، وآخره دال مهملة، عبد الله بن ذكوان، فإنه - كما قال خليفة بن خياط - قد لقي ابن عمر وأنسا وأبا أمامة بن سهل بن حنيف، ومع ذلك فعداده عند أكثر الناس في أتباع التابعين، نعم قال العجلي: تابعي ثقة، وذكره مسلم في الطبقة الثالثة من التابعين، وابن حبان في التابعين^(٥)، وكهشام بن عروة فإنه أدخل على ابن عمر فرآه ومسح

(١) في هامش الأصل «وهو الذي رأى الرجم في القروذ في الجاهلية».

(٢) وأما بالنسبة إلى الأسماء التي لم يذكرها مسلم فراجع المصادر السابقة لاسيما «التقييد والإيضاح» و«فتح المغيـث» للعراقي والتدريب وعلوم الحديث.

(٣) في «تاريخه الكبير» (٤٢١/١/٤).

(٤) في ز «عنها».

(٥) «الثقات» للعجلي (٢٧/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٦/٧)، إلا أنه عدّه من الرواة عن التابعين، و«معرفة علوم الحديث» ص ٥٧، و«علوم الحديث» ص ٢٧٥، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٨٥، و«فتح المغيـث» للعراقي (٥٨/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٤٦/٥)، و«التهذيب» (٢٠٤/٥)، و«تاريخ ابن عساکر» (١٨٤/٩، ١٨٨).

رأسه ودعا له، ورأى جابرا وسهل بن سعد وأنسا^(١) وروى عن عمه عبد الله بن الزبير^(٢)، وكموسى بن عقبة فإنه أدرك ابن عمر وسهل بن سعد وأنسا^(٣) وروى عن أم خالد ابنة خالد بن سعيد بن العاص، الصحابية، ومع ذلك فهما عندهم كما أشار إليه الحاكم في عداد أتباع التابعين^(٤)، وكعمرو بن شعيب فإنه قد سمع زينب ابنة أبي سلمة والربيع ابنة معوذ بن عفراء/ الصحابيتين مع عد غير واحد له في ١٦٣/٤ أتباع التابعين كأبي بكر النقاش وعبد الغني بن سعيد والدارقطني وأبي محمد عبد الرزاق الطبرسي^(٥) وغيرهم بحيث أدرجه ابن الصلاح في أمثلة رواية الأكاابر عن الأصاغر، فقال: وعمرو بن شعيب لم يكن من التابعين، وروى عنه أكثر من عشرين نفسا من التابعين^(٦). وهو متقد بما قررناه، وحاصل هذا أنه أخرج من التابعين من هو معدود فيهم (العكس جا) وهو عند أصحاب الطباق في التابعين من لم يصح سماعه بل ولا لقيه لأحد من الصحابة وهو من أتباع التابعين جزما حسبما أشار إليه الحاكم كإبراهيم بن سويد النخعي، وليس بابن يزيد الشهير، وكبكير ابن أبي السميظ المسمعي، وسعيد وواصل أبي حرة ابني عبد الرحمن البصري (وهو) أي: العكس الذي هو الإدخال في التابعين لمن ليس منهم كما زاده الناظم (ذو فساد) يعني: أشد من الذي قبله^(٧) وإلا فذاك أيضا خطأ ممن^(٧) صنعه.

(و) نحو الأول وهو الإخراج عن التابعين لمن هو منهم أنه (قد يعد) في الطباق

- (١) سقط ما بين المعكوفتين من ز.
- (٢) «التاريخ الكبير» (١٩٣-١٩٤/٢/٤)، و«التاريخ الصغير» ص ١٦٧، و«الثقات» لابن حبان (٥/٥٠٢)، و«تاريخ بغداد» (٣٧/١-٣٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/٣٤-٣٥).
- (٣) «التاريخ الكبير» (٢٩٢/١/٤)، و«الجرح والتعديل» (١٥٤/١/٤)، و«الثقات» لابن حبان (٥/٤٠٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/١١٤)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٥٧.
- (٤) في هامش الأصل «سمى شيخنا الطبرسي عبد الله في حاشية النكت على ابن الصلاح لشيخه المؤلف وهو سهو».
- (٥) «علوم الحديث» ص ٢٧٧، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٨٨-٢٨٩، و«فتح المغيب» للعراقي (٦/٦١)، و«التهديب» (٨/٥٠-٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٥).
- (٦) «معرفة علوم الحديث» ص ٥٧، و«علوم الحديث» ص ٢٧٥، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٥٨).
- (٧) في هـ «من».

أيضا (تابعيا صاحب) أي: بأن يذكر في التابعين بعض الصحابة (ك) نعمان وسويد (ابني مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة وآخره نون، المزني، فقد عددهما الحاكم غلطا في الآخرة من التابعين، وهما صحابيان معروفان من جملة المهاجرين كما سيأتي في نوع الإخوة والأخوات، قال ابن الصلاح: وعده لهما في التابعين من أعجب ذلك يعني: الأمثلة فيه، زاد الناظم (و) ك (من يقارب) التابعين في طبقتهم من أجل أن روايته أوجلها عن الصحابة، فقد عد مسلم وابن سعد في التابعين من طبقاتهما يوسف بن عبد الله بن السلام ومحمود بن لبيد، وابن سعد وحده محمود بن الربيع، وعكسه وهو عد بعض التابعين^(١) صحابيا ١٦٤/٤ كعبد الرحمان^(٢) بن غنم الأشعري فقد/ عدده محمد بن الربيع الجيزي فيمن دخل مصر من الصحابة فوهم فيما قاله المصنف وليس كذلك، وابن الربيع إنما نقله عن غيره فقال: أخبرني يحيى بن عثمان أن ابن لهيعة والليث قالا: له صحبة، وكذا حكاه ابن منده عن يحيى بن بكير عنهما وأثبتها أيضا البخاري وابن يونس وغيرهما، وأخرج أحمد وغيره من أحاديثه ما يدل - كما قال: شيخنا - لصحته، نعم لهم عبد الرحمن بن غنم الأشعري آخر تفقه به أهل دمشق فلعله الذي ظنه المؤلف، ومع ذلك فله إدراك بحيث عد في مخضرمين، قال فيه ابن حبان: زعموا أن له صحبة، وليس ذلك بصحيح عندي^(٣)، ولكن لذلك أمثلة كثيرة منها إبراهيم بن عبد الرحمن العذري راوي حديث «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» ذكره ابن منده وغيره في الصحابة وهو تابعي أرسل^(٤)، وكثيرا ما يقع ذلك

(١) في ز «المتأخرين».

(٢) في ز «كعبد الرحمن».

(٣) «معرفة علوم الحديث» ص ١٩١، و«علوم الحديث» ص ٢٧٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٥٩-٦٠)، و«طبقات ابن سعد» (٧/٤٤١)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/٣٠٩-٣١٠)، و«الجرح والتعديل» (٢/٢٧٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١١٢ و«الثقات» لابن حبان (٥/٧٨)، و«الاستيعاب» (٢/٨٥٠)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٠/١١٤-١٤٩)، و«تهذيب الأسماء» (١/٢٠٢).

(٤) «أسد الغابة» (١/٥٢-٥٣)، و«الإصابة» (١/١١٧-١١٨).

فيمن يرسل من التابعين إذ اعتمادهم غالبا إنما هو على مايقع لهم من الروايات بحسب مبلغ علمهم واطلاعهم، وفوق كل ذي علم عليهم.

الأكابر عن الأصاغر

٨٣١- وقد رَوَى الكَبِيرُ عن ذِي الصُّغْرِ طبقةً وَسَنَدًا أَوْ فِي القَدْرِ

٨٣٢- أَوْ فِيهِمَا، وَمِنهُ أَخَذَ الصَّخْبُ عَنِ تَابِعِ كَعْبَةَ عَنِ كَعْبِ

(الأكابر) الذين يروون (عن الأصاغر) وهو نوع مهم تدعو لفعله^(١) الهمم العلية والأنفس الزكية، ولذا قيل كما تقدم في محله: لا يكون الرجل محدثا حتى يأخذ عن من فوقه ومثله ودونه، وفائدة ضبطه الخوف من ظن الانقلاب في السند مع ما فيه من / العمل بقوله^(٢) ﷺ «أنزلوا الناس منازلهم»^(٣) وإلى ذلك أشار ابن ١٦٥/٤ الصلاح بقوله: ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر وأفضل نظرا إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك فتجهل بذلك منزلتهما^(٤)، والأصل فيه رواية النبي ﷺ في خطبته حديث الجساسة عن تميم الداري كما في صحيح مسلم^(٥)، وقوله ﷺ في كتابه إلى اليمن: «وإن مالكا يعني: ابن مرارة حدثني بكذا وذكر شيئا» أخرجه ابن منده^(٦)، وقوله أيضا: «حدثني عمر أنه ماسبق أبا بكر إلى خير قط إلا سبقه» أخرجه الخطيب في تاريخه والديلمي^(٧) إلى غير ذلك

(١) في هـ «إليه».

(٢) في ز «لقول النبي».

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه «تعليقا» (٦/١)، وأبو داود (١٣/١٩١)، وقال: ميمون لم يدرك عائشة، وصححه الحاكم في «المعرفة» ص ٦٣ قال الألباني: أخرجه أبو داود وأبو الشيخ في الأمثال (٢٤١) عن عائشة مرفوعا ولكن فيه علل ثلاثة بيئتها في «تخريج المشكاة» رقم ٤٩٨٩: التحقيق الثاني) وأحدهما الانقطاع وبه أعله أبو داود نفسه وأيده المنذرى في مختصره (٤٦٧٥) وحسنه السخاوي بشواهد ذكرها وأما الحاكم فجزم في علوم الحديث بصحة الحديث ولعل منشأ هذا الوهم أن مسلما علقه في مقدمة الصحيح، وقد أشار لضعفه، «الموضوعة» (٣٦٨/٤)، وراجع «مقدمة شرح مسلم» للنووي (١٩/١)، أشار إلى حسنه، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٨٥-٢٨٨.

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٧٦، و«الإرشاد» للنووي (٥٠٧/٢)، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩٦.

(٥) (٤/٢٢٦٢).

(٦) «الإصابة» (٣/٣٥٤-٢٥٥).

(٧) أخرجه الحاكم أيضا في «المستدرک» كما في «كنز العمال» (١٢/٤٩٥-٥١١).

كأمر الأذان، وما ذكره ﷺ عن سعد بن عبادة، وفيه تأليف لإسحاق بن إبراهيم المنجنيقي سمعته، لمحمد بن حميد بن سهل المخرمي، وفي مستخرج ابن منده لتذكرة أشياء نفيسة من ذلك.

(وقد روى الكبير عن ذي الصغر) بضم الصاد المهملة وتسكين الغين المعجمة أي: عن الصغير، وذلك ينقسم أقساما (طبقة وسنا) أي: إما أن تكون الرواية عن أصغر منه فهما وهما لتلازمهما غالبا كالشيء الواحد لا في الجلالة والقدر، كرواية كل من الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري عن تلميذهما الإمام الجليل مالك بن أنس في خلق غيرهما ممن روى عن مالك من شيوخه بحيث أفردهم الرشيد العطار في مصنف سماه: الإعلام بمن حدث عن مالك بن أنس الإمام من ١٦٦/٤ مشايخه السادة الأعلام، ومن قبله أفردهم محمد/ بن مخلد الدوري وهو في مسموعاتي، وكرواية أبي القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري من المتأخرين في بعض تصانيفه عن تلميذه الحافظ^(١) الجليل الخطيب، والخطيب إذ ذاك في عنفوان شبابه وطلبه، (أو) بالنقل روى الحافظ العالم عمن هو أصغر منه (في القدر) فقط دون السن كرواية مالك وابن أبي ذئب عن شيخهما عبد الله بن دينار^(٢)، وأشباهه أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه عن شيخهما عبيد الله بن موسى، مع كونهم دون الرواة عنهم في الحفظ والعلم لأجل رواياتهم وذلك كثير جدًا، فكم من حافظ جليل أخذ عن مسند محض كالحجار أو عمن دونه في اللقي خاصة دون السن أيضا (أو) روى عمن هو أصغر منه (فيهما) أي: في السن الملازم للطبقة كما مر وفي القدر معا، كرواية كثير من الحفاظ والعلماء عن أصحابهم وتلامذتهم مثل عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري، والخطيب عن أبي النصر ابن ماکولا في نظائرها، وحاصلها يرجع إلى رواية الراوي عمن دونه في اللقي أو في السن أو في المقدار^(٣).

(١) زاد في ز «العالم».

(٢) في ز «عبد الله أو ابن دينار».

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٧٦-٢٧٧ و«معرفة علوم الحديث» ص ٦١-٦٢، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٠٧-٥٠٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٦٠/٤).

(ومنه) أي: ومن هذا النوع (أخذ الصحب) أي: الصحابة (عن تابع) لهم (ك)رواية (عدة) من الصحابة، فيهم العبادلة الأربعة وعمر وعلي وأنس ومعاوية وأبو هريرة رضي الله عنه، (عن كعب) الأحبار في أشباه لذلك، أفردها الخطيب في جزء رواية الصحابة عن التابعين وقد رتبته^(١) ولخصه شيخنا فيما أخذت عنه^(٢)، ومن أمثلته ما رواه الترمذي في جامعه^(٣) من حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن سهل بن سعد عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أملي عليه ﷺ لَا يَسْتَوِي / الْقَلْعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَاللَّجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قال: فجاءه ابن أم ^{١٦٧/٤} مكتوم، الحديث، وقال عقبه: وهذا الحديث يرويه رجل من الصحابة وهو سهل، عن رجل من التابعين وهو مروان.

ويلتحق بذلك ما في صحيح البخاري^(٤) من رواية معاوية بن أبي سفيان عن مالك بن يخامر عن معاذ لزيادة «وهم بالشام» في حديث «لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» فمالك المذكور كما قال أبو نعيم: لا يثبت كونه صحابيا، ورواية الصحابة عن التابعين، وكذا الآباء عن الأبناء والشيخ عن التلميذ وإن كانت من مسائل هذا^(٥) النوع فهي أخص من مطلقه.

وكذا أخذ التابعين عن أتباعهم كالزهري ويحيى بن سعيد عن مالك، وكعمرو ابن دينار وأبي إسحق السبيعي وهشام بن عروة ويحيى بن أبي كثير عن معمر، وكقتادة والزهري ويحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي.

ومن ظريف أمثلة هذا النوع أن الشريف يعقوب^(٦) المغربي المالكي المتوفى في^(٧) سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة (٧٨٣هـ)، كان يواظب الحضور عند الولي ابن الناظم في المدرسة الظاهرية القديمة لكونه منزلا في طلبتها مع كونه في عداد

(١) في ز «وقد رتبته».

(٢) انظر المصادر السابقة و«النزهة» ص ١١٠-١١١.

(٣) (٢٤٢/٥)، والآية الآتية من سورة النساء: ٩٥.

(٤) (٤٤٢/١٣)، و«الإصابة» (٣/٣٥٨-٣٥٩).

(٥) سقطت كلمة «من» من هـ وكلمة «مسائل» من ز، وفيها «هذه» بدل «هذا».

(٦) ترجمه ابن حجر في «إنباء الغمر» (٢/٨٣)، وعنه في شذرات الذهب.

(٧) سقطت كلمة «في» من هـ.

شيوخه، بل ذكر السراج ابن الملقن أنه قرأ عليه في^(١) مذهب مالك، ولذا قال الولي: فقد أخذ المذكور عني وأخذ عنه شيخي، قال: وهذه ظريفة.

ومن فوائد هذا النوع وما أشبهه التنويه من الكبير بذكر الصغير وإفادات الناس إليه في الأخذ عنه، وقد قال التاج السبكي بعد إفادته: إن إمام الحرمين نقل في الوصية من^(٢) نهايته عن تلميذه أبي نصر بن أبي القاسم القشيري، وهذا أعظم ما عظم به أبو نصر^(٣) فهو^(٤) فخار لا يعدله شيء، وكذا نقل الجمال الأسنوي في المهمات وغيرها عن الناظم واصفا له بحافظ العصر مع كونه من تلامذته^(٥) وهو وأمثاله مما يعد من^(٦) مفاخر كل من الراوي والمروي عنه، وذكرت مما وقع لشيخنا من ذلك مع طلبته في ترجمته جملة.

رواية الأقران

٨٣٣- وَالْقَرْنَآ مِّنْ اسْتَوَوْآ فِي السَّنَدِ وَالسَّنَّ غَالِيَا، وَقَسْمِينِ اِغْدِدْ

٨٣٤- مُدَبَّجًا، وَهُوَ إِذَا كُلُّ أَخَذَ عَنِ آخِرٍ، وَغَيْرِهِ اِنْفِرَادُ قَدْ

وهو نوع مهم، وفائدة ضبطه الأمن من ظن الزيادة في الإسناد أو إبدال الواو بعن^(٧) إن كان بالعننة (والقرنا) بالقصر للضرورة (من استوا) أي: تماثلوا أي: تقاربوا (في السند) يعني: الأخذ عن الشيوخ، (و) كذا في (السن) لكن (غالباً) لأنهم ربما يكتفون كالحاكم بالتقارب^(٨) في الإسناد وإن تفاوتت الأسنان مع أن ظاهر كلام شيخنا أنه لو حصلت المقارنة في السن^(٩) دون الإسناد كفى، فإنه

(١) سقطت كلمة «في» من ز.

(٢) في هـ «عن».

(٣) «الطبقات الكبرى» للسبكي (١٦٣/٧).

(٤) في هـ «وهو».

(٥) «الضوء اللامع» (١٧٣/٤).

(٦) في ز وهـ «في».

(٧) سقطت كلمة «إن كان» من ز و «في العننة» بدل «بالعننة».

(٨) زاد في ز «بالتساوي» وفي هـ «بالتفاوت».

(٩) زاد في ز «أو بالعلم أو نحوهما».

قال: فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السن واللقى^(١) وهو الأخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له: رواية الأقران، لأنه حينئذ يكون راويا عن قريبه^(٢) (وقسمين اعدد) أي: واعدد رواية الأقران قسمين/ (مدبجا) بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة ١٦٩/٤ وآخره جيم^(٣) (وهو إذا كِل) من القرينين (أخذ عن آخر) بالتونين للضرورة، وبذلك سماه الدارقطني أخذا من ديباجتي الوجه وهما الخدان: لتساويهما وتقابلهما، لكن لم يتقيد الدارقطني في مصنفه الآتي ذكره بالقرينين بل أدرج فيه ما يكون من أمثلة القسم الآتي، وهذا هو القسم الأول (وغيره) بالنصب عطا على «مدبجا» فأبدلا من قسمين أي: وغير مدبج وهو^(٤) القسم الثاني، وهو (انفراد فذ) بالفاء والذال المعجمة أي: انفراد أحد القرينين بالرواية عن الآخر، وعدم الوقوف على رواية الآخر عنه، وحينئذ فالأول أخص منه، فكل مدبج أقران ولاعكس، وفي الأول صنف الدارقطني كتابا حافلا في مجلد، وفي الثاني صنف أبو الشيخ^(٥) ابن حيان الأصبهاني وأبو عبد الله محمد بن يعقوب ابن يوسف بن الأخرم الشيباني، وفيهما شيخنا ملخصا لذلك منهما^(٦)، فسمى الأول التعريج على التدبج^(٧) والثاني الأفنان في رواية الأقران، [و^(٨) ويسمى أيضا^(٩) المخرج من المدبج]^(١٠).

مثال الأول في الصحابة أبو هريرة وعائشة، روى كل منهما عن الآخر، وفي

(١) في ز «أو باللقى».

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٦٦-٢٧٢، و«علوم الحديث» ص ٢٧٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/ ٥١٠)، و«فتح المغيب» للعراقي (٦٤/٤)، و«نزهة النظر» ص ١٠٩-١٠١.

(٣) راجع لمعنى المدبج «نزهة النظر» ص ١١٠، و«التقيد والإيضاح» ص ٢٩١-٢٩٢.

(٤) سقطت كلمة «وهو» من ه وفيها «المدبج» بدل «مدبج».

(٥) في ز «الشيخ ابن حيان» أى سقطت كلمة «أبو» منها.

(٦) في ز و ه «منها».

(٧) في ز «التدريج».

(٨) وضع ما بين المعكوفتين في ه قبل «والثاني».

(٩) سقطت كلمة «أيضا» من ز.

(١٠) نزهة النظر ص ١١٠.

التابعين الزهري وأبو الزبير كذلك، وفي أتباعهم مالك والأوزاعي كذلك، وفي أتباع الأتباع أحمد وابن المديني كذلك مع نزاع في كونهما قرينين، وفي المتأخرين المزي والبرزالي كذلك، وشيخنا والتقي الفاسي كذلك، ومثال الثاني رواية سليمان التيمي عن مسعر فقد قال الحاكم: لا أحفظ لمسعر عن التيمي رواية، ١٧٠/٤ على أن غيره توقف في كون التيمي/ من أقران مسعر، بل هو أكبر منه كما صرح به المزي وغيره، نعم روى كل من الثوري ومالك بن مغول عن مسعر وهم أقران، والأعمش عن التيمي وهما قرينان^(١) والزين رضوان عن الرشدي وهما قرينان] من شيوخنا^(٢) وقد يجتمع جماعة من الأقران في سلسلة كرواية أحمد عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن ابن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ لحديث أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة «كن أزواج النبي ﷺ يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة» فالخمسة كما قال الخطيب: أقران^(٣)، ورواية ابن المسيب عن ابن عمرو عن عمر بن عثمان عن أبي بكر لحديث «ما نجا هذا الأمر» ففيه أربعة من الصحابة في نسق^(٤)، وكذا اجتمع أربعة من الصحابة في عدة أحاديث بعضها في الصحيحين وغيرهما، وأفرد فيه كل من عبد الغني بن سعيد المصري وأبي الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي فيما سمعناه جزءا، بل اجتمع منهم خمسة في حديث «الموت كفارة لكل مسلم» وذلك من رواية عمرو بن العاص عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق عن

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٦٦-٢٧٣، و«علوم الحديث» ص ٢٧٨-٢٧٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥١١-٥١٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٦١-٦٢)، و«التقيد والإيضاح» ص ٢٩١-٢٩٢، و«الأقتراح» ص ٣١٢، و«وتنقيح الأنظار» (٢/٤٧٣)، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩٧.

(٣) «صحيح مسلم» (١/٢٥٦)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٦٢)، و«التدريب» (٢/٢٤٩).

(٤) أخرجه ابن سعد في «طبقاته» (٢/٣١٢)، من طريق الواقدي وابن عدي في «الكامل» (٥/١٧١٧)، وفيهما أربعة من الصحابة: عبد الله بن عمرو بن العاصي وعثمان وعمر وأبو بكر، وأخرجه أيضا «أحمد في مسنده» (١/٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٢٠-٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (١/٢٦١-٢٦٢)، وراجع أيضا لهذا الحديث «العلل» للدارقطني (١/١٧١-١٧٥).

بلال^(١)، وهو غريب لاجتماع الخلفاء الثلاثة فيه^(٢)، ويدخل في النوع قبله ودون هذين العديدين مما أمثله أكثر مما جتمع فيه ثلاثة من الصحابة ك معاوية/ ابن أبي ١٧١/٤ سفيان عن مالك بن يخامر على القول: [٣] بصحبته عن معاذ و [ك معاوية^(٤)] بن خديج عن معاوية بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة، ثم مما أمثله^(٥) أكثر مما يدخل في هذا النوع وما لا يدخل كابن عمر عن كل من أبيه وأخته حفصة.

وأما رواية الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبير بن مطعم عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه لحديث «اتبعت النبي ﷺ بإداوة»^(٦) ورواية محمد بن عجلان عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الله بن محيريز عن الصنابحي عن عباد بن الصامت ففيهما أربعة من التابعين في نسق، ودون هذا العدد مما أمثله أكثر ما اجتمع فيه ثلاثة منهم كالزهري عن^(٧) عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري عن أبيه رضي الله عنه، وكذا الزهري عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثم ما اشتمل على اثنين، وأكثر ما وجد منهم حسبما أشرت إليه في المرسل في نسق إما ستة أو سبعة، وفي أشباه ما ذكرته طول، وللخطيب رواية التابعين بعضهم عن بعض^(٨) وهو مع رواية الصحابة بعضهم عن بعض [الذي علمت أفراد نوع منه بالتأليف أيضا مما لم يذكره ابن الصلاح وأتباعه، ولكن قد استدركهما بعض المتأخرين عليه، ومن فوائدهما سوى ماتقدم: الحرص على

(١) هذا الحديث مروى عن أنس أيضًا ولكن الأئمة اختلفوا في ضعفه وصحته والراجح أنه موضوع، راجع للتفصيل هامش «مسند الشهاب» (١/١٣٣-١٣٥)، وهامش المقاصد الحسنة (بتحقيق محمد عثمان) ص ٦٨٠-٦٨١، و«ضعيف الجامع الصغير» (٦/١٢).

(٢) سقطت كلمة «فيه» من ز.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٤) في ز «ومعاوية».

(٥) سقطت كلمة «أمثله» من هـ.

(٦) «صحيح البخاري» (١/٣٠٦-٣٠٧). و«صحيح مسلم» (١/٢٢٨).

(٧) في هـ «و» بدل «عن».

(٨) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

إضافة الشيء لراويه والرغبة في التواضع في العلم.

الإخوة والأخوات

- ٨٣٥- وأفردوا الإخوة بالتصنيف فذو ثلاثة بنو حنيف
 ٨٣٦- أزبعة أبوهم السَّمَانُ وخمسة أجلهم سُفيان/
 ٨٣٧- وستة نحو بني سيرينا واجتمعوا ثلاثة يزوونًا
 ٨٣٨- وسبعة بنو مُقرنٍ وهم مهاجرون ليس فيهم عدُّهم
 ٨٣٩- والأخوان جملة كغُنبَة أخي ابن مسعود هما ذو صُحبة

١٧٢/٤

(الإخوة والأخوات) وهو نوع لطيف، وفائدة ضبطه الأمن من^(١) ظن من ليس بأخ أبا للاشتراك في اسم الأب، كأحمد بن أشكاب وعلي بن أشكاب، ومحمد ابن أشكاب، أو ظن الغلط (وأفردوا) أي: أئمة هذا الشأن من المتقدمين فمن بعدهم كابن المدني ومسلم وأبي داود والنسائي وأبي العباس السراج والجعابي ثم الدمياطي (الإخوة) من الرواة والعلماء (بالتصنيف) وكذا صنف في خصوص أولاد المحدثين، أبو بكر ابن مردويه، وفي خصوص الإخوة من ولد كل من عبد الله وعتبة ابني مسعود^(٢)، الدارقطني، وفي خصوص رواية الإخوة بعضهم عن بعض، الحافظ أبو بكر ابن السني، وأمثله في الاثنين فما فوقهما^(٣) كثيرة^(٤).

(فذو ثلاثة) من الصحابة سهل وعباد وعثمان (بنو حنيف) بضم الحاء المهملة ثم نون وآخره فاء، مصغر، ومن التابعين عمرو وعمر^(٥) وشعيب بنو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، وذو (أربعة) من الصحابة عبد الرحمن،

(١) سقطت كلمة «من» من هـ.

(٢) في ز «ابن مسعود».

(٣) في هـ «فوقها».

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٧٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥١٣-٥١٥)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٦٤، ٦٣)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٩٤-٢٩٥، و«التدريب» (٢/٢٤٦)، و«تلقيح فهوم أهل

الأثر» ص ٢٢٦ و«معرفة علوم الحديث» ص ١٨٩، ١٩٠، ١٩١.

(٥) سقطت كلمة «عمر» من ز.

ومحمد وعائشة وأسماء بنو أبي بكر الصديق، ومن التابعين سهيل ومحمد وصالح وعبد الله الملقب عبادا (أبوهم) ذكوان أبو صالح (السمان) ويقال له: الزيات أيضا، ووهم أبو أحمد بن عدي في كامله حيث جعل عبد الله وعبادا اثنين، وأبدل محمدا بيحيى مصرحا بأنه ليس/ فيهم محمد، ومن غيرهما شريك ١٧٣/٤ وأبو بكر عبد الكبير، [١] وأبو علي عبيد الله، وأبو المغيرة عمير بنو عبد المجيد ابن عبيد الله] بن شريك البصري (و) ذو (خمسة) من الصحابة علي وجعفر وعقيل وأم هانئ فاخنة على المشهور وجمانه بنو أبي طالب، وممن بعدهم سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عيينة، (وأجلهم) في العلم (سفيان) وهؤلاء بقيد من روى، فقد قال الحاكم: سمعت الحافظ أبا علي الحسين بن علي يعني النيسابوري يقول: كلهم حدثوا وإلا فقد ذكر غير واحد أنهم عشرة^(٢).

ومما يستغرب في الخمسة ما حكاه الشافعي عن شيخ أخبره باليمن أنه ولد له خمسة أولاد في بطن واحد، وفي الأربعة بنو راشد أبي إسماعيل السلمي ولدوا كذلك في بطن وكانوا علماء، وهم محمد وعمر وإسماعيل، ولم يسم البخاري والدارقطني الرابع، وسماه ابن الحاجب في آخر مختصره الفرعي عليا وأفاد أنه هو ومحمد وعمر بلغوا ثمانين عاما^(٣).

(و) ذو (سته) من الصحابة حمزة والعباس وصفية وأميمة وأروى وعاتكة بنو عبد المطلب على القول بإسلام الثلاث الأخيرات، ومن التابعين (نحو) محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة (بني سيرينا) بكسر المهملة ثم مشنتين تحتانيتين بينهما راء وآخره نون، وكلهم ثقات وكان معبد أكبرهم سنا وأقدمهم موتا، وحفصة أصغرهم، وممن عددهم ستا^(٤) ابن معين والنسائي في الكنى

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٧٩-٢٨٠ و«معرفة علوم الحديث» ص ١٩٢، و«الإرشاد» للنووي (٢/

٥١٥-٥١٧)، و«الكامل» لابن عدي (٦/٢٢٤٠)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٦٣)،

و«التهذيب» (٩/١٥٨).

(٣) «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٣٧٧، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٦٣).

(٤) في ز وه «سته».

والحاكم في علومه، وكذا أبو علي الحافظ فيما نقله الحاكم في تاريخه عنه^(١)، لكنه جعل مكان كريمة خالدا وجعله ابن سعد في الطبقات سابعاً، وزاد فيهم أيضاً ١٧٤/٤ عمرة وسودة وأمهما كانت أم ولد لأنس/ ابن مالك وأم سليم وأمها هي ومحمد ويحيى وحفصة وكريمة و^(٢) صفية، فصاروا عشرة وقد ضبطهم البرماوي بالنظم^(٣) فقال:

لسيرين أولاد يعدون ستة على الأشهر المعروف منهم محمد
وثنتان منهم حفصة وكريمة كذا أنس منهم ويحيى ومعبد
فزاد ابن سعد خالدا ثم عمرة وأم سليم سودة لا تفند

وعن محمد بن سيرين فيما حكاه النووي قال^(٤): حججنا فدخلنا المدينة على زيد بن ثابت ونحن سبعة ولد سيرين فقال: هذان لأم، وهذان لأم، وهذا لأم، وهذا لأم، بل عددهم ابن قتيبة في المعارف إجمالاً ثلاثة وعشرين من أمهات أولاد، ولكن اقتصر على أشهرهم إن كان لأحد من الزائد رواية^(٥)، واجتمعوا ثلاثة من الستة في إسناد حديث واحد (يروونا) أي: يروي بعضهم عن بعض، وذلك فيما رواه الدارقطني في العلل من رواية هشام عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيى عن أخيه أنس عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «ليـك حـجا^(٦) حقا تعبدا ورقا» قال ابن الصلاح: وهذه غريبة، بل أفاد أبو الفضل ابن طاهر الحافظ^(٧) رواية محمد بن سيرين له عن أخيه يحيى عن أخيه معبد عن

(١) في ز «عنه في تاريخه».

(٢) سقطت كلمة «و» من ز.

(٣) في هـ «في النظم».

(٤) سقطت كلمة «قال» من ز.

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٥٨/٢)، و«تاريخ بغداد» (٣٣/٥). و«طبقات ابن سعد» (٧/٢٠٦، ١٩٣)، (١٢١/٧)، و«معرفة علوم الحديث» ص ١٩٠، و«علوم الحديث» ص ٢٨٠، و«الإرشاد» للنووي (٥١٧-٥١٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٦٣/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٩٥-٢٩٦، و«تهذيب الأسماء» (١٨١-١٨٣)، و«المعارف» ص ١٩٥-١٩٦.

(٦) في ز «حقا» وهو خطأ.

(٧) زاد في ز «رواية الحافظ».

أخيه أنس، ورويناه كذلك^(١) في مشيخة أبي الغنائم النرسي المعروف بأبي، وأملاه علينا شيخنا، وحينئذ فقد اجتمع إخوة أربعة في إسناد/ واحد وهو نادر ١٧٥/٤ تستحسن المطارحة به^(٢).

(و) ذو (سبعة) بمهملة ثم موحدة من الصحابة، النعمان ومعقل وعقيل وسويد وسانان وعبد الرحمن وعبد الله (بنو مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة وآخره نون، ولم يسم ابن الصلاح السابع، وسماه الطبري وابن فتحون في ذيل الاستيعاب (وهم) أي: بنو مقرن ذكور (مهاجرون ليس) وفي نسخة صحابة وليس (فيهم) أي: في الصحابة كما قال ابن عبد البر وجماعة وتبعهم ابن الصلاح ممن هاجر وحصل هذه المكرمة من الإخوة (عدهم) أي سبعة، ويشهد لعدهم^(٣) كذلك ما روى شعبة قال: قال لي محمد بن المنكدر: ما اسمك؟ قلت: شعبة، قال: حدثني أبو شعبة عن سويد بن مقرن أنه رأى رجلا^(٤) لطم غلاما له^(٥)، فقال له: أما علمت أن الصورة محرمة، لقد رأيتني سابع سبعة إخوة على عهد النبي ﷺ، ما لنا إلا خادم فلطمها أحدنا فأمره رسول الله ﷺ أن يعتقها، وحكى الطبري وابن فتحون إجمالا أنهم عشرة ومنهم ضرار ونعيم ولم أفق على اسم العاشر^(٦).

ثم إن دعوى انفراد بني مقرن بذلك منتقضة ببشر أو سهم وتميم أو نمير

(١) في ز «كذلك رويناك كذلك».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٨٠-٢٨١، و«الإرشاد» للنووي (٥١٨/٢)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٣٧٧، و«فتح المغيب» للعراقي (٦٣-٦٤/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٩٧ و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩٨.

(٣) في هـ «بعدهم».

(٤) في ز «أن رجلا».

(٥) سقطت كلمة «له» من ز.

(٦) «علوم الحديث» ص ٢٨١، و«الاستيعاب» (١٤٣٢/٣)، (١٥٠٥/٤)، و«جمهرة الأنساب» ص ٢٠٢، و«الإرشاد» للنووي (٤٩٣-٤٩٤، ٥١٨-٥١٩)، و«فتح المغيب» للعراقي (٦٤/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٩٧-٢٩٨ و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩٩ و«الحديث أخرجهم مسلم (١٢٨٠/٣)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٠١/٧)، وغيرهما من المحدثين.

والحارث والحجاج والسائب وسعيد وعبد الله ومعمر وأو معبد وأبي قيس بني الحارث بن قيس السهمي، فكلهم ممن صحب وهاجر إلى الحبشة مع خلف في بعضهم وكذا بأسماء وحرمان وخراس وذؤيب وسلمة وفضالة ومالك وهند بني حارثة الأسلمي فكلهم ممن صحب وشهد بيعة الرضوان فيما نقله ابن سعد عن بعض أهل العلم، وكذا حكاه الطبري، وقال البغوي وابن السكن وابن عبد البر أيضا: أنهم شهدوا بيعة/ الرضوان لكنهم حذفوا واحدا، وأجيب بأن السبعة ممن هاجر، والتسعة وإن هاجروا فبقيد الحبشة مع الخلف في بعضهم، والثمانية فبقيد بيعة الرضوان^(١) [مافهم من الإناث] وعلى كل حال فهم منفردون بذلك^(٢)، نعم في الصحابة إخوة سبعة شهدوا بدرًا، لكن أربعة من أب، وثلاثة من آخر وهم معاذ ومعوذ وعوذ أو عوف وهو أصح، بنو الحارث بن رفاعة الأنصاري، وإياس وخالد وعافل وعمار بنو البكير بن عبد ياليل بن ناشب. أمهم كلهم عفراء ابنة عبيد^(٣)، ومن التابعين في السبعة سالم^(٤) وعبد الله وحمزة وعبيد الله وزيد وواقد وعبد الرحمن، بنو عبد الله بن عمر، وذكرهم كذلك ابن سعد لكنه جعل بلالا مكان عبد الرحمن^(٥) وبلال بلا شك من ولد عبد الله، وقد سمع والده شاعرا ينشد:

بلال بن عبد الله خير بلال
فقال: بل^(٦) بلال نبي الله^(٧)

- (١) سقط ما بين المعكوفتين من ز.
(٢) «الاستيعاب» (١/١٩٢)، (٤/١٥٤٤)، و«طبقات ابن سعد» (٤/١٩٤-١٩٧، ٢٢٣)، و«أسد الغابة» (١/٢٥٧، ٥/٤١٦)، و«الإصابة» (٣/٦١١)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٩٨-٢٩٩ وانظر أيضا لتراجم بني الحارث والحارثة.
(٣) «طبقات ابن سعد» (٢/١٧، ٣/٣٨٨، ٣٩٠، ٤٩١ - ٤٩٣)، و«الاستيعاب» (١/١٢٤، ٢/٧٨٨، ٣/١١٢٣ - ١٢٢٤، ٤/١٤٤٢)، وجمهرة «الأنساب» ص ١٨٣، ٣٤٩ و«تلقيح فهم أهل الأثر» ص ٢٧٥.
(٤) سقطت كلمة «سالم» من ز.
(٥) «طبقات ابن سعد» (٨/١٩٥-٢٠٤)، و«معرفة علوم الحديث» ص ١٩٠ قلت: قد عد ابن سعد نفسه عبد الرحمن من أولاد عبد الله بل أوصلهم إلى أئني عشر في «طبقاته» (٤/١٤٢)، وانظر أيضا جمهرة «الأنساب» ص ١٥٢-١٥٣ و«سير أعلام النبلاء» (٣/٢٣٨).
(٦) سقطت كلمة «بل» من ز.
(٧) «تاريخ ابن عساکر» (٣/٤٦٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١/٣٤٩).

فإن صح كون عبد الرحمن منهم كان مع بني حارثة الماضي ذكرهم من أمثلة الثمانية، وذو التسعة بنو الحارث الماضي ذكرهم، وذو العشرة بنو العباس اعتماداً على قوله: /

١٧٧/٤

تموا بتمام فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كراماً بررة
واجعل لهم ذكراً وأنم الشمرة

ولعل ذلك كان قبل وجود زائد عليهم، وإلا فهم الفضل وعبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن وقثم ومعبد وعون والحارث وكثير وتام ومسهر وصبح، وأنكرهما الزبير بن بكار، وأم كلثوم وأم حبيب وأميمة وأم قثم وسبعة منهم هم الستة الأولون وأم حبيب، أمهم^(١) أم الفضل لبابة الكبرى ابنة الحارث الهلالية، ولذا قال الشاعر:

ماولدت نجيبة من فحل كسبعة من بطن أم الفضل^(٢)

وأخوات جابر على القول بأنهن تسعة، قال أبو موسى المدني: لكلهن صحبة^(٣)، وبنو عبد الله بن أبي طلحة، بناء على قول ابن عبد البر وغيره، ولكن عددهم ابن الجوزي اثني عشر، وهم إبراهيم وإسحاق وإسماعيل وزيد وعبد الله وعمارة وعمر وعمير والقاسم ومحمد ويعقوب ويعمر، قال أبو نعيم: وكلهم حمل عنه العلم^(٤)، في أمثلة للعشرة كبني الحسن بن عرفة صاحب الجزء الشهير، فقد قال نعيم: كان له عشرة أولاد سماهم بأسماء العشرة^(٥)، بل ثم أمثلة كثيرة لكل ماتقدم من الأعداد، بل ولزيادة على ذلك أودع العلاء مغلطا في استدراكه على ابن الصلاح من الزائد جملة مع قول ابن الصلاح، ولم نطول بما زاد

(١) في هـ «أم حبيبة» وكذا في طبقات ابن سعد، وسقطت كلمة «أمهم» من ز.

(٢) «التقييد والإيضاح» ص ٣٠٠، و«فتح المغيث» للعراقي (٦٤/٤)، و«طبقات ابن سعد» (٦/٤)، و«جمهرة الأنساب» ص ١٨، و«المعارف» ص ٥٣ و«سير أعلام النبلاء» (٨٤-٨٥).

(٣) «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٦٩.

(٤) «الاستيعاب» (٢٢٩/٣)، و«أسد الغابة» (٢٨٥/٣)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٠٠.

(٥) «تاريخ بغداد» (٣٩٤/٧)، و«الأنساب» (١٩٤/٩)، و«المنتظم» (٣/٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٥٤٨/١١).

على السبعة لندرته ولعدم الحاجة إليه في غرضنا ههنا^(١)، وقال ابن حزم في الملل والنحل^(٢): ولم يبلغنا عن أحد من الأمم من عدد الأولاد إلا من أربعة/ عشر فأقل، وأما ما زاد على العشرين فنادر هذا في بلاد الإسلام والروم والصقالبة والترك والهند والسودان قديما وحديثا وأما ما زاد على الثلاثين فبلغنا عن عدد يسير جدا منهم أنس^(٣) بن مالك وخليفة بن بؤ^(٤) السعدي وأبو بكره فإنهم لم يموتوا حتى مشى بين يدي كل واحد منهم مائة ذكر من ولده، وعمر بن الوليد بن عبد الملك كان يركب معه ستون رجلا من ولده، وجعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس كان له أربعون ذكرا سوى أولادهم، وعبد الرحمن بن عبد الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل ولد له خمسة وأربعون ذكرا، وذكر، وموسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر الصادق بلغ له مبلغ الرجال أحد وثلاثون ذكرا، وذكر آخرين يطول ذكرهم، وسمى ابن الجوزي لسعد بن أبي وقاص خمسة وثلاثين ولدا، روى عنه ممن في رجال الستة إبراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب وعائشة^(٥)، وأغرب من هذا كله ما روينا في تاريخ بخارا لغنجان من حديث محمد بن الهيثم بن خالد البجلي الحافظ ببخارا أنه قال: كان ببغداد قائد من بعض قواد المتوكل، وكانت امرأته تلد البنات، فحملت المرأة مرة فحلف زوجها إن ولدت هذه المرة بنتا فإني أقتلك بالسيف، فلما قربت ولادتها وجعلت القابلة ألقت المرأة مثل الجريب وهو يضطرب فشقوه فخرج منه أربعون ابنا وعاشوا كلهم، قال محمد ابن الهيثم: وأنا رأيتهم ببغداد ركبانا خلف أبيهم وكان اشترى لكل واحد منهم ظئرا، ودونه ما حكاه صاحب المطلب عن ابن المرزبان أن امرأة بالأنبار ألقت كيسا فيه اثنا عشر ولدا، ودونه ماتقدم عن الشافعي.

(والأخوان) في الصحابة وغيرهم (جملة) يطول عددهم (كعتبة) بالصرف

(١) في ز «هنا» وزاد فيها «قال ويقع في الأخوة ما فيه خلاف في مقارهم» «علوم الحديث» ص ٢٨١ .

(٢) (١٧٦-١٧٥/١).

(٣) سقطت كلمة «أنس» من ز.

(٤) في ه «أبي» كذا في الملل.

(٥) «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٥٦، و«التهديب» (٣/٤٨٣)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٠٠ .

للضرورة (أخي ابن مسعود) عبد الله و (هما ذو صحبة) للنبي ﷺ، وعتبة أولهما موتا، وكموسى وعبد الله ابني الربذي وبينهما في العمر ثمانون سنة وهو غريب^(١).

/ ومن أهم هذا النوع ما يقع الاتفاق فيه بين الأخوين أو الإخوة في الاسم وهو ١٧٩/٤ في المتأخرين كثير، ومنهم^(٢) أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري أخوان، ويتميز غالبا باللقب ونحوه.

ومن العجيب أنه للناصر محمد بن المنصور قلاون من الأولاد ثمانية، ولوا السلطنة على الولاة في مدة ثلاث عشر سنة. أولهم المنصور أبو بكر ثم الأشرف كجك، ثم الناصر أحمد، ثم الصالح إسماعيل، ثم الكامل شعبان، ثم المظفر حاجي، ثم الناصر حسن ثم الصالح صالح، وبعده أعيد الذي قبله فطالت مدته بالنسبة لإخواته، وله ممن لم يل جماعة، منهم الأمدج حسين وهو آخر أولاد أبيه موتا، وأنجب الأشرف شعبان والد المنصور علي، وحاجي الملقب أولا الصالح ثم المنصور، وبه ختمت ذرية المنصور خلعه الظاهر برقوق^(٣).

رواية الآباء عن الأبناء وعكسه

- | | | |
|------|--|---|
| ٨٤٠- | وَصَنَّفُوا فِيمَا عَنِ ابْنِ أَخْذَا | أَبِ كَعْبَاسٍ عَنِ الْفَضْلِ، كَذَا |
| ٨٤١- | وَابِلُ عَنِ بَكْرِ ابْنِهِ، وَالتَّيْمِي | عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمِ |
| ٨٤٢- | أَمَّا أَبُو بَكْرِ عَنِ الْحَمْرَاءِ | عَائِشَةَ فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ |
| ٨٤٣- | فَإِنَّهُ لَا بُنَّ أَبِي عَتِيقِ | وَعُلُطُ الْوَاوِصِ بِالصَّدِيقِ |
| ٨٤٤- | وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَالِي | وَهُوَ مَعَالٍ لِلْحَفِيدِ النَّاوِلِ |
| ٨٤٥- | وَمِنْ أَهْمِهِ إِذَا مَا أَهْمَا | الْأَبُ أَوْ جَدُّ، وَذَاكَ قُسِمَا |
| ٨٤٦- | قَسْمِينَ، عَنِ أَبِي فَقَطُّ نَحْوِ أَبِي | الْعُشْرَا عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ |

(١) «علوم الحديث» ص ٢٧٩ و«تلقيح فهم أهل الأثر» ص ٣٧٦.

(٢) في هـ «منه».

(٣) راجع لذلك «النجوم الزاهرة» المجلد العاشر والحادي عشر، و«الأعلام» (٦/٥٠).

- ٨٤٧- واسمُهما على الشهيرِ فاعلم
 ٨٤٨- والثانِ أن يزيدَ فيه بَعْدَهُ
 ٨٤٩- والأكثرُ اختَجُوا بعمرو حَمَلًا
 ٨٥٠- وسَلَسَل الأبا التَّجِيميُّ فَعَدُّ
- أسامةُ بنُ مالِكِ بنِ قَهْطَمِ/
 كَبَهْزِ أو عمرو أبا أو جَدَّهُ
 له على الجَدِّ الكَبيرِ الأَعْلَى
 عن تِسعَةٍ، قلت: وَفوقَ ذا وَرَدَ

(رواية الآباء عن الأبناء وعكسه) وهما نوعان مهمان، وفائدة ضبط أولهما الأمن من ^(١) ظن التحريف الناشئ عنه كون الابن أبا، وإنما آخر عن الذي قبله مع كونه من أفراد الأكابر عن الأصغر، لضم الثاني إليه (وصنفوا) كالخطيب (فيما عن ابن أخذ أب) أي: فيما أخذه الأب عن ابنه، وهو أول النوعين، كتابا لطيفا وقد سمعته، وفيه أمثلة كثيرة كقول أنس: حدثني ابنتي أمينة أنه دفن لصلبي إلى مقدم الحجاج البصرة بضع وعشرون ومائة ^(٢)، وكروايته أيضا عن ابنه ولم يسمه، وكرواية عمر بن الخطاب عن ابنه عبد الله كما في المستخرج من كتب الناس للفائدة لأبي القاسم ابن منده، (وك) رواية (عباس) عم النبي ﷺ (عن الفضل) ولده لحديث الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة حسبما رواه الخطيب، وأشار إليه ابن الجوزي في التلخيص وكروايته أيضا عن ولده البحر عبد الله، و (كذا) روى (وايل) بكسر التحتانية ^(٣) ودون تنوين، ابن داود (عن بكر) بدون تنوين أيضا (ابنه) ثمانية أحاديث، منها ما رواه بكر عن الزهري عن أنس «أن النبي ﷺ أو لم على صفية بسويق وتمر» أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان، وعن الزهري أيضا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا «أخروا الأحمال، فإن اليد معلقة والرجل موثقة» أخرجه الخطيب/ وقال: لا يروى عن النبي ﷺ فيما نعلمه إلا من جهة بكر وأبيه ^(٤)،

(١) سقطت كلمة «من» من ز و في ه «ممن».

(٢) سقطت كلمة «ومائة» من ز.

(٣) في ه «بالهمزة».

(٤) «صحيح البخاري مع الفتح» (٢٢٨-٢٢٩)، و«مسند أحمد» (١٠٨/٣، ١٨٨، ٣٨٤)، و«سنن الترمذي» (٤٠٣/٣)، و«سنن أبي داود» (٢٠٨/١٠)، و«سنن ابن ماجه» (٤١٥/١)، و«الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١٤٦/٦)، و«تحفة الأشراف» (٣٧٧/١)، و«علوم الحديث» ص ٢٨١-٢٨٢، و«الإرشاد» للنووي (٥٢١/٢)، و«تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٣٧٨، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩٩-٢٠٠، و«فتح المغيـث» للعراقي (٦٥/٤).

قلت: قد أخرجه أبو يعلى في مسنده من حديث قيس بن الربيع عن بكر، لا ذكر لوائل فيه.

(و) كذلك من أمثله رواية سليمان بن طرخان (التمي) بمثناة فوقانية مشددة ثم تحتانية وبإسكان ياء النسبة (عن ابنه معتمر) لحدِيثين بل عند الخطيب أيضا من رواية معتمر قال: حدثني أبي قال: حدثني أنت عني عن أيوب - هو السخيتاني - عن الحسن - هو البصري - أنه قال: ويح كلمة رحمة. قال ابن الصلاح: وهذا ظريف يجمع أنواعا يعني: كرواية الآباء عن الأبناء وعكسه، والأكابر عن الأصاغر، والمديج والتحديث بعد النسيان واجتماع ثلاثة من التابعين في نسق^(١) (في قوم) غير هؤلاء، روى عن أبنائهم كأحمد بن شاهين عن ابنه محمد، وإسحاق بن بهلول عن ابنه يعقوب، والحسن بن سفيان عن ابنه أبي بكر، [وزكريا بن أبي زائدة عن ابنه يحيى، وسعيد بن الحكم المصري عن ابنه محمد، وأبي داود سليمان السجستاني عن ابنه أبي بكر] عبد الله، وشجاع بن الوليد عن ابنه أبي هشام الوليد، وعبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي عن ابنه أبي الرضا محمد، وعلي بن حرب الطائي عن ابنه الحسن، [٣] وعلي بن الحسن بن أبي عيسى الدارbjergدي^(٤) عن ابنه الحسن] وعمر بن محمد السمرقندي البحيري صاحب الصحيح عن ابنه محمد، وعمر ابن يونس اليمامي عن ابنه محمد، وكثير ابن يحيى البصري عن ابنه^(٥) يحيى، ومحمد بن يحيى الذهلي عن ابنه يحيى، ويحيى بن جعفر بن أعين عن ابنه الحسين، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي عن ابنه إسرائيل، وأبي بكر ابن أبي عاصم عن/ ابنه أبي عبد الرحمن، وأبي بكر بن ١٨٢/٤ عياش عن ابنه إبراهيم [٦] وفي بعض هؤلاء من روى أكثر من حديث وأكثر ما في

(١) «علوم الحديث» ص ٢٨٢، و«الإرشاد» للنوي (٢/٥٢٢)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٦٥).

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٤) في هـ «الداركردى».

(٥) في هـ «أبيه» وهو خطأ.

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

كتاب] الخطيب مما رواه أب عن ابن ستة عشر حديثا أو نحوها، وذلك لحفص ابن عمر الدوري عن ابنه أبي جعفر محمد، وكالحافظ أبي سعد بن السمعاني صاحب ذيل تاريخ بغداد عن ابنه عبد الرحيم مما رواه ابن الصلاح عنه لفظا قال: أنبأني والدي عني^(١) فيما قرأت بخطه، قال: حدثني ولدي أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله، فذكر بإسناده وهو من حديث العلاء بن مسلمة الرواس المتهم بالوضع عن إسماعيل بن عياش عن برد عن مكحول عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «أحضروا موائدكم البقل فإنه^(٢) مطردة للشيطان مع التسمية» وهذا مما أدخله ابن الجوزي في الموضوعات، وقال ابن كثير: أخلق به أن يكون كذلك، قال ابن الصلاح: وهذا آخر ما روينا من هذا النوع وأقربه عهدا، وروى محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار عن ابنه أبي بكر أبياتا قالها^(٣)، وأبو عمر ابن عبد البر الحافظ عن ابنه أبي محمد عبد الله بيتين لنفسه وهما: لا تكثرن^(٤) تأملا وأمل ك عليك عنان طرفك فلربما أرسلته فرمـك في ميدان حـتفك^(٥)

والسراج عمر البلقيني عن ابنه القاضي جلال الدين أبي الفضل^(٦) بيتين قالهما

١٨٣/٤ شفاها معزيا للملك الظاهر في ولده محمد، وهما: /

أنت المظفر حقا وللمعالي ترقى

وأجر من مات تلقى تعيش أنت وتبقى

سمعهما من السراج الولي أبو زرعة ابن المصنف وقال له: أروي هذا عنك عن ولدك فيكون من رواية الآباء عن الأبناء؟ قال: نعم، وكأبي الشيخ ابن حيان عن

(١) في هـ «على».

(٢) في ز «فإنها».

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٨٢، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٢٢)، والتلخيص ص ٣٧٨ و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٢٠-٢٢١، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٦٥-٦٦)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٠٢، و«التدريب» (٢/٢٥٤-٢٥٥).

(٤) في هـ «لا يكثرون».

(٥) «الجدوة» ص ٢٦٨، و«البعية» ص ٣٥٤، و«الصلة» (١/٢٧٩)، و«وفيات الأعيان» (٧/٧٠).

(٦) سقطت كلمة «أبي الفضل» من ز.

ابنه عبد الرزاق حكاية، والمصنف عن ابنه أبي زرعة أحمد الولي^(١).

فائدة: وهي أنه قال: لا أعلم حديثا كثير الثواب مع قلة العمل أصح من حديث «من بكر وابتكر، وغسل واغتسل، ودنا وأنصت، كان له بكل خطوة يمشيها كفارة سنة» الحديث سمع ذلك شيخنا من شيخه المصنف، وثنا به كذلك^(٢) غير مرة، وكذا ثنا أن شيخه ناصر الدين بن الفرات^(٣) حكى في تاريخه عن ولده العز عبد الرحيم^(٤) يعني: شيخنا مسند عصره، ويلتحق بهذا رواية المرء عن ابن بنته، وفيه قصة الحبال عن عبد الغني أنه أرسل ابن ابنته أبا الحسن بن بقا^(٥) إلى بعض الشيوخ بمصر في حديث فحدثه به فقرأه عبد الغني عن ابن ابنته عن ذلك الشيخ. ومن أغرب ما في هذا الباب أن القاضي عز الدين ابن جماعة أخبر والده البدر محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة أن ابن أخيه أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمان بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة أنشده قال: أنشدني عمي عماد

الدين إسماعيل قال: حفظت هذين البيتين من والدي في النوم وهما: /
مالي على^(٦) السلوان عنك معول فعلى م تتعب في هواك العذل
يزداد حبك كل يوم جدة فكأن آخره لقلبي أول

فقال البدر ابن جماعة: هذه ظريفة^(٧) أروي هذا عن ولدي يعني: العز عن ابن أخي يعني: إبراهيم بن عبد الرحمن عن أخي يعني: إسماعيل عن والدي يعني: البرهان إبراهيم في المنام انتهى - وقد أخبرني بهما أبو الفتح المراغي: ثنا المصنف لفظا إملاء أنشدنا أبو إسحاق المذكور كما تقدم^(٨)، ويقرب منه رواية

(١) «التلخيص» ص ٣٧٩، و«الضوء اللامع» (٤/١١٠-١١١)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٦٦).

(٢) «الضوء اللامع» (١/٣٤٢).

(٣) هو محمد بن عبد الرحيم بن علي بن الحسن المصري الحنفي، «ابن الفرات» (٧٣٥-٨٠٧هـ).

(٤) هو عبد الرحيم بن محمد المذكور، يعرف بابن الفرات كسلفه (٧٥٩-٨٥١هـ) «الضوء اللامع» (٤/١٨٧-١٨٨)، فيه ذكر النص.

(٥) هو أبو الحسن علي بن بقا الورق مصري، حدث عن عبد الغني بن سعيد وغيره، توفي (٤٥٠هـ)

«الإكمال» (١/٣٤٣)، و«العبر» (٣/٢٢٣).

(٦) في هـ «عن».

(٧) في هـ «طريقة» وهو خطأ.

(٨) أشار العراقي في «فتح المغيث» (٤/٦٦)، إلى هذه الحكاية الغريبة.

الشمس ابن الجزري^(١) عن ابنه أبي الخير عن أخيه أبي القاسم علي عن أبيهما المذكور أولاً عن محمود بن خليفة المحدث عن الدمياطي الحافظ عن شيخه ابن خليل الحافظ فذكر شيئاً^(٢).

ومن ظريفه^(٣) ما اجتمع فيه رواية عن الابن كرواية أم رومان عن ابنتها عائشة لحديثين، ورواية أبي بكر الصديق عنها أيضاً لحديثين، أفاد ذلك ابن الجوزي في تلقيحه^(٤)، ووقعت رواية أبي بكر عنها في المستخرج لا بن منده.

(أما أبو بكر) الذي وقع في رواية المنجنيقي في كتابه الأكبر عن الأصغر (عن الحمراء) بالحاء المهملة، لقب جاء في عدة روايات فيها مقال، لكن بالتصغير لقب لأم المؤمنين (عائشة) بالصرف للضرورة، وقيل: إنه تصغير تقريب، لأن المراد بها البيضاء فكأنها غير كاملة البياض للحديث المرفوع (في الحبة السوداء) وإنها شفاء من كل داء (فإنه) أي: أبا بكر هذا (ل) هو (ابن أبي عتيق) محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، كما وقع التصريح بكونه ابن أبي عتيق في صحيح البخاري، بل وفي جل الروايات واسمه عبد الله وعائشة هي عمه والده، (وغلط الواصف) لأبي بكر هذا (بالصديق) / وهو شيء انفرد به المنجنيقي عن سائر أصحاب عبيد الله بن موسى الكوفي أحد الكبار من شيوخ البخاري، وإن روى هذا الخبر عنه بواسطة أبي بكر ابن أبي شيبة حيث رواه المنجنيقي عن عبيد الله بحيث نشأ عن غلظه إدخاله لذلك في تصنيفه المشار إليه، بل أدخله الخطيب في تصنيفه في هذا الباب، لكن مع التنبه على الغلط فيه، قال: وأبو عتيق كنية أبيه محمد وهو معدود في الصحابة^(٥) لكونه ولد في عهد النبي ﷺ، وأبوه وجده وجد أبيه أبو قحافة صحابة مشهورون - انتهى. وادعى موسى بن عقبة انفرادهم بذلك فقال: لا نعلم أربعة أدركوا النبي ﷺ إلا هؤلاء الأربعة وذكرهم وتبعه غير

(١) في هـ «ابن الجوزي» وهو خطأ.

(٢) في ز «شيخنا» وهو خطأ.

(٣) في ز «ظريفه».

(٤) ص ٣٧٨، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٦٦)، و«اختصار علوم الحديث» ص ١٩٩.

(٥) في ز «صحابية».

واحد، وكأنه أراد بقيد الذكور، وإلا فعبد الله بن الزبير صحابي وهو أسن وأشهر في الصحابة من محمد، أمه أسماء ابنة أبي بكر بن أبي قحافة^(١)، نعم ذكروا أن أسامة ابن زيد الحب بن الحب ولد له في حياة رسول الله، وحينئذ فهم أربعة، إذ حارثة والد زيد صحابي كما جزم به المنذري في أماليه على مختصر مسلم، وحديث إسلامه في مستدرک الحاكم^(٢)، ونحوه ما في صحيح البخاري من حديث أسلم عن عمر في مجيء ابنة خفاف وقوله: إني لأرى أبا هذه وأخاها إلى آخره، فإنه يقتضي أن الأخ المبهم كان صحابيا، وإذا أنضم إلى قول ابن عبد البر في ترجمة خفاف بن إيماء بن رخصة أن له ولأبيه وجده صحبة صاروا أربعة في نسق، بل لا يبعد أن يكون للابنة المشار إليها رؤية، لأنها ابنة صحابي، وقد وصفت في زمن عمر بأنها ذات أولاد^(٣)، وكذا ذكر الذهبي تبعا لغيره في ترجمة حذيم الحنفي والد حنيفة أن له ولابنه وابن ابنه وناقلته صحبة^(٤)، ونحوه قول ابن عبد البر في إياس بن سلمة بن عمرو بن الأكوع أنه مدح النبي ﷺ بشعر، فإن ١٨٦/٤ كلا من سلمة ووالده وجده صحابي باتفاق^(٥)، [٦] ومنه أن شافعا جد إمامنا الشافعي هو وأبوه السائب وجده عبيد، وجد أبيه عبد يزيد صحابة^(٧) ولكن يقال الذي أخص به بيت الصديق كونهم مسمين، فخرج ابن أسامة وابن خفاف، وكونهم باتفاق، فخرج حذيم وإياس وعبد يزيد^(٨)، ففهم خلاف، بل قال

(١) «علوم الحديث» ص ٢٨٣، و«الإرشاد» للنووي (٥٢٣/٢)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٠١، و«فتح المغيب» للعراقي (٦٦/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٠٢-٣٠٣ و«صحيح البخاري مع الفتح» (١٠/١٤٣-١٤٤)، و«التلقيح» ص ٣٧٥.

(٢) (٣/٢١٣-٢١٤)، انظر أيضا تاريخ «ابن عساكر» (٢/٦٩٤).

(٣) «الاستيعاب» (٢/٤٤٩-٤٥٠)، و«الإصابة» (٢/٤٥٢)، و«صحيح البخاري مع الفتح» (٧/٤٤٥-٤٤٦).

(٤) «التجريد» (١/١٣٤)، و«الإصابة» (١/٣٩٢)، ثم قال الحافظ: وهو غلط على غلط، لأنه بنى على أنه والد حنيفة، وليس كذلك.

(٥) «الإصابة» (١/٨٩)، و«التجريد» (١/٤١)، وفي هـ «صحابية» بدل «صحابي».

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٧) «الإصابة» (٢/١١، ١٣٥، ٤٢٣، ٤٤٥).

(٨) سقطت كلمة «وعبد يزيد» من هـ.

الذهبي: لعل إياسا هذا ولد قديم لسلمة.

وفي الأنبياء عليهم السلام أيضا أربعة في نسق وهم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، وقد جمع أبو زكريا بن منده جزءا فيمن روى هو أبوه وجده عن النبي ﷺ، والجعابي فيمن روى هو وأبوه فقط، وهذه الفائدة إنما ذكرت هنا استطرادا، وإلا فالأليق بها الصحابة وقد أشرت إليها هناك.

ونحو هذا الباب رواية العباس وحزمة عن ابن أخيها النبي ﷺ فالعم بمنزلة الأب، هكذا ذكره ابن منده في أمثلة الباب وتوقف فيه البلقيني.

وأغرب منه قول ابن الجوزي في كتاب الوفاء له أن أبا طالب روى عن ابن أخيه النبي ﷺ فقال حدثني ابن أخي الأمين وذكر شيئا، وكذا روى مصعب الزبيري عن ابن أخيه الزبير بن بكار، وإسحاق بن حنبل عن ابن أخيه أحمد بن محمد بن حنبل، ومالك عن ابن أخيه إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، في أمثلة كثيرة وربما يكون ابن الأخ أكبر فلا يكون مما نحن فيه^(١).

[رواية الأبناء عن الآباء] (وعكسه) أي: رواية الآباء عن الأبناء وهو رواية الأبناء عن الآباء، الذي هو ثاني النوعين والحجادة (صنف فيه) الحافظ أبو نصر عبيد الله ابن سعيد بن حاتم السجزي (الوإيلي) بكسر المثناة التحتانية، نسبة لبكر ابن وايل كتابا، وزاد عليه بعض المتأخرين أشياء مهمة نفيسة كما قال ابن كثير. ١٨٧/٤ وكذا لأبي حفص بن / شاهين كتاب من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين (وهو) أي: رواية الأبناء عن الآباء كما قال: أبو القاسم منصور بن محمد العلوي (معال) يعني: مفاخر (للحفيد) وهو ولد الابن (الناقل) رواية، وكذا دراية من باب أولى عن أبيه عن جده، ولفظه كما رواه ابن الصلاح عن أبي المظفر ابن السمعاني لفظا عن أبي نصر عبد الرحمن بن عبد الجبار الفامي سمعت أبا القاسم المذكور يقول: الإسناد بعضه عوالي وبعضه معالي. وقول الرجل: حدثني أبي عن جده من المعالي، بل قال مالك مما رويناها فيما انتقاه السلفي من الطيوريات^(٢) من

(١) «التلقيح» ص ٣٧٩، و«التدريب» (٢/٢٥٥-٢٥٦).

(٢) هذه عبارة عن مجموعة من الأحاديث والحكايات التي انتخبها السلفي من أصول كتب شيخه أبي الحسين المبارك ابن عبد الجبار الصيرفي الطيوري أيام كان في بغداد. «الحافظ أبو طاهر السلفي» ص ٢٠٩.

حديثه في قوله الله عز وجل: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ قال: هو قول الرجل حدثني أبي عن جدي^(١).

(ومن أهمه) أي: رواية الأبناء عن الآباء (إذا ما أبهما الأب) فلم يسم (أو) سمي الأب وأبهم (جد، وذاك) بحسب هذا (قسما قسمين) أحدهما ما تكون الرواية فيه (عن أب فقط) وذلك باب واسع وهو (نحو) رواية (أبي العشرا) بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة بعدها راء مع القصر للضرورة، الدارمي (عن أبيه) بحذف الياء على لغة النقص كما مر أول الكتاب (عن النبي ﷺ)، فوالد أبي العشراء لم يسم في طرق الحديث بل ولم يأت هو إلا مكنياً (واسمهما) كما قال ابن الصلاح (على الشهير) من الأقوال: (فاعلم أسامة بن مالك بن قهطم) فكذلك نسبه ابن سعد بل ونقله الميموني عن أحمد. وجده بكسر القاف فيما نقله ابن الصلاح من خط البيهقي وغيره^(٢)، وكذا الطاء المهملة بينهما هاء، وقيل: حاء مهملة بدلها وآخره ميم، بل حكى فيه أربع لغات كسر القاف والطاء، وفتحهما وفتح الأول وكسر الثاني، وعكسه كاللغات في قرطم، وقيل في اسمهما: عطارد ابن برز بتقديم الراء على الزاء مع الاختلاف أهي مفتوحة أو ساكنة بل قيل: إنها لام، وقيل: يسار أو سنان كما هو لأبي أحمد/ الحاكم ابن بلز بن مسعود بن ١٨٨/٤ خولى بن حرمة بن قتادة، وقيل كما للطبراني بلاز بن يسار^(٣)، وقال ابن حبان: اسمه عبد الله، وقيل: عامر^(٤)، (و) القسم (الثان) بحذف الياء من القسمين (أن

(١) «علوم الحديث» ص ٢٨٣-٢٨٥، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٢٤)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٠٤، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٦٧)، و«تفسير القرطبي» (١٦/٩٣)، و«تفسير الماوردي» (٣/٥٣٦) والآية من سورة الزخرف: ٤٤.

(٢) سقطت كلمة «وغيره» من ز.

(٣) هكذا في جميع النسخ الموجودة عندنا وفي التهذيب والتقريب «بلال بن يسار» والله أعلم بالصواب.

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٨٥، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٦٧)، و«التاريخ الكبير» (١/٢١٢-٢٢٢)، و«الطبقات» لابن خياط ص ٤١ و«طبقات ابن سعد» (٧/٢٥٤، ٨٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٤٢ و«الثقات» لابن حبان (٣/٣)، و«الكنى» للدولابي (٢/٣١)، و«الجمهرة» ص ٢٢٩ و«الإكمال» لابن ماكولا (٦/٢٠٨)، و«الاستيعاب» (٣/١٣٥٧، ١٣٥٨)، و«أسد الغابة» (٥/٤٤-٤٥)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٦٢٧)، و«التهذيب» (١٢/١٦٧)، و«الإصابة» (١/١١٩)، (٤/١٤٩).

يزيد فيه) يعني: في السند (بعده) أي: بعد ذكر الأب (كبهز) بموحدة مفتوحة ثم هاء وزاء، هو ابن حكيم (أو) بالنقل (عمرو) هو ابن شعيب (أبا) يعني لحكيم أبي بهز (أو) يزيد (جده) أي: جد عمرو، مع كون التعبير في الموضوعين بقوله عن جده غير أن مرجع الضمير فيهما مختلف، ففي الأول لبهز وجده وهو معاوية بن حيدة بن معاوية القشيري صحابي شهير ولا يصح أن يكون الضمير فيه لحكيم فإن جده حيدة لم ينقل له حديث عن النبي ﷺ مع كونه صحابيا ورواية حفيده عنه كما في دلائل النبوة للبيهقي وغيرها من طريق داود بن أبي هند عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده حيدة بن معاوية^(١) أنه خرج معتمرا في الجاهلية فإذا هو بشيخ يطوف بالبيت فذكر قصة^(٢)، وفي الثاني لشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص فجده هو عبد الله الصحابي الشهير، ويروي بكل من السندين نسخة كبيرة حسنة، والثانية أكثرها فقهيات جواد وكل من النسختين مختلف في الاحتجاج به لما قيل من أن سماعهما من ذلك إنما هو اليسير والباقي من صحيفة وجداهما، (و) لكن (الأكثر) من المحدثين^(٣) (احتجوا ب) حديث (عمرو حملا له) أي: لجده في الإطلاق (على الجد الكبير الأعلى) وهو الصحابي دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك، فقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المدني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ماتركه/ أحد من المسلمين، قال البخاري: فمن الناس ١٨٩/٤ بعدهم؟ زاد في رواية: والحميدي^(٤)، وقال مرة اجتمع علي وابن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من أهل العلم يتذكرون حديث عمرو بن شعيب، فثبته وذكروا أنه حجة، وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي: هو ثقة روى عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب والزهري والحكم، واحتج أصحابنا بحديثه وسمع

(١) كذا في الأصل والإصابة و هـ، وفي ز والدلائل معاوية بن حيدة.

(٢) راجع لذلك «علوم الحديث» ص ٢٨٤ و«دلائل النبوة» للبيهقي (٢/٢١)، (٥/٣٧٨)، و«الإصابة» (١/٣٦٥-٣٦٦).

(٣) زاد في هـ «كما قال ابن الصلاح».

(٤) في ز «الحميدي» بإسقاط «و».

أبوه من عبد الله بن عمرو، وقال أبو بكر النيسابوري: صح سماع عمرو بن شعيب وسماع شعيب من جده. وقال يعقوب بن شيبة: ما رأيت أحدا من أصحابنا ممن ينظر في الحديث ويتتقى الرجال يقول فيه شيئا، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه وما روى عنه الثقات فصحيح، قال: وسمعت ابن المديني يقول: قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله، قال ابن المديني: هو عندنا ثقة، وكتابه صحيح، وقال الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر، قال النووي في شرح المذهب: وهذا التشبيه في نهاية الجلالة من مثل إسحاق، وقد أخرج له ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام له على سبيل الاحتجاج وآخرون، وخالف آخرون فضعفه بعضهم مطلقا، وبعضهم في خصوص روايته عن أبيه عن جده، والإطلاق محمول عليه، فقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: حديثه عندنا واهي. وقال الميموني: سمعت أحمد يقول: له أشياء منها مناكير، وإنما يكتب حديثه للاعتبار فأما أن يكون حجة فلا، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بذلك، وفي رواية عنه هو عن أبيه عن جده كتاب - أي: وجادة، وليس المراد مكاتبة، قال: ومن هنا جاء ضعفه، قال الآجري: قلت لأبي داود هو عندك حجة، قال: لا، ولانصف حجه، وحكى في شرح المذهب أن الشيخ أبا إسحاق/ نص في كتابه اللمع وغيره من أصحابنا على ١٩٠/٤ أنه لا يجوز الاحتجاج به هكذا، قال: وأكثر الشيخ من الاحتجاج به في المذهب كأنه لما ترجح عنده حال تصنيفه، وفصل الدارقطني بأنه إن أفصح بتسمية جده عبد الله كان صحيحا لأن شعيبا سمع منه ولم يترك حديثه أحد من الأئمة، وكذا إن قال: عن جده سمعت النبي ﷺ، لأن محمدا والد شعيب لم يدرك النبي ﷺ وإلا فلا، وكذا فصل غيره بأنه أن استوعب ذكر آبائه كما وقع في رواية عند ابن حبان فيها عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه فهو حجة أو يقتصر على قوله عن أبيه عن جده فلا، لكن قد قال العلائي: إن ما يجيء فيه التصريح برواية محمد شاذ، نادر لا سيما وقد قيل: إنه مات في حياة والده وإن الذي كفل شعيبا هو جده.

وبالجملة فالمعتمد من هذا كله الأول كما تقدم ولكن الظاهر كما قال شيخنا: إن شعيباً إنما سمع من جده بعض تلك الأحاديث، والباقي صحيفة ويشهد له قول أبي زرعة: روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها وهو ثقة في نفسه، إنما يتكلم فيه بسبب كتاب عنده، وما أقل ما تصيب عنده مما روى عن أبيه عن جده من المنكر. ونحوه قول ابن معين: هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه فليس بمتصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل، وجد شعيب كتب جده عبد الله بن عمرو فكان يرويها عنه إرسالا وهي صحاح عن عبد الله غير أنه لم يسمعها، قال شيخنا: فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها وضح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة وهي أحد وجوه التحمل، وقد صنف البلقيني بذل الناقد بعض^(١) جهده في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(٢)، / وجمع مسلم جزءا فيما استنكره أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب، والحافظ عبد الغني بن سعيد فيمن روى عنه من التابعين^(٣) ثم إن هذا القسم الثاني يتنوع أنواعا بالنظر لكثرة الآباء وقتها.

(و) قد (سلسل الآبا) بالقصر، أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكينة بن

(١) سقطت كلمة «بعض» من ز.

(٢) زاد في ز «وسبقه العلائي لذلك».

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٨٣، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٦٧-٦٩)، و«التدريب» (٢/٢٥٧-٢٥٩)، و«التاريخ الكبير» (٦/٣٤٢)، و«الثقات» للعجلي (٢/١٧٨)، و«الجرح والتعديل» (١/٣/٢٣٨)، و«الضعفاء الصغير» للبخاري ص ١٦٩ و«المستدرک» الحاكم (١/١٠٥، ٥٤٨، ٢/٤٧، ٦٥، ٤/٣٨١)، و«سنن الدارقطني» (٢/٣١٠)، و«سنن الترمذي» (٢/١٤٠)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/٧٢)، و«الكامل» لابن عدي (٥/١٧٦٦)، و«التاريخ» لابن معين (٢/٤٤٦)، وكلامه في الرجال ص ٤٨، و«تاريخ دمشق» (١٣/٤٧٢-٤٨١)، وكتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٢٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٢/١٠٣٦)، و«جامع التحصيل» ص ٢٣٨ و«الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١/٣٥٢)، و«اللقصبي» ص ٢٥٤ و«ميزان الاعتدال» (٢/٢٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٥)، و«المغني في الضعفاء» (٢/٤٨٤)، و«نصب الراية» (١/٥٨، ٥٩)، و«التهذيب» (٨/٤٨)، و«شرح المهذب» (١/١٠-١١١)، و«تهذيب الأسماء» (١/٢٨)، و«اللمع وشرحه» (٢/٦٢٩).

عبد الله (التميمي) الفقيه الحنبلي، وهو - كما قال ابن الصلاح - ممن كانت له ببغداد في جامع المنصور حلقة للوعظ والفتوى (فعد) فيما رواه روايته (عن تسعة) كل واحد منهم روى عن أبيه، وذلك فيما رواه الخطيب قال حدثنا عبد الوهاب المذكور من لفظه سمعت أبي أبا الحسن عبد العزيز يقول: سمعت أبي أبا بكر الحارث يقول: سمعت أبي أسدا يقول: سمعت [١] أبي الليث يقول: سمعت أبي سليمان يقول: سمعت أبي يزيد يقول: سمعت أبي أكينة يقول: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد سئل عن الحنان المنان، فقال الحنان: هو الذي يقبل على من أعرض عنه، والحنان الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال.

(قلت): هكذا اقتصر ابن الصلاح على هذا العدد، وقال: إنه من أظرف ذلك (و) لكن (فوق ذا ورد) فبائني عشر فيما أخبرني أبو المعالي ابن الذهبي / أنا ١٩٢/٤ أبو هريرة ابن الحافظ أنا البهاء أبو محمد ابن عساكر عن كريمة ابنة عبد الوهاب حضوراً وإجازة قالت: أنا مسعود بن الحسن الثقفي والقاسم بن الفضل الصيدلاني وعبد الحاكم بن ظفر ومحمد بن علي بن محمد قالوا: أنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي سمعت أبي أبا الفرج عبد الوهاب بهذا السند إلى أكينة قال: سمعت أبي الهيثم يقول سمعت أبي عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اجتمع قوم على ذكر إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة» وسنده كما قال العلائي: غريب جداً، قال: ورزق الله كان إمام الحنابلة في زمانه من الكبار المشهورين، متقدماً في عدة علوم، مات سنة ثمان وثمانين وأربع مائة (٤٨٨هـ)، وأبوه إمام مشهور أيضاً ولكن جده عبد العزيز متكلم فيه كثيراً على إمامته، واشتهر بوضع الحديث، وبقية آبائه مجهولون لا ذكر لهم في شيء من الكتب أصلاً، وقد خبط فيهم عبد العزيز أيضاً بالتغيير أي: فزاد في الثاني أبا لأكينة وهو الهيثم وجعله من رواية أبيه عبد الله وجعله صحابياً.

وبأربعة عشر في عدة أحاديث منها ما رواه أبو سعد بن السمعاني في الذيل

قال: أنا أبو^(١) شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي الإمام بقراءتي وأبو بكر محمد بن علي بن ياسر الجياني من لفظه قالاً: حدثنا السيد أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب من لفظه ببلخ حدثني سيدي والدي^(٢) أبو الحسن علي بن أبي طالب سنة ست وستين وأربع مائة حدثني أبي أبو طالب الحسن بن عبيد الله سنة أربع وثلاثين وأربع مائة حدثني والدي أبو علي عبيد الله بن محمد حدثني أبي محمد بن عبيد الله حدثني أبي علي حدثني أبي^(٣) علي بن الحسن حدثني أبي الحسن^(٤) بن الحسين حدثني أبي الحسين بن جعفر وهو أول من دخل بلخ من هذه الطائفة حدثني أبي جعفر الملقب بالحجة حدثني أبي الحسين الأصغر حدثني أبي زين العابدين علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: / «ليس الخبر كالمعاينة» وحديث «المجالس بالأمانة» و«الحرب خدعة» و«المستشار مؤتمن» و«المسلم مرآة المسلم»^(٥).

قال شيخنا: ولفظه: «حدثني سيدي والدي» وهو اصطلاح لا يعرف في المتقدمين، والمتون منكورة بهذا الإسناد يعني: لكونها جاءت من غير هذه الطريق، وقد أخرج أولها أحمد وابن منيع والطبراني عن ابن عباس، وغيرهم عن أنس^(٦)، ونحوه قول ابن دحية في المولد^(٧): أخبرتني خالة أبي أمة العزيز قالت: حدثني

(١) سقت كلمة «أبو» من ز.

(٢) سقطت كلمة «والدي» من هـ.

(٣) في ز «ابن» بدل «أبي» وهو خطأ.

(٤) في ز «الحسين».

(٥) انظر لذلك «علوم الحديث» ٢٨٤. «وفتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٠-٧١)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٠٤-٣٠٥، و«التدريب» (٢/٢٦٠-٢٦٢).

(٦) حديث ابن عباس أخرجه أحمد (١/٢١٥، ٢٧١)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٢٤٥١)،

والبزار (٢٢٠) «كشف الأستار»، وابن ماجه (٢٠٨٧، ٢٠٨٨)، والحاكم في «مستدرکه» (٢/

٣٢١) وقال: صحيح على شرط الشيخين و وافقة الذهبي. قال في «المجمع» (١/١٥٣):

ورجال أحمد رجال الصحيح، والخطيب في «تأريخه» (٦/٥٦، ١٢/٨)، وإسناده صحيح،

وحديث أنس رواه الطبراني في «الأوسط» قال في «المجمع» (١/١٥٣)، رجاله ثقات.

والخطيب في «تأريخه» (٦/٢٠٠) و (٦/٣٦٠)، وانظر أيضاً «المعتبر» للزرکشي ص ١٨١.

(٧) اسمه الكامل «التنوير في مولد السراج المنير».

جدي الحسن حدثني أبي موسى حدثني أبي علي حدثني أبي الحسين حدثني أبي جعفر حدثني أبي علي حدثني أبي محمد حدثني أبي علي حدثني أبي موسى حدثني أبي جعفر حدثني أبي محمد الباقر حدثني أبي علي حدثني أبي الحسين حدثني أبي علي بن أبي طالب قال: كان لي شارف من نصيبي ببدر، نقلته من خط مغلطاي.

وقد صنف ابن أبي خيثمة جزءاً فيمن روى عن أبيه عن جده وهو فيما أعلم أول مصنف فيه، وكذا المزني وأرسل به إلى الدمياطي شيخه لكونه كان أرسل إليه من مصر يسأله عن جمل من ذلك، والعلائي، وهو أجمع مصنف في ذلك سماه: الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، وقد لخصه شيخنا، وذكر أبو الفضل ابن طاهر في آخر كتابه في المبهمات منه فصلاً كبيراً، والقطب القسطلاني منه جملة.

١٩٤/٤

السابق واللاحق

- ٨٥١- وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَلاَحِقٍ وَهُوَ اشْتِرَاكُ رَاوِيَيْنِ سَابِقِ
 ٨٥٢- مَوْتَا كَزَهْرِيٍّ وَذِي تَدَارِكِ كَابِنِ دُوَيْدِ رَوِيَا عَنْ مَالِكِ
 ٨٥٣- سَبْعُ ثَلَاثُونَ وَقَرْنٌ وَافِي أُخْرَ كَالجُغْفِي وَالخَفَّافِ

وهو نوع ظريف سماه كذلك الخطيب، وأما ابن الصلاح فإنه قال: معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر، وفائدة ضبطه الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر، وتفقه الطالب في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن الشيخ^(١) ومن به ختم حديثه، وتقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب، وعلى الأخيرة اقتصر ابن الصلاح، لكن قال ابن كثير: وق--د أكثر المزني في تهذيبه من التعرض لذلك، يعني: كون فلان آخر من روى عن فلان وهو مما يتحلى به كثير من المحدثين، وليس في المهمات فيه، وهو

(١) في ز «شيخ» بدون التعريف.

متعقب بأول فوائده^(١).

(وصنفوا) كالخطيب ثم الذهبي (في سابق ولاحق، وهو اشتراك راويين سابق موتا كزهرى) وهو محمد بن مسلم بن شهاب (و) لاحق (ذي تدارك) للسابق (كابن دويد) بمهملتين، مصغر هو زكريا الكندي، فإنهما (رويا) جميعا (عن مالك) ابن أنس و(سبع) بسين مهملة ثم موحدة و (ثلاثون) من السنين (وقرن وافي) أي: تام (آخر) بضم أوله ابن دويد بها عن الزهرى، فإنه كانت وفاته في سنة نيف وستين ومائتين، والزهرى مات في سنة أربع وعشرين ومائة. ولكن التمثيل بابن دويد غير جيد، فقد كان كذاباً رمى بالوضع، والصواب أن آخر الرواة عن مالك كما قاله المزى: أحمد بن إسماعيل السهمي لكن لا تبلغ المدة بينه وبين الزهرى ذلك، فإن السهمي كانت وفاته في سنة تسع وخمسين ومائتين (٢٥٩هـ)، فيكون ١٩٥/٤ بينه وبين الزهرى/ مائة وخمسة وثلاثون سنة، والسهمي وإن كان ضعيفا أيضا فإن أبا مصعب شهد له أنه كان يحضر معهم العرض على مالك، قال ابن الصلاح: ولقد حظي مالك بكثير من هذا النوع^(٢).

(و)كالجعفي) بضم الجيم ثم عين مهملة وفاء، كما سلف في آداب طالب الحديث، وهو محمد بن إسماعيل البخاري (و) أبي الحسين أحمد بن أبي نصر محمد بن أحمد بن عمر النيسابوري الزاهد (الخفاف) بفتح الخاء المعجمة ثم فاء مشددة، نسبة لعمل الخفاف أو بيعها، في مجرد طول المدة بين وفاتيهما لا في خصوص المدة قبلها، إذ بينهما مائة سنة وثمانية وثلاثون سنة وأزيد لأن وفاة الجعفي كانت في شوال سنة ست وخمسين ومائتين، والخفاف في ثاني عشر شهر^(٣) ربيع الأول سنة خمس وتسعين وثلاث مائة، وقول المصنف: إنها في سنة

(١) «علوم الحديث» ص ٢٨٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٢٨)، و«السابق واللاحق» ص ٤٧-٤٨، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٢)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٠٥، و«التدريب» (٢/٢٦٣)، و«نزهة النظر» ص ١١١.

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٨٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٢٨)، و«السابق واللاحق» ص ٢٢٠، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٠٦-٣٠٧، و«تهذيب الكمال» (١/٢٦٦)، و«تاريخ بغداد» (٤/٢٢-٢٤) و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٢٤-٢٥).

(٣) سقطت كلمة «شهر» من ز.

ثلاث وتسعين غلط مع اشتراكهما في الرواية عن أبي العباس محمد بن إسحاق السراج، فإن البخاري روى عنه أشياء في تأريخه وغيره وصح سماع الآخر منه كما هو بخط أبيه^(١) أبي نصر حتى صار واحد عصره في علو الإسناد حسبما ذكره الحاكم في تأريخ نيسابور، قال: وكان مجاب الدعوة - انتهى. وقد وقعت لنا جملة من عواليه^(٢).

وكأبي عمرو أحمد بن المبارك المستملي الحافظ المشهور الراوي عن قتيبة وطبقته، والحافظ أبي نعيم الأصبهاني، بين وفاتيهما مائة وستة وأربعون سنة^(٣)، مع اشتراكهما في الرواية عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصب، لكن ثانيهما بالإجازة المكاتبه حتى كان خاتمة أصحابه على وجه الأرض، وكمحمد بن طاهر الحافظ ومحمد/ بن الحسن بن عبد السلام السفاسقي بين موتيهما مائة^(٤) وسبعة ١٩٦/٤ وأربعون سنة^(٥) مع اشتراكهما في الرواية عن السلفي، الأول بالسماع، والثاني بالحضور، قال الذهبي وهذا شيء لم يتفق لأحد أبدا فيما علمت في السابق واللاحق، كذا قال: وهو مردود بأبي على البرداني أحد شيوخ السلفي وأبي القاسم عبد الرحمن بن مكى الطرابلسي سبط السلفي، فبين وفاتيهما مائة وخمسون سنة، لأن وفاة البرداني على رأس الخمس مائة، والآخر سنة خمسين وست مائة مع اشتراكهما في الرواية عن الحافظ السلفي، قال شيخنا: وهذا أكثر ما حصل

(١) في ز «ابنه».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٨٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٢٥٩)، و«فتح المغيث» للعراقي (٧٣/٤)، و«نزهة النظر» ص ١١٢، و«السابق واللاحق» ص ٣٢٥، و«الأنساب» (٥/١٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٨١-٤٨٢).

(٣) ذلك لأن أبا نعيم الحافظ مات في العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربع مائة، وأحمد المستملي توفي في جمادى الآخرة سنة أربع وثمانين ومائتين. «سير أعلام النبلاء» (١٧/٤٦٣)، (١٣/٣٧٥).

(٤) في ز «مائة سنة».

(٥) ذلك لأن محمد بن طاهر الحافظ توفي في شهر ربيع الأول سنة سبع وخمس مائة، والسفاسقي مات في جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وست مائة، «سير أعلام النبلاء» (١٩/٣/٢٣)، (٩٥-٢٩٦)، وقول الذهبي الآتي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/٢٠-٢١).

الوقوف عليه في أمثله ذلك من المدة بين الوفايتين^(١)، كذا قال: وهو محمول على السماع وإلا فقد تأخر بعد السبط جماعة منهم محمد بن الحسن بن عبد السلام أبو بكر السفاقي، ويعرف بابن المقدسية لكون أمه أخت الحافظ بن المفضل المقدسي، مات في سنة أربع وخمسين، وهو ممن يروي عن السلفي حضوراً الحديث المسلسل بالأولية فقط وتأخر بعده قليلاً جماعة لهم إجازة من السلفي كابن خطيب القرافة^(٢) وغيره، على أن وفاة البرداني كانت في جمادى كما قاله ابن السمعاني وتبعه ابن الأثير، أو شوال كما جزم به الذهبي سنة ثمان وتسعين وأربع مائة، وحينئذ فالمدة أزيد مما ذكره شيخنا بنحو سنتين.

وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع منه قد يتأخر زماناً بعد موت أحد الراويين الذي سمع منه عند تقدم سنه بعض الأحداث، ويعيش بعد السماع منه دهراً طويلاً، فيحصل من مجموع ذلك/ نحو هذه المدة، ثم إنه لأجل اختلاف المدد بين الراويين بالنظر لما لذلك من الأمثلة لم يحده ابن الصلاح وأتباعه بقدر معين، بل قال: من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر وتباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً يحصل بينهما أمد بعيد، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول^(٣)، وقد حدده الخطيب فيما نقل عن شيخنا بخمسين أو ثلاثين سنة على اختلاف الناقلين عنه. قال شيخنا مما هو مؤيد للنقل الأول: وكأن أعمار هذه الأمة لما كانت ما بين الستين والسبعين كان الزائد على المقدار هنا يقع بعده الطلب، فكأن المتأخر بهذا القدر تأخر بقرن^(٤).

(١) «نزهة النظر» ص ١١٢ و«سير أعلام النبلاء» (٢٣/٢٧٨-٢٧٩)، (١٩/٢٢١)، و«الأنساب» (٢/١٤٥)، و«اللباب» (١/١٣٥)، و«المنتظم» (٩/١٤٤)، و«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص ٦٨ اسم البرداني أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي البرداني.

(٢) هو الشيخ العالم أبو عمرو عثمان بن علي بن عبد الواحد بن الحسين القرشي الأسدي الدمشقي الناسخ ابن خطيب القرافة، توفي في ثالث ربيع الآخر سنة ست وخمسين وست مائة «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٤٧-٣٤٨).

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٨٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٢٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٢)، و«نزهة النظر» ص ١١١-١١٢. «والسابق واللاحق» ص ٤٧.

(٤) في هامش الأصل «بأن يطلب المتأخر وهو ابن عشرين سنة أو دونها» قلت: وقد حدده الخطيب بقوله: وجعلت اعتبار أقل مددهم أن تكون زائدة على الستين، دون ما قصر عنها من الستين لأنها القدر الذي حده ﷺ في أعمار أمته والغاية الموقفة لإعذار الله عز وجل إلى خليفته. «السابق واللاحق» ص ٤٨. و«صحيح البخاري» (١١/٢٣٨).

ومن طريف ما يدخل في هذا النوع ما روينا عن إبراهيم بن طالب أنه قال: سمعت عبد الرحمن بن بشر بن الحكم يقول: حملني أبي على عاتقه في مجلس سفيان بن عيينة، فقال: يامعشر أصحاب الحديث: أنا بشر بن الحكم بن حبيب سمع أبي الحكم من سفيان وقد سمعت أنا منه، وحدثت عنه بخراسان، وهذا ابني عبد الرحمن قد سمع منه^(١)، ونحوه أن القاضي جلال الدين البلقيني كتب عن شيخنا بعض تصانيفه وقابله معه، وتأخر شيخنا حتى أخذ عنه حفيدا القاضي^(٢) وأبوهما، بل وولد كل من الحفيدين^(٣)، وكذا اتفق أن أبا العباس الأصم صاحب الربيع سمع منه الحسن بن/ الحسين بن منصور كتاب الرسالة^(٤)، ١٩٨/٤ ثم سمعه منه ابنه أبو الحسن^(٥)، ثم سمعه منه^(٦) أبو نصر ابن أبي الحسن^(٧)، ثم سمعه منه عمر بن أبي نصر^(٨)، ويوصف من يتفق له ذلك بملحق أبناء الأحفاد بالأجداد وهذا غاية ما يكون.

ويدخل في هذا الباب نوع مستغرب يتعلق بتعدد الأنساب^(٩) صنف فيه عبد الغني بن سعيد، فذكر عمر بن عبد العزيز بن مروان بينه وبين فهر بن مالك

(١) «تهذيب الكمال» (٧٧٦/٢)، و«تهذيب» (١٤٤/٦).

(٢) في هـ «حفيد القاضي» وهو خطأ.

(٣) أما القاضي فهو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الجلال البلقيني (٧٦٣-٨٢٤هـ) وأما حفيده فهما علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير أبو الحسن البلقيني الشافعي (٨٠٤-٨٨٣هـ)، وأحمد بن محمد بن عبد الرحمن البلقيني القاهري (٨٠٨-٨٨١هـ). وأما أبوهما فهو محمد بن عبد الرحمن التاج أبو سلمة البلقيني (٧٨٧-٨٥٥هـ) وأما ابن علي فهو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن (٨٣٤-٨٦٦هـ). وأما ابن أحمد فهو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن (٨٣٤-٨٩٣هـ). «الضوء اللامع» (١٠٦/٤)، (٥/٣١٠)، (١٢٠-١١٩/٣)، (٢٩٤/٧)، (١٠٢/٤)، (٧٠/٧)، على حسب الترتيب.

(٤) في ز «كتاب الرسالة».

(٥) في ز «أبو الحسن» هو محمد بن الحسن بن الحسين بن منصور الحافظ الإمام أبو الحسن النيسابوري التاجر المتوفى (٣٥٥هـ)، شذرات الذهب (٧١/٣).

(٦) زاد في ز «ابنه».

(٧) في ز «أبو نصر بن أبي الحسين».

(٨) انظر لسماع أكثرهم «تذكرة الحفاظ» (٨١٦/٣)، و«تاريخ دمشق» (١٣٥/١٦)، ولعل أصل النص

في «تاريخ نيسابور» للحاكم.

(٩) في هـ «الإنسان» وهو خطأ.

جماع قريش^(١) ثلاثة عشر أبا، ومات عمر سنة إحدى ومائة. ومات أبو بكر سنة ثمان وأربعين وثلاث مائة، فبينهما في الوفاة مائتان وسبع وأربعون سنة، وعبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف في التعداد مثل يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف، وبينهما في الوفاة مائة وبضعة وثلاثون سنة.

مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ

- ٨٥٤- وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ مَنْ عَنَهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لَا ثَانِي
 ٨٥٥- كَعَامِرِ بْنِ شَهْرِ أَوْ كَوْهَبِ هُوَ ابْنُ خَنْبَشٍ وَعَنْهُ الشُّعْبِيُّ
 ٨٥٦- وَغُلَطَّى الْحَاكِمُ حَيْثُ رَعَمَا بَأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا
 ٨٥٧- فِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَا الْمَسِيْبَا وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ لَا بِنَ تَغْلِيَا

١٩٩/٤

(من لم يرو عنه) من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم (إلا راو واحد، ومسلم) صاحب الصحيح (صنف في) المنفردات و(الوحدان) من النساء والرجال مما أصل ابن طاهر به عندي. وعليه خط العلاء^(٢) مغلطاي، وقال: إن له عليه زوائد سيفردها وهو (من عنه) أي: الراوي انفرد بالرواية (راو واحد لا ثاني) له، وأمثله إما (كعامر بن شهر) الهمداني (او) بالنقل (كوهب هو ابن خنباش) بمعجمة ثم نون ثم موحدة ثم معجمة، وزن جعفر الطائي الذي لكل واحد منهما صحبة وعداده في أهل الكوفة (وعنه) أي: عن كل واحد منهما تفرد بالرواية عامر بن شراحيل (الشعبي) بفتح المعجمة فيما ذكره مسلم وغيره، ولأولهما ذكر^(٣) في السيرة، فقد ذكر سيف بن عمر التميمي في الفتوح عن طلحة الأعمى عن عكرمة عن ابن عباس أنه أول من اعترض في ناحيته^(٤) على الأسود العنسي لما ادعى النبوة وكابره: وكان أحد عمال النبي ﷺ على اليمن، وأما ثانيهما فتسميته بوهب

(١) سقطت كلمة «جماع قريش» من هـ.

(٢) في هـ «العلامة» وفي ز «الحافظ».

(٣) في ز «ذكره».

(٤) في هـ «ناحية».

هي الأكثر، ووقع في رواية لابن ماجه تسميته هرما، وكذا ذكره الحاكم وأبو نعيم في علومهما، وخطأ ذلك ابن الصلاح تبعاً للخطيب، وكذا نص أبو عيسى الترمذي وغيره على أن ذلك غلط، وقال الدارقطني: وهم فيه داود بن يزيد الأودي عن الشعبي، وإنما هو وهب، كذلك رواه الحفاظ^(١) عن الشعبي، قلت: ممن رواه كذلك بيان وفراس وجابر وهو المحفوظ المشهور، والأولان أوثق من داود، ولذا قال المزي: من قال: وهب، أكثر وأحفظ^(٢) /. /

٢٠٠/٤

(وغلط الحاكم) أبو عبد الله صاحب المستدرک وغيره من غير واحد (حيث زعما) في المدخل إلى كتابه الإكليل، وتبعه صاحبه البيهقي في السنن وغيرها (بأن) أي: أن (هذا النوع ليس فيهما) أي: ليس في الصحيحين التخریج عن أحد من الصحابة فمن بعدهم ممن لم يرو عنه إلا واحد، وممن غلظه ابن طاهر والحازمي وابن الجوزي وغيرهم (ففي الصحيح) للبخاري ومسلم (أخرجنا المسيبا) بضم الميم وفتح المهملة ثم تحتانية مفتوحة أو مكسورة كما ضبطته في معرفة الصحابة، صحابي حديث وفاة أبي طالب إذ أورده^(٣) من جهته، وهو ابن حزن الصحابي أيضا ابن وهب القرشي مع أنه لم يرو عنه سوى ابنه سعيد، وعده مسلم وأبو الفتح الأزدي فيمن لم يرو عنه إلا واحد^(٤).

(١) في ز «الحافظ».

(٢) «المنفردات والوحدان» ص ٤، و«المخزون» للأزدي ص ١٦٣، ١٢٥ و«مسند أحمد» (١٨٦/٤)، وابن ماجه (٩٩٦/٢)، و«سنن الترمذي» (٢٧٦/٣)، و«الإلزامات» ص ٨٥ و«معرفة علوم الحديث» ص ١٩٦ و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٦٩٥/٢)، و«علوم الحديث» ص ٢٨٧، و«الإرشاد» للنووي (٥٣٢-٥٣١/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٤٣٦/٣)، و«الاستيعاب» (٧٩٢/٢)، (٤/٤) ١٥٦٠، و«الإصابة» (٢٥١/٢)، (٦٤١/٣)، و«أسد الغابة» (١٢٦/٣)، (٤٥٧/٥)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٠٨، و«فتح المغيب» للعراقي (٧٤-٧٣/٤)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٠٦ و«تحفة الأشراف» (٦٩/٩)، و«التهذيب» (١١/٢٧، ١٦٣)، و«التلقيح» ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٣) في ز «أخرجاه».

(٤) «صحيح البخاري مع الفتح» (٣/٢٢٢)، و«صحيح مسلم مع النووي» (١/٢١٤)، و«معرفة علوم الحديث» ص ١٩٨ وشروط الأئمة الستة ص ١٧-١٨، وشروط الأئمة الخمسة ص ٢٠، و«علوم الحديث» ص ٢٨٨، و«الإرشاد» للنووي (٥٣٤/٢)، و«المدخل» للحاكم ص ٩-١٠، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٤/١٠٥)، و«المنفردات والوحدان» ص ٣ و«الموضوعات» لابن الجوزي (١/٣٤)، و«الإلزامات» ص ٧٣، و«التهذيب» (١٠/١٥٢).

(وأخرج الجعفي) بضم الجيم كما مضى قريبا وهو البخاري وحده (لابن تغلبا) بفتح المثناة فوقانية ثم غين معجمة ساكنة بعدها لا م مكسورة ثم موحدة مفتوحة^(١)، هو عمرو، صحابي حديث «إني لأعطي الرجل، والذي أدع أحب إلي» مع أنه لم يرو عنه سوى الحسن البصري فيما قاله مسلم والحاكم وغيرهما، وكذا لم يذكر البخاري له راويا غيره، ولكن قد ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ثم ابن عبد البر أن الحكم بن الأعرج روى عنه أيضا، وحينئذ فليس من أمثلة هذا النوع، وقد اعتذر المؤلف في إتباعه لمن ذكره بأنه لم ير روايته عن ٢٠١/٤ الحكم في شيء من طرق أحاديث عمرو^(٢) /.

وعلى كل حال فقد أخرج البخاري لمرداس بن مالك الأسلمي الصحابي وهو أيضا لم يرو عنه سوى قيس ابن أبي حازم كما جزم به مسلم والأزدي وجماعة^(٣)، ولزاهر بن الأسود الأسلمي الصحابي مع تفرد ابنه مجزاة عنه كما قاله مسلم وغيره^(٤). ومسلم لطارق الأشجعي الصحابي مع تفرد ابنه أبي مالك سعد عنه كما قاله مسلم أيضا^(٥) في أمثلة من الصحابة فمن بعدهم، ذكر ابن الصلاح منها ما تعقبه العلاء مغلطاي وغيره في كثير منه، ونبه عليه المصنف في تقييده، مع قول

(١) سقطت كلمة «مفتوحة» من ز.

(٢) «الجرح والتعديل» (٢٢٢/١/٣)، و«صحيح البخاري» (٢٥٠/٦)، و«المنفردات والوحدان» ص ٤، و«التاريخ الكبير» (٣٠٤/٣/٣)، و«الإلزامات» ص ٧٤ و«معرفة علوم الحديث» ص ١٩٧ و«شروط الأئمة الخمسة» ص ٢٣، و«علوم الحديث» ص ٢٨٨ و«الاستيعاب» (١١٦٦/)، المخزون للأزدي ص ١٢٦ و«التلقيح» ص ٣٠٨، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٠٩، و«فتح المغيث» للعراقي (٧٤/٤).

(٣) «المخزون» للأزدي ص ١٥٠ و«المنفردات والوحدان» ص ٣، و«الإلزامات» ص ٦٨ و«معرفة علوم الحديث» ص ١٩٦، و«علوم الحديث» ص ٢٨٨ و«شروط الأئمة الستة» ص ١٧، و«شروط الأئمة الخمسة» ص ٢٢، و«صحيح البخاري» (٢٥١/١١)، و«التاريخ الكبير» (٤٣٤/١/٤)، و«المدخل للحاكم» ص ١٠٠.

(٤) «المنفردات والوحدان» ص ٣ و«شروط الأئمة الخمسة» ص ٢٣، و«الإلزامات» ص ٦٨ و«صحيح البخاري» (٤٥١/٧).

(٥) «المنفردات والوحدان» ص ٦، و«المخزون» ص ١٧٦، و«الإلزامات» ص ٦٩، و«شروط الأئمة الخمسة» ص ٢٦-٢٥، و«صحيح مسلم مع النووي» (٢١٢/١)، (٢٠-١٩/١٧)، و«التلقيح»

ابن الصلاح: واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راو واحد عنه خلاف في تفرده، بل قال عقب ما نقله عن الحاكم من ذلك: وأخشى أن يكون في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعله منها معتمدا على الحساب والتوهم، وقدمت منها في المجهول مما هو في الصحيحين وغيرهما، ولا انتقاد فيه جملة وبينت^(١) هناك من كلام الحاكم نفسه ما يقتضي تخصيص مقاله بغير الصحابي، وأن شيخنا قال: إنه ليس في الكتابين حديث أصل لمن بعدهم من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط، فراجع فيه إن شاء الله نزول نسبة الحاكم إلى الغلط^(٢).

مَنْ ذَكَرَ بِنَعْوَتٍ مُتَعَدِّدَةٍ

٨٥٨- واغْنِ بِأَنْ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبِسُ مِنْ خَلَّةٍ يُغْنَى بِهَا الْمُدَلِّسُ

٨٥٩- مِنْ نَعْتِ رَاوٍ بِنَعْوَتٍ نَخْوٍ مَا فُعِلَ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أُهِمَا / ٢٠٢/٤

٨٦٠- مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَّامَةُ سَمَّاهُ حَمَّادًا أَبُو أَسَامَةَ

٨٦١- وَبِأَبِي النَّضْرِ ابْنِ إِسْحَاقَ ذَكَرَ وَبِأَبِي سَعِيدِ الْعَوْفِيِّ شَهَرَ

(من ذكر) من الرواة (بنعوت متعددة) وهو نوع مهم وفن - كما قال ابن الصلاح - : عويص بمهملتين أوله وآخره كـرغيف، أي: صعب الاستخراج، والحاجة إليه حاقة، وفائدة ضبطه الأمن من توهم الواحد اثنين فأكثر، واشتباه الضعيف بالثقة وعكسه، (واعن) أي: اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بأن تعرف ما يلتبس) الأمر فيه كثيرا لا سيما على غير الماهر اليقظ (من خلة) بفتح المعجمة وتشديد اللام أي: خصلة (يعنى) بضم أوله وقد يفتح أي: يهتم ويشغل (بها المدلس) من الرواة أي: كثيرا، وإلا فقد فعله الخطيب بل والبخاري وغيرهما ممن لم يوصف بتدليس، ويشير إليه قول ابن الصلاح: فإن أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم، وكذا قال ابن كثير: وأكثر ما يقع ذلك من المدلسين^(٣) (من نعت راو)

(١) في هـ «يشت».

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، و«التقييد والإيضاح» ٣٠٩ - ٣١٢، و«هدى الساري» ص ٩.

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٩٠، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٣٨)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٠٨.

واحد (بنوعوت متعددة) من الأسماء أو الكنى أو الألقاب أو الأنساب ونحو ذلك حيث يكون ذاك الراوي ضعيفا أو صغير السن أو الفاعل له مقلا من الشيوخ، أو قصدا لتمرن الطالب بالنظر في الرواة وتمييزهم إن كان مكثرا، وأشباه ذلك مما تقدم في قسم تدليس الشيوخ من التدليس.

ثم إنه تارة يكون من راو واحد بأن تتعدد الروايات منه عن ذاك الراوي بأنحاء مختلفة أو من جماعة يعرف كل واحد منهم الراوي بغير ما عرفه الآخر به^(١)، ولعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري الحافظ في ذلك إيضاح الإشكال، وكذا ٢٠٣/٤ للخطيب فيه الموضح لأوهام^(٢) الجمع والتفريق، بدأ فيه بما وقع لأستاذ الصنعة/ البخاري من الوهم في ذلك، وصنف فيه الصوري^(٣) أيضا، وأمثلته كثيرة، ففي الضعفاء^(٤) (نحو مافعل) من غير واحد (في الكلبي) المنسوب لكلب بن وبرة (حتى أبهما) الأمر فيه على كثيرين من عدولهم في الكلبي (محمد بن السائب) بن بشر الكوفي (العلامة) كما قال ابن سعد: في أنساب العرب وأحاديثهم والتفسير والذي اتفق أهل النقل على ضعفه، واتهمه غير واحد بالكذب والوضع حيث (سماه حمادا) بدل محمد (أبو أسامة) حماد بن أسامة إذ روى عنه إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس رفعه «ذكاة كل مسك دباغه»^(٥) ولم يتبته حمزة ابن محمد أبو القاسم الكنانى الحافظ له، فإنه وثق حماد بن السائب وذلك لا يكون إلا عن غفلة عن أنه محمد بن السائب لاشتهاره بالضعف، ودونه ما وقع

(١) في ز «منه».

(٢) في هـ «للابهام».

(٣) في جميع النسخ عندنا «الصولي» وقد ورد في نزهة النظر ص ٨٥ «الصوري» بدل «الصولي» وأظن أنه الصواب. أما الصوري فهو الإمام الحافظ البارع الأوحـد الحجة أبو عبد الله محمد بن علي الصوري، حدث عنه شيخه الحافظ عبد الغني وأبو بكر الخطيب، وقال الخطيب: كتب عني وكتبت عنه. «سير أعلام النبلاء» (١٧/٦٢٧، ٦٢٨)، و«علوم الحديث» ص ٢٩٠، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٥)، و«شرح نخبة الفكر» لملا علي القاري ص ١٥٠.

(٤) في هـ «الضعف» وهو خطأ.

(٥) أخرجه الحاكم في «مستدرکه» (٤/١٢٤)، وصححه وأقره الذهبي، وأخرجه أيضا الدولابي في «الكنى» (١/١٠٥)، قلت: وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي وابن حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن المحبق قال الحافظ في «تلخيص الحبير» (١/٤٩) وإسناده صحيح. وانظر أيضا «غاية المرام» ص ٣٣-٣٤.

للنسائي في الكنى في الحديث المذكور [١] أسقط «عن» بين أبي أسامة وحماد فصار حمادًا اسم أبي أسامة كما نبه على ذلك الحافظ عبد الغني المذكور [وقال: إنه سأل شيخه الدارقطني عن حماد الواقع في هذا الحديث، فقال: إنه الكلبي إلا أن أبا أسامة كان يسميه حمادا، قال عبد الغني: ويدل لشيخنا أن عيسى بن يونس يعني: السبيعي الكوفي روى الحديث المشار إليه عن الكلبي مصرحاً به عن غير تغطية - انتهى. والظاهر أنه لقب له اختص بلديه أبو أسامة بمعرفته، لأنه مع جلالته لا يظن به ابتكار ذلك، وإن وصف بالتدليس فقد كان يبين تدليسه.

(وبأبي النضر) بنون وضاد معجمة (ابن إسحاق) محمد صاحب المغازي (ذكر) الكلبي في روايته عنه، ولكنها كنية شهيرة لا بن السائب مع كون ابن إسحاق روى عنه/ مرة أخرى فسماه، ولذا قال الخطيب: وهذا القول يعني: في كنيته أبا النضر ٢٠٤/٤ صحيح، ثم أورد الحديث المروي كذلك وهو من رواية ابن إسحاق عن أبي النضر عن باذان عن ابن عباس عن تميم الداري في هذه الآية ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ وقصة جام الفضة (٢).

(وبأبي سعيد) عطية بن سعد بن جنادة (العوفي) نسبة لعوف بن سعد بن ذبيان (شهر) الكلبي بما أخذه عنه من التفسير مع أنها ليست كنية له، حتى إن الخطيب روى من طريق الثوري أنه سمع الكلبي نفسه يقول: كنانتي عطية أبا سعيد، وكذا قال أبو خالد الأحمر قال لي الكلبي قال لي عطية: كنيته بأبي سعيد فأنا أقول: ثنا أبو سعيد، قال الخطيب: وإنما فعل ذلك ليوهم الناس أنه أبو سعيد الخدري، ونحوه قول ابن حبان: سمع عطية من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه وكناه أبا سعيد، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله كذا، يحفظه ويرويه عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ يقول: أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد الكلبي، لذا قال أحمد: كان هشيم

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥٨/٥)، وابن أبي حاتم وابن جرير كما في «تفسير ابن كثير» (٦٧٣/٢)، وأصل القصة في «صحيح البخاري» (٤٠٩/٥-٤١٠)، والآية من سورة المائدة: ١٠٦.

يضعف عطية بل وضعفه غيره، وكنى الكلبي القاسم بن الوليد الهمداني بابن له اسمه هشام، فقال فيما رواه الخطيب بسنده إلى القاسم عن أبي هشام عن أبي صالح عن ابن عباس^(١) قال: لما نزلت ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ [الأنعام: ٦٥] الحديث، ثم نقل الخطيب عن أبي حاتم^(٢) أنه سأل أباه عن هذا الحديث، فقال: أبو هشام^(٣) هو محمد بن السائب الكلبي، وإنما كانت كنيته أبا النضر، ولكن كان له ابن يقال له هشام صاحب نحو وعربية، فكناه القاسم به، قال الخطيب: وهو محمد بن السائب بن بشر الذي روى عنه ابن إسحاق - يعني: كما تقدم، وإن فرق البخاري بينه وبين الكلبي فإنه واحد، بين نسبه ابن سعد / وخليفة بن خياط^(٤).

وأشد من هذا الصنيع أن محمد بن سعيد^(٥) بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب المعروف بالكذب والوضع أيضًا يقول فيه يحيى بن سعيد الأموي: محمد بن سعيد بن حسان، ومروان بن معاوية «مرة محمد بن حسان، ومرة محمد ابن أبي قيس، ومرة محمد بن أبي زينب، ومرة محمد بن زكريا. ومرة محمد بن أبي حسان، ونسبه المحاربي إلى ولاء بني هاشم، وقال فيه سعيد بن أبي هلال: محمد بن سعيد الأسدي، ويقولون فيه أيضًا: محمد بن حسان الطبري وأبو عبد الرحمان الشامي وأبو قيس الملائي وأبو قيس الدمشقي وأبو عبد الله الشامي، وربما قالوا: عبد الله وعبد الرحمن وعبد الكريم، ونحوها على معنى التعبيد لله، وينسبونه أيضًا محمد بن سعيد بن عبد العزيز ومحمد بن أبي عتبة ومحمد بن أبي حسان ومحمد بن أبي سهل ومحمد بن عبد الرحمان ومحمد

(١) زاد في ز «كلمة الترضى».

(٢) في ز «أبي حاتم» بإسقاط «ابن» وهو خطأ.

(٣) في ز «أبو هاشم».

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٩٠-٢٩١، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٣٨-٥٤٠)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٥-٧٧)، والزهية ص ٨٥ و«الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (٢/٣٥٥)، و«طبقات ابن سعد» (٦/٣٥٩، ٣٦٠)، و«طبقات ابن خياط» ص ١٦٧، و«الأنساب» (١١/١٣٤)، و«الكفاية» ص ٣٦٦ وكتاب «المجروحين» (٢/٢٥٣)، و«الميزان» (٣/٦١)، و«الكامل» (٦/٢١٢٧)، و«الحجرج والتعديل» (٣/٢٧٠)، و«التاريخ الصغير» ص ١٥٨، و«التاريخ الكبير» (١/١٠١)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٢/٧٦).

(٥) في ه «سعيد بن محمد» وهو خطأ.

الطبري ومحمد الأردني ومحمد المرتضى، ويقال: إنه عبد الرحمن بن أبي شميلة ولايشت، بل قال ابن عقدة^(١): سمعت أبا طالب عبد الله بن أحمد بن سواده يقول: قلب أهل الشام اسمه على مائة اسم وكذا وكذا، وقد جمعها في كتاب، ونحوه قول العقيلي: ويلغني عن بعض أصحاب الحديث أنه قال: يقلب اسمه على نحو مائة اسم، قال: وما أبعد أن يكون كما قال، وكذا قال عبد الغني^(٢). / ٢٠٦/٤

ومن أمثله إبراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي^(٣) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى واسمه سمعان الأسلمي مولاهم قال فيه ابن جريج: أنا إبراهيم بن أبي يحيى - فنسبه لجدته. وهو مشهور بذلك، وكذلك قال فيه جمع منهم يحيى بن آدم ممن روى عنه، وقال ابن جريج مرة: أنا إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، وقال مرة: إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم، وقال مرة: أنا أبو الذيب. وسماه مروان بن معاوية الفزاري عبد الوهاب، وقال عبد الرزاق: أنا أبو إسحاق السلمي. وقال سعيد بن سليمان: أنا أبو إسحاق بن سمعان مولى أسلم. وقال الواقدي: أنا أبو إسحاق بن أبي عبد الملك، وقال مرة: أبو إسحاق ابن محمد، ومرة إسحاق بن إدريس^(٤)، وهذا الأخير فيه نظر.

ومنها أبو اليقظان شيخ المدائني، قال الزبير بن بكار: حدثني رجل ثقة قال: قال لي أبو الحسن المدائني: أبو اليقظان^(٥) هو سحيم بن حفص وسحيم لقبه^(٦) واسمه عامر وكان لحفص ابن اسمه محمد ولم يكن يكنى به وكان أسود شديد السواد، قال: قال لي أبو اليقظان: سميت^(٧) مدة عبيد الله، قال المدائني: فإذا

(١) في هـ «ابن غفلة» وهو خطأ.

(٢) «الكفاية» ص ٣٦٦-٣٦٧، و«التاريخ الكبير» (١/١/٩٣)، و«التاريخ الصغير» ص ١٦٩، و«الضعفاء الصغير» ص ٢٧٤، و«الجرح والتعديل» (٣/٢/٢٦٢-٢٦٤)، وكتاب «المجروحين» (٢/٢٤٧-٢٤٨)، و«تاريخ دمشق» (١٥/٣٥٦-٣٦٤)، وكتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٦٥-٦٦)، و«الميزان» (٣/٦٤)، و«التهذيب» (٩/١٨٤)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٤/٧٣)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٢٠٢).

(٣) ز اد في ز «كلمة الترحم» كَلِمَةُ الرَّحْمَةِ. «الكامل» لابن عدي (٦/٢١٥٠-٢١٥٣).

(٤) «الكفاية» ص ٣٦٨ وكتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/٥١).

(٥) في ز «أبو يقظان».

(٦) في ز «لقب».

(٧) في ز «سمعت».

قلت: ثنا أبو اليقظان فهو هو وهو سحيم بن حفص وهو عامر بن أبي محمد وعامر بن الأسود وسحيم بن الأسود وعامر بن حفص وعبيد الله بن فائد وأبو إسحاق المالكي^(١).

وفي الثقات سالم بن عبد الله أبو عبد الله النصري المدني أحد التابعين هو سالم مولى شداد بن الهاد، وهو سالم مولى النصريين، وهو سالم سبلان وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان، وهو سالم مولى دوس، وهو سالم أبو عبد الله الدوسي، وهو سالم مولى المهري، وهو أبو عبد الله مولى شداد، وهو أبو سالم، إلى غير ذلك مما اشتبه على العجلي الأمر فيه حتى أفرد لكل واحد من ٢٠٧/٤ ثلاثة منه ترجمة. وفعل ابن حبان ذلك في اثنين، / وكذا مسلم والحسين القباني لظنهم التعدد والافتراق، والصواب عدمه^(٢).

وقريب من هذا أن النجم ابن الرفعة الفقيه^(٣) وجد في موضع خلافا للزهري وفي آخر خلافا لابن شهاب. فجمع بينهما لظن التعدد فقال: خلافا لابن شهاب والزهري، وما قيل من تجويز كون العطف تفسيريا، وتقديره خلافا لابن شهاب وهو الزهري، الظاهر خلافه، نعم عندي أن الواو سبق قلم لوضوح الأمر في هذا.

أفراد العَلَم

٨٦٢- واعنَ بالأفْرَادِ سُمَا أَوْ لَقَبَا أَوْ كُنْيَةً نَحْوَ لَبِيِّ بِنِ لَبَا

٨٦٣- أَوْ مِندَلٍ عَمْرُو وَكَسْرًا نَصُّوا فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي مُعَيْدٍ حَفْصُ

(أفراد العلم)، وهو ما يجعل علامة على الراوي من اسم وكنية ولقب (واعن) أي: اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (ب) معرفة (الأفراد) الأحاد التي لا

(١) «الكفاية» ص ٣٦٤ و«الفهرسة» لابن النديم ص ١٣٨ .

(٢) «المؤتلف والمختلف» الدارقطني (٣/١٢٦٢-١٢٦٣)، (١/ ٢٧٨)، و«الإكمال» (١/٣٩١)، و«الأنساب» (١٣/١١١)، و«التاريخ الكبير» (٢/١٠٩-١١٠)، و«الجرح والتعديل» (١/٢/١٨٤)، و«الثقات المعجلى» (١/٣٨٢، ٣٨٤)، و«رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (١/٢٦١)، و«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» ص ١٢٩، و«الثقات» لابن حبان (٤/٣٠٧)، و«التهذيب» (٣/٤٣٨)، و«علوم الحديث» ص ٢٩١، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٤٠).

(٣) هو أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع الأنصاري الشافعي الشهير بابن الرفعة نجم الدين، أبو العباس، فقيه (٦٤٥-٧١٠هـ). «معجم المؤلفين» (٢/١٣٥).

يكون منها في كل حرف أو فصل من^(١) الصحابة فمن بعدهم سواها (سما) مثلث المهملة أي: من الأسماء، وهي ماتوضع علامة على المسمى (أو لقباً) أي: أو من الألقاب، وهو ما يوضع أيضاً علامة للتعريف لا على سبيل الاسم العلمية، مما دل لرفعة كزين العابدين، أو ضعة كأنف الناقة^(٢) (أو كنية) أي: أو من الكنى، وهي ماصدرت بأب أو أم فهو نوع ملبح عزيز بل مهم، لتضمنه ضبطها، فإن جله مما يشكل/ لقلة دورانه على الألسنة مع كونه لا دخل له في المؤلف، ويوجد في كتب ٢٠٨/٤ الحفاظ المصنفة في الرجال، كالجرح والتعديل لا بن أبي حاتم مجموعاً، لكن مفرداً في آخر^(٣) أبوابها، وكذا يوجد في الإكمال لابن ماكولا منه الكثير، بل أفردته بالتصنيف الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي، وتعقب عليه أبو عبد الله بن بكير وغيره من الحفاظ مواضع منه ليست أفراداً بل هي مثنان فأكثر ومواضع ليست اسماً بل هي ألقاب كالأجلح لقب به لجلحة كانت به واسمه يحيى^(٤).

ومما تعقب عليه فيه صغدي بن سنان أحد الضعفاء وهو^(٥) بضم المهملة، وقد تبدل سينا مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثم ياء كياء النسب، اسم علم بلفظ النسب، إذ ليس فرداً، ففي الجرح والتعديل لا بن أبي حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين، وفرق بينه وبين الذي قبله فضعه وفي تاريخ العقيلي: صغدي بن عبد الله يروي عن قتادة، قال العقيلي: حديثه غير محفوظ، قال شيخنا: وأظنه هو الذي ذكره ابن أبي حاتم، والعقيلي إنما ذكره في الضعفاء للحديث الذي أشار إليه، وليست الآفة فيه منه بل هي من الراوي عنه عنبة بن عبد الرحمن^(٦).

(١) في ز «في».

(٢) هو جعفر بن قريع بن عوف من تميم، من عدنان، جد جاهلي، كان لقبه أنف الناقة، وبه عرف بنوه، وكانوا يكرهون هذا اللقب. «الأعلام» (١/١٢١).

(٣) في ز وه «في أواخر».

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٩٢، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٧٧)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢١٠، و«النزهة» ص ١٤١.

(٥) في الأصل «هم» وهو خطأ.

(٦) «علوم الحديث» ص ٢٩٣، و«التقييد والإيضاح» ص ٣١٤-٣١٥، و«النزهة» ص ١٤١، و«الكامل» (٤/١٤٠٩)، و«الجرح والتعديل» (٢/١٤٥٣-٤٥٤)، و«كتاب المجروحين» لا بن حبان (١/٣٧٦)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٥٥-٥٦)، و«الأنساب» (٨/٣١٢-٣١٣)، و«لسان الميزان» (٣/١٩٠-١٩١)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢/٢١٦).

ومنه سند بفتح المهملتين بينهما نون بوزن جعفر، وهو مولى زنباع الجذامي له صحبة ورواية، والمشهور إنه يكنى أبا عبد الله، وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما نعلم، لكن ذكر أبو موسى في ذيله على الصحابة لا بن منده سند أبو الأسود وروى له حديثا، وتعقب عليه في ذلك فإنه هو الذي ذكره ابن منده، فقد ذكر الحديث المشار إليه محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر ٢٠٩/٤ في ترجمة الأول كما/ حرر ذلك شيخنا في الإصابة، على أن ابن الصلاح قال: وعلى مافهمته من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك في غير أسماء الصحابة والعلماء والرواة، بل قال: والحق أن هذا فن يصعب الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض فإنه حصر في باب واسع شديد الانتشار يعني: كما قيل في الحكم لسند معين بأنه أصح مطلقا^(١)، وقد قلد ابن الصلاح غيره في بعض الأوهام فإنه ذكر من الأسماء والكنى في ذلك طائفة رتبها على حروف المعجم ومن الألقاب عدة، وعليه في كثير من ذلك مؤخذات، ولذا اقتصرتها منها على جملة مما لا مشاحة^(٢) فيه.

فمن الأسماء (نحو) أجد^(٣) بالجيم ابن عجيان بعين مهملة ثم جيم ومثناة تحتانية على وزن عليان، قال ابن الصلاح: ورأيت به بخط ابن الفرات وهو حجة مخففا على وزن سفيان، صحابي. وقيل فيه بالحاء المهملة كالجادة، وأوسط بن عمرو البجلي تابعي، وتدوم كتقوم، ابن صبح^(٤) بضم الصاد المهملة الكلاعي عن تبيع الحميري، ابن امرأة كعب الأحبار، وجيب^(٥) بالجيم مصغرا ابن

(١) «الجرح والتعديل» (٣٢٠/١/٢)، و«التاريخ الكبير» (٢١٠/٢/٢)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١٣١٠-١٣١٢/٣)، و«الاستيعاب» (٦٨٨/٢)، و«أسد الغابة» (٤٦٤-٤٦٥)، و«الإصابة» (١٣١/٢)، و«المعجم الكبير» (٢٠٢/٧)، و«علوم الحديث» ص ٢٩٢-٢٩٣، و«النزهة» ص ١٤١-١٤٢، و«التقييد والإيضاح» ص ٣١٧، و«التلقيح» ص ٩٩.

(٢) في ز «لا مشاحة».

(٣) في ه أحمد بالمهملة.

(٤) في بعض المصادر «صبيح».

(٥) في الأصل «جبيت» وهو خطأ.

الحارث^(١)، صحابي^(٢) وجندرة ابن خيشنة أبو قرصافة] وجيلان بكسر الجيم ثم مثناة تحتانية^(٣) ساكنة، ابن فروة أبو الجلد بفتح الجيم ثم لا م ساكنة ودال مهملة، الأخباري، تابعي، وسندر الجذامي / الخصي مولى زبياع له صحبة، ٢١٠/٤ وشكل بفتحيتين، ابن حميد صحابي، وشمغون بن زيد أبو ريحانة صحابي [وهو بمعجمتين، وحكي في كل منهما الإهمال، وصدي كأبي، ابن عجلان أبو أمامة صحابي] وضريب بن نقيز أو نفيز أو نفييل على الأقوال بتصغير كلها أبو السليل بفتح المهملة وكسر اللام وآخره لا م، العدوي^(٥) البصري، وعزوان بمهملة ثم معجمة ابن زيد الرقاشي أحد الزهاد، وتابعي، وعسعس بمهملات ابن سلامة أبو صفرة التميمي البصري تابعي^(٦)، وكلدة بفتححات ابن الحنبل بحاء مهملة مفتوحة ثم نون ساكنة بعدها موحدة مفتوحة ولام صحابي (ولبي) بموحدة كأبي بالتصغير (ابن لبأ) بموحدة أيضا كفتى وعصى، ضبطه كذلك أبو علي ثم ابن الدباغ وابن الصلاح، وقيل بضم اللام وتشديد الموحدة، ضبطه ابن فتحون في الاستيعاب، قال: وكذلك رأيته بخط ابن مفرج فيه وفي ولده معا، وشذ ابن قانع فجعل ليا أليا، وهو وهَم فاحش، وليد ربه بفتح أوله ابن بعكك^(٧)، بموحدة مفتوحة، ثم عين مهملة ساكنة بعدها كافان أحد ما قيل في اسم أبي السنابل الصحابي^(٨)، ولمأزة بضم اللام ثم ميم خفيفة وزاء معجمة ابن زبار بمعجمة مفتوحة، ثم موحدة مشددة وراء تابعي، ووابصة بن معبد صحابي، وهيب بضم الهاء ثم موحدتين بينهما تحتانية مصغر ابن مغفل بضم الميم ثم معجمة ساكنة ثم فاء مكسورة وآخره لا م، وهمدان باسم القبيلة، وقيل: إنه بالذال المعجمة يريد عمر،

(١) في ز «ابن أبي الحارث».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ه انظر لجندرة «التلقيح» ص ٨٥.

(٣) في ه «تحتانية مثناة».

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٥) في ه «الهروي».

(٦) «الجرح والتعديل» (٤٠/٢/٣)، و«التاريخ الكبير» (٩١/١/٤).

(٧) في ه «بعك».

(٨) «تهذيب الكمال» (١٦١٢/٣)، و«أسد الغابة» (٥١٣/٦)، فيه «ليد ربه» و«الإصابة» (٩٥/٤).

٢١١/٤ وفي بعض هؤلاء ما الفردية فيه وفي أبيه معا، وربما تكون في الكنية أيضا^(١)/.
وأغرب من هذا كله ما قال ابن الجوزي: إنه لا يوجد مثل أسماء آبائه، وهو
مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل بن مرعبل بن أرندل بن سرندل بن عرندل
ابن ماسك بن المستورد، هكذا سرد نسبه منصور الخالدي ولم يتابع عليه، قال
أحمد العجلي: وكان أبو نعيم يعني: الفضل بن دكين يسألني عن نسبه فأخبره به
فيقول: يا أحمد! هذه رقية العقر^(٢).

ومن الألقاب نحو كل واحد من سفينة الصحابي المختلف في اسمه (أو مندل)
هو لقب لا بن علي العنزي واسمه (عمرو وكسرا نصوا في الميم) أي: ونصوا
على الكسر في الميم منه^(٣)، قال ابن الصلاح: ويقولونه كثيرا بفتحها، زاد
المهـنـف حكاية عن خط ابن ناصر الحافظ أنه الصواب، ومطين ومشكدانه
الجعفي، وسيأتي من ذلك طائفة في نوعها المختص بها^(٤).

ومن الكنى نحو كل من أبي البداح بموحدة ثم دال مهملة ثقيلة وآخره حاء
مهملة ابن عاصم تابعي، وأبي برزة بموحدة مفتوحة ثم راء ساكنة بعدها معجمة
الصحابي فرد فيهم واسمه نضلة بن عبيد، وأبي سروعة بكسر المهملة وفتحها
عقبة بن الحارث صحابي، وأبي السنابل بفتح المهملة ثم نون خفيفة وبعد الألف
موحدة ثم لام الماضي قريبا، وأبي العبيدين^(٥) بضم أوله ثم موحدة ثنية عبيد،
واسمه معاوية بن سبرة بمهملة مفتوحة بعدها موحدة ساكنة تابعي، وأبي العشاء
الدارمي الماضي ضبطه في رواية^(٦) الآباء عن الأبناء، وأبي^(٧) المدلة بضم الميم

(١) أكثر هذه الأسماء وردت في «علوم الحديث» ص ٢٩٣-٢٩٥ وانظر أيضا «الإرشاد» للنووي (٢)
٥٤٢-٥٤٨)، و«التقييد والإيضاح» ص ١٤-٣٢٠ و«اختصار علوم الحديث» ص ٢١٠-٢١٢.
(٢) «التلقيح» ص ٣٧٧ و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٠٩ و«سير أعلام النبلاء» (١٠/٥٩٤، ٥٩٣)
وتذكره «الحفاظ» (٢/٤٢١)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/٨١٠)، و«الثقات» للعجلي (٢/٢٧٢-
٢٧٣).

(٣) سقطت كلمة «منه» من هـ.

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٩٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٥٠)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٢١،
و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٨).

(٥) في ز «أبي العبيدين».

(٦) زيدت كلمة «رواية» من هـ.

(٧) في ز «فأبي».

ثم دال مهملة مكسورة بعدها لا م مشددة/ (١) ثم هاء تأنيث [المدني تابعي، ٢١٢/٤ وأبي مراية بضم الميم ثم راء مهملة مخففة وبعد الألف (٢) تحتانية ثم هاء تأنيث العجلي عبد الله بن عمرو تابعي (أو أبي معيد) بضم الميم وفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتانية وآخره دال مهملة واسمه (حفص) ابن غيلان الدمشقي عن مكحول وجماعة، وعنه نحو من عشرة، ومع هذا جهله ابن حزم كما جهل الترمذي صاحب الجامع فقال: ومن محمد بن عيسى بن سورة (٣)؟

الأسماء والكنى

٨٦٤- واغْنِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَقَدْ قَسَمَ	الشيخُ ذَا لِتْسَعِ (٤)، أَوْ عَشْرِ قَسَمَ
٨٦٥- مَنِ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ (٥) انفرادا	نَحْوُ أَبِي بِلَالٍ، أَوْ قَدْ زَادَا
٨٦٦- نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ بِنِ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ	أَبَا مُحَمَّدٍ بِخُلْفٍ فَاظُنَّ
٨٦٧- والثاني مَنْ يَكْنَى وَلَا اسْمًا نَدْرِي	نَحْوُ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ الْخُذْرِي
٨٦٨- ثُمَّ كُنِيَ الْأَلْقَابِ وَالْتَعَدُّ	نَحْوُ أَبِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ
٨٦٩- وَاِبْنِ جُرَيْجٍ بِأَبِي الْوَلِيدِ	وَأَبِي خَالِدٍ كُنِيَ لِلتَّغْيِيدِ
٨٧٠- ثُمَّ ذُو الْخُلْفِ كُنِيَ وَعَلِمَا	أَسْمَاؤُهُمْ، وَعَكْسُهُ، وَفِيهِمَا
٨٧١- وَعَكْسُهُ، وَذُو اشْتِهَارٍ بِسْمِ	وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى لِمُسْلِمٍ

(واعن) أي: اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (ب) معرفة (الاسماء)

بالنقل وبالقصير (٦) للضرورة لذوي الكنى (والكنى) لذوي (٧) الأسماء، فهو فن/ ٢١٣/٤ مهم مطلوب، وفائدة ضبطه الأمن من ظن تعدد الراوي الواحد المكني في موضع

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٢) زاد في هـ «مشاة».

(٣) انظر المصادر السابقة و«اختصار علوم الحديث» ص ١٣-١٤، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤٨، ٣٨٧).

(٤) في ع «لتسع».

(٥) في ف و د «كنية».

(٦) في ز «والقصير».

(٧) في ز «لذو».

والمسمى في آخر، قال ابن الصلاح: ولم يزل أهل العلم بالحديث يعنون^(١) به ويتحفظونه ويطارحونه فيما بينهم ويتقصون^(٢) من جهله، يعني: كما عيب الجمال ابن هشام إمام العربية بأنه رام الكشف عن ترجمة أبي الزناد فلم يهتد لمحلّه من كتب الأسماء لعدم معرفة اسمه مع كونه معروفًا عند مبتدي الطلبة^(٣)، ولقد امتحن شيخنا بعض الطلبة بتعيين أبي العباس الدمشقي شيخ ابن حبان حيث مر في قراءة زوائد صحيحه عليه فلم يهتد لذلك كما قدمته في التدليس، وقد روينا عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: أنا أبو ذر، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب^(٤).

وربما ينشأ عن إغفاله زيادة في السند أو نقص منه وهو لا يشعر، فقد روى الحاكم من حديث أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر مرفوعاً: «من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة» وقال: إن عبد الله هو أبو الوليد، كما بينه علي بن المديني يعني: فعن زائدة، قال: ومن تهاون بمعرفة الأسماء أورثه مثل هذا الوهم - انتهى. وعكسه أن تسقط «عن» كما اتفق للنسائي مع جلّالته حيث قال: عن أبي أسامة حماد بن السائب، لأن أبا أسامة هو حماد بن أسامة، وشيخه حماد هو محمد بن السائب أبو النضر الكلبي^(٥) كما تقدمت الإشارة إليه [٦] في النوع قبله].

وليحيى بن معين وعلي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومسلم والنسائي وابن أبي حاتم وشباب العصفري وأبي محمد ابن الجارود^(٧) وأبي بشر الدولابي وأبي القاسم/ ابن منده ووالده أبي عبد الله وأبي عروبة الحراني وأبي عبد الله بن مخلد وأبي عمر ابن عبد البر وأبي إسحاق الصريفي وأبي أحمد الحاكم

(١) في هـ «تعينون» وفي ز «يعتتون».

(٢) في هـ «تتقصون» وهو خطأ.

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٩٧، و«الإرشاد» للنووي (٢/٢٥٣). «فتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٩).

(٤) راجع لذلك «المعارف» ص ١١٠.

(٥) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٢٠، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٧٩).

(٦) في ز «فيمن ذكر بنعوت قريباً».

(٧) في ز «الجارودي».

النيسابوري وغيرهم فيه تصانيف، سمي ابن عبد البر تصنيفه الاستغناء في معرفة الكنى، وهو مجلد ضخيم، ولعله اندرج في قول ابن الصلاح: ولابن عبد البر في أنواع منه كتب لطيفة رائقة^(١) - انتهى.

وأجلها آخرها لعدم^(٢) اقتصاره على من عرف اسمه، بل ذكر من لم يعرف اسمه أيضا بخلاف مسلم والنسائي وغيرهما فإنهم لا يذكرون غالبا إلا من عرف اسمه، وهي مرتبة على الشائع للمشاركة في الحروف إلا النسائي فعلى ترتيب فيها كأنه ابتكره فبدأ بالألف ثم اللام ثم الموحدة وأختيها ثم الياء الأخيرة ثم النون ثم السين وأختها ثم الراء وأختها ثم الدال وأختها ثم الكاف ثم الطاء وأختها ثم الصاد وأختها ثم الفاء وأختها ثم الواو ثم الهاء ثم الميم ثم العين وأختها ثم الحاء وأختيها، ولم يراعوا جميعا ترتيبها في كل حرف بحيث يبدأون في الهمزة مثلا بأبي إبراهيم قبل أبي إسحاق ثم بأبي إسحاق قبل أبي أسلم جريا منهم على عادة المتقدمين غالبا فالكشف منها لذلك متعب، ولذا رتب الذهبي كتاب الحاكم مجردا عن المتون والتراجم وغيرها وسماه المعتنى في سرد الكنى، وقال: إن مصنف الأصل زاد وأفاد وحرر وأجاد، وكتابه في أربعة عشر سفرا يجيء بالخط الرفيع خمسة أسفار أو نحوها، وكذا جمع في الكنى محمد المدعو ثابت بن الحسن بن علي اللخمي ابن الصيرفي^(٣)، ولى فيها أيضا تصنيف لم أبيضه إلى الآن.

(وقد قسم) بالتخفيف (الشيخ) ابن الصلاح (ذا) النوع إما (لتسع) بتقديم المثناة على المهملة من الأقسام نظرا إلى ما ذكره في النوع الخمسين (او) بالنقل (عشر قسم) أي: أقسام بانضمام المعروفين بالاسم دون الكنية الذي أفرده في نوع مستقل، وقال فيه إنه من وجه ضد النوع قبله، وممن شأنه أن يبوب على الأسماء/ ثم تبين^(٤) كناها بخلاف الذي قبله، قال: وقل من أفرده بالتصنيف، ٢١٥/٤

(١) سقطت كلمة «رائقة» من ز.

(٢) في ز «تقدم».

(٣) راجع لبعض مصنفات هذا النوع «علوم الحديث» ص ٢٩٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٥٢)،

و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٧٩).

(٤) في ز «يبين».

وبلغنا أن لأبي حاتم ابن حبان البستي فيه كتابا، ومن وجه آخر يصلح أن يجعل قسما من أقسامه يعني: كما سلكه مصنفو الكنى، حيث جمعوا من عرف بالكنية ومن عرف بالاسم وتبعهم الناظم وكذا قال ابن كثير: إنه كان ينبغي أن يكون هذا النوع - يعني: من اشتهر بالاسم - قسما عاشرا للأقسام المذكورة^(١).

القسم الأول من العشرة وهو قسمان: (من اسمه كنيته^(٢) انفرادا) أي: ليس له كنية ولا اسم غيرها (نحو أبي بلال) الأشعري الراوي عن شريك وغيره، فإنه روي عنه أنه قال: ليس لي اسم، اسمي وكنيتي واحد، وما قيل من أن اسمه محمد فشاذ، ونحو أبي حصين بن يحيى بن سليمان الرازي روى عنه جماعة منهم أبو حاتم الرازي، وسأله هل لك اسم؟ فقال: لا، اسمي وكنيتي واحد، قال: فقلت له: أنا أسميك عبد الله، فتبسم، وما وقع في ترجمة الحسن بن العباس المقرئ من المعجم الصغير للطبراني من أن اسم أبي حصين يحيى بن سليمان فوهم، فيحیی إنما هو اسم أبيه^(٣)، وكذا ذكر من أمثلة هذا القسم أبو بكر بن عياش المقرئ راوي قراءة عاصم لقوله: ليس لي اسم غيره، وسأله ابنه إبراهيم لما نزل به الموت عن ذلك، فقال: يا بني! إن أباك لم يكن له اسم، وإنه لم يأت فاحشة قط، ويختم القرآن منذ ثلاثين سنة كل يوم مرة، ولذا لما سأل أبو حاتم ابنه هذا عن اسم أبيه، قال: اسمه وكنيته واحد، وهو الذي صححه ابن حبان وابن الصلاح والمزي، وقيل: بل له اسم غيرها، فقيل: حبيب أو حماد أو خداس أو روبة أو سالم أو شعبة أو عبد الله أو محمد أو مسلم أو مطرف، / وقال ابن عبد البر: إن صح له اسم فهو شعبة، وهو الذي صححه أبو زرعة ومشي عليه الشاطبي، وعاش قريبا من مائة سنة حتى كانت وفاته بعد التسعين ومائة^(٤)، وأبو عمرو ابن العلاء

(١) «علوم الحديث» ص ٣٠٣، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٨٠)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢١٩ و«المنهل الروي» ص ١١٧.

(٢) في ز «كنية».

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/٣٥٠، ٣٦٤)، و«علوم الحديث» ص ٢٩٧-٢٩٨ و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٥٤)، و«المعجم الصغير» (١/١٢٦)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٨٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٣٥)، و«لسانه» (٧/٢٢)، (٦/١٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (٤/٣٤٨)، و«المعرفة والتاريخ» (١/١٨٣)، و«تاريخ بغداد» (١٤/٣٧١-).

المازني أحد أئمة القراء قيل: اسمه كنيته، وقيل: بل سمي إما العريان أو زبان أو يحيى أو جزء أو غيرها على الأقوال^(١)، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أحد الفقهاء السبعة لما قيل من أن اسمه كنيته، ولكن قد قيل في اسمه إسماعيل أو عبد الله، وهو الأرجح^(٢)، وبالجملة فأمثلة هذا القسم قليلة، وقل أن تخلو من خدش، وما أظرف قول بعض هؤلاء لا بنه وقد سأله عن اسمه: يابني! إن أباك ولد بعد أن قسمت الأسماء.

(او) بالنقل (قد زادا) على الكنية التي هي اسمه، وهو ثاني قسمي القسم الأول (نحو أبي بكر بن) محمد بن عمرو بن (حزم) الأنصاري (قد كنى أبا محمد بخلف) فيها فيقال: إن أبا بكر اسمه وإن أبا محمد كنيته^(٣)، وقيل بل اسمه^(٤) كنيته، و^(٥) هو أبو بكر ونحوه القول بأنه لا كنية له بل اسمه وكنيته واحد. حكاه ابن الصلاح وغيره^(٦) (فافظن) لهذا الخلاف، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث/ ابن هشام، أحد الفقهاء السبعة، اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن^{٢١٧/٤} على مقاله ابن الصلاح، ثم المزي، وقيل: أبو محمد، وقيل: اسمه محمد،

- (٣٨٥)، و«الكنى» للدولابي (١/١٢٢)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٦٦٨)، و«رجال صحيح البخاري» للكلاباذي (٢/٨٢٩)، و«علوم الحديث» ص ٣٠١، و«تهذيب الكمال» (٣/١٥٨٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/٤٩٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/٣٤)، و«معرفة القراء» (١/١١٠)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٨٠)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٥٩).
- (١) «الثقات» لابن حبان (٨/٣٤٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» له ص ١٥٣، و«المعارف» ص ٢٣٥، و«تهذيب الكمال» (٣/١٦٢٩)، و«معرفة القراء» (١/٨٣)، و«وفيات الأعيان» (٣/٤٦٦)، و«التهذيب» (١٢/١٧٨).
- (٢) «طبقات ابن سعد» (٥/١٥٥)، و«الكنى» للدولابي (١/١١٩)، و«مشاهير علماء أمصار» ص ٦٤، و«تهذيب الكمال» (٣/١٦١٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/٢٨٧)، و«تذكرة الحفاظ» (١/٦٣)، و«التهذيب» (١٢/١١٥).

(٣) في هـ «كنية».

(٤) في ز «اسم».

(٥) سقطت كلمة «و» من ز.

- (٦) «الجرح والتعديل» (٤/٣٣٣)، و«طبقات ابن سعد» القسم المتمم ص ١٢٤، و«الثقات» لابن حبان (٥/٥٦١)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٧٦، و«تهذيب الكمال» (٣/١٥٨٦)، و«التهذيب» (١٢/٣٨)، و«رجال صحيح البخاري» للكلاباذي (٢/٨٢٦) و«رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (١/١٠٥).

وقيل: عمر، و^(١) لكن الصحيح عند النووي والمزي أن اسمه كنيته^(٢).
 (و) القسم (الثاني من يكنى ولا اسما له ندرى) فيما وقفنا عليه، فلا ندرى
 أكنيته اسمه كالأول أو له اسم ولم نقف عليه (نحو) أبي أناس بضم الهمزة
 وتخفيف النون وآخره مهملة، ابن زعيم بمعجمة ثم نون وآخره ميم مصغر، الليثي
 أو الديلي صحابي^(٣) وأبي شاه^(٤)، (أبي شيبة) بمعجمة ثم مثناة تحتانية بعدها
 موحدة (وهو الخدرى) بضم المعجمة ثم مهملة ساكنة أخو أبي سعيد الشهرير،
 صحابي مقل، قال أبو زرعة وابن السكن: لا يعرف^(٥) اسمه، وكذا قال ابن
 سعد: لم يسم لنا ولم نجد اسمه ولا نسبه في كتاب نسب الأنصار - انتهى. مات
 في حصار القسطنطينية^(٦)، ودفن هناك، وأبي مويبة أو أبي موهبة أو أبي
 موهوبة، وهو قول الواقدي، مولى رسول الله ﷺ^(٧)، وأبي حريز بمهملتين
 ٢١٨/٤ وآخره معجمة ككثير الموقفي شيخ لا بن وهب والموقف محلة بمصر^(٨) / (ثم)
 وهو القسم الثالث (كنى) [لدوي أسماء] نزلت منزلة (الألقاب) لمشابقتها لها

(١) سقطت كلمة «و» من ز.

(٢) «التاريخ الكبير» (١/١/١٤٦)، (٩/٩)، و«الجرح والتعديل» (٩/٣٣٦)، و«الثقات» لابن حبان
 (٥٦٥/٥). و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٦٤ و«رجال صحيح البخاري» للكلاباذي (٢/
 ٨٢٦)، و«رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (١/١٠٤) و«تهذيب الكمال» (٣/١٥٨٤)، و«علوم
 الحديث» ص ٢٩٧، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٥٣)، و«التقريب» له ص ٣٩، و«فتح المغيـث»
 للعراقي (٤/٨٠)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٢٢، و«تهذيب الأسماء» (١/١٩٤)،
 و«المعارف» ص ٢٥٩.

(٣) «الاستيعاب» (٤/١٦٠٥)، و«أسد الغابة» (٦/٢٢)، و«الإصابة» (٤/١١).

(٤) «الاستيعاب» (٤/١٦٨٧)، و«أسد الغابة» (٦/١٦٢)، و«الإصابة» (٤/١٠٠).

(٥) في هـ «لا نعرف».

(٦) «الجرح والتعديل» (٤/٣٩٠)، و«الاستيعاب» (٤/١٦٩٠)، و«أسد الغابة» (٦/١٦٩)،
 و«الإصابة» (٤/١٠٤).

(٧) «المغازي» للواقدي (٢/٤٢٧)، و«الكنى» للدولابي (١/٥٧)، و«الجرح والتعديل» (٤/٢/٤)
 (٤٤٤)، و«طبقات ابن سعد» (١/٤٩٨)، (٢/٢٠٤)، و«الاستيعاب» (٤/١٧٦٤)، و«الإصابة»
 (٤/١٨٨).

(٨) «الجرح والتعديل» (٤/٣٦٢)، و«الأنساب» (١٢/٤٨٧)، وانظر أيضا «علوم الحديث»
 ص ٢٩٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٥٤-٥٥٦)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٨١).

(٩) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

في معناها من رفعة أو ضعة، مع أن لصاحبها كنية غيرها.

(و) القسم الرابع كنى (التعدد) بأن يكون له أكثر من كنية [١] زيادة على اسمه وللقب فيها] ولكل منها أمثلة فالأول (نحو أبي الشيخ) فهو لقب للحافظ الشهير عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني (أبي محمد) وأبي تراب لعلي بن أبي طالب، وما كان له اسم أحب إليه منه كما قاله سهل بن سعد، وكنيته أبو الحسن، وأبي الزناد لعبد الله بن ذكوان وكان يغضب منه فيما قيل، وكنيته أبو عبد الرحمان، وأبي الآذان بالمد لعمر بن إبراهيم الحافظ لكبر أذنيه [٢]، وكنيته أبو بكر، وأبي الرجال لمحمد بن عبد الرحمن لأنه كان له عشرة أولاد، وكنيته أبو عبد الرحمن (و) نحو (ابن جريج) بجيمين مصغر، عبد الملك بن عبد العزيز (ب) كل من (أبي الوليد وأبي خالد كني) بالتشديد في أمثلة (للتعديد) ثاني هذين القسمين، وكان عبد الله العمري يكنى بأبي القاسم فتركها واكتنى بأبي عبد الرحمان، وكذا كان السهيلي يكنى بأبي القاسم وأبي عبد الرحمن، قال ابن الصلاح: وكان لشيخنا منصور بن أبي المعالي النيسابوري حفيد الفراوي ثلاث كنى أبو بكر وأبو الفتح وأبو القاسم، قلت: ونحوه شيخنا كنيته الصحيحة أبو الفضل وكنى أيضا بأبي العباس وبأبي جعفر، وربما يذكر في هذا القسم ما يكون من أمثلة الذي بعده [٣].

(ثم) وهو الخامس (ذوو الخلف كنى) بالتثنية أي من اختلف في كنانهم فاجتمع له من الاختلاف كنيتان فأكثر (وعُلما) بلا خلاف (أسماءهم) كأسماء بن زيد بن حارثة الحب بن الحب مولى رسول الله ﷺ لا خلاف في اسمه، وفي كنيته اختلاف، فقيل: أبو خارجة أو أبو زيد أو أبو عبد الله أو أبو محمد، ولأبي محمد/ عبد الله بن عطاء الله الإبراهيمي الهروي من المتأخرين كما قال ابن ٢١٩/٤ الصلاح في هذا القسم مختصر، قال: وفي بعض أهله من هو في نفس الأمر

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٢) في ز «أذنه».

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٩٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٥٦-٥٥٧)، و«التقريب» له ص ٣٩،

و«اختصار علوم الحديث» ص ٢١٦، ٢١٧، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٨١).

ملتحق بالذي قبله^(١).

(وعكسه) وهو السادس من اختلف في أسمائهم دون كنانهم كأبي هريرة فإنه لا خلاف في تكنيه بها، واختلف في اسمه على نحو عشرين قولاً، فقبل عبد شمس وعبد تيم وعبدنهم^(٢) وعبد العزى وعبد ياليل، وهذه لا جائز أن تبقى بعد أن أسلم كما أشار إليه ابن خزيمة، وعبيد بدون إضافة وعبيد الله وسكين بالتصغير وسكن بفتحتين، وعمرو بفتح العين، وعمير بالتصغير وعامر وبربر، وبر، ويزيد وسعد وسعيد وعبد الله وعبد الرحمن وجميعها محتمل في الجاهلية والإسلام إلا الأخيرين فإنهما إسلاميان جزماً، وكذا مجموع ما قيل في اسم أبيه خمسة عشر قولاً، بل قال القطب الحلبي: إنه اجتمع من اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولاً، مذكورة في الكنى للحاكم والاستيعاب وتاريخ ابن عساكر، واختار ابن إسحاق أنه عبد الرحمن بن صخر وصححه أبو أحمد الحاكم والرافعي في التذنيب والنووي، وصحح الدمياطي أنه عمير بن عامر^(٣).

(وفيهما) أي في الأسماء والكنى جميعاً اختلاف وهو السابع كسفينة مولى رسول الله ﷺ، فسفينة إنما هو لقبه وبه اشتهر، وفي اسمه أحد وعشرون قولاً، قيل عمير أو صالح أو مهران أو طهمان أو قيس، ولانطيل بسردها، وكذا كنى ٢٢٠/٤ بأبي/ عبد الرحمن أو أبي البختری^(٤)، (وعكسه) وهو الثامن من لم يختلف في

(١) «علوم الحديث» ص ٣٠٠، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٥٧)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٨١)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢١٧ و«المنهل الروي» ص ١١٦.

(٢) في هـ «عبدنهم وعبد تميم» وفي ز «عبد تميم وعبد تميم».

(٣) «طبقات ابن سعد» (٤/٣٢٥)، و«طبقات ابن خياط» ص ١١٤، و«المعارف» ص ١٢٠،

و«مستدرک الحاكم» (٣/٥٠٦-٥٠٧)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٩/٢٠٧-٢١٤)، و«الاستيعاب»

(٤/١٧٦٦-١٧٧١)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٥، و«الكنى» للدولابي (١/٦١)،

و«رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (٢/٤٠٣)، و«تهذيب الأسماء» (١/٢٧٠)، و«علوم

الحديث» ص ٣٠١، و«الإرشاد» للنووي (٢/٢٥٨)، و«التلخيص» ص ١١١، و«التدوين للرافعي»

(١/١٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٥٧٨)، و«التهذيب» (١٢/٢٦٢-٢٦٧)، و«الإصابة» (٤/

٢٠٢-٢١١)، و«أسد الغابة» (٦/٣٨٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/٥٧٨)، و«فتح المغيـث»

العراقي (٤/٨٢).

(٤) «المعارف» ص ٦٤، و«الاستيعاب» (٢/٦٨٤)، و«أسد الغابة» (٢/٤١١)، و«الإصابة» (٢/٥٨)، =

واحد من اسمه وكنيته كالأئمة الأربعة آباء عبد الله مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة النعمان بن ثابت .

(وذو اشتهار بسم) بضم السين المهملة لغة في الاسم غير لغة القصر فيعرب بالحركات الظاهرة أي: من اشتهر باسمه دون كنيته وإن كانت له كنية معينة وهو التاسع، وهو الذي أفرده ابن الصلاح كما قدمنا بنوع كطلحة بن عبيد الله^(١) وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي بن أبي طالب في آخرين كنية كل منهم أبو محمد، وكالزبير بن العوام والحسين بن علي وحذيفة وسلمان وجابر في آخرين كانوا بأبي عبد الله^(٢)، (وعكسه) وهو العاشر من اشتهر بكنيته دون اسمه وإن كان اسمه معيناً معروفاً، ومنه (أبو الضحى) بضم الضاد المعجمة ثم حاء مفتوحة كنية (لمسلم) بن صبيح بضم المهملة ثم موحدة مفتوحة وآخره مهملة، وأبو إدريس الخولاني عائد الله بن عبد الله في الآخرين^(٣).

ومما يلتحق بالكنى نوعان أهملهما ابن الصلاح وأتباعه: من وافقت كنيته اسم أبيه كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني أحد أتباع التابعين، قال شيخنا: وفائدة معرفته نفي الغلط عن من نسب إلى أبيه فقال: أنا ابن إسحاق، لظنه أنه تصحيف وأن الصواب أنا أبو إسحاق، أو كنيته كنية زوجته كأبي أيوب الأنصاري، وأم أيوب صحابيان مشهوران، وفائدته دفع توهم تصحيف أداة الكنية^(٤)، وعندني فيه مصنف لأبي الحسن بن حيويه .

= و«الثقات» لابن حبان (٣/١٨٠)، و«التلخيص» ص ١٨، و«التهذيب» (٤/١٢٥)، و«المحدث الفاصل» ص ٢٧٢، و«علوم الحديث» ص ٣٠٢، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٦٠)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٨٢)، و«التدريب» (٢/٢٨٥).

(١) في ز «طلحة» بدل «عبد الله».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٠٣-٣٠٤، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٦١-٥٦٥)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٨٣)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٢٧-٣٢٨ و«اختصار علوم الحديث» ص ٢١٩، و«المنهل الروي» ص ١١٨.

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٠٢، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٦٠)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٨٣).

(٤) «نزهة النظر» ص ١٣٨.

الألقاب

٨٧٢- واغنى بالألقاب فرُبمًا جعل الواحد اثنين الذي منها عطل

٨٧٣- نحو الضعيف: أي بجسمه، ومن ضل الطريق باسم فاعل، ولن

٨٧٤- يجوز ما كرهه الملقب ورُبمًا كان لبعض سبب

٨٧٥- كغندر محمد بن جعفر وصالح جرزة المشتهر

(الألقاب) وكان الأنسب حيث خولف الأصل في ضم من عرف باسمه إلى الكنى^(١) أن يضم هذا إليها أيضا^(٢)، ولعله أفرده لكثرة ما فيه من التصانيف (واعن) أي: اجعل أيهما الطالب من عنايتك الاهتمام (ب) معرفة الألقاب الماضي تعريفها في أفراد العلم قريبا للمحدثين والعلماء ومن يذكر معهم (فربما جعل الواحد اثنين) حيث يجيء مرة باسمه وأخرى بلقبه (الذي منها) أي: من معرفتها (عطل) أي: خلا لظنه في الألقاب أنها أسامي لا سيما وقد وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ كعلي بن المديني وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وأبي أحمد ابن عدي، إذ فرقوا بين عبد الله بن أبي صالح أخي سهيل وبين عباد بن أبي صالح وجعلوهما اثنين، وليس عباد بأخ لعبد الله، كما أشرت إليه في الإخوة والأخوات، بل هو لقبه حسبما قاله أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي وأبو داود السجستاني وموسى بن هارون بن عبد الله البغدادي ومحمد بن إسحاق السراج^(٣)، وربما جهله الطالب أصلا ورأسا كما اتفق لبعض الأعيان حيث قال لشيخنا: فتشت كتب الرجال عن تمام فلم أقب عليه، فقال له: هو لقب واسمه محمد بن غالب بن حرب، ترجمه الخطيب ثم الذهبي وغيرهما^(٤). / وقد صنف

(١) سقطت كلمة «الكنى» من هـ.

(٢) في ز و هـ «إليهما» وسقطت منهما «أيضا».

(٣) «فتح المغيـث» للعراقي (٨٣-٨٤)، و«الكامل» لابن عدي (٤/١٦٤٩)، (٦/٢٢٤٠)، و«الجرح والتعديل» (٢/٥٠)، (٣/٧٨١)، و«التاريخ الكبير» (٣/٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٢/٦٩٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣/١٤٣)، و«الجرح والتعديل» (٤/٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٩٠)، و«لسان الميزان» (٥/٣٣٧).

في الألقاب^(١) جماعة من الأئمة الحفاظ كأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي وهو في مجلد مفيد كثير النفع، واختصره أبو الفضل الفلكي وأبي الوليد ابن الفرضي محدث الأندلس، وأبي الفرج ابن الجوزي وهو أوسعها وسماه كشف النقاب، وجمعها مع التلخيص والزيادات شيخنا في مؤلف بديع سماه نزهة الألباب^(٢)، وزدت عليه زوائد كثيرة ضمنتها إليه في تصنيف مستقل.

ولقب النبي ﷺ جماعة من أصحابه^(٣) منهم أبو بكر بالصديق وعمر بالفاروق وعثمان بزدي النورين، وعلي بأبي تراب، وخالد بن الوليد بسيف الله، وأبو عبيدة ابن الجراح بأمين هذه الأمة، وحمزة بأسد الله، وجعفر بزدي الجناحين، وسمى قبيلتي الأوس والخزرج الأنصار فغلب عليهم وعلى حلفائهم، وكان الحسن البصري يسمى محمد بن واسع سيد القراء^(٤) وسفيان الثوري يدعو المعافى بن عمران ياقوتة العلماء^(٥)، وابن المبارك يلقب محمد بن يوسف الأصبهاني عروس الزهاد^(٦)، وأشرف^(٧) من اشتهر باللقب الجليل إبراهيم الخليل وموسى الكليم وعيسى المسيح صلى الله وسلم عليهم.

وهي تارة تكون بألفاظ الأسماء كأشهب، وبالصنائع والحرف كالبقال وبالصفات^(٨) كالأعمش^(٩) والكنى^(١٠) كأبي بطن^(١١) والأنساب^(١٢) إلى القبائل / ٤ / ٢٢٣

(١) في الأصل «في الخلق» وهو خطأ.

(٢) «فتح المغيب» للعراقي (٨٤/٤)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٢٠، و«علوم الحديث» ص ٣٠٥ و«ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته» (١/٥٤١-٥٤٦)، وللسيوطي فيه كتاب «كشف النقاب على الألقاب».

(٣) في ز «الصحابة».

(٤) سير «أعلام النبلاء» (٦/١٢٢)، و«الحلية» (٢/٣٤٦).

(٥) «طبقات ابن سعد» (٧/٤٨٧)، و«الجرح والتعديل» (٨/٤٠٠)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٨٦، و«تاريخ بغداد» (١٣/٢٢٨).

(٦) «الحلية» (٨/٢٢٦).

(٧) في ز «أشهر».

(٨) زاد في ز «الخلفية».

(٩) زاد في ز «أو غيرها كبندار».

(١٠) في ز «وبالكنى».

(١١) زاد في ز «وأبي تراب وأبي الزناد حيث تضمنت ضعة أو دفعة».

(١٢) في ز «وبالأنساب».

والبلدان وغيرهما^(١) وأمثلة ذلك كثيرة (نحو الضعيف) لقب عبد الله بن محمد ابن يحيى أبي محمد الطرسوسي (أي بجسمه) لا في حديثه كما قاله عبد الغني بن سعيد المصري، ونحوه قول النسائي: إنه لقب به لكثرة عبادته يعني: كأن العبادة أنهكت بدنه، لكن^(٢) قال ابن حبان: إنه قيل له^(٣) ذلك لإتقانه وضبطه^(٤) يعني: من باب الأضداد كما قيل لمسلم بن خالد الزنجي مع أنه كان فيما قيل أشقر كالبصلة أو أبيض مشربا بحمرة^(٥)، وكذا لهم يونس لقبه أحمد بالصدوق ولم يكن صدوقا، وإنما قيل له ذلك على سبيل التهكم كما صرح به عبد الله بن أحمد، فقال: إن أباه عنى بالصدوق الكذوب مقلوب^(٦)، (و) نحو (من ضل الطريق) وهو معاوية بن عبد الكريم لقب (ب) الضال (اسم فاعل) من ضل، لأنه كما صرح به أبو حاتم ضل في طريق مكة، وكذا قال الطبراني في معجمه الكبير: وزاد، فمات مفقودا، قال: وكذا فقد معمر بن راشد وسلم بن أبي الذيال فلم ير لهما أثر، ونحوه قول الحافظ عبد الغني رجلان نبيلان لزمهما لقبان قبيحان معاوية الضال، وإنما ضل في طريق مكة وعبد الله الضعيف وإنما كان ضعيفا في جسمه^(٧)،

(١) زاد في ز «وبالإضافة للدين كنصرة الدين وهي حادثة أوائل القرن الخامس وهلم جرا، وقيل ذلك كانت الإضافة للدولة كجلال الدولة وعلاء الدولة ثم تناقضت، وكزين العابدين وتاج العارفين والأشرف والظاهر، والمستعين بالله والمتوكل على الله.

(٢) سقطت كلمة «لكن» من ز.

(٣) سقطت كلمة «له» من ز.

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٠٥، و«الأنساب» (٨/٣٩٥)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٣٦٢)، و«تهذيب الكمال» (٢/٧٣٩).

(٥) «الأنساب» (٦/٣٢٩)، و«تهذيب» (١٠/١٢٩)، و«الجامع» للخطيب (٢/٧٣-٧٤)، وفي هـ «بالحمرة».

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٤٦٢)، وكتاب «العلل» لأحمد (١/٣٩٩-٤٠٠)، و«الكامل» لابن عدي (٧/٢٦٣٧)، و«اللسان الميزان» (٦/٣٣٥).

(٧) «الجرح والتعديل» (٤/٣٨١)، و«التاريخ الكبير» (٤/٣٣٧)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٤٧٠)، و«تاريخ الثقات» لابن شاهين ص ٣٠٣، و«تهذيب الكمال» (٣/١٣٤٦-١٣٥٦)، و«تهذيب» (٤/١٢٩-١٣٠)، (١٠/٢٤٥)، و«المعجم الصغير» (١/١١٢)، و«الأنساب» (٨/٣٧٠-٣٩٥)، و«وفيات الأعيان» (٣/٢٢٤)، و«علوم الحديث» ص ٣٠٥، و«فتح المغيـث للعراقي» (٤/٨٤).

ونحو^(١) القوي لقب للحسن بن يزيد بن فروخ/ أبي يونس، لقب بذلك مع كونه كان ٢٢٤/٤ ثقة أيضا لقوته على العبادة والطواف حتى قيل: إنه بكى حتى عمي وصلّى حتى حذب، وطاف حتى أقعد، وكان يطوف في كل يوم سبعين أسبوعاً^(٢).

ثم إن الألقاب تنقسم إلى ما لا يكرهه الملقب به كأبي تراب لعلي بن أبي طالب، فإنه لم يكن له اسم^(٣) أحب إليه منه كما قدمته، وكبندار لمحمد^(٤) بن بشار لكونه كما قال الفلكي: كان بNDAR الحديث، وإلى ما يكرهه كأبي الزناد، وعلي بن رباح ومشكدانه، فالأول جائز ذكره به في الرواية وغيرها، سواء عرف بغيره أم لا، ما لم يرتق إلى الإطراء المنهي عنه فليس بجائز (ولن يجوز) أيضا (ما يكرهه الملقب) إلا إذا لم يتوصل لتعريفه^(٥) إلا به كما أوضحناه في أواخر آداب المحدث بما أغنى عن إعادته، ويتأكد التحريم في التلقيب المبتكر من الملقب، فعن ابن عمر مرفوعاً - كما عند الحاكم وغيره: «ما من رجل رمى رجلاً بكلمة يشينه بها إلا حبسه الله يوم القيامة في طينة الخبال حتى يخرج منها»^(٦).

(و) من المهم معرفة أسبابها ف (ربما كان لبعض) منها (سبب) يعني: ظاهر^(٧) وإلا فكلها لا تخلو عن أسباب، ويستفاد الكثير من ذلك من جزء سمعته للحافظ أبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري سماه أسباب الأسماء كالضعيف والصدوق والقوي والضال مما ذكر هنا، وأبي الرجال وأبي الأذان مما ذكر في النوع قبله ومطين مما ذكر في متى يصح تحمل الحديث، ومشكدانه مما

(١) في هـ «ونحوه».

(٢) «المعجم الصغير» (٧٩/٢)، و«التاريخ الكبير» (٣٠٨/٢/١)، و«الثقات» لابن حبان (١٦٩/٦)، و«الأنساب» (٥١٨/١٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٤٤-٣٤٣/٦)، و«التلخيص» ص ٢٥٣.

(٣) في ز «اسماً» وهو خطأ.

(٤) سقطت كلمة «لمحمد» من ز.

(٥) في ز «إلى تعريفه».

(٦) أحمد (٧٠/٢)، وأبو داود (٣٥٨)، وابن ماجه (٣٣٧٧)، والحاكم (٢٧/٢)، والدارقطني في الأفراد والخرائطي والطبراني وأبو نعيم والبيهقي واللفظ للبيهقي كما في «الدر المنثور» (٦/٩٧).

(٧) في ز «ظاهراً».

٢٢٥/٤ ذكر في أدب المحدث^(١)، / والنيل لأبي عاصم الضحاك بن مخلد، لكونه لما بلغه أن شعبة حلف أن لا يحدث لأمر عرض له، قال له: حدث وغلامي فلان حر، فقال له شعبة: أنت نبيل. وقيل في سبب ذلك غير هذا^(٢)، وصاعقة لمحمد ابن عبد الرحيم لشدة مذاكرته وحفظه^(٣)، وغنجار لعيسى بن موسى أبي أحمد التميمي البخاري لحمرة وجنتيه^(٤)، وخت ليحيى بن موسى شيخ البخاري، لأنها كلمة كانت تجري على لسانه^(٥)، ولوين لمحمد بن سليمان لكونه كما قال الطبري كان يبيع الدواب ببغداد فيقول: هذا الفرس له لوين، هذا الفرس له قديد، ولكن قد نقل عنه قوله لقبنتي أمي لوينا وقد رضيت به^(٦)، و (كغندر) بضم المعجمة ثم نون ساكنة بعدها دال مهملة مفتوحة ثم راء (محمد بن جعفر) لكونه كان يكثر الشغب على ابن جريج حين قدم البصرة، فقال له ابن جريج: اسكت ياغندر، قال عبيد الله بن عائشة العيشي: وأهل الحجاز يسمون المشغب غندرا^(٧)، وقال أبو عمر غلام ثعلب: الغندر الصيخ، وأغرب أبو جعفر النحاس فرعم في تأليفه الاشتقاق أنه من الغدر وأن نونه زائدة وداله تضم وتفتح. على أن البلقيني قال: إن التشغيب في ضمنه ما يشبه الغدر، فحيث لا يكون مخالفا، ولم ينفرد بالتلقيب بذلك بل شاركه فيه سبعة^(٨) ممن اتفق معه أيضا في الاسم واسم الأب، واثنان

(١) في ز «أدب المحدث».

(٢) «الأنساب» (٢٨/١٣)، و«تهذيب الكمال» (٦١٧/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٨٢/٩-٤٨٣)، و«التهذيب» (٤٥٢/٤).

(٣) «الجامع» للخطيب (٧٢/٢)، و«تاريخ بغداد» (٣٦٣/٢)، و«طبقات الحنابلة» (٣٠٦/١)، و«علوم الحديث» ص ٣٠٦، و«التلقيح» ص ٢٤٩ و«سير أعلام النبلاء» (٢٩٦/١٢).

(٤) «معرفة علوم الحديث» ص ٤٦٢، و«علوم الحديث» ص ٣٠٦، و«تهذيب الكمال» (١٠٨٤/٢)، و«الإرشاد» للنووي (٥٧٠/٢)، و«التهذيب» (٢٣/٨)، وفي ه «لحمرة وجنيد» وهو خطأ.

(٥) قاله أبو علي الجبائي كما في «التهذيب» (٢٩٠/١١).

(٦) «الجامع» للخطيب (٧٥/٢)، و«تاريخ بغداد» (٢٩٤/٤-٢٩٥)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٦٣، و«التلقيح» ص ٢٤٩ و«سير أعلام النبلاء» (٥٠١/١١).

(٧) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٦٣، و«الجامع» للخطيب (٧٤/٢)، و«علوم الحديث» ص ٣٠٦، و«تهذيب الكمال» (١١٨/٢)، و«الإرشاد» للنووي (٥٦٩/٢).

(٨) في ه «شعبة» وهو تصحيف.

ممن اتفق معه في الاسم خاصة في / اثنين اسم كل منهما أحمد، أوردتهم في ٢٢٦/٤ تصنيفي المشار إليه^(١)، والماجشون ليعقوب بن أبي سلمة لأنه كان أبيض أحمر^(٢) (و) ك(صالح) هو ابن محمد بن عمرو بن حبيب أبي علي البغدادي ثم البخاري الملقب (جزرة) بجيم ثم زاء منقوطة ثم راء مفتوحات وهاء تأنيث (المشتهر) بالحفظ والإتقان والضبط والثقة لكونه حكى عن نفسه مما رواه الحاكم أنه صحف خرزة في حديث عبد الله بن بسر أنه كان يرقى بخرزة يعني: بمعجمة ثم راء، ثم منقوطة إذ سئل من أين سمعت؟ فقال: من حديث الجزرة يعني: بجيم ثم زاء منقوطة ثم راء، وذلك في حديثه، قال فبقيت عليّ، وقيل في هذه الحكاية عنه وجه آخر وأنه قرأ على بعض شيوخ الشام القادمين عليهم حدثكم حريز بن عثمان، قال: كان لأبي أمامة خرزة يرقى بها المريض - فقالها جزرة، وقيل: إنه كان يقرأ على الذهلي في الزهريات فلما بلغ حديث عائشة أنها كانت تسترقى من الخرزة، فقال: من الجزرة فلقب به وغلط الخطيب آخرها، وبالجملة فهي متفقة على أن السبب تصحيفه خرزة.

نعم قيل في السبب ما يخالفه، وهو أنه لما كان في الكتاب أهدى الصبيان للمؤدب هدايا فكانت هديته هو جزرة فلقبه المؤدب بها وبقيت عليه، والأول أشهر، واتفق أنه كان يوماً يمشي مع رفيق له يلقب الجمل فمر جمل^(٣) عليه جزر فقال له رفيقه: ما هذا؟ قال: أنا عليك^(٤) [وكان مذكوراً كما أشير إليه في

(١) قلت: وقد عددهم الحافظ الذهبي فبلغ بهم تسعة وذكر أكثرهم الخطيب، وأشار إلى كل منهم الفتنى. «تذکر الحفاظ» (٣/٩٦٠-٩٦٤)، و«تاریخ بغداد» (٢/١٤٩، ١٥٠، ١٥٢)، (٣/٤٠٥)، و«المغني» ص ١٩١.

(٢) «التاريخ الكبير» (٤/٣٨٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٨٠، و«تاريخ بغداد» (١٠/٤٣٦)، و«الأنساب» (١٢/٥)، و«وفيات الأعيان» (٣/١٦٦)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٥٥٠)، والماجشون بفتح الجيم معرب الماه كون سمي به لحمرة وجنتيه وهو بكسر الجيم لقب جماعة «المغني» ص ٢١٩.

(٣) في هـ «فمن حمل» وهو خطأ.

(٤) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٦٣، و«تاريخ بغداد» (٩/٣٢-٣٢٣)، و«تاريخ ابن عساکر» (٨/٢٢٢-٢٢٣)، و«المنتظم» (٦/٦٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/٦٤٢)، و«الأنساب» (٣/٢٧٠)، و«التلخيص» ص ٢٤٩، و«علوم الحديث» ص ٣٠٨ و«سير أعلام النبلاء» (١٤/٢٥-٢٧).

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

التصحييف بكثرة المزاح، وفي ترجمته من ذلك ما يستظرف]، وكابن دقيق العيد فإن الملقب بذلك جده وهب، لكونه خرج/ يوما من بلده قوص وعليه طيلسان أبيض وثوب أبيض، فقال شخص بدوي كأن قماش هذا يشبه دقيق العيد يعني: في البياض فلزمه ذلك^(١).

ومن ظريف هذا النوع يموت لقب لمحمد بن المزرع بن يموت البغدادي الأخباري كان يقول فيما روينا^(٢) عنه: بليت بالاسم الذي سماني به أهلي فإني إذا عدت مريضا فاستأذنت عليه فقيل: من ذا أسقط اسمي، وأقول ابن المزرع^(٣) [٤] فكان محمدا ليس أصليا وبه جزم بعضهم، وإنه هو المسمى نفسه].

المؤتلف والمختلف

٨٧٦- واغْنِ بِمَا صَوْرَتُهُ مُؤْتَلِفٌ	خَطًّا وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلِفٌ
٨٧٧- نَحْوُ سَلَامٍ كُلُّهُ فَثَقُلِ	لَا ^(٥) ابْنَ سَلَامِ الْحَبْرِ، وَالْمَعْتَزَلِي
٨٧٨- أبا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْجَدِّ	وَهُوَ الْأَصْحُ فِي أَبِي الْبَيْكَنْدِي
٨٧٩- وَاِبْنُ أَبِي الْحَقِيْقِ وَاِبْنُ مِشْكَمٍ	وَالْأَشْهَرُ التَّشْدِيدُ فِيهِ فَاغْلَمِ
٨٨٠- وَاِبْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ فَخِفْ	أَوْ زِدْهُ هَاءً فَكَذَا فِيهِ اخْتِلَافٌ
٨٨١- قُلْتُ: وَلِلْحَبْرِ ابْنُ أُخْتٍ خَفَّفِ	كَذَاكَ جَدُّ السَّيْدِي وَالنَّسْفِي
٨٨٢- عَيْنُ أَبِي بْنِ عِمَارَةَ اكْسِرِ	وَفِي خُرَاعَةَ كَرِيزُ كَبِيرِ
٨٨٣- وَفِي قُرَيْشٍ أَبْدًا حِرَامٌ	وَافْتَحَ فِي الْأَنْصَارِ بَرًا حَرَامٌ/
٨٨٤- فِي الشَّامِ عَنَسِيٌّ بَنُوْنٍ، وَبَا	فِي كُوْفَةٍ، وَالشَّيْنُ وَالْيَا غَلْبًا ^(٦)

٢٢٨/٤

(١) وفي الطالع السعيد: إنه لقب جد والده بهذا اللقب أولا، انظر مقدمة؛ «الاقتراح» للمحقق ص ٣٠ وهامش «الأعلام» (١٧٤/٧).

(٢) في ز» رويناه».

(٣) «تاريخ بغداد» (٣٦٠/١٤)، و«نزهة الألباب» ص ١٨٠ مكتبة المنار، و«الأنساب» (١٩٨/٩)، و«المنتظم» (١٤٣/٦)، و«وفيات الأعيان» (٥٤/٧)، المزرع بضم الميم وفتح الراء وبعدها راء

مشددة مفتوحة ثم عين مهملة.

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٥) في ف «إلا».

(٦) في ع «غلبا».

- ٨٨٥- في بصرة ومالهم من اکتنى
 ٨٨٦- في السفر بالفتح ومالهم عسل
 ٨٨٧- والعامري ابن علي عثام
 ٨٨٨- وزوج مسروق قميتر صغروا
 ٨٨٩- ابن يزيد وابن عبد الملك
 ٨٩٠- ووصفوا الجمال في الرواة
 ٨٩١- ووصفوا حنّاطا أو خباطا
 ٨٩٢- والسلمي افتخ في الانصار ومن
 ٨٩٣- ومن هنا لمالك ولهما
 ٨٩٤- ولهما سيار^(٢) أي أبو الحكم
 ٨٩٥- وابن سعيد بسر مثل المازني
 ٨٩٦- وفيه خلف، وبشير اغجم
 ٨٩٧- يسير بن عمرو أو أسير
 ٨٩٨- جد علي بن هاشم يزيد
 ٨٩٩- ولهما محمد بن عزرة
 ٩٠٠- ذو كنية بمغشّر والعالية
 ٩٠١- ابن قدامة، كذلك والد
 ٩٠٢- ابن العلا وابن أبي سفيان
 ٩٠٣- محمد بن خازم لا تهمل
 ٩٠٤- كذا حريز الرحبي^(٣) وكنيته
 ٩٠٥- حزين أعجمه أو ساسانا
- أبا عبدة بفتح، والكنى
 إلا ابن ذكوان وعسل فجمل^(١)
 وغيره فالنون والإعجام
 سواء ضما ولهم مسور
 وماسوي ذين فمسور حكي
 هارون والغير بجيم ياتي
 عيسى ومسلما كذا خباطا
 يكسر لا مه كأضله لحن
 بشارا افرد أب بئدارهما
 وابن سلامة وباليا قبل جم
 وابن عبدة الله وابن مخجن
 في ابن يسار وابن كعب واضم
 والثون في أبي قطن نسير
 وابن حفيد الأشعري يزيد
 ابن البرند فالأمير كسرة
 براء أشد وبجيم جارية/
 يزيد قلت: وكذلك الأسود
 عمرو، فجد ذا وذا سيان
 والد ريمعي حراش اهمل
 قد علقت، وابن حدير عده
 وافتخ أبا حصين أي عثمانا

(١) في ع و ف «فجل».

(٢) في ع «سيارا».

(٣) في م «الرجبي».

- ٩٠٦- كَذَاكَ حَبَّانُ بِنُ مُنْقِدِ^(١) وَمِنْ
 ٩٠٧- ابْنِ عَطِيَّةٍ مَعَ ابْنِ مُوسَى
 ٩٠٨- حُبَيْبًا أَعْجَمَ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ٩٠٩- لَابِنِ الرَّزْبِيرِ، وَرِيَّاحِ الْكَسْرِ بِيَا
 ٩١٠- وَاضْمُنْ حُكَيْمًا فِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ
 ٩١١- وَزُبَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمُنْ وَاكْسِرِ
 ٩١٢- وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ إِثْنَسَا
 ٩١٣- عَمْرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلِمَةَ
 ٩١٤- وَالذُّ^(٢) عَامِرِ كَذَا السَّلْمَانِي
 ٩١٥- كُلُّهُمْ عَبِيدَةٌ مُكَبَّرُ
 ٩١٦- وَافْتَحْ عَبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ
 ٩١٧- وَعَامِرُ بِحَالَةِ ابْنِ عَبْدَةَ
 ٩١٨- /عَقِيلُ الْقَبِيلُ وَابْنُ خَالِدِ ٢٣٠/٤
 ٩١٩- لَهُمْ ، كَذَا الْأَيْلِي لَا الْأَيْلِي
 ٩٢٠- بَرَّارًا انْسُبْ ابْنَ صَبَّاحٍ حَسَنُ
 ٩٢١- بِالنُّونِ سَالِمًا وَعَبْدَ الْوَاحِدِ
 ٩٢٢- وَالتَّوَزِّي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ
 ٩٢٣- فِي اثْنَيْنِ: عَبَّاسِ سَعِيدِ، وَبِحَا
 ٩٢٤- وَانْسُبْ حِرَامِيًّا سَوَى مَنْ أُهْمَا
 ٩٢٥- وَسَعْدُ الْجَارِي فَقَطُّ وَفِي النَّسَبِ
- وَلَدِهِ، وَابْنُ هَلَالٍ وَاكْسِرَنَّ
 وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَنَالَ بُوسًا
 وَابْنِ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةٌ كَانَ
 أَبَا زِيَادٍ بِخِلَافِ حُكَيْبَا
 كَذَا رُزَيْقِ بْنِ حُكَيْمٍ وَانْفَرَدَ
 وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٍ كَبَّرِ
 بَوْلِدِ النُّعْمَانِ وَابْنُ يُونُسَا
 وَاخْتَرِ بَعْدَ الْخَالِقِ بْنِ سَلِمَةَ
 وَابْنُ حُمَيْدٍ وَوَلَدُ سُفْيَانَ
 لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرُ
 وَاضْمُنْ أَبَا قَيْسِ عُبَادًا وَ^(٣) أَفْرِدِ
 كُلُّ وَبَغْضٍ بِالسُّكُونِ قَيْدَهُ
 كَذَا أَبُو بَحِيٍّ وَقَافٌ وَاقِدِ
 قَالَ سَوَى شَيْبَانَ وَالرَّا فَاجْعَلِ
 وَابْنَ هِشَامٍ خَلْفًا، ثُمَّ انْسُبَنَّ
 وَمَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ نَضْرِيًّا بَرْدُ
 وَفِي الْجَرِيرِيِّ ضَمُّ جِيمٍ يَأْتِي
 يَحْيَى بْنِ بَشْرِ بْنِ الْحَرِيرِيِّ فُتِحَا
 فَاخْتَلَفُوا وَالْحَارِثِيُّ لِهَمَا
 هَمْدَانُ، وَهُوَ مُطْلَقًا قَدَمًا غَلَبُ

(واعن) أى اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (ب) معرفة (ما صورته) من الأسماء والأنساب والألقاب ونحوها (مؤتلف خطأ) أى متفق في الخط، (ولكن

(١) في م «مقنذ».

(٢) في م «ولد».

(٣) في ع «أفراد» بإسقاط الواو.

لفظه مختلف^(١) فهو فن واسع من فنون الحديث المهمة، الذي يحتاج إليه في دفع معرفة التصحيح، ويفتضح العاطل منه حيث لمن يعدم مخجلاً^(٢) ويكثر عثاره، ومن ثم قال علي بن المديني: أشد التصحيح ما يقع في الأسماء، ووجهه بعضهم كما تقدم في ضبط الحديث بأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده^(٣).

والتصانيف فيه كثيرة، فصنف فيه أبو أحمد العسكري لكنه أضافه إلى كتاب التصحيح له، ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد، ولذا كان أول من صنف^(٤) فيه، وله فيه كتابان أحدهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب، ثم شيخه/ الدارقطني، وهو حافل، واستدرك عليهما الخطيب في ذيل مفرد، وجمعها ٢٣١/٤ مع زيادات الأمير أبو نصر ابن ماکولا بحيث كان كتابه - وهو في مجلدين كما تقدم في آداب طالب الحديث - أكمل^(٥) التصانيف فيه بالنسبة لمن قبله وكتابه في ذلك عمدة كل محدث بعده [٦] بل واستدرك عليهم في كتاب آخر جمع فيه أوهامهم وبينها]، وقد ذيل عليه ما فاته أو تجدد بعده المعين أبو بكر ابن نقطة بذيل مفيد في قدر ثلثي الأصل، ثم ذيل على ابن نقطة كل من الجمال أبي حامد ابن الصابوني ومنصور بن سليم بالفتح، وثانیهما أكبرهما، وتواردوا في بعض ما ذكراه، وكذا ذيل على ابن نقطة العلاء مغلطاي جامعاً بين الذيلين المذكورين مع زيادات من أسماء الشعراء وأنساب العرب وغير ذلك، ولكن فيه أوهام وتكرير حيث يذكر ما هو صالح لإدخاله في الباء والتاء أو^(٧) السين والشين مثلاً في أحدهما ويكون من قبله ذكره في الآخر، وممن ذيل على عبد الغني، المستغفري وصنف فيه أيضاً الآمدي وأبو الفضل ابن ناصر، وعبد الرزاق ابن الفوطي فيما

(١) سواء كان مرجع الاختلاف النقط أو الشكل، قاله ابن حجر في «التهذه» ص ١٢٦.

(٢) في هـ «عجلاً».

(٣) «علوم الحديث» ص ٣١٠ و«المؤتلف والمختلف» للأزدي ص ٢. و«الإرشاد» للنووي (٢/

٥٧٧)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٨٥)، و«تهذه النظر» ص ١٢٦.

(٤) في ز «مصنف».

(٥) في ز «يكمل».

(٦) هذه العبارة وضعت في هـ قبل «وكتابه في ذلك الخ».

(٧) في هـ «و».

أفاده ابن الجزري، وقال: إنه أجمعها، وأبو العلاء محمود الفرضي البخاري وتلميذه^(١) ابن رافع عليه ذيل في أوراق يسيرة لا يرد أكثره، وكذا لأبي سعد الماليني المؤلف والمختلف لكن في الأنساب خاصة، وللزمخشري المشتبه، وللذهبي مختصر جدا جامع لخصه من عبد الغني وابن ماکولا، وابن نقطة وشيخه الفرضي ولكنه أجحف في الاختصار بحيث لم يستوعب غالبا أحد القسمين مثلا، بل يذكر من كل منهما جماعة ثم يقول: وغيرهم، فيصير من يقع له راو ممن لم يذكر^(٢) في حيرة، لأنه لا يدري بأي القسمين يلتحق ونحو ذلك، واكتفى فيه بضبط القلم فلا يعتمد لذلك على كثير من نسخه وصار كتابه لذلك^(٣) مبائنا لموضوعه لعدم الأمن من التصحيف فيه، / وفاته من أصوله أشياء، وقد اختصره شيخنا فضبطه^(٤) بالحروف على الطريقة المرضية، وزاد ما يتعجب من كثرته مع شدة تحريره واختصاره فإنه في مجلد واحد، وميز في كل حرف منه الأسماء عن الأنساب، وهو فيما أخذته عنه وحققت فيه مواضع نافعة، وقد كان شيخه المصنف اجتمع له من الزيادات في هذا النوع جملة كثيرة بحيث عزم على أفراد تصنيف فيه فما تيسر، نعم لحافظ الشام ابن ناصر الدين عصري شيخنا مصنف حافل مبسوط في توضيح المشتبه، وجرّد منه الأعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام^(٥).

ثم هو على قسمين أحدهما مالميس له ضابط يرجع إليه لكثرة كل من القسمين كأسيد^(٦) وأسيد مثلا، أو الأقسام كحبان وحبان وحيان مثلا، وذلك إنما يعرف بالنقل والحفظ، وثانيهما ما ينضبط لقلّة أحد القسمين، ثم تارة يراد فيه التعميم

(١) في ز «وتلميذه».

(٢) في هـ «لم يذكر».

(٣) في هـ «لذلك كتابه».

(٤) في ز «وضبطه».

(٥) في «المؤتلف والمختلف» كتب غير ذلك انظر لذلك مقدمة «المؤتلف والمختلف» للدارقطني

للمحقق (١/٧٠-٨٠)، و«علوم الحديث» ص ٣١٠، و«الإرشاد» للنوي (٢/٥٧٧-٥٧٨)،

و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٨٥-٨٦)، و«المنهل» الروي ص ١٢١ و«اختصار علوم الحديث»

ص ٢٢٣، و«النزهة» ص ١٢٦ و«تبصير المتبته» (١/١-٢)، (٤/١٥١١-١٥١٣).

(٦) في هـ «كأسد».

بأن يقال: ليس لهم كذا إلا كذا، أو التخصيص بالصححين والموطأ بأن يقال: ليس في الكتب الثلاثة كذا إلا كذا^(١)، وقد ذكر ابن الصلاح من أمثلة كليهما عيونا مفيدة وتراجم عديدة، فمن الأول وربما أدرج فيه ما هو كلى بالنسبة لقريش والأنصار (نحو سلام كله فثقل) أي: شدد اللام من كله (لا) أي: إلا (ابن سلام) الصحابي الإسرائيلي ثم الأنصاري (الحبر) بفتح المهملة وكسرها وهو أفصح أي: العالم فقد كان أولاً من أحبار أهل الكتاب بحيث نزل فيه بعد إسلامه ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]، وقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ / عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠] واسمه أولاً الحصين، فغيره ٢٣٣/٤

النبي ﷺ عبد الله فهو بالتخفيف^(٢) (و) إلا (المعتزلي أبا علي) الجبائي محمد بن عبد الوهاب بن سلام (فهو) أيضاً (خف) أي: مخفف (الجد^(٣) وهو) أي: التخفيف (الأصح) وقال ابن الصلاح: إنه الأثبت (في) سلام (أبي) أي والد محمد بن سلام بن الفرج (البيكندي) بكسر الموحدة كما لأبي علي الجبائي^(٤) - وسكون المثناة التحتانية ثم كاف مفتوحة، ونون ساكنة بعدها دال مهملة، البخاري الحافظ أحد شيوخ البخارى صاحب الصحيح، فهو الذي نقله غنجار في تأريخ بخارى عن أبي عصمة^(٥) سهل بن المتوكل أحد الآخذين عن محمد وإنه بالتخفيف لا بالتشديد وأقره غنجار وإليه المفزع والمرجع فهو أعلم بأهل بلاده ولم يذكر الخطيب وابن ماكولا غيره، وقال ابن زيدان المسكي: سألت عبد الغني المقدسي عنه فقال: إنه بالتخفيف لا غير، كذلك قرأته على أبي الفضل أحمد بن صالح الجبلي، والذي قاله أبو علي الجبائي في تقييد المهمل التشديد خاصة،

(١) راجع «علوم الحديث» ص ٣١٠، و«فتح المغيث» للعراقي (٨٦/٤).

(٢) «المؤتلف والمختلف» (٥٤٦/٢)، (١١٩٣/٣)، و«مستدرک الحاكم» (٤١٢/٣)، و«الإكمال» (٤٠٣/٤)، و«المشبه» (٣٧٨/١)، و«التبصير» (٧٠٢/٢).

(٣) «المؤتلف والمختلف» للأزدي ص ٦٦، و«الإكمال» (٤٠٥/٤)، و«المشبه» (٣٧٨/١)، و«التبصير» (٧٠٢/٢).

(٤) في هـ «الجبائي» وهو خطأ.

(٥) زاد في هـ «و» وهو خطأ لأن أبا عصمة هو سهل لا غيره.

وصنيع ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل يقتضيه، وقال كل من صاحب المشارق والمطالع: إنه الأكثر، قال شيخنا: ولم يتابع، وقال المصنف: وكأنه اشتبه بآخر شاركه في الاسم واسم الأب والنسبة، حدث عن الحسن بن سوار الخراساني، وعلي بن الجعد الجوهري، روى عنه عبيد الله بن واصل البخاري وهو من أقرانه، فإن ذلك بالتشديد فيما ذكره الخطيب في التلخيص وغيره واسم جده السكن، وكان^(١) يقال له البيكندي الصغير، وإلا فشيخ البخاري قد روينا من طريق أبي عصمة الماضي قريبا أنه سمعه يقول: أنا محمد بن سلام بالتخفيف، وهذا قاطع للنزاع، ولذا صنف/ فيه المنذري، وقد قرأه بعضهم بالتشديد، فقال له المسمع: سلام عليكم^(٢).

(و) إلا (ابن أبي الحقيق) بمهملة وقاف مصغر، أبا رافع اليهودي الذي بعث إليه النبي ﷺ من قتله، وهو في حصن له من أرض الحجاز، فهو سلام بالتخفيف، لقول المبرد في الكامل: إنه ليس في العرب بالتخفيف إلا هو، ووالد عبد الله الماضي أولا، ولكن الذي في النسخة المعتمدة من سيرة ابن هشام في هذا التشديد، ولذا قال شيخنا في الفتح: وقال ابن إسحاق: هو سلام بتشديد اللام ولم يحك غيره كما أن ابن الصلاح ومن تبعه لم يحك غير التخفيف، وصرح شيخنا في المشتبه بأنه ممن اختلف فيه، وعلى هذا فيصح في ابن أبي الحقيق العجر^(٣) أيضا، على أنه قد قيل في اسمه أيضا: إنه عبد الله وله أخوان، كنانة الذي كان أولا على أم المؤمنين صفية ابنة حبي، والربيع الذي كان بعد وقعة بعثت رئيس بني قريظة، وقتلها النبي ﷺ جميعا بعد فتح خيبر^(٤).

(١) سقطت كلمة «كان» من ز.

(٢) «الجرح والتعديل» (٢٧٨/٢/٣). «والإكمال مع هامشه» (٤٠٥/٤-٤٠٩)، و«علوم الحديث» ص ٣١٠، و«الأنساب» (٤٠٥/٢)، و«مشارق الأنوار» (٣٢٤/٢)، و«شرح مسلم» للنووي (١/٤١)، و«تهذيب الكمال» (١٢٠٧/٢)، و«المشتبه» (٣٧٨/١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/٦٣٩)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٨٦-٨٧)، و«فتح الباري» (٧١/١)، و«التبصير» (٢/٣،٧)، و«المؤتلف والمختلف» للأزدى ص ٦٦.

(٣) في ز «الحبر» وهو خطأ.

(٤) «علوم الحديث» ص ٣١١، و«الإرشاد» للنووي (٥٨٠/٢)، و«المشتبه» (٣٧٨/١)، =

(و) إلا (ابن مشكم) بثلاث الميم ثم شين معجمة ساكنة وفتح الكاف ثم ميم، لقول ابن الصلاح: عقب حكاية قول المبرد الماضي^(١)، وزاد آخرون سلام بن مشكم خمارا كان في الجاهلية، قال^(٢) (والأشهر) المعروف (التشديد فيه فاعلم) ذلك قال شيخنا تبعا لغيره: وفيه نظر، لأنه ورد في الشعر الذي هو ديوان العرب مخففا، فقال ابن إسحاق في السيرة وقال سماك^(٣) اليهودي:

/ فلا تحسبني^(٤) كنت مولى ابن مشكم سلام ولا مولى حبي بن أخطبا ٢٣٥/٤
وقال كعب بن مالك من قصيدة:

فطاح سلام وابن سعية عنوة وقيد ذليلا للمنايا ابن أخطبا
وقال أبو سفيان بن حرب:

سقاني فرواني كميئا مدامة على ظمئٍ مني سلام بن مشكم
وكل هذا دال للتخفيف.

قلت: وهو الذي في الأصل المعتمد من سيرة ابن هشام، قال شيخنا: وكان قول أبي سفيان هو السبب في تعريف ابن الصلاح له بكونه كان خمارا، لكن قد عرفه ابن إسحاق في السيرة بأنه كان^(٥) سيد بني النضير، قلت: وذلك في قصة أوردتها ابن هشام في غزوة السويق من سيرته فقال: وكان أبو سفيان بن حرب كما حدثني محمد بن جعفر بن الزبير ويزيد بن رومان ومن لا أتهم عن عبد الله بن كعب بن مالك وكان من أعلم الأنصار حين رجع إلى مكة نذر أن لا يمس رأسه ماء من جنابة حتى يغزو محمدا ﷺ فخرج في مائتي راكب - إلى أن قال: حتى أتى بني النضير تحت الليل فأتى حبي بن أخطب فضرب عليه بابه فأبى أن يفتح له وخافه فانصرف عنه إلى سلام بن مشكم، وكان سيد بني النضير في زمانه ذلك

= و«التبصير» (٧٠٢/٢)، و«فتح الباري» (٣٤٢/٧)، و«فتح المغيث» للعراقي (٨٧/٤)،

و«سيرة ابن هشام» (٣/١٣٦/٢، ١٩٠، ٤٤٠، ١٩٣، ٢٢٩، ٣١٣).

(١) زاد في ز «قال أي المبرد».

(٢) سقطت كلمة «قال» من ز.

(٣) في الأصل وغيره «سما» والصحيح ما أثبتناه.

(٤) في ز «فلا تحسبن».

(٥) في ز «كان».

وصاحب خبرهم فاستأذن عليه فأذن له فقراه وسقاه وبطن له من أخبار الناس إلى أن ذكر خروج النبي ﷺ في طلبهم وذكر القصيدة التي قالها أبو سفيان لما صنع له سلام وفيها: سقاني فرواني -البيت، وقبله وهو أول الأبيات:

إني تحيرت المدينة واحدا لحلف فلم أندم ولم أتلوم

وكذا قال أبو الفرج الأصبهاني صاحب الأغاني: إنه كان رئيس بني النضير^(١)

٢٣٦/٤ / قال شيخنا: وأبو سفيان لا يمدح من يكون خمارا، بل إنما كان أضافه فمدحه، وقال غيره: بل ذلك لا يخرج عن أن يكون خمارا، ثم إنه لا يقال: لعل تخفيفه في الشعر للضرورة فذاك خلاف الأصل، [٢] سيما مع تكرر وقوعه.

(و) أما (ابن محمد بن ناهض) بالنون والهاء والضاد المعجمة المقدسي (فخف) أي: فخفف اللام من سلام أيضا بلا خلاف واقتصر في اسمه على سلام، أو زده هاء (فكذا فيه اختلف) بين الآخذين عنه، فقاله بدونها أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، ويثبتها أبو القاسم الطبراني^(٣).

(قلت): وعلى هؤلاء الستة أعني الصحابي الحبر وجد أبي علي الجبائي والبيكندي وابن أبي الحقيق وابن مشكم وابن ناهض اقتصر ابن الصلاح (وللحبر) أولهم (ابن أخت) اسمه سلام. عده في الصحابة ابن فتحون في ذيله على الاستيعاب، ولم نقف على اسم أبيه (خفف) أي لا مه أيضا (كذلك جد) سعد بن جعفر بن سلام أبي الخير البغدادي (السيدي) بفتح المهملة وياء تحتانية ثقيلة مكسورة لكونه كان وكيل السيد أخت المستنجد روى سعد عن ابن البطي^(٤) ومعمر بن الفاخر ويحيى بن ثابت بن بندار ومات سنة أربع عشرة وست مائة

(١) «سيرة ابن هشام» (٣/٢٠٩، ٢١٢)، (٢/٤٢٢-٤٢٤)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي «المغازي» ص ١٤٠، و«المغازي» للواقدي (١/١٨١)، و«التبصير» (٢/٧٠)، و«تاريخ يعقوبي» (٢/٦٦)، و«الأغاني» (٦/٣٤٠، ٣٥٦، ٣٥٨)، و«علوم الحديث» ص ٣١١. و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٨٧).

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٣) «المعجم الصغير» للطبراني (١/١٧٤)، و«علوم الحديث» ص ٣١١، و«المشبه» (١/٣٧٨)، و«التبصير» (٢/٧٠٣)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٧٩)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٨٧).

(٤) في ز «أبي البطي».

(٦١٤هـ) ذكره ابن نقطة في التكملة فيما وجد بخطه (و) جد أبي نصر محمد بن يعقوب بن إسحاق بن محمد بن موسى بن سلام (النسفي) بفتح النون والسين المهملة، قيده ابن السمعاني وغيره نسبة لنسف بكسر النون، وفتحت للنسب كالنمري، وينسب أيضا السلامي لجدته المذكور يروي عن زاهر بن أحمد وأبي سعيد عبد الله بن محمد الرازي، مات بعد الثلاثين وأربع مائة ذكره الذهبي، وكذا لهم سلمة بن سلام أخو الحبر صحابي أيضا ذكره ابن منده، وكذا ابن فتحون في الذيل، لكن قال: إنه ابن أخي الحبر، ومع ذلك فلم يسم أباه، وكذا للحبر ولدان يوسف له رؤية، بل وحفظ عن النبي ﷺ، ومحمد ذكر في الصحابة أيضا، ولأولهما ابن اسمه/ حمزة روى عن أبيه، وحفيد اسمه محمد بن حمزة، روى ٢٣٧/٤ عنه الوليد بن مسلم وغيره وإبراهيم وعبد الله ابنا^(١) البيكندي الكبير الماضي، ولكن أغني عن ضبط الأخيرين ذكر أبيهما، وعن الخمسة قبلهما ذكر الحبر، نعم لهم علي بن يوسف بن سلام بن أبي دلف البغدادي شيخ للدمياطي، وهو الذي ضبطه، وكان اسم سلام عبد السلام فخفف^(٢).

ومن ذلك عمارة (فيعين أبي) بالضم مصغر (ابن عمارة) الصحابي المخرج حديثه في أبي داود وابن ماجه والحاكم، وقيل: إنه صلى للقبليتين (اكسر) خاصة^(٣) على المشهور قال ابن الصلاح: ومنهم من ضمها، ومن عداها فبالضم جزما، وفاته عمارة بالفتح ثم التثقيب وهم رجال ونساء^(٤)، فالرجال جعفر بن أحمد بن عمارة الحربي عن سعيد بن البنا وابناه قاسم وأحمد ومدرك بن عبد الله ابن القمقام بن عمارة بن مالك القضاعي، ولي لعمر بن عبد العزيز الجزيرة، وبركة ابن عبد الرحمن بن أحمد بن عمارة سمع أبا المظفر بن أبي البركات قيده الشريف عز الدين في الوفيات، وأبو عمر محمد بن عمر بن علي بن عمارة

(١) في هـ «أبناء» وهو خطأ.

(٢) انظر لذلك «فتح المغيث» للعرقى (٨٧/٤). و«التقييد والإيضاح» ص ٣٣٤، و«التبصير» (٢/٧٠، ٧٥٣، ٧٦٠) و«المشتبه» (٣٧٩، ٣٧٧/١)، و«الأنساب» (٩٢/١٣)، (٣٢٦/٧).

(٣) وقعت كلمة «خاصة» في هـ قبل «اكسر».

(٤) في هـ «نساء ورجال».

الحري، وأبو القاسم محمد بن عمارة الحربي النجار روى عن عبد الله بن أبي المجد وغيره، وبنو عمارة بطن منهم المجذر بالذال المعجمة واسمه عبد الله بن زياد ابن عمرو بن أخزم^(١) بن عمرو بن عمارة بن مالك البلوي، وقريبه يزيد بن ثعلبة بن خزمة بن أصرم^(٢) بن عمرو، وأخواه بحاث وعبد الله صحابة، والنساء عمارة ابنة عبد الوهاب الحمصية روى عنها ابنها أحمد بن نصر، وعمارة ابنة نافع بن عمر الجمحي، وهي أم محمد بن عبد الله بن عبد الرزاق بن عمر بن عبد الله بن جميل الذي كان على بيت المال ببغداد لأمير المؤمنين المأمون، وعمارة عن أبي ظلال وعنها أبو يوسف محمد بن / أحمد الصيدلاني الرقي وهي جدته، وعمارة الثقفية زوج محمد بن عبد الوهاب الثقفي يقول فيها ابن منذر من أبيات: محمد زوج عمارة^(٣) وعمارة امرأة يزيد بن ضبة يقول فيه عترة بن عروس مما أنشده الآمدي: تقول عمارة لي يا عنترة^(٤)

ومن ذلك كريض كله بالضم مصغر، وليس في عبد شمس بن عبد مناف كما نقله الجياني في تقييد المهمل عن محمد بن وضاح غيره (وفي خزاعة^(٥) كريض) يعني: فقط (كبر) ومنهم طلحة بن عبيد الله بن كريض تابعي وابنه عبيد الله عن الحسن والزهري، قال ابن الصلاح: ولا يستدرك يعني: على الحصر في خزاعة أيوب بن كريض الراوي عن عبد الرحمن بن غنم لكون عبد الغني ضبطه بالفتح فإنه بالضم عند الدارقطني وغيره أي: كابن ماكولا^(٦).

(١) في ز «أخزم» وكذا في «الإصابة» (٣/٣٦٣).

(٢) ورد في الأصل هنا «يحرر أصرم فلعله مصحف من أخزم».

(٣) صدر البيت: قلت لماذا قيل: أعجوبة.

(٤) انظر لذلك «علوم الحديث» ص ٣١١، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٨٨)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٣٤-٣٣٥، و«الإكمال» (٦/٢٧١-٢٧٥)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/١٥٥٣-١٥٥٦)، و«المشبهة» (٢/٤٧٠-٤٧١)، و«التبصير» (٣/٩٦٩). و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٨٠).

(٥) زاد في هـ «بدون صرف للضرورة».

(٦) «المؤتلف والمختلف» للأزدي ص ١٠٨، والدارقطني (٤/١٩٥٤-١٩٥٩)، و«الإكمال» (٧/١٦٨-١٦٦)، و«علوم الحديث» ص ٣١١، و«الأنساب» (١١/٩٣-٩٤)، و«المشبهة» (٢/٥٥١)، و«التبصير» (٣/١١٩٣)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٨٨).

(و) من ذلك حزام فقل (في قریش أبدا حزام) بكسر الحاء المهملة وبالزاء المنقوطة^(١) (وافتح) الحاء أبدا (في الأنصار) بالنقل مع الإتيان (برا) بمهملة بدل المنقوطة وبالقصر^(٢) فقل (حرام) وليس المراد بهذا إلا ضبط ما في هاتين القبيلتين خاصة، فلا يعترض بأنه وقع حزام بالزاء في خراعة وبني عامر بن صعصعة وغيرهما، وحرام بالراء في بلى وختعم، وجذام^(٣) وتميم بن مربل، وفي خراعة أيضا، / وفي عذرة وبني فزارة وهذيل وغيرهم، فضلا عن أن يقال: لهم حزام ٢٣٩/٤ بخاء معجمة مضمومة وراء ثقيلة وخزام بفتح المعجمة ثم زاء ثقيلة، وخزام بضم المعجمة ثم زاء خفيفة كما بين كل ذلك في محله، نعم إدخال هذه الترجمة في أثناء ما هو كلي ملبس لا سيما والاشتباه فيها^(٤) لغير البارح باق أيضا، فإنه قد يمر الراوي غير منسوب فلا يدري الطالب من أي: القبيلتين هو^(٥).

ومن ذلك عنسي فالذي (في الشام) بالهمزة الساكنة وتركها من لغته كما سبق مثله في آخر الصحابة لا سيما داريا منها (عنسي بنون) ثم سين مهملة، نسبة لعنس حي من مذحج في اليمن، كعمير بن هانئ تابعي ومحمد بن الأسود روى عن عمر (و) عبيسي (ببا) بموحدة بدل النون [٦] وبالقصر للضرورة] (في كوفة) بالصرف للضرورة نسبة في الأكثر لعيس غطفان، كربعي بن حراش وعبيد الله بن موسى (و) عيشي (بالشين) المعجمة (واليا) المثناة التحتانية [٧] وبالقصر للضرورة] أيضا نسبة لعائشة ابنة أحد العشرة طلحة، كعبيد الله بن محمد بن حفص ولبنبي عائشة

(١) في هـ «منقوطة».

(٢) كلمة «وبالقصر» في ز و هـ قبل «بمهملة».

(٣) في هـ «جزام».

(٤) في ز «في هذا».

(٥) «الإيناس» ص ١٢٢، و«مختلف القبائل» ص ٣٠٦-٣٠٧، و«المؤتلف» للدارقطني (٢/٥٧١-

٥٧٨)، و«المؤتلف» للأزدى ص ٣٧-٣٨، و«الإكمال» (٢/٤١٠-٤١٨)، و«المشبهة» (١/

٢٢٤)، و«التبصير» (١/٤٢٣-٤٢٥)، و«علوم الحديث» ص ٣١٢، و«التقييد والإيضاح»

ص ٣٣٦-٣٣٧، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٨٩).

(٦) وقع ما بين المعكوفتين في هـ قبل «بموحدة».

(٧) وردت هذه العبارة في هـ قبل «المثناة».

ابنة تيم الله كمحمد ابن بكار بن الريان (غلبا) الذي بالمعجمة والتحتانية أي: هو الأغلب (في بصرة) بثلاث الموحدة والكسر أصحابها كما تقدم في معرفة الصحابة [١] وبالصرف أيضا، لا جمعهم، بل المذكور في كل من الشام والكوفة هو الغالب أيضا، كما هو مقتضى صنيع ابن الصلاح: فإنه قال: ذكر أبو علي البرداني أنه سمع الخطيب الحافظ يقول: العيشيون يعني: بالمعجمة بصريون، والعبسيون يعني بالموحدة كوفيون، والعنسيون يعني: بالنون شاميون، ثم قال: وقد قاله قبله الحاكم، قال أعني ابن الصلاح: وهذا يعني في الجميع على الغالب - انتهى.

٢٤٠/٤ / ثم إنه لا ينتقد هذا الضابط بقول ابن سعد عن الكلبي: إنه ليس بالكوفة والبصرة رهاوي ولا عنسي وهم باليمن والشام كثير، حيث اقتضى أنه بالنون في اليمن أيضا، ونحوه قول ابن ماكولا، وابن السمعاني في العنسيين: وعظم عنس في الشام وابن ماكولا في العيشيين أنهم جماعة كثيرة عامتهم بالبصرة، فالضابط إنما هو لخصوص الثلاثة كما أنه لا ينتقد بالعيشى كالثالث لكن بكسر أوله والعيسي بالكسر أيضا لكن سینه مهملة، أو العشتى بفتح المعجمة وسكون الشين المعجمة بعدها مثناة أو العيشي بكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم معجمة كما بين في محاله.

نعم ينتقد بمن يكون من الكوفة وهو عيشي بالمثناة التحتانية^(٢) والمعجمة أو عنسي بالنون كعمار بن ياسر الصحابي فإنه مع كونه معدودا في الكوفيين عنسي بالنون، والظاهر أنها نسبة لعنس الذي انتسب إليه الشاميون، فياسر والد عمار وكان صحابيا أيضا، كان ممن قدم من اليمن، أو بمن يكون من الشام وهو عبسي بالموحدة، ويأتي في كون هذه الترجمة ليست كلية، وكذا فيمن جاء غير منسوب ماقلنا في الترجمة قبلها^(٣).

(١) وضع ذلك في هـ فبل «كما تقدم».

(٢) في ز و هـ «بالياء المثناة».

(٣) «المشبه» للأزدي ص ٥٤-٥٥ و«المؤتلف» الدارقطني (٣/١٦١٨-١٦٢٦)، و«الإكمال» (٦/٣٥٣-٣٥٨)، و«الإيناس» ص ٢٢٠-٢٢١، و«مختلف القبائل» ص ٣٢١-٣٢٢، و«الأنساب» (٩/١٩٩-٢٠٣)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٧٣، و«علوم الحديث» ص ٣١٢، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٨٢)، و«المشبه» (٢/٤٣٥-٤٣٦)، و«التبصير» (١/٩١١-٩٨٧-٩٨٩)، و«فتح المغني» للعراقي (٤/٨٩).

ومن ذلك أبو عبيدة وكله^(١) بالضم والتصغير (ومالهم) أي: الرواة كما قاله الدارقطني (من اكتنى أبو عبيدة بفتح) في أوله ثم كسر لثانيه^(٢) وبالصرف للضرورة وهو كذلك كما قال شيخنا في المتقدمين فمن بعدهم من المشاركة، ووجد في المائة الخامسة^(٣) من المغاربة أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة من شيوخ القاضي أبي القاسم/ ابن بقي ضبطه ابن عبد الملك في التكملة بفتح العين، ٢٤١/٤ وأرخه سنة ست وثمانين وخمسة مائة (٥٨٦)^(٤).

ومن ذلك السفر بالفاء، فالأسماء كلها بالسكون السفر بن نسير عن أبي هريرة، وأبو الفيض يوسف بن السفر (والكنى^(٥) في السفر بالفتح) قال ابن الصلاح^(٦): ومن المغاربة من يسكن الفاء أي: من أبي السفر سعيد بن يحمداً التابعي يعني والد عبد الله، قال: وذلك خلاف ما حكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث، ووافقه المزي في هذا الضابط فقال: الأسماء بالسكون والكنى بالحركة، وأما السقر بالقاف الساكنة فلهم جماعة مسمون بذلك، وهم سقر بن عبد الرحيم عن عمه شعبة، وسقر بن عبد الرحمن أبو بهز^(٧) الكوفي سبط مالك بن مغول شيخ لأبي يعلى الموصلي عن عن شريك والكوفيين^(٨)، وسقر بن حسين الحذاء عن العقدي، وسقر بن عداس عن سليمان بن حرب، وسقر بن حبيب اثنان روى أحدهما عن عمر بن عبد العزيز والآخر عن أبي رجاء العطاردي، وسقر بن عبد الله عن عروة، وكذا لهم في الكنى من ذلك أيضاً أبو السقر يحيى بن يزيد

(١) في هـ «كلهم».

(٢) في ز «كسر الثانية».

(٣) في ز «يعني السادسة».

(٤) «المؤتلف» للدارقطني (٣/١٥٠٥-١٥٠٦)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٨٤، و«علوم الحديث» ص ٣١٢، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٨٩)، و«تكملة الصلة» (١/٨٥)، قلت: أرخه غير واحد سنة (٥٨٢هـ) انظر «الدياج» (١/٢١٧)، و«الأعلام» (١/١٤٦)، و«الوفى بالوفيات» (٧/٦٦).

(٥) في ز «في الكنى».

(٦) في هـ «كما قاله ابن الصلاح» قال.

(٧) في ز «أو» بدل «أبو بهز».

(٨) زاد في هـ «شيخ لأبي يعلى» وهو خطأ.

عن حسين بن (١) محمد المروزي، لكن نقل عن شيخنا أن كل من بالقاف يعني: من الأسماء والكنى الأشهر فيه الصاد بدل السين واقتصر في المشتبه على حكايته بدون ترجيح فقال: ويقال في هؤلاء بالصاد، وكذا ذكر ابن حبان سقر بن عبد الرحمان الماضي في كل من الحرفين، ولهم أيضا شقر بفتح الشين المعجمة ٢٤٢/٤ والقاف، حي من تميم ينسب إليهم الشقريون، قال الدارقطني: ومعاوية بن/

الحارث بن تميم سمي الشقر يعني بفتح الشين وكسر القاف لقوله: وقد أحمل الرمح الأصم كعوبه به من دماء القوم كالشقرات قال وهو أبو حي من تميم، والشقر هو شقائق النعمان، وفيه نظر، فمعاوية إنما هو الشقرة (٢) بهاء في آخره كما صرح به غير واحد، وشقر بضم ثم سكون (٣) مدينة بالأندلس، وحيثئذ فما حصل بهذا الضابط تمييز (٤) إلا في خصوص الفاء (٥).

ومن ذلك عسل (ومالهم) أي: الرواة (٦) (عسل) بفتح المهملتين (إلا ابن ذكوان) بذال معجمة، الأخباري البصري أحد من لقي الأصمعي ذكره الدارقطني وغيره (و) أما (عسل) بكسر أوله وسكون ثانيه (فجمل) بضم الجيم وفتح الميم جمع جملة أي: فكثير، وهم عسل بن سفيان عن عطاء وصبيغ بن شريك بن المنذر ابن قطن بن قشع بن عسل بن عمرو بن يربوع التميمي، وربما نسب لجده الأعلى فقيل: صبيغ بن عسل، وأخوه ربيعة شهد الجمل، وابن أخيهما عسل بن عبد الله

(١) سقطت كلمة «حسين بن» من ز.

(٢) في ز «الشفقرية».

(٣) في ز «فسكون».

(٤) في هـ «تميز».

(٥) «المؤتلف» للأزدي ص ٧٠، و«المؤتلف» للدارقطني (٣/١١٨١-١١٨٧، ١٣٦٩، ١٣٧٠)، و«الأبناء» لابن عبد البر ص ٧٦، و«الإكمال» (٣/٢٩٩-٣٠١)، و«علوم الحديث» ص ٣١٣، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٨٣)، و«المشتبه» (١/٣٦١)، و«التبصير» (٢/٦٨٣-٦٨٤)، و«فتح المغني» للعراقي (٤/٨٩-٩٠)، و«الجمهرة» لابن حزم ص ٧٠٢، و«الإيناس» ص ١٩٠، و«مختلف القبائل» ص ٣٠١. و«الأنساب» (٥/١٢٥-١٢٦-١٢٨) و«التقييد والإيضاح» (ص ٣٣٧-٣٣٨) و«الثقات» لابن حبان (٨/٣٢٢، ٣٠٥)، و«لسان الميزان» (٣/٥٦، ١٩٢).

(٦) زاد في هـ «كما قاله ابن الصلاح».

حدث عن عمه صبيغ، بل قال ابن الصلاح: إنه وجد ابن ذكوان بخط الإمام منصور الأزهري في تهذيب اللغة له^(١)، كذلك، قال: ولا أراه ضبطه، وزعم مغلطاي أنه راجع نسختين من المحكم فلم ير ذلك فيه، فالله أعلم^(٢).

/ ومن ذلك غنام^(٣) (والعامري) الكوفي (ابن علي) بالسكون ابن هجير بهاء ثم ٢٤٣/٤ جيم وآخره راء، مصغر اسمه (عثام) بمهل مفتوحة ثم مثلثة مشددة، يروى عن هشام بن عروة والأعمش وغيرهما، وكذا حفيده المشارك له في اسمه واسم أبيه عثام بن علي، (وأما غيره) أي: من ذكر كغنام بن أوس الصحابي، وعبيد بن غنام الكوفي راوية^(٤) أبي بكر بن أبي شيبة (فالنون والإعجام) أي: فهو غنام بالغين المعجمة والنون.

تنبيه: وقع في بعض النسخ من النظم هنا: «قلت: ابن عثام صحابي وله. في الذكر ثلاثة وأعجم أوله» والصواب فيه كما ضبطه الأمير الإعجام والنون، وبه جزم شيخنا ولذلك لم يثبت في جميع النسخ^(٥)، والله أعلم.

ومن ذلك قمير (وزوج مسروق) هو ابن الأجدع اسمها (قمير) بفتح القاف ثم ميم مكسورة ابنة عمرو، تروي عن عائشة وعنهما الشعبي (صغروا) أي: أهل الحديث (سواه) أي: الاسم المذكور حال كونه (ضما) أي: مضموماً أوله، كزهير بن محمد بن قمير الشاشي عن عبد الرزاق، ومكي بن قمير عن جعفر بن سليمان^(٦)، ومن ذلك مسور (ولهم مسور) بضم الميم ثم مهملة مفتوحة بعدها

(١) زاد في «و».

(٢) «المؤتلف» للدارقطني (١٧٣٥/٣، ١٧٣٤)، و«علوم الحديث» ص ٣١٣، و«الإكمال» (٢٠٦/٦-٢٠٧)، و«المشبه» (٤٦٢/٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٣٩، و«التبصير» (٩٤٥/٣).

(٣) في ز «غنام».

(٤) في ز «راوية».

(٥) «المؤتلف» للأزدي ص ٩٧، و«المؤتلف» للدارقطني (١٧٦٣-١٧٦٦)، و«تصحيفات المحدثين» (٧٢٨، ٧٢٩/٢)، و«الإكمال» (٣٧-٣٨/٧)، و«المشبه» (٤٨٧/٢)، و«التبصير» (١٠٤٨/٣)، و«علوم الحديث» ص ٣١٣، و«فتح المغيث» للعراقي (٩٠/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٣٩، و«التوضيح» (٣٨٩-٣٩١).

(٦) «المؤتلف» للأزدي ص ١٠٤، والدارقطني (١٨٧٧-١٨٧٨)، و«الإكمال» (١٢٧/٧)، و«المشبه» (٥٣٤/١)، و«التبصير» (١١٣٧/٣)، و«علوم الحديث» ص ٣١٣.

واو مشددة وآخره راء اثنان أحدهما (ابن زيد) الكاهلي الأسدي ثم المالكي^(١)، صحابي حديثه عند أبي داود، روى عنه يحيى بن كثير (و) ثانيهما (ابن عبد الملك) اليربوعي حدث عنه معن القزاز، هكذا ذكرهما ابن الصلاح ثم الذهبي، واقتصر الدارقطني ثم/ ابن ماکولا على أولهما ولم يستدرک ابن نقطة ولا غيره عليهما أحدا، وصنيع البخاري في تأريخه الكبير حيث ذكر ابن عبد الملك في باب مسور بن مخزومة المخفف يشهد لهم لكنه أعاد ذكره في المشدد مع ابن يزيد ولم يذكر غيرهما، وقول المصنف: إنه ذكر مع ابن يزيد^(٢) في المشدد مسور بن مرزوق لم أره في النسخة التي عندي بتأريخ البخاري، بل لم أر ابن مرزوق فيه أصلا مع قول شيخنا في المشتبه: إنه هو وابن عبد الملك اختلفت^(٣) نسخ التأريخ فيهما تشديدا وتخفيفا، بل قال في الإصابة: إنه أورد ابن يزيد مع ابن مخزومة فاقضى تخفيفه، (وماسوى زين) أي: ابن يزيد وابن عبد الملك (فمسور) بكسر الميم ثم مهملة ساكنة فيما (حكى) عند ابن الصلاح ثم الذهبي كما تقدم^(٤).

ومن ذلك الحمال^(٥) (ووصفوا) أي: أهل الحديث (الحمال) بالحاء المهملة ثم الميم المشددة أي: وصفوا بالحمال (في الرواة) للحديث خاصة أو فيمن ذكر منهم في الكتب المتداولة (هارون) بن عبد الله بن مروان البغدادي البزاز الحافظ والد موسى^(٦) (والغير) أي: وغير هارون (بجيم) بدل الحاء (يأتي) بالإبدال كمحمد بن مهران أبي جعفر الرازي شيخ للشيخين، وأسيد^(٧) بن زيد بن نجیح الهاشمي الكوفي شيخ للبخاري^(٨)، وأيوب الجمال كان يعتقد بدمشق، قال

(١) زاد في ز «حديثه» وهو خطأ.

(٢) زاد في ز «في المشدد مسور بن مخزومة».

(٣) في ز «اختلف».

(٤) «المؤتلف» للأزدي ص ١١٦، وللدارقطني (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، و«علوم الحديث» (٩١/٤)،

و«التقييد والإيضاح» ص ٣٤٠، و«التبصير» (١٢٨٦/٤)، و«الإصابة» (٤٢٠/٣).

(٥) في ز و ه «الجمال».

(٦) زاد في ه «قال ابن الصلاح».

(٧) في ز «أسد».

(٨) في ز «شيخ البخاري».

الذهبي: كنت أرى أبي يسلم عليه، ونوزع ابن الصلاح في الحصر فإنه وإن قيد بالوصف ليخرج من/ تسمى بذلك كحمال بن مالك أخي مسعود اللذين شهدا^{٢٤٥/٤} القادسية مع سعد وقتلا الفيل^(١) وأبيض بن حمال^(٢) المأربي الصحابي، مع كون هارون مختصا عنهم. صاحبة التعريف والاستغناء بذلك عن التقييد، فلهم ممن وصف بالحمال بالمهملة والتشديد رافع بن نصر الحمال الفقيه صاحب أبي إسحاق، سمع أبا عمر ابن مهدي، وأبو القاسم مكى بن علي بن بنان الحمال أحد الرواة، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الدبس الحمال أحد شيوخ أبي النرسي^(٣)، وزاهد مصر أبو الحسن الحمال واسمه بنان^(٤) بن محمد بن حمدان البغدادي، قيل: أصله من واسط، مات بعد الثلاث مائة، كان فاضلا وليا، له رواية عن الحسن بن عرفة وغيره، وأيوب الحمال الزاهد ببغداد، وأكثرهم وارد على الحصر، ولذا قال شيخنا في المشتبه تبعا لأصله فيمن بالمهملة بعد تسمية هارون: وآخرون، ويمكن أن يقال: ليس لهؤلاء ذكر في الكتب المتداولة، كما أن في غيرها أيضا جماعة يلقبون الجمال بالجيم والميم المخففة وفيهم كثرة، وأبو الجمال جد أبي علي يحيى بن علي بن يحيى بن أبي الجمال الحراني، ذكره أبو عروبة الحراني في تاريخه، وقال: إنه مات سنة تسع وثمانين ومائتين (٢٨٩هـ)، وأبو الجمال الحسين بن القاسم بن عبيد الله وزير المقتدر، وجمال ابنة قيس بن مخزومة، وجمال ابنة عون بن مسلم، وجمال ابنة النعمان بن أبي حزم بن كعب بن عتيك الأنصاري تزوجها عبد الله بن الحارث ابن عبد المطلب فهي أم أولاده غير أنه لذلك لا يكون ضابطا كلياً.

ثم إنه قد اختلف في سبب وصف هارون بالحمال، فقيل: إنه كان بزازا ثم تزهد وصار يحمل الشيء بالأجرة ويأكل منها، حكاه عبد الغنى بن سعيد عن القاضي أبي الطاهر الذهلي، وقيل: بل عكسه كان حمالاً ثم تحول إلى البز حكاه

(١) في هـ «قتلاء الفيل».

(٢) في هـ «جمال».

(٣) في هـ «التوسي».

(٤) في ز «نعمان».

ابن الجارود في كتابه الكنى عن ولده موسى بن هارون، وزعم الخليلي وابن الفلكي أنه لكثرة ما حمل / من العلم قال ابن الصلاح: ولا أري^(١) ما قاله يصح، وكأنه لأن القاضي أبا الطاهر كان صاحب موسى ولد هارون فهو أخبر وقوله أنسب بالزهد، ولا ينافيه قول غيره: إنه حمل رجلا في طريق مكة على ظهره فانقطع فيما يقال به^(٢).

ومن ذلك الخياط (ووصفوا) أي: أهل الحديث (حناطا)^(٣) بالمهملة ثم النون (او) بالنقل (خباطا) بالمعجمة ثم الموحدة أي بكل من الحنات والخياط^(٤) (عيسى) بن أبي عيسى ميسرة (ومسلما) هو ابن أبي مسلم، و(كذا) وصفوا كلا منهما (خباطا) بالمعجمة ثم التحتانية أي: بالخياط فبأي وصف من هذه الثلاثة وصف به واحد من هذين كان صحيحا، والغلط لذلك مأمون فيهما قاله الدارقطني ثم ابن ماكولا لقول ابن معين كما نقله الدارقطني في مسلم: إنه كان يبيع الخبط والحنطة وكان خباطا، وقوله أيضا في عيسى: إنه كان كوفيا وانتقل إلى المدينة وكان خباطا، ثم ترك ذلك وصار حناتا ثم ترك ذلك وصار يبيع الخبط، بل قال هو عن نفسه فيما حكاه ابن سعيد: أنا خياط وحناط وخباط، كلا قد عالجت، ولكن مع هذا فاشتهاره إنما هو بالمهملة والنون، واشتهار الآخر بالمعجمة والموحدة، ولذا رجح الذهبي في كل واحد ما اشتهر به^(٥).

(١) في ز «لا أدري».

(٢) «المشبه» للأزدي ص ١٩، و«المؤتلف» للدارقطني (٧٤٦-٧٤٩)، و«الأنساب» (٣/٣١٩-٣٢٤)، (٤/٢٢٨-٢٣٢)، و«علوم الحديث» ص ٣١٤، و«الإكمال» (٢/٥٤٤-٥٤٥)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٨٥)، و«التقريب» له ص ٤١، و«المشبه» (١/١٧١-١٧٢)، و«التبصير» (١/٢٦١-٣٤٧، ٣٤٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٩١-٩٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٤١-٣٤٢.

(٣) في ز «خباطا».

(٤) في ز «الحناط والخياط» وفي الأصل «الخياط والحناط» وكلاهما خطأ.

(٥) «المشبه» للأزدي ص ١٧، و«المؤتلف» (٢/٩٣٩-٩٤٠)، و«الإكمال» (٣/٢٧٥)، و«طبقات ابن سعد» «القسم المتمم» ص ٤٢٤، و«الأنساب» (٥/٣٤/٣٥)، و«علوم الحديث» ص ٣١٤، و«المشبه» (١/٢٥٢، ٢٥٣)، و«التبصير» (٢/٥١٦-٥١٧)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٩٢).

ومن ذلك مما أدخله ابن الصلاح في القسم بعده السلمي (والسلمي) بالنصب مفعول مقدم (افتح) أي: افتح السين واللام من السلمي (في الانصار) بالنقل خاصة كأبي قتادة فارس رسول الله ﷺ وجابر بن عبد الله، نسبة إلى بني سلمة بن سعد بن علي بن أسد بن شاردة بن يزيد بن جشم بن الخزرج بفتح السين ٢٤٧/٤ وكسر اللام، ولكنها فتحت في النسب كالنمري والصدفي وباهما، قال السمعاني: وهذه النسبة عند النحويين، قال: وأصحاب الحديث يكسرون اللام، وعليه اقتصر ابن باطيش في مشتبه النسبة، وجعل المفتوح اللام نسبة إلى سلمية من عمل حماة^(١) (ومن يكسر لا مه) أي: لفظ السلمي وهم أكثر المحدثين (كأصله) فقد (لحن) وهذا ضابط لما في الأنصار خاصة وإلا فلهم في غيرها بالفتح أيضا جماعة ممن انتسب إلى أجداده كبنني سلمة بطن من لخم وغيرهم، ويشبه ذلك كله بالسلمي بضم السين وفتح اللام نسبة إلى بني سليم، وهم خلق كعباس بن مرداس^(٢).

(ومن هنا) وهو القسم الثاني (لمالك ولهما) أي: البخاري ومسلم واشتمل على تراجع، فمنها يسار و(بشارا) بالنصب مفعول مقدم، بموحدة ثم معجمة مشددة (أفرد) أي: أفرد أيها الطالب بهذا الضبط بشارا (أب) أي: والد (بندار هما) أي: البخاري ومسلم فبندار و^(٣) هو لقب لمحمد بن بشار بن عثمان شيخهما بل شيخ الأئمة الستة وإنما أضافه لهما لا اختصاص الترجمة بهما دون مالك. قال الذهبي: وبشار أي: بالموحدة ثم المعجمة قليل في التابعين معدوم في الصحابة (ولهما) أي: البخاري ومسلم خاصة أيضا مما قال ابن الصلاح: إنه ليس على الصورة المتقدمة وإن قاربها، بل قال شيخنا: إنه لا يلتبس لتمييز ذاك عن الذي بعده بطول رأس^(٤) الحرف الأول وجعله مع سنان، لكن قد أدخله الذهبي في هذه الترجمة

(١) زاد في هـ «قال ابن الصلاح».

(٢) «المشتبه» للأزدى ص ٣٥-٣٦، و«الأنساب» (٧/١٧٩-١٨٥)، و«علوم الحديث» ص ٣٢٣، و«مشارك الأنوار» (٢/٢٤٠-٢٤١)، و«الإكمال» (٤/٣٣٤-٣٢٤، ٥٢٤، ٥٢٥)، و«المشتبه» (١/٣٦٥)، و«التبصير» (٢/٦٨٨-٦٨٩، ٧٣٩-٧٤٥).

(٣) سقطت كلمة «و» من ز.

(٤) سقطت كلمة «رأس» من ز.

(سيار) بفتح السين المهملة ثم تحتانية مشددة اثنان هما ابن أبي سيار (أي) بالنقل وكنية سيار (أبو الحكم) الواسطي يروي عن التابعين وفي اسم أبيه اختلاف، فقيل ٢٤٨/٤ وردان أو ورد أو دينار/ (و) سيار هو (ابن سلامة) بالصرف للضرورة، أبو المنهال الرياحي البصري تابعي (و) ماعدى هؤلاء الثلاثة فهو يسار (بالياء) التحتانية (قبل) أي: قبل السين المخففة وهو (جم) أي: كثير في الكتب الثلاثة كسليمان وعطاء ابني يسار وسعيد بن يسار^(١).

(و) منهم^(٢) بشر (وابن سعيد) المدني مولى ابن الحضرمي وهو تابعي اسمه (بسر) بضم أوله ثم سين مهملة وبدون تنوين للضرورة (مثل) بسر بن أبي بسر (المازني) نسبة لمازن بن منصور بن عكرمة بن حفصة^(٣) بن قيس غيلان فهو أيضا بالموحدة ثم المهملة صحابي وهو والد عبد الله الصحابي أيضا، ولم يذكره ابن الصلاح فأصاب، لأنه لا ذكر له في شيء من الكتب الثلاثة وإن رقم عليه المزي علامة مسلم بحيث قلده المؤلف فهو سهو نبه عليه المصنف^(٤) في تقييده وشيخنا في مختصر التهذيب، بل ذكر ابن الصلاح ولده عبد الله وحديثه في الصحيحين (و) مثل (بسر) (ابن عبید الله) الحضرمي الشامي فهو أيضا بالموحدة والمهملة تابعي (و) مثل بسر (ابن محجن) بكسر الميم بعدها حاء مهملة ثم جيم ابن محجن الديلي فهو أيضا بالموحدة والمهملة تابعي، وحديثه في الموطأ خاصة دون الصحيحين (وفيه خلف) فقال الثوري: إنه بالشين المعجمة، وكذا قال ابن عبد البر: إن عبد الله بن جعفر والد علي بن المدني رواه بالمعجمة عن زيد بن أسلم الراوي عنه، وقال الطحاوي: سمعت إبراهيم البرلسي يقول: أحمد بن

(١) «المؤلف» للأزدي ص ١٠ ، ٦٦ ، وللدارقطني (١٢١٧/٣)، و«علوم الحديث» ص ٣١٥، و«الإكمال» (٣١٠-٣١٩)، (٤/٢٢٤، ٤٢٥)، و«مشارك الأنوار» (١/١١٠)، و«الإرشاد» للنوري (٢/٥٨٧)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٣٩)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٩٣-٩٤)، و«المشبه» (١/٧٨)، و«التبصير» (١/٨٢-٨٤)، (٢/٦٩٥-٦٩٦)، و«هـدي الساري» ص ٢٠٩.

(٢) في هـ وز «منها».

(٣) في هـ «حارثة».

(٤) في ز «المؤلف».

صالح بجامع مصر يقول: سمعت جماعة من ولده ورهطه لا يختلف اثنان أنه بالمعجمة، لكن قال ابن الصلاح: إن مالكا والأكثر على الأول، بل قال الدارقطني: إن الثوري رجع عن الإعجام، وذكره ابن حبان في الثقات بالمهملة/ وقال: من قاله ٢٤٩/٤ بالمعجمة فقد وهم، ومن عدا هؤلاء الثلاثة أو الأربعة مما في الكتب الثلاثة فهو بكسر الموحدة ثم شين معجمة، ولاتشبهه هذه الترجمة بأبي اليسر بمثناة تحتانية ثم سين مهملة مفتوحتين، المخرج حديثه في مسلم، واسمه كعب بن عمرو الأنصاري لملازمة أداة التعريف له غالبا بخلاف أهل القسمين المذكورين^(١).

ومنها بشير (وبشيرا اعجم) بالنقل أي: أعجم بشيرا (في) راويين فقط بشير (ابن يسار) فهو بموحدة ثم معجمة الحارثي المدني التابعي، حديثه في الكتب الثلاثة (و) بشير (بن كعب) العدوي، وقيل: العامري البصري التابعي، المخرج له في الصحيحين جزما فأعجم هذين (واضمم) الموحدة منهما بحيث يكونان مصغرين، وأما مقاتل بن بشير فهو وإن كان مثلهما فلم يخرج له أصحاب الكتب الثلاثة وإن زعم صاحب الكمال أن مسلما أخرج له فهو وهم و (ويسير) بالتحانية^(٢) ثم المهملة مصغر تابعي بل يقال: إن له رؤية، حديثه في الصحيحين وهو مختلف في اسم أبيه فقيل: إنه (ابن عمرو) وهو الأكثر أو ابن جابر، كما اختلف في اسمه فقيل كما تقدم (او) بالنقل (أسير) بهمزة بدل التحانية، قال ابن المدني: أهل البصرة يقولون: أسير بن جابر، وأهل الكوفة يقولون: أسير بن عمرو، وقال بعضهم: يسير بن عمرو ورجح البخاري كونه أسير بن عمرو، وأشار إلى تليين قول من قال فيه: ابن جابر (والنون) بدل التحانية (في أبي) أي: والد (قطن) بفتح القاف والطاء المهملة وآخره نون ساكنة للوزن فاسمه (نسير)

(١) «المؤتلف» للأزدي ص ٨، و«مشارك الأنوار» (١/١٠٩)، و«الثقات» لابن حبان (٤/٧٩)، و«الإكمال» (١/٢٦٨-٢٦٩)، و«التمهيد» (٤/٢٢٢-٢٢٤)، و«علوم الحديث» ص ٤١٥، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٨٨)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٣٩)، و«تهذيب الكمال» (٤/٧٠-٧٧)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٤٣، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/٩٤-٩٥)، و«التهذيب» (١/٤٣٧، ٤٣٨-٤٣٩)، و«هدي الساري» ص ٢١٠.

(٢) سقطت كلمة «بالتحانية» من ز.

وهو قطن بن نسير بصري يكنى أبا عباد حديثه عند مسلم، وماعدى هؤلاء الأربعة مما في الكتب الثلاثة فبشير بفتح الموحدة ثم معجمة مكسورة وهو الجادة، كبشير ٢٥٠/٤ ابن أبي مسعود الأنصاري وابن نهيـك السدوسي، وابن المهاجر/ الغنوي وابن عقبة الناجي وابن سلمان الكندي^(١).

(و) منها يزيد و (جد علي) بسكون آخره للضرورة^(٢) (ابن هاشم بريد) بفتح الموحدة ثم راء مكسورة وآخره دال مهملة، وينسب علي لذلك البريدي، يروي عن هشام بن عروة وحديثه في مسلم (وابن) عبد الله (حفيد) أبي موسى (الأشعري) بالسكون للضرورة^(٣) أي: ولد ولده اسمه (بريد) مصغر وهو بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى روى له الشيخان. وأما ما وقع في البخاري من حديث مالك بن الحويرث في صفة صلاة النبي ﷺ من قوله كصلاة شيخنا أبي بريد عمرو بن سلمة بكسر اللام كما سيأتي فقد اختلف فيه فالأكثر بريد بالتصغير كحفيد أبي موسى وهو الذي رواه أبو ذر عن الحموي عن الفريري عن البخاري، وكذلك ذكره مسلم في الكنى، ولكن عامة رواة البخاري قالوا يزيد كالجادة، وقال عبد الغني: إنه لم يسمعه من أحد، كذلك قال، ومسلم أعلم (ولهما) أي: للبخاري ومسلم فيمن خرجا له مما هو مصاحب للتعريف (محمد بن عرعة ابن البرند) السامي بالمهملة^(٤) نسبة لسامة بن لؤي البصري يروي عن شعبة (فالأمير) أبو نصر^(٥) بن ماكولا (كسره) أي قال فيه: البرند بكسر الموحدة والراء يعني: وبعدها نون ثم دال، ولم يحك غيره، لكن في كتاب عمدة المحدثين وغيره أنه يفتحهما، وحكماهما^(٦) أبو علي الجياني عن ابن الفرضي فقال: إنه يقال بالفتح

(١) «المؤتلف» للأزدي ص ٩ ، ١٠٧ ، و«التاريخ الكبير» (٤٢٢/٨)، و«الاستيعاب» (١٠٠/١)، (١٥٨٣/٤-١٥٨٤)، و«الإكمال» (٢٨٠-٢٩٨ ٣٠٢، ٣٠٣)، و«مشارك الأنوار» (١/١٠٩)، و«علوم الحديث» ص ٣٥، و«الإرشاد» للنووي (٥٨٨/٢)، و«مقدمة شرح مسلم» له (٤٠/١)، و«التقريب» له ص ٤١، و«المشبه» (٨١/١)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٩٥/٤).

(٢) في هامش الأصل «للوزن» وفي هـ «للوزن للضرورة» وسقطت من ز.

(٣) في هـ «للوزن».

(٤) سقطت كلمة «بالمهملة» من ز.

(٥) في ز «أبو منصور».

(٦) في ز «حكاه».

والكسر، قال والأشهر الكسر، وكذا قال القاضي عياض ثم ابن الصلاح: إنه أشهر، واقتصر عليه الذهبي ثم شيخنا، وما عدا/ من ذكر مما في الثلاثة فيزيد ٢٥١/٤ بفتح المثناة التحتانية ثم زاء مكسورة وهو الجادة كيزيد بن هارون^(١).

(و) منها البراء و (ذو كنية بمعشر وبالعالية) أي: فأبو معشر يوسف بن يزيد وأبو العالية زياد بن فيروز أو كلثوم أو غير ذلك المخرج حديثهما في الصحيحين، كل منهما (برا أشدد) الرء منهما، قال ابن الصلاح: والبراء الذي يبري العود يعني: الشباب وغيره، ومن عداهما مما في الثلاثة فالبراء بالتخفيف^(٢).

(و) منها حارثة و (بجيم) وتحتانية (جارية ابن قدامة) بالصرف للضرورة التميمي السعدي البصري، صحابي على ما حققه شيخنا، روى عن النبي ﷺ حديث «لاتغضب» ولم تقع روايته في شيء من الكتب الثلاثة، نعم وقع ذكره في الفتن من البخاري في أثناء قصة قال فيها: فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية بن قدامة (كذلك والد يزيد) بن جارية الأنصاري المدني، مذكور في الموطأ بل عنده وكذا البخاري أيضا من رواية القاسم بن محمد عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية عن خنساء ابنة خدام^(٣).

(قلت): كذا اقتصر ابن الصلاح على هذين (و) فاته^(٤) ممن ضبط (كذلك) اثنان (الأسود بن العلا) بن جارية الثقفي، روى له مسلم في الحدود عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث «البئر جبار» (وابن أبي سفيان) بن أسيد، ككبير، / ابن جارية ٢٥٢/٤ الثقفي المدني، حليف بني زهرة، واسمه (عمرو) روى له البخاري ومسلم عن

(١) «المؤتلف» للأزدي ص ١٤-١٥، وللدارقطني (١/١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨)، (٢/٧١٠)، (٣/١١٩٥، ١١٩٦)، و«مشارك الأنوار» (١١٠/ - ١١١)، «الإكمال» (١/٢٢٧، ٢٢٨، ٢٥٢) و«علوم الحديث» (ص ٣١٦)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٨٩) و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٣٩)، و«المشبهة» (ص ١٥٥)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٩٧)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٤٤، و«التبصير» (٤/١٤٩٣).

(٢) «علوم الحديث» ص ٣١٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٩٠)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٣٩). و«مشارك الأنوار» (١/١١٠)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٩٦)، و«الأنساب» (٢/١٢٣-١٢٤)، و«المشبهة» (١/٥٥)، و«التبصير» (١/٧٢)، و«التوضيح» (١/٣٩٨).

(٣) ضبطه الحافظ ابن حجر في الفتح بالخاء المعجمة والبدال المهملة، وكذا ورد في بعض المصادر «أ» خدام.

(٤) في هـ «فانه» وهو خطأ.

أبي هريرة، فالأول قصة قتل خبيب، والثاني حديث^(١) «لكل نبي دعوة يدعو بها» (فجد ذا وذا) أي: المذكورين كما علم (سيان) بكسر السين المهملة وتشديد المثناة التحتانية ثم نون، تثنية سي أي مثلان، فإن اسم كل منهما جارية غير أنه لثانيهما خاصة الجد الأعلى، على أنه وقع في موضع آخر من البخاري عمرو بن أسيد بن جارية، وما عدى المذكورين مما في الثلاثة فحارثة بالحاء المهملة والمثلثة^(٢).

(و) منها حازم^(٣) و(محمد بن خازم) أبا معاوية الضرير (لاتهمل) أي: لا تهمل ابن خازم من إعجام خائه وهو فرد في الكتب الثلاثة، وماعده مما فيها كأبي حازم الأعرج وجرير بن حازم فالحاء فيه مهملة^(٤).

ومنها وهو عكس الترجمة قبلها خراش و(والد ربعي) [٥] بكسر المهملة ثم موحدة ساكنة بعدها عين مهملة] وهو (حراش أهمل) بالنقل الحاء منه وهو أيضا فرد في الثلاثة وما عده مما فيها كشهاب بن خراش فالحاء فيه معجمة، ولهم خدش بالمعجمة أيضا، لكن بالدال المهملة بدل الراء أدخله ابن ماكولا في هذه الترجمة فقال الذهبي: إنه لا يلتبس^(٦).

ومنها^(٧) جرير و(كذا) أي: كوالد ربعي في إهمال الحاء (حريز) بدون تنوين

(١) سقطت كلمة «حديث» من ز.

(٢) «المؤتلف» للأزدي ص ٢٥ و«صحيح البخاري مع الفتح» (٣٠٨/٧، ٣١٠، ٣٧٨)، (١٩٤/٩)، (٣١٨، ٢٦/١٣)، و«موطأ مالك» ص ١٩٣، و«صحيح مسلم» (١٨٩/١)، (١٣٣٥/٣)، و«مشارك الأنوار» (١٦٩/١)، و«علوم الحديث» ص ٣١٦، و«الإكمال» (١، ٤، ٦/٢)، و«الإرشاد» للنووي (٥٩٠/٢)، و«مقدمة شرح مسلم» له (٤٠/١)، و«المشبه» (١٢٦/١)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٩٦-٩٧)، و«التقييد والإيضاح» (٣٣٤-٣٣٥)، و«التبصير» (١/٢٣١-٢٣٢)، و«الإصابة» (٢١٨/١).

(٣) في هـ «خازم».

(٤) «مشارك الأنوار» (٢٢٢/١)، و«علوم الحديث» ص ٣١٧ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (١/٤٠)، و«هدى الساري» ص ٢١١، و«فتح المغيـث» للعراقي (٩٧/٤).

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٦) في هـ «لا يلبس» انظر لذلك «المؤتلف» للأزدي ص ٣٥، وللدارقطني (٦٣٦-٦٣٥/٢)، و«مشارك الأنوار» (٢٢١/١)، و«علوم الحديث» ص ٣١٧ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (١/٤٠)، و«هدى الساري» ص ٢١١، و«فتح المغيـث» للعراقي (٩٧/٤).

(٧) في هـ «منهما» وهو خطأ.

للوزن ككثير^(١) هو ابن عثمان (الرحبي) بفتح المهملتين ثم موحدة، نسبة إلى رحبة، بطن من حمير الحمصي روى له البخاري (و) أبو حريز (كنية) لعبد الله بن الحسين الأزدي البصري قاضي سجستان (قد علقت) روايته في البخاري، وماعدهما مما في الثلاثة فجزير بالجيم والرائين المهملتين (و) لهم (ابن حدير) بالحاء والذال المهملتين، مصغر (عدة) كعمران روى له مسلم وزيد وزيد ابني حدير لهما ذكر خاصة في المغازي من صحيح البخاري، ولكنه بعيد الاشتباه بل لا يلتبس كما قاله الذهبي في التي قبلها، ولذا لم يذكره في هذه أصلاً^(٢).

ومنها حصين و(حضين أعجمه) مع التصغير وإهمال الحاء وهو ابن المنذر بن الحارث بن علة البصري الرقاشي، يكنى أبا محمد ولقبه (أبو ساسانا) بمهملتين وآخره نون وهو تابعي صاحب علي، روى له مسلم، وقال أبو أحمد العسكري: لا أعرف بالمعجمة غيره وغير من ينتسب إليه من ولده يعني كيجي بن حضين الذي له خبر مع الفرزدق، وذكره في شعره، وكذا قال المزي: إنه لا يعرف في رواة العلم من ضاد معجمة سواه، فهو بلا خلاف بين أهل العلم فرد، وما زعمه الأصيلي والقابسي من حفاظ المغرب مما حكاه صاحب المشارق وغيره من أن الحصين بن محمد الأنصاري الذي في الصحيحين في قصة عتبان بن مالك من طريق ابن شهاب أنه سأله عن حديث محمود بن الربيع فصدقه بالضاد المعجمة، زاد القابسي: وليس في البخاري كذلك غيره، قال المزي: إنه وهم فاحش، وكذا قال عياض: إن صوابه كما للجماعة كالجماعة، وممن رد على القابسي من المغاربة أبو علي الجياني، وأبو الوليد الفرضي، وأبو القاسم/ السهيلي وقالوا كلهم: كان ٢٥٤/٤ القابسي يهيم في هذا (وافتح أبا حصين) مع الإهمال لحرفيه (اي) بالنقل المسمى

(١) في هـ وز «ككبير».

(٢) «المؤتلف» للأزدي ص ٢٣. «وللدارقطني» (١/٣٥٨، ٣٥٥)، و«مشارق الأنوار» (١/١٧٠)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/٦٤٤-٦٤٥)، و«الإكمال» (٢/٨٥، ٨٧، ٤٠٣)، و«علوم الحديث» ص ٣١٧، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٩١-٥٩٢)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٤٠)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/٩٨). «وهدي الساري» ص ٢١١، و«التبصير» (١/٢٥٠، ٢٤٩، ٤٢٠)، و«المشتبه» (١/١٥١).

(عثمانا) ابن عاصم الأسيدي بل قال أبو علي الجياني: لا أعلم في الكتابين بفتح الحاء غيره، وحديثه في الصحيحين، وماعدهما فحسين بالإهمال مصغر، وأما والد أسيد بن حضير وهو بالمهمله ثم المعجمة مصغر، المخرج له في الكتب الثلاثة فلا يلتبس في الغالب كأشباهه مما تقدم^(١).

ومنها حيان و(كذلك) أي: فتح مع الموحدة المشددة حاء (حبان بن منقذ) بضم الميم ثم نون ساكنة بعدها قاف مكسورة ثم دال مهملة، ابن عمرو الأنصاري الصحابي المذكور في الموطأ وأنه كانت عنده امرأتان (و) افتح أيضا (من ولده) وهم ابنه واسع المخرج حديثه في الثلاثة، وحفيده حبان بن واسع المخرج له في مسلم وابن عمه محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ المخرج له في الثلاثة (و) افتح من غير المذكورين (ابن هلال) حبان الباهلي المصري المخرج له في الصحيحين ويقع كثيرا غير منسوب، وضابط ذلك أنه كل ما كان في شيوخ شيوخهما حبان غير منسوب فهو ابن هلال (واكسرن) بالنون الخفيفة أيها الطالب (ابن عطية) بالتثوين فهو حبان بكسر الحاء، السلمي العلوي لكونه كان يفضل عليًا على عثمان رضي الله عنهما، المذكور في البخاري في حديث سعد بن عبيدة قال: تنازع أبو عبد الرحمان يعني: السلمي وحبان بن عطية فقال أبو عبد الرحمن وكان عثمانيا يفضل عثمان على علي رضي الله عنهما لحبان: لقد علمت الذي جرأ صاحبك - يعني: عليًا - على الدماء قال: ما هو لا أبا لك؟ قال: شيء سمعته يقوله، قال: ما هو؟ قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة حاطب بن أبي بلتعة التي وافقه مسلم على تخريجها خاصة دون ما ذكرناه، فالكسر فيه هو المعتمد الذي جزم به ابن ماکولا والمشاركة، وصوبه صاحبا المشارق والمطالع والجياني وحكوا أن بعض/ رواة أبي ذر ضبطه بفتح أوله ووهموه، وبالفتح ضبطه ابن الفرضي بل قال المزني: إن الجياني تبعه. لكن الذي

(١) «المؤتلف» للأزدي ص ٣٣، وللدارقطني (٢/٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/٦١١-٦١٣)، و«مشارق الأنوار» (١/٢٢٢)، و«الإكمال» (٢/٤٨٠-٤٨٢)، و«علوم الحديث» ص ٣١٧، و«تاريخ ابن عساكر» (٥/١٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٧/٥٤٠، ٥٥٦، ٥٥٧)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٩٢)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٤٠)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٨٨-٨٩)، و«هدي الساري» ص ٢١١، و«التهذيب» (٢/٣٩٠)، و«التبصير» (١/٤٤٤).

في تقييد المهمل للجواني ما قدمته (مع ابن موسى) بن سوار فهو حبان أبو محمد السلمي المروزي أحد شيوخ الشيخين في صحيحيهما فالكسر فيه بالإجماع وهو حبان الآتي غير منسوب عن عبد الله بن المبارك (و) مع (من رمى سعدا) هو ابن معاذ الأنصاري الأشهلي سيد الأوس الذي اهتز عرش الرحمن له فهو حبان بالكسر على المشهور بل الأصح، ابن العرقعة كما وقع في الصحيحين من حديث عبد الله ابن نمير بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: أصيب سعد يوم الخندق رماه رجل من قريش يقال له حبان بن العرقعة - الحديث، وقيل كما لا بن عقبة في المغازي جبار بالجيم وآخره راء، والعرقعة أمه فيما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام وهو بفتح العين وكسر الراء المهملتين ثم قاف على المشهور وهاء تأنيث، وحكى ابن ماكولا عن الواقدي فتح الراء وأن أهل مكة يقولون ذلك، وصحح ابن ماكولا الكسر، وقيل لها ذلك لطيب رائحتها، واختلف في اسمها فقيل كما لا بن الكلبي قلابة بكسر القاف ابنة سعيد، مصغر، ابن سهم، وتكنى أم فاطمة، واسم والد حبان قيس أو أبوقيس بن علقمة بن عبد مناف بن الحارث بن منقذ بن عمرو بن معيص بفتح الميم وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة، ابن عامر بن لؤي بل قيل: إن الذي رمى سعد هو أبو أسامة الجشمي. والصحيح أنه ابن العرقعة (ف) بسبب^(١) ذلك (نال بؤسا) بضم الواحدة ثم واو مهموز وسين مهملة أي: عذابا شديدا، ولقد قال له المرمي - حين قال له الرامي: خذها^(٢) وأنا ابن العرقعة: عَرَّقَ الله وجهك في النار. وما عدى من ذكر مما في الثلاثة فحيان بفتح المهملة بعدها مثناة تحتانية، وأما جبار بفتح الجيم وتشديد الواحدة وآخره راء وهو ابن صخر المذكور في صحيح مسلم وخيار بكسر المعجمة ثم مثناة تحتانية وآخره راء/ وهو ٢٥٦/٤ جد عبيد الله بن عدي بن الخيار المخرج له في الصحيحين فقد لا يلتبس أحدهما بالآخر لمصاحبة التعريف لثانيهما، ولأن آخرهما راء والأول نون^(٣).

(١) في ز وه «فلسب».

(٢) زاد في ه «أى الرمية».

(٣) «المؤتلف» للأزدي ص ٣٢، وللدارقطني (١/٤٠٠)، ٤١١، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، «مغازي الواقدي» (١/٦٥)، (٢/٤٩٥)، و«صحيح البخاري مع الفتح» =

ومنها حبيب و(خبيبا أعجم) أي: أعجم خاءه (في ابن عبد الرحمن) الأنصاري المخرج حديثه في الثلاثة فهو وجده خبيب بن يساف بالمعجمة والتصغير، ويرد خبيب غير منسوب في الصحيحين عن حفص بن عاصم. وفي صحيح مسلم وحده عن عبد الله بن محمد بن معن وهو هذا (و) كذا الإعجام في (ابن عدي) خبيب^(١) المذكور في البخاري في حديث أبي هريرة في سرية عاصم بن ثابت الأنصاري وقتل خبيب، وهو القائل:

ولست أبالي حين أقتل مسلما على أي جنب كان لله^(٢) مصري

(وهو) أي: خبيب بالإعجام والتصغير (كنية كان) أي: كان أبو خبيب كنية (لابن الزبير) عبد الله كنى باسم ولده خبيب الذي لا ذكر له في الثلاثة، وماعدى هؤلاء الثلاثة في الكتب الثلاثة فحبيب بفتح المهملة كبير^(٣).

ومنها رباح^(٤) (ورباح) بالنصب مفعول مقدم (اكسر) مع الإتيان (بيا) مثناة ٢٥٧/٤ تحتانية وبالقصر (أبا زياد) أي: اكسر الراء من رباح والد زياد القيسي البصري/ ويقال: المدني التابعي المروي له في مسلم حديثان، والمكنى عند الشيخين وابن أبي حاتم والنسائي وأبي أحمد الحاكم والدارقطني وابن حبان والخطيب وابن ماکولا وغيرهم بأبي قيس بل وقع مكنيا بها في المغازي من أصل صحيح مسلم، وشذ صاحب الكمال وتبعه المزني في تهذيبه فكناه أبا رباح كاسم أبيه بل هو

= (١٩٠/٦)، (٤١١/٧)، (٣٠٤/١٢)، (٣٠٦)، و«صحيح مسلم» (١٩٤٢/٤)، و«مشارك الأنوار» (٢٢٢/١)، و«علوم الحديث» ص ٣١٧، و«الإكمال» (٣٠٣/٢)، (٣٠٤)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٩٥٣-٥٩٤)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٤٠)، و«المشبه» (١/١٣١)، و«تهذيب الكمال» (٥/٣٣٨-٣٣٩)، و«هدي الساري» ص ٢١١، و«التبصير» (١/٢٧٨-٢٧٩)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/٩٩-١٠٠).

(١) كلمة «خبيب» في ه قبيل «ابن عدي».

(٢) في ز وه «في الله».

(٣) «صحيح البخاري» (٦/١٦٦)، (٧/٣٠٩، ٣٧٩)، (١٣/٣٨١)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٤٧، وللدارقطني (٢/٦٣٠-٦٣٣)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/٤٣٩-٤٤٢)، و«مشارك الأنوار» (١/٢٢٢)، و«علوم الحديث» ص ٣١٨، و«الإكمال» (٢/٣٠١-٣٠٢)، و«المشبه» (١/٢١٥)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٠٠-١٠١)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٩٤-٥٩٥)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٤٠)، و«التبصير» (١/٤٠٩).

(٤) في ز وه «رباح».

المصدر به عند المزي ثم قال: ويقال أبو قيس. وهو مما أخذ عليهما، والظاهر أن صاحب الكمال انتقل بصره إلى الراوي الآخر المشارك له في اسمه واسم أبيه فذاك هو المكنى بأبي رياح كاسم أبيه ولكن القيسي أقدم وإن اندرج الثاني في التابعين لرؤيته أنسا، ثم إن ما تقدم في ضبط والد زياد (بخلاف) فيه (حكيا) عن تأريخ البخاري حيث ذكر فيه مع ماتقدم فتح الرء والموحدة أيضا كالجادة، وحكى ثانيهما صاحب المشارق عن ابن^(١) الجارود، ولكن الأول هو قول الأكثرين، وبه جزم عبد الغني ثم ابن ماکولا، وماعدها في الثلاثة فهو رباح بالفتح والموحدة جزما^(٢).

ومنها حكيم (واضمم حكيمًا في ابن عبد الله) بن قيس بن مخرمة بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي التابعي المخرج له ثلاثة أحاديث في مسلم فهو حكيم بالضم (قد) أي: ليس في ضبطه إلا الضم حسب وهي بمعنى قط أيضا، ويسمى الحكيم بالتعريف أيضا كما في بعض طرق حديثه و (كذا) بالضم (رزيق بن حكيم) أبو حكيم بالضم أيضا الأيلي وإليها لعمر بن عبد العزيز الذي روى مالك في الحدود من الموطأ عنه أن رجلا يقال له مصباح فذكر شيئا، وله ذكر في البخاري في باب الجمعة في القرى والمدن، قال يونس - هو ابن يزيد الأيلي - : كتب رزيق^(٣) بن حكيم إلى ابن شهاب وأنا معه يومئذ بوادي القرى، هل ترى أن أجمع، ورزيق^(٣) يومئذ على أيلة فذكر القصة، وهو أعني/ ٢٥٨/٤ تصغيره وتصغير أبيه وكنيته مع تقديم الرء على الزاء فيه هو المشهور بل الصواب

(١) في جميع النسخ عندنا «الجارود» والصحيح ما أثبتناه.

(٢) «صحيح مسلم» (٤١٧٦/٣)، ونسخ شرحه «النوي» (٨٧/١٨)، و«مقدمته» (٤٠/١)، و«الجرح والتعديل» (٥٣١/٢/١)، و«التاريخ الكبير» (٣٥١/١/٢)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٥٧، و«للدارقطني» (١٠٣٨، ١٠٣٩، ١)، و«مشارق الألوان» (٣٠٦-٣٠٥/١)، و«تصحيفات المحدثين» (٦٣١/٣/٢)، و«الإكمال» (١٥، ١٦/٤)، و«علوم الحديث» ص ٣١٨، و«فتح المغيث» للعراقي (١٠١/٤)، و«التقيد والإيضاح» ص ٣٤٦، ٣٤٧، و«المشبه» (٣٠٤)، و«التبصير» (٥٨٨/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٢٣/١)، و«التهذيب» (٣/٣٧٦).

(٣) في ز «زريق».

كما قال علي بن المدني، وحكى صاحب تقييد المهمل عنه أن ابن عيينة كثيراً ما كان يقوله بفتح الحاء، وكذا قيل في رزيق تقديم الزاء، وذكره ابن حبان كذلك ولكنه وهم (و) على المعتمد فيه وفي أبيه وكنيته فقد (انفرد) لأنه ليس في الرواة على هذه الهيئة سواه، بل لرزيق ابن اسمه حكيم أيضاً كجده، وما عداهما في الثلاثة فحكيم بفتح المهملة وكسر الكاف^(١).

ومنها زبيد (وزبيد) وهو بالمشاتين التحتائيتين وآخره مهملة (ابن الصلت)^(٢) ابن معد يكرب الكندي التابعي، والد الصلت شيخ مالك المنفرد عن الصحيحين بوقوع ذلك عنده (واضمم و^(٣) اكسر) الزاء منه ففيه الوجهان، وزعم ابن الحذاء أنه كان قاضي المدينة في زمن هشام بن عبد الملك وهو بعيد، قال شيخنا: وأظن ذلك ولده^(٤) الصلت، وجزم شيخه المصنف بتوهم ابن الحذاء في ذلك وبكون الصلت هو القاضي وما عداه في الثلاثة فزييد بالضم والموحدة^(٥).

ومنها سليم (وفي ابن حيان)^(٦) بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتانية ابن بسام/ الهذلي البصري (سليم) المخرج له في الصحيحين (كبر) خاصة وصغر ما عداه مما فيهما^(٧).

(١) «صحيح البخاري» (٢/٣٨٠)، و«موطأ الإمام مالك» ص ٣٥١، و«المشبه» للأزدي ص ٣، و«المؤتلف له» ص ٣٤، ٥٨، وللدارقطني (٢/٥٦-١٠١٣، ٥٦٣)، و«مشارك الأنوار» (١/٢٢٢)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/١٠٠٨، ١٠٢٠-١٠٢١)، و«الثقات» لابن حبان (٦/٣٤٧)، و«الإكمال» (٢/٤٨٦-٤٩١)، (٤/٤٧)، و«المشبه» (١/٢٤٣)، و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (١/٤٠)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٠٢)، و«التبصير» (١/٤٤٦-٤٤٧)، (٢/٦٠١)، و«سؤلات ابن أبي شيبة» لابن المدني ص ١١٦.

(٢) في ز «أبو الصلت» وهو خطأ.

(٣) في ز «أو».

(٤) في هـ «والده».

(٥) «المؤتلف» للأزدي ص ٦٤، وللدارقطني (٣/١١٤٥-١١٤٦)، و«تصحيفات المحدثين» (١/٧١)، (٢/١١٣٠)، و«مشارك الأنوار» (١/٣١٥)، و«الإكمال» (٤/١٧١)، و«علوم الحديث» ص ٣١٨، و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (١/٤٠)، و«المشبه» (١/٣٢٣)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٠٣)، و«تعجيل المنفعة» ص ١٤٤، و«التبصير» (٢/٦٣٩).

(٦) في هـ ابن حبان وهو خطأ.

(٧) «المؤتلف» للأزدي ص ٦٥، وللدارقطني (٣/١١٩١)، و«مشارك الأنوار» (٢/٢٣٤)، و«علوم الحديث» ص ٣١٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٥٩٧)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٤١)، =

ومنها شريح (وابن أبي سريج)^(١) واسمه (أحمد) بن عمر بن أبي سريج^(١) الصباح ممن روى عنه البخاري في صحيحه (اتنسا) أي: له أسوة (ب) سريج (ولد النعمان) بن مروان الجوهري اللؤلؤي البغدادي الذي روى عنه البخاري أيضا، بل ذكر الجياني مما انفرد به أن مسلما روى عن رجل عنه (و) بسريج (ابن يونس) بتثليث النون مع الهمز وتركه والفصيح الضم بلا همز ابن إبراهيم البغدادي المخرج حديثه في الصحيحين، واختص مسلم عن البخاري بالسماع منه في كونه مضبوطا كهما بضم السين المهملة وآخره جيم، وما عدى الثلاثة مما في الثلاثة فشريح بالمعجمة أوله وآخره مهملة^(٢).

ومنها سلمة (وعمر) الجرمي إمام قومه حال صغره في عهد النبي ﷺ والمختلف في صحبته (مع القبيلة) التي هو الواحدة من قبائل العرب الذين هم بنو أب واحد في الأنصار (ابن سلمة)^(٣) أي: أن أبا^(٤) كل من عمرو والقبيلة سلمة بكسر اللام (واختر) كلا من الكسر والفتح (بعبد) أي: في عبد (الخالق بن سلمة) الشيباني المصري أحد من أخرج له مسلم حديث قدوم وفد عبد القيس فيهما ضبطه ابن ماكولا لأن يزيد بن هارون قاله بالفتح وابن عليه بالكسر وهما ضابطان، وما عدا ذلك في / الثلاثة فبالفتح خاصة^(٥).

= و«الإكمال» (٣٢٩/٤)، و«تصحيفات المحدثين» (٩٦٨/٢).

(١) في ز و هـ «سريج» وهو خطأ.
(٢) «المؤتلف» للأزدي ص ٧٦، وللدارقطني (١٢٦٩/٣)، و«تصحيفات المحدثين» (٥٠٣/٢)، (٥٠٤، ٥٠٥)، و«مشارك الأنوار» (٢٣٤/٢)، و«الإكمال» (٢٧١-٢٧٢، ٢٧٤)، و«علوم الحديث» ص ٣١٩، و«الإرشاد» للنووي (٥٩٧/٢)، و«مقدمة شرح مسلم» له (٤٠/١)، و«فتح المغيب» للعراقي (١٠٣-١٠٤)، و«هدى الساري» ص ٢١٣، و«المشتبه» (٣٩٥/٢)، و«التبصير» (٧٧٨-٧٧٩).

(٣) في هـ «ابن علمه» وهو خطأ بين.

(٤) في هـ «إلا».

(٥) «المؤتلف» للدارقطني (١١٩٥-١١٩٩)، و«تصحيفات المحدثين» (٩٦٦، ٩٦٥/٢)، و«مشارك الأنوار» (٢٣٤/٢)، و«الإكمال» (٣٣٤-٣٣٦)، و«تاريخ يحيى بن معين» (٢/٣٤٣)، و«الأيانس» ص ١٨٥ و«مختلف القبائل» ص ٣٣١، و«علوم الحديث» ص ٣١٩ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (٤٠/١)، و«فتح المغيب» للعراقي (١٠٤/٤)، و«المشتبه» (٣٦٥/١)، و«التبصير» (٦٨٨-٦٨٩)، و«هدى الساري» ص ٢١٣.

ومنها عبيدة و(والد عامر) الباهلي البصري قاضيها التابعي المذكور في البخاري في جملة من شاهده معاوية بن عبد الكريم القرشي الضال يجيز كتب القضاة بغير محضر من الشهود و(كذا) ابن عمرو أو ابن قيس بن عمرو (السلماي) بسكون اللام أو فتحها وهو الذي لأصحاب الحديث نسبة إلى سلمان، بطن من مراد وهو ابن يشكر بن ناجية بن مراد التابعي المخضرم المخرج له في الصحيحين (و) كذا (ابن حميد) هو ابن صهيب الكوفي المعروف بالحذاء، المخرج له في البخاري (و) كذا (ولد) بإسكان الدال للوزن^(١) (سفيان) بن الحارث ابن الحضرمي المدني التابعي المخرج له الموطأ ومسلم حديث أبي هريرة في تحريم كل ذي ناب من السباع (كلهم) بضم الميم (عبيدة) بالتنوين للضرورة وبالفتح (مكبر) وماعدا هؤلاء الأربعة في الثلاثة فبالصغير، وماحكاها الحميدي عن البخاري من كون عبيدة بن سعيد بن العاص الواقع ببدر في المغازي من صحيح البخاري من حديث هشام بن عروة عن أبيه قال: قال^(٢) الزبير: لقيت يوم بدر - عبيدة بالفتح فوهم، فالذي ذكره صاحب المشارق عن البخاري الضم كالجادة وهو المعروف^(٣).

ومنها عبيد بدون هاء تأنيث فبالفتح جماعة في الجملة (لكن عبيد عندهم) / أي: الثلاثة حيث ما وقع بالضم (مصغر) كما قاله صاحب المشارق ثم ابن الصلاح وليس عندهم ممن هو بالفتح أحد.

ومنها عبادة (وافتح عبادة) بالتنوين للضرورة (أبا) أي: والد (محمد) الواسطي شيخ البخاري، وماعداه في الثلاثة فبالضم.
ومنها وهو عكسه عباد (واضمم) مع التخفيف (أبا) أي: والد (قيس) القيسي

(١) زاد في ز «بنية الوقف».

(٢) سقطت كلمة «قال» من ز.

(٣) «المؤتلف» للأزدي ص ٨٣-٨٤، وللدارقطني (٣/١٥٠٠، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥١١)، و«صحيح البخاري» (٧/٣١٤)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/٧٦٥، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٥)، و«مشارق الأنوار» (٢/١٠٩)، و«الإكمال» (٦/٣٧، ٤٨، ٥١، ٥٢)، و«علوم الحديث» ص ٣٢٠ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (١/٤١)، و«الإرشاد» له (٢/٦٠٠)، و«المشبه» (٢/٤٣٧)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٠٤-١٠٥)، و«هدي الساري» ص ٢١٤، و«التبصير» (٢/٢٣٧، ٢٧٥)، (٣/٩١٣).

الضبي البصري المخرج حديثه في الصحيحين (عبادا) و(أفرد) المذكور عن سائر من في الكتب الثلاثة بذلك، إذ ما عداه فيها ببالفتح والتشديد، وأما ما وقع عند أبي عبد الله محمد بن مطرف ابن المرابط في الموطأ من عباد بن الوليد بن عبادة فقال صاحب المشارق بعد حكايته: إنه خطأ وإنما هو عبادة بهاء التأنيث كجده^(١).

ومنها عبدة (وعامر) أبو إياس الكوفي البجلي، نسبة إلى بجيلة^(٢)، حي من اليمن المخرج له في مقدمة مسلم عن ابن مسعود قوله: «إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فيأتي القوم فيحدثهم» الحديث (وبجالة) بفتح الموحدة والجيم التميمي العنبري البصري المروي^(٣) له في الجزية من البخاري قوله: «كنت كاتباً لجزء بن معاوية فجاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة» الحديث (ابن عبدة كل) أي: كل من المذكورين اسم أبيه عبدة بفتحين كما ذكره في الأول ابن المدني وأحمد والجاني والتميمي والصدفي وابن الحذاء وبه صدر الدارقطني وابن ماكولا كلاهما، وفي الثاني الدارقطني وابن ماكولا والجاني وحكاها صاحب المشارق عن تأريخ البخاري وأصحاب الضبط (وبعض) من المحدثين (بالسكون) في كل واحد من الاسمين (قيده) فحكاها في الأول عباس الدوري عن ابن معين، وكذا حكاها فيه بعد البداة بما تقدم كل من الدارقطني وابن ماكولا، بل حكى صاحب المشارق عن بعض شيوخه عبد بدون هاء، قال وهو وهم، كذا وقع في بعض النسخ من الكنى للنسائي عبد الله، والذي في عدة نسخ على الصواب، وحكاها/ ٢٦٢/٤ في الثاني صاحب المشارق عن البخاري أيضا وأنه يقال فيه أيضًا عبد بدون هاء، ولكن لم يتعرض شيخنا في المشتبه تبعا لأصله لحكاية الخلاف في الثاني، وماعدهما في الكتب الثلاثة فعبدة بالسكون، ويشته ممن بالسكون عامر بن عبدة

(١) انظر لعبيد وعبادة وعباد. «مشارق الأنوار» (١٠٩/٢، ١١٠)، و«علوم الحديث» ص ٣٢٠ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (٤١/١)، و«الإرشاد» له (٦٠١/٢-٦٠٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٠٦-١٠٥/٤).

(٢) في هـ «بجيلة» وهو خطأ.

(٣) في هـ «العنبري»، و«المروزي» بدل «العنبري»، و«المروي».

شيخ لأبي أسامة لموافقته لأول المفتوحين في الاسم، وصورة اسم الأب، ولكن لا رواية لهذا في الثلاثة بل ولا في سائر الستة، قال المصنف: وقول الذهبي في المشتبه عنه إنه يشبه بعامر بن عبدة الباهلي وهم، فالباهلي إنما هو ابن عبدة بزيادة مثناة تحتانية بعد الموحدة كما تقدم في أثناء هذه الضوابط - انتهى. والذي في المشتبه لشيخنا تبعاً لأصله^(١)، وأما الباهلي عامر بن عبدة الذي في طبقة مسعر فهو بالكسر وزيادة ياء.

ومنها عقيل و(عقيل) بضم العين مصغرا (القبيل) أي: القبيلة المعروفة المذكورة في حديث عمران بن حصين عند مسلم حيث^(٢) «كانت ثقيف حلفا لبني عقيل» ثم ذكر حديث العضاء وأنها كانت لرجل من بني عقيل (و) كذا عقيل (ابن خالد) الأيلي المخرج له في الصحيحين و (كذا أبو) أي: والد (يحيى) الخزاعي البصري المخرج له في مسلم، ومن عدا الثلاثة فعقيل بالفتح مكبر^(٣).

ومنها واقد (وقاف واقد لهم) أي: للثلاثة، ليس عندهم أحد ممن هو بالفاء كما قاله صاحب المشارق وتبعه ابن الصلاح^(٤).

ومنها الأيلي و(كذا) لهم (الأيلي) بفتح الهمزة وسكون المثناة التحتانية، / نسبة إلى أيلة التي على بحر القلزم (لا الأيلي) بضم الهمزة والموحدة ثم لا م مشددة نسبة إلى الأيلة بالقرب من البصرة فليس فيها كما قال صاحب المشارق أحد وقع منسوباً كذلك، ولكن (قال) ابن الصلاح: (سوى شيبان) بن فروخ شيخ مسلم

(١) «صحيح البخاري» (٢٥٧/٦)، و«صحيح مسلم» (١٢/١)، و«التاريخ الكبير» (١٤٦/٢/١)، (٣/٢/٤٥٢)، و«تصحيفات المحدثين» (١١/١)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٨٨، و«للدارقطني» (٣/١٥١٧، ١٥١٨)، و«مشارك الأنوار» (١٠٩/١)، و«الإكمال» (٢٩/٦-٣٠)، و«علوم الحديث» ص ٣٢٠ و«صيانة صحيح مسلم» ص ١١٩-١٢٠ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (٤١/١)، و«المشتبه» (٤٣٤/٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٠٦/٤-١٠٧)، و«التبصير» (٩٠٧/٣).

(٢) زاد في ز و ه «قال».

(٣) «صحيح مسلم» (١٢٦٢/٣)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٩١، و«للدارقطني» (٣/١٥٨٤)، و«مشارك الأنوار» (١١٠/٢)، و«الإكمال» (٢٤١/٦)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/٧٨٦)، و«علوم الحديث» ص ٣٢١ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (٤١/١)، و«الإرشاد» له (٢/٦٠٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٠٧/٤)، و«المشتبه» (٤٦٦/٢)، و«التبصير» (٣/٩٥٩-٩٦٠).

(٤) «مشارك الأنوار» (٢/٣٠)، و«علوم الحديث» ص ٣٢١ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (٤١/١)، و«هدي الساري» ص ٢٢١.

فهو أبلي، قال: لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً لم يلحق صاحب المشاركة منه تخطئة^(١).

ومنها البزار (والرا) المهملة التالية للزاء المعجمة [٢] وبالقصر الموزن [فاجعل بزارا] بها، اسم لمن يخرج الدهن من البزر ويبيعه (وانسب) كذلك (ابن صباح) المسمى (حسن) أحد شيوخ البخاري (و) كذا انسب (ابن هشام) المقرئ المسمى (خلفا) بفتح المعجمة واللام بعدها فاء من شيوخ مسلم، قال ابن الصلاح: ولانعلم في الصحيحين بالراء المهملة غيرهما يعني ممن يقع منسوباً وإلا فيحیی بن محمد بن السكن أحد شيوخ البخاري، وبشر بن ثابت الذي استشهد به البخاري، قد نسباً^(٣) كذلك، ولكن لم يقع في البخاري منسويين، وماعدى المذكورين في الصحيحين فبالزائين المنقوطين^(٤).

ومنها في الأنساب البصري (ثم انسبن) بتخفيف النون (بالنون) مع الصاد المهملة (سالما) هو ابن عبد الله أبو عبد الله أحد التابعين المخرج له في مسلم (وعبد الواحد) هو ابن عبد الله بن كعب المخرج له في البخاري حديثه عن واثلة في أعظم الفرى (ومالك بن أوس) بن الحدثان بن سعد بن يربوع المخضرم المختلف في صحبته والمخرج حديثه في الثلاثة فكل منهم انسبه (نصرياً) نسبة إلى أبي القبيلة نصر بن معاوية/ بن بكر بن هوازن، حسبما (يرد) في الرواية، ٢٦٤/٤ وأوس بن الحدثان الصحابي والد مالك المذكور وإن كان نصرياً وقع ذكره في الصيام من صحيح مسلم فهو غير منسوب والأول من هؤلاء الثلاثة^(٥) مولى للثالث، وما عداهم في الثلاثة فبصري بالموحدة المثثة، والكسر أصحها كما

(١) «الأنساب» (١/٩٨، ٤٠٩)، و«مشارك الأنوار» (١/٦٩)، و«علوم الحديث» ص ٣٢١، و«المشبه

للأزدي» ص ٣، و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (١/٤١)، و«هدى الساري» ص ٢١٧،

و«التبصير» (١/٣٣)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٠٨)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٥١.

(٢) وقع ما بين المعكوفتين في هـ «قبل» «المهملة».

(٣) في هـ «قد نسيا» وهو خطأ.

(٤) «الأنساب» (٢/١٩٤)، و«المشبه» للأزدي ص ٨، و«الإكمال» (١/٤٢٥)، و«علوم الحديث»

ص ٣٢١، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٠٨).

(٥) زاد في ز «فهو».

تقدم في معرفة الصحابة^(١).

ومنها الثوري و (التوزي) بفتح المشاة الفوقانية^(٢) والواو المشددة على المعتمد ثم زاء مكسورة نسبة إلى تَوْز، ويقال: بجيم بدل الزاء بلدة بفارس هو (محمد بن الصلت) أبو يعلى البصري المشهور الذي روى عنه البخاري في الردة حديث العرنيين لكون^(٣) أصله منها وماعدها فبالمثلثة والواو الساكنة ثم راء، ومنهم مما هو في الصحيحين أبو يعلى، منذر بن يعلى ويشد للتباسه بالأول لا شتراكهما في الكنية، وفي صورة النسبة لاسيما إن جاء غير مسمى^(٤).

ومنها الحريري^(٥) (وفي الجريري) بسكون آخره (ضم جيم) منه مصغر، نسبة لجرير بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة (يأتي) في الصحيحين (في اثنين) فقط من البصريين في (عباس) هو ابن فروخ أبو محمد، وفي (سعيد) هو ابن إياس أبو مسعود المخرج حديث كل منهما في الصحيحين، ويرد ثانيهما مقتصرًا على النسبة منه^(٦) في مسلم من روايته عن أبي نضرة عن حيان بن عمير وغيرهما، وأما حيان هذا/ وأبان بن تغلب فهما وإن نسبا كذلك وخرج لهما مسلم فلم يرد واحد منهما فيه منسوبًا (ويحا) مهملة مع القصر (يحيى بن بشر) هو ابن كثير أبو زكريا الأسدي الكوفي (الحريري) بسكون آخره أيضا (فتحا) أي: الحاء منه وهو ممن انفرد مسلم بالرواية عنه، قول ابن الصلاح: إنه شيخ البخاري أيضا قلده فيه

(١) «الأنساب» (١١٣-١١٠/١٣)، و«المشبه» للأزدي ص ٥، و«المؤتلف» للدارقطني (١/٢٧٧-٢٧٨)، و«مشارك الأنوار» (١/١١٣)، و«الإكمال» (١/٣٩١-٣٩٠)، و«علوم الحديث» ص ٣٢١، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٠٣)، و«مقدمة شرح مسلم» له (١/٤١)، و«المشبه» (١/٨٣)، و«صحيح مسلم» (٢/٨٠)، و«التوضيح» (١/٥٤٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٠٨-١٠٩)، و«التبصير» (١/١٥٧، ١٥٨)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/١١٧٥، ١١٧٧).

(٢) في ز «الفوقية».

(٣) في ز «لكونه».

(٤) «الأنساب» (٣/١٥٢، ١٠٧)، و«مشارك الأنوار» (١/١٢٧)، و«صحيح البخاري» (١٢/١١٠)، و«المشبه» للأزدي ص ١١، ١٢، و«علوم الحديث» ص ٣٢٢، و«الإكمال» (١/٥٨٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٠٩)، و«التوضيح» (١/٦٣٨-٦٣٩)، و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (١/٤١).

(٥) في ز «الجريري».

(٦) سقطت كلمة «منه» من ز و هـ.

عياضا، وهو قلد شيخه الجياني في تقييده وسبقهم الحاكم والكلاباذي خطأ، فشيخ البخاري إنما هو البلخي الفلاس الزاهد، وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم والخطيب ثم المزني وشيخنا وآخرون، ولهم يحيى بن أيوب الجريري بفتح الجيم وكسر الراء نسبة لجدته جرير البجلي وهو إن استشهد به البخاري في أول كتاب الأدب من صحيحه فلم يقع منسوباً^(١).

ومنها الحزامي (وانسب حزاميا) بكسر الحاء المهملة وبالزاء المنقوطة كل من في الكتب الثلاثة وهو إن عممه^(٢) ابن الصلاح فذاك (سوى من أهما) اسمه في حديث أبي اليسر من صحيح مسلم واقتصر فيه على قوله «كان لي على فلان بن فلان الحرامي»^(٣) (فاختلفوا) في ضبطه، فالأكثر كما قال عياض: ضبطه بفتح الحاء والراء المهملتين، والطبري بكسرها وبالزاي، وابن ماهان بجيم مضمومة وذال معجمة، ولكن اعتذر ابن الصلاح في حاشية أملاها على كتابة عن عدم ذكره بأنه إنما ذكر في هذا الفصل من وقع في أنساب الرواة دون من ليس له إلا مجرد ذكر، وليس كذلك، وإن تبعه النووي عليه في الإرشاد، مع أنه قد استثناه في مقدمة شرح مسلم، نعم عد الجياني في هذا القسم من ينسب إلى بني حرام من الأنصار، وتوقف المصنف في ذلك، لأنه لا يعلم في^(٤) الصحيحين ورود أحد منهم منسوباً، وكذا ذكر عياض فيمن/ يشته بهذه الترجمة فروة بن نعامه الجذامي بضم الجيم وبالذال ٢٦٦/٤ المعجمة، الذي أهدى للنبي ﷺ بغلة وهو بعيد^(٥) الالتباس^(٦).

(١) «الأنساب» (٢٦٦/٣)، (١٣٧/٤)، «المشبه» للأزدي ص١٢، و«مشارك الأنوار» (١٧٣/١)، و«علوم الحديث» ص٣٢٢، و«الجرح والتعديل» (١٣١/٢/٤)، و«رجال صحيح البخاري» للكلاباذي (٧٨٨/٢)، و«تهذيب الكمال» (١٤٩٠-١٤٩١)، و«المعجم» لابن عساکر ص٢٦٦، ٣١٧، و«فتح المغيث» للعراقي (١٠٩-١١٠)، و«التقييد والإيضاح» ص٣٥٢-٣٥٥، و«تهذيب» (١٨٩/١١).

(٢) في ه «عمه».

(٣) في ز «الحزامي».

(٤) زاد في ز و ه «واحد من».

(٥) في ه «يعيد الالتباس» وهو خطأ.

(٦) «مشارك الأنوار» (٢٢٦-٢٢٧)، و«الأنساب» (١٤٦/٤) و«علوم الحديث» ص٣٢٢، و«الإرشاد» للنووي (٦٠٥/٢)، و«مقدمة شرح مسلم» له (٤١/١)، و«صحيح مسلم مع شرحه» له (١٣٤/١٨)، و«فتح المغيث» للعراقي (١١١/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص٣٥٦-٣٥٥.

ومنها الحارثي (والحارثي) بالحاء وكسر الراء المهملتين بعدها مثلثة (لهما) أي: للبخاري ومسلم ليس فيهما غير ذلك (وسعد) هو ابن نوفل أبو عبد الله (الجاري) بجيم ثم ياء نسبة بعد الراء مولى عمر بن الخطاب وعامله علي الجار مرفأ السفن بساحل المدينة النبوية فيما قاله ابن الصلاح، ونحوه قول شيخنا: هو ساحل المدينة^(١) وسبقه ابن الأثير تبعا لأصله فقال: بليدة على الساحل بقرب المدينة، وحيثئذ فيحمل [قول الذهبي: إنه موضع بالمدينة عليه^(٢)، للموطأ فقط] من رواية مالك عن زيد بن أسلم عنه^(٣).

ومنها همدان (وفي النسب) إلى القبيلة (همدان) بإسكان الميم وإهمال الدال ومنهم أبو أحمد مرار بمهملتين كعباد، ابن حموية الثقفي الذي روى عنه البخاري مقتصرًا على كنيته لم ينسبه في جميع الروايات بل ولاسماء في أكثرها، إنما^(٤) قال في الشروط: ثنا أبو أحمد^(٥) ثنا أبو غسان محمد بن يحيى، ولذا اختلف في تعيينه ورجح كونه المرار^(٦) برواية موسى بن هارون الحمالي عن المرار عن أبي غسان ٢٦٧/٤ للحديث/ المخرج عند البخاري كما نبه عليه المزي، وعلى كل حال فالذي بالسكون والإهمال^(٧) هو جميع ما في الثلاثة كما صرح به ابن الصلاح، وإن كان فيها كما لعياض من هو من مدينة همدان بالتحريك والإعجام ببلاد الجبل فلم ينسب كذلك في شيء منها، نعم في البخاري عند ذكر إبراهيم من كتاب الأنبياء أبو فروة مسلم بن سالم الهمداني، وجدته في بعض النسخ للنسفي مضبوطًا كذلك

(١) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٢) وقع «قول الذهبي الخ» في هـ قبل «قول شيخنا».

(٣) «الأنساب» (٨/٤)، و«مشارك الأنوار» (١٧٣/١)، و«علوم الحديث» ص ٣٢٢ و«مقدمة شرح مسلم» للنووي (٤١/١)، و«الإرشاد» له (٦٠٥/٢)، و«اللباب» (٢٥١/١)، و«المشتبه» (١/١٢٥)، و«فتح المغيث» للعراقي (١١١-١١٢/٤)، و«معجم البلدان» (٩٢-٩٣/٢)، و«تعجيل المنفعة» ص ١٥٠، و«موطأ مالك» ص ١٨٤.

(٤) في ز «وإنما».

(٥) سقطت كلمة «ثنا أبو أحمد» من ز.

(٦) في هـ «المراد» وهو خطأ.

(٧) في هـ «الأحمال» وهو تحريف.

وهو وهم، والصحيح أي: من حيث الرواية عن البخاري كما كتبه الأصيلي بخطه، بل وفي نفس الأمر الإهمال والسكون انتهى بمعناه، وأبو فروة الهمداني إنما اسمه عروة بن الحارث، وأما أبو فروة المسمى مسلم بن سالم فهو نهدي قاله الإمام أحمد، قال: وكان ابن مهدي لا يفصل بينهما، وإلى ذلك أشار الجياني فنبه على أن أبا فروة الواقع في الصحيح اسمه عروة لا مسلم وإن وقع كذلك مسمى فيه إذ مسلم إنما هو نهدي يعرف بالجهني لا همداني، وقد ذكره ابن أبي خيثمة على الصواب.

وبالجملة فهذه النسبة وقعت في البخاري فضبطها متعين وإن تبين الوهم فيها وهي بالمهملة والسكون (وهو) في سائر الرواة (مطلقاً) لا بقيد الكتب الثلاثة (قدما) أي: قديماً (غلب) كما قاله ابن ماكولا، وعبارته: والهمداني في المتقدمين بسكون الميم أكثر ويفتحها في المتأخرين أكثر، قال ابن الصلاح: وهو كما قال: ونحوه قول الذهبي في المشتبه: والصحابة والتابعون وتابعوهم من القبيلة وأكثر المتأخرين من المدينة، قال: ولا يمكن استيعاب واحد من الفريقين - انتهى، وسيأتي في آخر النوع بعده أن ابن شهردار^(١) خلط فأدخل في تأريخ همدان^(٢) جمعا من الهمدانيين.

وممن خرج عن الغالب، وسكن من^(٣) المتأخرين أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الدم الفقيه قاضي حماة، وأبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ وجعفر بن علي/ وعبد الحكم بن حاتم، وعبد المعطي بن فتوح، وعلي بن ٢٦٨/٤ عبد الصمد السخاوي والأربعة من أصحاب السلفي، وأبو الفضل محمد بن محمد بن عطف ومنصور بن سليم الحافظ وآخرون فكلهم^(٤) همدانيون بالسكون والإهمال، ومما ذكره ابن الصلاح من الأسماء في هذا النوع وأعرض المصنف

(١) في جميع النسخ عندنا «شهردار» وهذا خطأ. لأن تاريخ همدان لابنه شيرويه لا له كما تدل عليه المصادر ونص عليه العراقي في شرحه، وسيأتي هذا الوهم في الإحالة المشار إليها.

(٢) في الأصل و ز «همدان».

(٣) في ز «في».

(٤) في ز «وكلهم».

عن ذكره لعدم الاشتباه^(١) سلم مع سالم وسلمان مع سليمان وسانان مع شيان^(٢).

المتفق والمفترق

٩٢٦- وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ ^(٣) الْمُفْتَرِقُ	مَا لَفْظُهُ وَحَطُّهُ مُتَّفِقٌ
٩٢٧- لَكِنْ مُسَمِّيَاتُهُ لِعِدَّةِ	نَحْوِ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةِ
٩٢٨- وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ	حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ
٩٢٩- وَلَهُمُ الْجَوْنِيُّ أَبُو عَمْرَانَا	اثنانِ وَالْآخَرُ مِنْ بَغْدَانَا
٩٣٠- كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اشْتِبَاهِ
٩٣١- ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ لَهُمْ	ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنُّوا مَحَلَّهُمْ
٩٣٢- وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ	ابْنُ أَبِي صَالِحٍ اتَّبَاعُ هُمْ
٩٣٣- وَمِنْهُ مَا فِي اسْمِ فَقَطٍ وَيُشْكِلُ	كَنَحْوِ حَمَادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ
٩٣٤- فَإِنَّ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمٌ قَدْ	أَطْلَقَهُ فَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرْدٌ
٩٣٥- / عَنِ الثَّبُودَكِيِّ أَوْ عَفَّانٍ	أَوْ ابْنِ مِنْهَالٍ فَذَلِكَ الثَّانِي
٩٣٦- وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبِ كَالْحَنْفِيِّ	قَبِيلَا أَوْ مَذْهَبًا أَوْ بِالْيَا صِيفٌ

٢٦٩/٤

(المتفق والمفترق) وهي نوع جليل يعظم الانتفاع به، صنف فيه الخطيب كتابا نفيسا شرع شيخنا في تلخيصه فكتب منه حسبما وقفت عليه يسيرا مع قوله في شرح النخبة: إنه لخصه وزاد عليه أشياء كثيرة، وقد شرعت في تكملته مع استدراك أشياء فاتته. وفائدة ضبطه الأمن من اللبس، فربما ظن الأشخاص شخصا واحدا، عكس المذكور بنوع متعددة، والماضي شرحه وإن للخطيب فيه

(١) زاد في ز وه «فيه».

(٢) «صحيح البخاري» (٣٢٧/٥)، (٤٠٨/٦)، و«العلل لأحمد» (٣٠٠/١)، و«مشارك الأنوار» (٢/٢٧٦)، و«المؤتلف» للدارقطني (٤/٢٣٢٤-٢٣٢٥)، و«المشبه» للأزدي ص ٨٧-٧٩، و«الأنساب» (٤٢٤، ٤١٩/١٣)، و«الإكمال» (٤١٩/٧)، و«علوم الحديث» ص ٣١٩-٣٢٠، و«المشبه» (٢/٦٥٤) و«التبصير» (٤/١٤٦٠)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١١٣-١١٢).

و«هدي الساري» ص ٢٤١.

(٣) زاد في ع «و».

الموضح لأوهام الجمع والتفريق وربما يكون أحد المشتركين ثقة والآخر ضعيفا فيضعف ما هو صحيح أو يصحح ما هو ضعيف^(١).

(ولهم) أي: للمحدثين (المتفق) و(المفترق) من الأسماء والأنساب ونحوهما^(٢) وهو (ما لفظه وخطه متفق لكن) مفترق إذ كانت (مسمياته لعهده) وهو من قبيل ما يسميه الأصوليون المشترك أعني اللفظي لا المعنوي، بل لهم في البلدان المشترك وضعا والمفترق صقعا، وقد زل فيه جماعة من الكبار كما هو شأن المشترك اللفظي في كل علم، والمهم منه من يكون في مظنة الاشتباه لأجل التعاصر أو الاشتراك في بعض الشيوخ أو في الرواة وينقسم إلى ثمانية أقسام^(٣):

الأول: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم خاصة نحو خالد بن الوليد اثنان في الصحابة أشهرهما القرشي المخزومي الملقب سيف الله، والآخر أنصاري شهد صفين مع علي وأبلى فيها بلاء شديدا، وكذا فيمن اسمه خالد بن الوليد من أدرك الجاهلية وذكر لذلك في الصحابة، ولكن الصحيح أنه تابعي وآخر متأخر عنهم، ولكن الوليد جده إلا أنه وقع في بعض الروايات منسوبا إليه، وليست هذه الترجمة بكما لها عند الخطيب، ومالك بن أنس اثنان، إمام المذهب، وآخر كوفي مقل قريب الطبقة منه/ لا يؤمن التباسه به على من لا خبرة له بالرجال^(٤)، ومن العجب ٢٧٠/٤ أن الإمام سمع منه شيخه الزهري حديث الفريرة ورواه عنه قائلا حدثني فتى يقال له مالك بن أنس، فقال بعض المتأخرين: إنه من رأى مالك بن أنس، وهو غير متبحر في هذا الشأن جزم بأنه الإمام. وليس كذلك.

(ونحو ابن أحمد الخليل سته) حسبما ذكرهم ابن الصلاح، اقتصر منهم الخطيب على الأولين، فالأول اسم جده عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن الأزدي

(١) «علوم الحديث» ص ٣٢٤، و«نزهة النظر» ص ١٢٦.

(٢) في هـ «نحوها».

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٢٤، و«فتح المغيث» للعراقي (١١٤/٤).

(٤) انظر لخالد «الاستيعاب» (٤٢٧/٢، ٤٣١)، و«الثقات» لابن حبان (١٠١/٣)، (١٩٧/٤)،

و«تاريخ ابن عساکر» (٥٣١/٥)، و«أسد الغابة» (٤١٣/١، ٤١٥، ٤٦١)، ولمالك «التلخيص»

ص ٣٣٢، و«التهذيب» (٢/١٠)، (٩).

الفراهيدي البصري النحوي صاحب العروض وأول من استخرجه، وكتاب العين في اللغة وشيخ سيبويه، كان مولده في سنة مائة، ويروي عن عاصم الأحول وآخرين، ذكره ابن حبان في الثقات، ومات سنة ستين أو بضع وستين أو خمس وسبعين ومائة، وكان أبوه أول من تسمى في الإسلام أحمد فيما قاله أبو بكر بن أبي خيثمة والمبرد^(١)، وعزاه شيخنا كما سيأتي قريبا لا تفاق المحدثين وتعقبه بأحمد بن حفص بن المغيرة المخزومي زوج فاطمة ابنة قيس والمكني بأبي عمرو، فقد سماه كذلك النسائي عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أنه سأل أبا هشام المخزومي وكان علامة بأنسابهم عنه وتبعه الذهبي، إلا أنه بكنيته أشهر بحيث ذكره البخاري فيمن لا يعرف اسمه^(٢)، وبأحمد بن جرير بن شهاب ٢٧١/٤ الأوسي سمع منه الحسن البصري حديثا في السجود^(٣)، / وبأحمد أبي محمد الذي كان يزعم أن الوتر واجب فيما حكاه ابن حبان، ولكن المشهور أنه مسعود بن زيد بن سبيع لا أحمد^(٤)، وبأحمد بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي ذكره الواقدي فيمن ولدته أسماء لجعفر^(٥) [بن أبي طالب الهاشمي] كما حكاه أبو القاسم بن منده، واستدركه ابن فتحون، وقال الذهبي: إن الواقدي تفرد به، وفيه أن أسماء ولدته بالحبشة^(٦)، وبأحمد والد أبي السفر سعيد فيما سماه ابن معين

- (١) زاد في ز «وغيره» انظر لذلك «علوم الحديث» ص ٣٢٤، و«الكامل» للمبرد (١/٢٣٢)، و«وفيات الأعيان» (٣/٢٤٨)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٢٣٠)، و«الأنساب» (١٠/١٦٧).
- (٢) «الاستيعاب» (٤/١٧١٩-١٧٢٠)، و«أسد الغابة» (٦/٢٢٧)، و«الكنى» للبخاري ص ٥٤، و«التجريد» (١/٩)، (٢/٢٠١)، و«الإصابة» (١/٢٢)، (٤/١٣٩).
- (٣) فيه نظر، لأن الحديث في السجود أخرجه أبو داود (٨٨٦)، وابن ماجه (٨٨٦)، وأحمد (٥/٣٠)، عن الحسن بن أحمد بن جزء السدوسي لا أحمد بن جرير بن شهاب الأوسي. بل لم نقف على ترجمة أحمد ابن جرير الأوسي. وانظر «الإكمال» (٢/٨٢)، و«المشبه» (١/١٥٤)، و«التبصير» (١/٢٥٤) باسم أحمد بن جزء، و«التاريخ الكبير» (١/٦٢)، و«الجرح والتعديل» (١/٣٤٣)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٢٧، وللدارقطني (١/٤٩٢)، و«أسد الغابة» (١/٦٦)، و«الإصابة» (١/٣٢).
- (٤) «الثقات» لابن حبان (٣/٣٩٦)، و«الاستيعاب» (٣/١٣٩١)، و«أسد الغابة» (٥/١٦١، ١٦٥)، (٦/٢٨٠)، و«الإصابة» (١/٢٢)، (٣/٤١٠).
- (٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز و هـ.
- (٦) «التجريد» (١/٩)، و«التبصير» (١/٣)، و«الإصابة» (١/٩٧).

لكن الأكثر فيه يحمد^(١) بالمشاة التحتانية بدل الهمزة^(٢).

والثاني بصري^(٣) اسم جده بشر بن المستنير أبو البشر المزني ويقال السلمي، روى عنه محمد بن يحيى بن أبي سميئة وعبد الله بن محمد المسندي والعباس بن عبد العظيم العنبري، ذكره ابن حبان أيضا في الثقات، وممن فرق بينهما غيره النسائي في الكنى وابن أبي حاتم والخطيب، وهو الظاهر كما قاله المؤلف وقال شيخنا: إنه الصواب قال: وقول الخطيب: إن المسندي ما أدرك الأول وهو ظاهر بالنسبة إلى ما أرخ به وفاة الأول، لأن مقتضاه أن يكون أقدم شيخ للمسندي، وهو فضيل بن عياض، مات بعد الخليل بمدة طويلة تزيد على عشرة سنين، لكن البخاري أعلم بشيخه المسندي من غيره وقد أثبتته في الرواة عن الأول، هذا مع أن شيخنا جنح إلى الافتراق لكون اشتراكه في الرواية عنهما لا يمنعه، ويتأيد بافتراقهما في اسم الجد^(٤).

والثالث بصري أيضا يروى عن عكرمة، ذكره أبو الفضل الهروي الحافظ في كتابه مشتهر أسماء المحدثين فيما حكاه ابن الجوزي في تلقيحه عن خط شيخه/ ٢٧٢/٤ عبد الوهاب الأنماطي عنه، قال المصنف: وأخشى أن يكون الأول فإنه روى عن غير واحد من التابعين، بل قال شيخنا: أخلق به أن يكون غلطا، فإن أقدم من يقال له الخليل بن أحمد الأول، ولم يذكر أحد في ترجمته أنه لقي عكرمة بل ذكروا أنه لقي أصحاب عكرمة كأيوب السخيتاني، فلعل الراوي عنه أسقط الواسطة بينه وبين عكرمة فظنه أبو الفضل آخر غير الأول، وليس كما ظن لأن أصحاب الحديث اتفقوا على أنه لم يوجد أحد تسمى أحمد من بعد قرن النبي ﷺ إلا والد

(١) في هـ «يحمل» وهو خطأ.

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٢٤، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١١٤)، و«التبصير» (١/٣)، و«التاريخ» لابن معين (٢/١٩٤).

(٣) زاد في ز و هـ «أيضا».

(٤) «التاريخ الكبير» (٣/٢٠٠)، و«الجرح والتعديل» (١/٣٨٠)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٢٣٠)، و«علوم الحديث» ص ٢٢٥، و«التلقيح» ص ٣٢٤، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١١٤)، و«الإكمال» (٣/١٧٣)، و«المؤتلف» للدارقطني (٣/٨٨٦).

الأول يعني: كما تقدم مع ما فيه^(١).

والرابع اسم جده محمد بن الخليل أبو سعيد السجزي الفقيه الحنفي قاضي سمرقند حدث عن ابن خزيمة وابن صاعد والبعوي وغيرهم، سمع منه الحاكم وذكره في تاريخ نيسابور، مات بسمرقند سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة^(٢).

والخامس اسم جده أيضا محمد بن أحمد، ويكنى أيضا أبا سعيد البستي المهلبى الشافعي القاضي ذكر ابن الصلاح أنه سمع من الذي قبله ومن أحمد بن المظفر البكري وغيرهما، حدث عنه البيهقي^(٣).

والسادس اسم جده عبد الله بن أحمد، ويكنى أيضا أبا سعيد وهو أيضا بستي فقيه شافعي، فاشترك مع الذي قبله في أشياء، ولذا جوز المصنف أن يكون هو إياه ولكن ابن الصلاح قد فرق بينهما، وقد ذكره الحميدي في تاريخ الأندلس المسمى بالجدوة، ابن بشكوال في الصلة، وقال: إنه قدم الأندلس من العراق في سنة اثنتين وعشرين وأربع مائة، وروى عن أبي محمد بن النحاس بمصر وأبي سعيد^(٤) الماليني وأبي حامد الإسفرائيني وغيرهم، وحكى عن أبي محمد بن خزرج أن مولده سنة ستين/ وثلاث مائة، وروى عنه أبو العباس أحمد بن عمر العذري وكان أديبا نبیلا ثبتا صدوقا متصرفا في علوم^(٥).

هكذا اقتصر ابن الصلاح على ستة، ولكن الراوي عن عكرمة السابق التردد فيه لم يقع عنده، وإنما عنده بدله آخر^(٦) أصبهاني روى عن روح بن عبادة وهو وهم

(١) «علوم الحديث» ص ٢٢٥، و«الإرشاد» للنووي (٦٠٨/٢)، و«التلقيح» ص ٣٢٤، و«فتح المغيـث» للعراقي (١١٥/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٥٦-٣٥٧ و«التهديب» (١٦٥/٣).

(٢) «الأنساب» (٨٣/٧)، و«علوم الحديث» ص ٣٢٥، و«التلقيح» ص ٣٢٤ و«سير أعلام النبلاء» (٤٣٧/١٦)، و«الجواهر المضية» (٢٣٤/١)، و«تاريخ ابن عساكر» (٦٧٩/٥).

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٢٥، و«التلقيح» ص ٣٢٤، و«فتح المغيـث» للعراقي (١١٥/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٥٨.

(٤) في ز و هـ «أبو سعد».

(٥) «علوم الحديث» ص ٣٢٥، و«التلقيح» ص ٣٢٤، و«فتح المغيـث» للعراقي (١١٥/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٥٨، و«الصلة» (١٨١/١)، و«جدوة المقتبس» ص ٢١٢.

(٦) في هـ «أخو» وهو خطأ.

تبع فيه ابن الجوزي، وهو تبع أبا الفضل الهروي، والصواب في اسم أبيه محمد لا أحمد فكذلك هو في تأريخي أصبهان لأبي الشيخ وأبي نعيم^(١) وهو أبو العباس العجلي^(٢). وروى ابن حبان في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني من صحيحه عن الخليل بن أحمد بواسطة جابر بن الكردي حديثاً، قال المصنف: والظاهر أنه ابن محمد أيضاً، فإنه سمع منه بواسطة أحاديث أوردها مفرقة في كتابه على الصواب، فلا يغتر بما وقع له في هذا الموضوع^(٣).

وزاد المصنف سابعا، هو بغدادي روى عن سيار بن حاتم ذكره ابن النجار في الذيل، وثامنا، وهو أبو القاسم المصري الشاعر روى عنه أبو القاسم ابن الطحان الحافظ، وذكره في ذيله لتأريخ مصر، وقال: مات سنة ثمان^(٤) وخمسين وثلاث مائة. وتاسعا اسم جده علي ويكنى أبا طاهر الجوسقي الصرصري الخطيب بها، سمع من أبيه وابن البطي وشهدة وغيرهم، روى^(٥) عنه ابن النجار وابن الديثي، وذكراه في ذيلهما، / ومات في^(٦) سنة أربع وثلاثين وست مائة^(٧).

٢٧٤/٤

ووجدت من نمط من ذكرهم المؤلف جماعة، منهم واحد اسم جده روزبة حنفي تفقه بأبي عبد الله الدامغاني، وسمع بأصبهان من أبي القاسم المظفر بن أحمد الخوارزمي، روى عنه السلفي^(٨)، وآخر شيباني أنشد الباخريزي في دمية القصر لولده الموفق قصيدة مدح بها نظام الملك، ويحرر كونه غير المتقدمين، وآخر سكوني لبلى مغربي مات سنة خمسين وخمس مائة، وآخر اسم جده خليل

(١) سقطت كلمة «نعيم» من ز.

(٢) «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (١٠٧/١)، و«علوم الحديث» ص ٤٢٥، و«التلخيص» ص ٣٢٤، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٥٦ - ٣٥٧، و«فتح المغيب» للعراقي (١١٥/٤).

(٣) «التقييد والإيضاح» ص ٣٥٧، و«فتح المغيب» للعراقي (١١٦/٤)، و«الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (٥٠٢/٧).

(٤) في ز «قد مات سنة ثلاث».

(٥) في ز «وروى».

(٦) سقطت كلمة «في» من ز.

(٧) «فتح المغيب» للعراقي (١١٦/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٥٩.

(٨) انظر لترجمته «الجواهر المضيئة» (٢٣٤/١).

ابن بادر بن عمر ويكنى أبا الصفا من شيوخ الدمياطي مات^(١) سنة خمس وخمسين وست مائة^(٢) في آخرين ممن عاصرناهم، كابن الغرز الشاعر المسمى جده خليل أيضا، وابن جمعة الحسيني العدل، وابن عيسى القيمري^(٣)، وقد كتب الكمال ابن البارزي على ديوان صاحب حصن كيفا، العادل خليل بن الأشرف أحمد بن العادل سليمان الأيوبي:

أبحر الشعر إن غدت منك في قبضة اليد غير بدع فإنها للخليل بن أحمد^(٤)

وبالجملة فتتبع المتباعدين في الطبقة ليس فيه كبير طائل، وقد قال شيخنا في مختصر التهذيب^(٥): وأما من يقال له الخليل بن أحمد غير العروضي والمزني ومن قرب من عصرهما لو صح فجماعة تزيد عدتهم على العشرة، قد ذكرتهم فيما كتبه على علوم الحديث لابن الصلاح، سبقني في النكت إلى نحو النصف. انتهى. وما وقفت من النكت المشار إليها إلا إلى المقلوب خاصة، / ومن أمثله^{٢٧٥/٤} أيوب بن سليمان ستة عشر^(٦)، وإبراهيم بن يزيد ثلاثة عشر^(٧)، وإبراهيم بن موسى اثنا عشر^(٨)، وعلي بن أبي طالب تسعة^(٩)، وإبراهيم بن مسلم ثمانية^(١٠)،

(١) زاد في ز «في».

(٢) انظر لترجمته «تكملة الإكمال» ص ٥٦.

(٣) في هـ «الفهري» وهو خطأ.

(٤) راجع لتراجم هذه الأسماء «الضوء اللامع» (٣/١٨٩-١٩٣).

(٥) (٣/١٦٦).

(٦) «الجرح والتعديل» (١/١-٢٤٨-٢٤٩)، و«الثقات» لابن حبان (٨/١٢٦-١٢٨)، و«تهذيب الكمال» (٣/٤٧٢، ٤٧٣)، و«التهذيب» (١/٤٠٥)، و«لسان الميزان» (١/٤٨١)، و«المعرفة والتاريخ» (١/٥٧٢، ٥٧٣)، و«نفح الطيب» (٣/٣٣٤).

(٧) «تلقيح فهم أهل الأثر» ص ٣٢١ فيه أربعة عشر.

(٨) «الجرح والتعديل» (١/١-١٣٦-١٣٧)، و«الثقات» لابن حبان (٦/١٧)، (٨/٧٩، ٧٠، ٦٤)، و«تهذيب الكمال» (٢/٢١٨)، و«التهذيب» (١/١٧٠-١٧٢)، و«لسان الميزان» (١/١١٥-١١٦)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/٥٦).

(٩) «التلقيح» ص ٣٢٩.

(١٠) «التاريخ الكبير» (١/١-٣٢٦-٣٢٧)، و«الجرح والتعديل» (١/١-١٣١-١٣٢)، و«الثقات» لابن حبان (٦/٢٣، ٢٢)، و«التهذيب» (١/١٦٦)، و«لسان الميزان» (١/١١١)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن حبان (١/٥٢-٥٣).

وعمر بن خطاب سبعة، وأنس بن مالك ستة، وأبان بن عثمان خمسة، ويحيى بن يحيى أربعة، وإبراهيم بن بشار ثلاثة، وعثمان بن عفان اثنان^(١).

(و) الثاني أن تتفق^(٢) أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، فمنه (أحمد بن جعفر وجده حمدان هم أربعة) متعاصرون من طبقة واحدة (تعدده) أي: المسمى كذلك أشهرهم اسم جد أبيه مالك بن شبيب، ويكنى أبا بكر البغدادي القطيعي، لسكناه قطيعة الدقيق، كان مسند العراق في زمنه، روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل المسند والتاريخ والزهد والمسائل كلها لأبيه، وأخذ عنه الحفاظ كالدارقطني وابن شاهين والحاكم والبرقاني وأبي نعيم، ومات في ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاث مائة عن أربع وتسعين سنة، ثانيهم اسم جد أبيه عيسى ويكنى أيضا أبا بكر السقطي البصري، يروي عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي والحسن بن المشنى العنبري، وعنه أيضا أبو نعيم الحافظ وآخرون مات سنة أربع وستين، وقد جاز^(٣)، المائة وقد تجيء روايته عن الدورقي غير منسوب فيشتد اشتباهه^(٤) بالأول، وثالثهم يكنى أبا الحسن / الطرسوسي، روى عن عبد الله بن جابر ٢٧٦/٤ ومحمد بن الحسن الطرسوسيين، وعنه القاضي أبو الحسن الخصيب بن عبد الله ابن محمد بن جعفر الخصيبي المصري وغيره، ورابعهم الدينوري حدث عن عبد الله بن محمد بن سنان الروحي نسبة لشيخه روح لإكثاره عنه، وعنه علي ابن القاسم بن شاذان الرازي وغيره^(٥).

ومنه محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ماتوا في سنة ستين وثلاث مائة وهم في عشر المائة، أولهم اسم جد أبيه الهيثم ابن عمران أبو بكر الأنباري البندار من شيوخ أبي نعيم، وثانيهم اسم جد أبيه كنانة ويكنى أبا بكر أيضا

(١) انظر لذلك «التلقيح» ص ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣.

(٢) في هـ «أن يتفق».

(٣) في ز «جاوز».

(٤) زاد في ز «هنا».

(٥) «علوم الحديث» ص ٣٢٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦١٠-٦١١)، و«التقريب» له ص ٤٣،

و«التلقيح» ص ٣٢١، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١١٦-١١٧).

البغدادي المؤدب شيخ لبشري^(١) بن عبد الله الفاتني وثالثهم اسم جد أبيه مطر ويكنى أبا عمرو ابن مطر النيسابوري الحافظ من شيوخ الحاكم^(٢).
وفي الحفاظ اثنان من المائة الرابعة أيضا ممن شاركهم في الاسم والأب والجد، وماتا في سنة سبع وعشرين أولهما وأشهرهما اسم جد أبيه سهل بن شاعر أبو بكر الخرائطي المصنف الشهير، والآخر اسم جد أبيه نوح أبو نعيم البغدادي^(٣)، وقريب من طبقتهما آخر اسم جد أبيه هشام بن قسيم بن ملاس أبو العباس النميري الدمشقي المحدث صاحب الجزء الشهير مات في سنة ثمان وعشرين^(٤)، وقبلهما بيسير آخر اسم جد أبيه خازم ويكنى أبا جعفر الخازمي الجرجاني أحد أئمة الشافعية من أصحاب ابن سريج، مات سنة أربع وعشرين^(٥)، وكذا في الرواة آخر اسم جد أبيه كامل^(٦) أبو العباس الحضرمي، مات سنة إحدى وأربعين،^{٢٧٧/٤} وآخر اسم جد أبيه جعفر بن الحسن أبو الحسن العلوي، ويعرف بأبي قيراط مات سنة خمس وأربعين، وآخر اسم جد أبيه فضالة بن عبد الملك أبو بكر البغدادي القارئ، مات في سنة ثمان وأربعين، وآخران في حدود الأربعين اسم جد أبي أحدهما عصام الأنصاري النسفي، والآخر المستفاض أبو الحسن الفريابي^(٧) في آخرين بعد ذلك وقبله ممن كلهم من المائة الرابعة لا نطيل بهم. [٨] ومثل هذا القسم لكن مع الاشتراك في النسبة أيضا مما يحسن أن يكون قسما آخر كمحمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، اثنان في عصر واحد يروي الحاكم عنهما، أحدهما أبو العباس الأصم، والآخر أبو عبد الله ابن الأخرم

(١) في ز «شيخ البشري».

(٢) «فتح المغيـث» للعراقي (١١٧/٤)، و«التدريب» (٣٢١/٢)، و«تاريخ بغداد» (١٥٠/٢، ١٥١)، و«العبر» (٣١٦-٣١٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣٩-١٤٠).

(٤) «تاريخ جرجان» ص ٥٠٠.

(٥) «تاريخ ابن عساكر» (١٨٤/١٥)، و«العبر» (٢١٣/٢).

(٦) في ز «كما قيل» بدل «كامل» لم تقف على ترجمته.

(٧) راجع لتراجم أبي قيراط وأبي بكر القارئ والفريابي «تاريخ بغداد» (١٤١، ١٤٦، ١٤٧).

(٨) وقع هنا في ز و ه تقديم وتأخير ونقص وزيادة، فقارن بين هذه النسخ، وقد أثبتناه على ما جاء في الأصل.

الشيواني الحافظ، ومحمد بن أحمد بن عمر السعودي^(١)، اثنان أحدهما شافعي أخذت عنه والآخر حنفي أخذ عنه الفقه بعض من أخذت عنه، وهو أقدم وفاة من الأول، ومع ذلك فقد أدخل بعض أصحابنا شيئاً من مسموعه في سماعات الأول، ونبهت على ذلك في ترجمته^(٢).

والثالث أن تتفق الكنية والنسبة معا (ولهم) أي: للمحدثين في أمثله (الجوني) بفتح الجيم ثم واو ساكنة ثم نون (أبو عمران اثنان) كل منهما بصري أحدهما اسمه عبد الملك^(٣) بن حبيب تابعي شهير، مات قبل الثلاثين ومائة (والآخر من بغداد) بنون بعد معجمة على إحدى اللغات في بغداد، مدينة السلام وقبة الإسلام ودار الإمام فيما مضى من الأيام واسمه موسى بن سهل بن عبد الحميد، روى عن الربيع بن سليمان وطبقته، وعنه الإسماعيلي والطبراني في آخرين لكنهما مع تباعدهما نسبتهما مختلفة، فالأول للجون بطن من الأزدي والآخر ووروده كذلك قليل تخفيفاً وإلا فالأكثر فيه الجويني بالتصغير نسبتته إلى ناحية^(٤)، وكذا من أمثله

أبو سليمان الداراني الدمشقي / العنسي اثنان أقدمهما عبد الرحمن بن سليمان ابن ٢٧٨/٤ أبي الجون، بقي إلى قريب التسعين ومائة، والآخر وهو الزاهد الشهير اسمه أيضاً عبد الرحمن بن أحمد بن عطية، تعاصر مع الأول، فإن مولده في حدود الأربعين ومائة أو قبل ذلك، ومات سنة اثنتي عشرة ومائتين، وكذا من أمثله أبو عمر الحوضي اثنان ذكرهما الخطيب^(٥).

(كذا) أي: [مما هو متفق معه في الاسم في الجملة وفي النسبة وهو الرابع] (محمد بن عبد الله، هما من الأنصار) أحدهما بالنسب واسم جده المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك أبو عبد الله القاضي الثقة صاحب الجزء العالي الشهير

(١) في ز «المسعودي».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٢٦، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦١٢)، و«الضوء اللامع» (٧/٣٠، ٣٣).

(٣) في ز «عبد الكريم» وهو خطأ.

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٢٧، و«التلقيح» ص ٣٣٤، و«الأنساب» (٣/٤٢٠)، و«التهذيب» (١٢/

١٨٥)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦١٢)، و«الإكمال» (٢/٢٢٥).

(٥) «تاريخ ابن عساكر» (٩/٨٢٣، ٩٦٢)، و«الإكمال» (٦/٣٥٤)، و«الأنساب» (٥/٢٧١)، و«فتح

المغيث» للعراقي (٤/١١٧).

وشيوخ البخاري، مات سنة خمس عشرة ومائتين عن سبع وتسعين سنة، والآخر بالولاء واسم جده زياد أبو سلمة ضعيف جدا مقل يقال إنه جاز المائة، وهما لا نتسأهما كذلك، بل ولكونهما من البصرة، واشتركا في الرواية عن حميد الطويل وسليمان التيمي ومالك بن دينار وقرة بن خالد (ذو اشتباه) ومن أجل ذلك اقتصر ابن الصلاح تبعا للخطيب عليهما وإلا فلأولهما قريب شاركه في الاسم والأب والنسبة، وفي كونه بصريا غير أنه ممن روى عنه فهو متأخر، واسم جده حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك، روى عنه ابن ماجه وابن صاعد وآخرون، ووثقه ابن حبان، وكذا في الرواة آخر إلا أنه متقدم على الأولين فضلا عن الثالث، تابعي مدني اسم جده زيد بن عبد ربه، حديثه عند مسلم ووثقه ابن حبان والعجلي^(١).

والخامس ولم يفرده ابن الصلاح، بل أدرجه^(٢) في الثالث لكونه كما قال مما يقاربه أن تتفق كناههم وأسماء آبائهم كأبي بكر بن عبد الله جماعة، (ثم أبو بكر بن عياش^{٢٧٩/٤}) والمثناة التحتانية والشين المعجمة (لهم) أي: للمحدثين من الرواة كذلك (ثلاثة) فقط لا رابع لهم (قد بينوا محلهم) أي: في محلهم، أولهم الكوفي القارئ الشهير راوي قراءة عاصم واسم جده سالم الذي أسلفت في الكنى الخلاف في اسمه وكون الصحيح أن اسمه كنيته وأنه عمر نحو مائة سنة، وثانيهم حمصي يروي عن عثمان بن شبك الشامي، وعنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وقال الخطيب^(٣): إنه هو وشيخه مجهولان والراوي عنه كان غير ثقة، وثالثهم سلمى مولاهم باجدائي، واسمه^(٤) حسين له مصنف في الغريب^(٥) كما أسلفته فيه روى عن جعفر بن برقان، وعنه علي بن جميل الرقي وغيره، قال الخطيب: وكان

(١) «علوم الحديث» ص ٣٢٨، و«التلخيص» ص ٣٣١، و«الإرشاد» للنووي ٢/٦١٤، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١١٧-١١٨)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٢٢٠-١٢٢٥)، و«التهذيب» (٩/٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٤-٢٧٦)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٦٠.

(٢) في هـ «درجه».

(٣) في ز «الهامشي» بدل «الخطيب» وهو خطأ.

(٤) سقطت كلمة «واسمه» من هـ.

(٥) في ز «الغرائب».

فاضلا أديبا، مات سنة أربع ومائتين بياجدا، قاله هلال بن العلاء^(١).
والسادس ضد ما قبله وهو أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم^(٢)، (و) منه (صالح
أربعة كلهم ابن) أي: كل منهم ولد (أبي صالح أتباع) بالنقل (هم) فأولهم أبو
محمد المدني مولى التوأمة ابنة أمية بن خلف الجمحي، واسم أبي صالح نبهان،
وقيل: إن نبهان جده فعن أبي زرعة قال: هو صالح بن صالح بن نبهان، ونبهان
يكنى أبا صالح، وكذا قال ابن أبي حاتم: نبهان أبو صالح مولى التوأمة هو جد
صالح مولى التوأمة، لأنه صالح بن صالح بن أبي صالح، قال شيخنا: ولم أر هذا
لغيره، كذا، قال، يروي عن جماعة من الصحابة، واختلف في الاحتجاج به،
مات سنة خمس وعشرين ومائة، وثانيهم أبو عبد الرحمن المدني السمان، واسم
أبي صالح ذكوان يروي عن أنس وحديثه عند مسلم والترمذي، وثالثهم
السدوسي، يروي عن علي وعائشة، وعنه خلاد بن عمرو ذكره البخاري في
تأريخه وابن حبان في ثقافته، ورابعهم الكوفي مولى عمرو بن حريث المخزومي
واسم أبي صالح مهران، يروي عن أبي هريرة، وعنه أبو بكر بن عياش، / وحديثه ٢٨٠/٤
عند الترمذي، ذكره البخاري في تأريخه وابن حبان في ثقافته وضعفه ابن معين،
وجعله النسائي، ولم يذكره الخطيب، وفيمن بعد هؤلاء الأربعة آخر أسدي يروي
عن الشعبي، وعنه زكريا ابن أبي زائدة حديثه في النسائي، وذكره البخاري في
تأريخه، وتركه ابن الصلاح تبعا للخطيب لتأخره لا سيما وبعضهم سمى والده
صالحا، لكن قال البخاري: إن الأول أصح، وكذا بعدهم آخر يروي^(٣) عن عبد
خير، وعنه عطاء بن مسلم الخفاف، ذكره ابن حاتم وابن حبان في الثقات، وفرق
بينه وبين الذي قبله، وهو الظاهر كما قال شيخنا^(٤).

(١) «علوم الحديث» ص ٣٢٧، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦١٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١١٨)،
و«التلقيح» ص ٣٣٤.

(٢) في هـ «أن تفق أسمائهم كنى آبائهم».

(٣) سقطت كلمة «يروي» من ز.

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٢٧، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦١٣)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١١٨) -
(١١٩)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٥٩، و«التأريخ الكبير» (٢/٢٩١، ٢٨٣)، و«الثقات» =

(ومنه) أي: هذا النوع وهو سابع الأقسام (ما) الاتفاق فيه (في اسم) أو في كنية أو في نسبة (فقط) ويقع في السند منهم واحد باسمه أو بكنيته أو بنسبته خاصة مهملا من ذكر أبيه أو غيره مما يتميز به عن المشاركة^(١) له فيما ورد به فيلبس (ويشكل) الأمر فيه، وللخطيب فيه بخصوصه كتاب مفيد سماه المكمل في بيان المهمل، ولذا كان حقه أن يفرد بنوع مستقل، خصوصا وقد قال شيخنا: إنه عكس المتفق والمفترق في كونه يخشى منه ظن الواحد اثنتين^(٢) (كنحو حماد إذا ما يهمل) من نسبة أو غيرها ولكن ذلك يتميز عند أهل الحديث بحسب من أطلقه (فإن يك ابن حرب) هو سليمان (أو عارم) بمهملتين، وهو لقب لمحمد بن الفضل السدوسي شيخ البخاري (قد أطلقه) أي: مهملا (فهو) كما قال محمد بن يحيى الذهلي والرامهرمزي ثم المزني (ابن زيد) حماد (أو ورد) مطلقا أيضا (عن) واحد من أبي سلمة موسى بن إسماعيل (التبوكي) بفتح المثناة فوقانية وضم الموحدة وفتح الذال المعجمة، نسبة في البصرة/ لبيع السماذ بفتح المهملة وآخره معجمة^(٣) وهو السرجين والرماد يسمد^(٤) به الأرض، وقال ابن ناصر: هو عندنا الذي يبيع ما في بطون الدجاج من الكبد والقلب والقناصة، وكان يقول: لا جوزي خيرا من نسبي كذلك، أنا مولى لبني منقر، وإنما نزل داري قوم من أهلها فنسبت كذلك، وقال ابن أبي حاتم: إنه اشترى بها دارا فنسبت إليه^(٥) (أو) عن (عفان) هو ابن مسلم الصفار (أو ابن منهال) هو حجاج أو عن هذبة بن خالد^(٦)، ولكن لم يذكره ابن

= لابن حبان (٤/٣٧٧، ٤/٣٧٥)، (٦/٤٦٠)، (٦١، ٤٦٣)، و«الجرح والتعديل» (٢/١/١٦٦، ٤١٣)، و«الكامل» لابن عدي (٤/١٣٧٣)، و«الثقات» للعجلي (١/٤٦٦)، و«التهذيب» (٤/٣٩٤، ٤٠٥).

(١) في هـ «المشارك».

(٢) في ز «أن» وزاد هنا في هـ «وهو».

(٣) الصحيح «السماذ» بالذال المهملة كما تدل عليه المعاجم والمصادر.

(٤) في ز «يسمد» وفي هـ «تسمد».

(٥) وانظر لشأن التبوكي «طبقات ابن خياط» ص ٢٢٨، و«الجرح والتعديل» (٤/١/١٣٦)،

و«الأنصار» (٣/١١٨)، و«تذكرة الحفاظ» (١/٣٩٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٦٢-٣٦٣)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٣٨٩).

(٦) في هـ هكذا «أو عن عفان أو حجاج هو ابن منهال أو هذبة بن خالد».

الصلاح ولا نظمه المؤلف (فذاك الثاني) أي حماد بن سلمة المطوي في الذكر ووصف بالثاني لتأخره عن ابن زيد بالإشارة وإلا فابن سلمة أقدم وفاة منه، وممن نص على أنه المراد من التبوذكي، الرامهرمزي، وكذا ابن الجوزي، وزاد أن التبوذكي لا يروي إلا عنه خاصة، ومن ابن منهال الذهلي والرامهرمزي والمزي، ومن عفان هو نفسه كما رواه الذهلي عنه ومشى عليه المزي، وقال المصنف: إنه الصواب، وقول الرامهرمزي: إنه يمكن أن يكون أحدهما وإن كان صحيحا في حد ذاته لا يجيء بعد نصه على اصطلاحه وإن مشى عليه ابن الصلاح بحكاية قولين، ومن هدية المزي^(١) وقد نظمه البرهان الحلبي تلميذ الناظم فقال:

كذا إذا أطلقه هداب هو ابن خالد فلا يرتاب

ومن أمثلة ذلك كما عند ابن الصلاح: إطلاق عبد الله، وحكى عن سلمة بن سليمان أنه حدث يوما فقال: أنا عبد الله، فقيل له: ابن من؟ فقال: يا سبحان الله: أما ترضون في كل حديث حتى أقول: ثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي الذي منزله في سكه صغد، ثم قال سلمة: إذا قيل عبد الله بمكة فهو ابن الزبير أو بالمدينة/ فابن عمر، أو بالكوفة فابن مسعود، أو بالبصرة ٢٨٢/٤ فابن عباس، أو بخراسان فابن المبارك، قال ابن الصلاح: وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني: إذا قاله البصري فابن عمرو بن العاصي أو المكي فابن عباس، انتهى. فاختلف القولان في إطلاق البصري^(٢) والمكي، وقال النضر^(٣) بن شميل إذا قاله الشامي فابن عمرو بن العاصي أو المدني فابن عمر، قال الخطيب: وهذا القول صحيح، قال: وكذلك يفعل بعض المصريين في إطلاق عبد الله وإرادته ابن عمرو بن العاص، وإطلاق شعبة أبا جرة عن ابن عباس فإنه يريد نصر بن

(١) «المحدث الفاصل» ص ٢٨٤، و«علوم الحديث» ص ٣٢٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٢١٤-٢١٥)، و«تهذيب الكمال» (٧/٢٦٩)، و«التلخيص» ص ٣١١، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/٤٦٤-٤٦٦)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٦٠-٣٦٣، و«الزهد» ص ١٢٦.

(٢) سقطت كلمة «البصري» من ز.

(٣) في الأصل «الفضل» وهو خطأ.

عمران الضبيعي^(١) وهو بالجيم والراء، وإن كان يروي عن سبعة ممن يروي عن ابن عباس كلهم بالحاء المهملة والزاء، لأنه إذ أراد واحد منهم بينه ونسبه كما نقله ابن الصلاح عن بعض الحفاظ، ويتبين المهمل ويزول الإشكال عند أهل المعرفة بالنظر في الروايات، فكثيرا ما يأتي مميزا في بعضها، أو باختصاص الراوي بأحدهما إما بأن لم يرو إلا عنه فقط كأحمد بن عبدة الضبي، وقتيبة ومسدد، وأبي الربيع الزهراني، فإنهم لم يرووا إلا عن حماد بن زيد خاصة، وبهز بن أسد، فإنه لم يرو إلا عن ابن سلمة^(٢) خاصة، أو بأن يكون من المكثرين عند الملازمين له دون الآخر^(٣)، وقد حدث القاسم المطرز يوما بحديث عن أبي همام^(٤) أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان، فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من سفيان هذا؟ فقال: الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال له المطرز: من أين قلت؟ فقال: لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو مليء بابن عيينة. أو بكونه كما أشير إليه في معرفة أوطان الرواة بلدي شيخه أو الراوي عنه إن لم يعرف بالرحلة، فإن بذلك/ وبالذي قبله يغلب على الظن تبين المهمل، ومتى لم يتبين ذلك بواحد منها، أو كان مختصا بهما معا فأشكاله شديد، فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب، قال ابن الصلاح: وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه، وربما قالوا في ذلك بظن لا يقوى^(٥).

ومما اختلف فيه رواية البخاري عن أحمد غير منسوب عن ابن وهب، فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى، وكذا روايته عن محمد غير منسوب أيضا عن أهل العراق، فإنه إما محمد بن سلام البيكندي، أو محمد بن يحيى الذهلي، أو

(١) في الأصل «الضبيعي» وهو خطأ.

(٢) في ز «لايرو» و «أبي سلمة».

(٣) «المحدث الفاصل» ص ٢٧٥، و«الجامع» للخطيب (٧٣/٢)، و«علوم الحديث» ص ٢٢٨-٢٢٩، و«الإرشاد» للنووي (٦١٥-٦١٦/٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٦٣-٣٦٥، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٢٠-١٢١)، و«التدريب» (٣١٢/٢).

(٤) في ه «همام» وسقطت منها كلمة «أبي».

(٥) «علوم الحديث» ص ٣٣٠-٣٣١، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٦٦-٣٦٧، و«التدريب» (٢/٣٢٩)،

و«الترجمة» ص ١١٣.

عن عبد الله غير منسوب، تارة عن يحيى بن معين، وتارة عن سليمان بن عبد الرحمن، فإنه إما^(١) عبد الله بن حماد الأملي كما قاله الكلاباذي، أو عبد الله بن أبي الخوارزمي القاضي، وهو كما قال المصنف الظاهر لروايته في كتابه في الضعفاء عنه صريحا عدة أحاديث عن سليمان المذكور وغيره، أو عن أبي أحمد غير^(٢) مسمى عن محمد بن يحيى، فإنه إما مرار بن حمويه، أو محمد ابن عبد الوهاب الفراء أو محمد بن يوسف البيكندي^(٣).

(ومنه) أي هذا النوع، وهو، ثامن الأقسام (ما) يحصل الاتفاق فيه (في) لفظ (نسب) فقط، والافتراق في أن مانسب إليه أحدهما غير مانسب إليه الآخر، ولأبي الفضل بن طاهر الحافظ فيه بخصوصه تصنيف حسن (كالحنفي) حيث يكون المنسوب إليه (قبيلة) أي: قبيلة، وهم بنو حنيفة منهم أبو بكر عبد الكبير وأبو علي عبيد الله ابنا عبد الحميد الحنفي، أخرج لهما الشيخان (أو) بالنقل يكون (مذهبا) وهم خلق يدينون مذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، أفردوا بالتصنيف من غير واحد، وأنت فيمن ينسب للمذهب بالخيار بين أن تقول حنفي بلا ياء (أو) بالنقل (باليا) المثناة/ التحتانية وبالقصير كما ذهب إليه جماعة من المحدثين منهم ٢٨٤/٤ ابن طاهر المذكور (صف) ليكون إثباتها مميزا لهم عن الآخرين، لكن قال ابن الصلاح: إنه لم يجد ذلك عن أحد من النحويين إلا عن أبي بكر بن الأنباري الإمام، قاله في الكافي - انتهى. وقد اشتبه جماعة ممن نسب إلى القبيلة، على بعض من صنف طبقات الحنفية فأدخلهم فيها، وربما كان فيهم من تقدم على إمام المذهب، كما اتفق لا بن شهردار الديلمي صاحب الفردوس، فإنه أدخل في تأريخه لهمدان كما قال الذهبي خلقا من الهمدانيين^(٤) المنسويين إلى

(١) سقطت كلمة «إما» من ز.

(٢) في ز «عن» وهو خطأ.

(٣) «الأنساب» (٨٣/١)، و«مشارك الأنوار» (٦٩/١)، و«علوم الحديث» ص ٣٣٠، و«الإرشاد» للنووي (٦١٧/٢)، و«فتح المغيب» للعراقي (١٢٢/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٦٥، و«النزهة» ص ١١٣، و«هدى الساري» (٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٦-٣٣٩-٣٤١).

(٤) في هـ «همدان» و«الهمدانيين».

القبيلة^(١)، وكالأملي فهو موضعان أمل طبرستان، قال السمعاني: وأكثر أهل العلم من أهل طبرستان منه، وأمل جيحون، ومنهم عبد الله بن حماد الأملي أحد شيوخ البخاري^(٢). وقد جعله الحافظان أبو علي الغساني ثم عياض من الأولى، قال ابن الصلاح: وهو خطأ^(٣).

ومنه أن يتفق اسم أب الراوي واسم شيخه مع مجيئهما معا مهملين من نسبة يتميز أحدهما بها عن الآخر، كالربيع بن أنس عن أنس، هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروي عن أبيه، كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه، وليس أنس شيخ الربيع والده، بل أبوه بكري وشيخه أنصاري وهو أنس بن مالك الصحابي الشهير، وليس الربيع المذكور من أولاده^(٤).

تلخيص المتشابه

٩٣٧- وَلَهُمْ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ مُرَكَّبٌ مُتَّفِقُ اللَّفْظَيْنِ

٩٣٨- فِي الْاسْمِ لِكِنَّ ابَاهِ اخْتَلَفَا أَوْ عَكْسُهُ أَوْ نَحْوُهُ وَصَنَّفَا/

٢٨٥/٤

٩٣٩- فِيهِ الْخَطِيبُ، نَحْوُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ وَابْنُ عَلِيٍّ وَحَنَانُ الْأَسَدِيِّ

(ولهم) أي: المحدثين (قسم) آخر (من النوعين) السابقين (مركب) وهو إما (متفق اللفظين) أي: نطقا وخطا (في الاسم) خاصة، مفترق في المسمين، (لكن) بالتشديد (أباه) أي: المتفق أسماؤهما (اختلفا) نطقا مع الائتلاف خطأ، (أو عكسه) بأن يأتلف الاسمان خطأ ويختلفا لفظا ويتفق أسماء أبويهما لفظا (أو نحوه) أي: المذكور بأن يتفق الاسمان أو الكنيتان لفظا ويختلف نسبتهما نطقا أو تتفق النسبة لفظا، ويختلف الاسمان أو الكنيتان لفظا وما أشبه ذلك، (و) قد (صنفا فيه) الحافظ (الخطيب) السابق إلى غالب ما صنفه في أنواع هذا الشأن كتابا جليلا^(٥)، سماه

(١) «علوم الحديث» ص ٣٣٠، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦١٧)، و«الأنساب» (٤/٢٨٨)، و«الجمهرة» ص ٣٠٩، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٢١-١٢٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٢٦٥.

(٢) في ز «شيخ البخاري» وسقطت منها كلمة «أحد».

(٣) «الأنساب» (١/٨٣)، و«علوم الحديث» ص ٦١٧، و«مشارك الأنوار» (١/٦٩)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٢٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٦٥، و«الإكمال» (١/١٣١).

(٤) «النزهة» ص

(٥) في ز «حافلا».

تلخيص المتشابه، ثم ذيل عليه أيضا بما فاته أولا وهو كثير الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنه من أحسن كتبه، لكن لم يعرب باسمه الذي سماه به عن موضوعه كما أعربنا عنه - انتهى. وهو كذلك، فإنه لا تعلم حقيقته من مجرد التسمية، وفائدة ضبطه الأمن من التصحيف وظن الاثني واحدا، ولكل من هذه الأقسام أمثلة أدخل فيها الخطيب، ثم ابن الصلاح ما يشتهه غالبا، كثور اثنان، ابن زيد، وابن يزيد، وابن زرارة اثنان، عمر وعمرو، ابن أبي عبد الله اثنان، عبيد الله وعبد الله، مع اعتراف ابن الصلاح في أولها بأنه مما يتقارب ويشته مع الاختلاف في الصورة^(١).

فالأول: وهو ما حصل الاتفاق فيه في الاسم والاختلاف في الأب (نحو موسى ابن علي) بفتح العين مكبر كالجادة (وابن علي) بالضم مصغر موسى أيضا، فالأول جماعة منهم من اسم جده عبد الله ويكنى أبا عيسى الختلي الذي روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ، وأبو علي ابن الصواف وغيرهما، ومات بعد الثلاث مائة، وكلهم متأخرون ليس في الكتب الستة، ولا في تاريخ البخاري ولا الجرح لا بن أبي حاتم منهم أحد، والثاني فرد اسم جده رباح اللخمي المصري / أمير ٢٨٦/٤ مصر المخرج له عند مسلم بل والبخاري لكن في الأدب المفرد وأصحاب السنن الأربعة، والضم فيه هو المشهور وعليه أهل العراق، ولكن الذي صححه البخاري وصاحب المشارق الفتح وعليه أهل مصر، وتوسط بعض الحفاظ فجعله بالفتح اسما له وبالضم لقبا، وكان هو وأبوه يكرهان الضم، ويقول كل^(٢) منهما: لا أجعل قائله في حل، واختلف في سببه فقال أبو عبد الرحمن المقرئ: لأن بني أمية كانت إذا سمعت بمولود اسمه علي - يعني: بالفتح - قتلوه، فقال أبوه: هو علي - يعني: بالضم، وقال ابن حبان في ثقافته: كان أهل الشام يجعلون كل علم^(٣) عندهم عليا لبغضهم عليا عليه السلام^(٤)، ومحمد ابن عقيل بفتح العين ومحمد

(١) «علوم الحديث» ص ٣٣١، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦١٩)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٢٢)، و«النزهة» ص ١٢٨.

(٢) زاد في ز «واحد».

(٣) سقطت كلمة «علم» من ز وفي ه «علي» بدل «علم».

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٣٢، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦١٩)، و«التقريب» له ص ٤٤، و«فتح =

ابن عقيل بضمها، الأول نيسابوري، والثاني فريابي، وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة^(١).

والقسم الثاني: وهو ضد الأول، ما حصل الاختلاف^(٢) فيه في الاسم والاتفاق في الأب، نحو عباس بالموحدة والمهمله، وعياش بالمشاة التحتانية والمعجمة كل منهما ابن الوليد، وبصري أيضا وفي عصر واحد بحيث تشاركا في بعض الشيوخ، وأخذ البخاري عن كل منهما، فالأول جماعة منهم هذا، واسم جده نصر ويكنى أبا الفضل نرسي، والآخر فرد وهو الرقام يكنى أبا الوليد^(٣)، وسريج بالمهمله والجيم، وشريح بالمعجمة والمهمله، كل منهما ابن النعمان، فالأول شيخ البخاري وهو بغدادى لؤلؤي/ اسم جده مروان، والآخر من التابعين حديثه في السنن الأربعة وهو صائدي كوفي^(٤).

والقسم الثالث: وهو ما حصل فيه الاتفاق في الاسم واسم الأب والاختلاف^(٥) نطقا في النسبة، كمحمد بن عبد الله اثنان أحدهما مخرمي بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المشددة، نسبة إلى المخرم من بغداد، واسم جده المبارك ويكنى أبا جعفر، قرشي بغدادى قاضي حلوان، وأحد شيوخ البخاري الحفاظ، والآخر مخرمي بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء، قال ابن ماكولا: لعله من ولد مخرمة بن نوفل وهو مكى يروي عن الشافعي وعنه عبد العزيز بن

= المغيث للعراقي (١٢٢/٤-١٢٣)، و«التاريخ الكبير» (٢٨٩/٧)، و«طبقات ابن سعد» (٧/٥١٥)، و«مشارك الأنوار» (١١٠/٢)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٨٨، وللدارقطني (٣/١٥٦٠)، و«تصحيفات المحدثين» (٦٢٦/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٤٥٣-٤٥٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٦٩-٣٦٩، و«الإكمال» (٦/٢٥٠-٢٥١)، و«تلخيص المشابه» (١/٥٢-٥٤).

(١) «المؤتلف» للدارقطني (٣/١٥٧٦، ١٥٨٣)، و«الإكمال» (٦/٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٩).

(٢) في هـ «الافتراق».

(٣) «تلخيص المشابه» (١/٥٣٠-٥٣٣)، و«الجرح والتعديل» (٦/٢١٤)، (٦/٧)، و«الإكمال» (٦٨/٦)، و«الأنساب» (٦/١٥٠)، و«مشارك الأنوار» (٢/١١٢-١١٣).

(٤) «تلخيص المشابه» (١/٤٩٧-٤٩٨)، و«الإكمال» (٤/٢٧١، ٢٧٧)، و«التاريخ الكبير» (٢/٢/٢٠٥، ٢٢٩)، و«الجرح والتعديل» (٢/١/٣٣٣، ٣٠٥)، و«الثقات» لابن حبان (٤/٢٠٤، ٣٥٣)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/٤٩٦، ٥٠٣)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٧٦، وللدارقطني (٣/١٢٦٩-١٢٧٨).

(٥) في هـ «الافتراق».

محمد بن الحسن بن زباله، ليس بالمشهور^(١).

والرابع: وهو ما حصل فيه الاتفاق في الكنية والاختلاف^(٢) نطقاً في النسبة كأبي عمرو الشيباني بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة التحتانية ثم موحدة والسيباني مثله لكن بمهمله، فالأول جماعة كوفيون أشهرهم سعد بن إياس^(٣)، تابعي مخضرم حديثه في الستة، وهارون بن عترة^(٤) بن عبد الرحمن من أتباع التابعين، حديثه عند أبي داود والنسائي، وهم المزي فكانه أبا عبد الرحمن، وإسحاق بن مرار بكسر الميم وتخفيف الراء كما لعبد الغني بن سعيد، أو كعمار كما للدارقطني، نحوي لغوي نزل بغداد، له ذكر في صحيح مسلم بكنيته فقط، والآخر شامي تابعي مخضرم اسمه زرعة وهو عم/ الأوزاعي ووالد يحيى، حديثه ٢٨٨/٤ عند البخاري في الأدب المفرد^(٥).

والخامس: ما حصل فيه الاتفاق في النسبة^(٦) والاختلاف في الاسم نحو (حنان) بفتح المهمله والنون المخففة وبترك الصرف، وحيان بفتح المهمله وتشديد المثناة التحتانية (الأسدي) كل منهما، فالأول نسبة لبني أسد بن شريك بضم المعجمة، بصري يروي عن أبي عثمان النهدي، وعنه حجاج الصواف، والآخر اثنان تابعيان أحدهما كوفي يكنى أبا الهياج واسم أبيه حصين حديثه في مسلم وثانيهما شامي ويعرف بحيان أبي النضر، له في صحيح ابن حبان عن وائلة حديث^(٧).

(١) «تلخيص المتشابه» (١٧٧-١٧٨)، و«المشبه» للأزدي ص ٧١، و«الإكمال» (٣١١/٧)، و«الأنساب» (١٣٠-١٣٢)، و«تاريخ بغداد» (٤١٦/٥، ٤٢٣)، و«علوم الحديث» ص ٣٣٢، و«الإرشاد» للنووي (٦٢٠/٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٢٢/٤).

(٢) في هـ «الافتراق».

(٣) في ز «أبي إياس».

(٤) في هـ «عشرة».

(٥) «المشبه» للأزدي ص ٣٩-٤٠، و«المؤتلف» للدارقطني (٣/١٣٩٩، ١٤٠١)، و«الأنساب» (٧/٣٣٢-٣٣٤)، (٨/١٩٨)، و«الإكمال» (٥/١١١)، و«علوم الحديث» ص ٣٣٣، و«الإرشاد» للنووي، (٢/٦٢١-٦٢٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٢٤).

(٦) في ز «النسب».

(٧) «علوم الحديث» ص ٣٣٤، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٢٣)، و«فتح المغيث» للعراقي =

والسادس: ما حصل فيه الاتفاق في النسبة والاختلاف في الكنية، نحو أبي الرجال بكسر الراء وتخفيف الجيم. وأبي الرجال بفتح الراء وتشديد الحاء^(١) المهملة الأنصاري كل منهما، فالأول اسمه محمد بن عبد الرحمن مدني يروي عن أمه عمرة ابنة عبد الرحمن وغيرها، حديثه في الصحيحين، والآخر اسمه محمد بن خالد أو خالد بن محمد وبه جزم الدارقطني، تابعي ضعيف، حديثه في الترمذي^(٢)، ونحوه ابن عفير بالمهملة وابن غفير بالمعجمة وهما بالتصغير، مصريان أولهما سعيد بن كثير بن غفير وقد ينسب إلي جده، يكنى أبا عثمان، من ٢٨٩/٤ شيوخ البخاري، والآخر اسمه الحسن^(٣) بن غفير، قال الدارقطني مرة: متروك، ومرة: منكر الحديث، في أقسام آخر يطول الأمر فيها^(٤).

منها وهو أهمها مما حققه شيخنا، أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب مثلا إلا في حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما أو منهما، وهي على قسمين، إما بأن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف سواء في الجهتين، أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض، فمن أمثلة الأول محمد بن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما ألف، وهم جماعة منهم العوقي بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخاري، ومحمد بن سيار بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانية وبعد الألف راء، وهم أيضا جماعة، منهم اليمامي شيخ عمر بن يونس، ومحمد بن حنين بضم المهملة ونونين، الأولى مفتوحة بينهما ياء تحتانية، تابعي يروي عن ابن عباس وغيره، ومحمد بن جبير بجيم بعدها موحدة وآخره راء

= (٤/١٢٤)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٣١، وللدارقطني (١/٤٢٩)، و«الإكمال» (٢/٣١٧)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/٤٧٥)، و«تلخيص المتشابه» (١/٥٨٣-٥٨٥).

(١) سقطت كلمة «الحاء» من ز.

(٢) «المؤتلف» للأزدي ص ٦١، وللدارقطني (٣/١٠٦١، ١٠٦٤)، و«الإكمال» (٤/٣٠-٣٢)، و«المشبه» (١/٣٠٩)، و«التبصير» (٢/٥٩٤)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/١٠٧٨، ١٠٧٩).

(٣) في ز «الحسين».

(٤) «المؤتلف» للأزدي ص ٩٦. وللدارقطني (٣/١٧١٧، ١٧١٨)، و«تلخيص المتشابه» (١/٥٨٧-٥٨٦)، و«الإكمال» (٦/٢٢٦، ٢٢٨)، و«المشبه» (٢/٤٨٦، ٤٨٧)، و«التبصير» (٣/١٠٤٧).

وهو محمد بن جبير بن مطعم، تابعي مشهور أيضا، وعبد الله بن منين بنونين مصغر، وعبد الله بن منير آخره راء كمجبر^(١)، ومن ذلك معرف بن واصل كوفي مشهور، ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروي عنه أبو حذيفة النهدي، ومنهم أيضا أحمد بن الحسين صاحب إبراهيم بن سعد وآخرون، وأحيد ابن الحسين مثله، لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله ابن محمد البيكندي.

ومن أمثلة الثاني مما أسلفناه أولا^(٢) أنه لا يشتبه غالبا، أبو بكر بن أبي خيثمة، وأبو بكر بن أبي حثمة، وحفص بن ميسرة شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى، الكوفي، الأول بالحاء المهملة والفاء^(٣) بعدها صاد مهملة، والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء، وعبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان واسم جده عبد ربه، وراوي حديث الوضوء واسم جده عاصم/ وهما أنصاريان، وعبد الله بن يزيد بزيادة ياء في أول^{٢٩٠/٤} اسم الأب والزاء مكسورة، وهم أيضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى أبا موسى، وحديثه في الصحيحين، والقارئ له ذكر في حديث عائشة، وقد زعم بعضهم أنه الخطمي، وفيه نظر، وأحمد بن سليمان بن سالم وأحمد بن سلمان بن سالم، وكل منهما قد سمع من ابن خطيب المزنة، فأولهما الحوراني واسم جد أبيه عبدان، وثانيهما ابن المطوع وهو أسنهما، وعبد الله بن يحيى وهم جماعة، وعبد الله بن نجى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء، تابعي مشهور^(٣) يروي عن علي^(٤).

(١) في هـ «ككبير» وزاد فيها «ونحوه أبو بكر بن أبي خيثمة وأبو بكر أبي حثمة».

(٢) في هـ «أول» وسقطت كلمة «الفاء» من ز.

(٣) سقطت كلمة «مشهور» من ز.

(٤) «النزهة» ص ١٢٨-١٣٠. «وتلخيص المتشابه» (١/٣٥٨-٣٦١)، (٤٢٠-٤٢٢)، (١٩٠-١٩١)،

(٢/٧٩١-٧٩٣، ٨٠٦-٨٠٧، ٨١٣-٨١٤).

المشـتبه المقلوب

٩٤٠- ولهمُ المُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ الحَافِظُ الخَطِيبُ

٩٤١- كَابِنِ يَزِيدِ الأَسْوَدِ الرِّبَانِيِّ وَكَابِنِ الأَسْوَدِ يَزِيدَ اثْنَانِ

(ولهم) أي: المحدثين ما يحصل الاتفاق فيه لراويين في اسمين لفظا وخطا، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير بأن يكون أحد الاسمين في أحدهما للراوي وفي الآخر لأبيه، وهو^(١) (المشـتبه المقلوب) وأفرد عن المركب النوع قبله وإن كان أيضا مركبا من متفق ومختلف، لأن مافيه من الاختلاف ليس من نوع المؤلف، وقد (صنف فيه الحافظ الخطيب) رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب، وهو في مجلد ضخـم، وفائدة ضبطه الأمن من توهم القلب، خصوصا وقد انقلب على بعض المحدثين، بل نسب شيء من ذلك لإمام الصنعة البخاري، وأمثله كثيرة كمسلم بن الوليد المدني والوليد بن مسلم الدمشقي الشهير الذي نبه ابن أبي حاتم في كتاب أفرد له خطأ البخاري في تأريخه ٢٩١/٤ حكاية عن أبيه على أن البخاري جعل أولهما/ الثاني، ولكن هذه الترجمة لا توجد في بعض نسخ التأريخ، وكعبد الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله^(٢).

(وكابن يزيد الأسود) أي: كالأسود بن يزيد النخعي الزاهد الفقيه المفتي (الرباني) أي: العالم الراسخ في العلم والدين أو الطالب بعلمه وجه الله، أو المرابي^(٣) المتعلمين بصغار العلوم قبل كبارها، وكان جديرا بالاتصاف بذلك، فإنه كان مع كونه من كبار التابعين وعلمائهم، بل ذكره جماعة ممن صنف في الصحابة لإدراكه في الجملة، وخال إبراهيم النخعي، يصلي كل يوم سبع مائة

(١) زاد في ز و هـ «هذا».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٣٤-٣٣٥، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٢٥)، و«التقريب» له ص ٤٤، و«الباعث الحثيث» ص ٢٣٠-٢٣١، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٢٥)، و«الزهد» ص ١٣٠، و«تهذيب الكمال» (٣/١٤٧٤)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٧/٨٩٧)، و«الجرح والتعديل» (٨/١٩٧)، و«التاريخ الكبير» (٨/١٥٣).

(٣) في هـ «المزني» وهو خطأ.

ركعة ويصوم الدهر حتى ذهبت إحدى عينيه من الصوم، وسافر ثمانين حجة وعمره من الكوفة لم يجمع بينهما^(١) (وكابن الأسود يزيد) أي: يزيد بن الأسود (اثنان) أحدهما الخزاعي الحجازي المكي، وقيل المدني الصحابي المخرج حديثه في السنن، والآخر الجرشي تابعي مخضرم يكنى أبا الأسود، سكن الشام وأقعدته معاوية وهو يستسقى على المنبر عند رجليه، وأمره أن يرفع يديه ففعل، وفعل الناس مثله، وقال معاوية: اللهم إنا نستشفع إليك بيزيد بن الأسود الجرشي فسقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم، وقد يقع التقديم والتأخير مع ذلك في بعض حروف الاسم المشتبه كأيوب بن يسار ويسار بن أيوب^(٢).

مَنْ نُسِبَ إِلَى غيرِ أَبِيهِ

٩٤٢- وَنُسِبُوا إِلَى سِوَى الآبَاءِ إِمَّا لِأَمِّ كَبَنِي عَفْرَاءِ

٩٤٣- وَجِدَّةَ نَحْوِ ابْنِ مُنِيَّةٍ، وَجَدُّ كَابِنِ جُرَيْجٍ وَجَاعَاتٍ، وَقَدْ ٢٩٢/٤

٩٤٤- يُنْسَبُ كَالْمِقْدَادِ بِالتَّبَنِّيِ فليس لِلأَسْوَدِ أَضْلًا بِابْنِ

(من نسب إلى غير أبيه) وهو نوع مهم، وفائدة ضبطه دفع توهم التعدد عند نسبه لأبيه، أو دفع ظن الاثنتين واحدا عن موافقة اسميهما واسم أبي أحدهما اسم الجد الذي نسب إليه الآخر، كعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك شيخ للزهري^(٣)، نسبه ابن وهب عبد الرحمن بن كعب، وهو كذلك اسم راو آخر هو عم للأول، لكن لم يرو عنه الزهري شيئا، وكخالد بن إسماعيل بن الوليد المخزومي راو ضعيف جدا يروي عن هشام بن عروة، فإنه قد ينسب إلى جده

(١) «طبقات ابن سعد» (٧٠/٦)، و«التاريخ الكبير» (٤٤٩/١)، و«الحلية» (١٠٢/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٣١/٤).

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٣٤، و«الإرشاد» للنووي (٦٢٤/٢)، و«التقريب» له ص ٤٤، و«فتح المغيب» للعراقي (١٢٦-١٢٥/٤)، و«النزهة» ص ١٣٠، و«طبقات ابن سعد» (٤٤٤/٧)، و«المعرفة والتاريخ» (٣٨٠/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٥٣٢/٥)، و«الأنساب» (٢٤٧/٣)، و«تاريخ ابن عساکر» (٢٣٩/١٨).

(٣) في ز «شيخ الزهري».

فيظن أنه الصحابي الشهير أو غيره ممن (١) قدمنا في المتفق (٢).
 [(٣) ونسبوا) أي: أهل الحديث (إلى سوى الآباء) وذلك (إما لأم ك) معاذ
 ومعوذ وعوذ أو عوف بالفاء في الأكثر كما قال ابن عبد البر [(بني عفراء)
 فعفراء أمهم وهي بفتح العين المهملة ثم فاء ساكنة بعدها راء وهمزة، ابنة عبيد بن
 ثعلبة من بني النجار، واسم أبيهم الحارث بن رفاعة بن الحارث من بني
 النجار أيضاً، وثلاثتهم ممن شهد بدرًا، وقتل من عدا أولهم بها، وتأخر
 أولهم إلى زمن عثمان أو علي، بل قيل: إنه جرح أيضاً ببدر، وإنه مات بعد
 رجوعه منها بالمدينة (٤)، وكبلال بن حمامة، فحمامة وهي بفتح المهملة أمه،
 واسم أبيه رباح، والحارث ابن برصاء، فالبرصاء وهي بفتح الموحدة وآخره صاد
 مهملة أمه، أو أم أبيه واسم أبيه مالك بن قيس، وسعد ابن حبة، فحبة وهي بفتح
 المهملة وسكون الموحدة بعدها مثناة فوقانية وهاء تأنيث، ابنة مالك، من بني
 عمرو بن عوف، أمه، واسم أبيه بحير ككبير، ابن معاوية بن / قحافة بن نفيل بن
 سدوس البجلي حليف الأنصار، بايع تحت الشجرة، ومن ذريته القاضي
 أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، وسهل وسهيل وصفوان بني بيضاء، فيضاء أمهم
 واسمها دعد (٥)، واسم أبيه وهب بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن هلال
 ابن مالك ابن الحارث بن فهر القرشي، وشرحبيل بن حسنة، وهي بفتححات
 أمه كما جزم به غير واحد خلافاً لابن عبد البر فإنه قال: إنها تبنته، واسم أبيه
 عبد الله بن المطاع الكندي، وابن أم مكتوم فأم مكتوم هي أمه واسمها عاتكة ابنة
 عبد الله، واسم أبيه إما زائدة أو قيس بن زائدة، وأما اسمه هو فقيل عبد الله أو

(١) في ز «مما».

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/١/٣٠٣-٣١٤، ٣٤٢)، و«طبقات خليفة» ص ٢٥٢، ٢٥٧، و«الجرح والتعديل» (٢/٢/٢٤٩، ٢٨٠)، و«التهذيب» (٦/٢١٥، ٢٥٩).

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من الأصل.

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٣٥، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٢٦)، و«التقريب» له ص ٤٤، و«التلخيص» ص ٣٤٧، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٢٦)، و«الاستيعاب» (٣/١٢٢٥، ١٢٤٧، ١٤٠٨، ١٤٤٢).

(٥) في ه «وعد» وهو خطأ.

عمرو^(١) أو غيرهما، وعبد الله بن بحنة وهي بموحدة ثم مهملة ثم مثناة تحتانية بعدها نون وهاء تأنيث مصغر أمه، واسم أبيه مالك بن القشب الأزدي الأسدي، وربما يقع في بعض الروايات عبد الله بن مالك بن بحنة، وحينئذ فيقال عبد الله ابن مالك بالجر منونا، ويكون ابن^(٢) بحنة صفة لعبد الله لا لمالك فيعرب إعرابه^(٣) ويكتب ابن بالألف، لأنه ليس بين علمين فإنه صفة، وكذلك ما أشبهه من عبد الله بن أبي ابن سلول، لأن سلول أم عبد الله، ومثله محمد بن حبيب، لا ينون حبيب، لأنه اسم أمه، فيه التأنيث والعلمية، وكذلك محمد بن شرف القيرواني الأديب فإن شرف اسم أمه وغير ذلك في آخرين من الصحابة فمن بعدهم، كمحمد ابن الحنفية فهي أمه واسمها خولة وأبوه علي بن أبي طالب، ومنصور بن صفية فهي أمه، وهي ابنة شيبه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة، وإسماعيل بن عليّة هي أمه وأبوه إبراهيم، وإبراهيم بن هراسة، هي أمه وأبوه سلمة، وللعلاء مغلطاي في ذلك تصنيف حسن حصلت جله من خطه وعليه فيه مؤخذات^(٤).

٢٩٤/٤

(و) إما ل (جدة) سواء كانت دنيا أو عليا (نحو ابن منية) يعلى^(٥) الصحابي الشهير، فمنية وهي بضم الميم ثم نون ساكنة بعدها مثناة تحتانية وهاء تأنيث وبالصرف للضرورة أم أبيه فيما قاله الزبير بن بكار ثم ابن ماكولا، و^(٦) لكن كونها جدته ليس بالمتفق عليه بل [لم يصوبه ابن عبد البر]^(٧) وقيل: إنها أمه فيما قاله الطبري والجمهور ورجحه المزي [ثم إن في نسبها خلفا^(٨)، فقيل: ابنة

(١) في ز «عمر» بدون الواو.

(٢) سقطت كلمة «ابن» من هـ.

(٣) وقع في هـ «فيرفع إن كان عبد الله مرفوعا» ويجر إن كان مجرورا، وينصب إن كان منصوبا، بدل «فيرب إعرابه».

(٤) في هـ «مفاخرات» وهو خطأ، راجع لهذه الأسماء «علوم الحديث» ص ٣٣٥-٣٣٦، و«التلقيح» ص ٣٤٧، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٢٦-٦٢٨)، و«التقريب» له ص ٤٤، و«المنهل الروي» ص ١٣٠-١٣١ و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٣١-٢٣٣، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٢٦)، و«النزهة» ص ١٣٩، و«المعارف» ص ٢٥٨، و«الجامع» للخطيب (٢/٧٨-٧٩).

(٥) في ز «يعنى».

(٦) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٧) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٨) في هـ «خلف» بالرفع.

الحارث بن جابر قاله ابن ماكولا، وقيل: بدون الحارث، وإنها عمه عتبة بن غزوان قاله الطبري، وقيل ابنة غزوان وإنها أخت عتبة، وهو الذي حكاه الدارقطني عن أصحاب الحديث والتأريخ ورجحه المزي، واسم أبي يعلي أمية بن أبي عبيدة، وقول ابن وضاح: إن منية أبوه وهم حكاه صاحب المشارق^(١)، وكبشير بن الخصاصة السدوسي الصحابي الشهير، فالخصاصة، وهي بفتح المعجمة وتخفيف المهملة إما أمه فيما حكاه ابن الجوزي في التلخيص، ومن قبله ابن عبد البر أو^(٢) أم الثالث من أجداده فيما قاله ابن الصلاح أو أم جد أعلى له فيما قاله غيرهم، وأسمها كبشة أو ماوية ابنة عمرو بن الحارث بن الغطريف، واسم أبي بشير معبد أو نذير أو يزيد أو مرثد أو شراحيل على الأقوال^(٣)، / وكابن سكينه المسند الشهير في المتأخرين، فسكينه وهي بمهملة ثم كاف مصغر أم أبيه وهو عبد الوهاب بن علي بن علي، وابن تيمية مجد الدين صاحب المنتقى فهي جدته، ويقال: إنها من وادي التيم^(٤) في آخرين.

(و) إما ل (جد) ومنه قوله: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب» وقول الأعرابي: أيكم ابن عبد المطلب، وأمثله كثيرة كأبي عبيدة^(٥) ابن الجراح، فهو عامر بن عبد الله بن الجراح، وحمل ابن النابغة، فهو ابن مالك بن النابغة، ومجمع ابن جارية فهو ابن يزيد بن جارية، وأحمر بن جزء فهو ابن سواء بن جزء

(١) «طبقات ابن سعد» (٤٥٦/٥)، و«التاريخ الكبير» (٤١٤/٢/٤)، و«المجرح والتعديل» (٢/٤/٣٠١)، و«الثقات» لابن حبان (٤٤١/٣)، و«المؤتلف» للأزدي ص ١٢٣، وللدارقطني (٤/٢١١٩)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٢٤٩/٢٢)، و«ذيل المذيل» ص ٤٠، و«علوم الحديث» ص ٣٣٦، و«التلخيص» ص ٢٤٧، و«تهذيب الكمال» (١٥٥٤/٣)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٢٧)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٧٣، و«الإصابة» (٦٦٨/٣)، و«المحدث الفاصل» ص ٢٧٠.

(٢) في ز «و».

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٣٦، و«الاستيعاب» (١٧٣-١٧٤/١)، و«التلخيص» ص ٢٤٧، و«تاريخ ابن عساكر» (٣٧٨-٣٨٣/٣)، و«تهذيب الكمال» (١٧٥/٤)، و«الإرشاد» للنووي (٦٢٨/٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٢٧/٤)، و«الإصابة» (٦٢٩/١)، و«المحدث الفاصل» ص ٢٦٩.

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٣٦، و«فتح المغيث» للعراقي (١٢٧/٤)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٣٣.

(٥) في ز «عبيد».

وكلهم صحابة.

(وكابن جريج) بجيمين بينهما راء مصغر فهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (وجاعات) منهم ابن الماجشون وابن أبي ذئب وابن أبي ليلى وابن أبي مليكة، وأحمد بن حنبل وأبو بكر، وعثمان والقاسم بنو^(١) أبي شيبة، وابن يونس صاحب تأريخ مصر وابن مسكين^(٢) من بيوت المصريين اشتهروا ببني مسكين من زمن النسائي وإلى وقتنا، وجدهم الحارث بن مسكين أحد] شيوخ النسائي^(٣).

(وقد ينسب كالمقداد) بن الأسود الصحابي إلى رجل (بالتبني فليس) المقداد (للأسود) وهو ابن عبد يغوث الزهري (أصلاً بابن) إنما كان في حجره فنسب إليه، واسم أبيه عمرو بن ثعلبة الكندي، وشرحبيل بن حسنة على القول المرجوح كما ذكر^(٤) قريباً في أن حسنة ليست أمه، وإنما تبنته، وكالحسن بن دينار أحد الضعفاء، فدينار إنما هو زوج أمه، واسم أبيه واصل، قاله ابن معين والفلاس والجوزجاني/ وابن حبان وغيرهم، قال ابن الصلاح: وكأنه خفي على ابن أبي ٢٩٦/٤ حاتم فإنه قال فيه الحسن بن دينار بن واصل فجعل واصلاً جده - انتهى، وجعل يحيى^(٥) بن سلام المصنف الشهير صاحب التفسير ديناراً جده حيث قال: الحسن ابن واصل بن دينار^(٦)، وكالحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن

(١) في ز «ابن».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٣٦-٣٣٧، و«الإرشاد» النووي (٢/٦٢٩-٦٣١)، و«التقريب» له ص ٤٥، و«المحدثات الفاضل» ص ٢٦٦-٢٦٨، و«التلخيص» ص ٢٤٨، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٢٧-١٢٨)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٤) في ز «كما ذكر».

(٥) سقطت كلمة «يحيى» من ز.

(٦) «علوم الحديث» ص ٣٧-٣٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٣١)، و«التقريب» له ص ٤٥ و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٣٤، و«المنهل الروي» ص ١٣١، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٢٨)، و«الجامع» للخطيب (٢/٧٩)، و«الجرح والتعديل» (٣/١١)، و«التاريخ الكبير» (٢/٢٩٢)، و«تاريخ ابن معين» (٢/١١٣)، و«الضعفاء الكبير» (١/٢٢٢)، وكتاب «المجروحين لابن حبان» (١/٢٣١).

نقطة، فنقطة وهي بضم النون ثم قاف بعدها طاء مهملة وهاء تأنيث، امرأة ربت جده^(١)، وفي المتأخرين ابن الملقن لم يكن أبوه ملقنا، وإنما نسب لزوج أمه الذي كان يلقن القرآن بجامع عمرو بمصر لكونه رباه وهو صغير، وبلغني أن الشيخ كان يغضب منها^(٢).

المنسوبون إلى خلاف الظاهر

٩٤٥- وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ كَالْبُدْرِيِّ نَزَلَ بِدْرًا عُقْبَةَ بْنَ عَمْرِو

٩٤٦- كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ سَلِيمَانُ نَزَلَ تَيْمًا، وَخَالِدٌ بِحَدَائِ جَعَلَن

٩٤٧- جُلُوسَهُ، وَمِقسَمٌ لَمَّا لَزِمَ مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُمْ وَسَمِ

(المنسوبون إلى خلاف الظاهر) وأفرد عما قبله لكونه في الأنساب خاصة، وذلك في الأعلام وإن تشابها في المعنى (ونسبوا) أي: المحدثون^(٣) بعض الرواة إلى مكان كانت به^(٤) وقعة أو إلى بلد أو قبيلة أو صنعة أو صفة أو ولاء أو غير ذلك/ ٢٩٧/٤ مما ليس ظاهره الذي يسبق إلى الفهم منه مراداً^(٥)، بل النسبة لذلك (لعارض) عرض، وأمثلة ذلك كثيرة.

فالأول: (كالبدرى) لمن (نزل) أي: سكن (بدرًا عقبه) أي: كعقبه بضم المهملة ثم قاف بعدها موحدة، ابن عمرو أبي مسعود الأنصاري الخزرجي الصحابي فإنه فيما قال إبراهيم الحربي إنما سكنها خاصة، ونحوه قول ابن سعد عن الواقدي: إنه نزل ماء بيدر فنسب إليه، إذ ليس بين أصحابنا اختلاف في أنه لم يشهد الوقعة الشهيرة بها، وكذا قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب: إنه لم يشهدها، وهو قول ابن إسحاق وابن معين ثم ابن عبد البر، وعبارته: لا يصح شهوده بدرًا وبه جزم ابن السمعاني، ومشى عليه ابن الصلاح وأتباعه، فإنه قال:

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣٤٩/٢٢)، و«تذكرة الحفاظ» (١٤١٣/٤)، و«الوافي بالوفيات» (٣/

٢٦٨)، و«الذيل على طبقات الحنابلة» (١٨٤/٢).

(٢) «لحظ الألفاظ» ص ١٩٧، و«الضوء اللامع» (١٠٠/٦).

(٣) في هـ «المحدثين».

(٤) سقطت كلمة «به» من ز.

(٥) في ز «يسبق منه مراد إلى الفهم».

لم يشهد بدرًا في قول الأكثر، ولكن نزل بدرًا فنسب إليها - انتهى. وعده البخاري في البدرين كما في صحيحه، واستدل بأحاديث في بعضها التصريح بأنه شهدها، منها حديث عروة بن الزبير أنه قال: أخر المغيرة بن شعبة العصر وهو أمير الكوفة، فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو جد زيد بن حسن^(١)، وكان قد شهد بدرًا فقال يا مغيرة فذكر الحديث، سمعه عروة من بشير بن أبي مسعود عن أبيه، وكذا قال مسلم في الكنى: إنه شهدها، ونحوه قول شعبة عن الحكم: إنه كان بدرًا، وقال أبو القاسم البغوي حدثني عمي يعني: علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد يعني: القاسم بن سلام أنه شهدها، وقال ابن البرقي: لم يذكره ابن إسحاق في أهل بدر، وفي غير حديث أنه ممن شهدها^(٢) وقال أبو القاسم الطبراني: أهل الكوفة يقولون: إنه شهدها، ولم يذكره أهل المدينة فيهم وذكره عروة بن الزبير فيمن شهد العقبة - انتهى. وبالجملة فالمثبت مقدم خصوصاً^(٣) وفيهم البخاري ومسلم، وقد استظهر له شيخنا باتفاقهم على شهوده العقبة، وأن من شهدها لا مانع من شهوده/ بدرًا، قال: والواقدي ولو قبلنا قوله في المغازي ٢٩٨/٤ مع ضعفه لا ترد به الأحاديث الصحيحة. انتهى، ثم إن أبا مسعود لم ينفرد بذلك فقد ذكر ابن السمعاني في الأنساب ممن نسب بدرًا لا لشهودها بل لتزوله آبار بدر أبو حنة أو حبة ثابت بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس، صحابي^(٤).

والثاني: كإسماعيل بن محمد المكي، نسب كذلك لإكثاره التوجه إليها للحج والمجاورة لا أنه^(٥) منها، قاله ابن معين، ومحمد بن سنان العوفي بفتح المهملة

(١) في ز «حسين».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) سقطت كلمة «خصوصاً» من هـ.

(٤) «التاريخ» لابن معين (٢/٤١٠)، و«طبقات ابن سعد» (٦/١٦)، و«طبقات ابن خياط» ص ٩٦، ١٣٦، و«الاستيعاب» (٣/١٠٧٤-١٠٧٥)، و«تاريخ ابن عساكر» (١١/٧٠٦-٧١٥)، و«صحيح البخاري مع الفتح» (٧/٣١٧-٣١٩)، و«المحدث الفاصل» ص ٢٦٤، و«علوم الحديث» ص ٣٣٨ «الإرشاد» للنووي (٢/٢٢٢)، و«التلقيح» ص ٢٤٨، و«الأنساب» (٢/١١)، و«تهذيب الكمال» (٢/٩٤٨) و«سير أعلام النبلاء» (٢/٤٩٤-٤٩٥)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٢٨-١٢٩)، و«الإصابة» (٢/٤٩٠، ٤٩١)، و«التهذيب» (٧/٢٤٧-٢٤٩)، والمعجم «الكبير للطبراني» (١٧/١٩٤).

(٥) في ز «لأنه» وهو خطأ.

والواو ثم قاف^(١) لنزوله العوقة وإلا فهو بصري^(٢).

والثالث: كأبي خالد الدالاني نسب كذلك لنزوله في بني دالان، ولم يكن منهم، وعبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، نسب كذلك لنزوله جبانة عرزم بالكوفة ولم يكن من القبيلة^(٣)، و (كذلك التيمي)^(٤) بالإسكان للوزن (سليمان) ابن طرخان أبو المعتمر نسب تيميا لكونه (نزل تيمما) بالقصر للوزن لا أنه من^(٥) بني تيم، بل هو مولى / لبني مرة قاله البخاري في تاريخه، ونحوه ما رواه ابن السمعاني^{٢٩٩/٤} من وجهين عن ولده المعتمر أنه قال لأبيه: إنك تكتب التيمي ولست تيميا، فقال: أنا^(٦) تيمي الدار، لكن قد روى الأصمعي عن المعتمر أيضا أنه قال: قال لي أبي: إذا كتبت فلا تكتب التيمي، ولا تكتب المرى^(٧)، بل اكتب القيسي، فإن أبي كان مكاتباً لبجير^(٨) بن حمران وإن أمي كانت مولاة لبني سليم، فإن كان أبي أدى الكتابة، فالولاء لبني مرة، وهو مرة بن عباد بن ضبيعة بن قيس، وإن لم يكن أداها فالولاء لبني سليم وهو من قيس عيلان^(٩) فعلى كلا الأمرين أنا قيسي^(١٠).

والرابع: (و) منه (خالد) هو ابن مهران البصري، نسب حذاء بالحاء، المهمة المفتوحة والذال المعجمة المشددة مع المد (ب) سبب رجل (حذاء) أي: يحذو

(١) في ز «القاف».

(٢) «الأنساب» (٤٠٧/٩)، (٤١٧/١٢)، و«التاريخ» لابن معين (٣٨/٢)، و«علوم الحديث» ص ٣٣٨، و«المعارف» ص ٢٥٨، و«التلخيص» ص ٢٤٨، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٢٩/٤)، فيهما إسماعيل بن محمد المكي. وأما المراجع الأخرى ففيها إسماعيل بن مسلم المكي، وهو الصحيح. «الإرشاد» للنووي (٦٣٣/٢)، و«الثقات» لابن حبان (٧٩/٩).

(٣) «الأنساب» (٢٩٨/٥)، (٢٧١/٩)، و«التاريخ» لابن معين (٣٨/٢)، و«علوم الحديث» ص ٣٣٨، و«الإرشاد» للنووي (٦٣٢-٦٣٢/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٢٩/٤).

(٤) في ز «التيمي» وهو خطأ.

(٥) سقطت كلمة «من» من هـ.

(٦) في هـ «إنما» وهو خطأ.

(٧) في ز «المزي» وهو تصحيف.

(٨) في هـ «بحير».

(٩) في ز «غيلان».

(١٠) «التاريخ الكبير» (٢٠/٤)، و«الأنساب» (١٢٤/٣)، و«علوم الحديث» ص ٣٣٨، و«المعارف» ص ٢٥٨، و«التلخيص» ص ٣٤٨، و«الإرشاد» للنووي (٦٣٢/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٢٩/٤)، و«طبقات خليفة» ص ٢١٩.

النعل لكونه (جعل جلوسه) عنده في دكانه كما قاله يزيد بن هارون فيما حكاه البخاري في تأريخه وأنه ما حذا فعلا قط، وكذا قاله الترمذي في جامعه عن البخاري، وقال ابن سعد: إنه لم يكن بحذاء ولكنه كان يجلس إليهم، وعن خالد ابن عبد الله الواسطي أنه سمعه يقول: ما حذوت نعلا قط ولا بعتها، ولكن تزوجت امرأتي^(١) في بني مجاشع فنزلت عليها في الحذائين فنسبت إليهم رواه ابن السمعاني، وهذا قد لا يتنافي الأول، لكن قد حكى ابن سعد أيضا عن فهد بن حبان أنه قال: لم يحذ خالد قط، وإنما كان يقول: احذ على هذا النحو، فلقب الحذاء، وكذا كان أبو عبد الرحمن عبيدة بن حميد الكوفي يعرف بالحذاء فقال ابن حبان: إنه لم يكن حذاء، إنما كان/ يجالس الحذائين فنسب إليهم^(٢). ٣٠٠/٤ والخامس: كيزيد الفقير أحد التابعين، لم يكن فقيرا، وإنما أصيب في فقار ظهره فكان يتألم منه حتى ينحني له^(٣).

والسادس: (و) منه (مقسم) بكسر الميم وفتح السين المهملة بينهما قاف وآخره ميم مع كونه مولى لعبد الله بن الحارث بن نوفل فيما قاله البخاري وغيره (لما لزم مجلس عبد الله) بن عباس (مولاه وسم) أي: عرف، ووصف بأنه مولى ابن عباس^(٤).

واعلم أن^(٥) مما كثر الاشتباه فيه وعم الضرر به من ينسب حسينيا لسكانه محلا من القاهرة أو بلدا أو غيرهما، فيتوهم أنها نسبة للحسين بن علي، ويوصف

(١) في هـ وز «أمرأة».

(٢) «طبقات ابن سعد» (٢٥٩/٧)، و«التاريخ الكبير» (١٧٤/٣)، و«الثقات» لابن حبان (٢٥٣/٦)، (١٦٣/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٥٣، و«الأنساب» (٩٥/٤، ٩٦)، و«المعارف» ص ٢٥٨، و«علوم الحديث» ص ٣٣٩، و«التلقيح» ص ٢٤٨، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٢٩).

(٣) «المحدث الفاصل» ص ٢٦٤، و«علوم الحديث» ص ٣٣٩، و«التلقيح» ص ٢٤٨، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٢٩)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٥٣٦).

(٤) «التاريخ الكبير» (٢٣/٨)، و«الجرح والتعديل» (٤١٤/٨)، و«علوم الحديث» ص ٢٣٩، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٢٩).

(٥) في ز «أنه».

بالشرف، ولذا كان بعض متقني العلماء ممن ينسب كذلك يقيد بقوله سكنى^(١) أو زبيريا لمحلة بنواحي الغربية فيتوهم أنها للزبير بن العوام حواري رسول الله ﷺ أو جعفريا لمحلة أيضا، فيتوهم أنها لجعفر بن أبي طالب، أو قرشيا لمحلة تسمى القرشية فيتوهم أنها لقريش أو جراحيا لمحلة أيضا فيتوهم أنها لأبي عبيدة بن الجراح، أو عباسيا للعباسة من الشرقية فيظن أنه من ذرية العباس عم النبي ﷺ،
 ٣٠١/٤ في أشباه لذلك عم الضرر بها /.

المبهمات

- ٩٤٨- ومُبْنَهُمُ الرُّوَاةُ مَالَمٌ يُسَمَّى كَامرَأةً فِي الحَيْنِضِ وَهِيَ أَسْمَا
 ٩٤٩- وَمَنْ رَقَى سَيِّدَ ذَاكِ الحَيِّ رَاقٍ أَبُو سَعِيدِ الخُذْرِيّ^(٢)
 ٩٥٠- وَمِنْهُ نَحْوُ ابْنِ فَلَانٍ عَمِّهِ عَمَّتِهِ زَوْجَتِهِ ابْنِ أُمِّهِ

(ومبهم الرواة) من الرجال والنساء (مالم يسمى) بإسكان ثانيه في بعض الروايات أو جميعها إما اختصارا أو شكا أو نحو ذلك وهو مهم، وفائدة البحث عنه زوال الجهالة التي يرد الخبر معها حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد، كأن يقال: أخبرني رجل أو شيخ أو فلان أو بعضهم، لأن شرط قبول الخبر كما علم عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف^(٣) عينه فكيف عدالته، بل ولو فرض تعديل الراوي عنه له مع إبهامه إياه لا يكفي على الأصح كما تقرر في بابه، وماعدها مما يقع في أصل المتن ونحوه قال فيه ابن كثير: إنه قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث، ولكنه شيء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم، كذا قال، بل من فوائده أن يكون المبهم سائلا عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته النسخ وعدمه إن عرف زمن إسلام ذلك الصحابي وكان قد أخبر عن قصة قد شاهدها وهو مسلم.

(١) في ز «سكناه» وفي هـ «للسكنى».

(٢) في ع «أبي سعيد للخدرى».

(٣) في ز «لا يعرف».

وقد صنف فيه عبد الغني بن سعيد ثم الخطيب مرتبا له على الحروف في المبهم ثم ابن بشكوال في الغوامض والمبهمات بدون ترتيب وهو أجمعها، وقد اختصر النووي كتاب الخطيب مع نفائس ضمها إليه مهذبا محسنا، لا سيما في ترتيبه على الحروف في راوي الخبر مما سهل به الكشف منه بالنسبة لأصله، وسماه الإشارات إلى المبهمات، واختصر أبو الحسن علي بن السراج بن الملقن والبرهان الحلبي كتاب ابن بشكوال بحذف الأسانيد، وأتى أولهما فيه بزيادات.

وكذا صنف فيه أبو الفضل بن طاهر، واعتنى ابن الأثير في أواخر كتابه/ جامع ٣٠٢/٤ الأصول بتحريها، وكذا أورد ابن الجوزي في تلقيحه منها جملة، وللقطب القسطلاني الإيضاح عن المعجم من الغامض والمبهم، وللولي العراقي المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، ورتبه على الأبواب، واعتنى شيخنا بذلك لكن بالنسبة لصحيح البخاري فأربى فيه على من سبقه، بحيث كان معول القاضي جلال الدين البلقيني في تصنيفه المفرد في ذلك عليه^(١).

والأصل فيه قول ابن عباس «لم أزل حريصا على أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين» قال الله لهما: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ﴾ إلى أن خرج حاجا فخرجت معه، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له فوقف له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت: يا أمير المؤمنين! من اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه؟ قال: هما حفصة وعائشة^(٢).

ويعرف تعيين المبهم برواية أخرى مصرحة به أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم إن اتفقت الطرق على الإبهام، وربما استدل له بورود تلك القصة المبهم صاحبها لمعين مع احتمال تعددها كما سيأتي بعد وأمثله في المتن والإسناد كثيرة. ففي المتن (كامرأة) سألت النبي ﷺ عن غسلها (في الحيض) فقال لها: خذي

(١) «علوم الحديث» ص ٣٣٩، و«الإرشاد» للنووي (٦٣٦/٢)، و«التقريب» له ص ٤٥، و«فتح المغيث» للعراقي (١٣٠/٤)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٣٦، و«التدريب» (٣٤٢/٢) - (٢٤٣)، ومقدمة «الأسماء المبهمة للمحقق» ص ٧-١٠ ومقدمة «الغوامض للمحقق» (١٦/١) - (٢٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٥٧/٨)، و«صحيح مسلم» (١١٠٨/٢).

فرصة ممسكة - الحديث متفق عليه من رواية منصور بن صفية عن أمه عن عائشة (وهي) كما أخرجه مسلم من رواية شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن صفية عن عائشة (اسما) لكنها مهملة من نسبة تتميز بها، ولذا اختلف الحفاظ في تعيينها فقال الخطيب: هي ابنة يزيد بن السكن الأنصارية وقال ابن بشكوال، هي ابنة شكل وصوب لثبوته في مسلم أيضا من حديث أبي الأحوص عن ابن مهاجر، ولكن قال النووي: يجوز أن تكون القصة وقعت لهما^(١) معا في مجلس أو ٣٠٣/٤ مجلسين، ومال إليه شيخنا فإنه/ بعد أن حكى أن الدمياطى يعني: في حاشية نسخته لصحيح مسلم ادعى في رواية مسلم المعينة التصحيف وأن الصواب السكن بالمهملة وآخره نون كما جزم به ابن الجوزي في تلقيحه تبعا للخطيب، وأنها نسبت لجدها فهي ابنة يزيد بن السكن، قال: إنه رد للأخبار الصحيحة بمجرد التوهم، وإلا فما المانع أن تكونا امرأتين، خصوصا وقد وقع في مصنف ابن أبي شيبة كما في مسلم فاتفق عنه الوهم، وبذلك جزم ابن طاهر وأبو موسى المدني وأبو علي الجبائي^(٢)، وكقول ابن عباس إن رجلا قال: يا رسول الله؟ الحج كل عام، فالرجل هو الأقرع بن حابس^(٣).

(و) منها (من رقى سيد ذاك الحي) من العرب الذين مر بهم أناس من الصحابة حين أصيب أو لسع بعد سؤال الحي إياهم: أفيكم من يرقى سيدنا؟ فامتنعوا إلا بجعل لكونهم استضافوهم، فلم يضيفوهم ف (وراق) أي فاعل الرقية الذي لم يسم في رواية الشيخين وسائر الستة، قال الخطيب: هو (أبو سعيد الخدري) راوي القصة يعني: كما رواه الترمذي والنسائي وأحمد وعبد وغيرهم مما صححه ابن

(١) في هـ «لها».

(٢) «الأسماء البهمة» ص ٢٨-٢٩، و«غوامض الأسماء» (١/٤٦٩-٤٧١)، و«صحيح البخاري مع الفتح» (١/٤١٤)، و«هدي الساري» ص ٢٥٦ و«صحيح مسلم مع شرحه» النووي (٤/١٦، ١٣)، ومصنف «ابن أبي شيبة» (١/٧٩). و«علوم الحديث» ص ٣٤٠، و«الإشارات» ص ٥٦٣، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٣٠)، و«التلقيح» ص ٣٣٦.

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٠٥)، و«النسائي» (٥/١١٠)، وابن ماجه (٢٨٨٦)، و«البيهقي» (٤/٣٢٦)، وانظر لذلك أيضا الأسماء المبهمة ص ١٣، و«غوامض الأسماء» (٢/٥٢٧)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٠، و«الإشارات» ص ٥٦٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٣٦).

حبان وغيره^(١)، كلهم من حديث الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نصره عن أبي سعيد، ولفظ أحدهم «قلت: نعم أنا، ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنما» وفيه أيضا «إن عدتها ثلاثون شاة وعدة السرية كذلك» وفي رواية عند أحمد والدارقطني من حديث سليمان بن قته بفتح القاف وتشديد المثناة عن أبي سعيد «فأتيته فرقيته بفاتحة الكتاب»، ولا يחדش في ذلك ما عند البزار من حديث جابر «فقال رجل من الأنصار: أنا أرقيه»، وكذا ما عند الشيخين من حديث معبد بن سيرين عن أبي سعيد حيث قال: «فقام معها أي: / مع المرأة التي أتت تسأل في ذلك، رجل ما ٣٠٤/٤ كنا نأبئه وهي بكسر الموحدة وضمها أي: نتهمه برقية، وفي لفظ لمسلم «رجل منا ما كنا نظنه يحسن رقية، ثم اتفقا واللفظ للبخاري «أنه لما رجع قلنا له: أكنت تحسن رقية أو كنت ترقى؟ فقال: لا، ما رقيته إلا بفاتحة الكتاب» لأنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه^(٢)، وأبو سعيد أنصاري، وحينئذ فلعله صرح تارة وكنى أخرى، وأما احتمال التعدد فقال شيخنا في الفتح: إنه بعيد جدا لا سيما مع اتحاد المخرج والسياق^(٣)، والسبب وكون الأصل عدمه، لكنه مع استبعاده له جوزه في المقدمة فقال مع^(٤) هذا الاستبعاد: و^(٤) جاء في رواية أخرى وعنى التي أوردتها أن الراقي غير أبي سعيد فيحتمل التعدد^(٥).

واعلم أن أكثر نسخ النظم «أبي سعيد» بالجبر، ويظهر في إعرابه أن «راق» عطف على كامرأة، و«أبي سعيد» بيان منه وقوله: «ومن رقى» خبر لمبتدأ

(١) كذا في ز و ه وهو الصواب، وفي الأصل «وغيرهم».

(٢) زاد في ز «سيما مع ما وقع من الاشتراك».

(٣) في ز «السياق والمخرج».

(٤) زيدت الواو في ز «في الموضوع الأول» وسقطت منها «من الموضوع الثاني».

(٥) «أخرجه البخاري» (٢٢٧٦، ٥٠٠٧، ٥٧٣٦، ٥٧٤٩)، ومسلم مع شرحه «للنووي» (١٤/

١٨٧-١٨٨)، والترمذي (٢٠٥٣)، وأحمد (٢/٣، ١٠، ٤٤، ٥٠، ٨٣)، وابن حبان

(٥١٢٤)، والدارقطني (٢/٣١٥-٣١٦)، وابن ماجه (٢١٥٦)، و«البزار» (١٢٨٥) كشف

الأستار، وانظر «علوم الحديث» ص ٣٤٠، و«الإشارات» ص ٥٥٦، و«التلقيح» ص ٣٤٢،

و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٣٧)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٣١)، و«التقييد والإيضاح»

ص ٣٧٧-٣٧٨، و«غوامض الأسماء» (٢/٨١٢)، و«هدى الساري» ص ٢٨١.

محذوف أي: هو من رقى إلى آخره، وماتقدم^(١) وقع في بعض النسخ، وهو أظهر، وإن اختلف الروي فيه هو جائز.

(ومنه) أي: المبهـم (نحو ابن فلان) كحديث «ماتت إحدى بنات النبي ﷺ، فهي زينب زوجة أبي العاص بن الربيع^(٢)»، وكابن مربع بن قيظي بن عمرو بن زيد/ ابن جشم^(٣) بن حارثة بن الحارث بن عمرو بن مالك^(٤) بن أوس^(٥) الأنصاري، وهو بكسر الميم وسكون الراء^(٦) وفتح الموحدة وآخره عين مهملة، قيل: اسمه زيد أو عبد الله أو يزيد^(٧)، وكابن اللثبية أو الأتبية بضم أوله على الروائين فاسمه فيما قال ابن سعد: عبد الله^(٨).

ونحو (عمه) كرواية خارجة بن الصلت عن عمه، هو علاقة بن صحار^(٩)، وكرافع بن خديج بن رافع عن بعض عمومته، هو ظهير بن رافع^(١٠)، وكزياد بن علاقة عن عمه، هو قطبة بن مالك^(١١)، وكيحيى بن خلاد بن رافع لحديث

(١) زاد في ز «هو».

(٢) «أخرجه البخاري» (١٢٥٣)، ومسلم، (٢/٧)، مع شرحه النووي، والترمذي (٩٩٠)، وابن سعد في طبقاته (٤٥٥/٨)، وانظر أيضا لذلك «الأسماء المبهمة» ص ٩٦، و«غوامض الأسماء» (٧١-٧٢)، و«الإشارات» ص ٥٧٨.

(٣) في هـ «خيشم» وهو خطأ.

(٤) في ز «مارغين» بدل «مالك» وهو تحريف.

(٥) في هـ «أويس» وهو خطأ.

(٦) في ز «كسر الراء».

(٧) «غوامض الأسماء» (٦٠٠/٢)، و«الاستيعاب» (٩٨٦/٣)، و«علوم الحديث» ص ٣٤١، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٧٨-٣٧٩.

(٨) «الأسماء المبهمة» ص ١٨٠-١٨٢، و«غوامض الأسماء» (٦٦٤-٦٦٦/٢)، و«مشارك الأنوار»

(٣٧٠/١)، و«صحيح البخاري» (١٦٠/٢)، (٢٠٨/٣)، (٢٦٢/٨)، (٣٦/٩)، (٩٥)،

و«صحيح مسلم مع شرح النووي» (٢١٧/١٢)، و«الثقات» لابن حبان (٢٣٨/٣)، و«علوم

الحديث» ص ٣٤١، و«الإصابة» (٣٦٣/٢)، و«التلقيح» ص ٣٤٨.

(٩) «سنن أبي داود» (٣٩١/١٠)، و«غوامض الأسماء» (٨١٢/٢).

(١٠) «الأسماء المبهمة» ص ١٥٨-١٥٩، و«غوامض الأسماء» (٦٥٠/٢)، و«صحيح البخاري مع

الفتح» (٢٢/٥)، و«صحيح مسلم مع شرح النووي» (٢٠٣-٢٠٦/١٠)، و«التلقيح» ص ٣٤٧،

و«الإشارات» ص ٥٥٣.

(١١) «الأسماء المبهمة» ص ٢٧٠، و«غوامض الأسماء» (٥٤٧/٢)، و«الإشارات» ص ٥٥٥،

و«التلقيح» ص ٣٥٦ و«صحيح مسلم مع شرح النووي» (١٧٨/٤).

المسيء صلته عن عم له بدري، فالعم هو رفاعه بن رافع الزرقي^(١).
ونحو (عمته) كحصين بن محصن عن عمه له فهي أسماء فيما قاله غير
واحد^(٢)، / وكقول جابر فجعلت عمتي تبيكه يعني أباه فهي فاطمة أو هند ابنة عمرو بن حرام^(٣).

ونحو (زوجته) كقول عقبه بن الحارث: تزوجت امرأة فهي أم يحيى غنية أو
زينب ابنة أبي إهاب بن قيس^(٤) وكحديث جاءت امرأة رفاعه القرظي فهي تميمه
بالتكبير أو تميمه بالتصغير أو سهيمة كذلك ابنة وهب^(٥)، أو زوجها كقول سبيعة
الأسلمية أنها ولدت بعد وفاة زوجها بليال فزوجها هو سعد بن خولة^(٦)، ونحو
(ابن أمه) كقول أم هانئ «زعم ابن أمي أنه قاتل رجلا أجرته» الحديث. فابن أمها
هو أخوها علي بن أبي طالب^(٧)، ونحو ابن أم مكتوم فهو إما عبد الله أو عمرو
كما تقدم فيمن نسب إلى أمه.

هذا كله فيما يكون الراوي عن المبهم معينا، وقد يكون مبهما أيضا كحديث
ربيعي بن حراش عن امرأته عن أخت حذيفة، فأخت حذيفة هي فاطمة أو خولة

(١) في ز «رافع بن رفاعه الزرقي» أخرجه عبد الرزاق (٣٧٣٩)، وأبو داود (٨٤٢-٨٤٦)، و«النسائي»
(١٩٣/٢)، (٢٢٥-٢٢٦)، وأحمد (٣٤٠/٤)، وغيرهم وانظر أيضا «غوامض الأسماء» (٢/
١٩٦)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٣٢-٢٦/٥)، (٥٨٢-٥٨٣)، و«علوم الحديث»
ص ٣٤٢، و«الإرشاد» للنووي (٦٣٩/٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٣١-١٣٢).

(٢) «مسند الحميدي» (١٧٢/١)، و«غوامض الأسماء» (٦٩/١).

(٣) «صحيح البخاري» (١١٤/٣)، و«صحيح مسلم مع شرحه» للنووي (٢٤/١٦-٢٥)، و«مسند
أحمد» (٢٩٨/٣)، و«غوامض الأسماء» ص ٣٢٤-٣٢٥، و«مغازي الواقدي» (٢٦٦/١).

(٤) في هـ «أبي إهاب بن عزيز بن قيس» وهو أيضا صحيح. انظر «صحيح البخاري» (١٨٤/١)، (٥/
٢٦٧)، و«غوامض الأسماء» (٤٥٣/١).

(٥) «الأسماء المبهمة» ص ٥٠٥، و«غوامض الأسماء» (٢٦٦/٢)، و«الإشارات» ص ٥٦٧، و«فتح
الباري» (٤٦٤/١٠)، و«الكفاية» ص ٤٦٤، و«فتح المغيث» للعراقي (١٣٣/٤).

(٦) «الأسماء المبهمة» ص ١٠١، و«غوامض الأسماء» (١٦٦-١٦٧)، و«الإرشادات» ص ٥٥٩
و«صحيح البخاري مع الفتح» (٤٦٩/٩)، و«صحيح مسلم مع النووي» (١١٠/١٠)، و«علوم
الحديث» ص ٣٤٣، و«الإرشاد» للنووي (٦٤٠/٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٢٣/٤).

(٧) «صحيح البخاري مع الفتح» (٤٦٩/١، ٢٧٣/٦)، و«صحيح مسلم مع شرحه» للنووي (٥/
٢٣٢)، و«موطأ مالك» ص ٥٣ صلاة الضحى، و«غوامض الأسماء» (١٤٢/١)، و«فتح المغيث»
العراقي (١٣٣/٤).

ابنة اليمان، وامرأة ربعي لم تسم^(١)، وكإبراهيم بن ميسرة عن خالته عن امرأة مصدقة، فالمرأة هي ميمونة ابنة كردم^(٢)، والخالة لم تسم^(٣)، وكهنيدة بن خالد ٣٠٧/٤ الخزاعي عن/ امرأته، وقيل: أمه عن بعض أزواج النبي ﷺ بحديث «أنه ﷺ كان يصوم تسع ذي الحجة، فالزوجة أم سلمة والأخرى لم تسم^(٤)»، وبسط ذلك له غير هذا المحل. ومن النكت ما روينا في خامس عشر المجالسة عن جهة سعيد ابن عثمان، قال: مر على الشعبي حمال على ظهره دنّ يحمله، فلما رأى الشعبي وضعه فقال له: ما اسم امرأة ابليس، فقال الشعبي: ذاك نكاح لم نشهده^(٥).

تواريخ الرواة والوفيات

٩٥١- وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لَمَّا كَذَبَا	ذُوهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا
٩٥٢- فَاسْتَكَمَلَ النَّبِيُّ وَالصُّدَيْقُ	كَذَا عَلِيٍّ، وَكَذَا الْفَارُوقُ
٩٥٣- ثَلَاثَةَ الْأَعْوَامِ وَالسُّتَيْنَا	فَفِي ^(٦) رَبِيعٍ قَدْ قَضَى بَقِيْنَا
٩٥٤- سَنَةً إِخْدَى عَشْرَةَ، وَقُبْضَا	عَامَ ثَلَاثَ عَشْرٍ التَّالِي الرُّضَى
٩٥٥- وَلثَلَاثِ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمَزْ	وَخَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ عَدَزْ
٩٥٦- عَادَ بَعَثْمَانٌ، كَذَا بَعْلِي	فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الشَّقَاءِ الْأَزْلِي
٩٥٧- وَطَلْحَةَ مَعَ الرَّبِيعِ جُمَعَا	سَنَةً سِتَّ وَثَلَاثِينَ مَعَا
٩٥٨- وَعَامَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ قَضَى	سَعْدٌ وَقَبْلَهُ سَعِيدٌ فَمَضَى
٩٥٩- سَنَةً إِخْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ، وَفِي	عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَفِي ^(٧)

(١) «سنن أبي داود» (٢٩٦/١١)، وكتاب الخاتم في باب الذهب للنساء، و«أسد الغابة» (٤١٣/٧)، و«سنن النسائي» (١٥٦-١٥٧/٨)، و«تحفة الأشراف» (٤٧٤/١٢).

(٢) في هـ «كزوم» وهو خطأ.

(٣) «سنن أبي داود» (١٣٣/٦)، و«تحفة الأشراف» (٥٠٠/١٢).

(٤) «سنن أبي داود» (١٠٢/٧)، و«سنن النسائي» (٢٢٠-٢٢١/٤)، و«مسند أحمد» (٥/٢٧١)، (٤٢٣، ٢٨٨/٦)، و«تحفة الأشراف» (٦٥/١٣).

(٥) «تاريخ ابن عساکر» (٧٢٣/٨).

(٦) في ع و م و ف «وفي».

(٧) في ف و ع «بفي».

- ٩٦٠- قَضَى ابْنُ عَوْفٍ، وَالْأَمِينُ سَبَقَهُ
 ٩٦١- وَعَاشَ حَسَّانٌ، كَذَا حَكِيمٌ
 ٩٦٢- سَتُونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ
 ٩٦٣- وَفَوْقَ حَسَّانٍ ثَلَاثَةٌ، كَذَا
 ٩٦٤- قُلْتُ: حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى
 ٩٦٥- هَذَا مِنْ حَمْنٍ وَابْنُ نَوْفَلٍ
 ٩٦٦- وَفِي الصَّحَابِ^(١) سِتَّةٌ قَدْ عُمُرُوا
 ٩٦٧- وَفِي بَيْضِ الثُّورِيِّ عَامٌ إِخْدَى
 ٩٦٨- وَبَعْدَ فِي تِسْعٍ تَلِي سَبْعِينَ
 ٩٦٩- وَمِائَةِ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى
 ٩٧٠- لِأَرْبَعٍ، ثُمَّ قَضَى مَأْمُونًا
 ٩٧١- ثُمَّ الْبَخَارِي لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى
 ٩٧٢- وَمَسَلَّمَ سَنَةَ إِخْدَى فِي رَجَبٍ
 ٩٧٣- ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو
 ٩٧٤- سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا، وَذُو نَسَا
 ٩٧٥- ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ تَفِي
 ٩٧٦- خَامِسٍ قَرْنَ عَامَ خَمْسَةِ فَنِي
 ٩٧٧- فَفِي الثَّلَاثِينَ أَبُو نُعَيْمٍ
 ٩٧٨- مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ
- عَامَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مُحَقَّقَةً / ٣٠٨/٤
 عَشْرِينَ بَعْدَ مِائَةِ تَقُومُ
 سَنَةٌ أَرْبَعٌ وَخَمْسِينَ خَلَّتْ
 عَاشُوا وَمَا لِغَيْرِهِمْ يُغْرَفُ ذَا
 مَعَ ابْنِ يَزْبُوعِ سَعِيدٍ يُغْرَى
 كُلُّ إِلَى وَضْفِ حَكِيمٍ فَاجِلٍ
 كَذَا فِي الْمُعَمَّرِينَ ذُكِرُوا
 مِنْ بَعْدِ سِتِينَ وَقَرْنَ عُدًّا
 وَفَاةً مَالِكٍ، وَفِي الْخَمْسِينَ
 وَالشَّافِعِيُّ بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى
 أَحْمَدُ فِي إِخْدَى وَأَرْبَعِينَ
 سِتٌّ وَخَمْسِينَ بِخَرْتَنَكِ رَدَى
 مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِينَ ذَهَبَ
 دَاوُدُ ثُمَّ التَّرْمِذِيُّ يُغَقِبُ
 رَابِعَ قَرْنٍ لِثَلَاثِ رُفْسَا
 الدَّارِقُطْنِي، ثُمَّتِ الْحَاكِمُ فِي
 وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عِبْدُ الْغَنِي
 وَلِثَمَانَ بَيْنَهَقِي الْقَوْمِ
 خَطِيبُهُمُ وَالنَّمْرِيُّ فِي سَنَةٍ / ٣٠٩/٤

[حقيقة التاريخ] (تواريخ الرواة والوفيات) وحقيقة التاريخ: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك، وحينئذ فالعطف بالوفيات من عطف الأخص على الأعم، يقال: تأريخ وتوريخ، وأرخت

(١) في المتن وهـ «الصحابة».

الكتاب وورخته بمعنى، وقال الصولي: تأريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه، ومنه قيل لفلان: تأريخ قومه أي: إليه المنتهي في شرف قومه كما قاله المطرزي، أو لكونه ذاكرا للأخبار وماشاكلها، وممن لقب بذلك أبو البركات محمد بن سعد بن سعيد البغدادي العسال المقرئ الحنبلي المتوفى في سنة تسع وخمس مائة^(١).

وأول من أمر به عمر بن الخطاب، وذلك في سنة ست عشرة من الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة، واختير لا بتدائه أول سنيتها^(٢) بعد أن جمع المهاجرين والأنصار^(٣) واستشارهم فيه، لأنها فيما^(٤) قيل غير مختلف فيها بخلاف وقت كل من البعثة والولادة، وأما وقت الوفاة فهو وإن لم يختلف فيه فالابتداء به وجعله أصلا غير مستحسن عقلا لتهيجه للحزن والأسف، وأيضا فوقت الهجرة مما يتبرك به لكونه وقت استقامة ملة الإسلام وتوالي الفتوح وترادف الوفود واستيلاء المسلمين، ثم اختير أن تكون السنة مفتوحة من شهورها بالمحرم لكونه شهر الله، وفيه يكسى البيت، ويضرب الورق، وفيه يوم تاب^(٥) فيه قوم فتيب عليهم، وكان السبب فيه كما رواه ابن جرير من طريق الشعبي أن أبا موسى الأشعري كتب إلي عمر أنه تأتينا منك كتب ليس فيها تأريخ فأرخ، بل روي أيضا من طريق ابن شهاب أن النبي ﷺ لما قدم المدينة، وقدمها في شهر ربيع الأول أمر بالتأريخ، ومن ٣١٠/٤ طريق عمرو بن دينار: أول/ من أرخ يعلى بن أمية وهو باليمن، ولكن المعتمد الأول^(٦).

(١) «أدب الكاتب» للصولي ص ١٧٨، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١١٣/١)، و«الإعلان بالتويخ» للسخاوي ص ٦-٧، و«الصحاح للجوهري» (٤١٦/١)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٠/١).

(٢) في ز «سنتها».

(٣) كلمة «والأنصار» ساقطة من هـ.

(٤) سقطت كلمة «فيما» من ز.

(٥) زاد في ز «الله».

(٦) «تاريخ الطبري» (٢٥٢-٢٥٣)، (١٨٨/٤)، و«التاريخ الكبير» (١٠-٩/١)، و«طبقات ابن

سعد» (٢٨١/٣)، و«صحیح البخاري مع الفتح» (٢٦٧-٢٦٩)، و«أدب الكاتب» للصولي

ص ١٧٨-١٧٩، و«البدایة والنهاية» (٢٠٦-٢٠٧)، و«الإعلان بالتويخ» ص ٧٨-٨٢،

و«تاريخ ابن عساكر» (٢١-١٥/١).

وهو فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى عنه ولا يعتنى بأعم منه خصوصا ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم، لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة، والمبصر من العمى والجهالة، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجه وسنه، فكان^(١) التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجهم من المهمات، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث، بل نجوم الهدى ورجوم العدى.

[بواعث وضع التاريخ] (ووضعوا التاريخ) المشتمل على ما ذكرناه مع ضمهم له الضبط لوقت كل من السماع، وقدوم المحدث البلد الفلاني في رحلة الطالب، وما أشبهه كما تقدم شيء من تصانيفهم في آداب طالب الحديث ليختبروا بذلك من جهلوا حاله في الصدق والعدالة (لما كذبا ذووه) أي: ذوو الكذب (حتى بان) أي: ظهر به كذبهم وبطلان قولهم الذي يروجون به على من أغفله (لما حسبا) سنهم وسن من زعموا لقبهم إياه، وافترضوا بذلك، وأمثله كثيرة كما اتفق لإسماعيل بن عياش^(٢) أنه سأل رجلا اختبارا، أي: سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة يعني: ومائة^(٣) فقال له: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين] وهذا على أحد الأقوال في وقت وفاة خالد، وإلا فقد قال الخطيب: جاء عن عمران بن موسى أنه قال: أنا شيخكم الصالح وأكثر من ذلك فقيل له: من هو؟ فقال: خالد/ ابن معدان، فقيل له: في أي سنة لقيته؟ ٣١١/٤ قال: سنة ثمان ومائة في غزاة أرمينية، فقيل له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب، مات خالد سنة أربع ولم يغز أرمينية، وكذا قال عفير بن معدان لمن زعم أنه سمع من خالد أيضا: إنه مات في سنة أربع، وهو قول دحيم وسليمان الخبايري ومعاوية

(١) في ز «وكان».

(٢) في ز «عباس» وهو خطأ.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

ابن صالح ويزيد بن عبد ربه، وقال: إنه قرأه كذلك في ديوان العطاء، ورجحه ابن حبان، وبه جزم الذهبي في العبر، وفيها من الأقوال أيضا سنة ثمان، ورجحه ابن قانع^(١)، أو خمس أو ثلاث، وقال ابن سعد: إنهم مجمعون عليه، وهو قول الهيثم بن عدي والمدائني والفلاس وابن معين ويعقوب بن شيبه في آخرين^(٢)، وكذا اتفق للحاكم مع محمد بن حاتم الكشي حين حدث عن عبد بن حميد فسأله عن مولده، فقال له: في سنة ستين ومائتين^(٣) فقال: إن هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة]، وقال المعلى بن عرفان كما في مقدمة مسلم حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم: أترأه بعث بعد الموت^(٤)، وكذا أدرج^(٥) أبو المظفر محمد بن علي الطبري الشيباني سماع ابن عيينة من عمرو بن دينار في سنة ثلاثين ومائة فافتضح، إذ موت عمرو قبل ذلك إجماعا كما قدمته في المسلسل.

ومن ثم قال الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ أو كما قال، ونحوه قول حسان بن يزيد كما رواه الخطيب في تأريخه، لم يستعن على الكذابين بمثل التأريخ، يقال للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرف صدقه ٣١٢/٤ من كذبه، / وقول حفص بن غياث القاضي: إذا اهتمت^(٦) الشيخ فحاسبوه بالسنين يعني بفتح النون المشددة ثنية سن وهو العمر، يريد احسبوا سنه وسن من كتب

(١) في ز «ابن نافع».

(٢) «طبقات ابن سعد» (٤٥٥/٧)، و«طبقات خليفة» ص ٣١٠، و«التاريخ الكبير» (١٧٦/٣)، و«الثلقات لابن حبان» (١٩٦-١٩٧/٤)، و«الجرح والتعديل» (١٣٣/١/٣)، و«الجامع» للخطيب (١٣٢/١)، و«الكفاية» ص ١١٩، و«تاريخ ابن عساكر» (٥٢٣-٥٢٥/٥)، (١٣/١/٣٦٤-٣٦٣)، و«المدخل» للحاكم ص ٢٥، و«علوم الحديث» ص ٣٤٤، و«تهذيب الكمال» (١/٣٦٥)، و«العبر» (١/١٢٦)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٣٣-١٣٤/٤)، و«تهذيب التهذيب» (١١٨/٣).

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٤) راجع لقصة الكشي «الجامع» للخطيب (١/١٣٢)، و«المدخل للحاكم» ص ٢٦، و«علوم الحديث» ص ٣٤٤ ولشأن المعلى «مقدمة مسلم» (١/٢٦)، و«الجرح والتعديل» (٤/١/٣٣٠).

(٥) في ز وه «أرخ».

(٦) في ز «اهتمت».

عنه إلى غير ذلك^(١).

وكذا يتبين به ما في السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي للوقوف به على أن الراوي مثلاً لم يعاصر من روى عنه أو عاصره، ولكن لم يلقيه لكونه في غير بلده وهو لم يرحل إليها مع كونه ليست له منه إجازة أو نحوها، وكون الراوي عن بعض المختلطين^(٢) سمع منه قبل اختلاطه، ونحو ذلك، وربما يتبين به التصحيف في الأنساب كما أسلفته في التصحيف وهو أيضاً أحد الطرق التي يتميز بها الناسخ من المنسوخ كما سلف في بابه، وربما يستدل به لضبط الراوي حيث يقول في المروي وهو أول شيخ^(٣) سمعته منه، أو رأيته في يوم الخميس يفعل كذا، أو كان فلان آخر من روى عن فلان، أو سمعت من فلان قبل أن يحدث ما أحدث^(٤) أو قبل أن يختلط، وفي المتون أيضاً من ذلك الكثير كالأول مابديء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة» و«أول منازل من القرآن كذا، وكقوله عن يوم الاثنين «ذاك يوم ولدت فيه» الحديث، وكان آخر الأمرين من النبي ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وقول عائشة «إنه ﷺ كان قبل فتح مكة إذا لم ينزل لم يغتسل ثم اغتسل بعد وأمر به، ورأيته قبل أن يموت بعام أو قبل أن يقبض بشهر، وكنا نفعل كذا حتى قدمنا الحبشة، و«نهي يوم خبير عن كذا، وما أشبه ذلك، بحيث أفرد جماعة من القدماء فمن بعدهم الأوائل بالتصنيف وأجمعها لشيخنا، وكذا أفرد أبو زكريا/ ابن منده آخر الصحابة موتاً^(٦) ٣١٣/٤ كما سلف هناك، بل أفرد الأواخر مطلقاً بعض المتأخرين، ولكثرة ما وقع في المتون من ذلك أفرد البلقيني بنوع مستقل ولو ضمه بهذا - ويكون على قسمين سندي وممتني، وقد يشتركان في بعض الصور كما في كثير من الأنواع - لكان

(١) انظر لهذه الأقوال «الكفاية» ص ١١٩-١٢٠، و«علوم الحديث» ص ٣٤٣-٣٤٤، و«فتح المغيث»

للعراقي (١٣٣/٤)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٣٧، و«الإعلان بالتبويخ» ص ٩.

(٢) في هـ «المختلط».

(٣) في ز و هـ «شيء».

(٤) في هـ «حدث».

(٥) في ز «رسول الله».

(٦) سقطت كلمة «موتاً» من هـ.

حسناً^(١).

وكان لخيار الملوك والأمراء بأهله أتم اعتناء، حتى إن الأمير سنجر الدواداري سأل الدمياطي - وناهيك بجلالته - عن سنة وفاة البخاري، فلم تتفق له المبادرة لا استحزارها، ثم دخل عليه ابن سيد الناس فسأله عنها فبادر لذكرها فحظي عنده بذلك جدا، وزاد في إكرامه وتقريبه^(٢).

وفنونه متشعبة جدا، والمرغوب عنه منها ما لا نفع فيه، وإنما وضع للتفرج^(٣) ولذا قال الغزالي في الإحياء، وتبعه النووي في قسم الصدقات من الروضة: الكتاب يحتاج إليه لثلاثة أغراض: التعليم، والتفرج^(٤) بالمطالعة، والاستفادة، فالتفرج^(٤) لا يعد حاجة كافتناء كتب الشعر والتواريخ ونحوها مما لا ينفع في الآخرة ولا في الدنيا، فهذا يباع في الكفارة وزكاة الفطر، ويمنع اسم المسكنة. انتهى، وصرح الغزالي في موضع آخر من الإحياء بكون ذلك من العلم المباح، فإنه قال: وأما المباح منه^(٥) فالعلم بالأشعار التي لا سخف فيها وتواريخ الأخبار وما يجري مجراه، وولع بعض الفساق بهذا الكلام في ذم مطلق التأريخ فأخطأ، بل هو واجب إذا تعين طريقا للوقوف على اتصال الخبر وشبهه^(٦).

وقد^(٧) قال الذهبي فيما قرأته بخطه: فنون التواريخ التي تدخل في تأريخي ٣١٤/٤ البحر/ المحيط وسردها فكانت أمرا عجبا، ولم أنهض له، ولو عملته لجاء في ست مائة مجلد، ولذا قال مغلطي ما قرأته بخطه أيضا: إن شخصا واحدا حاز نحو من ألف تصنيف فيه، ومع ذلك فليس في الوفيات بخصوصها كتاب مستوفي كما صرح به الحافظ أبو عبد الله الحميدي مؤلف الجمع بين الصحيحين، وأنه رام جمع ذلك فقال له الأمير أبو نصر ابن ماكولا: رتبته على الحروف بعد أن ترتبه

(١) انظر لمزيد الفائدة «الإعلان بالتوبيخ» ص ٧-١٣.

(٢) راجع لذلك «الوافي بالوفيات» (٤٨١/١٥).

(٣) في هـ «للتفرج».

(٤) في هـ «التفرج».

(٥) في ز «فمنه».

(٦) «إحياء العلوم» (١٣/١)، و«روضة الطالبين» (٣١٢/٢)، «الإعلان بالتوبيخ» ص ٤٩.

(٧) سقطت كلمة «قد» من ز.

على السنين، يعنى في تصنيفين مستقلين يستوفى الغرض في كل منها أو في واحد فقط ويكون على قسمين: أحدهما مستوفيا والآخر حوالة بأن يقول في حرف العين مثلا عكرمة مولى ابن عباس في الطبقة الفلانية من التابعين ليتيسر بذلك للطلاب الإحاطة بالراوي، سواء عرف طبقته أو اسمه، وإن كان صنيع الذهبي يشعر بأن المراد أن يجعل كل طبقة على قسمين قسم فيه الأسماء مرتبة على الحروف، والآخر فيه الحوادث، وذلك أنه قال عقب كلام الحميدي في ترجمته من تأريخ الإسلام له مانصه: قد فتح الله بكتابنا هذا. انتهى^(١)، فإن الظاهر ماقدمته، هذا مع أن تأريخ الإسلام قد فاته فيه من الخلق من لا يحصى كثرة، وقد رتبته على حروف المعجم وزدت فيه قدره أو أكثر، وصار الآن كتابا حافلا بديعا مع أنني لم أبلغ فيه غرضي.

وقد صنف في الوفيات القاضيان أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي الحافظ المتوفى في سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة، وآخر وفياته عند سنة ست وأربعين وثلاث مائة، وأبو أحمد عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر البغدادي الدمشقي قاضي مصر، والمتوفى في تسع وعشرين وثلاث مائة، وكلاهما ممن تكلم فيه، فأولهم لخطئه وإصراره على الخطأ مع ثقته في نفسه، وثانيهما قال الخطيب: إنه غير ثقة^(٢)، وذيل على وفياته أبو محمد بن عبد العزيز بن أحمد الكتاني^(٣) ثم أبو محمد هبة الله بن أحمد/ الأصفهاني فعمل نحو عشرين سنة، ثم ٣١٥/٤ الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل ثم الحافظ الذكي عبد العظيم المنذري، وهو كبير كثير الإتيان والفائدة، ثم الشريف عز الدين أبو القاسم أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني، ثم المحدث الشهاب أبو الحسين بن أيك الدمياطي، وانتهى إلى سنة تسع وأربعين وسبع مائة، فذيل عليه من ثم الحافظ المصنف إلى

(١) «علوم الحديث» ص ٣٤٤، و«الصلة» (٢/٥٦١)، و«وفيات الأعيان» (٤/٢٨٢-٢٨٣)، و«إرشاد الأريب» (٧/٥٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/٢٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/١٢٤-١٢٥)، و«الإعلان بالتوبيخ» ص ٨٤-٨٦.
 (٢) «تأريخ بغداد» (٩/٣٨٧)، (١١/٨٩).
 (٣) في ز «الكتاني» وهو خطأ.

سنة اثنتين وستين، فذيل عليه ولده الولي^(١) العراقي إلى أن مات سنة ست وعشرين وثمانين مائة، ولكن الذي وقفت عليه منه إلى سنة سبع وثمانين وسبع مائة وللحافظ التقي ابن رافع في الوفيات كتاب كثير الفائدة، ذيل به على تأريخ العلم البرزالي الذي ابتدأ به^(٢) من سنة مولده، وجعله ذيلاً على تأريخ أبي شامة، وانتهت وفيات^(٣) ابن رافع إلى أول سنة ثلاث وسبعين، ولذا قال شيخنا: إن تأريخه إنباء الغمر يصلح من جهة الوفيات أن يكون ذيلاً عليه فإنه من هذه السنة، وقد شرعت في ذيل عليه يسر الله إكماله وتحريره.

وبالجملـة فالذيول المتأخرة أبسط من المتقدمة وأكثر فوائد، وأصلها - وهو كتاب ابن زبر - أشدها إجحافاً حتى إنه في كل من سنة خمس وست وسبع وثلاثين وثلاث مائة لم يكتب غير رجل واحد، بل في سنة أربعين والثنتين بعدها، وكذا في سنة خمس وأربعين واثنتين بعدها، وغير ذلك من السنين لم يؤرخ أحداً ولأجل إجحافها قال الحميدي ما أسلفناه وممن صنف في الوفيات أيضاً أبو القاسم ابن منده، قال الذهبي: ولم أر^(٤) أكثر استيعاباً منه^(٥) وقد ذكر ابن الصلاح من الوفيات عيوناً مفيدة تحسن المذاكرة بها ويقبح^(٦) بالطالب جهلها مع مقدار سن

٣١٦/٤ جماعة وبيان عدة من المعمرين.

فأما الثاني (فاستكمل النبي) سيد العالمين طراً. وسند المؤمنين ذخراً ﷺ وشرف وكرم (و) كذا خليفته وصاحبه (الصديق) أبو بكر، و(كذا) ابن عمه وزوج ابنته (علي) هو ابن أبي طالب و(كذا الفاروق) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب المسمى قديماً بذلك من النبي ﷺ لكونه كما في مرفوع مرسل عند ابن سعد

(١) سقطت كلمة «الولي» من ز.

(٢) في ز «ابتدأه».

(٣) في ز «وفاة».

(٤) سقطت كلمة «أر» من ز.

(٥) راجع الكتب المؤلفة في الوفيات «فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٣٤)، ومقدمة الوفيات «لابن رافع للمحقق» (١/٥٧-٦١)، و«الإعلان بالتوبيخ» ص ١٦٠-١٦١ و«سير أعلام النبلاء» (١٩/١٢٥).

(٦) في هـ «يفتح» وهو خطأ.

«فرق الله به بين الحق والباطل»^(١) والمتأخر هنا في الذكر عن الذي قبله للضرورة (ثلاثة الأعوام والستينا) أي: ثلاثة وستين سنة مع اختلاف بين الأئمة في ذلك بالنظر إلى كل منهم، لكن القول به في النبي ﷺ جاء عن أنس وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهما كما في الصحيحين، وعن عائشة وجريير البجلي رضي الله عنهما مع مجيء خلافة أيضا عنهم إلا معاوية فلم يجئ عنه سواه، وبه جزم سعيد بن المسيب والشعبي ومجاهد، وكذا قال به القاسم وأبو إسحاق السبيعي وأبو جعفر محمد ابن علي بن الحسين وابن إسحاق والبخاري وآخرون، وصححه ابن عبد البر والجمهور، وقال أحمد وابن سعد: هو الثبت عندنا، بل حكى فيه الحاكم الإجماع، وكذا قال النووي: اتفق العلماء على أنه أصح الأقوال، وتألوا الباقي عليه، وقيل: ستون كما ثبت في صحيح مسلم عن أنس، وروي عن فاطمة ابنة النبي ﷺ، وهو قول عروة بن الزبير ومالك، وأورده الحاكم في الإكليل، وصححه ابن حبان في تأريخه، وهو مخرج على أن العرب قد تلغى^(٢) الكسور وتقتصر على الأعداد الصحيحة، وقيل: خمس وستون، روي عن ابن عباس وأنس أيضا، ودغفل بن حنظلة، وقيل: اثنتان وستون قاله قتادة كما رواه ابن أبي خيثمة عنه، ونحوه ما في تأريخ ابن عساكر بسنده إلى أنس، قال: اثنتان وستون ونصف، وفي كتاب ابن شبة: إحدى أو اثنتان، لا أراه بلغ ثلاثا وستين، وهو شاذ، والذي قبله إنما يصح على القول بأنه ولد في رمضان وهو شاذ أيضا، ثم إن الروايات اختلفت^(٣) في مقدار إقامته بمكة بعد البعثة، فالذي ذهب إليه ابن عباس أنه ثلاث عشرة سنة وهو محمول على أنه عد من وقت مجيء الملك إليه ٣١٧/٤ بالنبوة، وقال غيره: إنه عشر فقط، وهو محمول على أنه عد من بعد فترة الوحي ومجيء الملك بـ «يأيها المدثر»^(٤).

(١) «طبقات ابن سعد» (٣/٢٧٠-٢٧١)، و«أسد الغابة» (٤/١٥١)، و«الإصابة» (٢/٥١٩)، و«فتح الباري» (٧/٤٤).

(٢) في هـ «تنفي».

(٣) في هـ «اختلف».

(٤) «صحيح البخاري مع الفتح» (٦/٥٥٦-٥٦٤، ٥٧٠)، (٧/٢٢٧)، (٨/١٥٠-١٥١)، =

والقول به في الصديق صح أيضا عن أنس ومعاوية، ورواه ابن أبي الدنيا في الخلفاء، له من جهة عروة عن عائشة وهو قول الأكثرين، وبه جزم ابن قانع والمزي والذهبي، وقال مبالغا في أصحيته قولا واحدا، وقيل: خمس وستون قاله قتادة، وحكاه ابن الجوزي وهو شاذ. وقيل اثنتان وستون^(١) وثلاثة أشهر، واثنان وعشرون يوما، قاله ابن حبان في الثقات^(٢).

والقول به في الفاروق صح عن أنس ومعاوية، وهو قول الجمهور وبه جزم ابن إسحاق وصححه من المتأخرين المزي، واستدل له المصنف بكونه ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة يعنى: فإن مولده ﷺ كان فيه، وهو تأخر عن المدة التي سبقه بها، وقيل: أربع وخمسون، قاله بعضهم، وقيل: خمس وخمسون رواه البخاري في تاريخه عن ابن عمر، وبه جزم ابن حبان في الخلفاء له، وقيل: ست وخمسون أو سبع وخمسون أو تسع وخمسون، رويت هذه الأقوال الثلاثة عن نافع مولى ابن عمر، وقبل ستون، وبه جزم ابن قانع في الوفيات، وقيل: إحدى وستون، قاله قتادة، وقيل: خمس وستون قاله ابنه عبد الله والزهرى فيما حكاه ابن الجوزي عنهما، وقيل: ست وستون، قاله ابن عباس، وتوقف شيخنا في ٣١٨/٤ تصحيح الأول، فقال: وفيه نظر،/ فهو وإن ثبت في الصحيحين من حديث جرير عن معاوية أن عمر قتل وهو ابن ثلاث وستين فقد عارضه ما هو أظهر منه فرأيت في أخبار البصرة لعمر بن شبة ثنا أبو عاصم ثنا حنظلة بن أبي سفيان

= «صحیح مسلم» (٤/١٨٢٤-١٨٢٧)، و«التاريخ الكبير» (١٠/١/١)، و«طبقات ابن سعد» (٢/٣٠٨-٣١٠)، و«تاريخ الطبري» (٣/٢٠٦)، و«جامع الترمذي» (٥/٦٠٤/٦٠٦)، و«الاستيعاب» (١/٥١-٥٣)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٧/٢٣٦-٢٤١)، و«تاريخ الإسلام» (السيرة النبوية) ص ٥٧١-٥٧٤، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٣٤-١٣٥).

(١) لا يوجد ما بين المعكوفتين في الثقات.

(٢) «طبقات ابن سعد» (٣/٢٠٢)، و«تاريخ الطبري» (٤/٤٨)، ومعرف «علوم الحديث» ص ٢٥٠، و«الثقات» لابن حبان (٢/١٩٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٥، و«الاستيعاب» (٢/٩٧٧)، و«التلقيح» ص ٥٠، و«أسد الغابة» (٣/٣٣٣-٣٣٤)، و«تهذيب الكمال» (٢/٧١٠)، وعهد الخلفاء الراشدين من «تاريخ الإسلام» ص ١٢٠، و«العبر» (١/١٦)، و«تذكرة الحفاظ» (١/٥)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٣٥)، و«الإصابة» (٢/٣٤٤).

سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن ابن عمر سمعت عمر يقول قبل أن يموت بعام: أنا ابن سبع وخمسين، أو ثمان وخمسين، وإنما أتاني الشيب من قبل أخوالي^(١) بني المغيرة قال: فعلى هذا يكون يوم مات ابن ثمان وخمسين أو تسع وخمسين، وهذا الإسناد على شرط الصحيح وهو يرجح على الأول بأنه عن عمر نفسه، وهو أخبر بنفسه من غيره، وبأنه عن آل بيته، وآل الرجل أتقن لأمره من غيرهم^(٢). والقول به في علي مروي عن ولده محمد بن الحنفية وابن عمر، وهو قول ابن إسحاق وأبي بكر بن عياش وأبي نعيم الفضل بن دكين وآخرين^(٣)، وصححه ابن عبد البر، وهو أحد الأقوال المروية عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، وبه صدر ابن الصلاح كلامه، وقال محمد بن عمر بن علي: إنه توفي لثلاث أو أربع وستين، وقيل سبع وخمسون، قاله الهيثم وأبو بكر بن البرقي، وبه صدر ابن قانع كلامه، وقدمه ابن الجوزي والمزي حين حكاية الأقوال، وقيل: ثمان وخمسون، وهو المذكور في تأريخ البخاري عن أبي جعفر الماضي، وقيل اثنان وستون، وبه جزم ابن حبان في الخلفاء له، وقيل: أربع وستون أو خمس وستون، روي عن أبي جعفر أيضا^(٤).

٣١٩/٤

(و) أما الوفيات وأقتصر منها على الوفاة النبوية والعشرة المشهود^(٥) لهم بالجنة والفقهاء الخمسة الثوري ثم الأربعة المشهورين والحفاظ الخمسة أصحاب أصول

(١) في هـ «إخواني».

(٢) «التاريخ الكبير» (١٣٩/٦)، و«طبقات ابن سعد» (٣٦٥/٣)، و«تاريخ الطبري» (١٥/٥)، و«الثقات» لابن حبان (٢٤١/٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٥ و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥٠، و«الاستيعاب» (١١٥٥/٢)، و«التلخيص» ص ٥١، و«تهذيب الكمال» (١٠٠٦/٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٨/١)، و«تهذيب» (٤٤١/٧)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٣٥/٤).

(٣) سقطت كلمة «وآخرين» من ز.

(٤) «التاريخ الكبير» (٢٥٩/٦)، و«طبقات ابن سعد» (٣٨/٣)، و«الثقات» لابن حبان (٣٠٣/٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٦ و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥٠، و«تاريخ الطبري» (٨٨/٦)، و«الاستيعاب» (١١٢٢/٢)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٥، و«أسد الغابة» (١٢٢/٤)، و«التلخيص» ص ٥٣، و«تهذيب الكمال» (٩٧٤/٢)، و«تذكرة الحفاظ» (١٣/١)، و«فتح المغيث» للعراقي (١٣٥/٤).

(٥) في هـ «المشهور» وهو خطأ.

الإسلام وسبعة حفاظ بعدهم انتفع بتصانيفهم الحسنة من زمنهم، وهلم جرا، وأردف العشرة بجماعة من الصحابة معمرين (ففي) ^(١) شهر (ربيع) ^(٢) هو الأول (قد قضى) أي: مات النبي ﷺ (يقينا) أي: بلا خلاف فإنه كاد أن يكون إجماعاً، لكن في حديث لا بن مسعود عند البزار أنه كان في حادي عشري شهر رمضان - انتهى، وذلك (سنة إحدى عشرة) بسكون المعجمة على أحد لغاتها من الهجرة، وكذا لا خلاف في كونه دفن في بيت عائشة وأنه كان في يوم الاثنين، وممن صرح باليوم من الصحابة عائشة وابن عباس وأنس، ومن التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والزهري وجعفر الصادق في آخرين، والخلاف إنما هو في ضبطه من الشهر بعدد معين، فجزم ابن إسحاق وابن سعد وسعيد بن عفير وابن حبان وابن عبد البر بأنه كان لا تتي عشرة ليلة خلت منه، وبه جزم من المتأخرين ابن الصلاح والنووي في شرح مسلم والروضة وغيرهما من تصانيفه، والذهبي في العبر، وصححه ابن الجوزي، وبه صدر المزي كلامه، وعند موسى بن عقبة وابن شهاب والليث والخوارزمي أنه في مستهله، وبه جزم ابن زبر في الوفيات، وعن سليمان التيمي ومحمد بن قيس كما سيأتي عنهما أنه ليلتين خلتا منه، بل يروى ذلك عن ابن عمر كما أخرجه الخطيب في الرواة عن مالك من رواية سعيد بن سلم ^(٣) ابن قتيبة الباهلي ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال «لما قبض النبي ﷺ مرض ثمانية فتوفي ليلتين خلتا من ربيع، ونحوه ما نقله الطبري عن ابن الكلبي وأبي مخنف أنه في ثانيه، وعلى القولين يتنزل ما نقله الرافعي أنه عاش بعد حجته ثمانين يوماً، وقيل: أحداً وثمانين يوماً، وأما على ما جزم به في الروضة وعليه ٣٢٠/٤ الجمهور فيكون عاش بعد حجته تسعين يوماً أو/ أحداً وتسعين، وقد استشكل السهيلي ومن تبعه ما ذهب إليه الجمهور من أجل أنهم اتفقوا على أن ذا الحجة كان أوله يوم الخميس فمهما فرضت الشهور الثلاثة توام أو نواقص أو بعضها لم

(١) كذا في الأصل، وفي المتون والشروح الأخرى «وفي».

(٢) في هامش الأصل «فائدة: ربيع يذكر فيقال الآخر «للآخرة».

(٣) في ز مسلم وهو خطأ.

يصح، وهو ظاهر لمن تأمله وأجاب الشرف ابن البارزي ثم ابن كثير باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كوامل، وكان أهل مكة والمدينة اختلفوا في رؤية هلال ذي الحجة فرآه أهل مكة ليلة الخميس ولم يره أهل المدينة إلا ليلة الجمعة فحصلت الوقفة برؤية أهل مكة، ثم رجعوا إلى المدينة فأرخوا برؤية أهلها، فكان أول ذي الحجة الجمعة وآخره السبت، وأول المحرم^(١) الأحد وآخره الاثنين، وأول صفر الثلاثاء وآخره الأربعاء، وأول ربيع الأول الخميس فيكون ثاني عشرة الاثنين، وأجاب البدر ابن جماعة بجواب آخر فقال: يحمل قول الجمهور لاثني عشرة ليلة خلت أي: بأيامها فيكون موته في اليوم الثالث عشر، وتفرض الجمهور كوامل فيصح قول الجمهور.

واستبعدهما شيخنا لمخالفة الثاني اصطلاح أهل اللسان في قولهم لاثني عشرة، فإنهم لا يفهمون منها إلا مضي الليالي، ويكون ما أرخ بذلك واقعا في اليوم الثاني عشر، ولاستلزامهما معا توالي أربعة أشهر كوامل مع جزم سليمان التيمي أحد الثقات كما رواه البيهقي في الدلائل بسند صحيح: بأن ابتداء مرض النبي ﷺ كان يوم السبت الثاني والعشرين من صفر ومات يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع، وذلك يقتضي أن صفر كان ناقصا وأن أوله كان يوم السبت: ونحوه في تضمن كون^(٢) أوله السبت ما في المغازي لأبي معشر عن محمد بن قيس أنه قال: «اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لإحدى عشرة بقيت من صفر إلى أن قال، إنه اشتكى ثلاثة عشر يوما، وتوفي يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول، ولا يمكن أن يكون أوله السبت إلا إن كان ذو الحجة^(٣) والمحرم ناقصين وذلك يستلزم نقص ثلاثة أشهر متوالية قال: والمعتمد ما قاله أبو مخنف ومن وافقه مما رجحه السهيلي أنه في ثاني شهر ربيع الأول، / وكان لفظ شهر غير من أول قائل ٣٢١/٤ بعشر فصار ثاني عشر، واستمر الوهم بذلك لا قفاء^(٤) المتأخر المتقدم بدون تأمل.

(١) في ز «محرم» بدون التعريف.

(٢) في ز «كونه».

(٣) في هـ «ذو الحجة».

(٤) في هـ «لانتفاء» وهو خطأ.

قلت: وهو وإن سبقه شيخه المصنف إلى الميل إليه وظن الغلط لكن من جهة أخرى فإنه قال: وعندي أن من قال ثاني عشر غلط من المولد إلى الوفاة وإلا فهو متعذر من حيث التأريخ إلا على المحمل الماضي له مع خدشه، مستلزم لتوالي الأشهر الثلاثة في النقص، وكلامه أولاً مشعر بالتوقف في ذلك، وأما ما رواه ابن سعد من طريق عمر بن علي بن أبي طالب قال: «اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لليلة بقيت من صفر فاشتكى ثلاثاً^(١) عشرة ليلة، ومات يوم الإثنين لاثنتي عشرة مضت من شهر^(٢) ربيع الأول فمشكل لاستلزامه أن يكون أول صفر الأربعاء وذلك غير مطابق لكون أول ذي الحجة الخميس مهما فرضت الأشهر الثلاثة، وكذا قول ابن حبان وابن عبد البر: «ثم بدأ به مرضه الذي مات منه^(٣) يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من صفر» يقتضى أن أول صفر الخميس وهو غير مطابق أيضاً. وكذا اختلف في ابتداء مرضه ثم مدته ثم وقت وفاته ودفنه ﷺ، فأما الأول: فقال الخطابي: إنه يوم الإثنين أو يوم السبت، وقال أبو أحمد الحاكم: إنه يوم الأربعاء. وأما الثاني فالأكثر أنها ثلاثة عشر يوماً، وقيل بزيادة يوم، وقيل بنقصه والقولان في الروضة، وصدر بالثاني، وقيل: عشرة أيام، وبه جزم سليمان التيمي في ٣٢٢/٤ مغازيه وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح /

وأما الثالث فقال ابن الصلاح: إنه ضحى، وفي الصحيحين^(٤) من حديث أنس «آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ الحديث، وفيه فألقي السجف، وتوفي من آخر ذلك اليوم، وهو دال على أنه تأخر بعد الضحى، ويجمع بينهما بأن المراد أول النصف الثاني فهو آخر وقت الضحى، وهو من آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثاني، وإلى ذلك أشارت عائشة كما رواه ابن عبد البر من حديثها فقالت^(٥): مات رسول الله ﷺ، وإنا لله وإنا إليه راجعون، ارتفاع الضحى

(١) في ز «ثلاثة».

(٢) سقطت كلمة «شهر» من هـ.

(٣) في ز «فيه».

(٤) واللفظ لمسلم.

(٥) في ز «قالت».

وانتصاف النهار، ونحوه قول موسى بن عقبة في مغازيه عن ابن شهاب «توفي يوم الإثنين حيث زاغت الشمس» وكذا أخرج ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ له عن علي مثله.

وأما الرابع فقيل: إنه ساعة وفاته وهي حين زاغت الشمس من يوم الإثنين، وقال الحاكم في الإكليل: إنه أصح الأقوال وأثبتها، وقيل: ليلة الثلاثاء، رواه سيف عن هشام عن أبيه، وحكاها الحاكم، وقيل: عند الزوال من يوم الثلاثاء، رواه البيهقي عن ابن عباس وابن شاهين في الناسخ عن علي، ولفظه أنه دفن يوم الثلاثاء، حين زاغت الشمس وصدر به الحاكم وابن عبد البر كلامهما، ونحوه قول الأوزاعي كما عند البيهقي: توفي يوم الإثنين في ربيع الأول قبل أن ينتصف النهار ودفن يوم الثلاثاء، وقول ابن جريج كما عند أحمد والبيهقي: أخبرت أن النبي ﷺ مات في الضحى يوم الإثنين ودفن الغد في الضحى، وقيل: ليلة الأربعاء كما في خبر عند ابن إسحاق والبيهقي من طريقه بسنده عن عائشة قالت: «ما علمنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي من جوف الليل ليلة الأربعاء» وكذا رواه أحمد من وجه آخر عن عائشة قالت: «توفي رسول الله ﷺ يوم الإثنين، ودفن يوم الأربعاء» وعند البيهقي من مرسل أبي جعفر أنه ﷺ توفي يوم الإثنين فلبث ذلك اليوم وتلك الليلة ويوم الثلاثاء إلى آخر النهار، وكذا ذكر ابن سعد عن عكرمة أنه توفي يوم الإثنين فحبس بقية يومه وليلته ومن الغد حتى دفن من الليل، وحكاها الحاكم وهو المشهور الذي نص/ عليه غير واحد من ٣٢٣/٤ الأئمة سلفا وخلفا، منهم سليمان التيمي وجعفر الصادق وابن إسحاق وموسى بن عقبة وصححه من المتأخرين ابن كثير، وقيل: يوم الأربعاء كما أسنده ابن سعد أيضا عن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: «توفي النبي ﷺ يوم الإثنين فمكث يوم الإثنين والثلاثاء [١] حتى دفن يوم الأربعاء» وهكذا هو عند البيهقي من طريق معتمر^(٢) بن سليمان التيمي عن أبيه قال: «لما فرغوا من غسله ﷺ

(١) سقطت ما بين المعكوفتين من ز.

(٢) في هـ «معتمد».

وتكفينه وضعوه حيث توفي فصلى عليه الناس يوم الإثنين والثلاثاء ودفن يوم الأربعاء.

وقيل: كما رواه البيهقي من مرسل مكحول وفيه «ثم توفي فمكث ثلاثة أيام لا يدفن، يدخل عليه الناس أرسالا أرسالا يصلون عليه تدخل العصبة تصلي وتسلم لا يصفون ولا يصلي بين يديهم مصل، حتى فرغ من يريد ذلك ثم دفن» وهو غريب، وقيل: إنه إنما أخرج للاشتغال بأمر البيعة ليكون لهم إمام يرجعون إلى قوله لئلا يؤدي إلى نزاع واختلاف، لا سيما في محل دفنه وهل يكون لحدا أو شقا^(١)، (وقبضا) أي: مات (عام ثلاث عشرة) بسكون ثانيه أيضا وبالتنوين هناك ودونه هنا من الهجرة، أبو بكر الصديق (التالي) للنبي ﷺ بالاستخلاف والوفاة (الرضي) أي: المرضي عند الله ورسوله وصالح المؤمنين بلا خلاف أيضا في السنة، قيل: في جمادي الأولى منها، وهو قول الواقدي والفلاس، وبه ابن الصلاح والمزي، وقيل: في جمادي الآخرة، وبه/ جزم ابن إسحاق وابن زبير وابن قانع وابن حبان وابن عبد البر وابن الجوزي والذهبي في العبر وقيل: في ربيع الأول لليلة خلت منه، رواه البغوي^(٢) من طريق الليث، والقائلون بالأول اختلفوا في اليوم، فقيل: يوم الإثنين، وقيل: لليلة^(٣) الثلاثاء لثمان بقين منه، رواه ابن أبي الدنيا في الخلفاء له من طريق عروة عن عائشة، بل رويت^(٤) وفاته في مساء ليلة الثلاثاء في صحيح

(١) راجع للأحاديث والأقوال الواردة في سنة وفاته وشهره وابتداء مرضه ومدته ووقت وفاته ودفنه، «صحيح مسلم» (٣١٥/١)، و«صحيح البخاري» (١٤٣/٨)، و«التاريخ الصغير» ص ١٦-١٩، و«طبقات ابن سعد» (٢٧٢-٢٧٤، ٣٠٤-٣٠٥)، و«الثقات» لابن حبان (١٣٠، ١٣٣)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٣، و«تاريخ الطبري» (٣/١٩٧، ٢٠٦، ٢٠٧)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٧/٢٣٣-٢٣٥)، و«الاستيعاب» (١/٤٧)، و«المعارف» ص ٧٢، و«أسد الغابة» (١/٤١)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٥، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٤٤-٦٤٦)، و«تهذيب الأسماء» (١/٢٣)، و«شرح مسلم» للنووي (١٥/١٠٠)، و«روضة الطالبين» (١٠/٢٠٥)، و«تهذيب الكمال» (١/١٩٠)، و«التلقيح» ص ٣٨ تاريخ الإسلام «السيرة النبوية» ص ٥٦٨-٥٧١، و«العبر» (١/١٢)، و«البداية والنهاية» (٥/٢٥٤-٢٦٠، ٢٦٥-٢٧٠، ٢٧٢-٢٧٢).

(٢) في ز «البيهقي».

(٣) في ز و ه «ليلة».

(٤) في ز «روت».

البخاري، وأنه دفن قبل أن يصبح من حديث وهيب عن هشام عن أبيه، وقيل: ثلاث بقين منه، والقائلون بالثاني اختلفوا أيضا، فقال ابن حبان: في ليلة الإثنين لسبع عشرة مضت منه، وقال ابن إسحاق: يوم الجمعة لسبع ليال بقين منه، وقال الباقون: لثمان بقين منه، وحكاه ابن عبد البر عن أكثر أهل السير، لكن منهم من قال: عشية يوم الإثنين أو يوم الثلاثاء أو عشية ليلة الثلاثاء، زاد ابن الجوزي: بين المغرب والعشاء من ليلة الثلاثاء، وقيل: يوم الإثنين، وقيل: ثلاث بقين منه، شهيدا، لقول ابن سعد عن ابن شهاب الزهري أن أبا بكر والحارث بن كلدة أكلا خزيمة^(١) أهديت لأبي بكر، فقال الحارث وكان طيبيا: ارفع يدك واللّه إن فيها لسم سنة فلم يزالا عليّين حتى ماتا عند انقضاء السنة في يوم واحد ودفن مع صاحبه بيت عائشة^(٢).

(و) مات (لثلاث) من السنين (بعد عشرين) سنة في آخر يوم من ذي الحجة الفاروق (عمر) بلاخلاف في ذلك أيضا، ودفن في مستهل المحرم سنة أربع وعشرين، / ولذا أرخ الفلاس موته في غرة المحرم، وأما قول المزني، وتبعه ٣٢٥/٤ الذهبي: إنه قتل لأربع أو ثلاث بقين من ذي الحجة فأرادا بذلك حين طعن أبي لؤلؤة له، فإنه كان عند صلاة الصبح من يوم الأربعاء لأربع، وقيل: ثلاث بقين منه، وعاش بعد ذلك ثلاثة أيام، وعليه يحمل ما رواه ابن أبي الدنيا من حديث سهل بن سعد الساعدي، قال: توفي عمر يوم الأربعاء لأربع ليال^(٣) بقين من ذي الحجة، وأما قول بعضهم إنه مات في يوم الأربعاء لثمان ليال بقين من ذي الحجة

(١) في هـ «خزيمة» وهو خطأ.

(٢) «صحيح البخاري» (٣/٢٥٢)، و«طبقات ابن سعد» (٣/١٩٨، ٢٠٢)، و«تاريخ الطبري» (٤/٤٨)، و«مستدرک الحاكم» (٣/٦٣-٦٤)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥٠، و«الثقات» لابن حبان (٢/١٩٤)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٥، و«الاستيعاب» (٢/٩٧٧) و«أسد الغابة» (٣/٣٣٣)، و«العبر» (١/١٦)، و«تهذيب الكمال» (٢/٧٠٩)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٥، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٣٨)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٨٥، و«التلخيص» ص ٥٠، و«تاريخ ابن عساکر» (٩/٧٦٢-٧٧٠)، و«الإصابة» (٢/٣٤٤)، و«البداية والنهاية» (٧/١٨)، و«المعارف» ص ٧٤.

(٣) سقطت كلمة «ليال» من ز.

فغلط، ودفن مع صاحبيه في بيت عائشة رضي الله عنها (١).

(و) عام (خمسة بعد ثلاثين) عاما في ذي الحجة أيضا (غدر) بمعجمة ثم مهملتين أي ترك للوفاء (٢) بعهد الإسلام (عاد) بمهملتين بينهما ألف حيث تجاوز الحد في الظلم، قيل: إنه جبلة بن الأيهم أو سودان بن حمران أو رومان اليمامي أو رومان رجل من بني أسد بن خزيمة أو غير ذلك (بعثمان) بن عفان رضي الله عنه فقتله وكونه (٣) جبلة رواه ابن سعد عن كنانة مولى صفية قال: رأيت قاتل عثمان في الدار رجل أسود من أهل مصر يقال له: جبلة باسط يده أو رافع يده يقول: أنا قاتل نعثل يعنى: عثمان رضي الله عنه، وعنده أيضا عن المسيب بن دارم قال: إن الذي قتل عثمان قام في قتال العدو سبع عشرة كرة يقتل من حوله ولا يصيبه شيء حتى مات على فراشه.

٣٢٦/٤ وأما ما ذكر في وقت قتله فهو الأشهر، وقيل: إنه (٤) في سنة ست وثلاثين/ قال بعضهم: في أولها، وعند ابن سعد أنه لثمان عشرة ليلة خلت من ذي الحجة أو لسبع عشرة منه أو لليلة بقيت منه، كل ذلك منها، وقيل كما في تأريخ البخاري: سنة أربع وثلاثين، ولكن قال ابن ناصر: إنه خطأ من راويه، ثم على الأشهر اختلفوا في وقته من الشهر، فقيل في يوم الجمعة الثامن عشر منه كما أورده عبد الله بن أحمد في فضائل عثمان عن أبيه عن إسحاق بن الطباع عن أبي معشر، وكذا قاله الزبير بن بكار، وزاد أن ذلك بعد العصر، وهذا القول هو المشهور، بل (٥) ادعى ابن ناصر الإجماع عليه، والخلاف موجود، فقيل: إنه يوم

(١) في ز «عنها وعن أبي بكر وعمر وسائر الصحابة»، راجع لذلك «معرفة علوم الحديث» ص ٢٤٩، و«علوم الحديث» ص ٣٤٥، و«المعارف» ص ٧٩، و«التلخيص» ص ٥٠، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٣٨)، و«تاريخ الطبري» (٥/١٢-١٤)، و«الاستيعاب» (٢/١١٥٢)، و«طبقات ابن سعد» (٣/٣٦٤-٣٦٥)، و«تهذيب الكمال» (٢/١٠٠٦)، وعهد الخلفاء الراشدين من تاريخ «الإسلام» ص ٢٨٣، و«العبر» (١/٢٧)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٣/١٩٢-١٩٤).

(٢) في ز وه «الوفاء».

(٣) في ز «كون جبلة».

(٤) سقطت كلمة «إنه» من ز.

(٥) في ز «بعد».

التروية لثمان خلت منه قاله الواقدي، وادعى أيضا الإجماع عليه عندهم، وعن ابن إسحاق أنه قتل على رأس إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا أو اثنين^(١) وعشرين يوما من خلافته، فيكون ذلك في ثاني عشري^(٢) ذي الحجة، وقيل لسبع عشرة منه، وقيل: لليلتين بقيتا منه، وقيل كما لأبي عثمان النهدي: في وسط أيام التشريق، وقيل كما ليلث بن سعد لثنتي عشرة خلت منه، وقيل: لثلاث عشرة خلت منه، وبه صدر ابن الجوزي كلامه.

وكذا اختلف في اليوم فقيل: ليلة الجمعة، وقيل: يومها، وقيل: ليلة الأربعاء، ودفن كما قاله الزبير بن بكار: في ليلة السبت بين المغرب والعشاء في حش^(٣) كوكب كان عثمان اشتراه فوسع به البقيع، وكذا اختلف في مقدار عمره، فقيل كما لا بن إسحاق: ثمانون، وقيل: اثنتان وثمانون قاله أبو اليقظان يعني: وأشهرا وهو الصحيح المشهور، وادعى الواقدي اتفاق أهل السير عليه، وقيل: ست وثمانون قاله قتادة ومعاذ بن هشام عن أبيه، وقيل: ثمان وثمانون، وقيل: تسعون، وزعم أبو محمد/ ابن حزم أنه لم يبلغ الثمانين^(٤).

٣٢٧/٤

(كذلك) غدر (بعلي) هو ابن أبي طالب فقتله غيلة (في) شهر رمضان من العام (الأربعين) من الهجرة عبد الرحمن بن ملجم المرادي أحد الخوارج ممن كان من

(١) سقطت كلمة «أو اثنين» من ز وفي هـ «و» بدل «أو».

(٢) في هـ «ثاني عشر من» وفي ز ثاني عشر.

(٣) في هامش الأصل «ثلث الحاء»، قال ابن كثير: هو بستان بظاهر المدينة خارج البقيع، وسميت أماكن قضاء الحاجات حشوشا، لأنهم كثيرا ما كانوا يتغوطون في البساتين» وقد وردت هذه الكلمة مصحفة «جش» في هـ.

(٤) «طبقات ابن سعد» (٣/٧٤-٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٤)، و«التاريخ الكبير» (٦/٢٠٩)، و«الصغير» (ص ٣٢)، و«الثقات» لابن حبان (٢/٢٦٤-٢٦٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٦ وطبقات «خليفة» ص ١٠، و«مستدرک الحاكم» (٣/٩٦)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥٠، و«تاريخ ابن عساکر» (١١/٤٢١-٤٣٠)، و«تاريخ الطبري» (٥/١٣٠، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٦)، و«الاستيعاب» (٣/١٠٤٤-١٠٤٩)، و«المعارف» ص ٨٤-٨٥، و«التلقيح» ص ٥٢، و«أسد الغابة» (٣/٥٩٣-٥٩٥)، و«عهد الخلفاء من تاريخ الإسلام» ص ٤٨١، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٣٨)، و«الإصابة» (٣/٤٦٣)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٥، و«فضائل الصحابة» للإمام أحمد (١/٤٨٠).

أهل القرآن والفقهاء وفرسان قومه المعدودين بمصر، وكونه عبدا قانتا لله من شيعة علي، لكنه بفتقه في الإسلام هذا الفتق العظيم الذي زعم به التقرب إلى الله تعالى ختم له بشر، وهو (ذو الشقاء الأزلي) أي: القديم الذي لم يزل بل هو أشقى هذه الأمة بالنص الثابت عن الصادق المصدوق عليه السلام من حديث عمار بن ياسر بقوله مخاطبا لعلي «أشقى الناس الذي عقر الناقة، والذي يضربك على هذا، ووضع يده على رأسه حتى تخضب»^(١) هذه يعني لحيته» وروي نحوه عن صهيب بل يروى أنه حين دعى علي الناس إلي البيعة جاء ليباع فرده علي، ثم جاء فرده ثم جاء فبايعه فقال: علي ما يحبس^(٢) أشقاها، أما والذي نفسي بيده لتخضبن^(٣) هذه، وأخذ بلحيتيه من هذه وأخذ برأسه، واختلف في أي وقت كان قتله من الشهر المذكور، فقيل: لإحدى عشرة خلت منه، حكاه ابن عبد البر^(٤)، وقيل: في ليلة الجمعة لثلاث عشرة خلت منه، وبه صدر ابن عبد البر كلامه، وقال ابن إسحاق: في يوم الجمعة لسبع عشرة خلت منه، وقال ابن حبان: في ليلة الجمعة المذكورة فمات غداة اليوم، وبه جزم الذهبي في العبر، وقال ابن الجوزي: ضرب يوم ٣٢٨/٤ الجمعة لثلاث عشرة بقيت منه، وقال أبو الطفيل والشعبي/ وزيد بن ثابت: إنه ضرب لثمان عشرة ليلة خلت منه، وقبض في أول ليلة من العشر الأواخر منه، وقال الفلاس: لإحدى عشرة بقيت منه^(٥)، وقال ابن أبي شيبه: قتل ليلة إحدى وعشرين فبقي الجمعة والسبت ومات ليلة الأحد، وقيل: مات يوم الأحد، وشذ ابن زبير فقال: إنه قتل ليلة الجمعة لسبع عشرة مضت منه، سنة تسع وثلاثين، ولذا قال المصنف: إنه وهم لم أر من تابعه عليه، وكذا اختلف في محل دفنه فقيل: في قصر الإمارة أو في رحبة الكوفة أو بنجف الحيرة أو غير ذلك، وجزم الصغاني ومن تبعه بأنه قتل بالكوفة، ودفن عند مسجد الجماعة عند باب كندة في

(١) في ز «يخضب».

(٢) في ز و ه «تجس».

(٣) في ه «لتخظبن» وهو خطأ.

(٤) في ز «وبه حكى ابن عبد البر كلامه».

(٥) سقطت كلمة «منه» من ز.

الرحبة، بل قيل: إنه جهل موضع قبره^(١)، وقتل أولاده بعد ذلك قاتله في شهر رمضان سنة أربع وأربعين فقطعت أربعته ولسانه وسملت عيناه ثم أحرق^(٢).
 (وظلحة) بالتونين للضرورة هو ابن عبيد الله^(٣): (مع الزبير) بن العوام، وكلاهما من العشرة (جمعا) قتلا في وقعة الجمل^(٤): (سنة ست وثلاثين) من الهجرة، بل قيل: في شهر واحد ويوم واحد (معا) واختلف في شهر وقعة الجمل التي كانت بناحية الطف، فقيل: كانت لعشر خلون من جمادى الآخرة، وبه جزم خليفة بن خياط والواقدي وابن سعد^(٥) وابن زبير وابن الجوزي وآخرون، وهو المشهور المعروف، / ثم اختلفوا فقال خليفة: يوم الجمعة، وقال ابن سعد [٣٢٩/٤ والليذان بعده والجمهور: يوم الخميس، وقيل كما ليلث بن سعد: إنها كانت في جمادى الأولى، واقتصر عليه ابن الصلاح حيث أرخ وفاتها به، وعينه ابن حبان بعشر ليال خلون منه^(٦)، وحكى القولين ابن عبد البر، لكن في موضعين، فإنه اقتصر في ترجمة ظلحة على الأول وفي الزبير على الثاني، وتبعه في ذلك المزي، وكذا قيل في قتل ظلحة كما لسليمان بن حرب: إنه في ربيع أو نحوه، وكما لأبي نعيم: إنه في رجب، بل قاله في الزبير أيضا البخاري، وكذا ابن حبان، لكن قال: إنه آخر يوم من صبيحة الجمل، وهذا يقضي أنه في حادي عشر جمادى الآخرة، وقاتل ظلحة هو مروان بن الحكم بن أبي العاص، قال ابن عبد البر بلاخلاف

(١) في هـ «إن قبره جهل موضعه».

(٢) «التاريخ الكبير» (٢٥٩/٦)، و«طبقات ابن سعد» (٣/٣٣-٣٩)، و«الثقات» لابن حبان (٢/٣٠٣)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٦، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥٠، و«تاريخ بغداد» (١٣٤/١-١٣٨)، و«تاريخ ابن عساکر» (١٢/٤٢٠-٤٣٣)، و«المعارف» ص ٩١، والمعجم الكبير «للطبراني» (١/٥٣)، و«تاريخ الطبري» (٦/٨٨)، و«الاستيعاب» (٢/١١٢٢)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٥، و«تهذيب الكمال»، (٢/٩٧٤)، و«التلخيص» ص ٣٥، و«مجمع الزوائد» (٩/١٣٦-١٤٥-١٤٦)، و«أسد الغابة» (٤/١٢٢)، و«البدایة والنهایة» (٧/٢٣٠ - ٢٣١).

(٣) في ز «عبد الله».

(٤) في هامش الأصل «نسبت الواقعة المشار إليها إلى الجمل الذي كانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قد ركبتة ويسمى عسكرا، وهي في هودجها تدعو الناس إلى الإصلاح».

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٦) سقطت كلمة «منه» من ز.

أخذا بثأره منه، لكونه فيما قيل: أعان على قتل ابن عمه عثمان بن عفان بن أبي العاص فبادر حين نظر إليه في اليوم المذكور وقال: لا أطلب ثأري بعد اليوم، ثم نزع له بسهم فوقع في عين ركبته، فما زال الدم يسيح إلى أن مات، هذا مع أن كلا من مروان وطلحة كانا مع عائشة فهما في حزب واحد، وعد قتل طلحة من موبقات مروان، وقاتل الزبير عمرو بن جرموز غدرا، وقيل: إن ذلك بمعاونة^(١) من فضالة بن حابس ونفيع بمكان يقال له وادي السباع بعد انصرافه من الجمل، فإنه كما رواه أبو يعلى: توفى^(٢) في اليوم المذكور هو وعلي، فقال له علي: «أنشدك الله أسمعت رسول الله ﷺ يقول: إنك تقاتل عليا وأنت ظالم له فقال^(٣) الزبير: نعم، ولكن لم أذكر ذلك إلى الآن وانصرف، زاد بعضهم فبلغ الأحنف فقال: حمل مع المسلمين حتى إذا ضرب بعضهم حواجب بعض بالسيف أراد أن يلحق بيته فسمعها عمرو فانطلق فأتاه من خلفه/ وأعانه من ذكرنا فقتلوه، وأتى عمرو بعد ذلك مصعب بن الزبير فوضع يده في يده فقتله في السجن، فكتب إليه أخوه عبد الله ابن الزبير^(٤): أظننت أنني قاتل أعرابيا من بني تميم بالزبير، خل سبيله، وكان مبلغ سنهما فيما قاله ابن حبان والحاكم أربعة وستين سنة، وهو قول الواقدي، ثم ابن سعد في طلحة خاصة، وفيه أقوال آخر فبالنسبة لطلحة قيل: ستون قاله المدائني، وصدر به ابن عبد البر كلامه، وقيل: اثنتان وستون قاله عيسى بن طلحة، وقيل: ثلاث وستون قاله أبو نعيم، وقيل: خمس وسبعون حكاه ابن عبد البر، وقال ما أظن ذلك، ودفن بالبصرة، وبالنسبة للزبير قيل: بضع وخمسون، وقيل: ست وستون، وقيل: سبع وستون قالهما الزبير بن بكار، وبالثاني منهما صدر ابن عبد البر كلامه، وقيل: خمس وسبعون^(٥).

(١) في هـ «بمعاونة» .

(٢) في هـ «توفى» .

(٣) زاد في ز «له» .

(٤) سقطت كلمة «ابن الزبير» من ز .

(٥) انظر لسانهما «التاريخ الكبير» (٤٠٩/٣)، (٣٤٤/٤)، و«التاريخ الصغير» ص ٤٢-٤٣، و«طبقات خليفة» ص ١٣-١٨، و«طبقات ابن سعد» (١٠٨/٣-١٣٣، ٢٢٣، ٢٤٤)، و«الثقات» لابن حبان (٢٨٣/٢)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٧-٨، و«التاريخ» للطبري (٢١٩/٥)، =

(وعام خمسة وخمسين) من الهجرة على المشهور (قضى أي: مات سعد هو ابن أبي وقاص أحد العشرة وآخرهم كما تقدم موتا، وقيل: خمسين^(١) أو إحدى أو أربع أو ست أو سبع أو ثمان، كلها بعد الخمسين، والأول قول الواقدي وابن سعد والهيثم ابن عدي وابن نمير وأبي موسى الزمن والمدائني، وحكاه، ابن زبر عن الفلاس ورجحه ابن حبان، وقال المزي: إنه المشهور، والثاني قول إبراهيم ابن المنذر وأبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد، وحكاه ابن سعد، والثالث حكاه ابن عبد البر عن الفلاس أيضا والزبير بن بكار والحسن بن عثمان، والرابع حكى عن الفلاس أيضا وغيره، / والأخير قاله أبو نعيم، وذلك في قصره بالعقيق، ٣٣١/٤ وحمل على أعناق الرجال إلى المدينة حتى دفن بالبقيع، وسنه قيل: ثلاث وسبعون، وعليه اقتصر ابن الصلاح، وقيل: أربع، وبه جزم الفلاس وابن زبر وابن قانع وابن حبان، وقيل: اثنتان أو ثلاث وثمانون، ثانيهما قول أحمد^(٢). (وقبله سعيد) هو ابن زيد أحد العشرة (فإنه مضى) أي: مات على المشهور (سنة إحدى بعد خمسين) سنة من الهجرة، قاله الواقدي والهيثم و^(٣) ابن نمير والمدائني ويحيى بن بكير وخليفة، وقيل: سنة^(٤) خمسين أو التي بعدها، قاله

= «مستدرك الحاكم» (٣/٢٦٥-٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٠)، و«معرفة» علوم الحديث» ص ٢٥٠-٢٥١، و«تاريخ ابن عساکر» (٦/٣٩٦-٣٩٨)، (٨/٥٧٠-٥٧٦)، و«المعجم الكبير» (١/٧١-٧٢، ٨١-٨٣)، و«الاستيعاب» (٢/٥١٥-٥١٦، ٧٦٦-٧٧٠)، و«التلقيح» ص ٥٤-٥٥، و«علوم الحديث» ص ٣٤٥، و«المعرفة والتاريخ» (٣/٣١٢)، و«المعارف» ص ٩٧، ١٠١، و«أسد الغابة» (٢/٢٥٢)، و«تهذيب الكمال» (١/٤٢٧، ٦٢٨)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٤٠٩)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٨٥، و«التهذيب» (٣/٢١٩)، (٥/٢٢)، و«الإصابة» (١/٥٤٦)، (٢/٢٣٠).

(١) في ز «خمس» وهو خطأ.

(٢) «طبقات ابن سعد» (٣/١٤٧-١٤٩)، و«الثقات» لابن حبان (٢/٣٤١)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٨، و«المعجم الكبير» (١/١٠٠-١٠١)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥١، و«المعارف» ص ١٠٧، و«تاريخ بغداد» (١/١٤٥-١٤٦)، و«الاستيعاب» (٢/٦١٠)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٦، و«تهذيب الكمال» (١/٤٧٨)، و«التلقيح» ص ٥٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٤١)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٥٨.

(٣) سقطت كلمة «و» من هـ.

(٤) زاد في هـ «و».

ابن عبد البر، وكذا حكاه الواقدي عن بعض ولد سعيد، وقيل: سنة اثنتين قاله عبيد الله بن سعد الزهري، وقيل: ثمان، قال^(١) البخاري في تأريخه الكبير ولا يصح، فإن سعدا الذي قبله في الذكر شهده ونزل حفرته ووفاته على الصحيح كما تقدم قبل ذلك، وكانت وفاته كما قاله الواقدي بالعقيق أيضا، وحمل إلى المدينة فدفن بها، وقال الهيثم: إنها بالكوفة، وصلى عليه المغيرة بن شعبة ودفن بها ولا يصح، وسنه بضع وسبعون إما ثلاث فيما قاله المدائني والهيثم، أو أربع فيما قاله الفلاس^(٢).

(في عام اثنتين وثلاثين) من الهجرة (نفي) أي: تتم وتكمل (قضى) أي: مات (ابن عوف) هو عبد الرحمن، أحد العشرة على المشهور الذي قاله عروة بن الزبير/ الواقدي والهيثم والفلاس والزمن، والمدائني وخليفة ويحيى بن بكير في رواية وابن نافع وابن الجوزي، وقيل: إحدى، وبه صدر^(٣) ابن عبد البر كلامه، وقيل: إحدى أو اثنتين، قاله أبو نعيم الأصبهاني وابن بكير في إحدى الروايتين عنه، وقيل: ثلاث، ودفن بالقيع، ومبلغ سنه قيل: اثنتان وسبعون، روي ذلك عن ولده أبي سلمة، وقيل: خمس، قاله يعقوب بن إبراهيم بن سعد، والواقدي وابن زبر وابن قانع وابن حبان وأبو نعيم، وبه صدر ابن عبد البر كلامه، واقتصر عليه^(٤) ابن الصلاح وهو الأشهر، وقيل: ثمان قاله إبراهيم بن سعد، وأوصى لكل من شهد بدرا بأربع مائة دينار، وكانوا مائة نفس، ووصلحت إحدى زوجاته عن ربع الثمن بثمانين ألفا^(٥).

(١) في ز وه «قاله».

(٢) «التاريخ الكبير» (٤٥٣/٣)، و«المعجم الكبير» (١١١-١١٢)، و«طبقات ابن سعد» (٣/٣٨٤-٣٨٥)، و«طبقات خليفة» ص ٢٢، و«المعارف» ص ١٠٨، و«تاريخ ابن عساكر» (٧/٢٤٦-٢٤٨)، و«الاستيعاب» (٢/٦٢٠)، و«التلقيح» ص ٥٦، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٨، و«تهذيب الكمال» (٢/٤٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (١/١٤٠)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٤١)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥١.

(٣) في ز «و صدر به».

(٤) في ز «عليه اقتصر».

(٥) «طبقات ابن سعد» (٣/١٣٥-١٣٧)، و«طبقات خليفة» ص ١٥، و«التاريخ الكبير» (٥/٢٤٠)، و«الصغير» ص ٣٤-٣٩، و«المعارف»، ص ١٤٠، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٨ =

(والأمين) للأمة وأحد العشرة أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح (سبقه) أي: سبق ابن عوف بالوفاة فإنه مات (عام ثمانى) بالسكون للوزن (عشرة) بإسكان المعجمة لغة وبالتنوين للضرورة من الهجرة كما جزم به ابن الصلاح حال كون وفاته في هذا الوقت على ما زاده المصنف (محققه) لكونه هو المشهور الذي قال به الواقدي وابن سعد والفلاس وابن قانع وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم في طاعون عمواس بفتحات وآخره مهملة وقد تسكن الميم، اسم موضع بالشام، وأرخها ابن منده وإسحاق القراب سنة سبع عشرة، وقبرة بيسان^(١)، وقيل: بالعادية قريبا من عمّا [٢] التي بعدها] عن بيسان بأكثر من نصف يوم، وقال ابن الجوزي في التلخيص: قبر/ بعمواس فلعله الاسم القديم للعادية، فالعادية بلا ٣٣٣/٤ ريب اسم محدث^(٣).

ولما تم ذكر وفيات العشرة أردف^(٤) بالمعمرين من الصحابة رضي الله عنهم (وعاش حسان) بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، و(كذا حكيم) ابن حزام بن خويلد ابن أخي أم المؤمنين خديجة، الصحابيَّان الشهيران (عشرين) سنة (بعد مائة) من السنين (تقوم) بدون نقص وتفصيلها (ستون) في الجاهلية، ومثلها (في الإسلام ثم حضرت) بالمدينة الشريفة وفاة كل منهما (سنة أربع وخمسين خلت) أي: مضت من الهجرة كما قال به في مبلغ سن أولهما على هذا

= «المعجم الكبير» (١/٨٩)، و«مستدرك الحاكم» (٣/٣٠٦-٣٠٩)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥١، و«الاستيعاب» (٢/٨٨٥)، و«تاريخ ابن عساکر» (١٠/١٣٩-١٤٣)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٦، و«التلخيص» ص ٥٥، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٤١-١٤٢).

(١) في هـ «بيلسان» وهو تصحيف، وزاد هنا «بالموحدة».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٣) زاد في ز «وهو ابن ثمان وخمسين كما جزم به ابن الصلاح والمزي وغيرهما» راجع لشان أبي عبيدة: «طبقات ابن سعد» (٣/٤١٤-٤١٥)، و«طبقات خليفة» ص ٢٨، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٩، و«الثقات» لابن حبان (٢/٣٤٢)، و«المعارف» (ص ١٠٩)، و«المعجم الكبير» (١/١١٨). و«مستدرك الحاكم» (٣/٢٦٤-٢٦٥)، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٥١، و«تاريخ ابن عساکر» (٨/٧٥٩-٧٦٣)، و«الاستيعاب» (٢/٧٩٤)، (٤/١٧١)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٦، و«التلخيص» ص ٥٧، و«سير أعلام النبلاء» (١/٢٣)، و«الإصابة» (٢/٢٥٤).

(٤) في ز «أردفه».

التفصيل ابن عبد البر، بل حكى الاتفاق عليه فإنه قال: لم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة منها^(١) ستون في الجاهلية وستون في الإسلام، وكذا قال ابن سعد: عاش في الجاهلية ستين وفي الإسلام ستين، ومات وهو ابن عشرين ومائة^(٢) وممن قال به في مطلق كونه عاش مائة وعشرين الجمهور، منهم الواقدي، وحكاه ابن حبان ممرضاً، وفي مبلغ سن ثانيهما على التفصيل أيضاً إبراهيم بن المنذر فيما حكاه البخاري عنه ومصعب بن عبد الله الزبيري وابن حبان وابن عبد البر، وكما قال به في سنة وفاة أولهما أبو عبيد القاسم بن سلام وابن البرقي وحكاه عن ابن هشام، وجزم به الذهبي في العبر، وفي وفاة ثانيهما الواقدي والهيثم وابن نمير والمدائني ومصعب الزبيري وإبراهيم ابن المنذر الحزامي وخليفة بن خياط وأبو عبيد ويحيى بن بكير وابن قانع، وقال/ ابن حبان: إنه الصحيح، وبه جزم ابن عبد البر، وكذا جزم ابن الصلاح بكلا الأمرين في كل منهما إلا حسان فحكى في وفاته قولاً آخر فقال: وقيل: مات سنة خمسين - انتهى، وحكاه ابن عبد البر أيضاً، وقيل: قبل الأربعين في خلافة علي، قاله خليفة، وبه صدر ابن عبد البر كلامه، وقيل: في سنة أربعين، قاله الهيثم والمدائني والزمن وابن قانع، ونحوه قول ابن حبان: مات أيام قتل علي، بل اختلف في مبلغ سنه أيضاً، فقيل: مائة وأربع سنين، وبه جزم ابن أبي خيثمة عن المدائني، وكذا قال ابن حبان، وقال ابن البرقي^(٣): مائة وعشرون أو نحوها، كما أنه اختلف في سنة وفاة ثانيهما، فقيل: سنة خمسين، وقيل: ثمان وخمسين، وقيل - وهو للبخاري - سنة ستين، وعلى كل حال فالتحديد بالسنتين في الزمنين لكل منهما فيه نظر، أما حسان فلأنه روى أنه لما قدم النبي ﷺ المدينة كان ابن ستين سنة، وهو غير ملتئم بذلك مع كل من الأقوال في وفاته، لأنه على القول بأنها سنة أربعين يكون قد بلغ مائة أو دونها، أو سنة خمسين يكون بلغ مائة وعشرة، أو سنة أربع وخمسين يكون بلغ مائة وأربع عشرة، وهو أقربها، فإنه

(١) سقطت كلمة «منها» من ز.

(٢) في هـ «في مائة ابن وعشرين».

(٣) في ز «ابن عبد البرقي» وهو خطأ ظاهر.

يتمشى على طريقة جبر الكسر، ويستأنس له بقول ابن البرقي كما تقدم وهو ابن عشرين ومائة سنة أو نحوها^(١)، وأما حكيم فلأنه كان مولده كما رواه موسى بن عقبة عن أبي حبيبة مولى الزبير عنه قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة، وحكى الواقدي نحوه، وزاد وذلك قبل مولد النبي ﷺ بخمس سنين، وكان كما حكاه الزبير ابن بكار في جوف الكعبة، وهو غير ملتئم أيضا بذلك تحديدا مع أقوال وفاته كما لا يخفي، وتحديد أن مولده قبل النبي ﷺ بخمس لا يلتئم مع كونه قبل الفيل بثلاث عشرة/ مع القول بأن مولده الشريف عام الفيل^(٢).

٣٣٥/٤

(وفوق حسان) بالتنوين للضرورة، المذكور أولا من آبائه ثلاثة في نسق، وهم أبوه ثابت وأبوه المنذر وأبوه حرام، (كذا عاشوا) أي: مائة وعشرين كما أورده ابن سعد عن حفيد حسان سعيد بن عبد الرحمن، وفي آخره قال: كان^(٣) عبد الرحمن ولد حسان إذا ذكر هذا استلقى على فراشه، وضحك وتمدد كأنه لسروره يأمل حياته كذلك، فمات وهو ابن ثمان وأربعين سنة، لكن قد روينا في الزهد للبيهقي من طريق ابن إسحاق عن سعيد فقال: إن كلا من الأربعة عاش مائة وأربع سنين، قال سعيد: وكان عبد الرحمن إذا حدثنا هذا الحديث أشرب لهذا وثنى رجله^(٤) على مثلها، فمات وهو ابن ثمان وأربعين سنة، وكأن هذا هو سلف ابن حبان في اقتصاره على هذا القدر في أسنانهم، ثم قال: وقد قيل: لكل

(١) «التاريخ الصغير» ص ٤٣، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٣، و«الثقات» لابن حبان (٧٢/٣)، و«طبقات خليفة» ص ٨٨، و«المعارف» ص ١٣٦، و«مستدرک الحاكم» (٤٨٦/٣)، و«الاستيعاب» (٣٥١/١)، و«تاريخ ابن عساکر» (٣٥٥-٣٥٦، ٣٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٥١٢/٢)، و«العبر» (٥٩/١)، و«الإصابة» (٣٦٦/١)، و«التلقيح» ص ٦٨.

(٢) «التاريخ الكبير» (١١/٣)، و«الصغير» ص ٥٥، ٦٣، و«طبقات خليفة» ص ١٤، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٢، و«الثقات» لابن حبان (٧١/٣)، و«المعارف» ص ١٣٥، و«مستدرک الحاكم» (٤٨٣ - ٤٨٢/٣)، و«الاستيعاب» (٣٦٢/١)، و«تاريخ ابن عساکر» (٢٤٧/٥) - (٢٥٠، ٢٦٦)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٦، و«تهذيب الكمال» (٣٢١/١)، و«العبر» (١/٦٠)، و«البدایة والنهایة» (٦٨/٨)، و«فتح المغیث» للعراقي (١٤٣/٤)، و«التلقيح» ص ٧٥.

(٣) في زوه «وكان».

(٤) في ز «وتنى رجله».

واحد منهم عشرون ومائة سنة، ولم يحك ابن الصلاح غيره، قال أبو نعيم الأصبهاني: (وما لغيرهم) أي: الأربعة من العرب (يعرف) مثل (ذا) متواليًا^(١). (قلت): لكن في الصحابة (حويطب) بمهملتين، والثانية مكسورة، مصغر (ابن عبد العزى) العامري (مع ابن يربوع) كينبوع (سعيد يعزى) أي: ينسب (هذان مع) بإسكان العين (حمنن) بفتح المهملة ثم ميم ساكنة بعدها نون مفتوحة ثم أخرى بدون تنوين للضرورة كما للزبير في النسب والأمير وغيرهما وهو المعتمد وضبطه الوزير المغربي: بزاء بدلها، وقال: هو مشتق من الحمرة وهي الصعوبة، وقال: ٣٣٦/٤ ونونه/ زائدة، ابن عوف أخي عبد الرحمن بن عوف^(٢) (و) مع مخرمة (ابن نوفل) [والد المسور (كل) من هؤلاء الأربعة وهم قرشيون (إلى وصف) حسان و(حكيم) في كون كل منهم صحابيا، وعاش مائة وعشرين سنة نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام كما رواه الواقدي في أولهم عن إبراهيم بن جعفر بن محمود عن أبيه، وبه جزم ابن حبان، ونحوه قول ابن عبد البر: أدركه الإسلام وهو ابن ستين أو نحوها^(٣)، وكما قاله الواقدي وخليفة وابن حبان في ثانيهم^(٤)، وكما قاله الزبير والدارقطني وابن عبد البر في ثالثهم وأنه بعد إسلامه لم يهاجر إلى المدينة^(٥)، وكما قاله في الرابع الواقدي فقال: يقال: إنه كان له حين مات مائة وعشرون^(٦)

(١) «علوم الحديث» ص ٣٤٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٢٤)، ولم نقف على قول سعيد في «طبقات ابن سعد».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) «طبقات ابن سعد» (٥/٤٥)، و«طبقات خليفة» ص ٢٧، و«التاريخ الكبير» (٣/١٢٧)، و«المعارف» ص ١٣٥، و«مستدرك الحاكم» (٣/٤٥٢، ٤٥٣)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٣/٢٠٧)، و«الاستيعاب» (١/٤٠٠)، و«تاريخ ابن عساکر» (٥/٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٣٢، و«الثقات» لابن حبان (٣/٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/٥٤١).

(٤) «طبقات خليفة» ص ٢١، و«الثقات» لابن حبان (٣/١٥٥) و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٣٣، و«المعارف» ص ١٣٦، و«المعجم الكبير» (٦/٨٠)، و«مستدرك الحاكم» (٣/٤٩١)، و«تاريخ ابن عساکر» (٧/٣٦٦ - ٣٦٧)، و«أسد الغابة» (٢/٤٠١).

(٥) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/٦٧٥)، و«المؤتلف» للأزدي ص ٥٢، و«الإكمال» (٢/٥٣٤)، و«تصحيفات المحدثين» (٢/١٠٤٤)، و«الاستيعاب» (١/٤٠٢)، و«أسد الغابة» (٢/٥٩).

(٦) في ز «عشرين».

سنة، وبه جزم أبو زكريا ابن منده في جزء له سمعته فيمن عاش هذه المدة من الصحابة^(١) (فاجمل) عددهم ستة غير أن مدة الزمنين ليست في الأولين من هؤلاء الأربعة، وكذا الأخير على السواء، لأن وفاتهم كانت في سنة أربع وخمسين، وإسلامهم كان في فتح مكة، فسواء اعتبرنا زمن الإسلام به أو بالهجرة أو البعثة، لا يلتئم التحديد بذلك ولذا قيل في ثانيهم أيضا: إنه بلغ مائة وأربعا وعشرين سنة، وبه صدر ابن عبد البر كلامه /.

٣٣٧/٤

وممن قال بوفاة الأربعة في سنة أربع ابن حبان، وبها في الأول والثالث فقط الهيثم وابن قانع، وفي الأولين فقط خليفة وأبو عبيد القاسم وابن عبد البر، وفي الأول فقط الزمن ويحيى بن بكير، وفي الثاني فقط الواقدي، وفي الثالث فقط ابن نمير والمدائني ولم نجد عن أحد خلافه فيهم إلا الأول، فقيل فيه أيضا: إنها في سنة اثنتين وخمسين وكانت وفاتهم بالمدينة إلا الثالث فبمكة، بل قيل في الثاني أيضا: إنه توفي بها، وكذا قيل في نوفل بن معاوية الديلي^(٢): إنه عاش في الجاهلية ستين وفي الإسلام ستين، وممن جزم بذلك الواقدي ثم ابن عبد البر، وكانت وفاته بالمدينة في خلافة معاوية^(٣).

(وفي الصحاب) بالفتح والكسر، جمع صاحب كما تقدم في كتابة الحديث (سنة) أيضا^(٤) (قد عمروا) هذا السن، ولكن لم يعلم كون نصفه في الجاهلية ونصفه في الإسلام لتقدم وفاتهم على المذكورين أو تأخرها أو لعدم معرفة تأريخها، ذكره إلا الثالث أبو زكريا بن منده في الجزء المشار إليه، وهم سعد بن

(١) «المعارف» ص ١٣٦، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٣٢، و«مستدرک الحاكم» (٣/٤٨٩)، و«الثقات» لابن حبان (٣/٣٩٤)، و«الاستيعاب» (٣/١٣٨٠)، و«تأريخ ابن عساکر» (١٦/٣٠٨ - ٣٠٩، ٣١٢)، و«أسد الغابة» (٥/١٢٥)، و«الإصابة» (٣/٣٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/٥٤٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٤٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٨٦، و«المعجم الكبير» (٥/٢٠٠).

(٢) في ز «الديلمي» بدل «الديلي» وزاد فيها كلمة «الصحابي».

(٣) «المعارف» ص ١٣٧، و«الاستيعاب» (٤/١٥١٣)، و«الإصابة» (٣/٥٧٨)، و«الثقات» لابن حبان (٣/٤١٧)، هذه المصادر والمراجع الأخرى تنص على أنه توفي في خلافة يزيد بن معاوية.

(٤) في ه «أيضا» قبل «سنة».

جنادة العوفي الأنصاري والد عطية، ذكره أبو عبد الله بن منده في الصحابة، ولكن لم يذكر عمره^(١)، وعاصم بن عدي بن الجد العجلاني صاحب عويمر العجلاني في قصة اللعان، حكى ابن عبد البر عن عبد العزيز بن عمران عن أبيه عن جده عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف أنه عاش مائة وعشرين سنة، وكذا ذكر أبو زكريا، وأما ابن عبد البر فقال: إنه توفي سنة خمس وأربعين وقد بلغ قريبا من عشرين ومائة سنة، وقال الواقدي وابن حبان: إنه بلغ مائة وخمس عشرة سنة^(٢)، وعدي بن حاتم الطائي توفي سنة ثمان/ وستين عن مائة وعشرين سنة، قاله بن سعد وخليفة، وقيل: سنة ست، وقيل: سبع وستين^(٣)، واللجلاج العامري ذكر ابن سميع وابن حبان أنه عاش مائة وعشرين سنة، وكذا حكاه ابن عبد البر عن بعض بني اللجلاج^(٤)، والمنتجع جد ناجية، ذكره العسكري في الصحابة، وقال: كان له مائة وعشرون سنة ولا يصح حديثه^(٥)، ونافع أبو سليمان العبدي روى إسحاق بن راهويه عن ولده سليمان قال: مات أبي وله عشرون ومائة سنة، وكذا ذكر ابن قانع^(٦) (لذلك في المعمرين ذكروا) بل نظمهم البرهان الحلبي في بيت^(٧) فقال:

منتجع ونافع مع عاصم وسعد لجلاج مع ابن حاتم
قال: وإن شيءت قلت وهو أحسن: وسعد اللجلاج وابن حاتم.

- (١) «فتح المغيـث» للعراقي (١٤٥/٤)، و«أسد الغابة» (٣٤١/٢)، و«الإصابة» (٢٢/٢).
 (٢) «الاستيعاب» (٧٨١/٢)، و«المعارف» ص ١٤٢، و«الثقات» لابن حبان (٣٨٧/٣)، و«أسد الغابة» (١١٥/٣)، و«الإصابة» (٢٤٦/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٤٤/٤ - ١٤٥)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٧١/١٧)، و«مستدرک الحاكم» (٤٢٠/٣).
 (٣) «طبقات ابن سعد» (٢٢/٦)، و«طبقات خليفة» ص ٦٩، و«المعارف» ص ١٣٦، و«الاستيعاب» (١٠٥٩/٣)، و«تأريخ بغداد» (١٩٠/١)، و«تأريخ ابن عساكر» (١١/٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩)، ٤٨٤، ٤٨٥)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ٤٤، و«الثقات» لابن حبان (٣١٧/٣)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٤٥/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦٥/٣).
 (٤) «مشاهير علماء الأمصار» ص ٥٤، و«الثقات» لابن حبان (٣٦٠/٣)، و«تأريخ ابن عساكر» (١٤/٦٢٥ - ٦٢٦)، و«الاستيعاب» (١٣٤٠/٣)، و«أسد الغابة» (٥٢٠/٤)، و«الإصابة» (٣٢٨/٣ - ٣٢٩)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٤٥/٤).
 (٥) «فتح المغيـث» للعراقي (١٤٥/٤)، و«أسد الغابة» (٢٦٣/٥)، و«الإصابة» (٤٥٨/٣).
 (٦) «فتح المغيـث» للعراقي (١٤٥/٤)، و«أسد الغابة» (٣٠٣/٥)، و«الإصابة» (٥٤٤/٣).
 (٧) زاد في زوه «واحد».

وفي المعمرين جماعة من الصحابة ممن زاد سنهم على القدر المذكور، منهم سلمان الفارسي، فروى أبو الشيخ في طبقات الأصبهانيين من طريق العباس بن يزيد، قال أهل العلم يقولون: إنه عاش ثلاث مائة وخمسين سنة، فأما مائتين وخمسين فلا يشكون فيها، وقال الذهبي: وجدت الأقوال في سنة^(١) كلها دالة على أنه جاوز المائتين وخمسين، والاختلاف إنما هو الزائد، قال: ثم رجعت عن ذلك وظهر لي أنه مازاد على الثمانين، كذا قال^(٢) وقرده أو فروة بن نفاثة السلولي، قال أبو حاتم/ السجستاني في المعمرين: قالوا إنه عاش مائة وأربعين ٣٣٩/٤ سنة، وأدرك الإسلام فأسلم^(٣) وكذا رويناه في الزهد للبيهقي من جهة هشام بن محمد قال: عاش فروة بن نفاثة أربعين ومائة سنة، وأدرك الإسلام فأسلم] وأنشد أبياتا^(٤)، والنابغة الجعدي الشاعر الشهير، قال عمر بن شبة عن أشياخه: إنه عمر مائة وثمانين سنة، وعن ابن قتيبة أنه مات وله مائتان وعشرون سنة، وعن الأصمعي أنه عاش مائتين وثلاثين^(٥)، وفي المخضرمين الربيع بن ضبع^(٦) بن وهب الفزاري جاهلي أدرك الإسلام، ويقال: إنه عاش ثلاث مائة سنة منها ستون في الإسلام، بل يقال: إنه لم يسلم، والمعتمد خلافه، وأنه قال: عشت مائتي سنة في فترة عيسى وستين في الجاهلية وستين في الإسلام وهو القائل:

إذا جاء الشتاء فأدفئوني فإن الشيخ يهرمه الشتاء
وأما حين يذهب كل قر فسربال خفيف أو رداء^(٧)

(١) في ز وه «سنة».

(٢) «أخبار أصبهان» (٤٨/٢ - ٤٩)، و«تاريخ الإسلام» (عهد الخلفاء) ص ٥٢١، و«سير أعلام النبلاء» ٥٥٤ - ٥٥٦، و«تاريخ بغداد» (١/١٦٤)، و«الإصابة» (٢/٦٢ - ٦٣)، و«الكاشف» (٣٠٤/١).

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٤) «الاستيعاب» (٣/١٣٠٦)، و«الإصابة» (٣/٢٣٠ - ٢٣١).

(٥) «الاستيعاب» (٤/١٥١٥)، و«أسد الغابة» (٥/٢٩١)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة ص ٥٦، و«الإصابة» (٣/٥٣٨ - ٥٣٩).

(٦) في ز «ضبيع».

(٧) «الإصابة» (١/٥٢٦).

وفي استيفاء ذلك طول^(١).

ولما تم ذكر المعمرين أردف بأصحاب المذاهب (وقبض) أي: مات أبو عبد الله سفيان بن سعيد (الثوري) نسبة لثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة على الصحيح، وقيل: لثور همدان، الكوفي أحد الأئمة من الحفاظ والفقهاء المتبوعين إلى بعد الخمس مائة حسبما ذكره فيهم الغزالي في الإحياء (عام إحدى من بعد ستين وقرن عدا) أي: سنة إحدى وستين ومائة بالإجماع كما قاله ابن سعد، وممن أرخه كذلك / أبو داود الطيالسي وابن معين وابن حبان وزاد: في شعبان في دار عبد الرحمن بن مهدي يعني بالبصرة، ويحيى بن سعيد وزاد في أولها، واختلف في مولده فقال العجلي وابن سعد وغيرهما: سنة سبع وتسعين، وقال ابن حبان: سنة خمس وتسعين^(٢). (وبعد) أي: بعد الثوري وذلك (في) سنة (تسع) بتقديم المثناة الفوقانية^(٣) (تلي سبعينا) بتقديم السين المهملة من بعد مائة كانت (وفاة) إمام دار الهجرة وأحد المقلدين أبي عبد الله (مالك) هو ابن أنس فيما قاله الواقدي وأحمد وعبيد الله ابن عمر القواريري والقعنبى وأبو بكر بن أبي الأسود وعلي بن المدني وعبد الله بن نافع الصائغ وأصبغ بن الفرج وأبو مصعب والمدائني وأبو نعيم ومصعب بن عبد الله، وزاد في صفر، وإسماعيل بن أبي أويس وقال: في صبيحة أربع عشرة من شهر ربيع الأول وأبو طاهر بن السرح^(٤) وقال: في يوم الأحد لثلاث عشرة خلت منه ويحيى بن بكير، وقال: لعشر مضين منه، وهي في

(١) زاد في ز «سيما وقد أسلفت في آداب المحدث إشارة لمن أفرد المعمرين أو منهم لمطلق أعمار الأعيان».

(٢) «طبقات ابن سعد» (٢٧١/٦)، و«طبقات خلفه» ص ١٦٨، و«التاريخ الكبير» (٩٢/٤ - ٩٣)، و«التاريخ الصغير» ص ١٨٢، و«المعارف» ص ٢١٧، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٦٩، و«الثقات» لابن حبان (٤٠٢/٦)، و«تاريخ بغداد» (١٧١/٩ - ١٧٢)، و«تاريخ ابن معين» (٢/٢١٣)، و«معرفة الثقات» للعجلي (٤١١/١، ٤١٥)، و«إحياء العلوم» (٣٨/١). (طبع الحلبي).

(٣) في ز «الفوقية».

(٤) في هـ «السرحة».

هذه السنة باتفاق وبه جزم الذهبي في العبر، وشذ هقل^(١) بن زياد فيما رواه ابن فهر من جهته فقال: سنة ثمان وهو ابن خمس وثمانين أو سبع أو تسع أو تسعين بالمدينة في خلافة هارون ودفن بالبقيع وقبره هناك عليه قبة، واختلف في مولده فقيل: سنة تسع وثمانين قاله الواقدي وهو غريب، وقيل: تسعين وبه جزم أبو مسهر وقيل: إحدى، وقيل: اثنتين قاله أبو داود السجستاني، وقيل: ثلاث وهو أشهر الأقوال، ونسب لأبي داود أيضا وبه جزم يحيى بن بكير وأنه سمعه كذلك من مالك نفسه، وادعى ابن حزم الإجماع عليه وهو مردود، وقيل: سنة أربع قاله محمد بن عبد الحكم وإسماعيل بن أبي أويس وزاد في خلافة/ الوليد، وزاد غيره ٣٤١/٤ في ربيع الأول، بهذه السنة جزم الذهبي، ويروى عن ابن عبد الحكم أيضا أنه في سنة ثلاث أو أربع، وقيل: سنة خمس قاله الشيخ أبو إسحاق ويروى عن ابن المدني، وقيل: سنة ست فيما قاله أبو مسهر أيضا، وقيل: سنة سبع ومكث حملا في بطن أمه ثلاث سنين في الأكثر، وقيل: أكثر منها وقيل: ستين، وكان موضع مولده بذي المروة فيما قاله يحيى بن بكير^(٢).

(وفي الخمسينا ومائة) من السنين الإمام المقلد أحد من عد في التابعين (أبو حنيفة) النعمان بن ثابت الكوفي (قضى) أي: مات وهذا هو المحفوظ كما قاله روح بن عبادة والهيثم وقعب بن المحرر وأبو نعيم الفضل بن دكين وسعيد بن كثير بن عفير وزاد في رجب، وكذا قال ابن حبان، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين سنة إحدى، وقال مكى بن إبراهيم البلخي: سنة ثلاث، وذلك ببغداد وقبره هناك ظاهر يزار، ومولده فيما قاله حفيده إسماعيل بن حماد: سنة ثمانين^(٣).

(١) في ز «عقل».

(٢) «طبقات خليفة» ص ٢٧٥، و«المعارف» ص ٢١٨، ٢٥٧، و«طبقات ابن سعد» (القسم المتمم) ص ٤٣٤، ٤٤٤، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٤٠، و«الثقات» لابن حبان (٤٠٩/٧)، و«الانتقاء» ص ١٠ - ١٢، ٤٤ - ٤٥)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٦٨، و«ترتيب المدارك» (١/ ١١٠ - ١١٢، ٢٣٧)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ١٢٧ - ١٣٨)، و«العبر» (١/ ٢٧٢).

(٣) «طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٦٨ - ٣٦٩)، و«طبقات خليفة» ص ١٦٧، و«التاريخ الكبير» =

(و) إمامنا الأعظم أبو عبد الله محمد بن إدريس (الشافعي بعد قرنين) كاملين (مضى) أي: مات (لأربع) من السنين بعدهما، قاله الفلاس ويوسف القراطيسي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وزاد في آخر يوم من شهر رجب، وقال ابن يونس: في ليلة الخميس آخر ليلة منه، وقال الربيع بن سليمان: في ليلة الجمعة بعد العصر آخر يوم منه، وأشرفنا من جنازته فرأينا هلال شعبان، وفي رواية عنه ليلة الجمعة بعد عشاء الآخرة وكان قد صلى المغرب، وأما ابن حبان فقال: في شهر ربيع الأول، ودفن عند مغربان الشمس بالفسطاط ورجعوا فرأوا هلال شهر ربيع الآخر، والأول أشهر، / وقال ابن عدي: إنه قرأه على لوح عند قبره وقبره ظاهر يزار، وراموا تحويله فيما قيل بعد إلى بغداد وشرعوا في الحفر حين عجز المصريين عن الدفع، فلما وصلوا لقرب اللحد الشريف فاح منه ريح طيب ماشموا مثله بحيث سكروا من طيب رائحته، وماتمكنا معه من التوصل فكفوا وصار ذلك معدودا في مناقبه، ومولده سنة خمسين ومائة، فعاش أربعاً وخمسين، قاله ابن عبد الحكم والفلاس وابن حبان: وهو أشهر وأصح، وقيل كما لا بن زبير: اثنتين وخمسين^(١). (ثم قضى) أي: مات (مأمونا) من محنة السلطان وفتنة الشيطان الإمام المقلد أبو عبد الله (أحمد) بن محمد بن حنبل (في) سنة (إحدى وأربعين) بعد المائتين^(٢) على الصحيح المشهور، واختلفوا في كل

= (٨١/٨)، و«الصغير» ص ١٧٠، و«كتاب المجروحين» (٦٢/٣ - ٦٣)، و«تاريخ بغداد» (٢٢٦/١٣، ٢٣٠، ٤٢١ - ٤٢٢) و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصميري ص ٣ - ٨٧ - ٨٩، و«المعارف» ص ٢١٦، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٨٦، و«الانتقاء» ص ١٢٢ - ١٢٣.

(١) «التاريخ الكبير» (٤٢/١)، و«الصغير» ص ٢١٨، و«مناقب الشافعي» لابن أبي حاتم ص ٢٥ - ٢٦، و«الانتقاء» ص ١٠١ - ١٠٣، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٧١، و«الثقات» لابن حبان (٣١/٩)، و«تاريخ بغداد» (٧٠/٢)، و«ترتيب المدارك» (٣٩٦/٢)، و«الأنساب» (٢١/٨)، و«تاريخ ابن عساکر» (٤١/١٤ - ٤٢)، و«صفة الصفوة» (١٤٧/٣)، و«وفيات الأعيان» (٤/١٦٥)، و«تهذيب الأسماء» (٤٥/١/١)، و«مقدمة الكامل» لابن عدي (١٢٦/١)، توالي التأسيس ص ٥٠ - ٥٣، ١٧٩، ١٨٠، (دار الكتب)، «الحلية» (٦٧/٩ - ٦٩)، و«مناقب الشافعي» للرازي ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) زاد في ز «في ربيع الآخر».

من الشهر واليوم، فقال ابنه عبد الله: يوم الجمعة ضحوة ودفناه بعد العصر لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر، وهكذا قال الفضل بن زياد، وقال نصر بن القاسم الفرائضي: يوم الجمعة لثلاث عشرة بقين منه، وقال ابن عمه حنبل بن إسحاق بن حنبل، مات يوم الجمعة في شهر ربيع الأول، وقال عباس الدوري ومطين لاثنتي عشرة خلت منه، زاد عباس: يوم الجمعة ببغداد وقبره ظاهر يزار، ومولده فيما قاله ابنه عبد الله وصالح عنه في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة وكشف قبره حين دفن الشريف أبو جعفر بن أبي موسى إلى جانبه فوجد كفنه صحيحا لم يبل وجثته لم تتغير، وذلك بعد موته بمائتين وثلاثين سنة^(١). / ٣٤٣/٤

قلت: وقد كان أهل الشام على مذهب الأوزاعي نحو من مائتي سنة، وكانت وفاته سنة سبع وخمسين ومائة، وقيل: خمسين، أو إحدى أو ست ببيروت من ساحل الشام ومولده سنة ثمان وثمانين^(٢)، وكذلك إسحاق بن راهويه قد كان إماما متبعا، له طائفة يقلدونه ويجتهدون على مسلكه يقال لهم الإسحاقية وكانت وفاته فيما أرخه^(٣) البخاري ليلة السبت لأربع عشرة خلت من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة، وفي ذلك يقول الشاعر:

ياهدة ماهددنا ليلة الأحد في نصف شعبان لا تنسى مدى الأبد
وقيل: في سنة سبع^(٤)، وكذلك الليث بن

(١) «طبقات ابن سعد» (٣٥٥/٧)، و«التاريخ الكبير» (٥/٢)، و«التاريخ الصغير» ص ٢٣٥، و«الثقات» لابن حبان (١٨/٨)، و«المعرفة والتاريخ» (٢١٢/١)، و«الحلية» (١٦٢/٩) - (١٦٣)، و«تاريخ بغداد» (٤١٥/٤، ٤١٦، ٤٢١ - ٤٢٢)، و«التاريخ» لابن معين (١٩/٢)، و«طبقات الحنابلة» (١٦/١)، و«مناقب الإمام» أحمد لابن الجوزي ص ١٣ - ١٤، ٤٠٢ - ٤٤١، ٤٨٣ - ٤٨٤)، و«تاريخ ابن عساکر» (١٢٣/٢ - ١٢٤، ١٥٧ - ١٥٩).

(٢) «المعارف» ص ٢١٧، و«طبقات خليفة» ص ٣١٥، و«طبقات ابن سعد» (٤٨٨/٧)، و«التاريخ الكبير» (٣٢٦/٥)، و«التاريخ الصغير» ص ١٧٦، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٨٠، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٧٦، و«تاريخ ابن عساکر» (١٠/٦٧ - ٦٨ - ٧٠، ١٠٢ - ١٠٥)، و«البدایة والنهاية» (١٠/١١٥)، فقه الأوزاعي ص ٦٥.

(٣) في ز «أخرجه».

(٤) «التاريخ الكبير» (٣٧٩/١ - ٣٨٠)، و«التاريخ الصغير» ص ٢٣٣، و«الثقات» لابن حبان (٨/١١٦)، و«تاريخ بغداد» (٣٤٦/٦ - ٣٥٤ - ٣٥٥)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٩٤ =

سعد^(١) وسفيان بن عيينة^(٢) وداود بن علي إمام أهل الظاهر^(٣) [ومحمد بن جرير ٣٤٤/٤ الطبري^(٤)] وغيرهم ممن قلد وقتا، ولكن لا نطيل لوفياتهم^(٥) /.
ولما تم أصحاب المذاهب المتبوعة أردف بأصحاب الكتب الخمسة مع ما أضيف إليها (ثم) الإمام صاحب الصحيح أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (البخاري) بالإسكان للوزن، نسبة لبخارى، بلد معروف بما وراء النهر، عمل غنجار له تأريخا.

(ليلة) عيد (الفطر) وهي ليلة السبت وقت صلاة العشاء (لدى) بالمهمله أي: عند سنة (ست وخمسين) ومائتين (بخرتلك) بفتح المعجمة كما للسمعاني وهو المعروف، أو كسرهما كما لا بن دقيق العيد، ثم سكون الراء المهمله بعدها مثناة فوقانية مفتوحة ثم نون ساكنة وكاف^(٦)، قرية من قرى سمرقند عند أقرباء له فيها كان الذي نزل عنده منهم غالب بن جبريل، وقيل: بمصر كما ذكره ابن يونس في تأريخ الغرباء^(٧) له وهو شاذ، وبالأول جزم السمعاني وغيره (ردى) بفتح الدال المهمله أي ذهب بالوفاة إلى رحمة الله تعالى، كذا أرخه مهيب بن سليم والحسن ابن الحسين البزار. وفي السنة أبو الحسين بن قانع وابن المنادى وأبو سليمان بن زبر وآخرون، قال^(٨) الحسن: وكان مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر

= «طبقات الحنابلة» (١٠٩/١)، و«الأنساب» (٥٧/٦)، و«وفيات الأعيان» (٢٠٠/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٧٧/١١)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٨٨/٢)، و«التهذيب» (٢١٨/١).
(١) كان مولده سنة أربع وتسعين، ووفاته سنة خمس وسبعين ومائة، «مشاهير علماء الأمصار» ص ١٩١، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٧٨.
(٢) ولد سنة سبع ومائة، وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة، «مشاهير علماء الأمصار» ص ١٤٩.
(٣) ولد سنة مائتين أو اثنتين ومائتين، ومات سنة سبعين ومائتين، «تأريخ بغداد» (٣٧٥/٨)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٩٢.
(٤) كان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين، ووفاته سنة عشر وثلاث مائة، «تأريخ بغداد» (١٦٦/٢)، و«طبقات الفقهاء» للشيرازي ص ٩٣، و«وفيات الأعيان» (١٩٢/٤)، سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٥) في ز «وفياتهم».

(٦) في ز «وكان».

(٧) سقطت كلمة «الغرباء» من ز.

(٨) في ز «وقال».

يوماً؛ لأن^(١) مولده كان في يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال أيضاً سنة أربع وتسعين ومائة^(٢)، وقد نظم البرهان الحلبي وفاته فقال: ثم البخاري يوم عيد الفطر سنة خمسين وست فادري^(٣)

(والإمام) التالي له أبو الحسين (مسلم) هو ابن الحجاج القشيري النيسابوري / ٣٤٥/٤ صاحب الصحيح أيضاً (سنة إحدى^(٤) في) عشية^(٥) الأحد لأربع بقين من شهر (رجب من بعد قرنين) أي: مائتين (وستين) سنة (ذهب) بالوفاة، ودفن يوم الاثنين لخمس^(٦) بقين منه بنيسابور، وقبره مشهور بيزار، أرخه كذلك أبو عبد الله محمد بن يعقوب ابن الأخرم فيما حكاه الحاكم عنه، وكان فيما قيل عقد له مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث فلم يعرفه فانصرف إلى منزله، وقدمت له سلة فيها تمر فكان^(٧) يطلب الحديث ويأخذ ثمرة تمر فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث، ويقال: إن ذلك كان سبب موته، ولذا قال ابن الصلاح: وكانت وفاته بسبب غريب نشأ من غمرة فكرة علمية، وسنه قيل: خمس وخمسون، وبه جزم ابن الصلاح وتوقف فيه الذهبي وقال: إنه قارب الستين، وهو أشبه من الجزم ببلوغه ستين، فإن المعروف أن مولده سنة أربع ومائتين^(٨).

(١) في هـ «كان».

(٢) «تأريخ بغداد» (٦/٢، ٣٤)، و«طبقات الحنابلة» (١/٢٧٨)، و«الأنساب» (٥/٧٩)، و«تهذيب الأسماء» (١/١/٦٨)، و«وفيات الأعيان» (٤/١٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٣/١١٦٩ - ١١٧٢)، و«مقدمة الفتح» ص ٤٩٥، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٦٦ - ٤٦٩)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٧، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٤٧)، و«مقدمة الكامل» ص ٢١١، و«تغليق التعليق» (٥/٣٨٥، ٤٤٠ - ٤٤١).

(٣) في ز «فأدر» وزاد فيها «وكانه للفرار من ردي مع تجويزه في اليوم».

(٤) في هـ «اهدى» وهو خطأ.

(٥) زاد في ز و هـ «يوم».

(٦) في هـ «بخمسين».

(٧) في ز «وكان».

(٨) «تأريخ بغداد» (١١/١٠٣ - ١٠٤)، و«تأريخ ابن عساكر» (١٦/٤٧٢)، و«طبقات الحنابلة» (١/٣٣٩)، و«الأنساب» (١٠/٤٢٧)، و«تهذيب الأسماء» (١/٩٢/٢)، و«وفيات الأعيان» (٥/١٩٥)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٣٢٤)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٧، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٨٠)، و«العبر» (٢/٢٣)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٨٧، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٤٧ - ١٤٨).

(ثم) في يوم الجمعة سادس عشر شوال (لخمس) من السنين (بعد سبعين) سنة تلي مائتي سنة، مات بالبصرة الإمام (أبو داود) سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن، ومولده فيما سمعه منه أبو عبيد الآجري في سنة ثنتين^(١) ومائتين^(٢).

(ثم) الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى (الترمذي) بتثليث المشاة الفوقانية وكسر الميم أو ضمها وإعجام الذال (يعقب) الذي قبله في الوفاة بنحو أربع ٣٤٦/٤ سنين، فإنه/ مات في ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة^(٣) مضت من شهر رجب (سنة تسع) بتقديم المشاة الفوقانية على السين (بعدها) أي: بعد السبعين ومائتين كما قاله أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري وغنجار وابن ماكولا، والرشاطي وغيرهم، وقول الخليلي في الإرشاد: إنه مات بعد الثمانين ظن منه بأن النقل بخلافه، وذلك بقرية بوغ بضم الموحدة وغين معجمة، إحدى قرى ترمذ على ستة فراسخ منها^(٤).

(و) الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ذو نسا) بفتح النون والسين المهملة من كور نيسابور، وقيل: من أرض فارس، فهو ينسب لذلك نسائي بهمزة بعد الألف، وقد ينسب من يكون منها نسويًا، وقال الرشاطي: إنه القياس، صاحب كتاب السنن (رابع قرن الثلاث) من السنين (رفسا) بالسين المهملة أي: ضرب سنة ثلاث وثلاث مائة، وذلك في صفر كما قاله الطحاوي وابن يونس، وزاد يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت منه، وكذا قال أبو عامر العبدري الحافظ،

(١) في هـ «ستين» وهو تصحيف.

(٢) «تأريخ بغداد» (٥٦/٩ - ٥٨ - ٥٩)، و«الأنساب» (٨٥/٧)، و«طبقات الحنابلة» (١٦٢/١)، و«تهذيب الكمال» (١٣٢/٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٠٤، ٢٢١)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٧، و«فتح المغيث» للعراقي (١٤٨/٤).

(٣) سقطت كلمة «ليلة» من ز.

(٤) زاد في ز «ومولده سنة بضع ومائتين قاله الذهبي» راجع لشأن الترمذي، «الأنساب» (٣٦١/٢)، (٤٣/٣)، و«وفيات الأعيان» (١٧٨/٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٦٣٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٢٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٧١، ٢٧٧)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٨، و«فتح المغيث» للعراقي (١٤٨/٤).

وقال أبو علي الغساني: ليلة الاثنين، وقال الدارقطني: في شعبان كما حكاه ابن منده عن مشايخه أعني الرفس بالأرجل في حوضيه أي: جانبيه من أهل دمشق حين أجاهم لما سألوه عن معاوية وما روى في فضائله، كأنهم ليرجحوه بها على علي عليه السلام بقوله: ألا يرضى^(١) معاوية رأساً حتى يفضل، وما زالوا كذلك حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فمات بها مقتولاً شهيداً، وقال الدارقطني: إن ذلك كان بالرملة، وكذا قال العبدري: إنه مات بالرملة بمدينة فلسطين ودفن ببيت المقدس، وسنه^(٢) ثمانية وثمانون سنة فيما قاله الذهبي ومن تبعه، وكأنه بناه على قوله عن نفسه يشبه أن يكون مولدي في / سنة خمس عشر ٣٤٧/٤ ومائتين^(٣).

وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السنن التي كمل بها الكتب الستة والسنن الأربعة بعد الصحيحين التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر ثم المزي مع رجالها، وهو كما قال ابن كثير: كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه لكن قال الصلاح^(٤) العلائي: إنه لو جعل مسند الدارمي بدله كان أولى، وكانت وفاة ابن ماجه فيما قاله جعفر بن إدريس ثم الخليلي في الإرشاد: في سنة ثلاث وسبعين ومائتين، زاد أولهما في يوم الثلاثاء بقين من شهر رمضان قال: وسمعتة يقول: ولدت سنة تسع ومائتين وقيل إنه مات سنة خمس وسبعين^(٥)، وقد نظمه البرهان الحلبي فقال:

(١) في ز «ألا ترضى» وفي هـ «لا يرضى».

(٢) في ز «وسنة».

(٣) «الأسباب» (٨٨ / ١٣)، و«المنتظم» (١٣٢ / ٦)، و«وفيات الأعيان» (٧٧ / ١ - ٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٥ / ١)، و«تذكرة الحفاظ» (٧٠١ / ٢)، و«العبر» (١٢٤ / ٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤ / ١٢٥ - ١٣٢ - ١٣٣)، و«العقد الثمين» (٤٥ / ٣ - ٤٦)، و«التهذيب» (٣٨ / ١ - ٣٩)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٨، و«فتح المغيث» للعراقي (١٤٨ / ٤)، و«جامع الأصول» (١ / ١٩٥).

(٤) زاد في هـ «و».

(٥) «تاريخ ابن عساكر» (١٦ / ١٢٥ - ١٢٦)، و«المنتظم» (٩٠ / ٥)، و«وفيات الأعيان» (٤ / ٢٧٩)، و«تهذيب الكمال» (٣ / ٥٣٢)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤ / ١٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٢٧٧، ٢٧٧).

قلت: ومات الحافظ ابن ماجه من قبل حبر ترمذ بسنة
قال: وتجاوزت في إطلاق العام على بعضه، لأنه خمسة أشهر^(١) وشيء -
انتهى، [٢] وكان يمكنه أن يقول من قبل ترمذي^(٣) بنصف سنة].
ولما تم أصحاب الكتب أصول الإسلام أردف بأئمة انتفع بتصانيفهم مع ما
أضيف إليهم من نمطهم (ثم ل) مضي (خمس وثمانين) عاما من القرن الرابع
(تفي) بدون نقص، وذلك في يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة، مات
(الدارقطني) بفتح الراء وإسكان آخره، نسبة لدار القطن، وكات محلة كبيرة
ببغداد، البغدادي الشافعي، وهو الحافظ الفقيه أبو الحسن علي بن عمر صاحب
٣٤٨/٤ السنن والعلل/ وغيرهما، أرخه عبد العزيز الأزجي ودفن قريبا من قبر معروف
الكرخي، ومولده كما قاله عبد الملك بن بشران: في سنة ست وثلاث مائة، زاد
غيره: في ذي القعدة أيضا، فعاش تسعا^(٤) وسبعين سنة^(٥).
(ثمت) أي: ثم لغة فيها الحافظ (الحاكم) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن
محمد النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب المستدرک والتأريخ وعلوم
الحديث وغيرها (في خامس قرن عام خمسة) تمضي منه أي: سنة خمس وأربع
مائة (فنى) أي: مات بنيسابور فيما قاله الأزهرى وعبد الغافر في السياق، ومحمد
ابن يحيى المزكى، وزاد في صفر، ومولده أيضا^(٦) بنيسابور في شهر ربيع الأول
سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة^(٧).

(١) في ز «أعوام».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) في هـ «ترمذ».

(٤) في ز «سبعًا».

(٥) «تأريخ بغداد» (٣٩/١٢ - ٤٠)، و«الأنساب» (٢٧٥/٥)، و«وفيات الأعيان» (٢٩٨/٣)، و«المنتظم» (١٨٣/٧)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٨، و«الإرشاد» للنووي (٦٥٢/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٤٩/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٤٩/١٦، ٤٥٧).

(٦) سقطت كلمة «أيضًا» من الأصل.

(٧) «تأريخ بغداد» (٤٧٣/٥ - ٤٧٤)، و«الأنساب» (٤٠٢/٢)، و«المنتظم» (٢٧٥/٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/١٦٣، ١٦٦، ١٧١، ١٧٧)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٨، و«الإرشاد» للنووي (٦٥٢/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٤٩/٤).

(وبعده) أي: بعد الحاكم (بأربع) من السنين مات الحافظ أبو محمد (عبد الغني) بن سعيد بن علي الأزدي المصري صاحب المؤلف وغيره، وذلك لسبع خلون من صفر سنة تسع وأربع مائة فيما قاله أبو الحسن أحمد بن محمد العتيقي بمصر عن سبع وسبعين سنة^(١).

(ذ) بعده (في الثلاثين) من السنين بعد الأربع مائة أيضا، وذلك في بكرة يوم الاثنين العشرين من المحرم مات الحافظ (أبو نعيم) أحمد بن عبد الله الأصبهاني مؤلف معرفة الصحابة وتاريخ أصبهان وعلوم الحديث وغيرها فيما أرخه يحيى ابن/ عبد الوهاب بن منده بها، وسئل عن مولده فقال: في شهر رجب سنة ست ٣٤٩/٤ وثلاثين وثلاث مائة^(٢).

(ول) مضي (ثمان) من السنين مات من طبقة أخرى تلي هذه في الزمن الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين الشافعي (بيهقي القوم) أي: الحفاظ وأئمة الشافعية لاحتياجهم لتصانيفه الشهيرة وانتفاعهم بها، ونسب ليهق بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتانية بعدها هاء مفتوحة ثم قاف، وهي قرية^(٣) مجتمعة بنواحي نيسابور على عشرين فرسخًا منها، وكانت قصبتها خسر وجرى (من بعد) مضي (خمسين) وأربع مائة، وذلك في عاشر جمادي الأولى من سنة ثمان وخمسين بنيسابور، وحمل تابوته إلى بيهق قاله السمعاني، قال: وكان مولده سنة أربع وثمانين وثلاث مائة^(٤).

(وبعد) مضي (خمسة) من وفاة الذي قبله مات (خطيهم) أي: الحافظ والمسلمين، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي (و) كذا

(١) «الأنساب» (١/١٨١)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٠/٤١٠ - ٤١١)، و«المنتظم» (٧/٢٩٢)، و«وفيات الأعيان» (٣/٢٢٤)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٥٢)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٤٩).

(٢) «تبيين كذب المفتري» ص ٢٤٦، و«المنتظم» (٨/١٠٠)، و«وفيات الأعيان» (١/٩١)، وتذكرة الحفاظ» (٣/٩٢، ٩٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/٤٥٤، ٤٦٢)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٥٢)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٤٩).

(٣) في ز وه «قرى».

(٤) «الأنساب» (٢/٤١٢ - ٤١٣)، «تبيين كذب المفتري» ص ٢٦٥ - ٢٦٧، و«المنتظم» (٨/٢٤٢)، و«وفيات الأعيان» (١/٧٥)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٩، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/١٦٤، ١٦٩)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٥٣)، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٤٩).

(النمري) بفتح النون والميم^(١) نسبة إلى النمر بكسر الميم وهي من شواذ النسب التي تحفظ، ولا يقاس عليها كالنسبة إلى أمية بضم الهمزة أموي بفتحها، وأبي سلمة بكسر اللام سلمى بفتحها كما تقدم، الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي مؤلف الاستيعاب وجملة، كلاهما (في سنة) واحدة، وهي كما علمته سنة ثلاث وستين وأربع مائة، فالخطيب في ذي الحجة منها ببغداد أرحه ابن شافع، وزاد غيره في سابعه، وأن مولده في جمادي الآخرة ٣٥٠/٤ سنة/ إحدى وتسعين وثلاث مائة، وقيل: سنة اثنتين، وهو المحكي عن الخطيب نفسه^(٢)، والآخـر في سلخ شهر ربيع الآخر منها بشاطبة من الأندلس عن خمسة وتسعين سنة وخمسة أيام، فإن مولده فيما^(٣) حكاه عنه طاهر بن مـفوز يوم الجمعة والإمام يخطب لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مائة^(٤).

قال ابن كثير: وقد كان ينبغي لابن الصلاح أن يذكر مع هؤلاء جماعة من الحفاظ اشتهرت أيضا تصانيفهم بين الناس، ولا سيما عند أهل الحديث، كأبي بكر البزار وأبي يعلى الموصلي وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب الصحيح، وتلميذه أبي حاتم محمد بن حبان البستي صاحب الصحيح أيضا، والطبراني صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها، وأبي أحمد بن عدي صاحب الكامل^(٥).

قلت: والظاهر أن ابن الصلاح لم يقصد^(٦) المكثرين خاصة وإنما أراد مع انضمام تصانيف في بعض أنواع علوم الحديث، اشتهرت وعم الانتفاع بها،

(١) في ز «النون» بدل «الميم» وفي هامش الأصل وز «وإسكان آخره».

(٢) «الأنساب» (١٦٦/٥)، و«تبيين كذب المفتري» ص ٢٦٨ - ٢٧١، و«تاريخ دمشق» (١٤/٢)، ١٨، و«فهرسة ابن خير» ص ١٨١ - ١٨٢، و«المنتظم» (٨/٢٦٥، ٢٦٩)، و«وفيات الأعيان» (٩٢/١ - ٩٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/٢٧٠، ٢٨٦).

(٣) في ز «كما».

(٤) «جذوة المقتبس» ص ٣٦٧، ٣٦٩، و«ترتيب المدارك» (٤/٨١٢ - ٨١٣)، و«فهرسة ابن خير» ص ٢١٤، و«الصلة» (٢/٦٧٩)، و«وفيات الأعيان» (٧/٧١)، و«علوم الحديث» ص ٣٤٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٥٣)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٤٩ - ١٥٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/١٥٤، ١٥٩).

(٥) «اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٢.

(٦) في هـ «لم يقصر».

وبنحو ذلك يعتذر عن عدم ذكره لا بن ماجه، وهو كونه ساذجا عما حرص عليه أصحاب الكتب الخمسة من المقاصد التي بتدبرها يتمرن المحدث، خصوصا وفيه أحاديث ضعيفة جدا بل منكرة، بل قال الحافظ المزي فيما نقل عنه: إن الغالب فيما انفرد به الضعف ولذا لم يصفه غير واحد كرزين السرقسطي وابن الأثير وغيرهما إلى الخمسة. /

٣٥١/٤

تمة: يقع في كلامهم فلان المتوفي، وأنت في فتح الفاء وكسرها بالخيار والكسر موجه بالمتوفي لمدة حياته، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤] على قراءة علي في فتح الياء أي: يستوفون آجالهم، وإن حكي أن أبا الأسود الدؤلي كان مع جنازة فقال له رجل: من المتوفي؟ بكسر الفاء، فقال: الله^(١)، وإنها كانت أحد الأسباب الباعثة لأمر عليّ له بالنحو، فقد قيل: - يعني على تقدير صحة الحكاية - إنه اقتصر على ما يتحمله فهمه ويتعقله خصوصا وهو القائل: حدثوا الناس بما يعرفون^(٢).

معرفة الثقات والضعفاء

- ٩٧٩- واعنْ بعلمِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ فَإِنَّهُ الْمِرْقَاةُ لِلتَّفْصِيلِ^(٣)
 ٩٨٠- بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَاخْذِرْ مِنْ غَرَضٍ، فَالْجَرْحُ أَيُّ خَطَرٍ
 ٩٨١- وَمَعَ ذَا فَالْتُّضُحُ حَقٌّ وَلَقَدْ أَحْسَنَ بِحَيِّ فِي جَوَابِهِ وَسَدُّ
 ٩٨٢- لِأَنَّ يَكُونُوا خُصْمَاءَ لِي أَحَبُّ مِنْ كَوْنِ خَضِيمِي الْمِصْطَفَى إِذْ لَمْ أَذُبْ
 ٩٨٣- وَرَبَّمَا رُدَّ كَلَامُ الْجَارِحِ كَالنَّسَائِي فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ
 ٩٨٤- فَرَبَّمَا كَانَ لَجَرْحِ مَخْرَجٍ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يَخْرُجُ^(٤)
- (معرفة الثقات والضعفاء) و^(٥) كان الأنسب أن يضم لمراتب الجرح والتعديل

(١) في هـ «ابنه» وهو خطأ.

(٢) قد حقق لفظ المتوفي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٤٦.

(٣) في جميع المتون عندنا «التفصيل».

(٤) في ع و ف «يخرج» وهو خطأ.

(٥) سقطت كلمة «و» من ز.

٣٥٢/٤ مع القول في اشتراط بيان سببهما أو أحدهما، وكون المعتمد عدمه من العالم/ بأسبابهما، وفي التعديل على الإبهام والبدعة التي يجرح بها، وما أشبه ذلك مما تقدم في موضع واحد.

(وأعن) أي: اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام (بعلم الجرح) أي: التجريح (والتعديل) في الرواة فهو من أهم أنواع الحديث وأعلها وأنفعها (فإنه المرقاة) بكسر الميم تشبيها له بالآلة التي يعمل بها وبفتحها الدرجة (للتفصيل بين الصحيح) من الحديث (والسقيم) وفي كل منهما تصانيف كثيرة ففي الضعفاء ليحيى بن معين وأبي زرعة الرازي وللبخاري في كبير وصغير، والنسائي وأبي حفص الفلاس، ولأبي أحمد بن عدي في كامله، وهو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها، ولكنه توسع لذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة، ولذا لا يحسن أن يقال الكامل للناقصين، وذيل عليه أبو الفضل ابن طاهر في تكملة الكامل، ولأبي جعفر العقيلي وهو مفيد، وأبي حاتم ابن حبان وأبي الحسن الدارقطني وأبي زكريا الساجي، وأبي عبد الله الحاكم وأبي الفتح الأزدي وأبي علي ابن السكن وأبي الفرج ابن الجوزي واختصره الذهبي، بل وذيل عليه في تصنيفين وجمع معظمهما في ميزانه فجاء كتابا نفيسا عليه معول من جاء بعده، مع أنه تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة، ولكنه التزم أن لا يذكر أحدا من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين، وقد ذيل عليه المصنف في مجلد^(١)، والتقط شيخنا منه من ليس في تهذيب الكمال وضم إليه مافاته من الرواة والتمتات، مع انتقاد وتحقيق في كتاب^(٢) سماه لسان الميزان مما كتبه وأخذته عنه وعم النفع به، بل له كتابان آخران هما تقويم اللسان وتحرير الميزان، كما أن للذهبي في الضعفاء مختصرا سماه المغني، وآخر^(٣) سماه الضعفاء والمتروكين، وذيل عليه والتقط بعضهم من الضعفاء/ الوضاعين فقط وبعضهم^(٤) المدلسين كما مضى في بابيهما، وبعضهم المختلطين

(١) في ز «معله».

(٢) زاد في ز «نفيس».

(٣) في هـ «آخره» وهو خطأ.

(٤) زاد في ز «من».

كما سيأتي بعد^(١). وفي الثقات لأبي حاتم ابن حبان وهو أحفلها لكنه يدرج فيهم من زالت جهالة^(٢) عينه، بل ومن لم يرو عنه واحد، ولم يظهر فيه جرح كما سلف في الصحيح الزائد على الصحيحين، وفي مجهول^(٣) العين أيضا، وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور، وربما يذكر فيهم من أدخله في الضعفاء إما سهوا أو غير ذلك، ونحوه تخريج الحاكم في مستدركه لجماعة^(٤)، وحكمه على الأسانيد الذين هم فيها بالصحة، مع ذكر إياهم في كتابه في الضعفاء، وقطع بترك الرواية عنهم والمنع من الاحتجاج بهم، لأنه ثبت عنده جرحهم، وللعجلي وابن شاهين وأبي العرب التميمي، ومن المتأخرين الشمس محمد بن أيك السروجي لكنه لم يكمل، وجد منه الأحمدون فقط في مجلد، وأفرد شيخنا الثقات ممن ليس في التهذيب وما أكمل أيضا، وللذهبي معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد إلى غيرها من الكتب المشتملة على الثقات والضعفاء جميعا، كتأريخ أبي بكر بن أبي خيثمة وهو كثير الفوائد، والطبقات لا بن سعد، والتمييز^(٥) للنسائي وغيرها مما ذكر بعضه في آداب الطالب، وللعماد ابن كثير التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، جمع فيه بين تهذيب المزي وميزان الذهبي مع زيادات، وقال: إنه من أنفع شيء للفقهاء البارع وكذا المحدث، فهذه مظان الثقات والضعفاء غالبا، ومن مظان الثقات التصانيف في الصحيح بعد الشيخين، وكذا من خرج على كتابيهما/ فإنه يستفاد منها الكثير مما لم يذكر في الكتب المشار ٣٥٤/٤ إليها، وربما يستفاد مما يوجد في بعض الأسانيد توثيق بعض الرواة كأن يقول الراوي المعتمد، حدثني فلان وكان ثقة يعني وما أشبهه، وأشار إلى ذلك ابن

(١) «علوم الحديث» ص ٣٤٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٥٤)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٥٠)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٢ - ٢٤٣، و«التدريب» (٢/٣٩٨)، و«مقدمة الكامل» للمحقق، و«مقدمة الضعفاء والمتروكين» للدارقطني للمحقق ص ١٣ - ١٦، و«مقدمة اللسان» (١/٥ - ٦).

(٢) في هـ «جهالته».

(٣) في ز «محمول» وهو خطأ.

(٤) سقطت كلمة «لجماعة» من ز.

(٥) في هـ «التمييز».

دقيق العيد^(١).

(واحذر) أيها المتصدي لذلك المقتفى فيه أثر من تقدم (من غرض) أو هوى يحملك كل منهما على التحامل والانحراف وترك الإنصاف أو الإطراء والإفتراء فذلك شر الأمور التي تدخل على القائم بذلك الآفة بها، والمتقدمون سالمون منه غالباً متزهون عنه لوفور ديانتهم، بخلاف المتأخرين فإنه، ربما يقع ذلك في وتواريخهم، وهو مجانِب^(٢) لأهل الدين وطرائقهم.

(فالجرح) والتعديل خطر لأنك إن عدلت بغير تثبت كنت كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرحت بغير تحرز أقدمت على طعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً، وهو في الجرح بخصوصه (أي خطر) بفتح المعجمة ثم المهملة من قولهم: خاطر بنفسه أي: أشرف على هلاكها، فإن فيه مع حق الله ورسوله حق آدمي، وربما يناله إذا كان بالهوى ومجانبة الاستواء الضرر في الدنيا قبل الآخرة، والمقت بين الناس، والمنافرة كما اتفق لأبي شامة، فإنه كان مع كونه عالماً راسخاً في العلم مقرئاً محدثاً نحويًا يكتب الخط المليح المتقن مع التواضع والانطراح والتصانيف العدة كثير الوقيعة في العلماء والصلحاء وأكابر الناس والطنن عليهم والتنقص لهم وذكر مساوئهم، وكونه عند نفسه عظيماً فصار ساقطاً من أعين كثير من الناس ممن علم منه ذلك وتكلموا فيه، وأدى ذلك إلى ٣٥٥/٤ امتحانه بدخول رجلين جليلين عليه داره في صورة/ مستفتين فضرباه ضرباً مبرحاً [٣] إلى أن عيل صبره] ولم يغثه أحد^(٤).

(١) علوم الحديث ص ٣٤٩، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٥٤ - ٦٥٥)، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٥١)، و«التدريب» (٢/٣٩٨)، و«الاقتراح» ص ٣٢٨.

(٢) في ز «يحادت» وهو تحريف.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٤) في هامش الأصل «وأشد أبو شامة إذ ذاك»:

قلت لمن قال ألا تشتكي
فقيض الله تعالى لنا
إذا توكلنا عليه كفى
ما قد جرى فهو خطب جليل
من يأخذ الحق ويشفي الغليل
فحسبنا الله ونعم الوكيل =

ونحوه ما اتفق لبعض العصرين^(١) ممن لم يبلغ في العلم مبلغ الذي قبله بيقين فإنه أكثر الوقعة في الناس بدون تدبر ولا قياس، فأبعد عن البلد وتزايد به الألم والنكد، ومع ذلك فما كف حتى ثقل على الكافة وماخف، وارتقى لحجة الإسلام فضلا عما يليه من الأئمة الأعلام، فلم يلبث أن مات وما اشتفى من تلك النكيات، والله تعالى يقينا شرور^(٢) أنفسنا وحصائد ألسنتنا.

ولما في الجرح من الخطر، لما جيء للتقي ابن دقيق العيد بالمحضر المكتتب في التقي ابن بنت الأعز ليكتب فيه امتنع منها أشد امتناع مع ما كان بينهما من العداوة الشديدة، بل وأغلظ عليهم من الكلام، وقال: ما يحل لي أن أكتب فيه، ورده، فتزايدت جلالته بذلك وعد في وفور ديانته وأمانته، وانتفع ابن بنت الأعز بذلك وكيف لا، والتقي هو القائل مما أحسن فيه: أعراض المسلمين حفرة من حفر^(٣) النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام^(٤)،

ونحوه قول بعضهم: من أراد بي سوءا جعله الله محدثا أو قاضيا. / ٣٥٦/٤

(ومع ذا) أي: كون الجرح والتعديل خطرا فلا بد منه (فالنصح) في الدين لله ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين (حق) واجب (يثاب) متعاطيه إذا قصد به ذلك، سواء كانت النصيحة خاصة أو عامة، وهذا منه لقول الإمام أحمد لأبي تراب النخشي حين عزله عن ذلك بقوله: لا تغتصب الناس، ويحك، هذه نصيحة، وليست غيبة^(٥)، وقد قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن

= راجع لذلك «فتح المغيث» للعراقي (١٥١/٤)، و«الاقتراح» ص ٣٣٢ - ٣٤٤، و«معرفة القراء» للذهبي (٥٣٧/٢ - ٥٣٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١٤٦٠/٤ - ١٤٦١)، و«الطبقات الكبرى» للسبكي (١٦٧/٨)، و«البداية والنهاية» (٢٥٠/١٣)، و«غاية النهاية» (١/٣٦٥ - ٣٦٦).

(١) أظن أن المؤلف أراد به العلامة السيوطي انظر لذلك «الضوء اللامع» (٣/٦٥ - ٧٠).

(٢) في الأصل «شر».

(٣) سقطت كلمة «حفر» من ز.

(٤) «الوافي بالوفيات» (١٩٦/٤)، و«الاقتراح» ص ٣٤٤، و«فتح المغيث» للعراقي (١٥١/٤).

(٥) «علوم الحديث» ص ٣٥٠، و«الكفاية» ص ٤٥، و«تلييس إبليس» ص ٣٦٠، و«الإرشاد» للنووي

(٢/٦٥٦)، قلت: روى نحوه مسلم وابن حبان والرامهرمزي عن إسماعيل بن علية: «صحيح

مسلم مع شرحه» للنووي (١/١١٨)، و«المجروحين» لابن حبان (١/١٨)، و«المحدث

الفاصل» ص ٥٩٤.

رَبِّكُمْ ﴿ [الكهف: ٢٩] ، وأوجب الله الكشف والتبين عند خبر الفاسق بقوله : ﴿ إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ ﴾ [الحجرات: ٦] ، وقال النبي ﷺ في الجرح : «بئس أخو العشيرة» وفي التعديل «إن عبد الله رجل صالح»^(١) إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة في الطرفين، ولذا استثنوا هذا من الغيبة المحرمة، وأجمع المسلمون على جوازه، بل عد من الواجبات للحاجة إليه، وممن صرح بذلك النووي والعز بن عبد السلام، ولفظه في قواعده: القدح في الرواة واجب لما فيه من إثبات الشرع ولما على الناس [في ترك ذلك]^(٢) من الضرر في التحريم والتحليل وغيرها من الأحكام وكذلك كل خير يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه، وجرح الشهود واجب عند الحكام عند المصلحة لحفظ الحقوق من الدماء والأموال والأعراض والأبضاع والأنساب وسائر الحقوق^(٣).

وتكلم في الرجال كما قاله الذهبي، جماعة من الصحابة، ثم من التابعين ٣٥٧/٤ كالشعبي / وابن سيرين، ولكنه في التابعين [٤] أي: بالنسبة لمن بعدهم] بقلة لقلة الضعف في متبوعهم إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور والمختار الكذاب، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء، الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيراً ولهم غلط، كأبي هارون العبدى، فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومائة تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من

(١) الحديث الأول أخرجه البخاري (٣١٣٢)، في الأدب باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً، ومسلم (١٤٢ / ١٦) مع شرحه للنووي في البر، باب تحريم الغيبة، والحديث الثاني أخرجه مسلم (١٥ / ٣٨) مع شرحه للنووي وأحمد (٨ / ١).

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) قلت: قد نقل الإجماع أيضاً انظر «المدخل» للحاكم ص ٣٣ - ٣٤، و«شرح مسلم» للنووي (١ / ١٢٤).

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

الأئمة، فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة وكان مثبتا لا يكاد يروي إلا عن ثقة، وكذا كان مالك، وممن إذا قال في هذا العصر قبل قوله معمر وهشام الدستوائي والأوزاعي والثوري وابن الماجشون وحماد بن سلمة والليث وغيرهم، ثم طبقة أخرى بعد هؤلاء كابن المبارك وهشيم وأبي إسحاق الفزاري والمعافى ابن عمران الموصلي وبشر بن المفضل، وابن عيينة وغيرهم، ثم طبقة أخرى في زمانهم كابن عليّة وابن وهب ووكيع، ثم انتدب في زمانهم أيضا لنقد الرجال الحافظان الحجتان يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي، فمن جرحاه^(١) لا يكاد يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو المقبول ومن اختلفا فيه وذلك قليل اجتهد في أمره، ثم كان بعدهم ممن إذا قل سمع منه إمامنا الشافعي ويزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وعبد الرزاق والفريابي وأبو عاصم النبيل، وبعدهم طبقة أخرى كالحميدي والقعني وأبي عبيد ويحيى بن يحيى وأبي الوليد الطيالسي، ثم صنف الكتب ودونت في الجرح والتعديل والعلل وبين من هو في الثقة والثبت كالسارية، ومن هو في الثقة كالشباب الصحيح الجسم، ومن هو لين كمن توجهه رأسه وهو متماسك يعد من أهل العافية، ومن صفته كمحموم ترجح/ إلى ٣٥٨/٤ السلامة، ومن صفته كمريض^(٢)، شعبان من المرض، وآخر كمن سقط قواه وأشرف على التلف وهو الذي يسقط^(٣) حديثه، وولاية الجرح والتعديل بعد من ذكرنا يحيى بن معين، وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحافظ، ومن ثم اختلفت آراؤه وعبارته^(٤) في بعض الرجال كما اختلف اجتهاد الفقهاء وصارت لهم الأقوال والوجوه، فاجتهدوا في المسائل كما اجتهد ابن معين في الرجال، ومن طبقتهم أحمد بن حنبل، سأله جماعة من تلامذته عن الرجال وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع.

(١) في هـ «جرحًا» بإسقاط المفعول.

(٢) زاد في هـ «ابن».

(٣) في ز «تسقط».

(٤) في هـ «عباراته» بالجمع.

وكذا تكلم في الجرح والتعديل أبو عبيد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي في طبقاته بكلام جيد مقبول، وأبو خيثمة زهير بن حرب له كلام كثير رواه عنه ابنه أحمد وغيره، وأبو جعفر عبيد الله بن محمد النبيل حافظ الجزيرة، الذي قال فيه أبو داود لم أر أحفظ منه، وعلي بن المدني، وله التصانيف الكثيرة في العلل والرجال، ومحمد بن عبد الله بن نمير الذي قال فيه أحمد: هو درة العراق، وأبو بكر بن أبي شيبة صاحب المسند، وكان آية في الحفظ يشبه بأحمد في المعرفة، وعبيد الله بن عمر القواريري الذي قال فيه صالح جزرة: هو أعلم من رأيت بحديث أهل البصرة، وإسحاق بن راهويه إمام خراسان، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصللي الحافظ، وله كلام جيد في الجرح والتعديل، وأحمد بن صالح الطبري حافظ مصر وكان قليل المثل، وهارون بن عبد الله الحمال وكلهم من أئمة الجرح والتعديل.

ثم خلفهم طبقة أخرى متصلة به، منهم إسحاق الكوسج والدارمي والذهلي والبخاري والعجلي الحافظ نزيل المغرب. ثم من بعدهم أبو زرعة^(١) وأبو حاتم الرازيان ومسلم وأبو داود السجستاني وبقي بن مخلد وأبو زرعة[الدمشقي ٣٥٩/٤ وغيرهم، ثم/ من بعدهم عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي له مصنف في الجرح والتعديل، قوي النفس كأبي حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن وضاح الأندلسي حافظ قرطبة، وأبو بكر بن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد، وصالح جزرة وأبو بكر البزار، وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة وهو ضعيف لكنه من أئمة هذا الشأن، ومحمد بن نصر المروزي، ثم من بعدهم أبو بكر الفريابي والبرديجي والنسائي وأبو يعلى والحسن بن سيفان وابن خزيمة وابن جرير الطبري والدولابي وأبو عروبة الحراني وأبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا وأبو جعفر العقيلي، ثم طبقة أخرى منهم ابن أبي حاتم، وأبو طالب أحمد بن نصر البغدادي الحافظ شيخ الدارقطني وابن عقدة وعبد الباقي بن قانع، ثم من بعدهم أبو سعيد بن يونس وابن حبان البستي والطبراني وابن عدي الجرجاني

(١) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

ومصنفه في الرجال إليه المنتهي في الجرح كما تقدم، ثم ^(١) بعدهم أبو علي الحسين بن محمد الماسرجسى النيسابوري، وله مسند معلل في ألف وثلاث مائة جزء، وأبو الشيخ بن حيان، وأبو بكر الإسماعيلي وأبو أحمد الحاكم والدارقطني وبه ختم معرفة العلل.

ثم ^(٢) بعدهم أبو عبد الله بن منده وأبو عبد الله الحاكم وأبو نصر الكلاباذي، وأبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس قاضي قرطبة، وله دلائل السنة في خمس مجلدات، وفضائل الصحابة كما أسلفته هناك وعبد الغني بن سعيد وأبو بكر بن مروديه الأصبهاني وتمام الرازي، ثم بعدهم أبو الفتح محمد بن أبي الفوارس البغدادي وأبو بكر البرقاني وأبو حازم العبودي ^(٣)، وقد كتب عنه عشرة أنفس عشرة آلاف جزء وخلف بن محمد الواسطي وأبو مسعود الدمشقي وأبو الفضل الفلكي، وله كتاب الطبقات في ألف جزء، وأبو القاسم حمزة السهمي وأبو يعقوب القراب وأبو ذر الهروي، ثم بعدهم أبو محمد/ الحسن بن محمد الخلال ^{٣٦٠/٤} البغدادي وأبو عبد الله الصوري وأبو سعد السمان وأبو يعلى الخليلي، ثم بعدهم ابن عبد البر وابن حزم الأندلسيان والبيهقي والخطيب، ثم أبو القاسم سعد بن محمد الزنجاني، وشيخ الإسلام الأنصاري وأبو صالح المؤذن وابن ماكولا وأبو الوليد الباجي، وقد صنف في الجرح والتعديل وكان علامة حجة وأبو عبد الله الحميدي وابن مفوز المعافري الشاطبي، ثم أبو الفضل ابن طاهر المقدسي وشجاع بن فارس الذهلي والمؤتمن بن أحمد بن علي الساجي وشيرويه الديلمي الهروي مصنف تاريخ هراة وأبو علي الغساني، ثم بعدهم أبو الفضل ابن ناصر السلامي والقاضي عياض والسلفي وأبو موسى المدني وأبو القاسم ابن عساكر وابن بشكوال، ثم بعدهم عبد الحق الإشبيلي وابن الجوزي وأبو عبد الله ابن الفخار المالقي وأبو القاسم السهيلي، ثم أبو بكر الحازمي وعبد الغني

(١) زاد في ز «من».

(٢) زاد في ز «من».

(٣) في ز «العبدري» وهو خطأ.

المقدسي والرهاوي وابن مفضل المقدسي، ثم بعدهم أبو الحسن ابن القطان وابن الأنماطي وابن نقطة وابن الديثي وابن خليل الدمشقي وأبو بكر ابن خلفون الأزدي وابن النجار ثم الزكي المنذري والبرزالي والصريفيني والرشيد العطار وابن الصلاح وابن الأبار وابن العديم وأبو شامة وأبو البقاء خالد بن يوسف النابلسي وابن الصابوني، ثم بعدهم الدمياطي وابن الظاهري والميدومي والد الصدر وابن دقيق العيد وابن فرج وعبيد الأسعدي، ثم بعدهم سعد الدين الحارثي والمزي وابن تيمية والذهبي وصفي الدين القرافي وابن البرزالي والقطب الحلبي وابن سيد الناس، في آخرين من كل طبقة، منهم في شيوخ شيوخنا المصنف، ثم تلميذه شيخنا وفاق في ذلك على جميع من أدركه، وطوى البساط بعده إلا لمن شاء الله، ختم لنا بخير، فعدلوا وجرحوا، ووهنوا وصححوا، ولم يحابوا أبا ولا أخا^(١)، حتى إن ابن المديني سئل عن أبيه، فقال: سلوا عنه غيري، فأعادوا فأطرق ثم رفع رأسه فقال: هو الدين، إنه/ ضعيف^(٢)، وكان وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال، يقرون معه آخر إذا روى عنه^(٣)، وقال أبو داود صاحب السنن: ابني عبد الله كذاب^(٤). [٥^(٥) وإن تأولناه^(٦) في غير هذا الكتاب] ونحوه قول الذهبي في ولده أبي هريرة: إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنه حتى نسيه، وقال زيد بن أبي أنيسة كما في مقدمة مسلم: لا تأخذوا عن أخي يعني يحيى المذكور بالكذب^(٧).

(١) نقل المؤلف كلام الذهبي من كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» من أوله إلى آخره مع اختصار وحذف، وانظر أيضًا كتابي المؤلف «المتكلمون في الرجال» من أوله إلى آخره، و«الإعلان بالتوبيخ» ص ١٦٣ - ١٦٨، و«الكفاية» للخطيب ص ٣٧ - ٤٦، و«مقدمة الكامل» ص ٨٣ - ٢٢٧، و«العلل» للترمذي (٧٣٨/٥ - ٧٤٦)، و«المدخل» للحاكم ص ٣٣ - ٣٤، و«علوم الحديث» ص ٣٥٠، و«فتح المغيث» للعراقي (١٥١/٤).

(٢) «كتاب المجروحين» (١٥/٢)، و«التهذيب» (١٧٦/٥).

(٣) «سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني» ص ١٣٤، و«التهذيب» (٦٨/٢).

(٤) «الكامل» لابن عدي (١٥٧٧/٤)، و«تاريخ ابن عساكر» (٥٧٣/٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٢٨).

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٦) في ز «أولناه».

(٧) «مقدمة صحيح مسلم» (٢٧/١).

نعم في الخلفاء وآبائهم وأهليهم كما قاله الذهبي في ترجمة داود بن علي بن عبد الله بن عباس من تأريخ الإسلام له: قوم أعرض أهل الجرح والتعديل عن كشف حالهم خوفا من السيف والضرب. قال: وما زال هذا في كل دولة قائمة يصف المؤرخ محاسنها ويغضي^(١) عن مساوئها، هذا إذا كان ذا دين وخير، فإن كان مداحا مداهنا لم يلتفت إلى الورع، بل ربما أخرج مساوئ الكبير وهناته في هيئة المدح والمكارم والعظمة فلا قوة إلا بالله^(٢).

ولاشك أن في المتكلمين في ذلك من المتأخرين من كان من الورع بمكان كالحافظ عبد الغني صاحب الكمال في معرفة الرجال المخرج لهم في الكتب الستة الذي هذبه المزي وصار كتابا حافلا، عليه معول من جاء بعده، واختصره شيخنا وغيره، ومن المتقدمين من لم يشك في ورعه كالإمام أحمد بل قال: إنه أفضل من الصوم والصلاة^(٣)، وابن المبارك فإنه قال: لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن المحرز/ لا اخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما ٣٦٢/٤ رأيته كانت بكرة أحب إلى منه^(٤)، وابن معين مع تصريحه بقوله: إنا لتكلم في أناس قد حطوا رحالهم في الجنة^(٥)، والبخاري القائل: ما اغتبت أحدا منذ علمت أن الغيبة حرام^(٦)، وحثهم التوصل بذلك لصون الشريعة، وأن حق الله ورسوله هو المقدم.

(ولقد أحسن) الإمام (يحيى) بن سعيد القطان (في جوابه) لأبي بكر بن خلاد حين قال له: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماؤك عند الله

(١) في ز «يفضي».

(٢) «تأريخ الإسلام» (٢٤٢/٥)، كما في «هامش سير أعلام النبلاء» (٤٤٤/٥).

(٣) «الإعلان بالتوبيخ» ص ٥٢.

(٤) «كتاب المجروحين» لابن حبان (٦٧/١)، (٢٣/٢)، و«الكامل» لابن عدي (١٤٠٥/٤).

(٥) «علوم الحديث» ص ٣٥١، و«تأريخ ابن عساكر» (١٦٥/١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٦٨)، و(٩٥/١١).

(٦) «تأريخ بغداد» (١٣/٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤٤١/١٢)، و«تغليق التعليق» (٣٩٧/٥)، و«هدى الساري» ص ٤٨٠، و«طبقات الحنابلة» (٢٧٦/١).

يوم القيامة؟ (وسد) بمهملتين أولاهما مفتوحة أي: وفق للسداد وهو الصواب والقصد من القول والعمل حيث قال (لأن يكونوا) أي: المتروكون (خصماء لي أحب) إلي (من كون خصمي المصطفى) ﷺ (إذ لم أذب) بفتح الهمزة وضم الذال المعجمة ثم موحدة أي: أمنع الكذب عن حديثه وشريعته^(١)، ولذا رأى رجل عند موت ابن معين النبي ﷺ وأصحابه مجتمعين فسألهم عن سب اجتماعهم، فقال النبي ﷺ: جئت لأصلي على هذا الرجل فإنه كان يذب الكذب عن حديثي. ونودي بين نعشه: هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله ﷺ، ثم رؤي في النوم، فقيل له ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي وأعطاني وحباني وزوجني ثلاث مائة حوراء وأدخلني عليه مرتين. وقيل فيه:

ذهب العليم بعيب كل محدث وبكل مختلف في^(٢) الإسناد

وبكل وهم في الحديث ومشكل يعني به علماء كل بلاد^(٣) / ٣٦٣/٤

فإن قيل: قد شغف جماعة من المتأخرين القائمين^(٤) بالتأريخ وما أشبهه كالذهبي ثم شيخنا بذكر المعايب ولو لم يكن المعاب^(٥) من أهل الرواية، وذلك غيبة محضة ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء وقدح فيه بقوله: إذا لم يضطر إلى القدح فيه للرواية لم يجز، ونحوه قول ابن المرابط: قد دونت الأخبار، وما بقى للتجريح فائدة بل انقطعت من رأس الأربع مائة^(٦)، ودندن هو غيره ممن لم يتدبر مقاله بعيب المحدثين بذلك. قلت: الملحوظ في تسويغ ذلك كونه نصيحة ولا انحصار لها في الرواية فقد ذكروا من الأماكن التي يجوز فيها ذكر المرأ بما يكره ولا يعد ذلك غيبة، بل هو نصيحة واجبة أن تكون

(١) «الكفاية» ص ٤٤، و«الجامع» للخطيب (٢/٩١)، و«علوم الحديث» ص ٣٥٠، و«مقدمة الكامل» ص ١٦٠.

(٢) في هامش الأصل «لعله وفي» قلت: والصحيح ما أثبتناه وكذا في «تأريخ بغداد» أيضًا.

(٣) «تأريخ بغداد» (١٢/١٨٦ - ١٨٧)، و«كتاب المجروحين» لابن حبان (١/٥٦)، «وطبقات الحنابلة» (٤٠٦/)، و«الإعلان بالتوبيخ» ص ٥٣.

(٤) في هـ «القائلين» وهو خطأ بين.

(٥) في هـ «المغاب».

(٦) انظر «الإعلان بالتوبيخ» ص ٥٠.

للمذكور ولاية لا يقوم بها على وجهها، إما بأن لا يكون صالحا لها، وإما بأن يكون فاسقا أو مغفلا أو نحو ذلك، فيذكر ليزال بغيره ممن يصلح، أو يكون مبتدعا أو فاسقا ويرى من يتردد إليه للعلم^(١)، ويخاف عليه عود الضرر من قبله ببيان حاله^(٢)، ويلتحق بذلك المتساهل في الفتوى أو التصنيف أو الأحكام أو الشهادات أو النقل، أو المتساهل في ذكر العلماء أو في الرشاء والارتشاء، إما بتعاطيه له أو بإقراره عليه مع قدرته على منعه و^(٣) أكل أموال الناس بالحيل والافتراء، أو الغاصب لكتب العلم من أربابها أو المساجد بحيث تصير ملكا أو غير ذلك من المحرمات، فكل^(٤) ذلك جائز أو واجب ذكره ليحذر ضرره، وكذا يجب ذكر المتجاهر بشيء مما ذكر ونحوه من باب أولى، قال شيخنا: ويتأكد الذكر لكل هذا في حق المحدث، لأن أصل وضع فنه بيان الجرح والتعديل، فمن عابه/ بذكره لعب المجاهر بالفسق أو المتصف بشيء مما ذكر فهو جاهل أو ٣٦٤/٤ ملبس أو مشارك له في صفته فيخشى أن يسري إليه الوصف^(٥).

نعم لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد، فقد قال العز^(٦) بن عبد السلام في قواعده: إنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبيين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليقدر بقدرها، ووافق عليه القرافي، وهو ظاهر^(٧). وقد قسم الذهبي من تكلم في الرجال أقساما، فقسم تكلموا في سائر الرواة كابن معين وأبي حاتم، وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة، وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي، قال: وهم الكل على ثلاثة أقسام أيضا: قسم منهم متعنت في التوثيق، مثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثق شخصا فعرض على قوله بنواجذك، وتمسك

(١) في ز «للمعلم».

(٢) في ز «بحاله».

(٣) في هـ «أو».

(٤) في ز «وكل».

(٥) تكلم المؤلف نحو ذلك في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» ص ٥١ - ٥٣.

(٦) في ز «عبد العزيز» وسقطت كلمة «فقد قال» منها.

(٧) «الفروق» للقرافي (٢٠٧/٤)، وأما قواعد العز فلم يتيسر لنا الوصول إليها.

بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا لا يقبل منه الجرح إلا مفسرا يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلا: هو ضعيف ولم يبين سبب ضعفه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه، ومن ثم قال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجل: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة - انتهى. ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه كما تقدم مع ترجيحه بما يحسن استحضاره هنا، وقسم منهم متسمح كالترمذي والحاكم، قلت: وكابن حزم فإنه قال في كل من أبي عيسى الترمذي وأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين: إنه مجهول، وقسم معتدل كأحمد والدارقطني وابن عدي^(١).

(و) لوجود المتشدد ومقابله نشأ التوقف في أشياء من الطرفين، بل (ربما رد كلام) كل من المعدل و (الجرح) مع جلالته وإمامته ونقده وديانته، إما لا نفراده عن أئمة الجرح والتعديل كالشافعي رحمته الله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، فإنه كما قال النووي: لم يوثقه غيره، وهو ضعيف باتفاق المحدثين لكن قد اعتذر الساجي عن الشافعي بأنه لم يخرج عنه إلا في الفضائل، يعني وهم يتسامحون فيها، وتعقب بأن الموجود خلافه وابن حبان بأن مجالسته لإبراهيم كانت في حدائته، وعلى كل حال فقد اختار ابن الصلاح كما مضى في محله أن الإمام الذي له أتباع يقلدونه فيما يذهب إليه إذا احتج براو ضعفه غيره كان ذلك الراوي حجة في حق من قلده ذلك الإمام^(٢)، أو لتحامله (كالنسائي) بالإسكان للوزن، صاحب السنن (في أحمد بن صالح) أبي جعفر المصري الحافظ المعروف بابن الطبري حيث جرحه فيما نقله عنه ابن عبد الكريم بقوله: ليس بثقة ولا مأمون تركه محمد

(١) «الموقظة» ص ٨٣، وذكر من يعتمد قوله في «الجرح والتعديل» ص ١٥٨ - ١٥٩، و«المتكلمون في الرجال» للسخاوي ص ١٣٠، ١٣٧، و«نزهة النظر» ص ١٣٥، و«الإعلان بالتوبيخ» ص

ابن يحيى ورماه يحيى بالكذب، وقال في موضع آخر: ثنا معاوية بن صالح سمعت ابن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف^(١) - انتهى. فإنه كما قال أبو يعلى الخليلي^(٢): ممن اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، قال: ولا يقدح كلام أمثاله فيه، [٣] وقال الذهبي في الميزان: إنه أذى نفسه بكلامه فيه] والناس كلهم متفقون على إمامته وثقته، واحتج به البخاري في صحيحه، وقال: إنه ثقة صدوق، ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة، كان أحمد وابن نمير وغيرهما يشبتونه، وكان يحيى يعني ابن معين يقول: سلوه، فإنه ثبت. وممن وثقه العجلي، وقال: صاحب سنة، وأبو حاتم، وقال ابن يونس: لم يكن عندنا كما قال النسائي، لم تكن له آفة غير الكبر، والسبب في كلام النسائي فيه ما ذكره أبو جعفر العقيلي أن أحمد لم يكن يحدث أحدا حتى يسأل عنه، فجاءه النسائي وقد صحب قوما/ من ٣٦٦/٤ أصحاب الحديث، ليسوا هناك، فأبى أحمد أن يأذن له، فعمد النسائي إلى جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنع بها. ولم يضره ذلك، وكذا قال ابن عدي: سمعت محمد بن هارون الرقي يقول: إنه حضر مجلسه فطرده منه فحمله ذلك على التكلم فيه، وأما ما رواه من كلام ابن معين فيه فجزم ابن حبان بأنه اشتبه عليه، فالذي تكلم فيه ابن معين إنما هو أحمد بن صالح الشمومي المصري شيخ بمكة، كان يضع الحديث، سأل معاوية عنه يحيى، فأما هذا فهو يقارن ابن معين في الحفظ والإتقان، وقواه شيخنا بنقل البخاري في هذا عن ابن معين كما حكيناه أنه ثبت، على أن ابن يونس قد رد قول ابن معين أن لو كان في أبي جعفر بقوله: «لعل ابن معين لا يدري ما الفلسفة، فإنه ليس من أهلها» ولذا كان أحد الأوجه الخمس التي تدخل الآفة منها في ذلك كما ذكره ابن دقيق العيد، قال: إنه محتاج إليه في المتأخرين أكثر، لأنه الناس انتشرت بينهم أنواع من العلوم المتقدمة

(١) في ز «يتسلف».

(٢) في ز «فإنه قال قال يحيى الخليلي».

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

والمتأخرة حتى علوم الأوائل، وقد علم أن علوم الأوائل قد انقسمت إلى حق وباطل، فمن الحق علم الحساب والهندسة والطب، ومن الباطل ما يقولونه في الطبيعيات وكثير من الإلهيات وأحكام النجوم، وقد تحدث في هذه الأمور أقوام، فيحتاج القادح بسبب ذلك أن يكون مميزا بين الحق والباطل، لئلا يكفر من ليس بكافر أو يقبل رواية الكافر، والمتقدمون قد استراحوا من هذا لعدم شيوع هذه الأمور في زمانهم^(١)، ونحوه قول غيره: إنه مما ينبغي اعتماده في الجرح والمعدل أن يكون عالما باختلاف المذاهب، فيجرح عند المالكي مثلا بشرب النبيذ متأولا، لأنه يراه قادحا دون غيره إذ لو لم نعتبر ذلك لكان الجرح أو المعدل غارا لبعض

الحكام حتى يحكم بقول من لا يرى قبول قوله، وهو نوع من الغش. / ٣٦٧/٤

وهنا لطيفة معترضة وهي أن أحمد بن صالح هذا تكلم في حرمة صاحب الشافعي، فقال ابن عدي: إنه تحامل عليه، وسببه أن أحمد سمع في كتب حرمة من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولدت بينهما العداوة من هذا، وكان من يبدأ بحرمة إذا دخل مصر لم يحدثه أحمد بن صالح، قال: ما رأينا أحدا جمع بينهما، وكأن مراده من الغرباء، وإلا فقد جمع بينهما أحمد بن رشدين شيخ الطبراني، فجوزي أحمد بن صالح بما تقدم^(٢).

ولنرجع إلى مانحن فيه، ولذا قيل في كل من الجرح والتعديل: إنه لا يقبل إلا مفسرا لا سيما وقد استفسر جماعة ممن جرح أو عدل فذكروا ما لا يقتضي واحدا منهما كما تقرر في معرفة من تقبل روايته مع فوائد مهمة، وأن المعتمد قبولهما من العارف بأسبابهما بدون تفسير، في آخرين غير النسائي من الحفاظ المتقدمين وغيرهم، أورد

- (١) «الجرح والتعديل» (٥٦/٢)، و«الثقات» للعجلي (١٩٢/١)، و«الثقات» لابن حبان (٢٥/٨) - (٢٦)، و«الكامل» لابن عدي (١٨٣/١ - ١٨٧)، و«تأريخ بغداد» (١٩٩/٤ - ٢٠٢)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي ص ٥٩، و«كتاب الضعفاء» لابن الجوزي (٧٢/١)، و«تهذيب الكمال» (٣٤٢/١ - ٣٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨٢/١١ - ٨٣)، (١٢/١٢ - ١٦٢)، (١٦٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٤٩٦/٢)، و«الطبقات الكبرى» للسبكي (٧/٢ - ٨)، و«التهذيب» (٤٠/١) - (٤٢)، و«هدى الساري» ص ٣٨٦، و«علوم الحديث» ص ٣٥١، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٥٦)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٥١/٤ - ١٥٢)، و«الاقتراح» ص ٣٤١ - ٣٤٢.
- (٢) «الكامل» لابن عدي (١٨٦/١)، (١٨٦٣/٢ - ١٨٦٤، ٨٦٦)، و«التهذيب» (٢٣٠/٢).

ابن عبد البر في جامع العلم^(١) له عنهم أمورا كثيرة، وحكم بأنه لا يلتفت إليها، وحمل بعضها على أنها خرجت عن غضب وجرح من قائلها أو نحو ذلك. (ربما كان لجرح مخرج) أي: مخلص صحيح يزول به، ولكن (غطى عليه السخط)^(٢) و«حجب عنه الفكر» (حين يحرج) بحاء مهملة ثم راء مفتوحة وجيم أي يضيق صدره بسبب ناله، لأن الفلتات من الأنفس لا يدعى العصمة منها، فإنه ربما حصل غضب لمن هو من أهل التقوى فبدرت منه بادرة لفظ فحبك الشيء يعمي ويصم^(٣) لا أنهم مع جلاتهم ووفور ديانتهم تعمدوا القدح بما يعلمون بطلانه. حاشاهم وكل تقي من ذلك.

ثم إن أكثر ما يكون هذا الداء في المتعاصرين، وسببه غالبا مما هو في المتأخرين أكثر المنافسة في المراتب، ولكن قد عقد ابن عبد البر في جامعه^(٤) بابا للكلام ٣٦٨/٤ الأقران/ المتعاصرين بعضهم في بعض، ورأى أن أهل العلم لا يقبل الجرح فيهم إلا ببيان واضح، فإن انضم لذلك عداوة فهو أولى بعدم القبول، ولو كان سبب تلك العداوة الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل^(٥) ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طليقة، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكثر منه فوثق رجلا ممن ضعفه هو قبل التوثيق، ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ، فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض، فيتأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد، وكذا كان ابن عقدة شيعيا فلا يستغرب منه أن يتعصب لأهل الرفض، ولذا كانت المخالفة في العقائد أحد الأوجه الخمسة التي تدخل الآفة منها كما قال ابن دقيق العيد: أوجب

(١) (١٨٦/٢) وما بعدها.

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

(٣) في هامش الأصل «وعين الرضا عن كل عيب كليله: كما أن عين السخط تبدي المساويا».

(٤) (١٥٢/٢ - ١٦٢)، و«الاقتراح» ص ٣٣٢.

(٥) في هـ «تأصل» وهو خطأ.

تكفير الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقدوها دينا يتدينون ويتقربون به إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع، قال: وهذا موجود كثيرا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين، بل قال شيخنا: إنه موجود كثيرا قديما وحديثا، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك، فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة وحكيـنا كلام الشافعي هناك^(١) آخر المسألة^(٢).

ويلتحق بهذا مما جعله ابن دقيق العيد وجها مستقلا للاختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم في بعض، قال: وهذه غمرة لا يخلص منها إلا العالم الوافي بشواهد الشريعة، ولا أحصر ذلك في العلم بالفروع المذهبية، فإن كثيرا من أحوال المحققين من الصوفية لا يفي بتمييز حقه من باطله علم الفروع، بل لا بد مع ذلك من معرفة القواعد الأصولية، والتمييز بين الواجب والجائز، والمستحيل العقلي والمستحيل العادي. فقد يكون المتميز في الفقه جاهلا بذلك، حتى يعد المستحيل عادة مستحيلا عقلا، وهذا المقام خطر شديد، فإن القادح في المحق من الصوفية معاد لأولياء الله، وقد قال فيما^(٣) أخبر عنه نبيه ﷺ «من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة»^(٤) والتارك لإنكار الباطل مما يسمعه عن بعضهم تارك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عاص لله تعالى بذلك، فإن لم ينكر بقلبه، فقد دخل تحت قوله ﷺ «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(٥) فإذا انضمنا أعني الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر والمخالفة في العقائد مع الوجهين الماضيين، وهما الجهل بمراتب العلوم والغرض والهوى، وانضاف إليها عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي قد^(٦) تتخلف كانت الأوجه الخمسة^(٧) التي ذكر ابن دقيق العيد في

(١) في هـ «البناء» وهو خطأ.

(٢) «الاقتراح» ص ٣٣٣، و«نزهة النظر» ص ٨٨، ١٣٦.

(٣) في هـ «فيها».

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، وابن ماجه (٣٩٨٩) وغيرهما.

(٥) أخرجه مسلم (٨٠).

(٦) سقطت كلمة «قد» من ز وهـ.

(٧) في هـ «الخمسـة الأوجه».

الاقتراح أنها لا تدخل^(١) الآفة في هذا الباب منها، وقال في خامسها: إن من فعل ذلك أي أخذ بالتوهم والقرائن فقد دخل تحت قوله ﷺ «إياك والظن، فإن الظن أكذب الحديث»^(٢) قلت: لا سيما وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن أحمل أمر أخيك على أحسنه، ولا تظن بكلمة^(٣) خرجت منه سوء^(٤) وأنت تجد لها في الخير محملاً^(٥). انتهى، وهذا ضرر^(٦) عظيم فيما إذا كان الجارح معروفا بالعلم وكان قليل التقوى، فإن علمه يقتضي أن يجعل أهلا لسماع قوله وجرحه، / فيقع ٣٧٠/٤ الخلل بسبب قلة^(٧) ورعه وأخذه بالتوهم، قال: ولقد رأيت رجلا لا يختلف أهل عصرنا في سماع قوله إن جرح، ذكر له إنسان أنه سمع من شيخ، فقال له: أين سمعت منه؟ فقال: بمكة أو قريبا من هذا، وقد كان جاء إلى مصر يعني في طريقه للحج، فأنكر ذلك، وقال: إنه كان صاحبي ولو جاء إلى مصر لاجتمع بي أو^(٨) كما قال، فانظر إلى هذا التعلق بهذا الوهم البعيد والخيال الضعيف فيما أنكره، وقد أشار المصنف إلى حاصلها، وقال: إنه واضح جلي^(٩).

معرفة من اختلط من الثقات

- ٩٨٥- وفي الثقات من أخيرا اختلط فما روى فيه أو ابنهم سقط
 ٩٨٦- نحو عطاء وهو ابن السائب وكالجريري سعيد^(١٠)، وأبي
 ٩٨٧- إسحاق، ثم ابن أبي عروبة ثم الرقاشي أبي قلابنة

(١) في ز و هـ «التي تدخل».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥١٤١)، ومسلم (٢٥٦٣) وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد.

(٣) تكررت كلمة «بكلمة» في الأصل.

(٤) في هـ «شرا» وسقطت كلمة «منه» من الأصل.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) في هـ «ضرره».

(٧) في ز «بقلة».

(٨) زاد في ز «كان».

(٩) «الاقتراح» ص ٣٣٣ - ٣٤٤، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٥٢)، و«الموقظة» ص ٨٥ - ٩٢.

(١٠) في ف «وسعيد».

- ٩٨٨- كذا حُصَيْنُ السَّلْمِيِّ الكُوفِي وَعَارِمٌ مُحَمَّدٌ وَالثَّقَفِيُّ^(١)
 ٩٨٩- كذا ابنُ هَمَّامٍ بَصْنَعًا إِذْ عَمِي وَالرَّأْيِيُّ^(٢) فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوْأَمِيُّ
 ٩٩٠- وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ الْمَسْعُودِي وَأَخْرَأَ حَكْوَهُ فِي الْحَفِيدِ
 ٩٩١- ابْنِ خُزَيْمَةَ مَعَ الْغُظْرِيِّ مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

(معرفة من اختلط من الثقات) وكان الأنسب ذكره في «من تقبل روايته ومن ترد» كما في الذي قبله، وهو فن عزيز مهم. وفائدة ضبطهم تمييز المقبول من ٣٧١/٤ غيره، / ولذا لم يذكر الضعفاء منهم كأبي معشر^(٣) نجيح بن عبد الرحمن السندي^(٤) المدني، لأنهم غير مقبولين بدونهم.

(وفي الثقات) من الرواة (من أخيرا اختلط) أي: من اختلط آخر عمره يعني غالبا وإلا فليس قيدا فيه، وكذا قول مالك: إنما يخرف الكذابون، وقول القاضي أبي الطيب الطبري لمن تعجب من صحة حواسه بعد الزيادة على المائة: ما عصيت الله^(٥) بواحد منها^(٦)، أو كما قال، محمول على الغالب، وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن، وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن^(٧).

(فما روى) المتصف بذلك (فيه) أي: في حال اختلاطه، (أو ابهم) بنقل الهمزة مبنيًا للفاعل، الأمر فيه وأشكل بحيث لم نعلم أروايته صدرت في حال اتصافه به^(٨) أوقبله (سقط) حديثه في الصورتين بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقتة،

(١) في ف و د «السفني» وهو خطأ.

(٢) في ف «الرازي».

(٣) سقطت كلمة «معشر» من ز.

(٤) في هـ «النهدي».

(٥) في هـ «لله».

(٦) راجع لقول مالك «ترتيب المدارك» (١/١٨٧)، ولقول الطبري «سير أعلام النبلاء» (١٧/٦٧٠)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (١٥/٥).

(٧) «علوم الحديث» ص ٣٥٢، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٥٨)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٤، و«نزهة النظر» ص ٩٠ - ٩١.

(٨) سقطت كلمة «به» من ز.

هكذا أطلقوه، ومذهب وكيع حسبما نقله عنه ابن معين كما سيأتي في سعيد ابن أبي عروبة قريبا: أنه إذا حدث في حال اختلاطه بحدِيث واتفق أنه كان حدث به في حال صحته فلم يخالفه أنه يقبل فليحمل^(١) إطلاقهم عليه، ويتميز ذلك بالراوي عنه، فإنه تارة يكون سمع منه قبله فقط أو بعده فقط أو فيهما مع التمييز^(٢) وعدمه^(٣) /.

٣٧٢/٤

وما يقع في الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه، ولو لم يكن من سمعه منه قبل الاختلاط على شرطه ولو ضعيفا يعتبر بحديثه فضلا عن غيره لحصول الأمن به من التغيير^(٤) كما تقدم مثله فيما يقع عندهما اجتماعا وانفرادًا من حديث المدلس^(٥) بالنعنة، ومن المستخرجات غالبا يستفاد التصريح ومن سمع قديما ممن اختلط^(٦).

وأفرد للمختلطين كتابا الحافظ أبو بكر الحازمي حسبما ذكره في تصنيفه تحفة المستفيد، ولم يقف عليه ابن الصلاح فإنه قال: ولم أعلم أحدا أفرد بالتصنيف، واعتنى به مع كونه حقيقا بذلك جدا، والعلائي مرتبا لهم على حروف المعجم باختصار، وذيل عليه شيخنا، وللبرهان الحلبي الاغتباط^(٧) بمن رمي بالاختلاط^(٨). وأمثله كثيرة.

(١) في ز «فيحمل».

(٢) في هـ «التمييز».

(٣) «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» (٩٠/١)، و«الاغتباط» ص ٣٨، و«كتاب المجروحين» لابن حبان (٦٨/١)، و«الكفاية» ص ١٣٧، و«علوم الحديث» ص ٣٥٢، و«الإرشاد» للنووي (٦٥٩/٢)، و«فتح المغيب» للعراقي (١٥٣/٤)، و«نزهة النظر» ص ٩١.

(٤) في هـ «التغيير».

(٥) في ز و هـ «المدلسين».

(٦) «علوم الحديث» ص ٣٥٧، و«الإرشاد» للنووي (٦٦٦/٢)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٩١، و«فتح المغيب» للعراقي (١٦١/٤).

(٧) في هـ «الاختياط» وهو خطأ.

(٨) «علوم الحديث» ص ٣٥٢، و«فتح المغيب» للعراقي (١٥٣/٤)، و«الاغتباط» ص ٣٧، و«التدريب» (٣٢٢/٢)، كذا صنف فيه ابن الكيال «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»، وهو مطبوع.

(نحو عطاء وهو) بضم الهاء (ابن السائب) الثقفي الكوفي في أحد التابعين، فقد صرح جماعة من الأئمة باختلاطه كابن معين، ووصفه بعضهم بالاختلاط الشديد، لكن قال ابن حبان: إنه اختلط بأخرة، ولم يفحش حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول - انتهى .

وممن سمع منه قبل الاختلاط فقط أيوب وحماد بن زيد وزائدة وزهير وابن عيينة والثوري وشعبة ووهيب كما صرح به في الأول والأخير الدارقطني وفي الثاني ابن المديني ويحيى بن سعيد القطان والنسائي والعقيلي، وفي الثالث والرابع الطبراني، وفي الخامس / الحميدي وفي السادس والسابع أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي والطبراني، وكذا يحيى القطان، ولكنه استثنى حديثين سمعهما منه شعبة بأخرة عن زاذان^(١)، ومنهم حماد بن سلمة فيما قاله العقيلي والدارقطني وابن الجارود، وقال: بعضهم: بعده، فالظاهر أنه سمع منه في الوقتين^(٢) معا، وكذا سمع منه في الوقتين معا أبو عوانة فيما قاله ابن المديني وابن معين، وزاد أنه لا يحتج بحديث أبي عوانة عنه، وممن سمع منه بعده فقط إسماعيل بن علي وجرير ابن عبد الحميد وخالد بن عبد الله الواسطي وابن جريج وعلي بن عاصم ومحمد بن فضيل بن غزوان وهشيم، وسائر من سمع منه من البصريين في قدمته الثانية لها دون الأولى، وقد خرج البخاري في تفسير سورة الكوثر من صحيحه من رواية هشيم عنه حديثا واحدا، لكنه مقرونا بأبي بشر جعفر ابن أبي وحشية أحد الأثبات، لم يخرج له في الأصول شيئا^(٣).

(وكالجريري) بضم الجيم وتشديد آخره، مصغر، أبي مسعود (سعيد) وهو ابن إياس البصري الثقة فإنه اختلط كما قاله ابن حبان: قبل موته بثلاث سنين، قال:

(١) في الأصل و ز زاذان والتصحيح من المراجع الآتية.

(٢) في ز «الواقعتين».

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٥٣، و«الكفاية» ص ١٣٧ - ١٣٨، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٥٣ - ١٥٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٩١ - ٣٩٣، و«الكواكب النيرات» ص ٣١٩ - ٣٣٣، و«طبقات ابن سعد» (٦/٣٣٨)، و«التأريخ الكبير» (٦/٤٦٥)، و«التأريخ الصغير» ص ١٥٧، و«الجرح والتعديل» (٦/٣٣٣ - ٣٣٤)، و«المعرفة والتأريخ» (٢/٧٠٨، ٨٤/٣، ٣٦٩)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٢٥١)، و«الكامل» لابن عدي (٥/١٩٩٩ - ٢٠٠٢)، و«تهذيب الكمال» (٢/٩٣٩ - ٩٤٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢/١٩٧ - ١٩٨)، و«التهذيب» (٧/٢٠٣ - ٢٠٧)، و«هدى الساري» ص ٤٢٥، و«سير أعلام النبلاء» (٦/١١٢ - ١١٣).

ورآه يحيى القطان وهو مختلط، ولكن لم يكن اختلاطه فاشيا، ولذا قال ابن عليه: لم يختلط إنما كبر فرق، وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح. وقال يحيى القطان فيما رواه ابن سعد عن كهمس عنه: أنكرناه أيام الطاعون، وكذا قال النسائي: ثقة أنكر أيام الطاعون - انتهى.

وممن سمع منه قبل تغيره^(١) إسماعيل بن عليه والحمادان والثوري وشعبة/ ٣٧٤/٤
وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وسماعه منه قبل تغيره بثمان سنين، ولذلك قال العجلي: إنه من أصحابهم عنه حديثاً، وعبد الوارث بن سعيد وعبد الوهاب الثقفي ومعمرو وهيب بن خالد، ويزيد بن زريع لقول^(٢) أبي عبيد الآجري عن أبي داود: كل من أدرك أيوب السختياني فسماعه من الجريري جيد، وكل هؤلاء سمعوا من أيوب، وبعد تغيره إسحاق الأزرق كما سيأتي قريباً، وابن المبارك ومحمد بن أبي عدي، وقال: لا نكذب الله، سمعنا منه وهو مختلط، ويحيى بن سعيد القطان، ولذا لم يحدث عنه شيئاً، ويزيد بن هارون، وقال كما رواه ابن سعد عنه: سمعت منه في سنة اثنتين وأربعين ومائة، وهي أول سنة دخلت فيها البصرة ولم ننكر^(٣) منه شيئاً، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط، وسمع منه إسحاق الأزرق بعدنا، وحديثه عند الشيخين من حديث بشر بن الفضل، وخالد بن عبد الأعلى بن عبد الوهاب الوارث عنه، وعند البخاري فقط من حديث محمد ابن عبد الله الأنصاري عنه، وعند مسلم فقط من حديث ابن عليه وبشر بن منصور وجعفر بن سليمان الضبي وأبي أسامة حماد بن أسامة وحماد بن سلمة وسالم بن نوح والثوري وسليمان بن المغيرة وشعبة وابن المبارك وعبد الواحد بن زياد والثقفى وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف وهيب وابن زريع ويزيد بن هارون عنه، وفي هؤلاء جماعة ممن لم نر التنصيص على كون سماعهم منه قبله أو بعده^(٤).

(١) في هـ «تغير».

(٢) في هـ «بقول».

(٣) في هـ «لا تنكر».

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٥٣، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٩٥ - ٣٩٦، و«فتح المغيب» للعراقي (١٥٤/٤)، و«الاغتباط» ص ٤٧، و«الكواكب النيرات» ص ١٧٨ - ١٨٧، و«طبقات ابن سعد» (٢٦١/٧)، و«التاريخ الكبير» (٤٥٦/٣)، و«كتاب الضعفاء» للنسائي ص ١٢٧، و«الجرح والتعديل» (١/٤ - ٢)، و«الثقات» لابن حبان (٣٥١/٦)، و«الثقات» للعجلي (٣٩٤/١)، و«سؤالات الآجري أبا داود» ص ٣٠٢، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٥٣، و«الكامل» =

(و) ك (أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي التابعي أحد الأعلام ٣٧٥/٤ الأثبات، فإنه فيما قاله الخليلي: اختلط، وكذا نقله الفسوي عن بعض أهل العلم، / وأشار إلى أن سماع ابن عيينة منه بعد اختلاطه، ونحوه قول ابن معين: إن ابن عيينة سمع منه بعد ما تغير، وأنكر الذهبي اختلاطه، وقال: بل شاخ ونسي يعني فإنه قارب المائة، قال: وسمع منه ابن عيينة وقد تغير قليلا، وقال أحمد: ثقة، ولكن هؤلاء حملوا عنه بأخرة^(١)، وقد اتفق الشيخان على التخريج له لا من جهة متأخري أصحابه كابن عيينة ونحوه، بل عن قدمائهم حفيديه إسرائيل بن يونس ويوسف بن إسحاق، وزكريا وعمر ابني أبي زائدة وزهير بن معاوية والثوري وهو أثبت الناس فيه، وأبي الأحوص سلام بن سليم وشريك وشعبة، وأخرج له البخاري فقط من حديث جرير ابن حازم عنه، ومسلم فقط من حديث إسماعيل بن أبي خالد، ورقبة بن مصقلة^(٢) والأعمش، وسليمان بن معاذ وعمار بن زريق ومالك بن مغول ومسعر عنه، واختلف في وفاته، فقيل سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع وعشرين مائة^(٣).

ومن التابعين أيضا سعيد بن أبي سعيد المقبري، قال الواقدي: إنه اختلط قبل موته بأربع سنين، ونحوه قول يعقوب بن شيبة: إنه تغير وكبر واختلط قبل موته يقال: بأربع سنين، وكان شعبة يقول: حدثنا سعيد بعد ما كبر^(٤)، وسماك بن حرب بن أوس الكوفي تغير قبل موته، فقال جرير بن عبد الحميد: أتيته، فرأيتَه ٣٧٦/٤ يبول قائما فرجعت، ولم أسأله عن شيء وقلت: قد خرف^(٥) /.

= لابن عدي (١١٢٨/٣ - ١١٢٩)، و«التاريخ لابن معين» (١٩٥/٢)، و«تهذيب الكمال» (٢/٤٧٩)، و«التهذيب» (٥/٤ - ٧)، و«هدى الساري» ص ٤٠٥.

(١) في هـ «بأخره».

(٢) زاد في ز «عنه».

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٥٣، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٩٣ - ٣٩٥، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٥٥)، و«الأغبتايط» ص ٥٥، و«الكواكب النيرات» ص ٣٤١ - ٣٥٦، و«طبقات ابن سعد» (٦/٣١٣ - ٣١٥)، و«التاريخ الصغير» (١٤٦ - ١٤٧)، و«التاريخ» لابن معين (٢/٤٤٨)، و«الجرح والتعديل» (٦/٢٤٣)، و«تهذيب الكمال» (٣/١٠٤٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢/٢٩٢)، و«التهذيب» (٨/٦٣ - ٦٨)، و«هدى الساري» ص ٤٣١.

(٤) «طبقات ابن سعد» (القسم المتمم) ص ١٤٧، و«الثقات» لابن حبان (٤/٢٨٥)، و«تاريخ ابن عساکر» (٧/٣٤٣ - ٣٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٢/٤٩٣)، و«تذكرة الحفاظ» (١/١١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٢١٦ - ٢١٧)، و«الميزان» (١/٣٨١ - ٣٨٢)، و«التهذيب» (٤/٣٨ - ٤٠)، و«هدى الساري» ص ٤٠٥، و«الكواكب النيرات» ص ٤٦٦.

(٥) «الكامل» لابن عدي (٣/١٢٩٩)، و«الميزان» (١/٤٢٧)، و«التهذيب» (٤/٢٣٢).

(ثم) بعدهم جماعة ك(ابن أبي عروبة) بفتح العين وضم الراء المهملتين وبعد الواو موحدة ثم هاء تأنيث مكسورة مع اترانه^(١) ومابعده بالإسكان أيضا مما هو أولى لعدم ارتكاب ضرورة الصرف فيه، هو سعيد بن مهران العدوي البصري ويكنى أبا النضر، أحد كبار الأئمة وثقاتهم، فإنه ممن اختلط، قال أبو الفتح الأزدي، اختلاطا قبيحا وطالت مدة اختلاطه، واختلف^(٢) في ابتدائها، فقيل كما لدحيم وابن حبان: إنه كان في سنة خمس وأربعين ومائة، وقال ابن معين: بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب سنة اثنتين وأربعين، وهو غير ملتئم، إذ هزيمة إبراهيم كانت في سنة خمس وأربعين بل وقتل في أواخر ذي القعدة منها، وحينئذ فهو أمر موافق للأول، لكن حكى الذهلي^(٣) عن عبد الوهاب الخفاف أن اختلاطه كان في سنة ثمان وأربعين، وقال يزيد بن زريع: أول ما أنكرناه يوم مات سليمان التيمي، جثنا من جنازته فقال: من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سليمان التيمي فقال: ومن سليمان التيمي؟ وكانت وفاة سليمان سنة ثلاث وأربعين، ويتأيد بما حكاه ابن عدي في الكامل عن ابن معين أنه قال: من سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع، أو بعدها فليس بشيء، وقال ابن السكن: كان يزيد بن زريع يقول: إن اختلاطه كان في الطاعون، يعني سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وكان القطان ينكره ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة . ويجمع بينهما بما قاله البزار: إنه ابتدأ به الاختلاط سنة ثلاث وثلاثين، ولم يستحكم ولم يطبق به واستمر على ذلك إلى أن استحكم به أخيرا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قاله القطان .

وممن سمع منه حال الصحة خالد بن الحارث وروح بن عبادة، وسرار/ بن ٣٧٧/٤ مجشر^(٤) وشعيب بن إسحاق، وعبد الأعلى السامي وعبد الله بن المبارك وعبد الوهاب الثقفي وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف وعبد بن سليمان ويحيى

(١) في ز وه «اترانه».

(٢) سقطت كلمة «اختلف» من الأصل.

(٣) في ز «الذهبي».

(٤) في ز «محشر» وهو خطأ.

القطان ويزيد بن زريع ويزيد بن هارون كما قال به في الأول والعاشر والحادي عشر ابن عدي وإتهم أثبت الناس فيه، وفي الثاني أبو داود فيما حكاه أبو عبيد الآجري عنه بقوله: كان سماعه منه قبل الهزيمة، وفي الثالث النسائي فيما أشار إليه في سننه الكبرى، وقال أبو عبيد عن أبي داود: إن ابن مهدي كان يقدمه على يزيد بن زريع وهو من قدماء أصحاب سعيد، وفي الرابع ابن حبان فقال: إنه سمع منه سنة أربع وأربعين قبل اختلاطه بسنة، وكذا قال ابن عدي: إنه هو والسابع والتاسع أرواهم عنه بعد عبد الأعلى، وفي الخامس ابن عدي، وقال: إنه أرواهم عنه، وابن المواق، ورد قول أبي الحسن بن القطان: إنه مشته لا يدري قبل اختلاط أو بعده، فأجاد في الرد، وفي السادس، وكذا في الحادي عشر أيضا ابن حبان، وفي الثامن ابن سعد، فقال: سمعته يقول: جالست سعيدا سنة ست وثلاثين، وفي التاسع ابن معين، وقال: إنه أثبت الناس فيه، وكذا^(١) قال في الأخير: إنه صحيح السماع منه، سمع منه بواسطة وهو يريد الكوفة، وقول التاسع عن نفسه: إنه سمع منه في الاختلاط يحتمل أنه يريد به بيان اختلاطه، وأنه لم يحدث بما سمعه منه فيه.

وممن سمع منه في الاختلاط روح بن عبادة فيما قاله شيخنا في المقدمة وقد قدمت خلفه، وابن مهدي فإن أبا داود فيما نقله الآجري عنه قال: إن سماعه منه بعد الهزيمة، وأبو نعيم الفضل بن دكين، فإنه قال: كتبت عنه بعد ما اختلط حديثين، ومحمد بن جعفر غندر ومحمد بن أبي عدي، والمعافى بن عمران الموصلي، ووكيع لقول ابن عمار الموصلي الحافظ: ليست روايتهما عنه بشيء، إنما سماعهما بعد ما اختلط، وقد قال ابن معين لثانيهما: تحدث عن سعيد، وإنما سمعت منه في الاختلاط، فقال: هل رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو؟ حكى ذلك ابن الصلاح، وعن وكيع أنه قال: / كنا ندخل عليه بعد الهزيمة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لا طرحناه. وخرج له الشيخان من رواية خالد وروح وعبد الأعلى وابن زريع المذكورين وعبد الرحمن بن عثمان البكراوي

(١) في هـ «ولذا».

ومحمد بن سواء السدوسي ومحمد بن أبي عدي ويحيى بن سعيد القطان عنه،
والبخاري فقط من حديث بشر بن المفضل وسهل بن يوسف وابن المبارك
وعبد الوارث بن سعيد وكهمس بن المنهال ومحمد بن عبد الله الأنصاري عنه،
ومسلم فقط من حديث ابن علي وأبي أسامة^(١)، وسالم بن نوح وسعيد بن عامر
الضبي وأبي خالد سليمان بن حيان الأحمر وعبد الوهاب الخفاف وعبد علي
ابن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر العبدي ومحمد بن بكر البرساني
وغندر، واختلف في موته فقليل: سنة خمسين أو خمس أو ست أو سبع وخمسين
ومائة^(٢).

(ثم) بعده جماعة ك (الرقاشي) بفتح الراء المهملة وتخفيف القاف المفتوحة ثم
شين معجمة وتشديد ياء النسبة، نسبة إلى امرأة اسمها رقاش ابنة قيس (أبي قلابة)
بكسر القاف وتخفيف اللام ثم موحدة ثم هاء تأنيث، ويكنى أيضا أبا محمد لكنها
أغلب، واسمه عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن مسلم
البصري الحافظ، روى عنه من أصحاب الكتب الستة ابن ماجه ومن غيرهم خلق
منهم ابن جرير وابن خزيمة وهو الذي وصفه بالاختلاط فقال: ثنا أبو قلابة
بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد - انتهى.

وممن سمع منه أخيرا ببغداد أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك وأبو بكر محمد
ابن عبد الله الشافعي وغيرهما، فعلى قول ابن خزيمة سماعهم منهم بعد
الاختلاط وكانت/ وفاته في شوال سنة ست وسبعين، ومائتين^(٣). و (كذا) ممن ٣٧٩/٤

(١) زاد في زوه «حماد بن أسامة».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٥٤، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٦٠ - ٦٦١)، و«الكفاية» ص ١٣٥ -
١٣٦، و«التقييد والإيضاح» ص ٣٤٠ - ٣٩٧، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٥٥ - ١٥٦)،
و«التأريخ الكبير» (٣/٥٠٥)، و«العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (٢/٢٥٦، ٢٥٩)،
و«الجرح والتعديل» (٤/٦٥٥ - ٦٥٦)، و«سؤالات الآجري أبا داود» ص ٢٢٣ - ٢٢٥،
و«الكامل» لابن عدي (٣/١٢٢٩ - ١٢٣٣)، و«الثقات» لابن حبان (٦/٣٦٠)، و«طبقات ابن
سعد» (٧/٢٧٣)، و«التأريخ» لابن معين (٢/٢٠٤ - ٢٠٥)، و«تهذيب الكمال» (٢/٥٠٢)،
و«الميزان» (١/٣٨٧ - ٣٨٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/٤١٥ - ٤١٦)، و«التهذيب» (٤/٦٣ -
٦٦)، و«الكواكب النيرات» ص ١٩٠ - ٢١٢.

(٣) «تأريخ بغداد» (١٠/٤٢٥ - ٤٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٢/٨٦٣)، و«علوم الحديث» =

كان قبل الإثنـين المذكورين قبله من المختلطين (حصين) بمهملتين مصغرا، ابن عبد الرحمن أبو الهذيل (السلمي) بضم المهملة وتشديد آخره الكوفي وابن عم منصور بن المعتمر، وبنسبته سلميا^(١) يتميز عن جماعة اسم كل منهم حصين بن عبد الرحمن الكوفي، مع أن ابن الصلاح لم يذكرها، وهو أحد الثقات الأثبات المتفق على الاحتجاج بهم، فقد قال أبو حاتم: إنه ساء حفظه في الآخر، ونحوه قول النسائي: إنه تغير، وقال الحسن الحلواني عن يزيد بن هارون: إنه اختلط، ولذا جزم ابن الصلاح بأنه اختلط وتغير، وقال: ذكره النسائي وغيره، ولكن قد أنكر ابن المديني اختلاطه وكذا قال علي بن عاصم: إنه لم يختلط، وهو ممن خرج له الشيخان من رواية خالد بن عبد الله الواسطي والثوري وشعبة وأبي زيد عثر^(٢) بن القاسم ومحمد بن فضيل وهشيم وأبي عوانة الواضح عنه، والبخاري فقط من رواية حصين بن نمير وزائدة بن قدامة وسليمان بن كثير العبدي وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي وعبد العزيز بن مسلم وأبي كدينة يحيى بن المهلب وأبي بكر بن عياش عنه، ومسلم فقط من رواية جرير بن حازم وزباد بن عبد الله البكائي وأبي الأحوص سلام بن سليم وعباد بن العوام وعبد الله بن إدريس عنه، وفي هؤلاء من سمع منه قبل الاختلاط كالواسطي وزائدة والثوري وشعبة، ومن سمع منه بعده كحصين، وكانت وفاته في سنة ست وثلاثين ومائة عن ثلاث وتسعين سنة^(٣).

= ص ٣٥٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٥٦/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٤١٠، و«التهذيب» (٤١٩/٦ - ٤٢١)، و«الاغتباط» ص ٥٢.

(١) في هـ «سليما».

(٢) في هـ «عبشر».

(٣) سقطت كلمة «سنة» من ز، راجع لشأن حصين «علوم الحديث» ص ٣٥٥، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي ص ٨٢، و«الكامل» لابن عدي (٨٠٤/٢ - ٨٠٥)، و«الضعفاء الكبير» (٣١٤/١)، و«التأريخ الكبير» (٨/٣)، و«الجرح والتعديل» (١٩٣/٣)، و«تهذيب الكمال» (٦/١٩٥)، و«التقييد والإيضاح» ٤٠٥ - ٤٠٦، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٥٧/٤)، و«هـدي الساري» ص ٣٩٨، و«التهذيب» (٣٨١/٢)، و«الكواكب النيرات» ص ١٢٦ - ١٤٠، و«الاغتباط» ص ٤٤.

/ (و) كذا من المختلطين (عارم) بمهملتين ثانيهما مكسورة بينهما ألف وآخره ٣٨٠/٤ ميم، لقب لأحد الثقات الأثبات، واسمه (محمد) هو ابن الفضل ويكنى أبا النعمان السدوسي البصري، فقد قال البخاري: إنه تغير في آخر عمره، ونحوه قول أبي داود: إنه قد زال عقله، وقال النسائي: كان أحد الثقات قبل أن يختلط، وقال أبو حاتم: اختلط في آخر عمره وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وقد كتبت عنه قبله سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعده، ومن سمع منه قبل سنة عشرين فسماعه جيد، وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين، وقال ابن حبان: إنه اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، وأنكر الذهبي قوله ووصفه بالتخفيف والتهوير، وقال: إنه لم يقدر أن يسوق له حديثا منكرا، والقول ما قال الدارقطني: إنه تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة، ثم إن قول أبي حاتم الماضي يخالفه قول الحسين بن عبد الله الذارع عن أبي داود: بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة ثم راجعه عقله واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة، ونحوه قول العقيلي: إن سماع علي البغوي منه سنة سبع عشرة يعني بعد اختلاطه.

وممن سمع منه قبل الاختلاط أحمد بن حنبل وعبد الله بن محمد المسندي وأبو علي محمد بن خالد الزريقي فإنه قال: حدثنا قبل أن يختلط، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي كما تقدم، والبخاري فإنه إنما سمع منه في سن ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة، ولذا اعتمده في عدة أحاديث، بل روى له أيضا بواسطة المسندي فقط، ومحمد بن يحيى الذهلي فإنه قال ثنا عارم وكان بعيدا من العرامة صحيح الكتاب وكان ثقة، ومحمد بن يونس الكديمي كما قاله الخطيب، وقد قال ابن الصلاح: ما رواه عنه البخاري والذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذا عنه قبل اختلاطه.

وممن سمع منه بعده أبو زرعة الرازي وعلي بن عبد العزيز البغوي كما تقدم عنهما/ وحديثه عند مسلم أيضا بواسطة أحمد بن سعيد الدارمي وحجاج الشاعر ٣٨١/٤

وأبي داود سليمان بن معبد^(١) السنجي وعبد بن حميد وهارون بن عبد الله الحمالي، وكانت وفاته في سنة ثلاث أو في صفر سنة أربع وعشرين ومائتين، والثاني أكثر^(٢).

(و) كذا من المختلطين عبد الوهاب بن عبد المجيد أبو محمد (الثقفي) بفتح المثلثة والقاف ثم فاء، نسبة إلى ثقيف، البصري أحد الثقات لقول عباس الدوري عن ابن معين: إنه اختلط بأخرة^(٣)، وكذا وصفه بالاختلاط عقبه بن مكرم^(٤)، وأنه كان قبل موته بثلاث سنين أو أربع، لكن قال الذهبي في الميزان: إنه ما ضر تغيره حديثه فإنه ما حدث في زمنه بحديث، واستدل لذلك بقول أبي داود: تغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي فحجب الناس عنهما، وكذا قاله العقيلي، ويخدش فيه قول الفلاس: إنه اختلط حتى كان لا يعقل، وسمعته وهو مختلط يقول: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان باختلاط شديد، ولعل هذا كان قبل حجبه^(٥)، وقد اتفق الشيخان عليه من جهة محمد بن بشار بن دار ومحمد بن المثنى عنه، والبخاري فقط من جهة أزهر بن جميل وعمرو بن علي الفلاس وقتيبة ومحمد بن سلام ومحمد بن عبد الله بن حوشب عنه^(٦) ومسلم فقط من جهة إبراهيم بن محمد بن عرعة وإسحاق بن راهويه وسويد بن سعيد وأبي بكر بن أبي شيبه وعبيد الله بن عمر القواريري وأبي غسان مالك بن عبد الواحد المسمعي

(١) في ز «سعيد».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٥٦، و«التقييد والإيضاح» ص ٤٠٨ - ٤١٠، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٥٧/٤)، و«الكواكب النيرات» ص ٣٨٢ - ٣٩٣، و«طبقات ابن سعد» (٣٠٥/٧)، و«التأريخ الكبير» (٢٠٨/١)، و«الجرح والتعديل» (٥٨/٨ - ٥٩)، و«المجروحين» لابن حبان (٢٩٤/٢ - ٢٩٥)، و«الأنساب» (١٤٠/٧ - ١٤١)، و«تهذيب الكمال» (١٢٥٧/٣)، و«الميزان» (١٢٠/٣ - ١٢١)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٦٦/١٠ - ٢٦٩)، و«التهذيب» (٩/٤٠٢)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (١٢١/٣ - ١٢٣)، و«هدى الساري» ص ٤٤١، و«الكفاية» ص ١٣٧.

(٣) في هـ «بأخره».

(٤) زاد في ز وهـ «العمي».

(٥) في ز «حجبه».

(٦) سقطت كلمة «عنه» من ز.

ومحمد بن عبد الله الرزي^(١) ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني / ويحيى بن ٣٨٢/٤
حبيب بن عربي عنه^(٢).

و(كذا) من المختلطين (ابن همام) بفتح أوله ثم تشديد كحماد بن نافع، هو عبد الرزاق أبو بكر الحميري أحد الحفاظ الأثبات (بصنعا) بفتح المهملة ثم نون ساكنة مقصورا للضرورة، مدينة باليمن شهيرة (إذ عمى) لقول أحمد فيما رواه أبو زرعة الدمشقي عنه أتياه قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ذهاب بصره فهو ضعيف السماع، وقال الأثرم عن أحمد أيضا: من سمع منه بعد ما عمى فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه كان يلحن فيتلقن، وحكى حنبل عن أحمد نحوه، وكذا قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة، كتبوا عنه أحاديث مناكير.

وممن سمع منه قبل ذلك أحمد وإسحاق بن راهويه وعلي بن المدني ووكيع وابن معين، والضابط لمن سمع منه قبل الاختلاط أن يكون سماعه قبل المائتين كما تقدم وممن سمع منه بعد ذلك إبراهيم بن منصور الرمادي وأحمد بن محمد ابن شويه وإسحاق ابن إبراهيم الدبري، ومحمد بن حماد الطهراني^(٣)، قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدبري ست أو سبع سنين، وكذا قال الذهبي: اعتنى به أبوه فأسمعه من عبد الرزاق تصانيفه وله سبع سنين، ونحوه قول ابن عدي: إنه استصغر فيه، وقال ابن الصلاح: وقد وجدت فيما روى عن الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جدا فأحلت أمرها على الدبري، لأن سماعه منه متأخرا جدا، ومع ذلك فقد احتج به أبو عوانة في صحيحه، وكذا كان العقيلي يصحح روايته، وأدخله في الصحيح الذي ألفه، وأكثر عنه الطبراني،

(١) في ز «الرزي».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٥٥، و«التقييد والإيضاح» ص ٤٠٦، و«فتح المغيب» للعراقي (١٥٨/٤)، و«الكواكب النيرات» ص ٣١٤ - ٣١٨، و«الاغتباط» ص ٥٢، و«الجرح والتعديل» (٧١/٦)، و«التأريخ» لابن معين (٣٧٨ / ٢)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٧٥/٣)، و«تأريخ بغداد» (١١/ ١٨ - ٢١)، و«تهذيب الكمال» (٨٧٢/٢)، و«الميزان» (١٦١/٢ - ١٦٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٣٨/٩ - ٢٤٠)، و«التهذيب» (٤٤٩/٦)، و«هدى الساري» ص ٤٢٢ - ٤٢٣.

(٣) في ز «محمد بن أحمد بن أحمد الطهراني» وفي هـ «الطهراني».

وقال الحاكم: قلت للدارقطني: أيدخل في الصحيح؟ قال إي والله، وكأنهم لم يبالوا بتغيير عبد الرزاق لكونه إنما حدثه من كتبه لا من/ حفظه قاله المصنف، ونحوه قول ابن كثير كما قدمته في أدب المحدث: من يكون اعتماده في حديثه على حفظه وضبطه^(١) ينبغي الاحتراز من اختلاطه إذا طعن في السن، أو لا بل الاعتماد على كتابه أو الضابط له فلا.

وقال شيخنا: المناكير الواقعة في حديث الدبري إنما سببها أنه سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه، فما يوجد من حديث الدبري عن عبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق فلا يلحق الدبري منه تبعة إلا إن صحف وحرف، وقد جمع القاضي محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي^(٢) الحروف التي أخطأ فيها الدبري وصحفها في مصنف عبد الرزاق، إنما الكلام في الأحاديث التي عند الدبري في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه حال اختلاطه، ثم إن حديث عبد الرزاق عند الشيخين من جهة إسحاق بن راهويه وإسحاق بن منصور الكوسج ومحمود بن غيلان عنه، وعند البخاري فقط من جهة إسحاق بن إبراهيم ابن نصر السعدي وعبدالله بن محمد المسندي والذهلي ويحيى بن جعفر البيكندي ويحيى بن موسى البلخي خت عنه، وعند مسلم فقط من جهة أحمد بن حنبل وأحمد بن يوسف السلمي وحجاج بن يوسف الشاعر والحسن بن علي الخلال، وسلمة بن شبيب وعبد بن حميد وعمرو الناقد ومحمد بن رافع ومحمد ابن مهران، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وكانت وفاته في شوال سنة إحدى عشرة ومائتين^(٣).

(١) سقطت كلمة «وضبطه» من ز.

(٢) سقطت كلمة «القرطبي» من ز.

(٣) «التاريخ» لابن معين (٢/٣٦٢ - ٣٦٤)، و«الجرح والتعديل» (٦/٣٨)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٤١٢)، و«تاريخ دمشق» لأبي زرعة الدمشقي (١/٤٥٧)، و«تاريخ ابن عساکر» (١٠/٢٩٧ - ٣١٢)، و«الضعفاء» للنسائي ص ١٦٤، و«الكامل» لابن عدي (٥/١٩٤٩ - ١٩٥٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (٣/١٠٧ - ١١١)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/١٠٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/٥٦٥ - ٥٨٠)، و«تهذيب الكمال» (٢/٨٣١)، و«الميزان» (٢/١٢٦ - ١٢٩)، و«التهذيب» (٦/٣١٠ - ٣١٥)، و«هدي الساري» ص ٤١٩ - ٤٢٠، =

/ (و) كذا عد فيهم شيخ مالك وأحد الأئمة الأثبات ربيعة بن أبي عبد الرحمن ٣٨٤/٤ فروخ المدني (الرأي) بتشديد الراء ثم همزة، لأنه كان مع معرفته بالسنة قائلاً به (فيما زعموا) حسبما حكاه ابن الصلاح، فقال: قيل: إنه تغير في آخر عمره وترك الاعتماد عليه لذلك ولم أقف عليه لغيره، وقال الناظم: لا أعلم أحدًا تكلم^(١) فيه بالاختلاط - انتهى. وإنما قال الواقدي: كانوا يتقونه لموضع الرأي، على أن عبد العزيز بن أبي سلمة قال: قلت لربيعة في مرضه الذي مات فيه: إنا قد تعلمنا منك وربما جاءنا من يستفتينا في الشيء لم نسمع فيه شيئاً فنرى أن رأينا خير له من رأيه لنفسه ففتيته قال: فقال: أقعدوني، ثم قال: ويحك يا عبد العزيز! لأن تموت جاهلاً خير^(٢) من أن تقول في شيء بغير علم، لا لا ثلاث مرات. وكانت وفاته في سنة اثنتين أو ست وثلاثين أو اثنتين وأربعين ومائة بالمدينة^(٣).

(و) كذا (التوأمي) بفتح المثناة الفوقانية ثم واو ساكنة وهمزة تليها^(٤) ميم وهو صالح بن أبي صالح نبهان المدني مولى أم سلمة، تابعي ثقة، ونسب كذلك، لأنه يعرف بمولى التوأمة، وهي ابنة أمية بن خلف الجمحي، صحابية سميت بذلك، لأنها كانت هي وأخت لها في بطن واحد، فسميت تلك باسم، وهذه بالتوأمة، فإنه اختلط فيما قاله أحمد، ونحوه قول ابن معين: خرف قبل أن يموت، وكذا قال ابن المديني: خرف وكبر، وقال ابن حبان: تغير في سنة خمس وعشرين ومائة، وجعل يأتي بما يشبه الموضوعات^(٥) عن الثقات فاختلف حديثه الأخير

= و«لسان الميزان» (٣٤٩/١ - ٣٥٠)، و«علوم الحديث» ص ٣٥٥، و«التقييد والإيضاح» ص ٤٠٧ - ٤٠٨، و«فتح المغيث» للعراقي (١٥٨/٤)، و«الكواكب النيرات» ص ٢٦٦ - ٢٨١.

(١) في ز «يعلم».

(٢) في هـ «خيرًا».

(٣) «طبقات ابن سعد» (القسم المتتم) ص ٣٢٤، و«التأريخ الكبير» (٢٨٧/٣)، و«تأريخ بغداد» (٨/٤٢٠ - ٤٢٦)، و«تهذيب الكمال» (٤٠٩/٢)، و«التمهيد» لابن عبد البر (١/٣ - ٥)، و«ميزان الاعتدال» (٣٣٦/١)، و«سير أعلام النبلاء» (٨٩/٦ - ٩٦)، و«التهذيب» (٣/٢٥٨ - ٢٥٩)، و«علوم الحديث» ص ٣٥٤، و«التقييد والإيضاح» ص ٤٠٣ - ٤٠٤، و«فتح المغيث» للعراقي (١٥٨/٤)، و«الاغتباط» ص ٤٦، و«الكواكب النيرات» ١٦٣ - ١٧٦، و«الأنساب» (٦/٦٢).

(٤) في ز و هـ «يلها».

(٥) في هـ «والموضوعات».

٣٨٥/٤ بحديثه القديم، ولم يتميز فاستحق/ الترك، واقتصر ابن الصلاح على حكاية كلامه، مع أنه ليس الأمر كذلك، فقد ميز الأئمة بعض من سمع منه قديما ممن سمع منه بعد التغير، فممن سمع منه قديما زياد بن سعد وابن جريج ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب حسبما قاله ابن عدي فيهم، وابن معين وابن المديني والجوزجاني في الأخير فقط، ولكن قال الترمذي فيما حكاه ابن القطان عنه عن البخاري عن أحمد بن حنبل: إن ابن أبي ذئب سمع منه أخيرا وروى عنه منكرًا فالله أعلم، وممن سمع منه بعد الاختلاط السفينان ومالك، فقال ابن عيينة سمعت منه و لعبه يسيل يعني من الكبر، وما علمت أحدا من أصحابنا يحدث عنه لا مالك ولا غيره، وقال الحميدي عن ابن عيينة أيضا: لقيته سنة خمس أو ست وعشرين ومائة أو نحوها وقد تغير، ولقيه الثوري بعدي، وقال أحمد: كان مالك أدركه وقد اختلط، فمن سمع منه قديما فذاك، وممن نص على أن مالكا والثوري إنما سمعا منه بعد أن كبر وخرف، ابن معين، وكذا في الثوري خاصة الجوزجاني^(١).

(و) كذا (ابن عيينة) بتحتانيتين مع التصغير وبالصرف للضرورة، هو سفيان أبو محمد الهلالي الكوفي نزيل مكة، وأحد الأئمة الأثبات فقد قال يحيى بن سعيد القطان فيما حكاه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عنه: اشهدوا أنه اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه^(٢) فيها وبعدها فسماعه لا شيء، قال الذهبي: وأنا أستبعده وأعدّه غلطا من ابن عمار، فالقطان مات في الكوفة أول سنة ثمان

(١) «علوم الحديث» ص ٣٥٤، و«التقييد والإيضاح» ص ٤٠٤، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٥٩/٤)، و«الاغتباط» ص ٤٨، و«الكواكب النيرات» ص ٢٥٨ - ٢٦٥، و«التأريخ الكبير» (٢٩٢/٤)، و«التأريخ الصغير» ص ١٤٦، و«التأريخ» لابن معين (٢٦٦/٢)، و«الجرح والتعديل» (٤١٦/٤ - ٤١٨)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٣٦٣/١)، (١١٦/٢)، (١٦٦)، و«طبقات ابن سعد» (القسم المتمم) ص ١٤٩، و«المجروحين لابن حبان» (٣٦٥/١ - ٣٦٦)، و«الضعفاء» للنسائي ص ١٣٧، و«الكامل» لابن عدي (١٣٧٣/٤ - ١٣٧٦)، و«الأنساب» (١١٠/٣ - ١١١)، و«أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» (٤٦١/٢)، و«التهذيب» (٤٠٥/٤ - ٤٠٧)، و«أحوال الرجال» للجوزجاني ص ١٤٤، و«الميزان» (٤٦١/١).

(٢) سقطت كلمة «منه» من ز.

وتسعين عند رجوع الحاج وتحديثهم بأخبار الحجاز، فمتى تمكن من سماعه باختلاط سفيان حتى تهيأ له أن يشهد عليه بذلك والموت قد نزل به، ثم قال: فلعله ذلك في أثناء سنة سبع.

/ قال شيخنا: وهذا الذي لا يتجه غيره، لأن ابن عمار من الأثبات المتقين، ٣٨٦/٤

ثم ما المانع أن يكون القطان سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة واعتمد قولهم، وكانوا كثيراً فشهد على استفاضتهم وأخبر به قبل موته ولو بيوم فضلاً عن أكثر منه، وقد وجدت عن القطان ما يصلح أن^(١) يكون سبباً لما نقله عنه ابن عمار، وهو ما أورده أبو سعد بن السمعاني في ترجمة إسماعيل بن أبي صالح المؤذن من ذيل تأريخ بغداد له بسنده إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت لابن عيينة: كنت تكتب الحديث وتحدث القوم وتزيد في إسناده أو تنقص منه؟ فقال: عليك بالسماع الأول فإنني سئمت، بل قال ذلك غير القطان فذكر أبو معين الرازي في زيادة كتاب الإيمان لأحمد أن^(٢) هارون بن معروف قال له: إن ابن عيينة تغير أمره بأخرة، وإن سليمان بن حرب قال له: إن ابن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب.

وقد اتفق الشيخان على التخريج له من جهة إسحاق بن راهويه وبشر بن الحكم النيسابوري وولده عبد الرحمن بن بشر وقتيبة ومحمد^(٣) بن عباد المكي وأبي موسى محمد بن المثنى عنه، والبخاري فقط من جهة حجاج بن منهال وصدقة بن الفضل المروزي والحميدي وعبد الله بن محمد المسندي وعبد الله بن محمد النفيلي وعبيد الله بن موسى وعلي بن المدني وأبي نعيم الفضل بن دكين ومالك بن إسماعيل النهدي ومحمد بن سلام ومحمد بن يوسف ويحيى بن جعفر البيكنديين وأبي الوليد الطيالسي عنه، ومسلم فقط من جهة إبراهيم بن دينار التمار وأحمد بن حنبل وأبي معمر^(٤) إسماعيل بن إبراهيم الهذلي وأبي خيثمة زهير بن حرب وسعيد

(١) سقطت كلمة «أن» من ز.

(٢) في هـ «ابن» بدل «إن».

(٣) في ز «قتيبة بن محمد» وهو خطأ.

(٤) في ز «أبي نعيم».

ابن عمرو الأشعبي وسعيد بن منصور وسويد بن سعيد وعبد الله بن محمد الزهري
٣٨٧/٤ وعبد الأعلى بن حماد/ النرسي وعبد الجبار بن العلاء وأبي قدامة عبيد الله بن سعيد
السرخسي وعبيد الله بن عمر القواريري وعلي بن حجر وعلي بن خشرم وعمرو بن
محمد الناقد ومحمد بن حاتم بن ميمون ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبي كريب
محمد بن العلاء ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ومخلد بن خالد الشعيري ونصر
ابن علي الجهضمي وهارون بن معروف ويحيى بن يحيى النيسابوري عنه .

قال الذهبي: ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة
سبع، فأما سنة ثمان ففيها مات ولم يلق^(١) أحدا فيها، فإنه توفي قبل قدوم الحاج
بأربعة أشهر، بل هو في الحقيقة نحو خمسة أشهر، لأنه مات بمكة في يوم السبت
أول شهر رجب كما قاله ابن سعد وابن زبر، وقال ابن حبان: في آخر يوم من
جمادي الآخرة منها، وجزم ابن الصلاح بأن وفاته في سنة تسع، والمعروف^(٢)
ثمان، وكان انتقاله من الكوفة إلى مكة سنة ثلاث وستين فاستمر بها حتى مات .
قال الذهبي: ومحمد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي سمع منه في سنة
سبع، وقال ابن الصلاح: إنه يحصل نظر في كثير من العوالي الواقعة عن تأخر
سماعه من ابن عيينة وأشباهه يعني ممن تغير^(٣) .
وكذا ممن اختلط عبد الله بن لهيعة لقول أبي جعفر الطبري في تهذيب الآثار:
إنه اختلط عقله في آخر عمره^(٤) .

٣٨٨/٤ (مع) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي (المسعودي)/
نسبة لجده، أحد الثقات المشهورين والكبار من المحدثين فقد صرح باختلاطه غير

(١) في ز «لم يلحق» .

(٢) زاد في ز «في سنة» .

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٥٥، و«التقييد والإيضاح» ص ٤٠٦ - ٤٠٧، و«فتح المغيث» للعراقي
(٤/١٥٩)، و«الاغتباط» ص ٤٧ - ٤٨، و«الكواكب النيرات» ص ٢٢٠ - ٢٣٤، و«طبقات
ابن سعد» (٥/٤٩٧)، و«الثقات» لابن حبان (٦/٤٠٣)، و«مشاهير علماء الأمصار» ص ١٤٩،
و«تاريخ بغداد» (٩/١٧٤ - ١٨٤)، و«تهذيب الكمال» (٢/٥١٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/
٤٦٥)، و«الميزان» (١/٣٩٧)، و«التهذيب» (٤/١٢٠ - ١٢١) .

(٤) «التهذيب» (٥/٣٣١)، (طبع دار الفكر) و«الاغتباط» ص ٥٠ .

واحد كمحمد بن عبد الله بن نمير وأبي بكر بن أبي شيبة والعجلي وابن سعد وأنها في آخر عمره، وأبي حاتم، وقال: قبل موته بسنة أو سنتين، وأحمد وقال: إنما اختلط ببغداد، فمن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد، وكذا قال ابن معين: كان نزل بغداد، وتغير، فمن سمع منه زمان أبي جعفر يعني المنصور فهو صحيح السماع أوزمن المهدي فلا، وهو قريب من قول أبي حاتم، إذا مشينا على أن وفاة المسعودي سنة ستين ومائة، لأن وفاة المنصور كانت بمكة في ذي الحجة سنة ثمان وخمسين، أما على القول بأن وفاة المسعودي سنة خمس وستين فلا.

وقال ابن حبان: اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك، وكذا قال أبو الحسن ابن القطان: إنه لا يتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعده، وهو منتقض بتمييز^(١) جماعة من الفريقين، فممن سمع منه قديما أبو نعيم الفضل بن دكين ووكيع فيما قاله أحمد، وحديثا^(٢) أبو داود الطيالسي وعاصم بن علي وابن مهدي وأبو النضر هاشم بن القاسم ويزيد بن هارون كما صرح به في الأول سلم^(٣) بن قتيبة وفي الثاني والرابع أحمد، وفي الآخرين^(٤) ابن نمير، وقال أبو النضر أحدهم: إني لأعرف اليوم الذي اختلط فيه، كنا عنده وهو يعزى في ابن له فجاءه إنسان فقال له: إن غلامك أخذ من ملكك عشرة آلاف^(٥) وهرب ففرع^(٦) وقام ودخل إلى منزله، ثم خرج إلينا وقد اختلط، وقد وقع حديثه في البخاري بقصد التخريج له فيما ظهر لشيخنا كما/ قرره في مختصر التهذيب والمقدمة، ٣٨٩/٤ وإنما وقع اتفاقا، ولم يرو له مسلم شيئا^(٧).

(١) في هـ «لتمييز».

(٢) في ز «حديث».

(٣) في ز و هـ مسلم.

(٤) في هـ «الآخر من».

(٥) زاد في ز «درهم».

(٦) في هـ «فرع».

(٧) «علوم الحديث» ص ٣٥٤، و«فتح المغيب» للعراقي (٤/١٦٠)، و«التقييد والإيضاح» ص ٤٠٠ - ٤٠٣، و«الكواكب النيرات» ص ٢٨٢ - ٢٩٨، و«طبقات ابن سعد» (٦/٣٦٦)، و«التاريخ لابن معين» (٢/٣٥١)، و«العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (١/١٢٤)، و«الجرح =

(وأخرا حكوه) أي: وفي المتأخرين حكى أهل الحديث كأبي علي البرذعي ثم السمرقندي في معجمه بلاغا ومن تبعهما الاختلاط آخر العمر (في الحفيد ابن خزيمة) بمعجمتين مصغر، نسبة لجده الأعلى، فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل ابن الحافظ الشهير إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي.

(مع الغطريفي) بكسر المعجمة وإسكان المهملة ثم الراء مكسورة بعدها مثناة تحتانية ثم فاء، نسبة لجده، وهو الثقة الثبت أحد أكابر الحفاظ في وقته، أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغطريف بن الجهم^(١) الرباطي الغطريفي الجرجاني العبدي مصنف المستخرج على البخاري والأبواب وصاحب الجزء العالي^(٢) وشيخ القاضي أبي الطيب الطبري.

وكذا صرح به في أولهما الحاكم فقال: إنه مرض في الآخر وتغير بزوال عقله في ذي الحجة سنة أربع وثمانين وثلاث مائة، وعاش بعد ثلاث سنين، وقصدته فيها فوجدته لا يعقل، وكل من أخذ عنه بعد ذلك فلقلة مبالاته بالدين، ومات في جمادى الأولى سنة سبع وثمانين - انتهى، وعلى هذا فمدة اختلاطه كما قال المصنف في التقييد: ستان ونصف سنة تنقص أياما، وتجاوز الذهبي فقال في العبر، وتبعه المصنف في الشرح: اختلط قبل موته بثلاثة أعوام فتجنبوه، بل صرح في الميزان بقوله: ما عرفت أحدا سمع منه في أيام عدم عقله، وكذا قال في تاريخ الإسلام: وما أعتقد/ أنهم سمعوا منه إلا في صحة عقله، فإن من لا يعقل كيف يسمع^(٣) عليه، وهو متعقب بكلام الحاكم، على أن الحاكم

= والتعديل (٢٥٠/٥ - ٢٥٢)، و«المجروحين» لابن حبان (١٤٨/٢ - ١٥٠)، و«تاريخ بغداد» (٢١٨/١٠ - ٢٢٢)، و«تاريخ ابن عساكر» (٥/١٠ - ١٢)، و«الميزان» (٢/١١٠ - ١١١)، و«سير أعلام النبلاء» (٩٤/٧ - ٩٥)، و«التهذيب» (٢١٠/٦ - ٢١٢)، و«هدى الساري» ص ٤١٨.

(١) في هـ «الحكم».

(٢) في هـ «صاحب الخراج».

(٣) في هـ «سمع».

لينه^(١) بخلاف هذا، فإنه قال: عقدت له مجلس التحديث سنة ثمان وستين، ودخلت بيت كتب جده، وأخرجت له مائتين وخمسين جزءاً من سماعته الصحيحة وانتقيت له عشرة أجزاء، وقلت: دع الأصول عندي صيانة لها فأخذها وفرقها على الناس، وذهبت ومد يده إلى كتب غيره فقرأ منها، ثم إنه مرض، إلى آخر كلامه^(٢).

وأما ثانيهما فقال المصنف في التقييد: لم أر، من ذكره فيمن اختلط إلا أبا علي المذكور، وقد ترجمه حمزة السهمي في تأريخ جرجان، فلم يذكر شيئاً من ذلك، وهو أعرف به فإنه من شيوخه، ويشهد له رواية رفيقه الحافظ أبي بكر الإسماعيلي عنه في صحيحه لأكثر من مائة حديث لكنه يدلسه، فمرة يقول: ثنا محمد بن أحمد العبدلي، ومرة محمد بن أبي حامد النيسابوري والعبقسي والثغري، لكن لا مانع أن يكون تغيره إن صح بعد أخذ الإسماعيلي عنه، وكانت وفاته في رجب سنة سبع وسبعين وثلاث مائة، قال المصنف: وثم آخر يوافق الغطريفي في اسمه واسم أبيه وبلده، ويقاربه في اسم الجد وهما متعاصران وهو محمد بن أحمد بن الحسن بالتكبير الجرجاني وهو ممن ذكر الحاكم أنه تغير واختلط فيحتمل أن اشتبه بالغطريفي^(٣).

وكذا ممن اختلط من المتأخرين أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم صاحب الربيع، فقال القراب: إنه حجب عن الناس في سنة أربع وأربعين وثلاث مائة، / ٣٩١/٤ فلم يؤذن لأحد عليه حتى مات، لأنه ذهب عيناه واختلط عقله^(٤)، وأبو الحسين زيد بن محمد بن جعفر بن المبارك العامري الكوفي المعروف بابن أبي الياس

(١) في ز «لينه».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٥٦، و«فتح المغيث» للعراقي (١٦٠/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٤١٢، و«الكواكب النيرات» ص ٤١٠ - ٤١٢، و«سير أعلام النبلاء» (٤٩٠/١٦)، و«العبر» (٣٧/٣)، و«الميزان» (١٢١/٣)، و«لسانه» (٣٤١/٥ - ٣٤٢).

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٥٦، و«فتح المغيث» للعراقي (١٦٠/٤)، و«التقييد والإيضاح» ص ٤١١ - ٤١٢، و«الكواكب النيرات» ص ٤٠٣ - ٤٠٩، و«تأريخ جرجان» ص ٤٩١ - ٤٩٥، و«الأنساب» (٥٦/١٠)، و«لسان الميزان» (٣٥/٥ - ٣٦).

(٤) لم نجد قول القراب في المصادر الموجودة عندنا، نعم نظن أنه ذكره في كتابه «تأريخ السنين».

أحد شيوخ ابن شاهين وغيره كابن السمعاني فإنه ترجمه في الياء التحتانية من الأنساب، وقال: إنه كان قد اختلط عقله في آخر عمره ووسوس، كتبت عنه يسيراً^(١).

(مع القطيعي) بفتح القاف وكسر المهملة ثم مثناة تحتانية بعدها عين مهملة، نسبة لقطيعة الدقيق ببغداد، أبي بكر (أحمد) بن جعفر بن حمدان بن مالك (المعروف) بالثقة بحيث قال الحاكم: إنه ثقة مأمون، وقال الخطيب: لا أعلم أحدا ترك الاحتجاج به، وقال الذهبي: إنه صدوق في نفسه، مقبول، وهو صاحب الأجزاء القطيعيات الخمسة النهائية في العلو لأصحاب الفخر بينهم وبينه في مدة أربع مائة سنة ونيف أربعة أنفس لا غير، والراوي لمسند أحمد والزهد الكبير له، المنفرد بهما فقد قال ابن الصلاح: إنه اختل في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه، وحكاه الذهبي في الميزان وقال: ذكر هذا أبو الحسن ابن الفرات يعني كما نقله الخطيب عنه، ثم قال الذهبي وهذا القول غلو وإسراف وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه - انتهى.

وإنكاره على ابن الفرات - كما قال شيخنا - عجيب فإنه لم ينفرد بذلك فقد حكى الخطيب في ترجمة أحمد بن أحمد السبيي^(٢) أنه قال: قدمت بغداد، وأبو بكر بن مالك حي، وكان مقصودنا درس الفقه والفرائض، فقال لنا ابن اللبان الفرضي: لا تذهبوا إلى ابن مالك فإنه قد ضعف واختل ومنعت ابني السماع منه، قال: فلم نذهب إليه انتهى. ويجوز أن يكون الذي أنكره الذهبي [٣] من كلام ابن الفرات ٣٩٢/٤ قوله: كان لا يعرف/ شيئا مما يقرأ لا الاختلاط، ولكن قد قال الذهبي في ترجمة أبي علي بن المذهب الراوي عن القطيعي - هذا من الميزان أيضا - مانصه: الظاهر

(١) زلت قدم المؤلف في هذا الموضوع بوجهين، الأول أنه جعل العامري من شيوخ السمعاني، وذلك مستبعد؛ لأن هذا ولد (٥٠٦هـ) وتوفي (٥٦٢هـ)، وذاك توفي (٣٤١هـ) وبينهما خمس وخمسون ومائة سنة، والثاني أن الكلام الذي نقله في شأن الترجمة عده من كلام السمعاني وليس الأمر كذلك، بل هو من كلام محمد بن أحمد بن سفيان الحافظ انظر: «تأريخ بغداد» (٤٤٩/٨)، و«الأنساب» (٤٦٨/١٣)، و«اللباب» (٤٠٤/٣ - ٤٠٦).

(٢) في جميع النسخ عندنا «يحيى بن أحمد السبيي» وهو خطأ.

(٣) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

من ابن المذهب أنه شيخ ليس بمتقن، وكذلك شيخه ابن مالك، ومن ثم وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن والإسناد - انتهى، وبالجملة فسماع أبي علي للمسند منه قبل اختلاطه، كما نقله شيخنا عن شيخه المصنف^(١).

وممن اختلط من المتأخرين الصدر سليمان الأبيطي، قال شيخنا: - وهو أحد من أخذ عنه - : إنه حصلت له غفلة استحكمت في آخر عمره، وتغير قبل موته قليلا^(٢) وعبد الرحمن بن أحمد بن المبارك الغزي ابن الشيخة شيخ شيوخنا قبل موته بنحو أربعة أشهر^(٣)، وغيرهما ممن قبلهما كسليمان بن حسن بن أحمد ابن عمرو بن أحمد البجلي^(٤)، قال المصنف: يقال: إنه اختلط، وعبد الحق بن محمد بن محمود المنبجي^(٥)، وعبد الرحيم بن عبد المحسن الكمال المنشاوي^(٦)، وعبد الله بن محمد بن هارون الطائي الأندلسي^(٧)، والموفق عبد العزيز بن علي بن محمد بن عبد الله اللخمي بن سميط القاضي^(٨) بباب زويلة ممن أخذ عنه أبو حيان، نسأل الله العفو والعافية.

تتمة: ربما يتفق عروض ما يشبه الاختلاط ثم يحصل الشفاء منه كما حكاه أبو داود في سننه عن معمر أنه قال: احتجمت فذهب عقلي حتى كنت ألقن فاتحة/ الكتاب في صلاتي، قال: وكان احتجم علي هامته^(٩)، وبلغني أن البرهان ٣٩٣/٤

(١) «علوم الحديث» ص ٣٥٧، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٦٠ - ١٦١)، و«التقييد والإيضاح» ص ٤١٢ - ٤١٣، و«الكواكب النيرات» ص ٩٢ - ٩٧، و«تأريخ بغداد» (٤/٧٣ - ٧٤)، و«المنتظم» (٧/٩٢ - ٩٣)، و«الميزان» (١/٤١، ٢٢٧)، و«لسانه» (١/١٤٥ - ١٤٦)، (٢/٢٣٦ - ٢٣٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/٢١٠ - ٢١٢).

(٢) «إنباء الغمر» (٦/١١٨)، و«الضوء اللامع» (٣/٢٦٥ - ٢٦٧)، و«شذرات الذهب» (٧/٩١).

(٣) «إنباء الغمر» (٣/٣٤٨ - ٣٤٩)، و«الدرر الكامنة» (٢/٣٢٥).

(٤) «ذبول العبر» (٤/١٦٤)، و«الدرر الكامنة» (٢/١٤٥).

(٥) «الدرر الكامنة» (٢/٣١٩).

(٦) «ذبول العبر» (٤/٥٨)، و«الدرر الكامنة» (٢/٣٥٧).

(٧) «الدرر الكامنة» (٢/٣٠٣).

(٨) لم نقف على ترجمته.

(٩) «سنن أبي داود» (١٠/٣٤٠)، قال السندي: وكأنه أخطأ الموضوع أو المرض، وقال القاري:

الحجامة للسم، وفعله معمر بغير سم وقد أضره.

الحلبي عرض له الفالنج، فأنسي كل شيء حتى الفاتحة ثم عوفي، وكان يحكي عن نفسه أنه صار يتراجع إليه محفوظه كالطفل شيئاً فشيئاً^(١).

وأعجب من هذا ما ذكره القاضي عياض أن إبراهيم بن محمد الحضرمي المعروف بابن الشرفي، والمتوفى^(٢) سنة ست وتسعين وثلاث مائة، كان قد حصل له قبل موته بثلاثين شهراً فالج، فلم يكن ينطق بغير لا إله إلا الله، ولا يكتب غير بسم الله الرحمن الرحيم، فكان ذلك من آيات الله عز وجل^(٣)، ونحوه ما قال محمد بن إسماعيل الصائغ: كان أحمد بن عمير الوادي يعني شيخه يحدث عن عمرو بن حكام والنضر بن محمد فأنهدمت داره وتقطعت الكتب فاختلط عليه حديث عمرو في حديث النضر، لأنهما جميعاً يحدثان عن شعبة^(٤)، وليس مراده الاختلاط المذكور وإن قال شيخنا: إنه يلحق في المختلطين.

وقد يتغير الحافظ لكبره، ويكون مقبولاً في بعض شيوخه لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير كما كان قبله، كحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين في ثابت البناني، ولذا خرج له مسلم كما قدمته في مراتب الصحيح، على أن البيهقي قال: إن مسلماً اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ماسم^(٥) منه قبل تغيره فالله أعلم.

/ طبقات الرواة

٣٩٤/٤

٩٩٢- وللرؤاة طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مُصَنَّفٌ

٩٩٣- يَغْلُطُ فِيهَا، وَابْنُ سَعْدٍ صَنَّفَا فِيهَا، وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفَا

(طبقات الرواة) وهو من المهمات، وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين

(١) «الضوء اللامع» (١/١٤٤).

(٢) زاد في زوه «في».

(٣) «ترتيب المدارك» (٤/٦٧٨).

(٤) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣/٢٦٧)، و«لسان الميزان» (١/٢٤٠).

(٥) في الأصل «سرح منه بعد تغيره» ذكره البيهقي في «الخلافيات»، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/

٤٥٢)، و«التهديب» (٣/١٤).

كالمتفقين في اسم أو كنية أو نحو ذلك كما بيناه في المتفق والمفترق، وإمكان الاطلاع على تبين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنونة، وبينه وبين التأريخ عموم وخصوص وجهي فيجتمعان^(١) في التعريف بالرواة، وينفرد التأريخ بالحوادث، والطبقات بما إذا كان في البدرين مثلا من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها لا ستلزامه تقديم المتأخر الوفاة، وقد فرق بينهما بعض المتأخرين بأن التأريخ ينظر فيه بالذات إلى المواليد والوفيات، وبالعرض إلى الأحوال، والطبقات ينظر فيها بالذات إلى الأحوال، وبالعرض إلى المواليد والوفيات، ولكن الأول أشبه^(٢).

(وللرواة طبقات) أي: مراتب^(٣) وأصناف مختلفة، جمع طبقة وهي في اللغة القوم المتشابهون، (وتعرف) في الاصطلاح (بالسن) أي: باشتراك المتعاصرين في السن ولو تقريبا (و) ب (الأخذ) عن المشايخ، وربما اكتفوا بالاشتراك في التلاقي وهو غالبا ملازم للاشتراك في السن، قال ابن الصلاح: والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك^(٤) ورب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها، فأنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة رضي الله عنهم وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة/ إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة، فعلى هذا فالصحابه ٣٩٥/٤ بأسرهم طبقة أولى والتابعون طبقة ثانية، وأتباع التابعين طبقة ثالثة، وهلم جرا، يعني كما صنع ابن حبان وغيره، وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة رضي الله عنهم في سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره يعني في الصحابة بضع عشرة طبقة، ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة [٥] من طبقة العشرة من

(١) في هـ «فجتمعان».

(٢) تكلم المؤلف نحو هذا الكلام في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٤٦، وانظر أيضًا «نزهة النظر» ص ١٣٠

- ١٣٢ -

(٣) زاد في ز و هـ «مفترقة».

(٤) سقطت كلمة «ونحو ذلك» من ز.

(٥) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

الصحابة] بل دونهم بطبقات يعني كما فعل ابن سعد في الصحابة ومن بعدهم حيث عدد الطباق في كل^(١) منهم، قال شيخنا: ولكل منهما وجه. ومنهم من يجعل كما قال ابن كثير: كل طبقة أربعين سنة^(٢)، وقد يستشهد له بما يروى أن رسول الله ﷺ قال: «إن^(٣) طبقات أمتي خمس طبقات، كل طبقة منها أربعون سنة، فطبقتي وطبقة أصحاب أهل العلم والإيمان، والذين يلونهم إلى الثمانين أهل البر والتقوى، والذين يلونهم إلى العشرين ومائة أهل التراحم والتواصل. والذين يلونهم إلى الستين يعني ومائة أهل التقاطع والتدابير والذين يلونهم إلى المائتين أهل الهرج والحروب، رواه يزيد الرقاشي وأبو معن وكلاهما في ابن ماجه، وعباد بن عبد الصمد أبو معمر كما في نسخة كامل بن طلحة، ومن طريقه الديلمي في مسنده، ثلاثتهم وهم ضعفاء عن أنس، وكذا له شواهد كلها ضعاف، منها أن علي بن حجر رواه عن إبراهيم بن مطهر الفهري وليس بعمدة، عن أبي المليح ابن أسامة الهذلي عن أبيه، ومنها ما رواه يحيى بن عنبسة القرشي وهو تالف عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه، وإنما أورده لكونه في إحدى السنن^(٤)، وكذا ٣٩٦/٤ يستشهد لهذا النوع في الجملة بقوله رضي الله عنهما «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(٥).

الذين يلونهم» فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة^(٥).
(وكم) مرة أو وقت^(٦) (مصنف) من حفاظ الأئمة (يغلط) أو كم يغلط مصنف (فيها) لسبب^(٧) الاشتباه في المتفقين حيث يظن أحدهما الآخر أو لسبب أن الشايح روايته عن أهل طبقة ربما يروي عن أقدم منها كما تقدم في آخر التابعين،

(١) في هـ «في كل الطباق».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٥٧ - ٣٥٨، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٦٧ - ٦٦٨)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٥، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٦١)، و«نزهة النظر» ص ١٣١ - ١٣٢.

(٣) سقطت كلمة «إن» من ز وهـ.

(٤) ابن ماجه مع شرحه «مصباح الزجاجاة» (٤/١٩٧)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٣/١٩٦ - ١٩٧)، و«اللائيء المصنوعة» (٢/٢١٠ - ٢١١)، و«فيض القدير» (٤/٢٦٤)، قال الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٤/٩) ضعيف جدًا.

(٥) قد سبق تخريجه.

(٦) في ز وهـ «مرة و وقتًا».

(٧) في ز «بسبب».

أو لعدم تحقق طبقته فيذكره تخميناً على وجه التقريب مما اتفق للمقيدين في إدخال من ليس من الشافعية مثلاً كابن هبيرة الحنبلي وأبي بكر الطرطوسي^(١) المالكي، وكذا من الظن الغالب كونه مجتهداً كالبخاري فيهم، وفي إدخال مصنف طبقات الحنفية الفخر الرازي الشافعي فيهم، ولذا قال ابن الصلاح: إنه افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين^(٢).

وفيها تصانيف كثيرة لأبي عبيد القاسم بن سلام وعلي بن المديني وإبراهيم بن المنذر الحزامي وخليفة بن خياط ومسلم وأبي الحسن محمود بن إبراهيم بن سميع الدمشقي وأبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقي وأبي عروبة الحراني وأبي الشيخ بن حيان وأبي عبد الله بن منده وأبي بكر بن مردويه وأبي مسعود أحمد بن الفرات الرازي وأبي الفضل الفلكي وأبي عبد الله بن أحمد بن إسحاق وأبي عبد الله محمد بن جعفر بن محمد بن غالب الوراق وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي البلخي، في آخرين، منهم من طول، ومنهم من اختصر غير متقيدين أو متقيدين بالفقهاء إما مطلقاً كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي، أو مقيداً بمذهب كالمدارك للقاضي عياض، والحنابلة للقاضي أبي يعلى ثم ابن رجب، والشافعية لخلق، أو بالحفاظ أو بالقراء كالذهبي في كل منهما، وللداني ثم ابن الجزري في القراء أيضاً، أو بالنجاة كالفطفي^(٣) وابن ٣٩٧/٤ مكتوم، أو بالبلاد كطبقات المكيين المتأخرين للقاضي بن مفرج، أو النيسابوريين^(٤) للحاكم، أو بغير ذلك كله مما بسطته في غير هذا المحل^(٥).

(١) في هـ «الطرطوسي».

(٢) «علوم الحديث» ص ٣٥٧.

(٣) في ز «الفطفي».

(٤) في ز «النيسابوري».

(٥) يشير المؤلف به إلى كتابه «الإعلان بالتوبيخ» ص ٩٢ - ١٣٩، وانظر أيضاً «علوم الحديث» ص

٣٥٨، قلت: قد تكلم محققاً «طبقات خليفة» و«سير أعلام النبلاء» ومؤلف «بحوث في تاريخ

السنة» عن الطبقة من جميع النواحي كلاماً جيداً، انظر «مقدمة طبقات خليفة» للمحقق ص ٤١ -

٥١، و«تقديم سير أعلام النبلاء» للمحقق ص ٩٧ - ١٢٧، و«بحوث في تاريخ السنة» ص ٧٢ -

(وابن سعد) بن منيع، هو أبو عبد الله محمد الهاشمي مولا هم البصري الحافظ نزيل بغداد وكاتب محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي أيضا (صنفا فيها) أي في الطبقات ثلاثة تصانيف، والكبير منها كتاب حفيل جليل كثير الفائدة أثنى عليه وعلى مصنفه الخطيب فقال: كان من أهل العلم والفضل، صنف كتابا كبيرا في طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته، فأجاد فيه وأحسن - انتهى، وهو في نفسه ثقة (ولكن كم روى) في كتابه المذكور (عن) أناس (ضعفا) منهم شيخه الواقدي مقتصرًا كثيرا على اسمه واسم أبيه من غير تمييز^(١) بنسبته ولا غيرها، ومنهم هشام ابن محمد بن السائب فأكثر عنهما، ومنهم نصر بن باب أبو سهل الخراساني مع قوله فيه: إنه نزل بغداد فسمعوا منه ورووا عنه، ثم حدث عن إبراهيم الصائغ فاتهموه فتركوا حديثه، والمرأ قد يضعف بالرواية عن الضعفاء مثل هؤلاء، لا سيما مع عدم تمييزهم ومع الاستغناء عنهم بمن عنده من الثقات الأئمة، ولا شك أن من شيوخ ابن سعد هشيم والوليد بن مسلم وابن عيينة وابن عليّة وابن أبي فديك، وأبو ضمرة أنس بن عياض ويزيد بن هارون ومعن بن عيسى وأبو الوليد الطيالسي ووكيع وأبو أحمد^(٢) الزبيري وغيرهم، وكتب عن أقرانه ومن هو أصغر منه، على أن أحمد بن [كامل قال: سمعت الحسين بن فهم يقول: كنت عند مصعب الزبيري، فمر بنا ابن معين فقال له مصعب: يا أبا زكريا! حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا، فقال يحيى: كذب، ولكن قد قال ٣٩٨/٤ الخطيب:] / أظن الحديث الذي ذكره مصعب عنه لا بن معين من المناكير التي يرويها الواقدي، وإلا فقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: يصدق، رأيتَه جاء إلى القواريري وسأله عن أحاديث فحدثه، فقال الخطيب: وهو عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرى في كثير من رواياته، وقال ابن فهم: كان كثير العلم والكتب والحديث والغريب والفقه، وقال الذهبي: ظهرت فضائله ومعرفته الواسعة، وقد أخرج له أبو داود في سننه عن واحد عنه حكاية،

(١) في هـ «تمييز».

(٢) سقط ما بين المعكوفتين من ز.

مات ببغداد في جمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين وهو ابن اثنتين وستين سنة^(١).
تنبه: كذا وقع في النسخ المتداولة من النظم «وكم مصنف» بالرفع فخرجناه
على إحدى الروايات في قوله:

كم عمة لك ياجرير وخالة فدعاء^(٢) قد حلبت على عشاري^(٣)
وعلى أنه فاعل «يغلط»^(٤) قدم^(٥) لضيق النظم، والجملة خبرية، ولكن قد
عزى البرهان الحلبي لخط الناظم ما لا يحتاج معه إلى مزيد تكلف فقال:
وللرواة طبقات فاعرف بالسن والأخذ وكم مصنف

الموالي من العلماء والرواة

٩٩٤- ورُبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ مَوْلَى عَتَاةٍ، وَهَذَا الْأَغْلَبُ

٩٩٥- أَوْ لَوْلَاءِ الْجَلْفِ كَالْتَيْمِيٍّ مَالِكٍ أَوْ لِلدَّيْنِ كَالجُّعْفِيِّ / ٣٩٩/٤

٩٩٦- ورُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى نَحْوُ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَضَلًّا

(الموالي من العلماء والرواة) وهو ممن المهمات لا سيما (وربما إلى القبيل)
أي: القبيلة إحدى القبائل^(٦) وهي البطون التي هو الأصل في النسبة (ينسب مولى
عتاة) كأبي العالية رفيع الرياحي التيمي التابعي كان مولى امرأة من بني رياح،

(١) «طبقات ابن سعد» (٣٦٤/٧)، و«الجرح والتعديل» (٢٦٢/٧)، و«تأريخ بغداد» (٣٢١/٥) -
(٣٢٢)، و«تأريخ ابن عساكر» (٣٥٠ - ٣٥٢/١٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٨٢/٩)، و«علوم
الحديث» ص ٣٥٧، و«فتح المغيث» للعراقي (١٦١ - ١٦٢/٤)، و«الوافي بالوفيات» (٣/
٨٨)، ولم أجد قول الذهبي في كتبه المتوفرة عندنا، فلعله في كتابه «تأريخ الإسلام»، نعم نحوه
قول الصفدي في «الوافي».

(٢) في هـ «قدعا» وهو تحريف.

(٣) والبيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريزا، انظر «ديوان الفرزدق» (٣٦١/١)، وانظر الكتاب
لسيبويه (٢٥٣/١)، ٢٩٣، ٢٩٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (١٣٣/٤)، و«مغني اللبيب»
(١٥٨/١ - ١٥٩).

(٤) في هـ «الغلط» وفي ز «بلفظ» وكلاهما خطأ.

(٥) زاد في هـ «هو» وهو خطأ.

(٦) زاد في ز «كما سلف في التصحيف».

ومكحول الشامي الهذلي^(١) كان كما قال الزهري^(٢): عبدا نوبيا أعتقته امرأة من هذيل، وأبي البختری سعيد بن فيروز الطائي وعبد الله بن المبارك الحنظلي وعبد الله بن صالح الجهني كاتب الليث وغيرهم مع إطلاق النسبة في كل منهم بحيث يظن أنه ممن نسب كذلك صلبية أي: من ولد الصلب^(٣).

(وهذا) [٤] أي الانتساب للعنقة وإن كان قليلا بالنسبة [٥] للأصل في الانتساب والحقيقة (هو الأغلب) بالنظر لما بعده، فالخارج عن الأصل والظاهر إما للعنقة كما تقرر [أو لولاء الحلف] الذي أصله المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأبطل الإسلام منه ما كان في الجاهلية على الفتن والقتال بين القبائل والغارات دون نصر المظلوم وصلة الأرحام، وهم جماعة (كالتمي) بالثشديد هو و مابعد (مالك) هو ابن أنس إمام دار الهجرة فهو حميري أصبحي صلبه^(٦) ولكن لكون نفره أصبح حلفاء عثمان بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي أخي طلحة، نسب تيميا، ٤٠٠/٤ أو لولاء المصاحبة/ بإجازة أو تعلم أو نحو ذلك كمالك أيضا، فإنه قيل^(٧): إنما انتسب تيميا لكون جده مالك بن أنس بن أبي عامر كان عسيفا أي: أجيرا لطلحة ابن عبيد الله المذكور حين كان طلحة يختلف في التجارة^(٨)، وكمقسم، قيل له

(١) سقطت كلمة «الهذلي» من ز.

(٢) في ز «قاله الزهري».

(٣) انظر «علوم الحديث» ص ٣٥٨ - ٣٥٩، ٣٦٠ - ٣٦١، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٤٦ - ٢٤٧، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٦٢)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٧٠)، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٦.

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من ه.

(٥) في ه هنا تقديم وتأخير ونقص وزيادة وهو هكذا «لما بعده فإن النسبة إذا مزجت عن الأصل إما أن تكون للعنقة كما قدمنا وهو الأغلب».

(٦) في ه «صلبية» وفي ز «صلبية».

(٧) في ه «فإن قيل» وهو خطأ.

(٨) «علوم الحديث» ص ٣٥٩، و«الانتقاء» ص ١٠ - ١٢، و«ترتيب المدارك» (١/١٠٢ - ١٠٧)، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٦٣).

مولى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لملازمته له كما سلف في المنسويين إلى خلاف الظاهر، وعند الطبراني مرفوعاً: «من علم عبداً آية من كتاب الله تعالى فهو مولاه»^(١) الحديث، ونحوه قول شعبة: من كتبت عنه حديثاً فأنا له عبد^(٢)، أو للديوان كالليث بن سعد الفهمي، فإنه مولى قريش، ولكن لكونهم افترضوا في فهم نسب إليهم^(٣) أو للاسترضاع كعبد الله بن السعدي الصحابي فقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب^(٤): إنه إنما قيل لأبيه السعدي لكونه استرضع له في بني سعد ابن بكر أو للمجاورة.

(أو ل) ولاء (الدين) والإسلام (كالجعفي) بضم الجيم ثم مهملة ساكنة وفاء، إمام الصنعة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، فإنه انتسب كذلك، لأن جد أبيه المغيرة كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي والد جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندي الجعفي شيخ البخاري^(٥) وكأبي علي الحسن بن عيسى بن ماسرجس^(٦) الماسرجسي بفتح السين المهملة وكسر الجيم فإنه/ كان نصرانياً وأسلم على يد ابن المبارك، فقيل ٤٠١/٤ له مولى ابن المبارك^(٧)، وكابراهيم بن داود الآمدي أحد شيوخ شيخنا، فإنه أسلم

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (١٣١/٨ - ١٣٢)، قال في «المجمع» (١٢٨/١): وفيه عبيد بن رزين اللاذقي، ولم أر من ذكره.

(٢) قد مضت مصادر قول شعبة في الموضع الذي ورد قبل.

(٣) «طبقات ابن خياط» ص ٢٩٦، و«التاريخ الكبير» (٧/ ٢٤٦)، و«الأنساب» (١٠/ ٢٦٩)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ١٣)، و«تاريخ ابن عساکر» (١٤/ ٦٤٩ - ٦٥٢)، و«التهذيب» (٨/ ٢٦٩)، و«الترجمة الغنيّة بالترجمة اللبنيّة» ص ٣.

(٤) (٣/ ٩٢٠)، و«طبقات خليفة» ص ٢٧، وانظر أيضاً «الأنساب» (٧/ ١٣٩)، و«أسد الغابة» (٣/ ٢٦٢٩)، و«الإصابة» (٢/ ٣١٨).

(٥) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢)، و«الأنساب» (٣/ ٢٩١)، و«تهذيب الأسماء» (١/ ١/ ٦٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٢)، و«تغليق التعليق» (٥/ ٣٨٤)، و«علوم الحديث» ص ٣٥٩، و«تاريخ ابن عساکر» (١٥/ ٧٥٩)، و«مقدمة الكامل» ص ٢١١.

(٦) سقطت كلمة «ابن ماسرجس» من ز.

(٧) «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٥٢)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٢٨١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٧ - ٢٨)، و«علوم الحديث» ص ٣٥٩، و«فتح المغيثة» للعراقي (٤/ ١٦٤)، و«الأنساب» (١٢/ ٣١).

على يد التقي ابن تيمية فعرف به^(١)، أو لغير ذلك مما لا نطيل به مما أشار البخاري في تفسير النساء من صحيحه^(٢) لبعضه، وقال أبو إسحاق الزجاج^(٣): كل من يليك أو والاك فهو مولى^(٤).

(وربما) توسع حيث (ينسب) للقبيلة من يكون (مولى المولى) لها^(٥) (نحو سعيد بن يسار) بتحتانية مثناة ثم مهملة خفيفة، أبي الحباب الهاشمي [٦] فإنه لكونه مولى شقران مولى رسول الله ﷺ [نسب] (أصلا) أي: للأصل بني هاشم، وعلى هذا اقتصر ابن الصلاح، وقيل: إنه مولى الحسن بن علي رضي الله عنهما^(٧)، وقيل: مولى أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، وقيل: مولى بني النجار، وعليهما فليس بمولى لبني هاشم^(٨) وكعبد الله بن وهب القرشي الفهري المصري، فإنه مولى يزيد بن رمانة، ويزيد مولى يزيد بن أنيس الفهري^(٩)، وفي وقتنا أحمد بن محمد بن بركوت المكي، نسب لمكين الدين اليمني لكونه معتق سيد معتق بركوت^(١٠).

٤٠٢/٤ / وقد أفرد الموالي لكن من المصريين خاصة أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي، وأفردت موالي النبي ﷺ خاصة^(١١) في كراسة، ولا يعرف

(١) «إنباء الغمر» (٣/٢٥٤)، و«الدرر الكامنة» (١/٢٥).

(٢) (٨/٢٤٧).

(٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أبو إسحاق النحوي اللغوي المفسر المتوفى (٣١١هـ)، «معجم المؤلفين» (١/٣٣).

(٤) راجع لذلك «فتح الباري» (٨/٢٤٨).

(٥) سقطت كلمة «لها» من ز.

(٦) ما بين المعكوفتين ورد في ز بعد «أصلا».

(٧) زاد في ز «وحينئذ لا يصح التمثيل به لما نحن فيه».

(٨) في ز «مولى لبني هاشم» انظر لذلك «علوم الحديث» ص ٣٦٠، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٧١)، و«التقريب» له ص ٤٨، و«التقييد والإيضاح» ص ٤١٥، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٦٣)، و«طبقات خليفة» ص ٢٥٥، و«طبقات ابن سعد» (٥/٢٨٤)، و«التأريخ الكبير» (٣/٥٢٠)، و«تهذيب الكمال» (٢/٥١٢)، و«التهذيب» (٤/١٠٢).

(٩) «علوم الحديث» ص ٣٦٠، و«فتح المغيث» للعراقي (٤/١٦٣)، و«التقييد والإيضاح» ص ٤١٥، و«طبقات ابن سعد» (٧/٥١٨)، و«التأريخ الكبير» (٥/٢١٨)، و«الجرح والتعديل» (٥/١٨٩) - (١٩٠)، و«ترتيب المدارك» (٢/٤٢١).

(١٠) «الضوء اللامع» (٢/٩٩).

(١١) سقطت كلمة «خاصة» من ز.

تمييز^(١) كل هذا إلا بالتنصيص عليه، وهو من الضروريات لا شتراط^(٢) حقيقة النسب في الإمامة العظمى، والكفاءة في النكاح والتوارث وغيرها من الأحكام الشرعية، ولا استحباب التقديم به^(٣) في الصلاة وغيرها، وإن كان قد ورد في الحديث الصحيح «مولى القوم من أنفسهم»^(٤) وقال أبو داود في سننه عن أبي جعفر محمد بن عيسى بن الطباع كنا نقول: - إنه يعني عنبسة بن عبد الواحد القرشي - من الأبدال قبل أن نسمع أن الأبدال من الموالي^(٥)، وكان جماعة من سادات العلماء في زمن السلف من الموالي، فروى مسلم في صحيحه^(٦) أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما تلقاه نائب مكة إلى أثناء الطريق في حج أو عمرة قال له: من استخلف^(٧) على أهل الوادي؟ قال ابن أبرى قال: ومن ابن أبرى؟ قال: رجل من الموالي، فقال: أما إني سمعت نبيكم ﷺ يقول: «إن الله تعالى يرفع بهذا العلم أقواما ويضع به آخرين» وذكر الزهري أن عبد الملك بن مروان^(٨) قال له: من يسود أهل مكة؟ فقلت: عطاء، قال: فأهل اليمن؟ قلت: طاؤس، قال: فأهل الشام؟ قلت: مكحول، قال: فأهل مصر؟ فقلت: يزيد بن أبي حبيب. قال: فهل الجزيرة؟ فقلت: ميمون بن مهران، قال: فأهل خراسان؟ قلت: الضحاك بن مزاحم، قال: فأهل البصرة؟ فقلت: الحسن بن أبي الحسن، قال: / فأهل الكوفة؟ فقلت: إبراهيم النخعي، وذكر أنه يقول له عند، كل واحد: ٤٠٣/٤ من العرب^(٩) أم من الموالي؟ قال فيقول: من الموالي إلا النخعي فإنه من العرب

(١) في هـ «تمييز» وسقطت من ز.

(٢) في هـ «لاشتراطه».

(٣) سقطت كلمة «به» من ز.

(٤) أخرجه البخاري (٤٨/١٢) (٦٧٦١)، وأبو داود (٦٨/٥) (١٦٣٤)، والترمذي (٤٦/٣) (٦٥٧)، وغيرهم.

(٥) راجع لذلك «تأريخ بغداد» (٢٨٤/١٢)، و«التهذيب» (١٦٢/٨).

(٦) (٥٥٩/١) كتاب المسافرين، باب فضل من يقوم بالقرآن، وأخرجه أيضًا الدارمي (٣١٩/٢) كتاب فضائل القرآن، باب إن الله يرفع بهذا القرآن أقوامًا، وابن ماجه (٧٩/١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٨٥/١ - ١٨٦) (٢١٠ - ٢١١).

(٧) في ز وهـ «استخلفت» وكذا في المراجع السابقة، قلت: أورده المؤلف بتغير قليل.

(٨) سقطت كلمة «ابن مروان» من هـ.

(٩) في هـ «أمن العرب».

فقال له: ويلك يا زهري! فرجت عني يعني لذكره عربيا، ثم قال: واللّه لتسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها، فقلت: يا أمير المؤمنين! إنما هو أمر الله ودينه، فمن حفظه ساد، ومن ضيعه سقط^(١).

قال المصنف: وهذا من عبد الملك إما فراسة أو بلغه من أهل العلم أو أهل الكتاب، قال ابن الصلاح: وفيما نرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: لما مات العبادلة صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالي إلا المدينة فإن الله خصها^(٢) بقرشي فكان فقيها بغير مدافع سعيد بن المسيب، ثم قال ابن الصلاح: وفي هذا بعض الميل، فقد كان حيثئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير، منهم الشعبي والنخعي بل جميع فقهاء المدينة السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب سوى سليمان بن يسار^(٣). قال البلقيني: ويمكن أن يقال: إن الشعبي والنخعي لم يكونا حين موت العبادلة في طبقة سعيد، وماعداهما فهم بالمدينة.

وسأل بعض الأعراب رجلا من أهل البصرة: من سيد هذه البلدة؟ قال: الحسن بن أبي الحسن البصري، قال: أمولى هو؟ قال: نعم، قال: فبم سادهم؟ فقال: بحاجتهم إلى علمه وعدم احتياجه إلى دنياهم، فقال الأعرابي: هذا لعمر أبيك هو السؤدد^(٤)، ونحوه قول عبد الملك للزهري في القصة الماضية، وبم ٤٠٤/٤ سادهم لعطاء؟، / قلت: بالديانة والرواية، قال: إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا، وقال الشاطبي:

أبو عمر هم واليحصي ابن عامر صريح وباقيهم أحاط به الولا^(٥)

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٤٥ - ٢٤٦، و«علوم الحديث» ص ٣٦٠ - ٣٦٢، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٦، أورد هذه القصة الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨٥/٥) من طريق الوليد بن محمد الموقري عن الزهري، وقال: الحكاية منكروة والوليد واه.

(٢) في هـ «نفعها».

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٦٢، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٦٣/٤)، و«تأريخ ابن عساکر» (١٧/١٦٨).

(٤) «اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٧.

(٥) «متن الشاطبية» ص ٥.

واعلم أن المولى من الأسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي، الموضوعة لكل واحد من الضدين إذ هي موضوعة للمولى من أعلى وهو المنعم المعتقد بكسر المثناة، والمولى من أسفل وهو المعتقد بفتحها، ومعرفة كل منهما مهمة، ولذا^(١) قال شيخنا في النخبة: ومعرفة الموالي من أعلى ومن^(٢) أسفل، وغفل الكمال الشمسي في شرح هذا الموضوع منها عن مراده فجعل مولى المولى هو الأسفل وماعده الأعلى، وتبعه ولده رحمة الله تعالى عليهما^(٣).

أوطان الرواة وبلدانهم

- ٩٩٧- وضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ
 ٩٩٨- وَإِنْ يَكُنْ فِي بِلْدَتَيْنِ^(٤) سَكْنَا فابدأ بالأولى و^(٥) بِثُمَّ حَسْنَا
 ٩٩٩- وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ يُنْسَبُ لِكُلِّ وَ إِلَى الناحية
 ١٠٠٠- وَكَمَلَتْ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ فَبَرَزَتْ مِنْ خِذْرِهَا مَصُونَةَ

* * *

- ١٠٠١- فَرُبُّنَا الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ إِلَيْهِ مِنَّا تُرْجَعُ الْأُمُورُ
 ١٠٠٢- وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ

/ (أوطان الرواة وبلدانهم) وهو مهم جليل يعتني به كثير من علماء الحديث، لا ٤٠٥/٤ سيما وربما يتبين منه الراوي المدلس وما في السند من إرسال خفي، ويزول به توهم ذلك، وقد استشكل بعض الحفاظ رواية يونس بن محمد المؤدب عن الليث لا اختلاف بلديهما، وسأل المزري أين سمع منه؟ فقال: لعله في الحج ثم قال: بل

(١) في هـ و ز «ولذلك».

(٢) سقطت كلمة «من» من ز.

(٣) راجع لمعاني المولى، «النهاية» (٥/٢٢٨)، و«الصحاح» (٦/٢٥٢٩)، و«القاموس» (٤/٤٠١)، و«تهذيب الأسماء» (٢/١٩٦)، و«لسان العرب» (١٥/٤٠٨)، و«فتح الباري» (٨/٢٤٨)، و«نزهة النظر» ص ١٤٣.

(٤) في ذ «البلدتين».

(٥) في ع «أو».

في بغداد حين دخول الليث لها في الرسلية، ويتميز به أحد المتفقيـن من الآخر كما تقدم في سابع أقسام المتفق والمفترق، ومن مظانه الطبقات لا بن سعد كما قال ابن الصلاح، وتواريخ البلدان، وأحسن ما ألف فيه وأجمعه الأنساب لا بن السمعاني، وفي مختصره لا بن الأثير فوائد مهمة، وكذا للرشاطي الأنساب، واختصره المجد الحنفي^(١).

(و) قد كانت العرب إنما ينسبون^(٢) إلى الشعوب والقبائل والعمائر والعشائر والبيوت، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣] والعجم إلى رسايتها وهي القرى وبلدانها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم والمدن والقرى (ضاعت) كثيرا (الأنساب) العربية المشار إليها (في البلدان) المتفرقة (فنسب الأكثر) من المتأخرين منهم كما كانت العجم تنتسب (للأوطان) جمع وطن وهو محل الإنسان من بلدة أو ضيعة أو سكة وهي الزقاق أو نحوها، وهذا وإن وقع في المتقدمين أيضا فهو قليل، كما أنه يقع في المتأخرين أيضا النسبة إلى القبائل بقلة^(٣).

[^(٤) ثم إنه لا فرق فيمن ينتسب إلى محل بين أن يكون أصليا منه أو نازلا فيه، بل ومجاورا له كما صرح به شيخنا، ولذلك تعدد النسبة بحسب الانتقال، ولاحد للإقامة المسوغة للنسبة بزمن، وإن ضبطه ابن المبارك بأربع سنين فقد توقف فيه ابن كثير حيث قال: وقال بعضهم: إنما يسوغ الانتساب إلى البلد إذا قام فيه أربع سنين فأكثر، ثم قال: وفيه نظر، بل قال البلقيني: إنه قول ساقط لا

(١) «علوم الحديث» ص ٣٦٢ - ٣٦٣، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٣٥، قال: هو علم قد زلن فيه جماعة من كبار العلماء بما يشته عليهم فيه، و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٨، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٦٤)، و«المنهل الروي» ص ١٣٩، و«نزهة النظر» ص ١٣٢، و«مقدمة الأنساب» للمصحح (١/٣ - ٤)، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٧٣)، و«التدريب» (٢/٣٨٥).

(٢) في ز «ينسبون».

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٦٣، و«الإرشاد» للنووي (٢/٦٧٤)، و«التقريب» له ص ٤٨، و«فتح المغيـث» للعراقي (٤/١٦٤).

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

يقوم عليه دليل، فإذا أردت نسبة من يكون من مردا المجاورة لنابلس قلت: النابلسي، وهو نوع من التدليس^(١).

(وإن يكن في بلدين سكنا) بأن انتقل من الشام إلى العراق أو من دمشق إلى مصر، وأردت نسبته إليهما (فابدأ ب) بالبلدة (الأولى) بالنقل^(٢) (وبشم) في الثانية المنتقل إليها (حسنا) أي: حسن الإتيان فيها بشم، فيقال الشامي ثم العراقي أو الدمشقي ثم المصري، وجمعهما أحسن مما لو اقتصر على أحدهما.

(ومن يكن) من الرواة (من قرية) كداريا (من) قرى (بلدة) كدمشق (ينسب) جوازا (لكل) من القرية والبلدة بل (وإلى الناحية) التي منها تلك البلدة، وتسمى الإقليم أيضا كالشام، فيقال: فيه الداري أو الدمشقي أو الشامي، لكن خصه البلقيني بما إذا كان اسم المدينة يطلق على الكل، وإنه إذا لم يكن كذلك فالأقرب منعه، فإن الانتساب إنما وضع للتعرف وإزالة الإلباس.

وإن أريد الجمع بين الثلاثة فهو مخير بين الابتداء بالأعم فيقول الشامي الدمشقي^(٣) الداري، أو بالقرية التي هو منها، فيقول: الداري الدمشقي الشامي، إذ المقصود التعريف والتمييز^(٤)، وهو حاصل بكل منهما، نعم إن كان أحدهما أوضح في ذلك فهو أولى ثم إنه ربما تقع الزيادة على الثلاثة فيقال لمن سكن الخصوص مثلا قرية من قرى/ منية بني خصيب الخصوصي المنيايوي الصعيدي ٤٠٧/٤ المصري، وإنما كان كذلك باعتبار أن الناحية قد تكون^(٥) فوقها ناحية أخرى أوسع دائرة منها بأن تتناول تلك الناحية المخصوصة وغيرها من النواحي، وباعتبار ذلك يقع التعدد لأزيد من هذا أيضا. إذا علم هذا فقد تقع النسبة أيضا إلى الصنائع كالخياط، وإلى الحرف كالبرزاز، وتقع ألقابا كخالد بن مخلد الكوفي

(١) «الإرشاد» للنووي (٦٧٥/٢)، و«التقريب» له ص ٤٨، و«تهذيب الأسماء» (١٤/١/١)،

و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٨، و«محاسن الاصطلاح» ص ٦٠٧، كما في هامش

«الإرشاد»، و«نزهة النظر» ص ١٤٢، و«المنهل الروي» ص ١٣٩.

(٢) زاد في هـ «منها».

(٣) سقطت كلمة «الدمشقي» من ز.

(٤) في هـ «التمييز».

(٥) في ز «يكون».

القطواني، وكان يغضب منها، ويقع في كلها الاتفاق والاشتباه كالأسماء^(١).
 فائدة: الشعوب: القبائل العظام، وقيل: الجماع التي تجمع متفرقات البطون،
 واحدا شعب، والقبائل البطون، وهي كما قال الزجاج للعرب كالأسباط لبني
 إسرائيل بل يقال لكل ما جمع على شيء واحد قبيل أخذا من قبائل الشجرة وهي
 غصونها، أو من قبائل الرأس، وهي أعضائها، سميت بذلك لا اجتماعها،
 والعمائر جمع عمارة بالكسر والفتح، قيل: الحي العظيم يمكنه الانفراد بنفسه،
 وهي فوق البطن، والبيوت جمع بيت، ومنه قول العباس في النبي ﷺ:
 حتى احتوى بيتك المهيمن من خندف علياء تحتها النطق^(٢)

أراد شرفه فجعله في أعلى خندف بيتا، ولهم الأسرة، والبطن، والجذم
 والجماع، والجمهور، والحي، والرھط، والذرية، والعتره، والعشيرة، والفخذ،
 والفصيـلة مما لشرحه وبيان مراتبه غير هذا المحل^(٣).

٤٠٨/٤ / (وكملت) بثلاث الميم والفتح أفصح، أي: المنظومة في يوم الخميس ثالث
 جمادي الآخرة سنة ثمان وستين وسبع مائة^(٤) مع الإحاطة بأن ما اقتصر عليه في
 أصلها ليس حصرا لفنونها، ولذا أدرجت في شرحها ما كان مناسبا لها من الزوائد
 مما وقع في كلام بعض الأئمة، أو أفرد بالتأليف جملة كالصالح عند قوله في

(١) «علوم الحديث» ص ٣٦٣، و«تهذيب الأسماء» (١٣/١/١)، و«الإرشاد» للنووي (٦٧٤/٢)،
 و«التقريب» له ص ٤٨، و«التدريب» (٣٨٥/٢)، و«فتح المغيـث» للعراقي (١٦٤/٤)،
 و«اختصار علوم الحديث» ص ٢٤٨، و«المنهل الروي» ص ١٣٩، و«نزهة النظر» ص ١٤٢ -
 ١٤٣.

(٢) انظر لهذا الشعر «مستدرک الحاكم» (٣٢٧/٣)، و«غريب الحديث» لابن الأثير (١٧٠/١)،
 و«أسد الغابة» (١٢٩/٢)، و«لسان العرب» (١٥/٢)، و«تاج العروس» (٤٥٨/٤)، و«سير أعلام
 النبلاء» (١٠٣/٢).

(٣) انظر لمعاني أكثر هذه الألفاظ «تفسير الطبري» (٨٨/٢٦)، و«تفسير الزمخشري» ص ١٣٩٦،
 و«تفسير البيضاوي» (٣٢٦/٢)، و«تفسير القرطبي» (٣٤٣/١٦ - ٣٤٥)، و«زاد المسير» (٧/
 ٤٧٣)، و«تفسير ابن كثير» (٣٨٧/٦)، و«تفسير الماوردي» (٧٦/٤)، و«لسان العرب» (١/
 ٥٠٠)، و«تاج العروس» (١٣٤/٣ - ١٣٥)، و«الفاروق» (٣٢٩/١)، و«الزاهر في غريب ألفاظ
 الشافعي» ص ٢٧٧ - ٢٧٨، و«تهذيب الأسماء» (٢٨/١/٣).

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

الحسن: ذكرت فيه ماصح أو قارب أو يحكيه والمضعف في آخر الضعيف، والمحفوظ في الشاذ، والمعروف في المنكر، والمطروح في آخر الموضوع، والمبدل والمركب والمنقلب في المقلوب، والمشهور والوجه في كون المتواتر من مباحثنا في المشهور، وأسباب الحديث في غريب الحديث، وتوالي رواية فقهاء ونحوهم في المسلسل، والمحكم في آخر مختلف الحديث، وجمع من التابعين، أو من الصحابة في الأقران، ومشاركين في التسمية أو ما اتفق اسم راويه مع اسم أبيه وجده فصاعداً، أو اسمه واسم أبيه مع اسم جده وأبي جده، أو اسمه واسم أبيه وجده وجد أبيه مع شيخه في ذلك كله، أو اسم شيخ الراوي مع اسم تلميذه، وكلها في المسلسل، أو اسم أبيه مع اسم شيخه في حال كونهما مهملين في المتفق، أو كنية اسم أبيه أو كنية زوجته، وكلاهما في الكنى، والتأريخ في التأريخ وغير ذلك مما يدرك بالتحقيق له، بل من أتقن توضيح النخبة لشيخنا مع اختصاره رأى زائداً على ذلك مما أكثر كله يمكن أن يكون قسماً أو فرعاً مما ذكر كما بان مما أثبتته منه] (بطيبة) بفتح المهملة ثم^(١) تخانية ساكنة^(٢) بعدها موحدة وهاء تأنيث كشيبة^(٣)، اسم^(٤) من أربعين فأكثر أو أقل] للمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام^(٥) اقتصر عليه من بينها تيمنا وتبركا، ويقال لها أيضا طابة/ كما جاء معا في صحيح البخاري^(٦) عن أبي حميد الساعدي كل واحد ٤/٤٠٩ في طريق، ولمسلم^(٧) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه رفعه إن الله تعالى سمي المدينة طابة، وفي لفظ عند أبي عوانة والطيالسي في مسنده^(٨): كانوا يسمون المدينة

(١) في هـ «و».

(٢) سقطت كلمة «ساكنة» من هـ.

(٣) في الأصل «كتشابه» والذي أثبتناه هو الأوضح.

(٤) سقط ما بين المعكوفتين من هـ.

(٥) فيما بين المعكوفتين في هـ تغير كثير فقارن بينها وبين غيرها.

(٦) (٤/٨٨)، لم يرد فيه طيبة وطابة جميعاً، نعم قال الحافظ في «الفتح»: «ووقع في بعض طرقه طابة، وفي بعضها طيبة».

(٧) (٣/١٠٠٧).

(٨) «مسند الطالسي» ص ١٠٤ (٧٦١)، وقد أشار الحافظ في رواية جابر، وعزاها إلى أبي عوانة =

يثرب فسمها النبي ﷺ طابة، ولاتنافي بين الروایتين، وهما تأنيث طيب وطاب لغتان بمعنى، واشتقاقهما إما من الطيب الذي هو الرائحة الحسنة لما يشاهد من طيب تربتها وحيطانها وهوائها] ولذا قال بعض العلماء: وفي طيب تراها وهوائها دليل شاهد على صحة هذه التسمية، لأن من أدام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها، زاد غيره: أو لطيبها لسكانها أو لطيب العيش بها، والحاصل أن كل ما بها من تراب وجدر وعيش ومنزل وسائر ما يضاف إليها طيب لأهل السنة، ولله تبارك وتعالى در القائل:

إذا لم تطب في طيبة عند طيب به طيبة طابت فأين تطيب^(١)

أو من الطيب بالتشديد، الطاهر بالمهملة لخلوصها من الشرك وطهارتها^(٢) (الميمونة) يعني المباركة بدعائه ﷺ لها بالبركة، حتى كان من جملتها مما هو مشاهد ما يحمله الحجيج خصوصا زمن الموسم من تمرها إلى جميع الآفاق، بحيث يفوق غلات الأمصار، ويفضل لأهلها بعد ذلك ما يقوم بهم قوتا ويبيعا وإهداء إلى زمن التمر وزيادة.

(فيرزت) أي: خرجت المنظومة إلى الناس بالمدينة الشريفة (من خدرها) بكسر المعجمة ثم مهملتين أولهما ساكنة، والثانية مكسورة أي: سترها (مصونة) ٤١٠/٤ بفتح الميم/ وضم المهملة، لم تزل صيانتها ببروزها، وكذا برز شرح الناظم عليها بعد فراغه من تصنيفه في يوم السبت تاسع عشري شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وسبع مائة بالخانقاه الطشتمرية خارج القاهرة، وانتفع الناس بهما، وسارا لأكثر الأقطار مع كونه غير واف بتمام الغرض كما العادة جارية به لشارحي تصانيفهم غالبا، وذلك غير خادش في جلالته، واختصره مع ذلك الشمس ابن

= والطيلسي قلت: أخرجه أيضا أحمد في «مسنده» (٨٩/٥)، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٦، (١٠٨).

(١) الشعر ساقط من الأصل.

(٢) «تهذيب الأسماء» (١٤٩/٢/٢)، «معجم البلدان» (٥٣/٤)، (٨٣/٥)، (٤٣٠)، و«فتح الباري

(٨٨/٤ - ٨٩).

عمار المالكي^(١)، وما علمت عليها لسواه شرحا، ولذا انتدبت بشرحي هذا، وجاء بحمد الله بديعا كما أسلفته في آداب طالب الحديث وكمل، سائلا من الله تعالى دوام النفع به في شهر رمضان أيضا من سنة اثنتين وثمانين وثمان مائة فيبينهما مائة وإحدى عشرة سنة (فربنا) سبحانه وتعالى (المحمود والمشكور) على ذلك كله (إليه منا ترجع الأمور) كلها كما نطق به الكتاب والسنة (وأفضل الصلاة والسلام على النبي) المخبر عن الله عز وجل بالوحي وغيره، ولا ينطق عن الهوى، سيدنا محمد (سيد الأنام) كلهم، ووسيلتنا وسندنا وذخرنا في الشدائد والنوازل^(٢) ﷺ تسليما كثيرا آمين، آمين، آمين.

/ [من ناسخ الكتاب] تشرف بكتابته داعيا لمؤلفه سيدنا ومولانا العلامة المحقق ٤/١١٤

الحجة شمس الدين خاتمة الحفاظ والمحدثين أبي الخير محمد السخاوي الشافعي، أدام الله تعالى النفع بعلمه وبقائه وأعاد علينا من بركاته، فقير عفو الله تعالى أحمد بن محمد بن أبي بكر بن القسطلاني غفر الله ذنوبه وستر عيوبه، وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك في يوم الأحد المبارك العشرين من شهر رجب الفرد الحرام سنة ثمان وثمانين وثمان مائة، ختم الله لي ولأحبائي وللمسلمين بالإسلام والسنة في عافية بلا محنة، والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

(١) هو محمد بن عمار بن محمد بن أحمد الشمس أبو ياسر المصري المالكي، يعرف بابن عمار (٧٦٨ - ٨٤٤هـ) «الضوء اللامع» (٨ / ٢٣١ - ٢٣٤).

(٢) لا يخفى على العالم بالكتاب والسنة والخير بأقوال السلف الصالح أن التوسل الذي تدل عليه

نصوص الكتاب والسنة وما جرى عليه عمل السلف الصالح وأجمع عليه المسلمون هو:

١- التوسل باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته.

٢- التوسل بعمل صالح قام به الداعي.

٣- التوسل بدعاء رجل صالح حي.

وأما ما عدا هذه الأنواع من التوسلات ففيها نزاع وخلاف، والذي نعتقده وندين الله تعالى به أنه غير جائز ولا مشروع؛ لأنه لم يرد فيه دليل تقوم به الحجة، وما توسل به المؤلف سامحه الله تعالى لا يتأتى على أحد من الأنواع الثلاثة السابقة للتوسل، انظر لتفصيل هذه المسألة المهمة «الفتاوى لابن تيمية» (١/ ١٤٠ - ٣٥٨)، و«التوسل والوسيلة» له، و«شرح العقيدة الطحاوية» ص ٢٦١ - ٢٦٥.

[تصريح عن نسبة الكتاب]^(١) واعلم جميع هذا الكتاب وهو المسمى فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث من تألفي إلا من المتفق والمفترق إلى آخره، مالكة الشيخ الإمام العالم العلامة الفهامة مفتي المسلمين مفيد الطالبين بركة المحصلين، محي الدين عبد القادر بن الشيخ المرحوم العالم شمس الدين محمد الشيخ فخر الدين عثمان بن علي المارديني الأصل الحلبي الشافعي الأبار وابن الأبار، نفع الله تعالى به وبلغه من خيرى الدارين نهاية أربه وسلمه سفرا وحضرا وجمع له الحديث زمرا، ونفعتني بعد كتابه وبركات علومه وسلفه وجمعتني في سند رحمته وأعالي غرفة قراءة رافعة للبس، دافعة لكل تخمين وحدس، محققة للمعنى، موقفة على الذي هو أهنى، مبينة للمراد، معينة لما يندفع به الإيراد، اجتهد فيها أتم اجتهاد، واعتمد ما أبديته له في تقريرى أي اعتماد، ولكن منعه السفر قبل إكماله وحثه على الرجوع الخبر عن بعض آله، لقاء الله كل خير وكفاه سائر مهماته في الإقامة والسير فاستخلف رفيقه الفاضل الكامل الحسن الشمائل البارع المفيد الفارغ المجيد ٤١٢/٤ الشهاب العباسي أحمد بن الشمس محمد بن الفخر عثمان بن / جمال الدين الحلبي الحنفي ويعرف بالتبريني نفعه الله ونفع به ووصل أسباب الخيرات بسببه ورجع به إلى وطنه سالما غانما، فسمع على بقراءة غيره في البحث والتقريب والإيضاح والتحرير من الأسماء والكنى إلى آخر الكتاب، وهو ممسك بيده هذه النسخة بحيث صارت أصلا يرجع إليها ويعول في الكتابة والمطالعة عليها، وذلك بعد سماع الشهاب المذكور لجل ما قرأه الأول معه وأجزت لهما رواية ذلك عني وسائر ما يجوز لي وعني روايته بشرطه، بل أذنت لهما حبس النسخة في أقاربه وأقرانه، وإلقائه للطالبيين المسترشدين وأسأل كلا منهما في الدعاء لي بخاتمة الخير وإصلاح فساد القلب وكان انتهاؤه في ثمان شهر رجب سنة (٨٨٩هـ)، قاله وكتبه محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي الشافعي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

لقد تم الكتاب بعونه سبحانه وتعالى وتوفيقه

(١) لم ترد هذه العبارة إلى آخرها في غير الأصل.

فهرس الموضوعات

المجلد الرابع

٣	الغريب والعزیز والمشهور
٢٤	غريب ألفاظ الحديث
٣٨	المسلسل
٤٧	الناسخ والمنسوخ
٥٦	التصحيف
٦٦	مختلف الحديث
٧٠	خَفِيُّ الإرسالِ والمزیدُ في متصل الإسناد
٧٥	معرفة الصحابة
١٤٤	معرفة التابعين
١٦٥	الأكابر عن الأصاغر
١٦٨	رواية الأقران
١٧٢	الإخوة والأخوات
١٧٩	رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
١٩٣	السابق واللاحق
١٩٨	مَنْ لم يَرَوْ عنه إلا راوٍ واحد
٢٠١	مَنْ ذُكر بنعوت متعددة
٢٠٦	أفراد العَلَم
٢١١	الأسماء والكنى
٢٢٠	الألقاب
٢٢٦	المؤتلف والمختلف

٢٦٦	المتفق والمفترق
٢٨٢	تلخيص المتشابه
٢٨٨	المشبه المقلوب
٢٨٩	مَنْ نُسِبَ إِلَى غير أبيه
٢٩٤	المنسوبون إلى خلاف الظاهر
٢٩٨	المبهـمات
٣٠٤	تواريخ الرواة والوفيات
٣٤٧	معرفة الثقات والضعفاء
٣٦٥	معرفة من اختلط من الثقات
٣٨٨	طبقات الرواة
٣٩٣	الموالي من العلماء والرواة
٣٩٩	أوطان الرواة وبلدانهم
٤٠٧	فهرس الموضوعات

تم الصف بمركز السبيل

٠١٢٣٤٧٧٤٤٠

مطبعة العمرانية للأوقست

الجيزة ت: ٧٧٩٧٥٥٠